

حاشية

العلامة الشيخ مخلوف بن محمد البدوي المنيأوي

على

شرح حلية اللب المصون

للعامة الشيخ أحمد الدمشوري

على

الرسالة الموسومة بالجواهر المكنون

في المعاني والبيان والبدع

للعارف بالله تعالى سيدي عبد الرحمن الأخرى

رحم الله جميعهم ورفع بعلومهم آمين

وبها مشها:

حلية اللب المصون بشرح الجواهر المكنون

مطبعة مكتبة الشافعية في القاهرة

١٣٥٧ / ١٩٣٨ م / ٢٢٩

حاشية

العلامة الشيخ مخلوف بن محمد البدوي المنيأوي

على

شرح حلية اللب المصون

للعلامة الشيخ أحمد المنهوري

على

الرسالة الموسومة بالجواهر المكنون

في المعاني والبيان والبدیع

لعارف بالله تعالى سيدي عبد الرحمن الأخرى

رحم الله جميعهم ووقع بطولهم آمين

وبها مشي:

حلية اللب المصون بشرح الجواهر المكنون

١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م / ٢٢٩

« إِنَّ مِنْ الْيَكَّانِ سِخْرًا »

« حديث مرسل »

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

من زينة المحاربين ذلك القدر المثلّ والثبات الرفيع . حمد الله البسر لأرباب الجهاد
المعاني ببيان بديع . لمجملته من حكيم دبر أمور عباده على طبق مقتضى الحال ، وتلاشى دون
إحصاء نعمه لسنن التفصيل والاحمال . والصفاة والسلام على أشرف من تحلى بمحافن العلم
والمعارف ، وأجل من حاز دقات الأسرار والمطائف سبدا محمد النخب من خلاصة أعلى الأمجاد ،
المؤيد بكتاب حاز من أسرار البلاغة أنهى المطالب وأجل المتكلم . وعلى آله وأصحابه الذين بهم
تلافاً لفرقة الحق وأشرق وجه الدين ، واضمححل دجى الباطل ولع نور اليقين .
وبعد : فأقول وأنا العبد البائع من الضعف منتهاء ، والدليل الحزين الذي غدا أسير ذنوبه
وخطاياهم ، العتمد على القريب الحبيب ، المنسوب [لجنة ابن خبب] المتضرع في زوال كرمته
مولاه القوى ، أقترب البياد إلى رحمة [خلوف بن محمد البسوي] عداة الله سواء الطريق ، وأذقه
حنوة التحقيق .

إن أرفع معارج كالات نوع الانس ، هو التحلى بأصناف العلوم وأنواع العرفان ، على
ما أجمع عليه الأوائل والأواخر ، فهو أشرف ما يوصل الأصغر لدرجة الأكابر ، وإن فن البلاغة
من بينها محتو على أساليب النجاح ، ومنطوق على قواعد الفلاح ، إذ غاية نيل السعادة العظمى
من معرفة إبحار القرآن . والوصول إلى السولة الكبرى من تمام الإذعان بنقوة سيد الأكوان .
وقد صفت فيه كتب ترتل لمطالعها الأرواح وتقر بها العيون . من نظم الامام الأخصري
للسي :

بالجوهر المكنون

فانه مشتمل على غالب قواعد التلخيص ، ومحتو على جواهر ثامة الجمال بديعة التخليص . وقد
شرحه جماعة من الأعلام ، الذين بهم يكشف عن القلب النظام ، ومن أغنى شراحه وأحسنها
تحريرا ، شرح الامام الذي نال قدرا عاليا وفضلا شريفا ، من تحقق في عده محاسنه مجزى وقسموري
الفاضل العلامة الشيخ [أحمد المصنوري] فانه كتاب يعترف بسمو منزله المأمون ، ويذعن
بنائية حنه التاملون :

بديع تناسل في محاسنه يعجل ناظره من حسنه طرعا

عقودها أسطر الحسى التي جمعت من خير ما فيه من بئر الملا رغبيا

وإني مذكرا بيهما الوصف الجليل وعامت أن له من القدر ما هو سام عليل ، أحييت أن أخدمه بما
يكشف التام عن وجوده منقراه ، ويذنه على ما لو فيه فيه نفعنا الله تعالى بركاته ، فاتعجت له حواشي

شريعة مشتملة على تعقبات ميفة تقرب بها عين السائق ويحترق بها قلب الحاسدين أودعتها من
 حلق السائل ما يشهد بكل حال حنة ذوق البصائر ومن هائل بنات فكري ما يندب إليه القلب
 ويميل إليه خاطر السالك فيها سبيل الإيجاز لا للأنابة مقتصر على ما به تعلم الناصح الشرح بما به
 لأشكال من القاصرين كفاية ، وحيث أطلقت السبان كنت غاريا لما كتبه على السعد ، وحيث قلت
 ابن يعقوب كنت غاريا لشرحه على هذا الكتاب ، واليعقوبي كنت غاريا لشرحه على الأصل ،
 والحاشيتين قرأتى ما كتبه الصبان وحاشية المسوقى على السعد ، وبعض الشراح قرأتى شرح
 الشيخ على القرى على هذا المتن ، والسيوطى كنت غاريا لشرحه على ألفيته عقود الحمان ، والسعد
 كنت غاريا مقتصره هذا ما وجدته أيها المؤلف عليها من خطأ فمن قصورى بتقصيرى في طاعة القديم
 الباقى ، ومن صواب فهو والله مستند من فيض شيخنا وشيخ شيوخنا الأستاذ الشيخ مصطفى البولاقى :
 أقام الله الدنيا عسلاء وأمسد الأنام بفيض علمه
 ولا زالت أطليه بحال كريح لا يناد غير رسمه
 وأنمول عن تحلى بحلى الأصناف ، وتحلى عن رذيلة البهى والاعتصاف أنه إن وجد للبداد وجهها
 فليسلكه ولا يصرف عنه وجهها ، وإن عثر على شيء زلت فيه القدم أو طني به القلم فابتصرته لم
 يسلم من الخطأ إلا رسول الله الأمر بالحلم والتقوى وأن دعوى غيره السلامة منه هي غاية القسوى :
 ومن ذا الذى ترضى سجاياه كلها كفى لله نبلا أن تعد معاياه
 ولينه عليه عبارة خالية من التشنيع متجافية عن اللوم والتفريح وليعلم أنه ليس خاليا من العيوب
 والزلات وأن الرءس كله عيوب وعورات :

بسم الله الرحمن الرحيم

مقريتمس للناس عيبا بعد لهم عيوباً ولكن الذى فيه أكثر
 وإنه فيما صدر من ذوق مقبول عند ذوى البصائر وهو أنى ضعيف عديم الخلاق والعشائر فلا
 يشارقى تجرع كؤوس الشدايد ولا تعليل المصوم والأحزان عن تحصيل القاصد :
 جور الزمان مديم قبض نصيبى والقلب الحزن بيت لا يفارقه
 لأن موت جلب ضروريه قال فقد حزن للسكان ونال الله سابقه
 اتخذنى الدهر غرضا برمي بهام المصوم والأحزان وليتقى مع هذا كنت سالما من إضاعة الناس بالكتب
 واليهان بل ما مضى وقت إلا وأتاني إضاعتهم بالسنه عدد ومن هذا حاله فهو في جميع أوقاته بسواد السواد
 وليتقى كنت مع هول الزمان وما فيه أناسى قوى الجسم والبصر
 أو كان لى في زمانى بعض مبصرة بها تحفة شديد الحزن والضرر
 ومن يكن حاله ما قد ذكرت فقد آتى بما جزؤه يكنى ذوى النظر
 وأريدك أن هذه أول ما أفرغته متدابة في قالب الترتيب وأنى لأعلم كتابة قبلها على هذا الشرح التريب
 والله أسأل أن تنفع بها الدين هم الحق طالبون وعن طريق العناد معرضون وغرضهم تحصيل الحق للبين
 لا تصوير الباطل بصورة البقين وهذا لعمري موصوف عزيز الزلم قبل الوجود في هذه الأيام فلقد غلب
 على الطباع اللذ والعتاد وفشا الجدال والحسد بين العباد ولحق طائفتى من الناس أثناء الجبل في العاجل
 غشى ما أرجو من الثواب الجزيل في الأجل وما يوفقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .
 (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) يبنى أن تشكم على هذه الجملة من القنون الثلاثة للشروع فيها لما
 قيل إن غير التشكم من الشروع فيه قصور أو تقصير فنقول يتعلق بها من فن العائى الباحث عن
 مقتضيات الأحوال حصة مباحث :

[الأول] الأولي في المتعلق أن يكون فعلا لأنه الأصل في العمل والأولى التحرك بالأصل مهما أمكن ولأن تعلق بسم للماحب له الالذات به كثير ومنه حديث يا محمد «ربي وضعت جنسي» ساءا لأن الأولى أن يقتدر المتعلق من جنس ما جعلت التسمية مبدأ له كما في الحديث المذكور مضارعا لأن المقام مقام فعل القراءة مثلا فلا يسهل لها البسمة الصادرة عن التسمك في الحال مع التجنيد الاستعرازي ومفيد هذا المعنى هو المضارع محذوف للتخفيف لكثرة دوران متعلقه على السنة الخاصة والعمامة كما في حذف حرف النداء في مثل - يوسف أعرض عن هذا - مؤخرا لإفادة الإهتمام باسمه تعالى لأن المقام مقام استعانة بأقد تعالى وإفادة التصبر والقصر أو قصر أفراد وخطاب به من يعتقد الشركة أو قصر قلب وخطاب به من يعتقد العكس أو قصر تعيين وخطاب به الناك فالتصبر هنا ينظر فيه لا حوالا مخاطبين فهو قصر قلب إن كانوا يعتقدون أن الحركة تحصل بغير اسم تعالى وقصر أفراد إن اعتقدوا أنها تحصل بالابتداء باسم الله وباسم غيره وقصر تعيين إن شكوا في حصولها بأي لكن هذا الثالث بيد قاله السوقي .

[الثاني] اسم على تقدير كونه زائدا يكون ذكره لفرق بين اليقين والتجسس أو التبرك أو التمتع بغيره فيكون من قبيل الأطناب بالزيادة كما في قوله تعالى - فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به - أي بما آمنتم بهاء على زيادة مثل وعلى تقدير كونه غير زائد فتعريفه بالزيادة إلى الله للاغناء عن التفصيل المتعذر بناء على عدم تنافي أسماءه تعالى أو التصبر بناء على كثرتها مع تنافيها وهذا إن جعلت إضافة عام الخاص ويكون في التركيب حيث لا يحجز قصر بمعنى تكثير المسمى بتقليل اللفظ .

[الثالث] اختيار الجلالة من بين سائر الأسماء لكونه أشهر في الألسن وأدور في الاستعمال ولكونه مستجما لجميع الصفات للاحاطة بمفهوه الأصل تبعاً للمعنى الوضو كما قد يلاحظ في غيره من الأعلام .

[الرابع] توصيف الجلالة بالرحمن الرحيم للدح ويتضمن الحال حيث لا يقطع فقد ضوا على أن النعوت إذا كان المقصود بها المدح فلا أولى قطعها لأن فيه دلالة على تعين النعوت بغيرها وأن الإتيان بها لمجرد المدح قال السوقي لكون لا يخفك أن الوارد في القرآن والسنن الاتباع وحيث فيكون في القطع مخالفة لتضمني الحال لما في الاتباع من الجري على الأصل دون القطع إذ الأصل عدمه اهـ . أقول: ما قالوه فنفروا فيه حال سماع لا يعلم التعيين المذكور فيقتضي حله ومابذل عليه وبطابقه القطع والوارد يروى فيه حال من يعلم قصار متعينا لعدم الحاجة إلى القطع فلم يلزم من موافقة الاتباع لتضمني الحال مخالفة القطع لتضمني الحال واختلافه تأمل ثم على القطع فوجه النقص أعني ترك عطف جملة هو الرحمن مثلا على ما قبلها عدم قصد إلى إعطاء الحكم الأولى أعني أولئك باسم الله الثانية إذ المقصود من الأولى ملازمة القراءة للتبرك ومن الثانية مدحه تعالى بكونه رحمانا .

[الخامس] جملة البسمة خبرية الصدر إنشائية الجز إذ يصدق على صدرها وهو أولئك أنه خير لصديق حد الخبر عليه وهو ما قصد به حكاية ما في الخارج وعلى عجزها وهو مستعينا بالله أنه إنشاء لصدق حد الإنشاء عليه وهو ما لم يقصد به ما ذكر . فإن قلت عجز الجملة ليس بكلام إذ هو قيد فضله فكيف يجعل إنشاء قلت هو في معنى الكلام لأنه في معنى استعين باسم الله مثلا فقد انضح محل الخبرية والإنشائية من جملة البسمة وسقط استكمال كونها إنشائية بأن أولئك لم ينطبق عليه حد الإنشاء وكونها خبرية بأن مستعينا الخ لم ينطبق عليه حد الخبر والقول بأن الجملة تمامها إنشائية تبعاً لإنشاء التعلق غير تنديد اهـ . ينافي على جمع الجوامع بتصرف وهو مبنى على جعل الباء لتعدي متعلقة بصفة . وللصبيان تفصيل حسن ذكره في رسالته الكبرى في الكلام على البسمة . ويتعلق بها من فتح البيان الباحث عن حال اللفظ من حيث الحقيقة والحجاز والكتابة لغة مباحة :

● [الأول] الباء حقيقتهما الالفاظ وهو حقيق كما سكت بز يد لئلا قبضت على شيء من جسمه أو على ما يتبعه من يد أو ثوب ومجازي نحو سموت بز يد أي ألصقت من يدي يمكن قرب منه والالفاظ هنا حقيقي على ما اختاره العلامة الأمير معللا بأن ما هنا من قبيل مثله للثوب أو أولى أي لاسم الوسطة هنا وقد قال في المنى إنه فيها حقيقي ووافقه الشنقي رداً على الصامبي المتطهر أنه فيها مجازي كما هو الالفاظ بما تجاوز بز يد لا بنفس زيد بأن اللفظ لا يناقش فيها هذه المناقشة ولك أن تجعل الباء للاستعانة قال الأمير لتكون استعانة تبعية لتشبيهها بارتباط الالفاظ على ما لا يخفى تقريره بالاستعانة بالاسم مجاز على مجاز على ما قاله الخادسي قال لأن الاستعانة حقيقة الذات والحق حوازه كما في الانتصن كقوله تعالى - ولكن لأنواعه وهن سراً - فإن الوطء يجوز عنه بالسرا لكونه لا يقع غالباً إلا في السر ويجوز به من القدر لأنه مسب عنه اه وشية للنازع أنه أخذ للشيء من غير مالكة واكتفى المجوز باحتساس ما اه .

[الثاني] في حذف للتعلق مجاز الحذف ان لم يشترط فيه تغيير الأعراب ومجاز بالزيادة إن قيل بزيادة الباء أو اسم والحق أنه مجاز بمعنى خلاف الأصل لا بمعنى الكلمة اه أمير وقوله ان لم يشترط الخ وكذا إن لم يجز على القول بأنه ليس بمجاز مطلقاً ذكره الدسوقي .

[الثالث] إضافة اسم إلى الله حقيقة إن أريد من لفظ الجلالة الذات وعليه يأتي ما من من بناء المجاز على المجاز ويالية إن أريد نفس اللفظ وهو مجاز بالاستعانة عندهم لأنها مقابلة للحقيقة والإضافة نسبة جزئية بمعنى الحرف والاستعانة فيه تبعية فكذا ما هو بمنزلة وتقريرها أن تقول إن هيئة الإضافة موضوعية لتخصيص الأول بالثاني أو تعريفه به واستعملت هنا في تعيين الثاني للأول بأن شبه مطلق نسبة شيء لشيء على أن الثاني مبين للأول بتطابق نسبة شيء لشيء على أن الثاني محض أو معرف للأول بتجامع مطلق التعلق في كل فسرر التشبيه للجزئيات واستعملت صوراً لإضافة الموضوعية للسببية الجزئية للقيدة لتعريف أو التخصيص للنسبة الجزئية للقيدة للبيان على سبيل الاستعانة التصريحية التبعية اه دسوقي ، وقوله وعليه يأتي الخ لأوجه للتخصيص للستناد من تقديم الظرف بل يأتي أيضاً على الاحتمال الثاني لثبوت الاستعانة فيه بالاسم .

[الرابع] الاسم الكريم حقيقة وقال في الانتقان الأعلام واسطة بين الحقيقة والمجاز كأنه لاحظ أنها ليست من موضوعات اللغات الأصلية ولا يخفك أنها لا تنصف عن اصطلاح التخاطب والظاهر عدم المجازية فيه بوجه من الوجوه ولو قلنا إنه كلف وضعا وأنه في الجزئي باعتبار خصوصه مجاز إذ لا مانع من استثناء أسماءه تعالى وتخصيصها بمزايا كما جعلوا تعريف علميته فوق الضمير إلى غير ذلك اه أمير ، وقوله ولا يخفك الخ أراد باصطلاح التخاطب كل اصطلاح حدث على اللفظ الأصلية وبنى عليه خطاب كاليان وباقي فنون الحادثة بعد اللغة فأنها معتبرة في الحقيقة والمجاز فأوضح الأعلام الحادثة على اللغة الأصلية مساوية لهذه الاصطلاحات الحادثة فتعبر في الحقيقة والمجاز أيضاً وحينئذ فلا يتم توجيه جعلها واسطة بملاحظة كونها ليست من موضوعات اللغات الأصلية . قال بعض أشياخنا وقوله عدم المجازية فيه أي الاسم الكريم وضمير أنه الأول له أيضاً وضمير الثانية للكل .

[الخامس] الرحمن الرحيم من الرحمة أصلها رقة القلب التفضية لفضل فهمها من أجل نهي عن التفضل في بعض الحواشي هنا أو كناية وفيه أن الكناية يصح معها الحقيقي إلا أن يقال الاستحالة هنا للمعنى خارجي فالمراد أن ذات الكناية لا تنافي الحقيقة على ما أشير إليه في جمل - ليس كمنه شيء - كناية عن نفي التثني اه أمير ، وقوله ما أشير إليه أي من أن امتناع إرادة المعنى الحقيقي وهو نفي المانة عن هو مماثلة له وعلى أحسن أوصافه ليس من حيث ذات الكناية كاستناع المعنى الحقيقي من حيث ذات المجاز بل من حيث خصوص

الناذة لاقتضاء مؤداها أمرا محالا وهو وجود مثل له تعالى وقوله كناية عن نفي المثل أي على حد قولهم
 مثلك لا يبخل لما قيل فيه من أنه إذا نفي البخل عمن بماله ويكون على أخص أوصافه فقد نفي عنه
 يقال في المماناة أقاده الصبان في رسالته البائية وقد ذكر المسوق وغيره استعارة تشبيهية في الرحمن
 الرحيم فانظرها [ويشمل بها من فن البديع] أن متعلق الباء إن اعتبر كونه أمرا يمكن كونه من
 قبيل التجريد على تقدير الخطاب من التكلم لنفسه كأنه جرد من نفسه شخصا وخلقه والاسم على
 تقدير كون أصله وسم فيه الابدال الذي هو إفاضة بعض الحروف مقام بعض كما جعل ابن فارس منه
 قوله تعالى فأتلقى أي اتفرق والجلالة له لم يوجد له شيء يتعلق به لذاته من هذه الجهة والرحمن الرحيم
 فيهما تورية ويقال إلهام أيضا وهو أن يطلق لفظه معنيان قريب وبعيد ويقصد البعيد اعتقادا على
 قرينة خفية له وقلة القلب معنى قريب بالنسبة إلى المنة وهو غير مراد والمراد الانعام وهو بعيد اه
 خلاص بصرف والقرينة هنا استحالة القريب قال المسوق وفي جملة البسطة القول بالتوجب ويقال له
 للخطب الكلامي وهو أن يساق المعنى بدليله كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا وبيانه
 هنا أن جملة البسطة في قوة قولنا لا أبدى إلا باسم الله لأنه للرحمن الرحيم وفيها أيضا الاستخدام بناء على
 أن المراد من اسم الجلالة اللفظ وفي الرحمن ضمير يعود على الله باعتبار اقدات وفيها الاقتضات بناء على
 مذهب السكاكي من الاكتفاء بمجرد مخالفة مقتضى الظاهر وعدم اشتراط سبق التعبير بطريق آخر
 لأن مقتضى الظاهر في التوجه إليه تعالى الخطاب بأن يقال يا ربك اللهم وفيها أيضا الإدماج وهو أن
 يضمن الكلام المسوق لفرض غرض آخر وبيانه أن الفرض الأصلي من البسطة التبرك والاستعانة باسمه
 تعالى فبعد أن ذكر هذا الفرض منها أدمج فيها الثناء على الله تعالى بكونه رحمانا رحيمًا اه (قوله إن
 أفضل الخ) إن قلت إن هذه العبارة إنما حصل بها ليختار بوصف الثناء والصلاة والسلام والأخبار بوصف
 الشيء ليس إتيانها به فلم يحصل بها المطلوب من الاتيان بالثلاثة في ابتداء التأليف قلت لان لم يذكر
 إذ قصد من قوله الثناء على الله الخ إنشاء الثناء وما بعده وهذا القول وإن لم يكن جملة في قوة الجهة
 فكأنه قال إن أفضل ما الخ قول أي على الله منشأ الثناء الخ ولا يكون أصل التفضيل على بابه بالنسبة
 لغير من دونه أو أن المراد جنس قول ولئن سلمنا ما ذكر فلا نسلم اتقاء حصول المطلوب بها لأن الأخبار
 المذكور يتضمن أن المأمود خير من كل شيء وهو وصف يعميل فقد حصل الحمد بمعناها ولا يضر
 عدم حصوله صريحا إذ المطلوب حصول الحمد مطلقا كما ذكره السان في حاشية الأشعري ومثل ذلك
 يقال في الصلاة والسلام بناء على أن المقصود بهما التعظيم وهو حاصل بالأخبار بوصفها بالجميل ثم إن
 إتيانه بأن تتأيد النسبة بين أفضل والثناء وهي عما قد يشك فيه أقاد السبان في حاشية الصام (قوله
 ملخصت به جواد المعاني والبيان) التحلي العزيم والاحصاف والحياد جمع جيد كذات وذوب والمعاني
 قال السان قال السراي هي الصورة العقلية من حيث إنها مقصد باللفظ اه جمع معنى مصدر ميمي بمعنى اسم
 المفعول أو اسم مكان المعنى أي المقصد لأنه بتخييل في المفعول كونه محال وقوع الحدث اه وقوله لأنه بتخييل
 الخ تعليل لمخوف أي وانما صرح كونه اسم مكان مع أنه مقصود من اللفظ فهو مفعول لأنه الخ والبيان يطلق
 بمعنى الظهور وبمعنى النفاضة وبمعنى المسطق الفصح المهرب عما في الضمير أي المنطوق به لا المعنى المصدري
 إذ لا يوصف بالنفاضة حقيقة قاله السبان في حاشية الأشعري وذكر فيها كتبه على مختصر السعد قولاً بأنه
 كشف الكلام النفي بالكلام الحسي فيكون على الأول مصدر إن وعلى هذا اسم مصدر لأن وفي
 الكلام استعارة بالسكناية بضم المعاني والبيان فلو كانت لها جواد والحياد بتخييل والتحلي ترشيح ثم إنه يصح
 نفي براديلين هنا كل معنى فلا ذكر لكن لو ادعتا أن أحسن لهما من تشبيه المحسوس بالمحسوس ولأنه

إن أفضل ما ملخصت به
 جواد المعاني والبيان

أشد مناسبة للعاني لكونها في منتهى ما لا يخفى على ذكروا المعاني والبيان والبديع والمختص والاستداليه
من براعة الاستدلال وسيأتي الكلام عليها قريباً (قوله ونهايت) الناهي الفاعل والبديع فيقول بمعنى
مفعول وسيد كمال الشرح وإضافته لأن من إضافة الصفات للوصف والألسن مدلوله وشرحه من القلب
هذا اللطيفة (قوله الشاه) خبر إن وهو الله كبريما خود من أنشئت إذ ذكروا خبره الله المدسوق وقوله على
الحقيقة متعلق بمحذوف مفعول محذوف أي اختصاصاً أي أتباعاً للحقيقة أي مقبلة وإن اختص بكمال
لكن بالنسبة إلى دولة والاختصاص الحقيقي ليس إلا بل يدل على كماله تبارك وتعالى (قوله والسلام)
أي التحية وتفسيرها بالأمين في هذا المقام ربما يشعر بأن السلم عليه صفة الخوف لأن العاني على طلبة والثناء
به والتمسك بالله عليه وحسن بل وأتباعه لا خوف عليهم وإن قالوا في لا خوفكم من الله فقد أعاد مقام عبوديته
في ذاته وإحلاله لمولاه اه أمير (قوله على الصبح الأنام) أي أجمعوا خلقاً بالقصاحة ملكة يتقصد بها على
التعبير عن المقصود بلفظ صبيح غلراد هنا فصاحة للشكك وهي للملكة المذكورة (قوله محمد) يدل من
أصبح أو عطف بيان والذي نعمت الحمد للأصحح للتلزام تقديم البدل أو عطف البيان على التثنية مع أن
التثنية مقدم على التوابع عند اجتماعها (قوله وعلى آله) أي أتباعه في العمل الصالح قاله المولى قال محمديه
الأميرال لجميع فيصدق بمجرد الإيمان لأن المقام للثناء وعلى عنه أن التبادر أن المراد ما زاد على أصل
الإيمان وكأنه لأن الصلاة تؤذن بالتعظيم فلا لا تكون على غير الأنبياء والملائكة إلا بما ملحق
بالمدح وقد ورد ضعيفاً آل محمد كل نبي اه (قوله الطيبين) أي الظاهرين من الأندلس الغنوية (قوله
الباذلين) البدل الإعطاء والمراد هنا شغل النفس جداً كترشيد البدل بجامع عدم المنع في كل واستعير
البدل له واشتق منه الباذهين من الشاغلين جداً والتشبيد الإحكام وقواعد الدين مسانلة السكينة المكتسبة
من الأدلة (قوله ويعد) هو ظرف زمان مبني على الضم لقطعه عن الإضافة لفظاً لا معنًى والاولى إمعاناً
قصة على قصة أو الاستئناف النحوي أو البياني أي ماذا تقول بمقتضى الجملة أو ثابته عن أما فعل كونها
عاطفة أو استئنافية بمعنى كون الظرف معمولاً يقول والفاء على تومر أما وعلى ثابته يصح كونه معمولاً
لأجزاء وهو يقول والشرط التقدير الذي ثابت أما المحذوفة عن جملته إذ الأصل مهما يكن شيء ونفس أما
كذلك الضمير والبعثوني والبسوق وكأنهم جعلوا الواو عاملاً لضعفها بكونها ثابته الثابت لا تقوى بذكرها
عن أما لأصلها بالنسبة لها أو أصالة أقوى من الله كذا قال الأمير ورجح كونه معمولاً للجزاء بأنه حيث طلب
الابتداء في القول بالبسملة وما بعدها كان لتقييده بكونه بعد ما ذكر وجهه ولاداعي لتقييد الشرط بذلك
كذا أنطاده بعض محققى المأرأة وهو أدق من قولهم في المشهور ليسكون الشرط مطلقاً اه وقوله وجه
هو صراحة الكلام في دلالة على الامتنال قال البعثوني والترض هنا هو مجرأة الانتقال من غرض إلى آخر
وأنما نقلت لهذا الغرض لأن بعض الجواب بكل شيء المقاد للشرط بعد الحمد والصلاة يفيد ترسيماً لذلك الجواب
عليها وأرباطه بعد بينهما والتأنيبه فقال فيقول اه (قوله العبد) المراد به هنا عبد الإيجاد أي المملوك لله
(قوله الخبير) فعل من الحفارة وهو بالفتح اسم فاعل لخلق يضم الثقاف (قوله سجن التقصير) من إضافة
الشبه به إلى التشبيه والجامع المنع من المقصود والخروج ترشيح (قوله الله منهورى) سميت من شيعنا أنه من
بلدة قريية من القاهرة تسمى منهور الوحش لامن البلية المعروفة بمدينة منهور البحيرة (قوله منته) حال منته
الله بكذا البقاء عليه لا انتهاء شيا به كذا في القاموس والظاهر أن المراد هنا إيقاؤه إلى انتهاء عمره (قوله هذا الخ)
من قول التولوي بيان بمعنى مبين (قوله الموسومة) أي التي جعل هذا اللفظ اسمها قال الأمير قبل أسماء الكتب
أعمال أحسن وأسماء العلوم أسماء أشخاص ورد بأنه إن تعدد الشيء تعددت عليه فكلها أحسن وإلا

ونهايت بديع أنه
قلوب أهل العرفان
الثناء على الله المختص
على الحقيقة بالكمال
الذرة في ذاته وصفاته
عن شائبة المثال
والصلاة والسلام على
أصبح الأنام محمد الذي
بلغ المسند إليه غاية
المرام وعلى آله وأصحابه
الطيبين الباذلين
لغفوسهم في تشييده
قواعد الدين
وهذا فيقول العبد
المفتقر الخفير الراوي من
مولاه الخروج من
سجن التقصير أحمد
المنهورى منته الله
بحصول آماله ومن
عليه بكمال التوفيق
في أقواله وأفعاله هذا
بيان الرسالة الموسومة

على اشتراط تحصيل البركة بالابتداء بهما معا محمول على الكمال ولما سلمنا غرضنا بأحدهما بل بكل ذكر غيرهما كما قبله رواية ذكر
 الله تعالى على اعتبار جهة عمومها وفي وصف الأمر بما بعده قائمتين: الأولى تعظيم اسم الله تعالى حيث لا يبدأ به إلا في الأمور التي لها
 شأن وخطر. الثانية التيسير على الناس في محقرات الأمور. وأوردنا في كلامنا المسئلة والحكمة من أفراد موضوع قضية الحديث فيحتاج
 كل منهما حقيقتا إلى سبق منه وينسب. وأجيب بأن كلا منهما كما يحصل البركة لتبره وينتج عنه كذلك يجب أن يحصل مثل ذلك
 نفسه كالشاة من الأربعين تركي نفسها وغيرها. والياء في المسئلة متعلقة بتقدير وكونه (٩) فلا ومن مادة التأليف هنا

وتمت آخر أولي أما الأول
 فلا مسألة الفعل في العمل
 وأما الثاني فلا مسألة
 بالمقام إذ لا يتعذر تقدير
 خلافه بما جعلت
 المسئلة مبتدأ له وأما
 الثالث فلأن تقديم
 الموصول هنا أدخل في
 التعظيم ودل على
 الاختصاص كما في إياك
 نعبد. والاسم عند
 البصريين أحد الأسماء
 التي كثر استعمالها
 خلف بحذف أعجازها
 ونسكين أوائلها ثم
 اجتمعت حمزة الوصل
 عند الالتئام بها توصل
 للنطق بالاسم
 واشتقاقه من المسموع
 فأصله عند البصريين
 سمو ووزنه فعل وبعد
 التغير الجمع وعند
 الكوفيين أصله ومم
 حذفت الواو ووضعت
 عنها حمزة الوصل
 واشتقاقه من المسموعة
 وهي العلامة قالوزن

بالتحليل الثاني أي والمحمول عليه تابا كما الخ وقوله للبين اسم فاعل من بين (قوله على أن الخ) أحسن ما يقال
 في عبارته إن الباء في الابداع معنى وفي الصارة قلب أي على أن اشتراط الابتداء بهما معا في تحصيل البركة
 وقوله محمول على الكمال أي على اشتراطه في تحصيل كلهما وهذا جواب القسليم عن السؤال السابق وإصاحه
 أنه لو لم يتعذر فلا يثبت إنما هو كمال البركة لحل اشتراط البدء بهما في تحصيلها على اشتراطه في تحصيل
 كلهما لأسانها فانه يحصل بأحدهما بل بمطلق ذكر لكن يلزم من هذا الجواب أنه لم يتحقق كمال البركة
 لأحد لتعذر شرطه وهو في غاية البعد إن لم يكن ممنوعا (قوله كما قبله) أي لخصولها بكل ذكر وقوله
 المسئلة لقرواية أقاد به تحليل دلالتها على المحصول المذكور وقوله جهة عمومها أي الأمر الوصف
 بعمومه الخاص في الروايتين وهو المذكور (قوله وخطر) مرادف بحسب المراد وإلا لغناه في الأصل
 الخوف (قوله موضوع قضية الحديث) هو الأمر ذو الحال وكل سور وإضافة قضية للحديث بيانية
 والمراد بهما الجنس (قوله كما يحصل) مضارع حصل مضطرب المعين (قوله أسس بالمقام) أي أتيقن بمقام
 التأليف (قوله هنا) أي في مقام المدح وقوله أدخل في التعظيم لدلالته على شدة الاعتناء بالمدح (قوله
 و بعد التفسير أفع) بحذف اللام والياء بلفظ المسئلة لا بدلتها وتظهر بقليل أهل (قوله علم على الثالث)
 يحصل بالوضع وهو قول الجمهور وبالنسبة التقديرية وهو في الأصل وصف معتاد للمعبود بمن حصول معنى
 الاشتقاق بينه وبين مادة ألهما البناء للجهول بمعنى عبد بحق وهو قول البضاوي (قوله بما بعدها) هو الواجب
 الوجود (قوله وقيل مع الصفة) وهو خلاف الصحيح (قوله بلراء) أي عقابلة والمراد في مقام الوضع كون
 اللفظ مقصودا به للمعنى (قوله وأجيب بتعقله الخ) لأن أراد المعترض بالتعقل في كلامه المطلق كان معنا
 لقوله ولا تعقل ولأن أراد الذي كان معنا لقوله فرع نسقته وقوله والمثل أي في الواقع على الأول أولى كلام
 السائل على الثاني وقوله وهو غير الخ أي فلا يترتب على اشتقاقه اشتقاق الوضع فافهم (قوله وهو غير لازم الخ)
 أي بل التعقل بالصفات كلفجه بدليل وضع الأب علما لولده قبل موته (قوله على أن الواضع الخ) أي
 لو قلنا بعدم كفاية التعقل بالصفة نقول الواضع الخ والمتصور من الوضع وهو فهم البشر المعنى يكفي فيه
 التعقل بالوصف لمصلحة عن أمر الوضع (قوله إيمان) وما شفتان مشبهتان (قوله بنينا للمبالغة) إن قلت
 إنما لبنا من الخس أما من لفظها وأما رحيم فلأن فصلا إنما يستعملها إذا عمل نسبا ولا كذلك رحيم
 قلت المصور في الخس ما يغيد المبالغة بالصفة والمشتان للذكور لأن نفي أنها بالمادة كقواد على
 أنه قد يمنع الحصر (قوله مشتقان من رحم) يضم الحاء منتقلا من رحم بكسرهما لا طراد نقل
 التصدي إلى المضموم في بابي للمدح والتمس وما ورد رحم الدنيا والآخرة ورحيمها فهو على التوسع
 بإسقاط في (قوله لهذه) المناسب لهنين (قوله التي هي أفعال) فيه نسيح بالنسبة لثاني بعد التفرع

قبل التفسير فعل وبعده أعل. وافق علم على الذات الواجب الوجود ووصف الذات بما بعدها بيان للمعنى لا لاعتباره فيه والإلصكان
 المعنى مجموع الذات والصفة وليس كذلك بل هي وحدها وقيل مع الصفة. واعتراض على جعل الله علما بأن وضع العلم بأزادته تعالى
 فرع نسقته ولا تعقل فلا وضع. وأجيب بتعقله تعالى بمقتضاه والثاني نسقته بكنه حقيقته وهو غير لازم في وضع العلم على أن الواضع
 مطلقا أو واضح هذا الاسم وهو الله تعالى عليه نصيره بوحى أو إلهام. والرحمن الرحيم إيمان بنيا للمبالغة مشتقان من رحم
 أي من مصدر ذلك والرحمة رقة في القلب وانعطاف تقتضي التفضل والاحسان وأما قوله المبالغة لهذه مأخوذة باعتبار التاليف
 التي هي أفعال دون للبدن التي هي أفعال لا تستعمل في الكيفيات النفسانية (٢ - مخلوف)

عليه تعالى فكر حجة متناهية عن ارسال عن الاحسان أي إرادته استعمل لا اسم السبب في السبب والاول ابلغ من الثاني زائدة بناء على كافي قطع وقطع ولا تنقض بخبر وحذر لعدم التلاق في الاشتقاق وقدم الله على ناليه لأعاسم ذاتوه هي ببقعة على الصفة فقدم ما قبل عليه وهذا التقديم مطلق وإلا فذات الله تعالى وصفاته ليس فيها تقديم ولا تأخير بحسب الواقع وقيم الرحمن على ناليه لأنه صار علما بالنبوة التقديرية من حيث إنه لا يوصف (١٠) به غيره تعالى وأما قوله : - وأنت غيث الوري لأزالت رحمانا -

لفظاً نشأ عن التعت
في الكفر - واعترض
أن الصناعة تقتضي
الترقي للأبلغ من غيره
كما في عام تحسيري
وأجيب بجعل الثاني
كالشئمة للأول باعتبار
جلالة النعم فيه دون
الثاني ومن أراد تحقيق
الكلام على البسطة
فليسه برسلتنا
[كشف اللثام عن
مفردات الألفاظ] فنها
من أجل ما أتلف في هذا
المقام قال :

(الحمد لله البديع
المهدي
إلى بيان مبع الرشاد)
أقول الحمد لله هو الثناء
بالكلام على المندود
بجيبيل صفاته
واستلحا فعل بقر
عن عظيم المنع يبد
إنعامه ومعنى التكر
لغة هو معنى الحمد
استلحا بإبدال لفظ
الحمد بالناكر
واستلحا صرف العبد

فسمينه فعلا من تسمية الشيء باسم شئله (قوله لعدم التلاق في الاشتقاق) أي في نوع الاشتقاق -
أي النوع الذي وقع عليه الاشتقاق أي إن نوعها الشئ من الصابر مختلف فغير صفة مبالغة
وحذر اسم فاعل (قوله بالنبوة التقديرية) الفرق بينهما وبين التحقيق أن التحقيق هو الحاصلة بعد
استعمال اللفظ بالفعل في غير ما غلب عليه كلفية النجم على الدنيا والتقديرية هي الحاصلة من غير أن
يستعمل اللفظ بالفعل في غير ما يستعمل فيه ليكنه صالح لأن يستعمل في العبد (قوله غلظاً نشأ عن التعت
في الكفر) أي يزعمهم نبوة مسيلة دون التي قال سم لي فيه إشكال لأنه حيث كان من الصفات الشئمة
ومن لازمها كون القياس جواز إطلاقها على غيره كان هذا الإطلاق موافقا لقياس اللغة ونطقا بما قياس
اللفظ جواز النطق به ومثله صحيح غير خارج عن منبج اللغة . لا يقال إنه صار علما لله تعالى أو أن الواضع
شرط أن لا يستعمل في غيره فلا يصح إطلاقه على غيره . لأننا نقول أما الأول فغايتة أنه صار علما بالنبوة
ومثله لا يتبع إطلاقها للمعنى الوضعي كافي سائر الأعلام الغالية بل لو سلم أنه علم بالوضع لربحنا إطلاقها للمعنى الوضعي
على الغير وأما الثاني فلي غاية البعد فلا يصح الجزم بخطئهم اهـ ومذهب العز بن عبد السلام أنه عتص به
شرعا لالفة . أقول هذا الغضب هو الرابع عتدي لأنه لا إشكال عليه ولأنه اختصاص الرحمن به
تعالى وهو على مافي البيضاء يكون معناه للنعم الحقيقي البالغ في الأنعام غايته وذلك لا يصدق على غيره
تعالى وعلى مافي غيره كونه مضافا لنعم بجلال النعم وللنعم بالجلال إنما هو الله تعالى مبنية على الشرع دون
الصفة لأن معناه الله كور شرعي لا القوي وعلى هذا فالرحمن مجاز لقوي له حقيقة لقوية قاله الصبان (قوله
الصناعة) أي صناعة البناء في تراكيهم (قوله وأجيب بجعل الثاني الخ) أي فكأنه ليس شيئا زائدا
على الأول اتفق من الأول إليه حتى يرد ما ذكر (قوله بالكلام) آخره على اللسان ليدخل الحمد القديم
نعم هذا القيد كقوله بجيبيل صفاته لبيان الواقع كما يعلم بحسب (قوله على المندود) أي لأجل جميل
اختياري حقيقة أو حكا كذات الله وصفاته لتكون القدرات منشأ للاختياري وملازمة الصفات لها
فالقدرات حكيم بلا واسطة والصفات بها (قوله لفظ الحمد) أي للعلوم من التعميم في إنعامه يحذف
المتعلق (قوله ولو كانت خبرية) أي معنى كما أنها لذلك لفظا أي هذا إذا كانت إنشائية معنى لاعتبار
إنشائيتها بل ولو كانت خبرية معنى لاعتبار خبريتها (قوله والاختصاص) عطف على ضميره وقوله
وإن أشير الخ ما قبل للبالغة الإشارة إلى الكل بجعل أن للاشتقاق وقوله إلى غير كل الأفراد يرد
بأن جعلت الجنس لا للعبد وإنما أخذت مع الإشارة المذكورة لأن اختصاص الجنس يستلزم اختصاص
جميع أفرادوه وقوله ليكون الخ علة للاختصاص المذكور أي وإنما تختص جميع أفراد الحمد به تعالى ليكون
الخ وقوله صفة ذات الخ الأول القديم والثاني الحادث أي وكل من المقتن عتص به تعالى فما لا يخرج
عنها عتص به (قوله والبلاغة) أي للطابقة لما يقتضيه مقام الحمد من تقديم ما يبدل عليه (قوله ما يصلح أن
يراد) أي من فرد مخصوص فتكون للعبد أوكل فرد فتكون للاشتقاق الخ (قوله بين أفراد)

المناسب

جميع ما أتم الله به عليه إلى ما خلق لأجله وجملة الحمد مفيدة له ولو كانت خبرية لأن
الاختبار بالثناء ثناء واختصاص جميع أفراد به تعالى وإن أشير إلى غير كل الأفراد ليكون الحمد صفة ذات أو صفة فعل وقدم
المستد إلى لأجل والبلاغة وحرفه باليتاني ما يصلح أن يرد بها وتحقيق الكلام على الحمد والشكر والادح لغة واستلحا حال النبوة
بين أفراد الجميع في الرسالة القديمة والبديع البديع للشيء على غير مثال فهو ضليل بمعنى فاعل ويطلق على الشيء البديع فهو محمول
وإطلاقه على الله تعالى صحيح بالنسبة الأولى مستحيل بل معنى الثاني والمادى يطلق على الدال على العلى بغير تحريكه إلى المطلوب وعلى خلق

المليحة في القلب وهو الحق الأول مشترك بين كل شيء وأولياته وكل دليل عليه تعالى من خلقه وهو المراد هنا والحق الثاني خاص به تعالى
والبيان الأوضح والمبني على طريق الرشاد الصواب وفي ذكر البديع وبين براعة استهلال وهي أن يذكر لك في أول كلامه
ما يشعر بمقصوده كما يأتي في الفقرة الثالثة قال: (أما أرباب التهيؤ وربما شمس البيان في صدور الصالحين) أقول الامتداد إعطاء الممدود وهو
الزيادة في الخبر والأرباب جمع رب والمراد به هنا صاحب والتهيؤ جمع تهيؤ وهي العقل والرسم هنا عبارة عن

الناس حذف أفراد (قوله وهو المراد هنا) والحق الثاني على بيان طريق الرشاد في كتابه وعلى لسان
نبيه وانظر ما وجه تخصيصه بالإرادة وما المانع من الإرادة الثاني . والمعنى حيثما الذي خلق في القلوب
هداية إلى ما تدرك به طريق رشادها (قوله الأوضح) ويصح أن يراد به الظهور مع حذف مضاف أي
دليل ظهور واليه أشار ع في حيث قال على بيان أي الأدلة التي بها بيان أي ظهور صحيح (قوله والمبني
على طريق) وهي هنا الإسلام (قوله وفي ذكر كماله) البراعة مصدر برع الرجل إذا فاق أقرانه والاستهلال أول
صباح المولود ثم استعمل في أول كل شيء ففقد براعة الاستهلال بحسب اللغة تفوق الابتداء أي كونه قائما
ثم حتى به في اصطلاح ما هو سبب لتفوق وهو لما ذكره الشارح وأقول: لا يخفى ما في الإشارة باسم الله تعالى
إلى الحق المعالم فإن العظيم لا يرضى أن يشار باسمه إلى حقير ومع هذا قد فاته الإشارة للعاني وذكر كماله
مع البيان يمنع كونه أشار لميلان الشامل للعاني لأن الإشارة على وفق الإطلاق وإطلاق البيان على
حاشيئته المعاني إنما يكون مع إدراج البديع في معناه فالإشارة لا تكون إلا مع الإدراج ، ولو قال :
أحد من قد ألبس المعاني نوب . بيانها يدعيه الشان

لوفي بالمبني مع السلامة (قوله محمد أرباب التهيؤ) أي أوجدهم الممد الذي هو التوفيق الدارك وقوة
الطرف إدراكها ع (قوله وهو) أي الممد من حيث هو والمراد هنا ما علمت (قوله باعتبار التعلق)
أي إن حية الظهور ومعنونه باعتبار تعلقه وهو الحسوس والمعلوم (قوله والرسم هنا) استئناف
بيان جواب عما يقال لأن البيان بمعنى المنطق الصحيح لا يرسم في القلب (قوله لهو مجاز بمرتين) لأن معناه
الحقيق على القلب بمعنى المحسة وهو عمل الطيف في العلاقة المحلية بواسطة محلية مائة (قوله وفيه) أي
البيت وقوله نفيه الخ حيث أفاد بالاختصار في مقام البيان وكونه اللب على البيان ليس إلا في صدور
العلماء الذين تخلت قلوبهم عن الرذائل (قوله معجزة) في الإيجاز براعة استهلال إذ يشير إلى أن المطلوب
مما يتعلق به إذ هو يتحقق بالبلاغة التي هي مقصود الفن لقاده ع ومثلها في قول المصنف الآن أجل الخ
كسابق عنه (قوله الفاء تفرعية) المناسب للترتيب كما في ع ويمكن أنه أراد بالتفريع وكذا يقال في
قوله الآن ولا يخفى عليك تفرع الخ (قوله بالتحدي) التحدي دعوى الرسالة مع طلب المعارضة بأن يطلب
من المرسل إليهم أن يأتيوا بعلم ما أتى وعلى هذا فهذه المسألة لا يستند لغير المرسل أفاده شيئا (قوله فإضافته
الخ) لا وجه لفاء فالنائب الواو ضمير إضافته المعجزة وذكره باعتبار ما ذكر (قوله إذا المراد الخ) لأنه
استلزم من لغز القرآن كإشراؤه بقوله وإن كان الخ (قوله فإضافة الخ) هذا لا يتفرع على ما قبله فلا
وجه لفاء (قوله قرينة معينة) أي لهذا المراد أقول ما لا تنص من إدارة الصفة القديمة وتكون الأضافة على
معنى التام بلاية بين المتضامين أي أبصروا المعجزة الملاية للهي القديس هو اللفظ المدلل عليه وحيث
فكيف يدعى التعيين (قوله ولا شك الخ) يفيد كلامه أن المصنف استعمل لفظ المعجزة في لازمه وأن
المقصود أنهم علموا ما في المعجزة وهو كونه من كلام الله وليس كذلك بل المقصود أنهم علموا علمائنا

للبا خاليا فيمكن أن الحكمة إذا لم يجد القلب كذلك فأنها ترجع من حيث أنت . قال: (فأبصروا معجزة القرآن) واضحة بسلامة البرهان
أقول الفاء تفرعية والمراد بالإبصار هنا القلي أي النظر بعين البصرة . والمعجزة أمر خرق للعاد معقرون بالتحدي فإضافته لما بعده بيانية
إذ المراد به الظلم المعجز وإن كان يطلق الاشتراك اللفظي على الصفة القديمة أيضا فالإضافة قرينة معينة وقوله بسلامة البرهان من إضافة
الحقفة الموصوف أي البرهان الساطع أي الطاهر والبرهان العقلي قياس مركب من قضايا عقلية والمراد به هنا ما بهم العقل ولا شك أن كون
القرآن من كلام الله تعالى الناشئ عن الإيجاز المفهوم من معجزة ثابت بالبرهانين . أما الأول فكيف نكفوا لهذا الكلام معجز وكل معجز

الأثبت والبيان المنطق
الصحيح العرب محال
الضمير وإضافته لما
قبله من قبيل لجين
الماء ويحتمل تشبيه
البيان بالنهار ففيه
ممكنة وتخييلية
ويحتمل استعارة
الشمس لقواعد علم
البيان فالاستعارة
تحقيقية ومعنى كون
البيان كالشمس أنه
يظهر به ضجيره وهو
العاني كأن الشمس
يظهر بها غيرها وإن
كان الظهور الأول
معنويا والثاني حيا
أي باعتبار المنطق
فيهما والرسم لمعنى
البيان لاله والصدور
جمع صدر مراد به هنا
القلب أي الطيف فهو
مجاز بمرتين وأل في
العلماء للكمال أي
العلمين وفيه تبيين على
أنهم لا يستقر ولا
يثبت إلا في قلب تخطي
عن الرذائل لمخادفة

ليس من تأليف الخالق ليكون من تأليف طالق ولا واسطة. وأما الثاني. وينترب على الأول بقوله تعالى - قل إن أخصمت الإانس والجن على أن يأتوا بعن هذا القرآن - الآية. قال - (وشاهدوا مطالع الآوار وماحتوت عليه من أسرار) أقول شاهدوا معطوف على أبصروا وهو (١٤) من غير ترسيم البيان أيضا. والله إذا المشاهدة بعين البصرة والمطلع جمع مطلع وهو محل الطلوع والآوار جمع

الطالع والآثار جميع
نور وهو ما به ظهور
الأشياء والمبادئ هنا
العلم لأن به تظهور
المعلومات والأسرار
جميع سر وهو الحق
الحق - ومعنى البيت
أنهم بواسطة إسمان
تتظاير النشأ عموماً
لهم قلوبهم شاهدوا
عاني كلمات القرآن التي
كطالع الآثار
حسية بجميع ما ينشأ
من كل من التور والإن
كان محسوساً في الثاني
مفقولاً في الأول
شاهدوا ما انتهت
ليه تلك الآثار أي
علوم من أسرار أي
كلمات خفية إذ خفي
آن وخباياه تنف
من آخرها العقول
ليل وما يعلم تأويله
قوة وإدراك بعضها
يكون بالتور
لنا الله من أهله
نفسهم القلوب
رياضه
ردوا الفكر على
شبه
الرياض جميع

روضة والمضاف اليه صبي

بالوسط

للماء كانه ينشئ بالانفواش الاشباح والبناني شبه معنى القرآن بالرياض يتجمع نوره النفس الناطقة بجلاستها كستزه القالب الجسماني بالرياض المحسوسة فاضافة رايته من قبيل الحين الدائم مع مرآة عصفاف المتقدم كضافة حياض بعده لما بعده وإن كان للقصود نوعان التوسط بين المتضامين والتفكير حركة النفس في المقولات وحركة النفس في الحياض جميع حوض وقصود بعد كسرة بالتوسط

لست بأهلى معانيه الى كالحض المحسوسة بجامع شفاء الصدر في كل منهما ولا يخفى عليك نزع هذا البيت على ما قبله قال :
 (تم صلاة الله ما ترهما * حاد سوق العيسى في أرض الحلي على نعتا الحبيب الهادي * أجل كل علق بالضاد محمد سيد خلق الله
 العربي الطاهر الأتواء) أقول : الصلاة لغة المطلب فان أضيف الى الله تعالى معنى راحة أو الى اللانكسة استغفارا أو الى غير هادء بهى مقولة
 على هذه المعاني بالاشترك المعنوى والترنم التنفى والعيسى الأبل وحادىها سالتها المنى لما تحصل لها نشاط فى السير والحلى المتنوع من
 قربه والراد به أرض الحجاز لمنع الكفار من الإقامة به أو القصد طلب تأييد الصلاة بحملتها لا التأنق وتنهاى انسان أو حاله بشرع فان
 أمر ببلغة سعى رسولا أيضا وهو بالهجر من النبأ أى الخبر فيصح أن يكون بمعنى فاعل (١٣) باعتبار أصغر بكسر الباء

عن الله عز وجل أو
 بمعنى مفعول باعتبار
 أن جبريل أخبره عن
 الله تعالى وبالباء من
 النبوة وهو الرخصة
 فيصح أن يكون بمعنى
 مفعول لأنه مرفوع
 الرتبة عن غيره أو فاعل
 لرفعه غيره إذ مامن
 مرفوعه أو برفعه
 النبى صلى الله عليه وسلم
 والحبيب يصح أن
 يكون بمعنى فاعل أو
 بمعنى مفعول والهادى
 الترشد غيره وأجل
 بمعنى أعظم وكل تعلق
 بالضاد أشار به الى قوله
 صلى الله عليه وسلم فيما
 روى عنه متكلمافيه
 بالوضع : أنا أضصح من
 نطق بالضاد يد آتى
 من قرىش ومقصوده
 التناء على الصلطن صلى
 الله عليه وسلكمال
 فصاحته وقى بعض النسخ

بالنوسيط نوع منه إذ معاني القرآن لا طائفة بالبشر على استقصائها حتى يشتره في جميعها و يورد عليه هذا مراده
 فيها يظهر ولا يقال إن التزم على شئ لا يقتضى استقصاءه وكذا لا يراد عليه فانه يقال تزمعت في مصر أو وردت
 دأبى على البحر من غير إرادة بعض شيئا وحيلت فلا حاجة الى إرادة البعض هنا استنادا لما ذكرنا من دلالة
 وإن كان الخ حال من تعطف في قوله مع مراعاة المضائق المتقدم أو من كإضافة وفي كلامه الحذف من الثاني
 دلالة الأول أو العكس (قوله تم صلاة الله) لم يذكر السلام جري على علم كراهة أفراد أحدهما عن الآخر بل
 إذ أصلى في مجلس وسلم في مجلس ولو بعد مدة طويلة كان أنباء المطالب وهذا هو المختار عندى وفاقا للحافظ ابن
 حجر وغيره والآية لا تمد على طلب ترنمها لأن الواو لا تختص ذلك اه صيان على الأثنى (قوله ما ترهما
 الخ) إنما الصلاة ملاذ كرا لأن سوق الأبل في أرض الحلي لا ينقطع من المصباح حتى ينقطع الإسلام ولا ينقطع
 الإسلام الى قيام الساعة لما ورد أن طائفة من الأمت لا يزالون ظاهرين على الحق حتى يأتى أمر الله أى الساعة
 فكانه يقول لطلب من الله أن صلى عليه إلى آخر الدهر أى أبدا ع (قوله بالضاد) خست بالذكر لأنها
 أصعب الحروف غروجا على غير العرب بحيث لا يفسح بها في النافى كملهى إلا العرب فإذا كان أصح العرب
 فغيرهم أخرى وفي التركيب إشارة الى أن المطلوب مما يتعلق بالنطق والقصاحة فهو من براعة الاستبلال ع (قوله
 استغفار) بل مطلق الهاء وقد ورد أن اللانكسة تصل على أحدكم ما دام في معصاة تقول اللهم اغفر له
 اللهم ارحمه أمر على الجوهرة أى تبيين الصلاة بما ذكر يدل على أنها لا تختص بالاستغفار بالنسبة للخلق
 (قوله بهى مقولة الخ) أى محمولة وهذا المختار ابن هشام في منبه واعترض على ما ذكره غيره من أنها من
 المشترك اللفظى (قوله المنع الخ) علة لصفة إرادتها بالحلى (قوله بحملتها) متعلق بطلب (قوله انسان) لم
 يصرح بالذكورة اكتفاء بتذكير الضمير أو بناء على أن الأثنى إنسانه (قوله مامن مرفوع) أى رفعة
 معنفا بها (قوله باب رفعة) أى منشؤها أطلق عليه باب للتوصل بكل الى القصد (قوله يد آتى) أى
 غير آتى وهذا من تأكيد اللوح بما يشبه منه (قوله بدليل) أى وشرفه عليهم ثابت بدليل الخ ثم هذا
 الدليل لا ينتج للتقى إلا بضميمة خارجية وهى أن من أولاد آدم من هو أفضل من باقى الخلق إذ الذى
 صلى الله عليه وسلم أفضل من الأفضل فهو أفضل من غيره الأولى (قوله نسبة إلى العرب) وهم أفضل
 أجيال الناس وذلك بما يؤكده الشرف والندح وأنه كان صلى الله عليه وسلم هو الذى يشرف به ع (قوله التزم الخ)
 بيان للطاهر في ذاته فيكون قوله وهو الخ لإقادة دخوله تحت مفهوم الطاهر
 الصحيح للاطلاق (قوله من كاله صلى الله الخ) للتأنيب وهو صلى الله عليه وسلم كذلك ضمنا الخ
 (قوله من اجتماع الخ) ولا يشترط التميز ليدخل من حيثك بالقر من الصيلى والمجنون المحكوم

على نى اصطفاء الهادى أجل الخ ومحمد على ذاته صلى الله عليه وسلم وسيد خلق الله أى أفضلهم وأشرفهم على الإطلاق بتفصيل من المولى
 سبحانه وتعالى بخليل أتا سيد ولد آدم ولا تفر وما نورد من الأحاديث التى نهي عن تفضيله على غيره من الأنبياء فأجابوا عنها بأجوبة
 منها أنه قال ذلك تواسعته صلى الله عليه وسلم والعربى نسبة إلى العرب والطاهر العزه حسا ومعنى عن شائبة وصفه على شئ من كاله
 صلى الله عليه وسلم صغرا أو كبيرا قبل النبوة وبها أوسهوا والأتواء كثير التأوء من خشية الله تعالى وقد ورد أنه كان يسمع لصدره
 صلى الله عليه وسلم أزيز كالرذ لرجل أى غليان كغليان القدر لأن الخوف على قدر المعرفة وهو أعرف خلق الله تعالى بالله قال :
 (ثم على صاحبه الصديق * حبيب وعمر الفاروق ثم أبى عمرو وإمام العابدين * وسوطه الله إمام الزاهد بن)
 أقول : صاحب بمعنى صحابى وهو من اجتمع به صلى الله عليه وسلم مؤمنا به

جذبته حال حياته نحوًا غامضًا وأما قولهم وما نرى على ذلك بيان لثمرة الصفة إذ تحققها لا يتوقف على ذلك. والصديق لقب لسيدنا
أبو بكر رضي الله عنه واسمه عبدالله وهو قرشي يلتقي مع النبي صلى الله عليه وسلم في مرة بن كعب. من كلامه رضي الله عنه: أكبس
الكبس التقي وأحق الحق الفجور وأصدق الصدق الأمانة وأكذب الكذب الحياة وكان رضي الله عنه يأخذ بطرف لسانه ويقول
هذا الذي أورد في الموارد وكان يضم من فيه رائحة الكبد الشوى التي تخوفه رضي الله عنه. وعمر القاروق هو سيدنا عمر بن الخطاب
رضي الله عنه لقب القاروق لفرقه بين الحق والباطل مجتمع نسيه مع النبي صلى الله عليه وسلم في كعب. من كلامه رضي الله عنه من
ألف من الله لم ينف غيبته ومن اتقى الله لم يصنع ما يريد وكان يأخذ البنية من الأرض ويقول يا بني كنت هذه البنية ليتني لم أخلق
ليست أحمق فإني ليتني لم أك شيئًا ليتني كنت نيامسيا وكان يحمل جراب الدقيق على ظهره للأرامل والأيتام فقال له بعضهم دعني
أحمله عنك فقال ومن يحملني (١٤) يوم القيامة ذنوبي رضي الله عنه. وأبو عمرو المراد به سيدنا عثمان بن عفان

بإسلامه فيها يظهر والثام فلا يشترط قصد الشخص الاجتناع ولا معرفة أحدهما الآخر نعم الأطهر فيها إذا
كانا نائمين. علمهما وإن كان صلى الله عليه وسلم لا يثام عليه ولم لا يثام عليه لأن الاجتناع للمعلوم من وظائف العين اه
أمير على الجوهرة وقوته من وظائف العين أى أنه لا يكون إلا عند قطعها وإن من أحد المجتنبين
(قوله بعد نبوته) هذا أحد قولين وعليه يخرج ورقة بن نوفل ويضمهم أطلق اه منه (قوله اجتاعا
متعارفا) إن أراد بالتعارف الظهور بين الناس فأشراطه منوع لأدائه إلى إخراج عيسى والحضر بل ولا
يشترط الطول بل بد تأخير النبوة وإن أراد به كون الاجتناع على وجه الأرض فاشهور اشتراطه قال الأمير ولعله
اصطلاح وإلا فالسبب لا ينقص عن الأرض في مثل هذا اه وعليه فالاجتناع في الساموؤد إلى نواب الصحة
دون التسبب بصحان (قوله أليس الكيس الخ) الكيس وفور العقل وقوته. ولعن أحسن آثار الكيس
التقى أى التقوى وقوله وأحق الحق الخ الحق قوة العقل. والعنى وأقبح آثار الحق الضجور فكلم من أليس
وأحق مجاز حصل نسب لعلقة الزوم (قوله أوردني الموارد) أى سورد الزل وما لا يوصل إلى نيل تمام التصود
في الآخرة (قوله الناري) مقتضى كلام الشارح وغيره أن هذه الصفة مراد منها اسم الفاعل وليتظر
(قوله لم يشف غيبته) كان المعنى أنه يسير مختفيا من نفسه لعله عليها العيانات (قوله لم يصنع ما يريد) أى
لاستقامته بخلافه عنه (قوله نيامانيا) نص ابن مالك في لامية على أن النسي مراد منه للنقول حيث
قال: واستنقوا استوحجا به والنسي عن وزن مفعول وما عملوا حيث قد لما بعده تأكيده لفظي (قوله بالأهجة)
أى نومة والمراد هنا نومة يسيرة ليناسب مقام المدح تأمل (قوله غرى) أى اخدعي وضمت معنى النسي فعدها
بالاء وفي نسخة تغري فلا تضمين (قوله حزنا) مصدر من معنى تأس (قوله مرثيا) حال من القلب وهي
قيده عكف البيان الواقع إذ العاكف على القرآن لا يفتقر إلى مرثى إلى الحاضرة لذلك كورة وشيرة إذ هو
أصبح مبلغ الحاضرة معرفة الله عن ما بيني فأراد بحضرة المرقان ما ذكره بالإضافة بيانية (قوله من
الأكران) جمع كون المراد هنا الوجود (قوله لأنه تعالى لا يقبل الخ) تعليل لمخوف بعد قوله مطلوب

رضى الله عنه يتجمع
نبيه مع النبي صلى الله
عليه وسلم في عديتاف
وكان رضى الله عنه
شديد الحياء وكان
يسوم الناس ويقول
الليل لا يصعب من أوله
وكان يحتم القرآن في
ركعة واحدة كثيرا
وكان ياتس على المنعرة
بكي خديج بن خنيس رضى
الله عنه . وسطورة الله
إمام الزاهدين المراد به
سيدنا علي بن أبي
طالب كرم الله وجهه
وصبر عنه بالسيرة
لشدة بآسه على أهل
الزبغ وبما بعده
لشدة إهراسه عن
الدنيا وكان رضى الله

عنه يقول الدنيا جنة فمن أزال منها شيئاً فليس جنة على مخالطة الكلاب وكان يخاطب الدنيا ويقول يا دينا غشيتي الخ
يعبرى فقد ملقت ثلاثاً معك قصير وعجلك خبير وخطرك كبير آتاء من خلفك لا راد وبدا السر ووحشة الطريق وكان يقول ما كنت من
دنياك فلان أكثر عفر حراماً منك منها فلان أس عليه عزاً وليكن هلك فيما بعد الموت رضى الله عنه قال : (تم على بقية المسألة) *
وذى النقي والفضل والآية والمجد والقرص والبراعة هو الخمر والنسوة والشجاعة ما عكف القلب على القرآن * (تم تقياً الحشرة العرفان)
أقول : التقي من قولهم رقاه فأتى والوقاية الحفظ والتقى من يقى نفسه أى يحفظها عما يضربها الآخرة والتقى مراب : الأولى التوق عن
الطلب لأبدى وهو حاصله بعزم الشرك بالله تعالى . والثانية التزم عن كل مأم فعلاً وتركها . والثالثة التزم عما يشغل السر من الأكل
عن الخبز جنة وهذا القسم مطلوب الأول من عباده بقوله اتقوا الله حق تقاته لأنه تعالى لا يقبل على القلب الشرك والفضل الزيادة
في الخير والآية قرصه إلى سبب ما هو تعالى والجبال الكرم هو الفرم من قولهم فرست الرجل وأفرسته إذا أعطيت شيئاً بمعنى العطية والبراعة
من ربح الرجل الفطنة بالسريرة لئلا يفتنى أصحابه على السوء وغيره من الحزم ضبط الأمور بالاتفاق وحسن التدبير والسجدة الإغانية سر عفو تطلق

على الشجاعة لمطلق ما جدها على هذا عطف مرادف ومغاير على الأول والشجاعة قد تعلق عند الناس والكوف الإقامة والقرآن يطلق على الصفة القديمة وليس مرادفها وعلى النظم المصنوع المبال على متعلق الصفة القديمة لأجلها نفسها على التحقيق خلافا لظاهر عبارات جمهور المتكلمين وهو المراد هنا بين على القرآن مصاف وهو معاني ومعنى الإقامة على المعاني الإقامة على التأمل فيها فإن ذلك هو العروة الوثقى في الوصول إلى حلة يقفون أولها سليمان الشوك وهو ما أشار إليها بقوله مرتقا الخ وليس مقصود ما عكف التقييد بل المقصود هنا التأييد . قال : لا هذا وإن ذكر البيان في غير البديع والمعاني (١٥) تهدي إلى موارد شريفة

ونبذة بديعة لطيفة
من علم أسرار اللسان
العربي
ودرك ما خص به من
حج
لأنه كالروح للأعراب
وهو علم النحو كالإب
أقول: لفظة هذا خبر
لمبتدأ محذوف أي الأمر
هذا أو مبتدأ والخبر
محذوف أي هذا كما
ذكر وهو لا يتصل من
كلامه آخرو يسمى
الاعتضاب لعدم الملازمة
بين المتصل عنه
والمتصل بالاعتضاب كانت
متاسبة متى تخلصا كما
يأتي الكلام على ذلك في
فن البديع إن شاء الله
نحوه والواو في وإن واو
الحال ودرر البيان أراد
بها مسائل علم البيان
المنقبة بدراك المسائل
على سبيل الاستعارة
للصرحة ودرر البديع
والمعاني كذلك نظرا
للأصل في معنى العروة

الخ أي ولا يحصل إقباله تعالى على قلب عبده إلا به لأنه الخ (قوله على متعلق الخ) أي من أمر ونهي وغيرها
(قوله لأجلها نفسها) أي وضعا فلا ينافي أنه يدل عليها دلالة عقلية الزامية كما قاله الأمير ميسوا حينئذ
فلا يخاف ما تخرج ما من لنا من أن اللفظ دال على المعنى القديم (قوله فإن ذلك) أي ما ذكر من الإقامة
على التأمل في معاني القرآن وهذا تمثيل لإزادة الإقامة لله كورة (قوله العروة) هي أخت الرز وقوله
الوثقى أي المحكمة جدا (قوله دون أولها) فآخرها أولى (قوله ودرر البديع) العر جمع غرة
وم يبيض في وجه الفرس وللورد جمع مورد موضع الورود والتبذ جمع بذة وهي عرق ما يفيد
أمام المصطفى إليه مما يرغب فيه كملك وشبهه من عرق وسيد ذكر النارج للرد هنا بالثلاثة (قوله
الأمر) أي المبدوء به قال السهيد الخارجي والمقصود الانتقال الآتي ثم الأحسن من الاحتمال وما بعده
كون هذا مضوفا لمحذوف (قوله كما ذكر) أي كما ذكره الغير في حصول البركة به مثلا كما ذكرته
لثلاثي الشبه والمثبه به (قوله وهو) أي لفظ هذا (قوله ويسمى الاعتضاب) أي الاعتضاع
لكلام آخر وهو هنا شبيه بالتخلص (قوله لعدم) علة للتسمية (قوله فإن كانت) أي نبت أو آخر
محذوف (قوله ولو الحال) لا ينفي شدة بعده جدا والقراب كونهما للاعتضاب لاسيما والمقصود الانتقال
من مقام إلى آخر (قوله المعنى به) كأنه أتى بهذه للتخلص من إضافة الشيء إلى نفسه القرينة على
جعل العلم عبارة عن المسائل تأمل (قوله على سبيل الخ) راجع لأراد (قوله نظرا للأصل) حال
من فاعل الفعل المحذوف المبال عليه قوله كذلك أي أراد بها المسائل نظرا الخ أي ناظرا له حال
الارادة وملاحظا علاقة بينه وبين المراد وهي اشتها حسن كل وكان يعني عنه قوله كذلك لمحول
قوله على سبيل الخ تحته (قوله مرادف به المعنى) يعني على ما سياتي له في قول المصنف من علم الخ لا على
ما استقله عن عرق (قوله لفتش) حجاز عقلي من اسناد ما للشيء الذي هو النفس إلى متعلقه بكسر اللام
(قوله بمعنى حسنة) المناسب بمعنى عذبة مثال سابق كما علم حاصر (قوله متعلق بمورد) أي مرتبط به
إذ هو متعلق بمحذوف (قوله ومن تبعضية) جعلها عرق بيانية للوارد والتبذ قال يعني أن تلك الطوائف
هي علم الأسرار المودعة في لسان العرب أي في لغة بلغاتهم وجعل درك معطوفا على علم وهو تفسير
والشارح مع قوله بالتبعيض أعاد بقوله وعلم اللسان الخ أن في الكلام نقدنا ونأخيا وأن الأصل من
أسرار علم وأن المراد بالعلم في المصنف فن اللغة لا المعنى المصنوع فتكون الطوائف حينئذ بعض أسرار
علم اللغة ويكون المعنى أن الفنون الثلاثة تهدي إلى طوائف ومعان هي بعض دقائق علم اللغة وهو
ممنوع إذ هذا إنما تهدي إلى إدراك دقائق تراكب البقاء كما سيفيده هنا لأنها تبحث عنها لا إلى
دقائق العلم الباحث عن معاني المفردات العربية (قوله معطوف على موارد) المناسب ما ملكتك عرق

ويحتمل أن يكون المراد بالبيان وتواليه المسائل بالإضافة من قبيل لحين المله وسياتي تحقيق معنى العلم في أول الفن الأول وتهدي
توصل للوارد جمع مورد مرادف به المعنى معنى بذلك لورود الأفكار عليه لفتش من علما لاهل كالورد المحسوس الثاني من حرارة
التكيد فالوارد استعارة مصرحة وبذ جمع بذة مرادف بها بعض المعنى وبديعة بمعنى حسنة ولطيفة دقيقة ومن تبعضية
وعلم اللسان العربي علم اللغة وأسراوه دقائقه ودرك بمعنى إدراك معطوف على موارد وما واقعة على المعاني الدقيقة التي حص بها
اللسان العربي ومن عجب بيان لها والمعجب بمعنى العجيب أي ما يتعجب منه لطفاته وقوله لأنه أي المذكور من البيان وتاليه
ومرادف بالأعراب العرب ولباب كل شيء خالفه ومعنى كون هذه الفنون

أى مؤداها كإرواح العرب من تنكلمات أنها موصلة إلى معرفة المزايا الزائدة على معاني الكلمات الأصلية التي هي من خواص التراكيب كالمطابقة لقتضى الحال وهذا هو محط نظر البناء فالكلمات المبررة بالهجرة عن هذه الخواص كالأشباح الحالية عن الأرواح طلبت مغفرة بلونها كما أن الجسم لا يستبر (١٦) بلون الروح فالخواص الكلمات بمنزلة الأرواح والأشباح في كلامه الحكم

على الشيء بحكم مؤداه
ويحتمل أن يكون المراد بالأعراب العلم الباحث عنه وهو النحو
يكون الحكم على البيان وما معه لأجل المؤدى ويكون المصنف قد جعل له منزلتين : الأولى منزلة الروح من الجسم . والثانية منزلة القلب من القشر ومراده بهذه الآيات سدح هذا الفن المتضمن مدح كتابه وهذا الفن جدير بذلك إذ لا تترك دقائق التفصيل وما اشتمل عليه من الاعتبارات الدقيقة إلا بواسطة مراعاة هذا الفن فهو من أعظم آيات العلوم الشرعية ولذلك كان الاشتغال به فرض كفاية . وأما على تعريف كل علم يأتي في أوله موضوعه الكلمات العربية من الحقيقيات الآتية . والواضع الشيخ عبد القاهر والاسم يأتي في آخر المقسم . ومادته من أسرار العربية

وقد قسم عليه يكون مؤدى الشطرين واسما والمقصود زيادة المدح لسان العرب المؤدية إلى زيادة قبا يؤدى لمعرفة أسرارها وما سلكه الشارح وإن القضى التخيير لكنه يؤدى إلى ما علمته (قوله أى مؤداها) أى ما يؤدى إليه من الأسرار وكلامه هنا يريد أن القنون بمعنى مؤداها موصلة إلى معرفة المزايا المذكورة مع أن الزايات هي للمؤدى كما سيبيده هنا فهو يريد أن الشيء موصل لنفسه وأيضاً يخالف قوله الآتى في كلامه الحكم الخ إذ ليس في كلامه حينئذ الحكم على الشيء بحكم مؤداها بل الحكم على الشيء مراداً منه مؤداها فالتناسب حذف قوله أى مؤداها (قوله إنها موصلة الخ) لما قرأنا فى قولنا لرسد ما وجد فى التراكيب من تعريف السند إليه مثلاً بالعلية والموصولية ونسبته وغير ذلك مما يؤدى سره لمطابقة مقتضى الحال وأما فن البيان فبين الحقيقة والمجاز الذين بهما تحصل المطابقة لمقتضى الحال كما تحصل بالأسرار المذكورة وأما فن البديع فليبين ما يزيد حسن البلاغة التي هي للمطابقة المذكورة فالخلق بالأول (قوله كالمطابقة) يفيد أن المطابقة من الخواص وليس كذلك بل هي تؤدى إليها الخواص فالتناسب المؤدية إلى المطابقة الخ (قوله وهذا) أى ما ذكر من خواص التراكيب ولو قال كالتناسب ترجيع الإشارة إلى ما ذكر من المطابقة (قوله فالكلمة المبررة الخ) المناسب فالكلام المبرر الخ لا يعنى الذى يضرب فيه الخواص فيوصف بالمطابقة لمقتضى الحال التي هي البلاغة وأما الكلمة فليكونها لا توصف بالبلاغة لاعتبار الخواص النفسية لها وكذا يقال في قوله فالخواص للكلمة ثم أيت في بعض النسخ الكلمات في الموضعين وعليه فلا تترك (قوله على الشيء) أى ما ذكر من الفنون الثلاثة وقوله بحكم مؤداها أى الأسرار كما علمت (قوله ويحتمل أن يكون المراد بالأعراب الخ) ووجه كونها كإرواح له أنك إذا صرحت من التحوير الحذف والتقديم والتأخير والتعريف والتكبير وغير ذلك تعرف من المعاني أسرار هذه الأشياء وفن البيان يعرف بالحقيقة والمجاز لطابق بهما مقتضى الحال كما يطابق بالأسرار المذكورة فالخلق مقتضاه مقتضى فن المعاني وفن البديع لبيان ما يزيد بحسن البلاغة التي هي مطابقة مقتضى الحال تلك الأسرار فالخلق بها فن هذه المناسبة أن ينسب لها أنها لبيان أسرار النحو ولبابه حيث ثبت ذلك الواحد ونسب مقتضاه مقتضى الاثنين الباقيين من عرق وقوله فالخلق أى ما يزيد بحسن البلاغة وقوله بها أى بالأسرار وقوله لها أى للفنون الثلاثة (قوله فيكون الحكم الخ) لما علمت من أن هذه الفنون نفسها كإرواح لهم النحو لأن مقتضاه إن خلا عن مقتضاها لم تظهر له الفائدة كحل الظهور كما أن الروح للبين كذلك (قوله ويكون المصنف الخ) المؤدى الشطرين واحد والمقصود التحريض على تعاطي هذا الفن وزيدته أعاده عرق (قوله الحقيقيات الآتية) أى في التعاريف (قوله وفضيلته إدراك الخ) المناسب لقوله على غيره من حيث إدراك الخ إذ نفس الإدراك المذكور من قائمته (قوله بقتنه) يقاير منه أنه نظمه قبل الخطبة ويحتمل أن يعبر بالماضى المتناول قاله بعض الشراح (قوله متقطعا) بالكسر حال من فاعل جئت وبالفتح حال من رجز المتخصص بالوصف أى ملتقطاً معناه أعاده عرق جواهر مفعول على الأول وحال معرفة على الثانى (قوله تأتى دائرة الخ) مثل ما لا تخرج الخ شيخ الإسلام والى بعد عافيه هي المسألة المحتللة والذى في شرح الصبان على منظومته عكس ما ذكره والاختلاف

ونقدم حكمه وسأني مسائل كل . وفضيلته إدراك معجزة القرآن به . ونسبته تقسم في قوله لأنه كإرواح الخ . وفائدته تأتي في صدق قوله وحال الخ قال : (وقد دعا بعض من الطلاب * لرجز يعنى إلى السواب * بقتنه بجز مفيد * مهذب منقح سديد متقطعا من دور التحصيل * جواهر بأربعة التخليص * سلك ما أبدى من الترتيب * وما ألوت الجهد في التذويب) أقول : دعا بمعنى طلب فاللهم في قوله لرجز زائدة والرجز تخرج من الشعر أجزاءه مستغلين سترات تأتي دائرة الشبه متفككا

عن أولهم من سمي ماعيان وهذا منتظم من مآشيه من مشطور الرجز وفي كونه عروضاً أو غير العروض من علم العروض والصواب
 كلام طابق حكم الواقع من غير اعتبار لطائفة من جانب خصوصه بخلاف الحق فإنه ما بين الواقع باعتبار نسبة الواقع إليه وبخلاف
 الصدق فإنه مطابق الواقع باعتبار نسبة الواقع وبخلاف الأول الخطأ والثاني الباطل والثالث الكذب ورجع مفيد يحصل أنه عاز
 عقل مما بين الفصلين ففهم واستدل بالقول كعبنة راضية لأن الرجز مفاد لا مقيد وبخلاف أن يكون من باب الاستعارة بالكناية
 والتخييلية بأن جعل الإنسان المصدر المرموز إليه بجديد أو التسمية الضمر في النفس أو الرجز المسمى أنه من أفراد الإنسان المشبه به
 استعارة بالكناية على المذهب فيها وإثبات اللازم وهو مفيد استعارة تخيلية (١٧) وهذه أي معنى من شائبة

في تسمية فلا تدرك على أحد (قوله عن أولها) هو الوند المجموع الذي بدى بمطرح وقوله من سمي أي مبدوء
 من سمي (قوله من مشطور الرجز) فيكون البيت على مستطيل ثلاثاً وعليه فكل بيتين معتران شعراً
 مستقلاً من جنس واحد لاثنين بل يصح جعلها من كلمة فكل بيت حيثما شئت مستقل فعلى كل لا يسمى مثل
 هذه المنتظمه قصيدة لأنها لا يترمون بناءً فوالفيا على حرف واحد ولا على حرفين واحدة ولو جعل المجموع
 قصيدة لزم وجود الإكفاء أو الإقواء أو الإصراف في القصيدة الواحدة وتلك صيغ يجب احتسابها وهي لا يعتنون
 ذلك في الأراجيز عياً ولا يجعل ذلك تكبراً من العلماء كذا في المصنوع على الخرز حيثما كان على الاستعارة
 (قوله وفي كونه) أي آخره وقوله أقوال أصحابها أنه مضروب ومروض ما (قوله والصواب كلام الخ) فالثلاثة
 متعدي بالاعتبار وكذا يقال في أعدادها هذا والذي في عبد الحكيم أن الحق والباطل في الاعتقادات
 والصواب والخطأ في الأعمال ومعلوم أن الصدق والكذب في الأقوال وحيداً فالثلاثة متفارقة بالذات
 وكذا أعدادها فاعلم ما للشارح معنى عربي فإنه كثيراً ما يحصل الحق والصواب في الكلام فيقال
 هذا الكلام حق وهذه العبارة هي الصواب وكذا ضعفاً فاعلم (قوله نسبة مطابقة الواقع إليه) أي
 نسبة مطابقة الواقع إليه بأن يقال طابق الواقع وقوله باعتبار نسبتها إلى الواقع أي نسبة مطابقة الواقع
 بأن يقال مطابقة الواقع ولو قال أولاً باعتبار نسبة المطابقة إليه وثانياً باعتبار نسبتها إلى الواقع لكان أظهر
 وأخصر (قوله محار عقل) فيه أن العرف حار باستاد الأفادة إلى مثله وقد قالوا العبرة في حقيقة الاستاد
 ومجازيته بالعرف فلا يكون مفيداً من هذا القبيل بل ولا من قبيل الكنية فالمناسب إسقاط الأختالين
 (قوله وإثبات اللازم) للناسب زيادة أو نقصه ليطابق ما قبله (قوله بأن جعل الإنسان) أي الذي هو لفظ
 المشبه به (قوله للقسم الثالث) هو الأخير وأما القسم الأول ففيه النعمو والصرف والاستفاد وأما القسم
 الثاني ففيه العروض والتوقيف والنطق صان (قوله في صدق الخ) لما سمي نظمته الجوهر المكنون
 الشعر بكونه جديد الوجود والتناول ومضاء مشمول لما ذكر في القنون الثلاثة ناسب لهذه القنون ما
 يشتمل على الجوهر وهو صدقه الذي هو مقترن حال أخذه من أصله فأعاد ذلك بقوله ::
 * في صدق الثلاثة للقنون * أي الثلاثة التي هي كالصدق في الاشتغال فإضافة صدق إلى ثلاثة على حد
 لجبن الماء عرق وقوله بقوله في صدق الخ أي منضياً إلى الاسم جمعولاً من علمه فلا يتخالف ما يأتي للشارح
 (قوله لوقت الخ) لاستجابة له بل يرجع إلى الرجز المذكور الموصوف بما سبق (قوله بتعدي للمفعولين الخ)
 الأخير بتعدي لثلاثي ثلثة نفسه وتارة بالياء (قوله والثلاثة بدل الخ) المناسب والقنون ثم رأيت بعض
 نسخ المتن في الصدق والبدلية عليها التامرة (قوله الأمل) وهو ملحق القليج بغيره في حصوله إلى المستقبل

ما لا فائدة فيه ومنح
 بعده بغيره وسديد يعني
 أنه لا غلط فيه وآتي به
 ليدفع يوم خلل في المعنى
 ناشئ عن الإيجاز
 الناشئ عن هذه
 الأوصاف المصريح بها
 بما بدى وفيه مدح
 لتأليفه ليحصل
 به النفع وهذه عادة
 المثقفين ولأنه بذلك
 لصحة القرض
 والتخصيص هو مختصر
 الخطيب القزويني
 القسم الثالث من المتنازع
 للسكاكي ودرر مسائله
 التي يشتمل عليها
 فالمراد أي الجوهر
 أو استعمالها لشارة
 تصريحية ومن
 تبعية وجواهر
 معمول للقطا وبديعة
 التحليل حسنة
 ومعنى البيت أنه لم يأخذ
 جميع مسائل التلخيص

وإما أخذ بعضها وقوله * سلكت ما أدنى من الترتيب * يعني أنه رتب مؤلفه ترتيباً شاملاً ترتيباً للقسم المتنازع وقوله هو ما أوت
 الجهد أي ما صنعتته والجهد بالفهم المطابقة والتدريب التصفية قال : (سميته بالجوهر المكنون * في صدق الثلاثة القنون
 والله أرجو أن يكون نالها * لكل من يقرؤه ورأى وأن يكون فاعلاً ليل * مجلة الإخوان والأصحاب) أقول: ضمير محبته
 يرجع إلى المؤلف الملهوم من السابق وصحى بتعدي للمفعولين ثلثة بنفسه وتارة لثلاثي بالياء كما هو الجوهر إلى آخر البيت هو اسم هذا
 الكتاب والمكنون المشهور والصدق وعاء الجوهر والثلاثة بدل بمقابلته والقنون جميع فن وهو التوسع من كل شيء والمراد هنا علم المعاني
 والبيان والديباج والرجاء الأمل وقدم المصنوع للاختصاص وقوله يقرؤه أي على غيره أو لتدبره ورأى أنه في غيره من أقواله وقوله ليل أي
 (٣ - مخلوق) باب الفهم الكتب المطولة في هذا العلم ولا يخفى ما فيه من التواضع حيث جعل كتابه وسيلة غير تسود

والتحقيق من الأول لا غير لأن المؤلف قد بدأ العلم بمقصوده وهو بيان : مقدمة علم ومقدمة كتاب . فمقدمة العلم ما يتوقف عليها الشروع في ذلك العلم وهو تصوره بوجه ثان إن أراد مجرد الشروع أو تصوره (١٩) برسمه أو حده وتصوره موضوعه

والحقبة أو الجار إلى اسم أول كل شيء . ويتعين للراد بالإضافة كالكتاب والعلم وإما أن تنتقل أولا إلى اسم أول كل شيء . ولتحسين بالإضافة كالجيش والكتاب فالنقل على الأول إلى مقدمة الكتاب أو العلم بواسطة دون الثاني والثاء على كل فنقل كذا في الحنفى على رسالة الوضع وغيره وهو شائع جدا والأول من وجهي النقل هو ما يفيد الشرح . إذ اعلمت هذا تقديم الشارح احتمال الأخذ من التعدى وبناء مناسبة النقل عليه وتمريض المختار بقوله ويحتمل ليس على ما ينبغي ، ولعبد الحكيم أن إطلاق المقدمة على مقدمة الجيش باعتبار الوصفية لا الاسمية وقد علمت أنه لا يقول بالنقل عن مقدمة الجيش (قوله و بالفتح الخ) الظاهر أنها حينئذ باقية على الوصفية (قوله هو تصوره) أى متعلق بتصوره وكذا يقال فيما بعده ليوافق قوله بعد وهذه معان محضة تأمل (قوله لطائفة) أى جملة وقوله من كلامه من إضافة العام إلى الخاص أو المعنى من كلام مؤلفه صبان (قوله قدمت) أى جئت أمام فلا بد من التجريد للسلامة من الزيادة بتكرار أمام معه اه دسوقي (قوله لا ارتباط له بها) أى سواء توقف عليها الشروع أم لا وإنما اعتبر الارتباط في جاب المقصود دون المقدمة نظرا إلى أنه موقوف عليها نقله الصبان عن يس . وقوله سواء توقف الخ بأن كان مدلولها مقدمة علم (قوله فالأولى الخ) تفريع على التعريجين إلا أن قوله مكرر فالأولى حذفه وإبدال لفظ الثانية بلفظ هذه للتناسب وتفريع كل من قوله هذه معان فباسبق ولفظ هذه ألفاظ هنا على سابق . فان قلت إذا جعل مقدمة الكتاب عبارة عن الألفاظ يلزم الحذف في بها وبها أى معناها إذا ارتباط المقاصد والانتفاع إنما هو بالمعنى وما هو أن ارتكاب الحذف في موضع واحد أى قوله لطائفة أى لمعنى طائفة أولى . قلت لما كانت الألفاظ هي طريق الإفادة والاستفادة لم يحتاج إلى تقدير مضاف في الموضعين اه من التفري بتصرف وقوله من طريق الخ أى فيصح جعل الارتباط بها لأفادتها المرتبط به حقيقة وكذا الانتفاع وهو ظاهر (قوله فيمن المقدمتين الخ) وبين مقدمة العلم ومدلولات مقدمة الكتاب أو دوال مقدمة العلم ومقدمة الكتاب عموم وخصوص مطلق إن اعتبر في مفهوم مقدمة العلم تقدمها ومضاهيها وهو ما يقتضيه تعريف الشارح كان كل من العموم والخصوص وجهيا صبان بتصرف (قوله لا ارتباط كل الخ) لبحث هذه الفنون عن أسرار البلاغة المتوقفة على الفصاحة والاختصار عليها في المقصود المقضى الاختصار فيها (قوله إذا لوجه للتعريف) ممنوع لهذه المقدمة ذكر اضمتها في قوله سلكت ما أبدى الخ إذ هو في قوة رتبته على مقدمة الخ والعهد الذي كرى نوع من الخارجى كما يستضع وحينئذ فقوله ولا يصلح الخ ممنوع (قوله وما من التعقيد البيتين) صوابه وحافظ الأبيات (قوله فصاحة المفرد) المراد بها الكيفية القائمة به التي أوقعها التكليم لا الإيقاع الذي هو المعنى المصدري وقسم المصنف الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفتها لكونها مأخوذة في تعريفها وقسم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والتكليم لتوقفها عليها قاله السعد (قوله أن يخلص) قال السعد تفسير الفصاحة بالخالص لا بالخلو عن ناسخ قال الصبان نقل عنه في وجه التسامح أن الخالوص لازم غير محمول لكون الفصاحة عند عدم وجودية والخالوص عدما لأنها كون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب متناسب الحروف كثير الاستعمال والخالوص من الأمور المذكورة عبارة عن عدما من اللفظ فلا يصح أن الفصاحة هي الخالوص وإن صح أن الفصحى هو الخالوص لأن تصادق المشتقات كالناطل والفاحك لا يستلزم تصادق مأخذها كالنطق والضحك إلا أن يكون أحدها بمنزلة الجنس للآخر كما تتحرك

الحقيقة أو الجار إلى اسم أول كل شيء . ويتعين للراد بالإضافة كالكتاب والعلم وإما أن تنتقل أولا إلى اسم أول كل شيء . ولتحسين بالإضافة كالجيش والكتاب فالنقل على الأول إلى مقدمة الكتاب أو العلم بواسطة دون الثاني والثاء على كل فنقل كذا في الحنفى على رسالة الوضع وغيره وهو شائع جدا والأول من وجهي النقل هو ما يفيد الشرح . إذ اعلمت هذا تقديم الشارح احتمال الأخذ من التعدى وبناء مناسبة النقل عليه وتمريض المختار بقوله ويحتمل ليس على ما ينبغي ، ولعبد الحكيم أن إطلاق المقدمة على مقدمة الجيش باعتبار الوصفية لا الاسمية وقد علمت أنه لا يقول بالنقل عن مقدمة الجيش (قوله و بالفتح الخ) الظاهر أنها حينئذ باقية على الوصفية (قوله هو تصوره) أى متعلق بتصوره وكذا يقال فيما بعده ليوافق قوله بعد وهذه معان محضة تأمل (قوله لطائفة) أى جملة وقوله من كلامه من إضافة العام إلى الخاص أو المعنى من كلام مؤلفه صبان (قوله قدمت) أى جئت أمام فلا بد من التجريد للسلامة من الزيادة بتكرار أمام معه اه دسوقي (قوله لا ارتباط له بها) أى سواء توقف عليها الشروع أم لا وإنما اعتبر الارتباط في جاب المقصود دون المقدمة نظرا إلى أنه موقوف عليها نقله الصبان عن يس . وقوله سواء توقف الخ بأن كان مدلولها مقدمة علم (قوله فالأولى الخ) تفريع على التعريجين إلا أن قوله مكرر فالأولى حذفه وإبدال لفظ الثانية بلفظ هذه للتناسب وتفريع كل من قوله هذه معان فباسبق ولفظ هذه ألفاظ هنا على سابق . فان قلت إذا جعل مقدمة الكتاب عبارة عن الألفاظ يلزم الحذف في بها وبها أى معناها إذا ارتباط المقاصد والانتفاع إنما هو بالمعنى وما هو أن ارتكاب الحذف في موضع واحد أى قوله لطائفة أى لمعنى طائفة أولى . قلت لما كانت الألفاظ هي طريق الإفادة والاستفادة لم يحتاج إلى تقدير مضاف في الموضعين اه من التفري بتصرف وقوله من طريق الخ أى فيصح جعل الارتباط بها لأفادتها المرتبط به حقيقة وكذا الانتفاع وهو ظاهر (قوله فيمن المقدمتين الخ) وبين مقدمة العلم ومدلولات مقدمة الكتاب أو دوال مقدمة العلم ومقدمة الكتاب عموم وخصوص مطلق إن اعتبر في مفهوم مقدمة العلم تقدمها ومضاهيها وهو ما يقتضيه تعريف الشارح كان كل من العموم والخصوص وجهيا صبان بتصرف (قوله لا ارتباط كل الخ) لبحث هذه الفنون عن أسرار البلاغة المتوقفة على الفصاحة والاختصار عليها في المقصود المقضى الاختصار فيها (قوله إذا لوجه للتعريف) ممنوع لهذه المقدمة ذكر اضمتها في قوله سلكت ما أبدى الخ إذ هو في قوة رتبته على مقدمة الخ والعهد الذي كرى نوع من الخارجى كما يستضع وحينئذ فقوله ولا يصلح الخ ممنوع (قوله وما من التعقيد البيتين) صوابه وحافظ الأبيات (قوله فصاحة المفرد) المراد بها الكيفية القائمة به التي أوقعها التكليم لا الإيقاع الذي هو المعنى المصدري وقسم المصنف الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفتها لكونها مأخوذة في تعريفها وقسم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والتكليم لتوقفها عليها قاله السعد (قوله أن يخلص) قال السعد تفسير الفصاحة بالخالص لا بالخلو عن ناسخ قال الصبان نقل عنه في وجه التسامح أن الخالوص لازم غير محمول لكون الفصاحة عند عدم وجودية والخالوص عدما لأنها كون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب متناسب الحروف كثير الاستعمال والخالوص من الأمور المذكورة عبارة عن عدما من اللفظ فلا يصح أن الفصاحة هي الخالوص وإن صح أن الفصحى هو الخالوص لأن تصادق المشتقات كالناطل والفاحك لا يستلزم تصادق مأخذها كالنطق والضحك إلا أن يكون أحدها بمنزلة الجنس للآخر كما تتحرك

أو الاستفراق ولا يصلح القيام لشيء من ذلك بخلاف التعريف في الفنون الثلاثة فله وجه وهو تقدم العلم بها من قوله : ومن التعقيد البيتين لنسب الإراد بالتعريف . قال : (فصاحة المفرد أن يخلص من)

تأخر غرابه خلف ركن) أقول : الفصاحة في اللغة تنبئ عن الظهور والابانة يقال فصيح الأحمى إذا انطلق لسانه وخلصت
لغته من اللسنة وقال تعالى حكاية عن سيدنا موسى - وأخي هرون هو أصح مني لسانا - أي أين مني قولاه ومعناها اصطلاحا
يختلف باختلاف موصوفها (٣٠) وموصوفها الكلمة والكلام والتكلم يقال كلمة فصيحة وكلام فصيح في النثر

وفصيدة فصيحة في
النظم ومتكلم فصيح.
وأما البلاغة فيوصف
بها التكلم والكلام
فقط فيقال كلام بليغ
ومتكلم بليغ ولا يقال
كلمة بليغة، وذكر
للمصنف فصاحة
الكلمة وهي مقصوده
بالمفرد في هذا البيت
فذكر أنها عبارة عن
خلاصة من ثلاثة أمور.
الأول التنافر وهو
وصف في الكلمة
يوجب ثقلها على اللسان
وعسر النطق بها فنه
ما تكون الكلمة
بسببه متناهية في الثقل
كالجمع بضم الهاء
والحاء العجمة وسكون
العين المهملة الأولى
من قول أعرابي وقد
سئل عن ناقته فقال
تركتها ترعى المجمع
والهاء والميم لا يكادان
يجتمعان من غير فصل
وهو شجر مستحدث
قيل ولا أصل له
في كلامهم وإنما
هو الخضع بخاءين

وللشئ فإنه يصح المثنى حركة محصورة وإنما استقام في الجملة تفسيرها بالخلوص لقصد البالغة وأدعاء
أنها نفس اه (قوله تنافر) أي في الحروف (قوله نفي) الخ لما كان الواقع في كتب اللغة ذكرا
متعددة للفصاحة وكلها تدل على معنى الظهور ولم يتحقق منها الحقيقي من الجازي لما وقع في ذلك من
الاختلاف والاشتباه أي الشارح في بيان الفصاحة بما يجمع معانيها الحقيقية والمجازية وهو الالباء عن
الظهور والابانة والمراد بالابانة الدلالة أعم من أن تكون بطريق المطابقة أو التضمن أو الالتزام فإن
كانت موضوعة للظهور والابانة كان إنبأؤها عنهما مطابقة أولها ولنبرها كان تضمنا أولي* يلزمه
الظهور والابانة تخلص اللغة وانطلاق اللسان كان التزاما فهذا نكتة قول الشارح نفي الخ دون أن
يقول في الظهور والابانة اه صبان (قوله بضم الهاء والحاء) الذي في الفري بكسر الهاء وفتح الحاء
للحجة وكسرها نبت أسود والضم إنما هو للضامين في الرواية التي يذكرها ذكره الفري أيضا (قوله
امرئ القيس) لقب (قوله غداؤه) تمامه * تفضل العقاص في مثنى ومرسل * تفضل أي تقيب
والعقاص جمع عقصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر وهي بمعنى الغدائر وأقام الظاهر مقام الضمر
إشارة إلى تسمية تلك عقاصا أيضا والمثنى للفتول والمرسل الخالي من العقص والتي ومعنى البيت أن
النواب التي هي الخصل المجموعة مرتفعة على الرأس إلى جهة العلى مستدودة عليها كالرمانة نقيب هذه
النواب التي تسمى عقاصا أيضا في شعر مقتول وخال من الجمع والقفل يبلان عليها لأن عادة نساء العرب
بعد أن تعقص جانبا من الشعر وتشدّه على الرأس كالرمانة ترسل فوقه المثنى والمرسل وفي جمع العقاص
مع أفراد المثنى والمرسل لطيفة وهي الإشارة إلى أن العقاص مع كثرتها نقيب في الأخيرين مع وحدتهما
ففيه إشارة إلى كثرة شعرها والغرض من الكلام برمته بيان كثرة الشعر اه من السعد وحاشية
وردة عبد الحكيم كون الغدائر هي العقاص وهو مدفوع بتأمل سابق الكلام ولاحقه (قوله إلى العلى)
جمع العلياء تأتي إلى أعلى أي إلى جهة العلى وهي السموات صبان (قوله ذوائبه) جمع ذؤابة بالهمزة أبدت
الهمزة الأولى بالواو لاستتقاقهم وقوع ألف الجمع بين الهمزتين اه عبد الحكيم والقوابة الشعر المنسدل من
الرأس إلى الظهر اه سبراهي أي الذي شأنه الانسدال فلا ينافي أنه قد يكون فوق وسط الرأس كما هنا صبان
(قوله غداؤه) سميت بذلك لأنها غودرت أي تركت حتى طالت كذا يؤخذ من الفري فهي في الأصل فيلة
بمعنى مفعولة (قوله وضابط الخ) ومن ضبطه بتقارب حارج الحروف أو بناعدها أو بغير ذلك مما لبس فيه
وكول للذوق فقد نقض عليه راجع شرعى السدوحواشيهما (قوله التوق الصحيح) هو قوة النفس بها كال
الادرلك وهو سليقي كالعرب العرباء وكسي كالولد من الممارسين كلام بقاء العرب المزاويلين لشكهم
وأسرارهم صبان (قوله أو غير ذلك) كنوسط الشين بين التاء والزاي في مستشررات أفاده الصبان (قوله
وحشية) إنما وسطها في البين ولم يقتصر على قوله كون الكلمة غير الخ تنبيهها على تفسير الوحشية بأنها غير
ظاهرة المعنى الخ صبان (قوله غير ظاهرة المعنى) أي الموضوع فلا بد من التشابه والمشكل والجعل لأنها غير
ظاهرة الدلالة على المراد اه عبد الحكيم وقوله غير ظاهرة الدلالة الخ أي مع ظهور المعنى الوضى فلا استواء
المدكور في القرآن معناه الوضى ظاهر وهو الجلوس والمعنى المراد خنى ومثله الوجه وكذا يقال في الجمل

معجمتين ومنه مادون ذلك كاستشررات من قول امرئ القيس :
* غداؤه مستشررات إلى العلى * أي ذوائبه جمع غديرة والضمير لافرع فيه والفرع الشعر التام ومستشررات أي
مرتفعات إن قرئ بكسر الزاي أو مرفوعات إن قرئ بفتحها - وضابط التنافر كل ما عده التوق السليم الصحيح ثقيلًا معسر
النطق سواء كان من قرب الخارج أو بعدها أو غير ذلك ، الثاني الغرابية وهي كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى

ولا مأثورة الاستعمال فتحتاج معرفتها إلى تفتيش عنها في كتب اللغة البسيطة كما روى عن بعضهم أنه سقط عن حمارة فاجتمع عليه ناس فقال مالك نكأ كائما على كئكأ كنكم على ذى جنة افرنقوا أى اجتمعتم تنحوا عنى أو تخريج لها على معنى بعيد نحو مسرج في قول الفجاء * وقاموا ومرسانا مسرجا * فإنه لم يعرف ما أراد (٣١) بقوله مسرجا حتى اختلف

في تخريبه فليل هو
من قوهم في السيوف
سريحية منسوبة إلى
قبن أي حداد يقال
له سريع يريد أنه في
السقة والاستواء
كالسيف السريحي
وقيل من السراج يريد
أنه في البريق واللحان
كالسراج وهذا أقرب
من قولهم سرج الله
وجهه أي بهجه وحسنه
وفاحما أي شعرا أسود
كالنجم معطوف على
منصوب قبله والمرس
يفتح الميم مع فتح
السين وكسرها الألف
الثالث الخالفة للقواعد
بأن تكون الكلمة
على خلاف قانون
مفردات الألفاظ
الموضوعة كالفلك فيما
يجب إدغامه وعكسه
نحو قول أبي النجم :
الحمد لله العلي الأجل
الواحد الفرد القديم
الأول

(قوله ولا مألوقة الاستعمال) أى استعمال العربى العرباء فلا يرد غريب القرآن والحديث لكونه مستعملا لهم عبد الحكيم أى غرابته بالنسبة لغيرهم (قوله الصجاج) لقب (قوله وقامها) شطر آخر قبله * ومقالة وحاجبا مزججا * ومقالة عطف على واضحا فى بيت قبله وهى يياض العين مع سوادها وقد نستعمل فى الحدقة اه ذرى ومزججا أى مدققا خلقه مطولا مع تقوس (قوله فانه الخ) تعليل لمد مسرجا غريبا (قوله هو من قولهم الخ) أى ناشئ منه بسببه إليه وكذا يقال فى من السراج (قوله يريد أنه الخ) بيان لحاصل المعنى وتطبيق العبارة عليه على وفق القاعدة أن يقال فعل قد يجيى * لنسبة الشئ * إلى أصله نحو تمتته أى نسبته إلى تميم فسر جرح بمعنى منسوب إلى السرىجى أى بالمشابهة فوجه التخرج هذا ووجه البعد أن مجرد النسبة لا تدل على التشبيه فأخذ منها بعيد نقله الصبان عن سم وقوله وتطبيق العبارة الخ أى تنزيل لفظ مسرج على هذا الحاصل جار ياطى الخ وقوله فسر جرح الخ تفرع على ما يفهم من قوله فعل قد يجيى * الخ من كون صيغة النسب على مفعول وما هنا يقال فى قوله وقيل من السراج (قوله وهذا يقرب الخ) أى المعنى الثانى قريب من هذا القول لأن البريق واللمعان موجب للحسن مطردا بخلاف الحدقة والاستواء فانه قد يوجب وقد لا يوجب فيؤيد التخرج الثانى بأنه قريب من استعمال مسرج بمعنى حسن بخلاف الأول اه عبد الحكيم وانظر حكمة عدم جعل مسرجا اسم بمفعول منه فى شرحى السعد وحواشيها (قوله على خلاف قانون الخ) أى على خلاف ما ثبت عن الواضع ولم يجر سواه كان موافقا للقياس التصريعى كقام ومد أو مخالفا أفاده السعد والصبان (قوله نحو قول) أى نحو مخالفة الأجل فى قول، فان قلت ليس الأجل مفردا غير فصيح لأن المفرد قسم من الموضوع والموضوع هو الأجل لا الأجلل . قلت أصل كل غير موضوع عندهم كالفرع إلا أنه هجر الأصل نقله الصبان عن الأطول (قوله الحمد لله الخ) تمامه * الواحد الفرد القديم الأول * وقيل غير ذلك (قوله مع تحريك الثانى) احترز عما لو كان ساكنا فانه يجوز الأمران قياسا وفى جزم وشبه الجزم تخيير فى * وقد يجب الفلك كجلى حلت (قوله فنحو الخ) تفرع على الضابط المذكور بتفسير القانون بما سبق وقوله وآل أى بناء على أن أصله أهل وقوله فصيح أى مع مخالفته للقانون التصريعى إذ لا تقلب فيه الهاء حمزة ولا يبيق فيه حرف العلة على حاله مع تحركه واقتضاه ما قبله ولا يفك فيه عند اجتماع منلين ثانيهما متحرك (قوله فى حكم الاستثناء الخ) أى المستثنى وذلك لأنه بتقرره عن الواضع مع استنباط خلافة من تتبع مفردات اللغة كأنه قبل القياس كذا إلا فى كذا فالمراد بالقياس المستثنى منه المستنبط من التبع المذكور وهو التصريعى (قوله فى السمع) المراد هنا القوة السامعة لأمعاء المصدرى وهو ظاهر اه صبان عن سم (قوله ينجها السمع) أى يتبرأ من سماعها (قوله أبى الطيب) هو الشنقى يمدح سيف النبوة (قوله كريم الخ) قبله * مبارك الاسم أغر اللقب * بنقل حركة حمزة الاسم إلى اللام قبلها واسمه على مشعر بالعلو وموافق لاسم الامام على وأغر أى مشهور صبان (قوله شريف النسب) لكونه عباسيا (قوله ورد الخ) رده عبد الحكيم بأن الأصل ذكر جميع أسباب الاخلال صريحا وترك التصريح ببعضها يحتاج إلى توجيه اه أى فلا يستثنى عن ذكر قيد باستلزام آخره (قوله من قبيل الغرابة) أى فالخالوص عنها يستلزم الخالوص عن

مصحح لأنه ثبت عن الواضع كذلك فهو في حكم الاستثناء من القياس وزاد بعضهم أمرا رابعا وهو الخلو من الكراهة في السمع بأن تكون الكلمة بحيث يحجبها السمع نحو الجرشي أي النفس في قول أبي الطيب * كرم الجرشي شريف النسب * ورد ذلك بأن الكراهة في السمع * من قبيل الغرابة فلا زيادة على الثلاثة وزكن علم - قال :-
(وفي الكلام من تنافر الكلم * وضف تأليف وتقييد سلم) أقول المراد بالكلام المركب مجازا من باب إطلاق لسم الخاص على العام

ومقابلته بالفرد قريبة ذلك فيشمل المركب الناقص كان قام زيد والتمام كزيد قائم بالتعميم في جانبه أي الكلام مالم يسبقه
وقيل إن المركب الناقص (٢٢) دخل في للفرد والتعميم فيه أي الفرد مالم يسبقه بكلام أي مركب تام وهو مختار السعد

الكرامة فلا حاجة لزيادة هذا لا يقال إن الخلو من الترابية يستلزم الخلو من التنافر وعلاقة
القياس... حاجة إلى ذكرها أيضا. لأننا نقول الاستلزام ممنوع لأن مستشعر وأجل ليسا فرعيين لعدم
احتيلهما إلى التنفير والتخرج مع تنافر الأول وعلاقة الثاني ذكره عبد الحكيم (قوله ومقابلته الخ)
فيه أن النظر للعكس أعني مقابلة الفرد بالكلام أحسن لأن ما يفيد من أن الفرد مالم يسبقه بكلام اصطلاح
لا يحار بخلاف هذا والتبادر من اللفظ معناه الاصطلاحي أفاده حواشي المختصر فلا تصاف أن رجحان هذا
للمراد إنما هو للحدوث اللازم على مقابلة محاذ كرمحواشي المختصر لا للقبالة (قوله فيشمل المركب الناقص)
فحقه مسامحة بدون قلب الواو ياء وادغام الياء بما خولف فيه القياس خارج باشتراط الخلو من
صنف التأليف (قوله أي خلاصه) حل معنى على ما يأتي له ويأتي ماقية (قوله وليس قرب الخ) صدره
وقرب حرب بمكان قفر أي خال من الماء والكلام قال الصبان قيل إن قفر نعت مقطوع وفيه أن محل
صحة قطع النعت إذا تعين للمعوت بدونها وهذا ليس كذلك وأجاب الشيخ يس بأنه ضرورة ويمكن
أن يقال إن قفر خبر قفر وقوله يمكن أي مع مكانه ومحل فانه أيضا قفر لا القبر فقط انتهى وقوله قرب ظرف
متعلق بخبر ليس أو بمعنى مقارب فأضافته لفظية فلم يلزم كون خبر ليس معرفة واسمها نكرة اه سم أي
الذي هو متنع اه سبان (قوله كرم الخ) في استعمال معنى الدال على السكية في الملح وإذا الخالية من هذه
الدلالة بل هي في قوة الجزئية لطافة من حيث إنه أشار إلى أنه يضيق صدره ولا ينطبق لسانه بما يدل على
السكية في اللوح صبان عن الجوى (قوله حروف منها) أراد بها مجموع الحامين والماءين وفي عدائها حروفا
تطلب وضيم منها للكلمات والمراد بالجمع ماقوق الواحد فان المنشأ في الثاني حروف من كلمتين وفي العبارة
استخدام لتغير مصدوق الضمير والمراجع اه منه (قوله مثل هذا الثقل) أي بما ينشأ عن مجرد الجمع نحو
أعهد ولا ترغ قطوبنا فهو وإن كان فيه ثقل لكن لا يتخلل بالفصاحة ويبقى السؤال عن سبب وقوع هذا في
القرآن ولم يرد عنه اه منه (قوله النحوى) المراد ما يشمل التصريح ليناسب ما أراد به الكلام إذ مسامحة
التقدم مخالف للتصريح كذا يستفاد من الصبان ولعمد الحكيم أنه مخالف للنحوى لا التصريح وعليه
فالشارح على ظاهره (قوله كالأصل قبل الذكر) أي للمرجع وقوله لفظا الخ أقسام للقبالية ومفهومه أنه
لو تقدم المرجع لفظا أو معنى أو حكما فلا ضعف وقد أفاد الشارح هذا بقوله بخلاف الخ فالتقدم اللفظي أن يكون
المراجع قبل الضمير لفظا أو معنى أو حكما فقط فالأول كمثل الشارح الأول والثاني نحو ضرب زيد بغلامه والتقدم
المعنى أن لا يكون قبل الضمير لفظا لكن هناك ما يدل على تقدمه ككونه توبة الفاعل التقدم على المفعول
كفي مثال للشارح الثاني والتقدم الحكمي أن لا يكون مصدرا به قبل الضمير وليس هناك ما يقتضي ذكره
قبله إلا حكم الواضع بأن المرجع يجب تقدمه لكنه خولف مقتضا لا غراض كالاجمال والتفصيل كفي مثال
الشارح الثالث فان المرجع فيه وهو الشأن مدكور قبل حكما من حيث إن الأصل تقدم المرجع لكن خولف
هذا للنسبة المذكورة فقوله الشارح بخلاف الخ تمثيل للثلاثة على ترتيب ذكرها أولا وانظر بسط المقام في
حواشي المختصر (قوله أن لا يكون الخ) قد تقرر أن النفي في باب كان متوجه إلى الخبر فعني ما كان لا بد منطلقا
كان لا بد من مطلق فالتقدير هنا كون الكلام على وجه لا تظهر ولا ته فلا تتوجه لومه بأن فيه حمل العدمي
على الوجودى فله الصبان عن سم (قوله لخلل الخ) داخل في التعريف لا خارج المشابه والمجمل والمشكل فان
عدم ظهور دلالة ليس لخلل النظم والاتقال بل لا يرادة التكلم إخفاء المراد منها الحكم ومصالح على ما تقرر
في محله عبد الحكيم (قوله واقع إما في نظم الخ) ذكر عبد الحكيم أن إما مائة خلق ووجه فأنظره

في شرح الأصل
وللمرجع الأول
قوله من تنافر الخ أي
خلوصه من هذه
الأمور الثلاثة وترك
رابعا ذكره أصله هو
فصاحة كانه احترازا
من نحو زيد أجل
فليس بضمير فالتنافر
أن تكون الكلمات
تغلب على اللسان وإن
كان كل منها فصيحاً
والثقل يكون متناهما
كما في قوله :

وليس قرب قفر حرب قفر
وغير متناه كما في قوله :
كريم متى أمده
أمده والورى .
مى وإذا ملته له
وحدى .

ومنشأ التعلل في
الأول نفس اجتماع
الكلمات وفي الثاني
حروف منها وهو في
تكرار أمده دون
مجرد الجمع بين الماء
والماء لوقوعه في التثنية
نحو فسبحه فلا يقال
إن مثل هذا الثقل محمل
بالفصاحة وضعف
التأليف أن يكون
تأليف الكلام على
خلاف القانون

النحوى كالأصل قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما نحو ضرب غلامه زيدا بخلاف ضرب زيد غلامه (قوله)
وضرب غلامه : بدعه زيد قائم. والتعقيد أن لا يكون الكلام ظاهرة للدلالة على المعنى المراد لخلل ولحق إما في نظم الكلام

سبب تقديم أو تأخير فيه أو حرف أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المعنى (٢٦) المراد ولما في انجيل القديس

(قوله سب تقديم أو تأخير) ذكرها إشارة إلى كون كل واحد مستقلا بالاحلال وإن كان كل منهما مستلزما للآخر عند الحكم وقوله إلى كون كل واحد أي ملاحظته أي أن ملاحظة كل واحد دون الآخر يصح معها الحكم بالاحلال أقاده الفسوق (قوله أو حذف) أي لاقرينة واضحة والإكافي في قوة الأنات كما في حذف في جواب كيف زيد اه فسوق (قوله أو غير ذلك) كالقفل بين السند والخبر وبين الصفه والوصف وبين البذل والبذل منه بالأجنبي في الجميع ووقت هذه الفصول مع التقديم التأخير في بيت الفرزدق الآتي صان (قوله مما يوجب الخ) أي وإن كان جارا على قانون الخوف ذكر صف التأليف لا يكون مقتضا عن التعقيد اللفظي كإعماله الحلحالي فإن بينهما عموما من وجه فيوجد الضعف بدون التعقيد نحو جاء في أيضا متونا ويوجد التعقيد بدون الضعف في صورة اجتماع أمور كل منها شائع الاستعمال نحو الأعراس الفاسق صارب زيد ويحتمل أن في بيت الفرزدق من المطول وعند الحكم بتصرف (قوله وإما في انتقال الخ) وذلك الخلل يكون لإيراد اللوازم البعيدة الغترة إلى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود اه مطول وقوله لا يراد اللوازم أي ذكرها بلفظ المفروقات ليوافق مذهب الخطيب في الكتابة والحجاز ومثله إيرادها بلفظها وإرادة للزوائد البعيدة على مذهب غيره من قال بعكس ما قاله قال عبد الحكيم وقوله اللوازم أي جنس اللوازم واحدا كان أو متعددا بناء على أن الرجوع المعروف إذا استحال إرادة الاستغراق منه يحمل على الجنس مجازا كما في قوله تعالى لا يحمل لك النساء وكذا في قوله الوسائط أي جنس الوسائط المتصلة بالكثرة بأن يكون ما فوق الواحد وإعقاب اللوازم بالعبد بالوسائط بالكثرة لأن القريب والواحدة قلما يخفيان اه فتركهما لتدبرهما وقوله مع خفاء القرائن لا بد منه حتى لو اتضحت فلا خلل ولو بعد اللوازم كأنه لو كان فر بينا بالوسائط له لكن القرينة خفية فالخلل والمراد بالقرائن الجنس أقاده العسان (قوله الفرزدق) لقب الشاعر المشهور وأمه همام بن صعصة صبان (قوله في الناس) أي لاقى العرب فقط وقوله أبوامه الخ في وصف المملوك يكون أي أنه أبا المدحوش إشارة لطيفة إلى أن مشابهة المملوك له إعلاجات من قبله بحكم أن الوليد يشبه الخال ففيه مشابهة مدح وقوله يتأثر به يدل على أن مماثلة المملوك للدوح ليست بكاملة اه صبان (قوله بين البذل الخ) هو بدل كل أورده لإفادة النفي المقابلة التي هو أعم بعد نفي المماثلة اه عبد الحكيم وقوله أورده لإفادة أي توطئة لإفادة (قوله اسمها) مقتضا أن ما حجازية مع أن الشاعر الذي هو الفرزدق غصي والأصل حمل الكلام على لغة قاله تدبر اه صبان (قوله منصوب) أي رجحانا لأوجوبه وقوله لتقسيمه أي والمستثنى في النفي إذا تقدم على المستثنى منه يرجح نفيه لأنه الفسح اه صبان (قونه والثاني) وهو الخلل الواقع في الانتقال (قوله كيقول الآخر) هو العباس بن الأحنف ولم يقل كقوله ثلاثيه يعود الضمير إلى الفرزدق اه محض (قوله سأطلب الخ) معنى البيت أي اليوم أطلب نفسا بالبعد والفرق وأوطئها على مقاسم الآحزان والأشواق وأخرج غصصها وأحمل لأجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لأنيب بذلك إلى وصل بدوم وميرة لأنزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل سر عسرا اه منه وفيه إشارة إلى أن السنين لنا كيد كما في شكتب ما قالوا وقول الشاعر عنكم متعلق بعد لا تطلب والإقبال منكم فالعنى نعم داري عنكم وفيه إشارة إلى أنه لا يرضى بنسبة طلب البعد إلى دار المحبوب فضلا عن نفسه قاله عبد الحكيم (قوله جعل سكب الدموع الخ) عبارة عن فقد غير سكب الدموع ليقبل من معناه إلى لازمه الذي هو وجود الحزن الذي يحصل كثيرا عن فراق الأحبة اه ومنه يعلم أن قول الشارح كناية عما يلزم فراق الأحبة أي كناية عما يلزمه ويلزم فراق الأحبة اه صبان والمراد باللازم التابع عند أهل هذا الفن وإن كان أخص قاله عبد الحكيم فلا اعتراض بأن قوله كثيرا ينفي اللزوم (قوله وأصاب) لأنه كثير

من المعنى الأصلي إلى
التي القصور فالأول
كقول الفرزدق في
خال هشام بن عبد الملك
وهو إبراهيم
وما مثله في الناس إلا
ملكاً
أبو أمه حتى يؤمقار به
أى ليس مثله في
الناس أحد يقار به
أى يشبه في الفضائل
إلا ملكاً أى رجلاً
أعطى الملك يعنى هشام
أبو أمه أى أبو أم
ذلك الملك أبو أى
أبو إبراهيم المديح
أى لا يمانه أحد إلا
بن أخته وهو هشام
ففيه فيل بين التما
والخبر أعنى أبو أمه
أبو بالأجنبي الذى
هو حتى وصل بين
الموصوف وصفته أعنى
حتى يقار به بالأجنبي
الذى هو أبو وتقديم
المستنى أعنى ملكاً
على المستنى منه أعنى
حتى وصل كثير بين
البدل وهو حتى والمبايل
منه وهو مثله فله
اسم ما فى الناس خبره
والأ ملكاً منصوب
لتقدمه على المستنى
منه . والتأني كقول
الآخر :
ما طلب صدقاً لو عظمكم
تقربوا

وسك غيناي الدموع لتجعدا جعل مكب الدموع كناية مما يترى من الإحبة من الكناية والحزن وأصل

المبين إلى مجله
بالسوء حال إرادة
البكاء وهي حالة الحزن
لا إلى ما قصده من
السرور الحاصل
بالإلقاء وزاد بعضهم
الخالص من كثرة
التكرار وتتابع
الإضافات فالأول
كقولهم :

سبح لها منها عليها
شواهد

والثاني كقولهم :

حماسة جرمي حومة
الجندل اسجبي

ورد بأن ذلك إن ثقل
اللفظ بسببه على اللسان

فقد حصل الاختراز
عنه بالتناثر والإفلا

يخل بالفصاحة كيف
وقد وقع في القرآن

قال الله تعالى والشمس
وضحاها الخ فكرر

الضمائر وقال - ربنا
وآتنا ما وعدتنا على

رسالك وقال سوا عاف
عنا واغفر لنا وارحمنا

وقال تعالى في تكرير
الإضافات ذكر رحمة

ربك عبده زكريا -
كدأب آل قريعون -

[فائدة] ذكر بعض
الفضلاء أن من

خصائص القرآن أنه

اجتمع فيه ثمان مائة
وعلى أم من معك - فإن التنوين في أم والنون في من معك يدغمان في الميم بعدها فيصيران في حكم ميم أخرى والميم المشددة

ما يجعل دليلا عليه يقال أبكاني وأضحكني أي ساءني وسررتني (قوله لكنه أخطأ) عند
البلاء والإفلا هو وجه صحيح ذكره في المطول وهو أنه استعمال الجمود في مطلق خلق العين مجازا من
باب استعمال المقيد في المطلق ثم كنى به عن المسرة لكونه لازما لها عادة لكن هذا الوجه لا يخرج
عن التعقيد المعنوي لا يراد اللازم البعيد المنفرد إلى الوسائط مع خفاء القرينة لأن الجمود في الأصل ضد
السيلان استعمال في خلق العين عن السمع حال إرادة البكاء ثم استعمال في مطلق الخلق ثم كناية عن
المسرة مع خفاء القرينة الدالة على أنه مستعمل في مطلق الخلق (قوله لا إلى ما قصده الخ) لأن السرور
إنما يكفى عنه بنحو الضحك ولذلك لا يقال حمد الله عينك أي سررتك بل أضحكتك الله فلا انتقال من
الجمود إلى السرور لا يتبادر وإنما يفهم بعد التأمل الكثير في القرآن وما هو كذلك محل بالفصاحة
ع ق (قوله كثرة التكرار) التكرار ذكر الشيء مرة بعد أخرى وكثرته أن يكون ذلك فوق الواحد
أه مطول (قوله وتتابع الإضافات) أي ومن تتابع كقوله ع ق فهو معطوف على كثرة لا على التكرار
وحينئذ يكون صاحب هذا القيل مشترطا في فصاحة الكلام خلوصه من تتابع الإضافات وإن لم
تكثر أه صيان والمراد بالإضافات ما فوق الواحد ولا يفرق بين أن تكون مرتبة لا يقع بين التضافين
شيء غير مضاف كما في البيت أو غير مرتبة هذا ما يشعر به نقل المصنف في الإيضاح عن الشيخ قاله
في المطول (قوله سبوح الخ) أوله ع وسعدني في غمرة بعد غمرة ع وقوله سعدني أي تعبتني والغمرة
في الأصل ما يغمر من الماء والمراد هنا الشدة وسبوح قول بمعنى فاعل من السبح وهو شدة عدو
الفرس يستوى فيه الذكر والمؤنث وأراد بها فرسا حسنة الجري لا تعب راكبها كأنها تجري في الماء
وقوله لمصافة سبوح ومنها حال من شواهد وعليها متعلق به وشواهد فاعل الظرف أعني لها لاعتداده
على اللوصوف والضمائر كلها لسبوح يعني أن لها من نفسها علامات شاهدة على نجاحها أه مطول مع
بعض زيادة وقوله وهو شدة الخ بيان للراد إذ المعنى الأصلي هو العموم في الماء أفاده عبد الحكيم
وقوله يعني أن لها الخ أشار به إلى أن المراد بالشواهد الدلائل فيندفع ما يقال الشهادة على المضرة
قاله الصبان (قوله حماسة جرمي الخ) تمامه ع فأنت بمرأى من سعاد وسمع ع فنية إضافة حماسة
إلى جرمي وجرمي إلى حومة وحومة إلى الجندل والجرعاء تأنيث الأجرع قصره للضرورة وهي
أرض ذات رمل لا تنبت شيئا والحومة معظم الشيء والجندل أرض ذات حجارة والسجع هدير الحمام
ونحوه وقوله فأنت بمرأى الخ أي بحيث تراك وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى مني وسمع أي
بحيث أراد وأسمع قوله كذا في الصحاح أه مختصر وقوله وجرمي إلى حومة أي للبيان أو إضافة
الجزء للكل بناء على أن الجرعي نفس الحومة أو بعدها وقوله ونحوه بالرفع أي نحو الهدير كخبر
الناقة أو بالجر أي نحو الحمام كالناقة ولا تجوز في الهدير على الأول وهو على الثاني مستعمل في
حقيقته ومجازه قاله الصبان وقوله بحيث الخ أي فالمحكمة مطلوب منها السجع لأجل أن تسمعها المحبوبة
فتطرب (قوله ورد الخ) يقتضي كلامه حصر جهة إخلاصهما في الفصاحة في الثقل وبحث فيه بأنهما
قد يؤذيان إلى الكراهة في السمع دون الثقل فيخلان بالفصاحة . وأجيب بأن ذلك على تقدير
تسليمه نادر بعيد فلم يلتفت إليه وبأنه أحال دفع الخدش بهما إذا حصل منهما كراهة في السمع على
ما تقدم من الاستغناء عن زيادة اشتراط الخلوص عن الكراهة في السمع باشتراط الخلوص عن
الغربة نقله الصبان عن سم (قوله ذلك) أي ما ذكر من الأمرين (قوله كيف) استفهام إنكارى وقوله

اجتمع فيه ثمان مائة متواليات ولم يحصل بسببها ثقل على اللسان أصلا بل لزدادت خفة وذلك في قوله تعالى
وعلى أم من معك - فإن التنوين في أم والنون في من معك يدغمان في الميم بعدها فيصيران في حكم ميم أخرى والميم المشددة

وقع أى كلى منهما (قوله آخر مبتدأ معلوم من المقام) هو التفصاح وقوله وهو مؤول الخ أى بدون
 سامك على حد نسمع بالمعنى الخ هذا والذى فى عرق أن الخبر محذوف أى خلاصه يدل عليه ما سبق
 وقوله سلم كثر به البيت إذ هو تأكيد والتقدير ضاحه الكلام خلاصه مما ذكر حال كونه قد سلم منه ومن
 العلوم أن الخلو هو السلامة مما ذكر وهو المناسب دون ماسلكه الشارح إذ التأويل بدون سامك
 سماحى لا يخلص عليه على أنه لم يرد فى الماضى (قوله الأنيق) المراد به الفصيح كما سيظهره الشارح (قوله
 فى البيت قبله) أى على الكلام فى البيت قبله كما سيظهره ثم رأيت فى نسخة (قوله والمراد الخ) وأفاد
 بتصيره بالخارج للمقتضى الاستمرار الإطاقة إذ لا استمرار إلا مع الرسوخ الذى هو الملكة أفاده عرق (قوله
 يقتصر) المراد بالاعتدال الاعتدال القريب بالعلم أو بالسليقة القريبة لا البعيد فلا تدخل الحياة وبجرد العلم
 فى حد الملكة المذكورة والمراد بالمعنى المقصود المعنى الذى يدخل تحت التصديق ومن شأنه أن يرد فلا يخرج
 عنه إلا ما لا يقع به التخاطب عادة من أمور الغيب اه عرق (قوله الكيفية الراسخة فى النفس) فإن لم ترسخ
 كانت حالاً كان من شأنها الرسوخ لكنها فى أول أمرها تكون حالاً كالكيفية التى يدرك بها العلم
 والكتابة أولاً كالمرض والفرح أفاده الصان فخرج بالراسخة الحال وخرج بقوله فى النفس الراسخة
 فى الجسم كالبيض وأفاد الشارح بهذا أن الملكة من الكيفيات النفسانية وهى أحد أقسام الكيف
 الأربعة: الكيفيات المحسوسة وهى ما يتعلق بها إدراك الحواس الخمس وهى إما راسخة كخلاوة العسل
 وحرارة النار وتسمى أفعالاً أو غير راسخة كحرارة الحبل وتسمى اتصالات. والكيفيات المختصة
 بالكيفيات كالزوجية والفردية فى النفس والاستقامة والانحناء فى النصل. والكيفيات النفسانية أى
 المختصة بذوات الأتفس وهى الحيوانات دون الجماد والنبات كالحياة والإدراكات. وهى إما راسخة فى النفس
 وتسمى ملكات كملكة العلم والكتابة. وإما غير راسخة وتسمى أحوالاً كالمرض والفرح. والكيفيات
 الاستعدادية أى للمقتضية استعداداً أى انفعالا وتهيؤاً لقبول أثرها إما بسهولة كالعين وتسمى القوة أو
 بصعوبة كالسلاية وتسمى القوة من الحاشيتين بنصرف (قوله والكيفية) أظهر فى محل الاختار لأن
 المقصود الكيفية من حيث هى سواء كانت راسخة أم لا صان (قوله لا يتوقف تعقله على تعقل غيره)
 أى وإن استلزمه فى بعض الصور كالإدراك والعلم والقدرة ونظائرهما فإنها لا تتصور بدون متعلقاتها
 أعنى الإدراك والمعلوم والمقدور ولكن ليست تصوراتها متوقفة على تصور المتعلقات معاوله لها كما فى
 النسب بل تصوراتها مستلزمية لتصورات متعلقاتها وكذا الحال فى الكيفيات المختصة بالكيفيات اه صان
 من خسرو. قال عبد الحكيم والمراد بالغير الأمر الخارج لأنه المتبادر إلى الذهن ومعنى التوقف أن
 لا يمكن التصور بدون أصل فلا ترد الكيفية المركبة لأن تصورهما يتوقف على تصور أجزائهما لا على
 أمر خارج وكذا الكيفية المكتسبة بالحد والرسم إذ لا توقف فيها بمعنى عدم إمكان التصور بدونها
 لا إمكان حصولها بالبداية اه وقوله والمركبة كطم الزمان المركب من الخلاوة والجووضة وقوله المكتسبة
 الخ كمنى الإنسان وحدوث العالم وقوله لا مكان الخ أى لمن يفيض الله عليه علم الأشياء بلا واسطة
 حد أو رسم (قوله ولا يقتضى الخ) أى فى محله لأن سائر الأعراض إذا قطع النظر عن محلها لا يتصور
 فيها قسمة صان وكلام الشارح صادق بما لو كان لا يقتضيه أصيلاً أو يقتضيه اقتضاء ثانوياً كما
 سيفيده (قوله واللاقسة) كذا جرت عادة كثير بادخال ال على لاقسة وهو خلاف العربية
 اه منه (قوله اقتضاء أوليا) أى ذاتيا وهو قيد للدخال كما سياتى له منه (قوله الأعراض النسبية)
 من نسبة الجزئيات إلى كليها لأن هذه السبعة كلها نسب يتوقف تعقلها على تعقل الغير فالاقسة نسبة
 يتوقف تعقلها على تعقل نسبة أخرى والعمل نسبة يتوقف تعقلها على المؤثر والمؤثر فيه وهكذا اه منه

فى من يسمعون وقيل أربع
 أخر فهذه ثمانية
 وقوله سلم أى خلاص
 خبر مبتدأ معلوم
 من المقام وهو مؤول
 بمصدر ومن تنافر
 متعلق به أى والتفصاح
 فى الكلام خلاصه من
 تنافر الكلام قال :
 (هذى الكلام سفة
 بها يطبق
 تأدية المقصود باللفظ
 الأنيق)
 أقول : ذى الكلام
 معطوف على الكلام
 فى البيت قبله أى
 والتفصاح فى ذى
 الكلام أى صاحبه
 وهو التكلم سفة الخ
 والمراد بالسفة الملكة
 ومعنى البيت والتفصاح
 فى التكلم ملكة يقتصر
 بها على التعبير عن
 المقصود بلفظ فصيح
 والملكة هى الكيفية
 الراسخة فى النفس
 والعكيفية عرض
 لا يتوقف تعقله على
 تعقل غيره ولا يقتضى
 القسمة واللاقسة
 اقتضاء أوليا فخرج
 بالقييد الأول الأعراض
 النسبية وهى

(قوله الاضافة) وهي النسبة العارضة للشيء بالقياس إلى نسبة أخرى كالأبوة والبنوة والملك والملكوتية تعرض
 للجسم باعتبار ما يحيط به وينتقل بانقلابه كالقسمين والتعظيم أي كون الانسان لا يملك القديس أو العاصية
 والفعل كون الشيء مؤثرا في غيره مادام مؤثرا ككون المسخن يسخن غيره مادام مسخنا والقاص يقطع
 غيره مادام قاطعا والافعال هو تأثير الشيء عن غيره مادام متأثرا ككون الماء مسخنا مادام يتسخن
 وكون زيد مضروبا مادام المضروب للزلا عليه والأمين حصول الشيء في المكان والتي حصوله في الزمان
 ككون زيد في المزار وكون الصوم في رمضان والوضع هيئة تعرض للشيء باعتبار نسبة أجزاءها بعضها
 لبعض القرب والبعد والحاذة كالانسكا والاضطجاع أو باعتبار نسبتها إلى أمر آخر كالقيام والاشكاس
 فانه يتوقف على كون رجله إلى أعلى ورأسه إلى أسفل في الاشكاس وعكسه في القيام اه دعوى (قوله
 وبالقيد الثاني) هو قوله ولا يقتضي القسمة وقوله الحكم أي لأنه عرض يقبل القسمة لذاته كالأعداد
 والمقادير كالخط والمنطرح اه صبيان والخط متركب من أزيد من نقطة والمنطرح متركب من أزيد من
 خط فالخط طول فقط والمنطرح طول وعرض فقط (قوله وبالثالث) هو قوله واللاقسمة وقوله النقطة
 هي طرف الخط وغايته فلا يقبل القسمة في جهة أصلا (قوله المتقسمة للقسمة) هي الحركة وقوله واللاقسمة
 هي البسطة وقوله لذلك أي القسمة واللاقسمة (قوله فاعلم) أي من تعريف فصاحة التكلم باللكمة
 وقوله ومن له ملكة الخ أي وعلم أن من له الخ أي من التعبير في التعريف فيقدر دون يعرف أهله الفلد
 في الشرحين (قوله وجعلوا) أي البيانيون ع في (قوله طباقه) هو والطباقه مصدر مطابق (قوله مطابقتها
 لمقتضى الحال) أي مطابقتها لجميع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقة صرح به في التلويح وفيه أنه يخرج عن
 التعريف بلاغة كلام الباري تعالى بالأن يراد بقدر طاقة التكلم أو المخاطبة عند الحكم أي فيدخل
 كلام الباري بشمول المخاطبة (قوله لمقتضى الحال) وهو الخصوصيات التي يبحث عنها في علم المعاني
 دون كيفية دلالة اللفظ التي تكشف بها علم البيان إذ قد تحقق البلاغة في التكلم بدون رعاية كيفية
 الدلالة بأن يكون الكلام مطابقا لمقتضى الحال مؤديا للمعنى بدلالات وطبقة أي مطابقة غير محتاجة في
 الوضوح والحقاء نعم إن أدى المعنى بدلالات عقلية أي مختلفة في الوضوح والحقاء لا بد فيه من رعاية
 كيفية الدلالة أيضا عند الحكم وقوله وهو أي مقتضى الحال الذي لا يتحقق البلاغة بدون وقوله
 الخصوصيات أي موصوفها وهو الكلام الكلي كما يتبين على ما حققه التعد في شرحه وتبني القارح
 وإن نوزع فيه وقوله إذ قد تحقق الخ أي ولو كانت كالمخصوصيات لزوجت في كل تركيب بل يخ وقوله
 عقلية أي حاصلة بمعونة العقل لأن الشخص يظفر به في العلاقة والقرينة وينتقل من الشيء إلى لزمه
 فلا يكون في المختلفة بما ذكر مجرد الوضع (قوله مع فصاحته) حال من الضمير في مطابقتها لأنه عامل
 المصدر المضاف صبان (قوله فاضيق الفخلف) قد التمس له ع في مستوعبا ثانيا وعبارته ولعله اشكل في
 إسقاطه مع ضرورة الوزن على أن البلاغة شرف في الكلام معلوم وهو التام وبالضرورة إن كونه
 غير فصيح بقى عنه الشرف فلا ثبت له تلك البلاغة التي هي شرف تام إلا بما يحصل به شرفها وهو
 الفصاحة وفيه تكلف اه وأقول من المعلوم أن التعريف لا بد فيه عن ذكر جميع القيود العبرة
 في حقيقة المعرف فخصيص النظم ليسوع الأضغاط وعليه أن هم القيود في ثبت آخر وإلا كان التعريف
 مختلا على أنه لو قال

الاضافة والملك والفعل
 والافتعال والأمين والحق
 والوضع وبالقيد الثاني
 التكلم متصلا كان
 أو متصلا وبالثالث
 النقطة وبالقيد الرابع
 دخل متصلا العلم
 بالمعاني المتقسمة
 للقسمة واللاقسمة فان
 اقتضاء العلم لذلك
 ثانوي بواسطة العلوم
 فعلم أن من تكلم
 بالفصح وليس له
 ملكة غير فصيح
 تكلم أولا قال
 (وجعلوا بلاغة الكلام
 طباقه لمقتضى المقام)
 أقول: بلاغة الكلام
 مطابقتها لمقتضى الحال
 مع فصاحته وأشقه
 المصنف هذا القيد
 لتبين النظم واحتراز به

بلاغة الكلام أن يطابقا وهو فصيح لمقتضى الحال فقام
 لوفى بالقياس الذي أشقه من غير احتياط إلى بيت آخر وكذا لا يسوغه الأمر الثاني بعد كونه تكلفا
 إذ علم أمر خارج عن التعريف فصحف به المعروف لا يسوغ استقامت قد من التعريف بل ولا يعتد

في الإنشائي على معنى "تدل على القيد في نفس التعريف فتأمل منصفاً (قوله عن نحو شعره الخ) أي
 فانه وإن كان مطابقا لمقتضى الحال لكنه ليس فصيحاً لتناثر حروفه ضمن كلماته فليس بليغاً (قوله
 وبقيد المطابقة الخ) التبادر أن الإضافة بيانية لكونها كذلك في مثله وأن المراد المطابقة مع متعلقها
 أعني لمقتضى الحال وعليه فالنائب حذف قيد لأن المطابقة جنس في التعريف لا قيد ويمكن أن يقال
 إن الإضافة على معنى اللام ومراده بقيدها قولهم لمقتضى الحال فقوله عن نحو إن زيدا الخ أي فانه
 وإن وجدت فيه المطابقة التي هي الصدق عليه كما يستصح لكونها شئ آخر غير مقتضى الحال وهو
 الكلام المؤكد الكلي إذ مقتضى الحال الذي هو خالو الذهن كلام غير مؤكد وليس الإضافة بيانية
 حتى يرد ما ذكرناه من (قوله الداعي) أي الموج (قوله إلى أن يعتبر) أشار بهذا إلى أن التبرك بدون
 الاعتبار والقصد غير معتبر عندهم وإلى أنه لا يجب أن يكون الخصوصية من قبيل اللفظ ولذا أورد كلمة
 مع دون في الموضع الجزئية اه عبد الحكيم وقوله إلى أن التكلم الخ أي فإن تكلم شخص بما يقتضيه
 الحال من غير اعتبار لم يصف كلامه بالبلاغة عندهم وقوله وإلى أنه الخ أي حيث قال يعتبر ولم يقل
 يذكر وقوله ولذا أي لكون الخصوصية لا يجب أن تكون من قبيل اللفظ وقوله الموضع الجزئية لأنه
 لو عر بي توهم أنها لظرفية الجزء في الكلي (قوله خصوصية) نقل عيد الحكيم عن القاموس أنها تفتح
 الخاء وهما مصدر حصة بالشئ قال والمراد هنا الأمر المختص جعله نفس المصدر مبالغة اه وقوله المختص
 أي بالمقام والحال (قوله أي موصوفها) هو الكلام الكلي كما سبقت ذكره وهذا جرى على ما جرت به السعد
 ونارعه غيره مدعي أن مقتضى الحال نفس الكيفيات الخصوصية ووجه كل من السعد وغيره ما ادعاه
 راجع الصان (قوله يعني أنه مصدوق الخ) صريح عبارة الشارح أن مطابقة الجزئي للكلي مهيئ وقوته
 له ومطابقة الكلي للجزئي صدقه عليه فالعكس حينئذ باعتبار المعنى لا باعتبار اللفظ فقط كما لا يخفى
 على منصف وعبارة السعد صريحة في أن مطابقة الجزئي هنا بمعنى صدق الكلي عليه فيكون العكس
 حينئذ باعتبار اللفظ فقط حيث أسندت المطابقة للجزئي في هذا المقام عكس قولهم إن الكلي مطابق
 للجزئيات فإن المطابقة فيه مبنية إلى الكلي لا بحسب المعنى إذ السند إليه المطابقة هنا في المعنى والحقيقة
 مقتضى الحال الذي هو الكلي لأنه قد أسند الصدق في مطابقة الجزئي إلى الكلي به عليه الصان نقل
 عن سم فكان على الشارح أن لا يخرج عن عبارة السعد (قوله للعلم بها من الفصاحة فيه) أي بعد
 معرفته بلاغة الكلام فإذا عرفت علم أنها في التكلم ملكة يقتدر بها على تحصيل تلك البلاغة كما أن
 فصاحته ملكة يقتدر بها على التعبير عن القصد بلفظ فصيح وهذا تكافؤ في ع (قوله يقتدر بها
 الخ) أي لا يعجز بها عن تأليف كلام بليغ فالتسوية في سياق التي عمت والمراد كلام بليغ ورد
 معناه على التكلم وأراد بيانه صان عن الأطول وقوله أي لا يعجز الخ دفع به ما أورد أن التعريف يصدق
 على ملكة الاقتدار في نوع من أنواع الكلام فقط كما دلح مع أنها لا تسمى بلاغة وقوله والمراد الخ أي
 فلازم المعجزة فانه لا يمكن ورود معناه على التكلم لعدم إحاطته بكميات الأحوال وكمياتها (قوله فلم
 مما ذكر من حد البلاغة) المناسب زيادة والفصاحة لأن انتفاء العكس لا يعلم من حد البلاغة بل من
 حد الفصاحة حيث لا يعتبر فيه البلاغة وقد ذكر غيره كلامهما اللهم إلا أن يقال إن الناظر في حد البلاغة
 يعلم أنه إذا اعتبرت البلاغة في الفصاحة يلزم الدور وهو باطل حينئذ يعلم عدم اعتبار البلاغة في الفصاحة
 فيكون انتفاء العكس معلوماً من حد البلاغة تدر وقد بيانا النسبة بين الفصيح والبليغ وهي
 العموم والخصوص المطلق لأنفراد الفصيح في العاري من البلاغة دون البليغ (قوله كما تقدم) أي في
 قوله وبقيد المطابقة (قوله وهو ما يقرب الخ) المراد الأعلى الحقيقي أي المفرد الذي لا فرد فوقه وبحث

عن نحو شعره مستشور
 إذا أتى إلى خالي الدهن
 وبقيد المطابقة عن
 نحو إن زيدا قائم إذا
 أتى لخالي الدهن والحال
 هو الأمر الداعي إلى أن
 يعتبر مع الكلام الذي
 يؤدي به أصل المراد
 خصوصية تماماً وهي أي
 موصوفها مقتضى
 الحال مثلاً يكون
 الخطاب منكراً للحكم
 حال يقتضى كلاماً
 مؤكداً وهو كلى وهذا
 الكلي مقتضى الحال
 وإن زيدا قائم فرد
 من أفراد ذلك الكلي
 مطابق له بمعنى أنه
 مصدوق لذلك الكلي
 وفرد من أفراد هذا
 عكس مطابقة الكلي
 لجزئياته إذ هي صدقه
 على كل واحد منها ولم
 يتكلم المصنف على
 البلاغة في التكلم للعلم
 بها من الفصاحة فيه
 فهي ملكة يقتدر بها
 على تأليف كلام بليغ
 فلم مما ذكر في حد
 البلاغة أن كل بليغ
 كلاماً كان أو متكلاً
 فصيح لجعل الفصاحة
 شرطاً للبلاغة وليس
 كل فصيح بليغاً كلاماً
 كان أو متكلاً لأن

الفصيح قد يعرى عن المطابقة كما تقدم وللبلاغة الكلام طرفان أعلى وهو ما يقرب من حد الإعجاز

الاجاز مرتبه والاصافه بيانية على حذف مضاف أى حد ذى الاجاز لأن الأعلى فرد من البلاغة الى
 على المطابقة وليس هو الاجاز أفاده الصبان (قوله وهو) أى حد الاجاز (قوله وخص) أى أقصر
 لحد الاجاز (قوله ما إذا غير) أى مرتبة كما يؤخذ من قول الشارح بعد أى إلى مرتبة وذكر الشارح
 ضميرى عنه ودونه العائدين إليها نظرا للفظ ما (قوله هو أدنى منه) أى تحته بلا واسطة كقولهم للثيادر
 فلا يرد الأعلى والرتاب المتوسطة فإن ماتحتها بلا واسطة لا يقتضى التغير إليه ما ذكر أفاده الصبان
 (قوله التحق) أى فى عدم الاشتغال على التناصب والطاقف وإن افترقا من حيث الدلالة على أصل المعنى
 المراد فى الكلام الغير دون أصوات الحيوانات (قوله وإن كان صحيح الاعراب) الأحسن وإن كان
 فسيح قاله الصبان عن ميم وذلك لأن الفصاحة لما كانت معتبرة فى البلاغة تتوقف عليها البلاغة توقفا
 قريبا كان شأنها أن بقوى توهم عدم التحاق الكلام بما ذكر عند كونها فيه ولو فقدت المطابقة ولا
 كذلك صحة الاعراب فكان الأحسن أن يبالغ على ثبوت الالتحاق عند وجودها دفعا للتوهم القوي
 ومما قاله إن ادفع به توها ضعيفا يندفع بانقطاع هذا القوي (قوله بعضها أعلى من بعض) بيان لغيره
 التفاوت وهو العلة (قوله تفاوت المقدمات) أى فيما تقتضيه بأن يقتضى بعض المقدمات تأكيذا واحدا
 مثلا وبعضها أكثر أو فى عددها قلة وكثرة بأن يكون مقامات وأحوال كلام أكثر من مقامات
 وأحوال كلام آخر صبان وقوله تأكيذا واحدا المناسب تأكيدين لأن الكلام فى تفاوت المراتب الوسطى
 ومرتبة الواحد طرف أسفل المهم إلا أن يراد تأكيذا بعد الأسفل (قوله ورعاية الاعتبارات) معطوف
 على المقامات وهو كما إذا روعي اعتبار واحد وروعي أكثر صبان عن ميم وفى قوله واحد ماسبق
 وترك الشارح وجهات التفاوت وهو تفاوت البعد عن أسباب الاخلال بالفصاحة كالواثنى النقل بالكلية
 فى موضع وبقي شئ يسير لا يخرج من الفصاحة فى موضع آخر (قوله تورث) اختار لفظ تورث على
 تحيد التنبيه على أنه ليس النظر إلا إلى حسن فى الكلام ولا نظر إلى هذه الوجوه كأنها فنيت وبقي
 الحسن بخلاف وجوه البلاغة فإن النظر إليها هو الداعية إلى التكلم وليس النظر إلى حسن الكلام
 إنما هو من توابعها صبان عن الأطول وقوله ليس النظر أى التام الذى يرتب على قصد البادات وقوله
 إلا إلى حسن الخ أى لأنه الباعث على ارتكاب الوجوه والاشطور إليه نظرا لما أوليا إنما هو الباعث
 لا السموت عليه وقوله كأنها فنيت الخ لأنه إذا حصل المقصود الذى يبت عليها وهو احسن قطع النظر
 عنها وقوله وليس النظر أى أولا (قوله وحافظ) مبتدأ وكذا ما بعده والسوغ عمله النص فى تأدية
 لاعتداده على الموصوف المحدث أى وفن حافظ وخبر جملة يعرف (قوله تأدية المعاني) أى الزائدة
 على أصل المراد كالتبيين وهو مجرد النسبة (قوله بالمعاني) أى يعلم المعاني والتصرف فى العلم جائز إذا
 اشتهر كالسعد والعصام ووجه ما أفاده الصنف من أن علم المعاني يحتمل به عن الخطأ فى تأدية المعاني كما
 قال عرق أن من أدركه علم أن هذا المعنى يطابق هذا المقام فيؤديه مطابقا وذلك المعنى يطابق ذلك
 المقام فيؤديه مطابقا وهكذا فلا يقع خطأ فى التأدية مثلا يعلم بالعلم المذكور أن المعنى الذى هم حذف
 بعض أجزاء الجملة يناسب مقام الاجاز وذكرها يناسب مقام الاطناب ومعنى التأكيذ يناسب مقام
 الانكار وعدمه يناسب مقام عدم الانكار وعلى هذا القياس كما يأتي اه وقوله وذكرها يناسب الخ
 يفرض فيما لو كان عرف الأوساط الذى هو مبنى المساواة مبنيا على الحذف نحو إياك والأسد قد ذكر
 ما حذف حينئذ يناسب مقام الاطناب ولا فهو مناسب للمقام المساواة تأمل (قوله للتحقيق فى المعنى) قد
 عرفته ماسبق (قوله له البيان الخ) خيرا والبيان مبتدأ خبره قد اتقى وله متعلق باتقى وفى كلامه
 تقديم معمول الخبر الفعل على مبتدأ ووجه ما أفاده الصنف أن من عرف فن البيان عرف أنه إنما

وهو أن يرتفع الكلام
 فى بلاغته إلى أن يخرج
 عن طوق البشر
 ويعجزهم عن حارسته
 وخص البشر لأنهم
 أقوى أصناف المخلوقين
 على ذلك فإذا عجزوا
 فغيرهم أولى أوله لأنه لم
 يوجد معاندا إلا منهم
 وأسفل وهو ما إذا غير
 الكلام عنه إلى مادونه
 أى إلى مرتبة هو أدنى
 منه التحق وإن كان
 صحيح الاعراب عند
 السقاء بأصوات
 الحيوانات . وبين
 الطرفين مراتب كثيرة
 بعضها أعلى من بعض
 حسب تفاوت المقامات
 ورعاية الاعتبارات
 وينبعها وجوه أخر غير
 المطابقة والفصاحة
 تورث الكلام حسنا
 وهى أنواع البديع قال:
 (وحافظ تأدية المعاني
 عن خطأ يعرف بالمعاني
 وما من التعبد فى المعنى
 بقى
 له البيان مدم قد اتقى
 وما به وجوه تحسين
 الكلام
 تعرف بدعى بالبديع
 والسلام)

ينقل من مألوف إلى لازم بين لعدم الوساطة أو قلها أو ظهور القرينة فيحترز عن التعقيد المعنوي السابق
(قوله بما تقدم) هو تعريف البلاغة (قوله أي ما يجب حصوله لتحصل) فالمرجع الذي هو الاحتراز
والتمييز يحصلان أولاً ثم تحصل البلاغة وهذا خلاف الغالب فإن الغالب تأخر المرجع كما في قولهم
مرجع الجدال إلى فساد القلوب له صيان وقوله فإن الغالب الخ وذلك لفظة تفسير الترجع بما يتول
إليه الشيء (قوله أمران) أخذ الأول من قولنا في تعريف البلاغة مع فصاحته والثاني من قولنا فيه
مطابقة الكلام يقتضي الحال (قوله تمييز الكلام الفصيح الخ) أي معرفته قال السعد ويدخل في
تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقعه عليها اه (قوله وإلا ربما
أدى الخ) أي وإن لم يحصل التمييز بأن لم يحصل الفصيح وآتى بالكلام اتفاقاً أمكن أن يؤتى به غير
فصيح فتدنى البلاغة بل الغالب حينئذ ذلك اه من ع ق صيان وارضى عبد الحكيم حملاً للعبارة
غير هذا فراحه وكان الأولى التعبير هنا بأورد كما عبر السعد لأن الإيراد هو الذي يذكر في جانب الكلام
(قوله الاحتراز عن الخطأ الخ) ولا يدخل فيه الاحتراز عن التعقيد المعنوي لأنه خطأ في كيفية التأدية
لا في نفسها اه عبد الحكيم (قوله وإلا ربما الخ) أي وإلا يوجد الاحتراز وربما لتحقيق محاز لأنه إذا
عدم الاحتراز فللمطابقة قطعاً أفاده الصبان عن الحفيد وقوله فللمطابقة قطعاً أي لأنه حينئذ يعدم
اعتبار الخصوصيات ويعدمه تقدم كما ذكره عبد الحكيم وتقدم عنه أيضاً ما يفيد (قوله أما الأول) أي
تمييز الفصيح من غيره (قوله فبضه) أي بعض متعلقه بفتح اللام وكذا يقال فيما بعده (قوله علم اللغة)
أي العلم الباحث عن أوضاع مفردات اللغة (قوله وهو القرابة) أنت باعتبار الخبر أي أنه يعرف به ذو القرابة
وغيره بمعنى أن من تتبع الكتب التداول وأحاط بمعاني المفردات للأنوسة علم أن ما عداها ما يعتق إلى
تفكير وتخرج فهو غير عالم من القرابة أفاده السعد ومثله يقال فيما يأتي وحينئذ كان الأولى للشارح
أن يصير يستفاد (قوله وهو مخالفة القياس) إذ به يعلم أن نحو أجل مخالفة للقياس لعدم الادغام (قوله
وهو ضعف التأليف) كالاضمار قبل الذ كلفظاً ومعنى وحكاً صيان (قوله والتعقيد اللفظي) رد بأن
التعقيد اللفظي كما يكون سببه مخالفة القانون النحوي برفع منصوب ونصب مجرور مثلاً يكون سببه
اجتماع أمور كل منها شائع الاستعمال جار على القوانين وإذا لم يجب أن يكون مخالفة للقانون النحوي
فكيف يبين في علم النحو والجواب أن سبب التعقيد اللفظي عن اجتماع تلك الأمور إنما هو مخالفتها
الأصل فيها من تقديم وتأخير مثلاً ومخالفة الأصل وإن جازت نوجب عسر الدلالة والنحو يبين فيه ما هو
الأصل وما هو مخالفه وحينئذ يعرف به التعقيد اللفظي الحاصل بكثرة مخالفة الأصل اه صيان (قوله بالحس)
أي التوق السليم الذي هو مثل الحس أو مراده الحس الباطني (قوله وهو التنافر) إذ به يعرف أن
مستشزراً متنافراً دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات قاله السعد (قوله فاستغنى) أي علم اللغة وما بعده
وصمير يعرف لما ذكر من الأبحاث وصمير به لما وفي هذا متعلق يذكر (قوله وهذا الذي يعرف الخ)
أي بما الاحتراز عنه مرجع للبلاغة (قوله إلا الثاني) وهو الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد (قوله
وكذلك ما يحترز به) المناسب لإبداله بالاحتراز وكذا ما يأتي كما في عبارة السعد لأن بعض الأمر الأول
هو الاحتراز كما تبين عليه الصبان وكذا نفس الأمر الثاني كما هو واضح من عبارة الشارح وغيره (قوله
على ما تقدم) أي وهذا أي قولنا وكذلك الخ جار على ما تقدم إفادته لك وهو أن ما ذكر من هذه
المعلوم لا يحترز به عن التعقيد المعنوي والتعقيد هو قوله وهذا الذي يعرف الخ وفي نسخة لما تقدم وهي
واضحة بما قلناه (قوله فوضع الثاني) أي لمرقبته وكذا ما بعده (قوله علم المعاني) إن أريد به للقواعد
فالأمر ظاهر أو الملكة أو الإدراك احتيج إلى تقدير مضاف أي متعلق علم المعاني وكذا يقال فيما بعد صيان

غيره وإلا ربما أدى
الكلام للطابق يقتضي
الحال غير فصيح
فلا يكون بطبيعاً وجوب
الفصاحة في البلاغة
الثاني الاحتراز عن
الخطأ في تأدية المعنى
المراد وإلا ربما أدى
المعنى للزاد بلفظ فصيح
غير مطابق يقتضي
الحال فلا يكون بلياً
أما الأول فبضه يعرف
من علم اللغة وهي
القرابة وبضه من علم
التصريف وهو مخالفة
القياس وبضه من
علم النحو وهو ضعف
التأليف والتعقيد
اللفظي وبضه يدرك
بالحس وهو التنافر
فاستغنى عن ذكر
ما يعرف به في هذا
الكتاب وغيره من
كتب البلاغة وهذا
الذي يعرف من هذه
العام وبدرك بالحس
ما عدا التعقيد المعنوي
فلم يبق مما ترجع إليه
البلاغة إلا الثاني
وكذلك ما يحترز به
عن التعقيد المعنوي على
ما تقدم فوضع الثاني
أعني ما يحترز به عن
الخطأ في تأدية المعنى
المراد علم المعاني، ولما

في الأول بقوله: وحقق البيت وليس في المعاني الأول والثاني الإيهام لاختلاف المعنى لأن الأول جمع والثاني مفرد والثاني قوله: وما من التعقيد البيت فتوصلت إلى أي يحط ومن التعقيد يتعلق به واتفق اختيار المؤلف بقوله: وما من البيت وما مبتدأ وبه متعلق بتعرف ويدعي أي يسمى خبر ما وقوله والسلام أي على من اتبع الهدى تكميل ولما كان هذا التأليف في علم البلاغة وتوابعها انحصار مقصوده في ثلاثة فنون (٣٠) وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الأول علم المعاني

(قوله في الأول) أي إلى وضع علم المعاني للأول أي للذكر أولاً حال بيان وضع الفنون الثلاثة وهو الثاني في قوله فوضع للثاني الخ (قوله والثاني مفرد) أي لكونه علماً (قوله والثاني) وهو ما عتبر به عن التعقيد المعنوي على ما فيه أي إلى وضع علم البيان له وكذا يقال فيما بعده (قوله وبه) متعلق بتعرف وتعرف خبر وجوده والجملة الاسمية صلة ما (قوله أي على من اتبع الهدى) إشارة إلى اكتفاء في الصنف (قوله) انحصار مقصوده الخ وذلك لأن المسمى بعلم البلاغة إنما هو الأولان لمزيد اختصاص لهما سيما أقاده السعد أي لمجموعهما إذ الأول لا يتعلق له بغيرها ولما كان المقصود من الثاني بالذات الإحترار المتقدم بخلاف غيره من العلوم السابقة كان له ما ذكر أقاده الصبان وتوابع البلاغة إنما وضع لهما علم البديع

الفن الأول علم المعاني

أل في الفن العهد الذي ذكره في ضمن قوله سابقاً وحفظ تأدية الخ والإخبار عنه بأنه علم المعاني وإن كان معلوماً بما قبله ليناسب الفنين بعده المحتاج فيهما إلى الإخبار لطول العهد فتجوز التراجع على نسق واحد فإن قلب الفن الأول ألفاظ لأنه جزء من الكتاب هو اللفظ وعلم المعاني معان فكيف صح الحمل . قلب في الكلام حذف مضاف إما في الأول أي مبدول الفن الأول أو في الثاني أي دال علم المعاني وإلّا منع أن الفن الأول من قبيل الألفاظ بأن أجزاء الكتاب دون الفنون لا فيها من الصبان تصريف (قوله لكونه منه بمنزلة الفرد من المركب) كلمة من في الموضوعين ابتدائية إلا أن الابتداء باعتبار الاتصال والمعنى لكون المعاني حال كونه ناشئاً من البيان ومتصلاً به بمنزلة الفرد حال كونه ناشئاً من المركب ومتصلاً به وملخصه أن اتصال المعاني بالبيان ونسبته إليه مثل اتصال الفرد بالمركب ونسبته إليه اه فتري وقوله إلا أن الخ أي أن مجرور من ليس مبتدأ ومنشأ لنفس ما قبلها بل هو منشأ لاتصاله به ذكره عبد الحكيم (قوله معتبرة في علم البيان) المراد بالاعتبار ما يشمل اعتبار الخارج واعتبار الفائدة فإن رعاية المطابقة أمر خارج عن البيان لأجزء منه ولا فائدة له والشيء الآخر الذي هو إيراد المعنى الخ فائدة لعلم البيان ومقصود منه نقله الصبان عن يس (قوله وفيه ذكر الخ) إشارة إلى الأبواب المذكورة فيه (قوله إسناد) بترك التنوين نائب فاعل ذكر وهو على إسقاط الضاف أي باب إسناد وكذا يقال فيما بعده وأراد باب الإسناد الخبري وقوله مسند إليه ويسمى المبتدأ أو الفاعل عند النجاة والمحكوم عليه عند الأصوليين والموضوع عند أهل الميزان وقوله مسند ويسمى خبراً أو فعلاً عند النجاة ومحكوماً به عند الأصوليين ومحمولاً عند الناطقة وقوله متعلقات فعل كالمفعول به وفيه وله والحال والتمييز والمجرور وقوله تورّد كل به البيت ومع ذلك أشار به إلى أنها فضائل في الجملة زائدة على الركبتين وقوله قصر هو حصر المبتدأ في الخبر أو العكس أو حصر الفعل أو ما يجري مجراه في بعض المتعلقات أو العكس وقوله وإشياء هو الكلام الذي ليس لنفسه خارج تطابقه أو لا تطابقه

ويسمى الأخيرين أي البيان والبديع علم البيان والثلاثة علم البديع . أما تسمية الأول بالمعاني فلتعلقه بالمعنى لأن به الإحترار عن الخطأ في المعنى وتسمية الثاني بالبيان فلتعلقه بإيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة لأجل بيان المعنى وإيضاحه . وأما تسمية الثالث بالبديع فليجئ به عن المحسنات ولاشك في بداعتها وطرافتها . وأما تسمية الفنون الثلاثة بالبيان فلأن البيان هو الشطوط الفصيح العرب عما في الضمير ولا شك في تعلق الثلاثة به تصحيحاً وتحسيناً . وأما تسمية الفنين الأخيرين بالبيان فلتغليب حال الفن الثاني على الثالث والأول بالمعاني لما تقتضيه . وأما تسمية الفنون الثلاثة بالبديع

فلا تله لاختفاء في بداعتها وطرافة لطافتها والله أعلم . قال :

[الفن الأول علم المعاني] قدّمه على علم البيان لكونه منه بمنزلة الفرد من المركب لأن رعاية المطابقة لمقتضى الحال التي هي ثمرة علم المعاني معتبرة في علم البيان مع شيء آخر وهو إيراد الفن الواحد بطرق مختلفة كالتعبير عن أصناف زبد السكر بزبد كثير الرماد جيلان السكر مهزول الفصل . قال : (علم به لمقتضى الحال يرى * لفظ مطابق وفيه ذكر) إسناد مسند إليه مسند * ومتعلقات فعل تورّد * قهصر وإشياء وفصل وصل أو * إبحار إطناب مساواة رأوا)

كما يأتي وكقولك ثم لاتهم وقوله فصل وصل الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه وقوله
أو إجمار أي وذكر فيه إجمار وهو أن يسقط من الكلام ما اقتضاه الأصل لفائدة وقوله إطناب
يحذف حرفه وتقل حركتها إلى تنوين إجمار وهو أن يورد في الكلام ما لا يحتاج إليه صرفا لفائدة
وقوله سدوة هو أن يؤتى بالكلام جارا على ما يتخاطب به أوساط الناس في محاوراتهم أعني الذين ليسوا
نهاية في البلاغة ولا أدنى في الفهاهة وقولهم رثوا كل به البيت أي جعلوا أبواب علم المعاني على هذا العدد وهذه
الثلاثة باب واحد اه ع في بعض زيادة وقوله ما اقتضاه الأصل أي أصل الزاد ذلك كالمشعر والشعر إليه
يحذف حين العلم به لفائدة كراحة للتعجز وقوله ولا أدنى في الفهاهة أي ولا أدنى الناس بسبب الفهاهة قوله
على ملكة يقتدر بها على إدراك المسائل أي الملكة الخاصة من إدراك القواعد مرة بعد أخرى أعني ملكة
استحضارها متى أراد فهي تابعة للإدراك في الحصول وبسببها إليه في البقاء فإراد الشارح بالأقدار المدايم
ومحل الإطلاق إذا كانت ملكة الإدراك عن دليل وإن أطلقوا وقوله أو يطلق على نفس الإدراك أي عن دليل
حتى لو أدركها أحد تقليدا لا يقال له عالم بل جالك ذكره السيد السند في شرح المفتاح وقوله أو يطلق على نفس
المبائل أي إذا علمت عن دليل وإن أطلقوا كما يقتضيه تخصيص الاسم بالأمر الك من دليل كما لا يخفى وكذا
التقييد السابق في الملكة ثم إنه حقق السيد أنه حقيقة في الإدراك وفي الملكة ومحذور مشهور أو حقيقة عرفية
أو اصطلاحية في المسائل وفي كونه حقيقة في الإدراك نظر لأن المراد به الإدراك عن دليل لا مطلقا حتى يكون
حقيقة من العسان عن الأطول وقوله تخصيص الاسم أي اسم المسائل والملكة الذي هو العلم (قوله والأنسب
بما هنا الخ) لم يلق إرادته فالإدراك من التفات الواضح لغيره المعنى عليه إدراكك بغيرك فهو لا يراد على إرادة
الملكة بمناذ كرمه الصبان فانظروا (قوله وهنا مضاف محذوف الخ) إن قلت يلزم عليه أمور الأول إضراب
مطابقا فلا بعد أن كان مفعولا ثانيا فقد تعبر إضراب المتن الثاني كونه حالا من تنكرة بلا مفعول الثالث
دخول ما لا مطابقة به من الأحوال كالأعلا والادغام قلت أما الأول فلا يلزم إلا لا يلزم عليه تغيير الحركات
وأما الثاني فالضرورة وأما الثالث فقد دفعه الشارح بقوله ومقصوده الخ إذ قد أفاد أن بعد قوله مطابقا ظرف
مقتدر أي مطابقا بها وحيث تخرج الأحوال الموردة هذا ولك أن تقول إن نائب المفعولين مسقط في الحقيقة
على مصدر الثاني مضافا إلى الأول فالعني هنا علم بعلمه مطابقة اللفظ وهذا المضاف أعني أحوال مقتدر بعد
ملاحظة ما في الحقيقة قبل مطابقة والإضافة من إضافة السبب إلى المسبب والتفصيل إلى هذا أميل وإن كان
خلاف المعبود من التقدير بالتحويل لأنه يقول إلى جزالة المعنى مع كونه لا يرد عليه شيء مما ورد على
الأول بخلاف الأول فإنه يؤدي إلى الرككة مع ما عرفت مما يرد عليه ولو يقال :

علم به يعرف حال اللفظ به طابق حال فقه تحقيق ألقبه

لأنه بالتمرص مع السلامة من هذا التكلف وقولنا مطابق حال على محذوف مضاف أي مقتضى حال وقولنا فيه
افتح جملة مستأنفة والضمير يعود إلى علم هذا ما ظهري وتأمل متصفا (قوله إنه علم فقه به) أي مسائل
يستنبط منها إما كانت جزئية هي معرفة كل فرد من جزئيات الأحوال المذكورة بمعنى أن أي فرد يوجد منها
أمكت أن صرفه بالمسائل أفاد السعد ثم إنه ليس المراد بل علم هذه الأحوال بهذا العلم صورها به وأنه كالترصيف
لما جمل المراد التصديق بأن هذه الأحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أي التصديق بأن هذا التأكيد
الجزئي مثلا الذي في قولك إن زيد قائم به طابق هذا الكلام الجزئي مقتضى الحال وهكذا قاله الضبان
وبما في الإشارة من الشارح إلى هذا في حل ألفاظ التعريف (قوله أحوال اللفظ) أي الأمور العارضة له
من التقديم والتأخير والاثبات والحذف وغيرها قاله السعد (قوله أي من حيث الخ) متعلق يعلم بعد
ملاحظة نائب الفاعل وصفته تأمل (قوله لا من حيث ماتها) أي فيكون عبارة عما يتصور به معنى

أقول: العلم يطلق على
ملكة يقتدر بها على
إدراك المسائل ويطلق
على نفس الإدراك
ويطلق على نفس
المسائل والأنسب بما
هنا المعنى الثالث فقوله
علم إلى قوله مطابقا
تعريف تعلم المعاني
وقوله يرى أي يعلم به
يتعلق به ولفظ نائب
فاعل يرى وهو المفعول
الأول ومطابقا مفعول
كان وهنا مضاف
محذوف أي هو أحوال
أي علم يعمل به أحوال
اللفظ التي بها يطابق
مقتضى الحال ومقصوده
أنه علم يعلم به أحوال
اللفظ التي بها يطابق
مقتضى الحال فعلم
جنس ويعلم به أحوال
اللفظ محرر لما يعلم به
أحوال غير اللفظ
كالخصاب فإن به يعلم
أحوال العدد جميعا
وتفريق قوله التي بها
يطابق مقتضى الحال
أي من حيث إن اللفظ
يطابق بها لا من حيث
ذاتها

لأن البحث فيه عن
أحوال اللفظ لامن
الحيثية المذكورة
وكذلك الحيات
الديعية كالتجنيس
ونحوه مما يعتبر بعد
رعاية المطابقة والتحقيق
في مقتضى الحال أنه
ذو الأحوال وقوله وفيه
ذكر الخ أشار به إلى
أن هذا العلم يعمله
منحصر في ثمانية أبواب
أعمار الفصل في
أجزائه ووجه الانحصار
أن الكلام إما خبر
أو إنشاء الأول لا بد له
من إسناد ومُسند إليه
ومُسند فلهذه ثلاثة
أبواب والمسند قد يكون
له متعلقات إذا كان فعلا
أو مافى معناه وهو الباب
الرابع وكل من التعلق
والإسناد قد يكون
بقصر وقد لا يكون وهو
الباب الخامس والثاني
هو الباب السادس
والجملتان قرن بأخرى
فالثانية إما معطوفة على
الأولى أو لا وهما الفعل
والوصل وهو الباب
السابع والكلام البليغ
إما ناقص عن أصل
المراد أو زائد أو مساو
والأول الانحياز والثاني
الاعتساب والثالث

التعريف والتسكير والتقديم والتأخير والاثبات والحذف إذ هذا ظاهر الفساد (قوله كالتقديم الخ)
تمثيل لأحوال التي بها المطابقة المذكورة (قوله مخرج) خبر قوله وقوله بهذه الصفة أي المطابقة بها
لمقتضى الحال (قوله كالرفع الخ) أي والإعلال والإدغام وشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية أصل للفق
المراد على وفق الوضع من حيث إنه لا بد منه الخ فلا يرد أن بعض هذه الأحوال لا يتوقف عليه
أصل للفق كالإدغام ولا أن بعضها يتوقف عليه ما ذكر مع أنه يبحث عنه في علم المعاني كأحوال
اسم الإشارة فإنه قد يقتضى الحال إشارة البعيد مثلا لفظة للشار إليه أفاده السعد والصبان (قوله ولعلم
البيان) أي بالحيثية المذكورة في الشارح كما يدل عليه التعليل بعد فهو تمثيل للخروج بواسطتها
(قوله لامن الحيثية المذكورة) بل من حيث ما يقبل ولا مالا يقبل ومن حيث تحقيق تفاصيلها
وشروط أصول المجاز منها ليحترز بذلك عن التعقيد المعنى وإذا اعتبرت من تلك الحيثية كانت
من علم المعاني نقله الصبان عن اليعقوبي ومراده بأصول المجاز حقائق المجازات فيما يظهر قال في
المجاز للجنس (قوله كالتجنيس ونحوه) للناس حذف ونحوه أو إبدال الكاف بن (قوله مما يعتبر
الخ) بيان للتعريف لمعدلة الخروج (قوله ذو الأحوال) أي الكلام الكلى ذو الأحوال الكلية
لأقصى الأحوال من التعريف والتسكير وغير ذلك (قوله إما خبر وإما إنشاء) لأنه لا محالة يشتمل
على نسبة تامة بين الطرفين وهي تعلق المسند بالمُسند إليه بحيث يصح السكوت على هذا التعلق سواء
كان تعلقا على جهة الإيجاب أو السلب أو غيرها مما في الانشائيات كالطلب في ضرب يابز يد عمرا فان
المُسند فيه تعلق بزيد على وجه طلبه منه فان كان لفظة الكلام ما يطابقها في الخارج من نسبة بين
الطرفين ثبوتية أو سلبية بأن يكونا ثبوتيين أو سلبيين أو لا يطابقها بأن يكونا مختلفين خبر وإن لم
يكن ما ذكر فانشاء (قوله الأول لا بد له الخ) إنما خص الأول وإن كان الانشاء كذلك لأن القوم
يشتوا عن المسند والمُسند إليه الخبرين وكذا عن متعلقات الفعل والقصر وتركوا الانشائيات على
المقابلة ولذا قدموا هذه الأبواب على الانشاء وإنما فعلوا ذلك لأن الخبر أكثر ومزاياه أوفر على أن
بعض المحققين أنه لا إنشاء إلا وهو في الأصل خبر صار إنشاء بنقل كافى يفت أو حذف كافى اضرب فان
أصله تضرب أو يزيد كلفي تضرب أو لا تضرب إلى غير ذلك صبان عن الأطول (قوله والمسند قد يكون
له متعلقات إذا كان الخ) كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وغير ذلك وكلامه مبني على الغالب إذا المسند
إليه كذلك نحو الضارب إذا جاء في وفي عبارته حذف أي قد يكون له ذلك وقد لا يكون كما إذا كان جامدا
نحو زيد أخوك وإنما يكون كذلك إذا كان فعلا الخ فلا يرد أن ما ذكر لا يختص بالمُسند وأنه لا موقع
لقد لأنه إذا كان فعلا الخ لا بد له من المتعلقات صبان (قوله والإسناد) أي بين المسند والمُسند إليه وقوله
والتعلق أي بين المسند والفضلات المشار إليه بقوله قد يكون له متعلقات وقوله بقصر الباء للابسة أي قد
يكون ملاصقا بقصر كما في مقام إلأزيد وما ضرب زيد إلا عمرا وقد لا يكون كقلم زيد وضرب عمرو أفاد
الشارح كافى عبد الحكيم أنه ليس مختصا بشئ مما ذكر حتى يترك في باب فتاب أفراد باب (قوله في
المطول على الأصل) قال اللفظ إما جملة أو مفرد فأحوال الجملة هي الباب الأول والمفرد إما عمدة أو فضلة والعمدة
إما مسند إليه أو مسند فجعل أحوال هذه الثلاثة أبوابا ثلاثة تميز بين الفضلة والعمدة المسند إليه والمسند
ثم لما كان من هذه الأحوال ماله مزيد غموض وكثرة أبحاث وتعدد طرق وهو القصر المفرد بابا
خامسا وكذا من أحوال الجملة ماله مزيد شرف ويهتم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا
ولسكون كل من هذه وما قبله من الأحوال لم يقل أحوال القصر وأحوال الفصل والوصل ولما كان من
الأحوال مالا يخص مفردا ولا جملة بل يجري فيها ما كان له شيوع وتفاوت كبير جعل بابا سابعا وهذه كلها

أحوال يشترك فيها الخير والانشاء ولما كان ههنا أبحاث راجعة إلى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا
فانحصر في ثمانية أبواب اه بخلاف وبعض تصرف وقوله وتعدد طرق أي أمور يؤدى بها كاعمالها وإلا
والعطف بلا بعد الاثبات وبيل بعد النفي (قوله الكلام الخ) ذكره ثانيا ليرتب عليه قوله ولانثالث لهما
ولله خوا على الترجمة فيما يظهر وفي نسخة والكلام والاول للاستئناف (قوله وهو ما احتمل الخ) ما واقعة على
مركب فهو جنس يدخل فيه الانشاء والمركبات غير المفيدة ويخرج عنه المفردات ولا يعترض بلفظ نعم ولفظ
لا فان كلامهما ليس بقضية عند المحققين وإنما القضية مقدره بعد ما دل عليها كلام السائل وقوله احتمل
الصدق والكذب مخرج للمركبات الغير المفيدة نحو إن قام زيد وقوله لذاته أي بالنظر لذاته مخرج للانشاء
كألا وأمر والنواهي والاستفهام والتي فاتها لا تختمل صدق ولا كذب لذاتها وإن احتملت شيئا منها فإدالة
الالتزام وتقييد الاحتمال المذكور بالذات يدخل ما قطع بصدقه لكونه ضروريا أو بالنظر لقائله وما قطع
بكذبه لكونه ضروريا الكذب أو بالنظر لقائله فان موجب الصدق أو الكذب في هذه إنما هو أمر
خارجي لاحقيقة الخبر اه من مختصر السنوسي بزيادة (قوله لدخول الخ) تعليل لقوله خلافا .

الباب الأول أحوال الاستناد الخبري

(قوله أحوال الاستناد) أي الأمور العارضة له وهي أربعة التوكيد وتركه والحقيقة العقلية والمجاز
العقلي وقوله الخبري ليس بيقيد بل الانشائي أيضا يجري فيه الأحوال الآتية وإنما خص الخبري لأن
وقوعها فيه أكثر مثال التوكيد في الانشاء اضرب زيد واد وتركه اضرب زيدا ومثال الحقيقة العقلية
فيه قم يازيد والمجاز العقلي قوله تعالى حكاية عن فرعون يا هامان ابن لي صرحا فان هامان ليس هو الباني
حقيقة صبان (قوله ضم) أي أثر صحتها لازم ضم الأثر هو النسبة وكذلك اللازم وقوله إلى أخرى
أي أو ما يجري مجراها والأنسب أن يراد بالكلمة الأولى وما جرى مجراها السند والثانية كذلك المسند
إليه . والحاصل أن الصور أربعة لأنه إما أن يكون المسند إليه والمسند مفردين نحو زيد قائم أو مجتمعين
نحو زيد قائم يجب توكيده إذا أتى إلى المنكر أو السند إليه مفرد والسند جملة نحو زيد ضرب عمرا
أو بالعكس نحو لاحول ولا قوة إلا بالله كثر من كنوز الجنة اه من الصبان (قوله بحيث يفيد
الحكم) المراد الإفادة بحسب الوضع فلا يشكل بالصلة والجملة الواقعة صفة أو حالا إذ لم توضع لإفادة
الحكم اه صبان وقوله فلا يشكل بالصلة الخ أي من حيث وجود الضم المذكور في الثلاثة مع عدم
الاستناد فيها لأن الصلة مع الوصول وجملة الصفة والجملة الحالية في حكم الكلمة وقوله إذا لم توضع الخ
بل الأولى تعيين الوصول والثانية لتحصيل الموصوف والثالثة لوصف صاحب الحال بضمونها قال
القنري والمراد بالحكم المعنى القوي المصدرى لا الاصطلاحي الفسر بالاستناد حتى يتوهم السور ثم الظاهر
أن التعريف مبنى على أن الجملة الشرطية عند النحاة جملة خبرية هي الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو
الشرط محتلة في نفسها للصدق والكذب فالخبر عندهم منحصر في المحلى اه وقوله مبنى الخ إذا الضم
للمذكور لا يكون إلا في المحلية فيلزم ترجيع الشرطية إليها بأن تجعل خبرية هي الجزاء الخ (قوله أو منق) عنها
أي منتف لأن المحكوم به هو الثبوت والانتفاء صبان عن يسوع (قوله نحو زيد الخ) أي من كل تركيب
أقيم فيه غير المفرد ومنه المركبات التقييدية والإضافة مقام المفرد (قوله لإخراج الاستناد الانشائي) أي لعدم
إفادته ما ذكره وإنما يفيد بعد المسند بالسند إليه على وجه ملتبس منه أو الاستفهام عن صدوره منه مثلا (قوله
ما يفهم الخ) أي لا خصوص ما قابل الذات وهو الحقيقة (قوله الذات) وهي المصدق أي فكان المناسب أن
يقال لمصدق الأخرى . وحاصل الإبراد أنه ليس المفهوم معتبرا من جانب الموضوع بل المختبر من جانب المصدق
فلا يصح أن يعتبر الثبوت للمفهوم بل للمصدق . وحاصل الجواب أن المراد بالمفهوم ما يفهم من اللفظ أي مدلوله

الكلام إما خبر وهو
ما احتمل الصدق
والكذب لذاته كزيد
قائم وإما إنشاء وهو
بخلافه كاعمل واعمل ولا
ثالث لهما خلافا لبعض
النحاة القائل بأن
الطاب قسم ثالث لدخوله
في الانشاء . قال :

[الباب الأول أحوال

الاستناد الخبري]

أقول: الاستناد ضم كلمة

أوما يجري مجراها إلى

أخرى بحيث يفيد

الحكم بأن مفهوم

إحداها ثابت للمفهوم

الأخرى أو منق عنها

فقولنا أو ما يجري

مجراها لإدخال نحو زيد

قائم أبوه و بحيث يفيد

الحكم الخ لإخراج

الاستناد الانشائي والمراد

بالمفهوم ما يفهم من

الكلمة فلا يراد أن

المعتبر من جانب

الموضوع الذات ومن

جانب المحمول المفهوم

لأن الذات أعضاء لهم
من المانطق ، وقدمت
الخبر على بحث الانشاء
اعظم شأنه ولنفرع
الانشاء عليه في نحو
يبد في الدار وأزيد
فيها وقدم أحوال
الاسناد على أحوال
السند إليه والتسند مع
تأخير النسبة عن
الطرفين لأن البحث
إنما هو عن أحوال
اللفظ الموصوف بكونه
مسندا إليه أو مسندا
وهذا الوصف إنما
يتحقق بعد تحقق
الاسناد والمتقدم على
النسبة ذات الطرفين
ولا بحث لهم عنها
والخبري نسبة للخبر
وتقدم أنه ما احتمل
الصدق والكذب ، وفي
حد الصدق والكذب
أقوال أربعة : الأول
وهو أصحها أن الصدق
مطابقة حكم الخبر
لواقع والكذب عدم
مطابقته له ولو كان
الاعتقاد بخلاف ذلك
في الحالين ، الثاني وهو
لنظام أن الصدق
المطابقة لاعتقاد الخبر
ولو خطأ والكذب
عدم مطابقته للاعتقاد
ولو صوابا وبالا اعتقاد

لا قابل لذات الذي هو الحقيقة حتى يرد ما ذكره الشارح من أن الاعتبار من جانب الموضوع الذات هو في
غير القضية الطبيعية وهو ما حكم فيها على الطبيعة والحقيقة كقولك الحيوان جس كما يستفاد من
عبد الحكيم فإن الاعتبار من جانب الموضوع فيها المفهوم للذات والابتراد إنما يأتي في غيرها فما يفهم من
الكلمة مع المفهوم والذات وقد أشار الشارح إلى هذا بقوله لأن الذات الخ (قوله لأن الذات الخ) علة
لقوله فلا يرد (قوله لعظم شأنه) لأن الزايا والخواص للعبارة عند البقاء أكثر وقوعها فيه (قوله ولنفرع
الخ) أي فهو أصل له بالنسبة إلى هذا المثال ونحوه والأصل مقدم بل هو أصل لكل تركيب إنشائي
عند بعض المحققين كما مر بيانه (قوله مع تأخر النسبة) فيه إشارة إلى أن المراد بالاسناد النسبة فأظهر
في عمل الاضمار لهذه الإشارة صبان (قوله الموصوف الخ) أي فابحث عنه من حيث وصفه بالاسناد صبان
(قوله وهذا الوصف) أي كونه مسندا إليه أو مسندا (قوله والتقدم الخ) استئناف بياني في جواب
سؤال هو إذا كان كل منهما متأخرا لتأخر الوصف فم حكموا بالتقدم وقوله ولا بحث لهم عنها أي فلا
تعتبر موجبة لتقديم الكلام على أحوالهما (قوله مطابقة حكم الخبر للواقع) إنما زاد لفظ حكم لأن الخبر
حينئذ عبارة عن اللفظ وهو لا يوصف بالمطابقة حقيقة أه ع س اه سم والمراد بحكمه النسبة الحكمية
أي الكلامية المفهومة من الكلام وبالواقع الخارج أي النسبة الخارجة الحاصلة بين الطرفين مع قطع
النظر عن الكلام وليس المراد بالواقع هنا نفس الأمر اه صبان وقوله حينئذ أي حين إذ جعل قسما
من الكلام وقوله وليس المراد الخ لأن نفس الأمر هو الخارج عما يفهم من الكلام الشامل للنسبة
الخارجية وغيرها كما أفاده هو في محل آخر فلا يناسب جعله مطابقا لفتح الباء ثم المراد بمطابقته حكمه
الذي تضمنه المعنى المراد لا خصوص المعنى الوضعي فلا يرد المبالغة التي قصد منها معنى الكثرة كجنتك
ألف ألف مرة وأنا التي قصد منها ظاهر الكلام فهي كذب محض (قوله في الحالين) أي حال المطابقة
التي هي الصدق وحال عدمها الذي هو الكذب (قوله للنظام) هو من العزلة وهو مذهب سخيخ جدا
لما أشار إليه الكاكي من أن تصديق اليهودي إذا قال الاسلام حق ونكذبه إذا قال الاسلام باطل
يناديان عليه بالفساد والبطلان اه صبان وإنما قدمه الشارح على مذهب الجاحظ لكمال اتصاله بالمذهب
الأول حيث اجتمع في انحصار الخبر في الصادق والكاذب (قوله المطابقة الخ) أي مطابقة الحكم الخبر
للاعتقاد والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم أو الراجح فيشمل الظن قاله السعد (قوله ولو خطأ) أي
ولو كان الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وإذا كان صوابا فبطريق الأولى لتحقق المطابقتين اه مطوّل
وعبد الحكيم قال الصبان قال الحفيظ على المطوّل اختار الحق الرضي أن الواو في مثل هذا الموضع اعتراضية
وأراد بالاعتراضية ما يتوسط أثناء الكلام أو يذكّر آخره مسانقة لفظا متعلقة به معنى ثم نقل أن لو في مثل
هذا الموضع لا تكون لاتفاء مثنى ، لا تنفاء خبره ولا الفضي وكذا إن لا لقصد التعليق ولا للاستقبال فالغني
فيهما ثبوت الحكم البينة اه وقوله ما يتوسط أثناء الكلام نحو ر يسو إن كثر ماله نخيل وقوله أو يذكّر
آخره نحو ز يد نخيل ولو كثر ماله اه وقوله بالاعتراضية أي النسوبة إليها الواو (قوله عدم مطابقته) أي
مطابقة حكم الخبر وقوله ولو صوابا أي ولو كان حكم الخبر صوابا أي مطابقا للواقع فقول القائل السماء تحتنا
معتقد ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب قاله السعد ثم قول الشارح ولو صوابا مئة ليس يوطى وما
قررناه به هو للتعين اصحتم وإن تبادر من كلامها ما لا يوضح من رجوعه للاعتقاد مع أن الاعتقاد إنما يناسبه
ولو خطأ كما لا يخفى تأمل (قوله وما لا الاعتقاد معه الخ) وذلك لأنه إذا اتفق الاعتقاد صدق عدم مطابقته
الاعتقاد قاله السعد وقوله صدق عدم الخ لأن عدم مطابقة الاعتقاد لصدق بوجوده غير مطابق له الخبر ونقصه
وقوله مطابقة الاعتقاد من إضافة المصدر لمفعوله (قوله للجاحظ) هو أبو مسلم ويقال هو أبو عثمان عمرو بن

عني الأسفها في أحد شيوخ المعتزلة وتلميذ النظام ولقب بالجاحظ لأن عينيه كانتا جاحظتين من
 حطت عينه كنع خرجت مقلته أو عظمت اه صان (قوله المطابقة) أي مطابقة نسبة الخبر المفهومة
 منه وقوله للخارج أي النسبة الخارجية الثابتة بين الطرفين في نفس الأمر وهي المراد بالواقع فيما بعد (قوله
 مع اعتقاد) حال من المطابقة وهو قيد وقوله المطابقة قيد آخر فخرج بالأول المطابقة مع عدم الاعتقاد
 أصلاً تكثير الشك وبالثاني المطابقة مع اعتقاد عدمها وهاتان صورتان من صور الواسطة فالصدق
 صورة واحدة وهي المطابقة مع اعتقادها أفاده الصان وقوله صورة واحدة أي من صور المطابقة (قوله
 مع اعتقاد) حال من عدم وهو قيد وقوله عدمها قيد آخر فخرج بالأول عدم المطابقة لامع اعتقاد أصلاً
 وبالثاني عدم المطابقة مع اعتقادها وهاتان صورتان تمام الأربعة الآتية التي هي صور الواسطة والكذب
 صورة من صور عدم المطابقة وهو عدمها مع اعتقاد عدم فكل من المطابقة وعدمها صورة ثلاث
 والمجموع ست أربعة منها واسطة ثم إن الشارح اعتبر في تفسير الصدق مع مطابقة الواقع اعتقاد المطابقة
 وفي تفسير الكذب مع عدمها اعتقاد عدم المطابقة تبعاً للسعد التابع للإيضاح قال السعد بعد فكل من
 الصدق والكذب بتفسير الجاحظ أحص منه بالتفسيرين السابقين لأنه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع
 والاعتقاد جميعاً وفي الكذب عدم مطابقتها جميعاً ثم أفاد أنه لامتزاج بين التفسيرين السابقين وبين ما قاله
 بعد لأن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد
 ووجه اللزوم كما نقله الصان عن الأطول أنه إذا اعتقد الخبر أن خبره مطابق للواقع فلا محالة يعتقد
 الخبر فقد مطابق خبره اعتقاده وإذا اعتقد أن خبره غير مطابق لم يعتقد خبره فلم يطابق خبره اعتقاده وبما
 ذكرناه لك هنا من اللزوم وتوجيهه يتضح لك وجود اعتبارين على مذهب الراغب في الصورة الثانية
 والثالثة من صور الواسطة هذا ولو اعتبر الشارح في الصدق مطابقة الاعتقاد وفي الكذب عدمها وجرى
 على هذا الاعتبار فيما بعد لا تضح المقصود غاية الانصاح وأراح من هذا التعب واستراح (قوله لشيء) أي
 من مطابقة أو عدمها كما يدل عليه ما بعد (قوله وهو مثل الخ) أي في أن كلا من الصدق والكذب مجموع
 الأمرين (قوله غير أنه اعتبر الخ) أفاده أنه إنما يوافق الجاحظ في صدق تام وكذب تام وأما غير التام فهو
 أحد الأمرين المذكورين في تفسير الجاحظ فالصدق مطابقة الواقع أو الاعتقاد والكذب عدم مطابقة
 الواقع أو الاعتقاد (قوله الأربع صور) المناسب أربع الصور أو الأربع الصور لأن العدد المضاف
 إذا عرف تدخل أُل على جزئه الأخير عند البصريين وعلى الجزئين عند الكوفيين لأعلى الأول فقط
 كما صنع ثم ما ذكره لا يظهر في الصورة الرابعة وهي غير المطابق ولا اعتقاد بشيء إذ قد انعدم فيها مطابقة
 الواقع والاعتقاد فلا يتأني فيها صدق أصلاً فلعل مراده بوصف الأربع بمذاكر وصف ما فيه إحدى
 المطابقتين منها ثم إنه قد مر لك ما يظهر منه وجود الاعتبارين في الصورة الثانية والثالثة ووجهه في
 الأولى أن عدم اعتقاد شيء أصلاً من مصدوق عدم مطابقة الاعتقاد كما مر قريباً فقد وجد فيها عدم
 مطابقة الاعتقاد كما وجدت المطابقة للخارج ثم بعد كشي هذا رأيت في حاشية البنائي على جمع الجوامع أن
 كلام من الأولى والرابعة واسطة عند الراغب لا يوصفان بصدق ولا كذب وحينئذ فما ذكره الشارح مع عدم
 ظهوره في الرابعة غير مناسب في الأولى لصدقه عليها مع خروجها فكان عليه أن يذكر أن الصدق والكذب
 التامين في صورتين وكذا غير التامين وأن الواسطة اثنتان هذا تحقيق المقام (قوله لعدم مطابقتها لاعتقادهم)
 أي فدل على أن كذب الخبر عدم مطابقتها للاعتقاد وإذا كان الخبر قد جعل كذباً لعدم مطابقتها للاعتقاد
 مع مطابقتها للواقع فأحرى إذاً لم يطابق الواقع والاعتقاد معاً لأنه بالكذب أجدر وإذا تحقق أن الكذب مجرد
 عدم مطابقة الاعتقاد كان الصدق مقابله لعدم الواسطة بالاتفاق من الخصم فيكون الصدق هو تلك المطابقة

المطابقة للخارج مع
 اعتقاد الخبر المطابقة
 والكذب عدم المطابقة
 للواقع مع اعتقاد عدمها
 وما عدا ذلك ليس
 بصدق ولا كذب أي
 واسطة بينهما وهو
 أربع صور المطابق
 ولا اعتقاد لشيء
 والمطابق مع اعتقاد عدم
 المطابقة وغير المطابق
 مع اعتقاد المطابقة
 وغيره ولا اعتقاد
 القول الرابع للراغب
 وهو مثل قول الجاحظ
 غير أنه وصف
 الأربع صور بالصدق
 والكذب باعتبارين
 فالصدق باعتبار المطابقة
 للخارج أو للاعتقاد
 والكذب من حيث
 انقضاء المطابقة للخارج
 أو للاعتقاد واستدل
 النظام بقوله تعالى - إن
 المنافقين لكاذبون -
 أي في قولهم إنك لرسول
 الله لعدم مطابقتها
 لاعتقادهم ورد استدلالة
 بأن المراد نكاذبون
 في الشهادة

الجاحظ بقوله تعالى
- أفترى على الله كذبا
أم به جنة لأن الاخبار
حال الجنة غير الكذب
لأنه قسيمه وغير الصدق
لأنهم يعتقدون عدم
صدقه فثبتت الوسطة
وردد بأن المعنى أم لم يفرق
فغير عن عدم الاقتراء
بالجنة من جهة أن
المجنون لا اقتراء له لأن
الاقتراء الكذب عن
عمد فهذا حصر للخبر
الكاذب بزعمهم فى
نوعيه أى الكذب
عن عمد ولا عن عمد
قال :

(الحكم بالسلب أو
الاجاب
إسنادهم وقصد ذى
الخطاب
إفادة السامع نفس الحكم
أو كون خبره قد علم
فأول فائدة والثانى
لازمها عند ثوى
الأذهان)

أقول : إسنادهم أى
الخبرى بدليل ما فى
الترجمة معترف والحكم
بالسلب أو الاجاب
تعريف والمراد الحكم
بأن النسبة واقعة كزبد
قائم أو ليست بواقعة
كزبد ليس بقائم ولا
محالفة بين هذا

ولا يرد أن يقال بعد تسليم أن الكذب ما ذكر لا يلزم منه أن الصدق مطابقة الاعتقاد بل ولأن الكذب
بمجرد عدم مطابقة الاعتقاد لاحتمال أن الكذب هو عدم تلك المطابقة مع موافقة الواقع لأنه هو الوجود فى
الدليل اه صبان عن العقوبى وقوله من الخصم هو من عدا الجاحظ لما عرفت من تأخره وكذا الراغب
على ما ذكرنا وإلزامهم الدفع فلعلم متأخرا أيضا (قوله أى فى ادعائهم الخ) فسر الشهادة بآلزمها لأنه مرجع
الكذب دون نفس الشهادة لأنها انشاء لأنوصف بصدق ولا كذب وقوله موافاة القلب أى موافاة
اعتقاد القلب وقوله لسان أى شطوطه (قوله لتف من الخ) تعليل لمخوف أى فاعاصح الكذب فى الشهادة
تضمن الخ وقوله قولهم انك الظاهر قولهم شهد أنك (قوله من صميم القلب) أى خالصه (قوله لأن الاخبار
حال الجنة) أى المذكور فى قوله أم به جنة أى أم أخير حال كونه به جنة وبهذا يعلم وجود شرط أم
التصلة من كونها بين متساويين فعليه أو احمية على أن ابن مالك ومن تبعه لا يشترطون ذلك اه صبان
(قوله لأنه قسيمه) أى وقسيم الشيء يجب أن يكون غيره سعد (قوله فثبتت الوسطة) أى لأنه حيث كان
مراد الكفار بالاخبار حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من أهل اللسان عارفون بالصفة
وجب أن يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم سعد (قوله ورد الخ)
حاصله منع أن المراد بالثانى غير الكذب ومنع أنه قسيم الكذب وبيانه أنا نختار أن المراد بالثانى
الكذب وقوله أنه قسيمه إن أراد أنه قسيم مطلق الكذب كاهو التبادر فنوع بل هو قسيم الكذب
العقد خاصة وإن أراد أنه قسيم الكذب عن عمد فسلم ولكن لا يلزم منه أن يكون المراد بالثانى غير
الكذب إذ لا يلزم من كون الشيء قسما للأخص أن يكون قسما للأعم اه صبان (قوله فغير عن عدم
الخ) أى على طريق السكتاية إذ يلزم الجنة عدم الاقتراء وإلى هذا أشار الشارح بقوله من جهة الخ (قوله
لغير الكاذب) أى المطلق (قوله وقصد ذى الخطاب) مبتدأ خبره إفادة والجملة مستأنفة بعد تمام
التعريف (قوله أو كون) بالنصب عطفت على نفس وغير كسر الباء وهذا إظهار فى محل الاخبار لأنه
ذو الخطاب كما سيذكره الشارح أو مائة خلق يجوز الجمع كما إذا سأل واحد عن أمر بمحض جماعة فبادر
كل واحد منهم إلى الجواب ليفيد الحكم وأنه عالم به نقله الصبان عن الأطول وقوله بمحض جماعة خص
الجماعة لأن إجابة كل واحد منهم دليل ارادتهم إفادة علمهم أيضا وإلا لاستغنوا بإجابة واحد منهم
لكفايتها فى إفادة الحكم قرره شيخنا (قوله فأول) مبتدأ والسورج وقوعه فى معرض التقسيم (قوله
إسنادهم) مبتدأ خبره معرف (قوله والمراد بالحكم الخ) يظهر من هذا أن التعريف للإسناد بالمعنى
المصدرى بخلاف التعريف المتقدم (قوله بأن النسبة) أى نبوت المحمول للموضوع (قوله لمراعاة المعنى
الخ) أى أنه روى هنا معنى الخبر فعرف الإسناد بما جعل متعلقا بالمعنى وهو الحكم كورور روى
هناك لشغله صرف بما جعل متعلقا باللفظ وهو أثر ضم الخ ولك أن تقول لأن التعريف له هنا بالمعنى
المصدرى وهناك بالحاصل بالمصدر وهو أجود كالاحتج تأمل (قوله يكون معقولا وملفوظا) أى مراعى
فيه المعقول أو الملتفوظ (قوله الذى هو يصدد الخ) أفاد فى القاموس أن الصدد هنا يطلق على قبالة الشيء
والقريب منه والمراد به الاعتبار والتصدى أى الذى هو ملائى باعتبار الاخبار والتصدى له أى
معتبر للاخبار ومتصد له (قوله الاخبار والاعلام) الاخبار فى اللغة الاعلام بمضمون الجملة الخبرية وفى
العرف الاتيانى بها مرادها بها معناها سواء حصل به العلم أولا اه حفيد على الطول وعطف الاعلام على
الاخبار لتفسيره والتنبيه على أن المراد به معناه المعنوى لأنه المناسب لمقام حصر قصد الخبر الافادة فى قصد
إفادة الحكم وقصد افادة العلم به اه صبان يحذف وقوله بمضمون الجملة أى متعلق بمضمونها وقوله لأنه للناس

للتعريف وما تقدم لمراعاة المعنى هنا واللفظ هناك لأن الخبر يكون معقولا وملفوظا الخ
فالتعريفان بالاعتبارين وقوله : وقصد إلى آخر البيت الثانى المراد بذى الخطاب الخبر أى الذى هو بصدد الاخبار والاعلام

ذلك محبر إذ قد يكون مقصود الخبر إظهار الضعف نحو - رب إني وهن العظم مني - أو التحزن والتعسر نحو - رب إني وصفتها
أثني - إذ المولى سبحانه عالم بالقادة ولازمها في الخبرين أي قصد الخبر بخبره أحد أمرين (٣٧) إما الحكم أي النسبة بين

الطرفين المحكوم بها
كقولك زيد قائم لمن
لم يعلم قيامه أو كونه
علما به كقولك ذلك
للعالم به فائدة إعلامه
بأنك عالم بذلك ويسمى
الأول فائدة الخبر لأن
من شأنه أن يستفاد
من الخبر وإن استفيد
من غيره والثاني
لازمها لأنه كذا أفاد
الحكم أفاد أنه علم به
وليس كذا أفاد أنه علم
بالحكم أفاد نفس
الحكم لجواز أن يكون
الحكم معلوما قبل
الأخبار كما تقدم قال :
(وربما أجرى مجرى
الجاهل
مخاطب إن كان غير
عالم
كقولنا لعالم ذي غفلة
الذكر مفتاح لباب
الحضرة)
أقول: قد يزيل المخاطب
العالم بفائدة الخبر
ولازمها أو بأحدهما
منزلة الجاهل كقولك
لنارك الصلاة وهو
يعتقد وجوبها الصلاة
واجبة لعدم حريه
على موجب العلم لأن

الحكم إما تكون للنسبة عند انكشاف التحديد في المعنى اللغوي بأن يراد الأعم من غير قيد وإلا كان
قاصرا على الإعلام بالحكم كاعتبرت من تقديرنا المضاف في المعنى اللغوي قبل مضمون (قوله لا كل خبر)
أي أت بالجملة الخبرية مطلقا (قوله إظهار الضعف) أي لازم الإظهار وهو الشكوى إذ يلزم من إظهار
الضعف لمدير حال الشخص شكوى حاله إليه وإلا فالضعف عند المخاصم العالم بظاهر لا يحتاج لإظهار تأمل
(قوله نحو رب إني وضعتها أثني) فقصدتها التحزن بعدم حصول مقصدها وخيبة رجائها حيث لم تضع
مافي بطنها ذكرا فينحرر لخدمة بيت المقدس ويكون من خدمته إذ لا يصلح لذلك إلا الله كور ولا
مجال للأنث في ذلك أه جري أه صبان (قوله أي قصد الخبر الخ) بيان جملة كلام المصنف من قوله وقصد
ذو الخطاب إلى آخر اليتبين بعده بعد أن بين المراد من بعض الفقرات (قوله بخبره) المراد به أخباره
لا الجملة إذا لفادة المذكورة إنما تقصد بالفعل وتكون غرضه من باب الجملة الخبرية فإن المقصود بها نفس
الحكم أولا لزمه فلور يد الجملة لما صح قوله إفادة الخ صبان عن الأطول (قوله أما الحكم) أي إفادته
أي إفادة التصديق به (قوله أي النسبة الخ) فالمصدر بمعنى المفعول بخلافه في تعريف الأسناد كقوله (قوله
أو كونه علما) أي إفادته وإما خص هذا مع أن لوازم الحكم كثيرة كإفادة أن المخاطب حق لكثرة
قصده دون غيره أفاده صبان (قوله ويسمى الأول) أي الحكم الذي يقصد بالخبر إفادته (قوله وإن
استفيد من غيره) كالأشارة (قوله لأنه) أي الخبر أو الحال والشأن كما الخ أشار به إلى أن اللزوم ليس
باعتبار ذات العلم وذات الحكم لأنه لا يلزم بينهما إذ قد يتحقق الحكم ولا يعتد به للتكلم بل باعتبار إفادة
بمعنى أن إفادة الأول ملزمة لإفادة الثاني أه صبان وقوله ولا يعتد أي فلا يتحقق علمه فلم يلزم من حكمه
علمه (قوله وليس كذا أفاد الخ) واللازم أعم لا مساواة صبان والأعم هو الذي لا يلزم من وجوده وجود ملزومه
(قوله وربما أجرى الخ) قال ع ق ثم إن هذا المذكور وهو أن الكلام مخاطب به الجاهل بالحكم لإفادة
فائدة الخبر والعالم به الجاهل بلازمها لإفادة لازمها هو فيها إذا أجرى الكلام على الأصل وقد يزيل العالم بهما
منزلة الجاهل في مخاطب بالكلام كما يخاطب به الجاهل وإليه أشار بقوله وربما أجرى الخ (قوله مجرى) بضم الميم
لأن فعله رباعي وقوله إن كان قيد في أجرى كما أشار له ع ق وهو واضح (قوله ذي غفلة) يعني أن يقرأ بآتياء
وكذا الحضرة لثانيه يلزم عيب الألفاء وهو اختلاف الروي بحروف متقاربة الخارج (قوله منزلة الجاهل) أي
بهما معا الذي يقصد إفادتهما أو بأحدهما فالصور ثلاثة (قوله كقولك الخ) هذا كمثل المصنف مثال لتزويل
العالم بالقادة ومثال تزيل العالم باللازم منزلة الجاهل به وهو قليل الوقوع أن تقول لمن يؤذيكم القدر بنو محمد
رسولنا تزيله منزلة من لا يعلم علمك بضمون الجملتين حيث يؤذيكم إذانية من يعتقد أنك جاهل بالربوبية
والرسالة أه ع ق ومثال تزيل العالم بهما مع منزلة الجاهل بهما مع قولك لمن أخذ في مقدمات الزنا محضرتك
الزنا محرم تزيله منزلة من تجهل حرمة الزنا حيث تجاري عليه ويجهل علمك بالحرمة حيث لم يبال بإطلاعك
عليه تأمل (قوله لعدم الخ) علة لتزيل والمراد بالجرى على اللوجب التلبس به وللوجب بفتح الجيم مقتضى
بفتح الصاد (قوله لأن من لم يعمل الخ) تعليل لترتب التزيل المذكور على ما ذكر من العلة (قوله سواء) أي
كالمستويين من حيث إن الثمرة والمقصود بالذات من العلم قد اتفق عنهما أه مع أه صبان (قوله
الذكر) أي الذي يذكره الله وهو الله تعالى (قوله السالك) أي للطريقة الموصلة إلى الله أي
التمسك بالأوامر والنواهي (قوله فانيا) خبر ثان ليكون عدم تعلق الطرف (قوله عن الأكوان) أي

من لم يعمل بعلمه هو والجاهل سواء وكقولنا للعالم الغافل عن ذكر الله تعالى مع علمه بأنه وسيلة إلى حضرة المذكور
الذكر مفتاح لباب الحضرة أي الإلهية والمراد بالحضرة ويعبر عنها بحضرة القدس وهي الحالة التي إذا وصل إليها السالك
سمي عارفا واصل أن يكون في حالة لا يرى فيها إلا المولى سبحانه ونعالى فانيا عن الأكوان متوجها بقلبه إلى الرحمن

متلقيا ما يليق به المولى سبحانه وتعالى في قلبه من لطائف العرفان ولا شك أن الوسيلة إلى هذه الحالة ذكر المولى سبحانه وتعالى قال المصنف في شرحه والغرض من المثال المذكور في البيت ترغيب طالب العلم في الدخول في حضرة المتقطعين إلى الله تعالى الذين تلهذوا بعبادة ربهم (٣٨) وهم في الدنيا مشغولون بما يرد على قلوبهم من المعارف وما يتجلى لهم من صفات

الجلال والجمال وفي الآخرة أسعد وأفضل وتحذير من الغفلة التي قطعت ظهور كثير من طلبة العلم وطمست بصائرهم حتى توهموا أن العلم مقصود بالذات وما هو مطلوب إلا للعمل إذ لا يصح إلا به فليحذر طالب العلم من الغفلة وليأخذ نصيبه من الأوراد من بدايته إلى نهايته بقدر ما لا يشغله عن العلم فإن الله سبحانه وتعالى جعل الليل والنهار خلفه لمن أراد أن يذكر أو أراد شكورا فمن زعم أن الأوراد وإن قلت تشغله فذلك من سوء الالهيته ومن علامات الطرد والخذلان اهـ

قال : (فليبنى اقتصار ذي الإخبار على المبدء خفية الإكثار فيجبر الخالي بلا توريد ما لم يكن في الحكم ذا توريد

الموجودات (قوله متلقيا الخ) التلقف الالتقام والاتقاء الطرح والمراد هنا لازمهما أي الحفظ والاثبات أي جعل الشيء ثابتا مستقرا (قوله من لطائف العرفان) أي اللطائف الناشئة عن شدة العرفان (قوله وفي الآخرة) أي وهم في الآخرة فهو عطف على في الدنيا (قوله وتحذيره) بارفع عطف على ترغيب (قوله قطعت) فيه مجاز على مجاز فإن القطع الذي هو فصل الدين نقل إلى الكسر بتجامع مطلق الفصل في كل ثم إلى لازمه وهو الضرر ثم ضرر الظهر كناية عن ضرر الشخص (قوله وطمست بصائرهم) أطلق الطمس وهو السد وأراد لازمه وهو المنع أي منعها عن الإدراك (قوله وهو مطلوب الخ) جملة حالية (قوله خلفه) أي يخاف كل منهما الآخر اهـ جلالين (قوله تسويل) أي تزيين (قوله والخذلان) ضد النصرة وهو الهزيمة والمواد هنا لازمه من ظلمة الوجه تأمل (قوله اقتصار الخ) أي فلا يريد ولا ينقص (قوله على المفيد) وهو يتنوع بحسب حال المخاطب وقد أشار إلى تفصيله بقوله فيجبر الخ (قوله خشية الاكثار) علة لاقتصار لا ينبغي لاختلاف الفاعل أفاده الصبان عن يس أي حذرا من الاكثار لغير حاجة لأن ذلك من اللغو المنتهى عنه في شرع البناء (قوله ما لم يكن) أي المخاطب لا الخالي كالأصح في هذا شبه استثناء منقطع أفاده المصنف في شرحه (قوله توريد) أي تردد فقلل يلازمه (قوله فحسن) أي فإن كان ذا تردد فالتأكيده حسن فالقاء واقعة في جواب شرط مقدر وحسن خبر لمخدوف والجملة جواب الشرط (قوله حتم) خبر لمخدوف أي التأكيده حتم أي محتوم والجملة خبر منكر (قوله فزاد) بالافراد وضميره للقائل وهم الرسل وفي نسخة ع ق فزادوا وتحذف الواو لفظا اكتفاء عنها بالضمه على حد قوله : ولو أن الأطباء كانوا حولى يحذف الواو لفظا لما ذكر (قوله بعد) بالبناء فعبر عن عدم الافتراء بالبناء على الضم لهدف المضاف إليه ونية معناه أي بعد اقتضاء انكار المنكرين تلك الزيادة وقوله ما اقتضاء مفعول زاد والمنكرون فاعل اقتضى على حذف مضاف هو إنكار والمعنى فزاد القائل بعد اقتضاء إنكار المنكرين تلك الزيادة ما اقتضاء انكارهم (قوله للفظ) متعلق بالنسب والثلاثة مفعول به مقدم والمعنى النسب الثلاثة المتقدمة أي على ترتيبها وهي خالق الكلام عن المؤكد وتأكيده استحسانا وتأكيده وجوبا للفظ الابتداء الخ أي على الترتيب المذكور وكون الثلاثة ما ذكر هو ما يتبادر من السعد في الشرحين وصرح به الصبان والذي في المصنف أنها خطاب الخالي وخطاب المتردد وخطاب النكر والظاهر أن المصدر بمعنى المفعول فيكون عين ما أفاده في الأطول من أنها الكلام الملقى إلى الخالي والكلام الملقى إلى المتردد والكلام الملقى إلى المنكر (قوله على قدر الحاجة) أي على مقدار حاجة المخبر في إفادة الحكم أولا لزمه أو حاجة المخاطب في استفادتهما صبان عن الأطول (قوله من الحكم) سكت عن لازم الحكم انكالا على المقايضة صبان عن يس والمؤكد وإن كان وضعه للحكم يستعمل للزومه نقله أيضا عن الأطول (قوله أي غير) تفسير لقوله خالي الدهن وقوله عالم بوقوع النسبة أولا ووقوعها تفسير للحكم فلما راد بالحكم هنا العلم بوقوع النسبة أولا ووقوعها وقوله ولا مترددا في أنها الخ أشار به إلى أن ضمير فيه يرجع إلى الحكم بمعنى وقوع النسبة أولا ووقوعها في كلامه استخدام اه صبان وقوله في كلامه استخدام أي فلا يرد الاعتراض باللازم بين خلق الدهن من الحكم وخلقه من التردد فيه إذ لا يلزم من

حسن ومنكر الأخبار حتم له بحسب الانكار كقوله إنا إليكم مرسلون فزاد بعد ما اقتضاء المنكرون للفظ الابتداء ثم الطلب تمت الانكار الثلاثة أنسب أقول : الغاء ثمرية أي إن كان قصد المخبر تحذيره إفادة المخاطب فينبغي له أن يقتصر في التركيب على قدر الحاجة فإن كان المخاطب خالي الدهن مع الحكم المتردد فيه أي غير عالم بوقوع النسبة أولا ووقوعها ولا مترددا في أنها واقعة أو غير واقعة

خلق الله من العلم بوقوع النسبة أولا ووقوعها خلقه من التردد في الوقوع وعدمه إذ قد يكون الحال من العلم المذكور مترددا ولعبد الحكيم هنا تقرير غير هذا فراجع (قوله يلقي له الخبر الخ) للاستغناء عن التوكيد بسبب أن الحكم بحمد الله خاليا فيتمكن منه (قوله وإن كان مترددا في الخبر) أي في حكمه بأن حضر في ذهنه الموضوع والمحمول وتردد في الحكم بينهما هل هو وقوع النسبة أولا ووقوعها أفاده السعد فالحكم الذي فيه التردد هو الوقوع واللاوقوع وقوله طالبا له أي لحكم الذي هو الإيقاع والانتزاع فيبين المحدثين شبه استخدام قال الصبان جعل الحفيد الظن الذي في عريضة الزوال كالتردد ثم قال والطلب أهم من أن يكون بلسان المقال أو بلسان الحال (قوله حسن البيان الخ) ليزيل ذلك المؤكد تردده ويمكن الحكم لكن المذكور في دلائل العبازية إنما يحسن التأكيذ إذا كان الخطاب ظن في خلاف حكمك قاله السعد أي فإن كان له شك لم يحسن التوكيد ولا يؤثر به فهذا خلاف ما ذكره القوم فهما قولان كما صرح به ع ق (قوله نحو لزيد قائم) إنما لم يعول هنا في التوكيد على اسمية الجملة وأدخل اللام لأفادته لاستقلاله عن الصبان عن السيد الصفوى من أن الاسمية ليست للتوكيد مطلقا بل إذا اعتبرت مؤكدة وهنا لم تعتبر فأقي باللام (قوله بحسب الانكار) قال في الأطول أي بقدر الانكار أي زائدا على قدر ما للسان بلغا ما بلغ على حد الانكار فله فائدتان أحدهما اشتراط أن يكون زائدا على قدر تأكيد التردد والثانية أنه يتفاوت بحسب المقامات أه صبان (قوله قوة وضعفا) أي لاعددا فقد يطلب للانكار الواحد تأكيدان مثلا لقوته وللانكارين ثلاثة مثلا لقوتيهما ولثلاث أربع لقوة الثلاث كما في الآية الآتية فإن التأكيدات أربع والانكارات ثلاثة لقوتها فله بعضهم وقوله قد يطلب الخ يقتضى أن الأصل أن يطلب للانكار الواحد تأكيد واحد وهو ما أفاده الحفيد والفري وفيما نقلناه عن الأطول خلافه أه صبان (قوله فكلما زاد الانكار) أي قوة (قوله عن رسل عيسى) هو يولس بفتح الباء الموحدة وسكون الواو وفتح اللام وبالجمجمة ويحيى وشمعون وهو الثالث الذي عززهما بعد تكذيبهما أه صبان عن الأطول (قوله إذا كذبوا) ظرف لقول مقتدر مفعول حكاية والأصل حكاية عن رسل عيسى قولهم إذا الخ لا نقول ولا الحكاية إذ قول الله والحكاية لبساقفت التكذيب قال في الأطول والوارد كذب بعضهم كما يقال قتل فلانا بنو فلان والقائل واحد منهم إذا كذب في المرة الأولى اثنان بدليل قوله تعالى - إذا أرسلنا إليهم اثنين فكذبوهما فعزنا بثالث فقالوا إنا إليكم مرسلون - أه صبان (قوله اسمية الجملة) أي كوسها اسمية لاصير ورتها اسمية كما وهم فانه لا يشترط في التأكيذ كونها معمولة أه عبد الحكم (قوله للشار إليه الخ) المناسب أن يقول الذي هو ربنا يعلم إذ هو لا يشار به إلى قسم بل يسمى قسما لجزائه مجراء في التوكيد به أفاده الصبان عن سم (قوله ما أنتم إلا بشر مثلنا) نفوا رسالتهم بآيات البشرية لهم لاعتقادهم أن الرسول لا يكون بشرا واستشكل ذلك بأن البشرية إنما تنافي برسمهم الرسالة من عند الله لا من عند عيسى والرسول كانوا يدعون الرسالة من عند عيسى لا من عند الله ومعنى قولهم إنا إليكم مرسلون إنا إليكم مرسلون من عند عيسى كما يؤيده ما في الحفيد على المطلوب عن القرطبي أنهما قالوا نحن رسول الله عيسى وأجيب بأن الخطاب في قوله ما أنتم بتناول الرسل والرسول معا على طريق تغليب المخاطبين على الغائب فيكون في الرسالة عنهم تغليباً له عليهم كأنهم أحضروا عيسى عليه السلام وخطبوه بنى رسالته من الله ونظيره في الاشتغال عن التعليين أن يبلغ جماعة من خدم السلطان حكمه إلى أهل بلد فيقولون فيردهم إن حكمكم لا يجري علينا إذ قينا من هو أعلى يدانكم وقيل إن رسل عيسى أو هموا الكفار أنهم رسل من الله بناء على أن الرسالة من رسول الله رسالة من الله في وجوب انقياد ما يبلغ والتصديق به كما يؤيده ما في الكشاف حيث قال فدعاها أي رسولاً

يلقي له الخبر غير مؤكد
فيقول له زيد قائم مثلاً
ولا يزيد على ذلك لئلا
يكون مكثراً عليه بلا
فائدة وإن كان متردداً
في الخبر طالبا له حسن
البيان بمؤكد واحد
نحو لزيد قائم وإن
كان منكراً وجب
توكيده بحسب الانكار
أي بقدره قوة وضعفاً
فكلما زاد الانكار
زاد في التوكيد كقوله
تعالى حكاية عن رسل
عيسى إذا كذبوا في
المرة الأولى - إنا إليكم
مرسلون - فأكد
بأن واسمية الجملة وفي
المرة الثانية ربنا يعلم
- إنا إليكم مرسلون -
فأكد بالقسم المشار
إليه ربنا يعلم وإن
واللام واسمية الجملة
لمبالغة المخاطبين في
الانكار حيث قالوا
- ما أنتم إلا بشر مثلاً
وما أنزل الرحمن من
شيء إن أنتم إلا
تكذبون -

غسبي للملك أي ملك أنطاكية فقالا من أرسلكما قال الله الذي خلق كل شيء فجواب الكفار على ما فهموه (قوله ويسمى الضرب الخ) تقدمت لك الثلاثة في حل الصنف (قوله ابتدائية) لكونه غير مسوق بطلب أو إنكاره صبان ومنه يعروبه النسبة في الآخرين (قوله على هذه الوجوه) يقدر من عبارته كالسعد أن الوجوه هي الأضرب الثلاثة وحيث فقله في الأول أي إلقاء الأول كالصبيان عن اليعقوبي لا الضرب الأول لئلا يلزم غلوية الشيء في نفسه وكذا يقال في الثاني والثالث وأولية إلقاء الكلام خفي عن التوكيد بحسب الترتيب الطبيعي وكذا ثانوية التوكيد للمتردد ولك أن تجعل الشارح كالسعد جاريا على مامر عن الأطول في بيان ضرب ويكون المراد بالوجوه المفهومة من السياق لكنه خلاف المتبادر (قوله إخراجا على مقتضى الظاهر) قال الشريف الصغرى في شرح الفوائد تحقيق المقام أن الحال بمعنى عرفته قد يكون أمرا محققا كما مر وقد يكون أمرا يعتبره للتكلم بشرط شيء منزلة غيره والأول يسمى ظاهرا الحال والتطبيق عليه إخراج الكلام على مقتضى ظاهر الحال اه صبان وقوله كما مر أي من الأمور الثلاثة التي هي خلوة الدهن والتردد والانكار وقوله بتزليل الخ كبتزليل غير السائل منزلة السائل عند كرماء يلوح له بالخبر كاسيد كره الصنف (قوله وهو أخص مطلقا من مقتضى الحال) أي خصوصا مطلقا لأن معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كافي صور إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فانه يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر قاله السعد وقوله كما في صور الخ هي المذكورة في قول الصنف واستحسن التوكيد الخ (قوله واستحسن الخ) هو راجع للضرب الثاني أعني الطلبي وقوله وألحقوا الخ راجع للثالث أعني الانكاري وقوله كعكسه راجع للأول أعني الابتدائي أفاده الصبان (قوله كسائل) متعلق بمحذوف خبر فعل ناقص محذوف معطوف على ما قبله أي ليصير عند التلويح له بالخبر وإن لم يتردد ولم يطلب كسائل متردد طالب لذلك الخبر لللوح له به في المنزلة أفاده غ ق (قوله وقد يخرج) المناسب لتعريف الشارح قبل بالإخراج دون التخرج أن يقرأ يخرج بضم الياء وسكون الحاء وفتح الراء مخففة أفاده الصبان (قوله فيؤتى بمؤكد استحسانا) لا يخفى أن الأتيان بالمؤكد ليس متأخرا عن الإخراج فاما أن يجعل الإخراج مجازا عن إرادته أو يجعل إلقاء التفصيل أفاده عبد الحكيم وقوله للتفصيل أي تفصيل الإخراج (قوله استحسانا) لتزليل خالي الدهن منزلة السائل حيث قدم إليه ما يلوح الخ وتقدم أن السائل يؤكد له استحسانا هذا وما قاله المصنف والشارح من الاستحسان هو ما ذكره ع ق وبعض الشراح والصابان وقال الفري يذكر التأكيد وجوبا للدلالة على التزليل المذكور وإن لم يجب في السائل ابتداء فيكون جعله كالسائل في مطلق طالب التأكيد ولعلهما طريقان (قوله إن قدم إليه) قال في المفتاح هذا الاشتراط بالنظر إلى ما هو الشائع في الاستعمال ولا يمنع أن يقع ذلك بسبب غير التلويح اه كالاتهام بشأن الخبر لكونه مستبعدا والتنبيه على غفلة السامع عند الحكيم وقوله ما يلوح أي يشير (قوله فيستشرف) أي غير السائل وقوله له أي للخبر يعني ينظر إليه يقال استشرف الشيء إذا رفع رأسه ينظر إليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمتأمل من الشمس قاله السعد وقوله أي للخبر فاللام زائدة كافي ردف لكم لأن الفعل إذا كان استعماله بدون حرف الجر كثيرا فهو متعد وما ورد به حرف الجر منه زائد وإعماله يجعل ضميره لللوح مع عدم احتياجه إلى زيادة اللام لأن إلقاء تفيد ما تفيد اللام فيلزم الاستدراك قاله عبد الحكيم أي لأن اللام لام الأجل تفيد ترتيب الاستشراف على اللوح أي تلويحه وهذا مستفاد من إلقاء ما ذكره آخر من قوله وإنما الخ يظهر وجه تفريع زيادة اللام على عود الضمير إلى الخبر من تأمل وقول السعد يعني بنظر الخ قال الصبان عبر يعنى إشارة إلى أن معنى الاستشراف ليس هو النظر فقط بل هو

ويسمى الضرب الأول ابتدائية والثاني طلبية والثالث إنكاري وهذا معنى قوله: للفظ الابتداء ثم الطلب البيت ويسمى إخراج الكلام على هذه الوجوه أي الحلول عن التوكيد في الأول والثقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التوكيد بحسب الانكار في الثالث إخراجا على مقتضى الظاهر وهو أخص مطلقا من مقتضى الحال. قال: (واستحسن التوكيد إن لوحت له بخبر كسائل في المنزلة وألحقوا أمانة الانكار به كعكسه لئلا تكون له شبهة) أقول: تقدم أن إخراج الكلام على الوجوه المتقدمة إخراجا على مقتضى الظاهر وقد يخرج الكلام على خلافه فيؤتى بمؤكد استحسانا خالي الدهن إذا قدم إليه ما يلوح بالخبر فيستشرف له استشراف المتردد الطالب

نحوه - ولا مخاطب في الدين عليه - أي لا تدعى بانوح في شأن قومك فهذا الكلام (١٩) بلوح بالخبر ويشعر بأنه قد حق عليهم العذاب لأن

النهي مشتق للنفس عادة إلى طلب السب فصار المقام مقام أن يتردد الخطاب في أنهم هل صاروا محكوما عليهم بالأغراق أم لا فقبل إتمام مرفوق بالتأكيّد وهذا معنى قوله واستحسن البيت والضمير في له للخطاب وقوله كمثل أي كطالب في المنزلة أي منزلا له منزلة الطالب للخبر وبحمل المقر كالتسكير إذا ظهر عليه شيء من أمارات الانكار فيؤكّد له الكلام تأكيّد المنكر نحوه :

جاء شقيق عارض راحه إن بن عمك فيهم رماح فتشقيق لا ينكر أن في بن عمه رماحا لكن بحيشه وأضع الرمح على العرض من غير التفات ونهيو أماره أنه يعتقد أن لا رمح فيهم بل كلهم عزل أي لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وأصعد له الخطاب وهذا معنى قوله :
والحقو أماره الانكار به

مجموع رفع الرأس والنظر وبسط الكف فوق الحاجب فهو هنا من باب التجريد ومع ذلك فالمراد بالنظر ١٠ أدزمة العرفي وهو التأمل وقوله كالمستقل من الشمس أي من شعاعها اه (قوله نحوه ولا مخاطب الخ) اكتفى في تعيين اللوح بقوله ولا مخاطب الخ ولم يذكر واضع الفلك مع أنه الذي يدور عليه الانتقال إلى الاغراق إشارة إلى أن قوله ولا مخاطب الخ يكفي في التخييل منزلة السائل لأنه يكفي الإشارة إلى جنس الخبر ولا تحجب الإشارة إلى خصوص الخبر اه أطول اه صبان وقوله مع أنه الخ أي فيكون في النهي مع الإشارة إلى خصوص الخبر فتصل أنه إن نظر إلى ولا مخاطب الخ مع واضع الفلك كان هناك إشارة وتلوح إلى خصوص الخبر وإن نظر إليه فقط كان هناك إشارة إلى جنس الخبر والمراد بالتلوح مقابل التصريح فاندفع ما يرد على الشق الأول من أن في قوله واضع الفلك دلالة ظاهرة على إغراقهم لا تلاويح له بالمقام مقام علم إغراقهم لا التردد فيه أفاده الصبان أيضا (قوله بالخبر) أي بجنبه بناء على صنيع الشارح كما عرفت (قوله لأن النهي الخ) المناسب تأخير هذا التعليل عن قوله فصار الخ لأنه لا يصلح إلا له لأن الصيرورة الآتية إنما حصلت من كون النهي بهذه الصفة كما يظهر لمن تأمل وأنصف (قوله إلى طلب السب) أي سب النهي ولو أجل آل بالصمير لكان أوضح (قوله مقام أن يتردد) أي وليس هناك تردد بالفعل وإلا لكان إخراجا على مقتضى الظاهر قاله الصبان عن سم (قوله بالأغراق) المناسب لما سبق أن يقول بالعذاب ويمكن أن يقال خصوص الاغراق ليس مرادا بل المراد نزعته الذي هو العذاب اه صبان (قوله ويحصل الخ) عطف على قوله فيؤتى عطف جملة (قوله المقر) أراد به غير المنكر الشامل لخالي الذهن والسائل والعالم جميعا ولو عبر به كأصل لكان أولى (قوله إذا ظهر الخ) وكذا إذا كان الكلام بعيدا عن القول فالتقييد تقييد بما هو أكثر صان عن الأطول (قوله من أمارات الانكار) المراد بأمارات الانكار هنا ما يناسب باعتبار حال من ظهرت تلك الأمارات عليه كونه منكرا في زعم التسليم لا الأمارات الموجبة لظن الانكار وإلا كان تأكيّد الكلام ظاهريا لا تخريفا اه صبان عن اليقوت وقوله كونه منكرا معمول ليناسب وقوله في زعم التسليم متعلق ببناسب (قوله نحوه جاء شقيق) هو لحلحل بن فضلة بفتح الحاء وسكون الجيم ثم النبي صلى الله عليه وسلم كذا في عبد الحكيم قال الصبان وهذا يوجب أن يكون لفظة اسم أمه أوليا لعبد المطلب (قوله على العرض) أي عرض الرمح أي جاعلا عرضة جهة الأعداء لاعتى طوله جاعلا سنامه جهنم بل جاء واضعاه على غذبه وقيل المراد على عرض الفخذين الموضع عليهما الرمح اه صبان (قوله لكن بحيشه) أي للحرب (قوله أماره أنه يعتقد الخ) لأنه على عادة من ليس منهيا للحرب (قوله عزل) جمع أعزل وهو من لا سلاح معه كأحر وخمر اه صبان فقول الشارح لا سلاح معهم بيان له (قوله وأكده الخطاب) هو خطاب التفات من الغيبة لأن الاسم الظاهر من قبيلها ومنه شقيق (قوله كالمقر) أراد به غير المنكر هنا أيضا لأنه ينبغي جعل هذا المعنى المراد قاصرا على الخالي والسائل فان نزل منزلة الخالي فلان كيد والسائل أكد استحسانا ولا معنى لتزييل المنكر منزلة العالم في لقاء الخبر إليه لأنه يقتضي عدم الخطاب أفاده الصبان عن سم وليس (قوله تأملها) أي تأمل فيها لأن التأمل النظر في الأمر صبان عن الأطول (قوله دلائل) الأولى من الدلائل عن التبعيض كما عبر السعد ليفيد ما هو الواقع من أنه يكفي بعضها ولو واحدا كما أفاده الصبان (قوله وشواهد) عطف مرادف بين به أن المراد بالدلائل ما يشمل القرائن ونحوها لا مالا يشعلها فهو كالشواهد للدلائل كذا في يس اه صبان (قوله ارتدع عن إنكاره) بأن ينتقل إلى مرتبة المتردد أو خالي الذهن اه أطول اه

أي لا إنكار أي أحقوا عدم الانكار المصاحب لأماره الانكار بالانكار وقوله كعكه أي جعل المنكر كالقرفة إذا كان معه دلائل وشواهد لتأملها ارتدع عن إنكاره فلا يؤكّد له (٩ - مخوف)

هو المراد بقوله: المسكنة، كقولك مسكرا الاسلام الاسلام حتى يلائم كيد لأن مع السكر دلائل دالة على حقيقة الاسلام
والتأصيل الأصل بقوله تعالى: لا ريب فيه فليس من هذا القبيل بل تنظير للمسألة بتزويل وجود الشيء منزلة عدمه بناء على وجود
ما يزيله قاله قول ريب الترابين (٤٣) منزلة عدمه تعويلا على ما يزيله حتى صح في الريب على سبيل الاستغراق

كما نزل الانكار منزلة
عدمه لذلك حتى صح
ترك التأكيد قال:
(بسم قدان لام الابتدا
ونوني التوكيد واسم
أكدا
والنفي كالالتب في ذا
الباب

يجرى على الثلاثة
الألقاب

بان وكان لام أو بامعين
كما جليس القاسقين
بالأمين

أقول: بين بعض
ما يؤكده الخبر فالقسم
نحو والله زيد قائم وقد
نحو قد قام زيد وإن
نحو إن زيد قائم ولا م
الابتداء نحو زيد قائم
ونوني التوكيد نحو
ليقوم زيد بتشديد
النون وتخفيفها واسم
أي اسمية الجملة نحو
زيد عالم فقوله بقسم
متعلق بأكدا آخر
البيت وألفه للإطلاق أو
مبدلة من نون التوكيد
الخفيفة أي أكدا
بقسم وقد إلى آخر
المعطوفات بحرف

(قوله وهو المراد الخ) أي كون السكر معه من الدلائل ما الخ فيكون قول المصنف مسكنة واجعا لقوله
كعكسه فقط وفي كلامه الخذف من السابق لدلالة اللاحق (قوله بلا تأكيد) يرد عليه أن اسمية الجملة
تفيد التأكيد والجواب أن مرادهم بقولهم اسمية الجملة من المؤكدات أنها مما يصلح أن يقصد بها
التأكيد عند مناسبة المقام فليست للتأكيد مطلقا بل إذا اعتبرت مؤكدة هذا ما ارتضاه الصوفي
في شرح التوائد صيان (قوله بل تنظير) أي على الأحسن كقَالَ السعد وإن كان يمكن جعله من هذا
القبيل كما وجهه السعد أولا وقوله للمسئلة أي مسألة جعل السكر كغير السكر وقوله بتزويل الباء
للسببية أي إن التنظير حصل بسبب تزويل وجود الشيء منزلة عدمه في كل بناء على وجود ما يزيله
قال السيد في حواشي المطول ويؤيده قول المصنف يعني الخطيب وهكذا اعتبارات النفي لاشعاره
بأن ما تقدم اعتبارات الاثبات وأمثله فقط ولو كان قوله لا ريب فيه مثالا لكان من أمثلة النفي
فكان الأنسب تأخيره عن قوله وهكذا اعتبارات النفي اهـ (قوله تعويلا) أي اعتادا (قوله لذلك)
أي التعويل والاعتداد على ما يزيل إنكارهم لو تأملوه (قوله بقسم الخ) هذه المؤكدات تتداخل بوجود
بعضها مع بعض كوجود نون التوكيد أو قد مع القسم أو اسمية الجملة مع اللام والقسم ع ق (قوله
والنفي) عطف على مقدر أي هذا الذي ذكرته وهو ما يتعلق من هذا الباب بالاثبات. ثم أقول اعلم
أن ما تقدم عام في النفي والاثبات وتنصب الأصل على النفي بقوله وهكذا اعتبارات النفي إنما هو
لدفع ما أوجته الأمثلة السابقة له من الاختصاص بالاثبات كما في المطول ومعتقنا لم يسبق له ما يؤم
الاختصاص بالاثبات إذ لم يثل إلا للتوكيد حال الانكار عند الجري على مقتضى الظاهر والمثال
الواحد لا يقتضي ما ذكر فكان عليه ترك هذا البيت للاستغناء عنه بالتعميم السابق هذا ما ظهر لي
(قوله في ذا الباب) أي باب أحوال الاسناد الخبري (قوله على الثلاثة الألقاب) أي الوجود الثلاثة
السابقة (قوله بأن) متعلق بمحذوف معلوم من السياق أي يؤكد النفي بان (قوله اسمية الجملة) لدلائلها
على السوام والثبوت ع ق (قوله في وجوهه الخ) بيان لوجه الشبه فقوله المصنف يجري الخ مغرغ على
التشبيه والمراد كافي شرح المصنف الجريان على أحكامها وهي التجريد عن المؤكدات في الابتدائي إلى
آخر ما ذكره الشارح فهي عين الوجوه فليس المراد بالوجوه هنا الأضرب الثلاثة السابقة أصلا كما
ستحقيقه (قوله من التجريد الخ) مثل ما هنا في السعد وهو لا يظهر إلا على ما مر عن المصنف والأطول
في بيان الضروب الثلاثة لا على ما يتبادر من السعد والشارح فيما إذا يلزم عليه طريقة الشيء في نفسه
فينبغي أن يكون السعد والشارح أراداهما بالابتدائي وما بعده ما مر عن المصنف والأطول فيكون
على المتبادر منهما فيما سبق بين الموضعين شبه استخدام (قوله ومن هذه تعلم الخ) فمن علم أن الخالي
يلقى له النفي مجردا عن التوكيد يعلم أن المنزل منزلة كذلك وهكذا فيما بعده فتقول ليست اليهودية
حقا لليهودية المنكر انتفاء حقيقتها ومعه من الدلائل على هذا الانتفاء ما لو تأمله ارتدع وتقول
خالي الذهن الذي يريد فلانا يصنع له حاجة لاستغنائه إنه ليس أهلا فقولا لا تصنعه كلام يلوح

بالخبر

العطف المحذوف وقوله والنفي البيت يعني أن الخبر للنفي كالخبر للثبوت في

وجوه الثلاثة المتقدمة من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلب ووجوب التأكيد بحسب
الانكار في الانكار وفي الإخراج على خلاف مقتضى الظاهر فقوله خالي الذهن ما زيد قائما ولطالب ما زيد قائم وللسكر
والله ما زيد قائم ومن هذه تعلم أمثلة الخروج عن مقتضى الظاهر في النفي والألقاب الأتباع وقوله بأن وكان البيت إشارة

إلى بعض مؤكيدات الخير في التي وهي إن الزائدة نحو ما إن زيد قائم بكان نحو ما كان زيد قائما ولا الحمد نحو ما كان زيد يقوم والباء نحو ما زيد بقائم ومنه مثال الكتاب وهو ما مجلس الفاسقين بالأمين (٤٣) أي على الشريعة لأن

من تخلف بحالة لا يتخلو حاضر منها والحين نحو والله ما زيد قائما قال : [فصل في الاستناد العقلي] (ولحقيقة مجاز وردا

للعقل منسوين أما المبتدا

إستناد فعل أو مضاهيه إلى صاحبه كقار من بثلا أقسامه من حيث الاعتقاد

وواقع أربعة تفاد

أقول : الفصل معناه لغة

القطع واصطلاحاً جملة

من الكلام ويعبر عنها

تارة بالكتاب وتارة

بالباب فإن جمع بين

الثلاثة كان الأول

والثالث مندرجين تحت

الثاني والأول مندرجا

تحت الثالث وهذا

الفصل معقود لبيان أن

الاستناد مطلقاً ينقسم

إلى الحقيقة العقلية

والحجاز العقلي وأقسام

كل فالحقيقة العقلية

إستناد الفعل أو مافي

معناه كالمصدر واسم

الفاعل واسم المفعول

والصفة المشبهة واسم

التفصيل والظرف إلى

ما هو له عند التكلم

بالخير ويشعر أن فلان ليس بمن يختار لما ذكر قصار المقام مقام أن يتردد المحاطب بين كونه أهلاً وغير أهل فقلت إنه ليس أهلاً وصول لأخشي والله بأسك لمن يعلم ذلك وقد ظهرت عليه أمارات إنكاره ككونه يكلمك في أمر خالفته فيه تكليم السيد لحادمه وهذه الأمثلة على الترتيب للخالى والمتروك والسكر تزيلاً للثلاثة فتدبر (قوله إلى بعض الخ) ومنها التوكيد اللفظي نحو ما زيد قائم ومنها جزماً وحققاً تأمل

[فصل في الاستناد العقلي] المراد مطلق الاستناد سواء كان خبرياً أو إنشائياً ولذا ذكره الأصل بالاسم الظاهر دون الضمير حيث قال ثم الاستناد منه حقيقة الخ للابعد إلى الاستناد الخبري أفاده في المطول (قوله أما المبتدا) أي أما تعريف المبتدا وهو الحقيقة العقلية ع (قوله إستناد فعل الخ) أي فهو استناد وترك المصنف قيدين هما عند التكلم في الظاهر فيخرج من كلامه الصور الآتية الداخلة بهما ، ولو قال : إستناد فعل للذي له غدا والشبه عند ناطق فيما بدا

لوفي المتعدين على أحسن وجه وغدا صار والشبه بالجر عطف على فعل وعند ناطق وفيما بدا متعلقان به نظير التعريف المذكور في الشارح (قوله من حيث الاعتقاد) وواقع أي من حيث مطابقة نسبة جملة الاعتقاد ومطابقتها للواقع وهو مافي نفس الأمر وعدم مطابقتها لهما معا وعدم مطابقة أحدهما دون الآخر اه ع في كلام المصنف حذف الواو مع ما عطفت ذلك أن تقول إن في كلامه حذف مضاف أي من حيث متعلق الاعتقاد والواقع وهو المطابقة وعدمها فتأمل (قوله من الكلام) أي الدال على السائل (قوله مندرجين تحت الثاني) أي بحث يكون ما يدكر فيهما من سماء وكذا يقال فيما بعد فيقال مثلاً كتاب الطهارة ثم يقال باب الوضوء ثم يقال فصل يتقضى الوضوء بكذا (قوله مطلقاً) أي لا يقيد كونه إستناد شئ إلى ما هو له أو لغيره لثلا يلزم انقسام الشئ إلى نفسه وغيره (قوله وأقسام كل) بالجر عطف على قوله أن الاستناد الخ لتأوله بمصدر من خبر إن أي لبيان انقسام الاستناد الخ وأقسام كل (قوله إستناد الفعل) أي نسبته مطلقاً ناقصة كانت أو تامة خبرية أو إنشائية محقة أو مقدرة فيدخل فيه نسبة المصدر والاشتقاقات إلى فواعلها اه عبد الحكيم ولعل النسبة الناقصة نسبة الفعل في جملة الصلة أو الصفة اه صبان وقوله مطلقاً تعميم في النسبة في ذاتها من غير نظر للمضاف إليه هذا هو الظاهر وربما تشعر به عبارة السوقي وقوله فيدخل فيه أي بقوله مقدرة إذ النسبة فيهما تقديرية لأن كلا منهما مع مرفوعة في حكم المرفود تدبر والمراد بالفعل الاصطلاحي النحوي (قوله أو مافي معناه) الظرفية من ظرفية الدال في المدلول فما واقعة على لفظ كما سيفيده قوله كالمصدر الخ والمراد لفظ دال على جزء معنى الفعل أعني الحدث (قوله كالمصدر) أن أدخلنا أمثلة البالغة في اسم الفاعل والجار والمجرور في الظرف وهو أظهر كانت الكاف لإدخال اسم الفعل والنسب في نحو أعمى أبوك على مافي الأول وإلا كانت لإدخال الأربعة اه صبان وقوله على مافي الأول أي من كونه إنما يصح إدخاله إن قلنا إنه دال على معنى الفعل كما هو أحد القولين لأن قلنا إنه دال على لفظه كما هو القول الآخر (قوله إلى ما) أي إلى شئ هو أي المذكور من الفعل أو معناه له أي لتلك الشئ وقوله في الظاهر أي ظاهر حال التكلم كما يشير إليه (قوله فيما ينه) أي مع مستند صيغ وأستد ذلك المستدله وكذا يقال فيما بعد اه صبان وأفاد أن في معنى مع وأن ما واقعة على مستند أن اللام في له بمعنى إلى متعلقة بمحذوف هو أستاذ (قوله فإن الضاربية) أي التي هي معنى ضرب المبنى للفاعل وكذا يقال في المضروبية (قوله بخلاف نحو الخ) أي بما أستاذ فيه المبنى

في الظاهر كالفاعل فيما ينه له نحو ضرب زيد عمراً والمفعول فيما ينه له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نحو نهاره صائم فعند التكلم

للفاعل لغير الفاعل (قوله مدخل لما يطابق الخ) توضيح المقام أن قوله مأهولة يقابل منه أن المراد مأهولة بحسب الواقع فيتناول ما يطابق الواقع والاعتقاد معا وما يطابق الواقع فقط ولا يتناول ما يطابق الاعتقاد دون الواقع وما لم يطابق شيئا منهما فإذا زيد في الظاهر دخل ما لم يطابق الاعتقاد وما لم يطابق شيئا منهما أه يس أه صبان (قوله لما لا يطابق الاعتقاد) أي سواء طابق الواقع أم لا أم صبان (قوله وكل منهما) أي من قوله عند التكلم وقوله في الظاهر (قوله متعلق به) لثباته عن العامل أه عبد الحكيم أي لأنه ظرف مستقر ينوب عن العامل الذي هو متعلقه فهو أي الطرف عامل فيما بعده فلا حاجة لتقدير مضاف أي متعلق قوله له صبان (قوله أن معناه قائم به) فيلزم أنه وصف له وقوله وحقه أن يسند إليه أي ينسب إليه سواء صلح حمله عليه أم لا كما صرح به فقائده دفع توهم حمل الوصف على المحمول أه عبد الحكيم وقوله كما صرح به أي السند في الطول حيث قال ولا يشترط صحة حمله عليه وإلا خرج ما يكون للسند فيه مصدرا أه وقوله حمل الوصف أي المذكور هناك قبل قوله وحقه وهو هنا مفهوم بطريق اللزوم كما أشرنا إليه فيكون المدفوع توهمه هنا بقوله وحقه الخ حمل الوصف اللازم لما قبله هذا وقد تبين الشارح في هذا البيان العلامة السند قال الصبان قال في الأطول ومعنى كونه له أن حقه أن يسند إليه في مقام الاستناد سواء كانت النسبة للنفي أو للثبات لا أن يكون قائما به حتى لا يشكل بقولنا ما قام زيد لأن القيام حقه أن يسند إلى زيد في مقام نفيه عنه بخلاف ما صام نهاره فإن الصوم حقه أن ينسب إلى التكلم في مقام نفيه عنه لا إلى نهاره نعم حقه أن يسند إلى النهار في مقام نفيه عنه وحينئذ ذلك الاستناد حقيقة فاحفظه فإنه من الدقائق أه وقوله حتى لا يشكل راجع لما قبل النفي وقوله فإن الصوم الخ أي فالاستناد مجازي خارج عن التعريف وقوله وحينئذ أي حين إذا كان الاستناد في مقام نفي الصوم عن النهار (قوله أو بغير اختياره) عبارة السند به أولا وقد فهم الحفيد أن النفي منصب على القيد السابق فقط أي أو صدر عنه لا بغير اختياره فاعترض بأن الموت ليس صادرا عنه أصلا فيلزم خروج نحو مات زيد وقد فهم الشارح فهمه فقال أو بغير اختياره مشيرا فيما بعد إلى ما قاله الحفيد والذي فهمه سم أن النفي منصب على القيد بقيد أي أولا يكون صادرا عنه بغير اختياره بأن لا يكون صادرا عنه كان أو يكون صادرا لا بغير اختياره كحركة الرنث فالتنبيه يتوجه حينئذ تارة إلى القيد وقيد تارة إلى القيد وهكذا كل نفي مائل والغالب الثاني وبهذا الفهم يندفع اعتراض الحفيد (قوله نحو ضرب النخ) نشر على ترتيب ألف (قوله على ما فيه) أي من كون السند ليس صادرا عنه وقد علمت سقوطه (قوله ومنه) أي من النفي الثاني على ما فيه أيضا مامر (قوله ويقتضي هذا التعريف) أي بسبب ما يقتضيه من دخول مامر (قوله من جهة الواقع الخ) يجري هنا ما جرى في المصنف من الوجهين السابقين فلا تغفل (قوله كقولنا معاشر الخ) ينبغي أن يعتبر في هذا المثال وما بعده عدم إخفاء التكلم حاله من مخاطب كيلا يحمل على الحجاز فتأمل أه فترى (قوله أي السكائر) وتسميته جاهلا لجهله بالمؤثر القادر فينسب الأفعال لغيره أفاده الصبان (قوله الربيع) يحتمل أن يراد به المطر وأن يراد به زمن ربيع وهو التبادر أه صبان ووجه التبادر أن السكائر يسببون الأفعال إلى الزمان فيكون الانبات مقسوبا إلى زمن الربيع بزعمهم قرره شيخنا (قوله لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها عنه) لا ينبغي أن القيد الثاني يكفي في كون الكلام المذكور حقيقة لأن المعتزلي إذا أخفى حاله من مخاطب وقال خلق الله الأفعال كلها لا ينصب قرينة على عدم إرادة الظاهر فيكون حقيقة سواء عرف مخاطب في نفس الأمر حال التكلم أم لا وكان مراده لمن لا يعرف حاله في اعتقاده لا لمن يعرف حاله في نفس الأمر أه فترى وقوله وكان مراده الخ

مدخل لما يطابق
الاعتقاد دون الواقع
وفي الظاهر مدخل لما
لا يطابق الاعتقاد وكل
منهما متعلق به ومعنى
كونه أن معناه قائم به
وحقه أن يسند إليه
سواء كان صادرا عنه
باختياره أو بغير
اختياره نحو ضرب
زيد ومات عمرو على
ما فيه ومنه مثال
الكتاب ويقتضي
هذا التعريف أن يكون
أقسام الحقيقة العقلية
من جهة الواقع
والاعتقاد أربعة :
الأول ما يطابق الواقع
والاعتقاد حكقولنا
معاشر المؤمنين أنت
الله البقل . الثاني
ما يطابق الاعتقاد فقط
كقول الجاهل أي
الكافر أنت الربيع
البقل . الثالث ما يطابق
الواقع فقط كقول
المعتزلي لمن لا يعرف
حاله وهو يخفيها عنه
خلق الله الأفعال كلها .
الرابع ما لا يطابق
واحدا منهما

بعاطف محذوف
ومنسوين حال من
ضمير وردا البارز والعقل
متعلق به أى يقال
حقيقة عقلية ومجاز
عقلية ويصح تعلقه
بورد العائد ضميره
للاستدلال لأنه للاطلاق
ومنسوين صفة لها
والعقل متعلق به أى
ورد الاستدلال إلى حقيقة
وإلى مجاز منسوين
للعقل وقوله أما مبتدأ
أى الحقيقة العقلية
وقوله أو مضاهية أى
مماثلة فى الدلالة على
الحدث . وفاز من بتلا
أى أفلس من انقطع إلى
مولاه . والتبطل قسبان
تبطل . البداية وهو
الانقطاع عن الخلق
بالعزلة وهو وصف
المردين وتبطل النهاية
وهو خلوص القلب
وانقطاعه عن سوى
وهو وصف الواصلين
وقوله أقسامه الضمير
للمبتدأ ولو نظر المراد به
وهو الحقيقة لأثرت
الضمير كما هو ببعض
النسخ ولم يأت الصنف
بأداة حصص ليفيد أن
بعض الاسد ليس
بحقيقة . لا مجاز نحو
الانسان حيوان لعدم

أى فيكون التيد الأول معتبرا أيضا احترازاً عما إذا اعتقد أن الخطاب يعرف حاله فإن الاستدلال
لا يتعين حينئذ كونه حقيقة لجواز أن يكون التكلم قد جعل علم السامع قرينة فيكون مجازاً
ومعلوم أن الثاني محترز به عما إذا كان لا يعرفها وأظهرها له فالاستدلال حينئذ مجاز ولعبد الحكيم هنا
رد على الفري فانظروا قال الفري بنى ههنا تأمل وهو أن المعتزلى إذا أتى بقوله خلق الله الأفعال
كلها إلى عالم بحاله وجاهل يلزم أن يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازاً في حالة واحدة . اللهم إلا أن
يجب استحالة النظر إلى شخصين اهـ (قوله كقولك جاء زيد الخ) فهو من الحقيقة ولو لم يطابق
واحداً منهما لأنه لما هو له فيما يظهر من حال التكلم ولا يناق ذلك كونه كذا لأن الكذب لا يناق
الحقيقة عى اهـ صان (قوله دون الخطاب) إذ لو علمه الخطاب أيضاً لما تعين كونه حقيقة لجواز أن
يكون التكلم قد جعل علم السامع بأنه لم يجزى قرينة على أنه لم يرد ظاهره فلا يكون الاستدلال إلى
ما هو له عند التكلم فى الظاهر قاله السعد وقوله إذ لو علمه الخ أى وعلم التكلم أن الخطاب يعلم ذلك
والإلم يحجز أن يكون مجازاً لعدم تأتى جعل التكلم علم السامع قرينة قاله الصبان (قوله فقوله) الغاء
للفصيحة (قوله باثنتين محذوفاً) ومفعوله محذوف هو الاستدلال (قوله من ضمير الخ) هو الألف فهى
ضمير ثنية على هذا الوجه (قوله أى يقال الخ) بيان للنسبة إلى العقل المأخوذة من قوله للعقل الخ (قوله
يصح تعلقه) أى قوله للحقيقة فهو مقابل للتحقق بالفعل المحذوف (قوله إلى حقيقة الخ) وقع مثل ما للشارح
أعص الشرح ولا وجه للعدول عن اللام لآلى إذ المعنى ورد الاستدلال للحقيقة والمجاز على وجه كونه
مقاساً وهذا المعنى لا يستدعى البيان بالى فتأمل (قوله ليفيد أن بعض الخ) أى ولو أتى بأداة حصص
لأفاد حصره فى القسمين وليس كذلك ثم إن إفادة الصنف أن بعض الاستدلال الخ ظاهرة على الوجه
الأول من الوجهين السابقين دون الثانى إذ فيه تقديم العمول وهو يفيد الحصر فكأنه قيل ورد الاستدلال
لحقيقة ومجاز لاغيرها فتنبه ثم إن إفادة ما ذكر جرى على مذهب الخطيب التابع له الصنف قال الصبان
بل إسناد الخبر إلى المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز سواء كان جامداً أو مشتقاً كفى عى ويدل له
ما سياتى فى كلام الصنف أن إسناد الفعل أو مافى معناه إلى الفاعل أو نائبه حقيقة دون غيرهما فالاستدلال
قائم لى زيد ليس حقيقة ولا مجازاً وأما إسناده إلى ضميره حقيقة تأمل اهـ (قوله يتصف بهما الخ)
لأنه الثابت فى محله بحسب الدات عند كونه لما هو له والتجاوز عن محله بحسب الدات عند كونه
لغير ما هو له (قوله ثانياً) أى اتصافاً ثانياً وقوله بالعرض أى ومماثلة بالعرض أى العروض بواسطة
الاستدلال ثم انه كثيراً ما يقع لفظ العرض منهم فى أمثال هذه العبارة فلينظر ما هو بالنسبة إلى عرض
بمعنى طراً (قوله وبذلك) أى بوصف اللفظ بهما والبناء للسببية (قوله يعلم من المطلق) عبارته فإن
قيل لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين فى علم البيان كما فعله السكاكى ومن تبعه قلنا زعم أنه داخل
فى تعريف علم المعانى دون البيان فكأنه مبنى على أنه من الأحوال المذكورة فى التعريف كالتأكيذ
والترديد عن التوكيدات وفيه نظر لأن علم المعانى إنما يبحث عن الأحوال المذكورة من حيث إنه
يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر أن البحث فى الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحية
فلا يكون داخل فى علم المعانى وإلا فالحقيقة والمجاز اللغويان أيضاً من أحوال السند إليه والمستند اهـ وقوله
لأن علم المعانى الخ مبنى أن مجرد كونهما من الأحوال المذكورة لا يكتفى فى إدخالهما فى المعانى بل لابد أن
يكون البحث لحيثية للطائفة كما مر والبحث عنهما ليس من هذه الحية إذ لا يبحث عن الدواعى القضية
لإيراد الحقيقة والمجاز وقوله وإلا أى وإن لم يعتبر الحية لزم دخول اللغويين أيضاً فى المعانى اهـ عبد الحكيم

كون المستند فلا أومافى معناه . واعلم أن الحقيقة والمجاز يتصف بهما الاستدلال أولاً وبالذات واللفظ ثانياً وبالعرض وبذلك ناسب ذكرهما
فى فن المعانى الباحث عن أحوال اللفظ التى بها يطابق مقتضى الحال وقد نبغ الأصل فى إيرادها هنا وفيه نظر يعلم من المطلق

وأن الحقيقة تنقسم
أربعة أقسام باعتبار
الطرفين لأنهما إما
مستعملان في حقيقتيهما
اللفظية أو مجازها
أو السند إليه في حقيقته
والسند في مجازها
أو عكسه ، فالأول نحو
خلق الله زيدا ، والثاني
نحو أحيأ البحر زيدا
تريد أعطى الكريم
زيدا . والثالث نحو
أحيأ الإله البقل .
والرابع نحو أحيأ زيدا
وأنت تريد غلامه
قال :

(والثاني أن يسند
للعلايس
ليس له بين كسوف
لابس
أقسامه بحسب
النوعين في
جزءه أربع بلا
تكلف)

أقول : مراده بالثاني
المجاز العقلي وهو إسناد
الفعل أو شبهه إلى
ملابس بالفتح له غير
ماهولة بتأويل أي
غير الملابس الذي ذلك
الفعل أو ما في معناه
مبنى له أي غير الفاعل
في المبنى للفاعل وغير
الفعل به في المبنى
لفعل به

وقوله بالحقيقة والمجاز الخ أي باعتبار إطلاقهما على الاستعمال لا الكلمة هذا هو الظاهر (قوله وأن
الحقيقة) عطف على مدخول اعلم (قوله باعتبار الطرفين) متعلق بتقسيم أي باعتبار حقيقة الطرفين
ومجازيهما لا باعتبار استعمالهما مطلقا فالخصر إضافي فلا يرد أنه يجوز كون الطرفين أو أحدهما كتابة
فلا يصح الخصر على مذهب من يجعلها قسما للحقيقة والمجاز أفاده الصبان (قوله تريد أعطى الكريم)
فالأحياء حقيقة إيجاد الحياة وهي صفة تقتضي الحسن والحركة ثم استعير لأعطاء الشيء المنعم به بجمع
صلاحية الجسم بكل واشتق منه أحيأ بمعنى أعطى واستعارة البحر للكريم معروفة (قوله أحيأ الإله)
استعير الأحياء للإنبات بجمع إطلاق الإيجاد واشتق الخ (قوله وأنت تريد غلامه) ففيه مجاز بالحذف
أوهو من باب التجوز في العلم على ما بحثه بعضهم وسيأتي (قوله والثاني) أي في قوله ولحقيقة الخ
(قوله أن يسند) أي فعل أو مضاهيه من مصدر واسم فاعل واسم متعول وصفة منبهة واسم فضيل
وطرف ع ق (قوله للملابس) أي للفعل أو مضاهيه مما ذكر (قوله ليس له بين) أي يسند حقيقة وجملة
ليس الخ حال من نائب فاعل يسند (قوله بحسب النوعين) يعني نوع المجاز ونوع الحقيقة وإنما قال
نوعين إشارة إلى أن الاعتبار من التجوز والحقيقة اللذين باعتبارهما حصل التقسيم النوعية للأشخاص
لأنهما لغويان في الطرفين لاعقليان اه ع ق وقوله لأنهما لغويان الخ أي باعتبار النوعية صح
إرادة اللغويين لأنهما من مشمول النوعين وقوله لاعقليان أي فلا يصح اعتبار شخص العقليين
لمباينتهما لما اعتبر التقسيم بحسبه في الواقع فنصل أنه إنما قال النوعين للإشارة إلى أن الاعتبار
في التقسيم إنما هو النوعان باعتبار بعض مشمولها لا الشخصان المذكوران في هذا البحث لمباينتهما
لما اعتبر التقسيم بحسبه في الواقع تدبر (قوله جزئية) وهما السند الذي هو فعل أو معناه والسند إليه
(قوله بلا تكلف) أي في استخراجها وذلك أن المجاز العقلي مخصوص بالفعل أو معناه فإذا أسند الفعل
أو معناه لغیر ما هو له فهو مجاز بحيثئذ ذلك الفعل أو معناه لا يتخلو من أن يراد معناه الأصلي فيكون حقيقة
لغوية أو يراد به غير معناه لملاقاة فيكون مجازا لغويا والسند إليه كذلك فلم يخرج الاستناد المجازي عن
أن يكون طرفاه حقيقيين معا أو مجازيين معا أو الأول حقيقيا والثاني مجازيا أو بالعكس فهذه أربعة
اه ع ق (قوله المجاز العقلي) إنما سمى عقليا لأن التجوز في أمر معقول يدرك بالعقل وهو الاستناد
بمخلاف المجاز اللغوي فإنه في أمر نقلي وهو أن هذا اللفظ لم يوضع لهذا المعنى صبان عن يس وقوله
وهو الخ لفعله فيه نوع ساهل والواضح وهو اللفظ المنقول عن الواضع الذي جعل دالا على معنى
(قوله بالفتح) هو المناسب لقوله فيما يأتي يلابس الفاعل والمفعول الخ فقد جعل فيما يأتي السند
إليه الذي هو الفاعل وما بعده ملابس بالفتح ويجوز الكسر أيضا لأن الملابس من الجانبين
صبان بياضاح (قوله غير ما) بالجر تحت ملابس (قوله أي غير الملابس الخ) فسر الموصول بالملابس
رعاية لما سيأتي من قوله والفعل ملابس شئ وإشارة إلى علاقة المجاز وهي اشتراكهما في الملابس
لا للاحتراز عما لا يكون ملابسا فانه قد حصل الاحتراز عنه بقوله إلى ملابس اه من عبد الحكيم وقوله
فسر الموصول الخ أي كما عبر عن الموصوف بالملابس وقوله رعاية لما الخ أي الشامل للملابسين وقوله
اشتراكهما أي الحقيقة والمجاز العقليين وقوله للاحتراز الخ الظاهر أن توهمه إنما ينشأ عن التصريح الغيرية
على الصلة كما هو الغالب ولا فيلنظر وجه توهمه (قوله مبنى له) أي مسند إليه حقيقة اه صبان (قوله أي
غير الفاعل الخ) إنما احتاج لذلك لأن الضمير المحرور في كل من قوله إلى ملابس له وقوله ما هو له راجع
للفعل أو معناه أي لأحد الأمرين كما هو قضية أو للمعنى إسناد أحد الأمرين إلى ملابس لأحد هاتيك الملابس
غير الملابس الذي أحد الأمرين له فيصدق على الاستناد في ضربين يدل البناء للفاعل أنه إسناد لأحد الأمرين

وهو الفعل إن ملايس لأحد الأمرين وهو زيد غير الملايس الذي له أحد الأمرين وهو معنى الفعل
 في قولنا مضروب عمرو فيلزم أن يكون مجازا وليس كذلك أه صبان عن يس وفي دعواه عود
 المصدر المجزوع في قوله مأهوله لأحد الأمرين نظرا واضح من صنيع السعد والشارح ومن باقي هذه
 العبارة إذ مفادها أن العائد الثاني للأحد هو المرفوع تأمل (قوله ومعنى التأويل نص الخ) كان ينبغي
 للصنف أن ينسجم قوله ووجبت قرينة الخ على ذكر الأقسام ليكون إشارة إلى هذا القيد فقد أوجب
 تأخير كون التعريف غير مانع تأمل (قوله لأنه معتقده) أي فلم يوجد نصب (قوله وكذا الأقوال الخ)
 أي لأن التكلم بوج حقيقة إسنادها فلا نصب (قوله هذا معنى الخ) لعل المراد أكثر هذا والإقوله
 بتأويل لا يستفاد من البيت بل عما أتى بعده كما مر فتأمل (قوله ولل فعل الخ) إشارة إلى تفصيل وتحقيق
 للتعريفين (قوله شئ) جمع شئيت كمرضى ومرضى (قوله واقتصر الأصل الخ) إن قلت ما المانع من
 أن يراد الفعل المأمور أي الحدث فيشمل الجميع قلت مخالفته لما سبق من قوله إسناد الفعل أو معناه
 لأنه صريح في أنه أراد الفعل الاصطلاحي ولا يلزم استدراك قوله أو معناه صبان (قوله بلايس الخ) استئناف
 بياني وقوله الفاعل أي الحقيقي وقوله قيامه الخ بيان لوجه الملايسة وكذا ما بعده (قوله والمفعول به)
 المراد بالمفعول به ما يشمل ما يتعدى إليه الفعل بحرف الجر فان إسناد الفعل المجهول إليه حقيقة نحو
 مرة يزيد أفاده في المطول (قوله والمصدر) لا يقال هو من جملة ما في معنى الفعل فعده من جملة الملايسات
 يلزم عليه ملايسة المصدر المصدر لأننا نقول لزوم متووع لجواز استثناء المصدر أولسكون الكلام
 على التوزيع فتقوله أو المصدر أي في غير المصدر على أنه قد تحقق ملايسة المصدر للمصدر كافي قولك أعجني
 قتل ضربك صبان (قوله والسبب) سواء كان مفعولا له أولا كافي بنى الأمير المدينة أه عبد الحكيم
 وقوله كافي بنى الخ أي فانه ليس في الأصل مفعولا له كما سيبيذه الشارح هذا ولم يتعرض الشارح للمفعول
 معه والحال والتحيز والسكتي لأن الفعل لا يسند إليها مطلقا معلوما أو مجهولا خلافا للسكتي في تجويزه
 إسناد المجهول إلى التحيز قال في طاب زيد نفسا طيب نفسه كذا في الرضى أفاده المطول وعبد الحكيم
 (قوله فإسناده إلى الفاعل الخ) المراد بالفاعل هنا الفاعل الحقيقي أي ماحق الاستاذ أن يكون إليه
 لا التحوي وإلا كان مثل أنبت الربيع البقل وبنى الأمير المدينة حقيقة عقلية نقله الصبان عن السيرامي
 ثم إن ظاهر كلام الشارح كالأصل غير صحيح لأن ظاهره إلى الفاعل إذا كان مبنيًا للفاعل أو المفعول
 به أو إلى المفعول به إذا كان مبنيًا لأحدهما مطلقا فيقتضى أنه إذا أسند الفعل المبني للفاعل إلى المفعول
 به أو العكس كان حقيقة مع أنه مجاز وإلى تصحيحه أشار السعد بقوله يعني أن إسناده إلى الفاعل
 إذا كان مبنيًا له وإلى المفعول به إذا كان مبنيًا له حقيقة أه أي فكلامه على التوزيع ويشير إلى
 ما ذكره السعد هنا قول الشارح بعد أي غير الفاعل الخ (قوله وإلى غيرها الخ) قد ذكر الشارح
 أمثلة المجاز لإسناد الفعل المعلوم ولم يذكر من أمثلة المجاز لإسناد الفعل المجهول إلا واحدا أعني سيل
 مغم فانه أسند فيه معنى الفعل المجهول إلى الفاعل وقد ذكرها عبد الحكيم فانظره (قوله أي غير
 الفاعل الخ) لما كان ظاهر كلامه يوم أنه إذا أسند الفعل المبني للفاعل إلى المفعول به أو العكس
 لا يكون مجازا بل حقيقة إذ لا يصدق على ذلك أنه أسند إلى غيرها مع أنه مجاز أشار بهذا التفسير
 إلى أن كلامه على التوزيع فتأمل أفاده الصبان فهذا التفسير لإفادة الدخول والعناية السابقة عن
 السعد لإفادة الخروج فتنبيه (قوله بينهما) أي بين ذلك الغير وأحد الأمرين الفاعل والمفعول (قوله
 فيما الخ) كأنه حال من قولهم المذكور على حذف والتقدير كأننا فيما بنى مسنده للفاعل الخ على
 أن الطريقة من ظرفية الخاص في العام صبان ومثله يقال فيما بعده والقول فيه مقدر بعد العاطف

ومعنى التأويل نص
 قرينة صارفة عن كون
 الاسناد إلى مأهوله
 فخرج قول الكافر
 أنبت الربيع البقل لأنه
 معتقده وكذا الأقوال
 الكاذبة وهذا معنى
 قوله والثاني أن يستند
 أي الفعل الخ ولل فعل
 ملايسات شئ واقتصر
 الأصل عليه وإن كان
 ما في معناه كاسم الفاعل
 كذلك لأنه الأصل
 بلايس الفاعل لوقوله
 منه والمفعول به لوقوله
 عليه والمصدر لأنه جز
 معناه والزمان المكان
 لوقوعه فيهما والسبب
 لأنه يحصل به فإسناده
 إلى الفاعل أو المفعول
 إذا كان مبنيًا له حقيقة
 كما مر وإلى غيرها أي
 غير الفاعل في المبني
 للفاعل وغير المفعول به
 في المبني للمفعول الجامع
 بينهما وهو ملايسة
 كل منهما للفعل مجازا
 كتبهم عن شقراضية
 فيما بينه للفاعل

وأُسند المفعول به إذ العيشة مرضية وحقيقة الكلام رضى المرء عيشته ثم أُسند الفعل إلى المفعول من غير أن يبنى له فبقى رضى العيشة وهو معنى كونه مجازاً ثم سبك من الفعل المبني للفاعل اسم فاعل وأسند إلى ضمير العيشة فقال الأمر إلى أن صار المفعول فاعلاً ومنه مثال الكتاب وهو ثوب لا بس والأصل لبس ريد ثوباً ثم أُسند الفعل إلى المفعول في التقدير من غير أن يبنى له فصار لبس ثوب ثم سبك من الفعل اسم فاعل وقيل ثوب لا بس وسيل مغرم فيما بنى للمفعول وأسند إلى الفاعل وحقيقة الكلام أقم السيل الوادى أى ملاء فأسند الفعل إلى المفعول في التقدير من غير أن يبنى له فصار الكلام هكذا أقم الوادى السيل ثم حذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه وبنى الفعل له فصار أقم السيل وهو معنى كونه مجازاً نظراً إلى التركيب الأول ثم سبك من اسم مفعول وقيل سيل مغرم فتح للمعين فأسند اسم المفعول إلى ضمير المفعول الذى كان في الأصل فاعلاً وحدّ جده في المصدر حقيقة حدّ الرجل في جده (٤٨) حذف الفاعل وأسند الفعل المبني له إلى المصدر مبالغة فصارت جده مجازاً لأن

المجاز هو صاحب الجدة أى من قام به الجدة لأنص الجدة ونهاره صائم في الزمان حقيقة صام المرء نهاره أى في نهاره ثم حذف الفاعل وأسند الفعل المبني له إلى الزمان فصار صام نهاره وهذا معنى كونه مجازاً ثم سبك من الفعل اسم فاعل وأخبر به عن النهار فقيل نهاره صائم فأسند الصوم إلى ضمير النهار مجازاً لأن الصائم هو الشخص ونهر جار في المكان وحقيقته جرى ماء النهر أى في النهر فحذف الفاعل وأسند فاعله إلى المكان وقيل جرى النهر وهذا معنى كونه

(قوله وأسند إلى المفعول به) أى الحقيقى وإلا فالسند إليه فاعل نحوى صبان (قوله وحقيقة الكلام الخ) بين فيه الإسناد الحقيقى في الفعل والمجازى فيه وأن التجوز في معناه بعد ملاحظة ما ذكره قوله ثم سبك الخ أى ثم بعد ملاحظة ما ذكره سبك الخ ونظير هذا ما بعده فلا تغفل (قوله في جده) لم أر لهذا الجوز وجهاً مع عدم ظهور المعنى عليه فالظاهر حذفه ونصب جده على أنه مصدر مبين للتويع (قوله وبنى الأمير الخ) أى في السبب الأمر ومثال الثاني ضرب التأديب ومنه يوم يقوم الحساب أى أهله لأجله ذكره في الطول (قوله الإضافية) وإذا جرى فيها أوقها بعدها جرت الحقيقة العقلية أيضاً فلا يخص الحقيقة والمجاز بالنسبة الإسنادية كما يوحى كلام الصنف أفاده الصبان عن يس (قوله إثبات الربيع) أى بناء على أن الإضافة بمعنى اللام ولو جعلت بمعنى في فلا يكون مجازاً بل حقيقة والحاصل أنه لا بد من النظر إلى قصد التكلم ونفس الأمر فإن كان ما قصده مناسباً بحسب نفس الأمر حقيقة وإلا فجازاه صبان عن يس وقوله أنه لا بد الخ فيه أن النظر إنما هو إلى ما يفهمه المخاطب من ظاهر حال التكلم وإلى كلام التكلم فإن تطابق الحقيقة والإعجاز قرره شيخنا (قوله واليقاضية) هي نسبة الفعل إلى المفعول فإن الفعل التعدى واقع على المفعول أى متعلق به اه صبان (قوله فيكون الخ) أى فيكون المراد بالإسناد النسبى من قوله أن يسند مطلق الخ وحينئذ يكون مجازاً مرسل من إطلاق القيد على الإطلاق كإطلاق للرّسن على الأنف فإن الإسناد هو النسبة التامة بين السند والسند إليه فاستعمل في مطلق النسبة تامة أو ناقصة بين الطرفين أو بين السند والمفعول اه صبان وقوله كإطلاق الخ فإنه في الحقيقة الأنف الملاصق للرّسن ثم أطلق على مطلق الأنف (قوله أربعة) يعلم وجه الاختصاص فيها بما مر عن ع في أقسام الحقيقة (قوله تضاربتا) أى حسبتا والظاهر أن المراد هنا تحسبها لأنه للناسب لاستعارة الأحياء له فيكون قد أطلق اسم السبب على السبب وعبرة السعد تهييج القوى النامية فيها وأحداث تضاربتا وهي تغيد ما قلنا فتأمل (قوله في الحقيقة) أى في اللغة وقوله إعطاء أى إيجاد صبان وتقدم بيان المجاز في أقسام الحقيقة (قوله تقتضى الحس) أى الإدراك بالحواس الحس الظاهرة صبان عن سم (قوله وكذا المراد الخ) الأولى أن يراد بشباب الزمان

كون

مجازاً ثم سبك من الفعل اسم فاعل وأسند إلى ضمير النهر إسناداً مجازياً

لأن الجارى الماء في النهر لا النهر وبنى الأمير المدينة في السبب وحقيقته بنت الفعلة المدينة بسبب أمر الأمير فحذف الفاعل وأسند فعله إلى الأمير فقيل بنى الأمير المدينة وهذا معنى كونه مجازاً والمجاز العقلى يجري أيضاً في النسبة الإضافية نحو أعجبنى إنبات الربيع البقل وفي الإيقاعية نحو ولا تطيعوا أمر المسرفين فيكون معنى قوله أن يسند الخ مطلق النسبة إسنادية كانت أو إضافية أو إيقاعية ولا يضرتنا اقتضاره على التمثيل بالنسبة الاسنادية لاتبانه بالكاف التي لا تضيد الحصر وقوله أقسامه الخ يبنى أن المجاز ينقسم إلى أربعة أقسام باعتبار طرفيه لأنهما إما حقيقتان لغويتان أو مجازتان أو السند إليه حقيقة والسند مجاز أو عكسه مثال الأول أنبت الربيع البقل ومثال الثاني أحياء الأرض شباب الزمان لأن المراد بإحيائها تضاربتا أنواع الرياحين والنبات والأحياء في الحقيقة إعطاء الحياة وهو صفة تقتضى الحس والحركة وكذلك المراد بشباب الزمان

كون الزمان يزيد قوى الأرض للنسبة اه صبان ولعل وجه الأولوية أنه يلزم على تفسير السعد والشارح أن يكون معنى شباب الزمان زمان الزمان فيحتاج إلى تكلف حمل الإضافة من إضافة الجزء للكل تأمل (قوله زمانه) (زيادة الخ) فالنفس هيج قوى الأرض وأحدث نضارتها زمن ازدياد قواها اه منه (قوله قواها) أى الأرض وقوله النامية أى التى شأنها النضو فلا يتكرر مع قوله ازدياد اه منه (قوله عبارة عن كون الخ) لا يخفى ما فيه من الإشارة إلى وجه التسمية وقد شبه به المعنى المراد هنا ووجه التشبيه كون كل من الأمرين مستحسنا لما يترتب عليه من الحسن واستيعار اللفظ من التشبيه (قوله القرينة) أى القروزة فى البدن والكائنة فيه على وجه اللزوم (قوله وإذا تليت الخ) فساد زادتهم إلى ضمير الآيات مجاز لأن الزيادة فعل الله وإنما الآيات سبب لها اه مطول (قوله يذبح أبناءهم) نسب إلى فرعون التدييح الذى هو فعل جيشه لأنه سبب أمر اه مطول وفى هذا الاستشهاد نظر لأنه يجوز أن يكون مجازا لقوا أى يأمر يذبح فلا يكون مما نحن فيه فأداه الصبان عن يس والمجاز حينئذ مرسل نعى من إطلاق اسم السبب على السبب (قوله يوما) نسب على أنه مفعول به لتتقون أى كيف تتقون يوم القيامة إن بقيتم على الكفر وقوله يجعل الخ نسب الفعل إلى الزمان وهو لله حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة المعلوم والأحزان فيه لأن الشيب مما يفسر عند تفاقم الشدائد والجن أوعن طوله فإن الأبطال يلقون فيه أو أن الشيخوخة قاله السعد قال الصبان وقوله وهذا أى جعل الولدان شيبا وقوله كناية الخ فيه إشارة إلى أن الكناية لاتنفي المجاز العقل وقوله لأن الشيب الخ ظاهر فى تقرير الكناية على قول السكاكى إن الكناية اللفظ للمستعمل فى معزوم معناه فقولته يجعل الولدان شيبا لفظ موضوع للزوم هو سارع الشيب وقد استعمل فى اللزوم وهو شدته وكثرة المعلوم والأحزان وعلى الوجه الثانى اللازم الشيخوخة المعبر عنها بقوله شيبا وللزوم الطول وقوله أوعن طوله لا يخفى أن مجرد الطول لا يستلزم التعجب من عدم الانتفاء فى الدنيا وتأخيرهم له إلى يوم القيامة لأن الطول قد يشمل على السرور فلا بد من اعتبار كثرة المعلوم معه حتى يحسن التعجب وقوله أو أن الشيخوخة أى فيشيبون اه (قوله نحو ياها مان الخ) فإن البناء فعل العملة وها مان سبب أمر قاله السعد وقوله صرخا أى قصرا وتجري فى هذا الشاهد ما مر فى يذبح أبناءهم قاله الصبان (قوله ووجبت قرينة) أى المعجاز العقل وذلك لما تقدم أن الاسناد فى الكلام يحصل على أن المتكلم أتى به لظاهره حيث لا ينصب قرينة على أنه أراد خلاف ذلك الظاهر فيكون الاسناد حقيقيا وإن لم يطابق الواقع ولا الاعتقاد فعلم من ذلك أن الاسناد المجازى لا بد له من قرينة كذا ذكر اه ع ق (قوله وهى ما) أى شئ أعم من كونه لفظا أو غيره (قوله لا بالوضع) أى بل بطريق الإشارة إليه إن كانت القرينة لفظية أو بواسطة العقل أو العادة إن كانت عقلية أو عادية (قوله شيب رأسى الخ) بقوله ولكن الخ دل على أنه يستند الأفعال لله وأن إسناد الشيب إلى التوالى متجوز فيه عنده (قوله كاستحالة الخ) غنيل لما يعض أنواعها (قوله عقلا) غير من نسبة الاستحالة إلى القيام الكنى على أنه فاعل متعدى الاستحالة وهو الأحالة كفى قولهم استأنا ماء فاء ليس فاعلا لامتلا بل متعدبه وهو مالا فان التخيير لا يلزم أن يكون فاعلا للفعل المذكور بل يصح أن يكون لازمه أو متعدبه . إن قلت إذا كانت الاستحالة عقلا قرينة فلم كان قول الدهرى أنت الربيع البقل حقيقة مع أن العقل الصحيح يحيله . قلت المراد بالاستحالة ما لو خلى العقل ونفسه حكمها وإن أنت الربيع البقل ليس كذلك بل يحتاج العقل فيه إلى دليل اه من الصبان بعض نصرف وقوله لو خلى الخ من غير اعتبار أمر آخر منه من نظرا أو عادة أو إحساس أو تجربة إلى غير ذلك نقله هو عن عبد الحكيم (قوله نحو محبتك جاءت فى إليك) الاستحالة هنا ظاهرة على مذهب البرد فى جمود هيت يزيد من أن الفاعل صاحب المفعول فى الذهاب

أى قويدة مستعلة ومثال الثالث أحبا الأرض الربيع ومثال الرابع أنت البقل شيب الزمان ومراد المنصف بالتوعين الحقيقة والمجاز وبالجزوين المسند إليه والسند . واختلف فى المجاز العقل وفى الفرد هل وقعا فى القرآن أم لا فذهب قوم إلى الأول وآخرون إلى الثانى والصحيح الأول وهو سار الأصل قال تعالى . وإذا تليت عليهم آياته زادتهم مذبح أبناءهم ، يوما يحصل الولدان شيبا ويكون فى الانشاء كقولته تعالى . ياها مان ابن فى صرخا . وليقت الربيع ماشاء وليصم نهارك ونحو ذلك . قال :

(ووجبت قرينة لفظية أو معنوية وإن عادية) أقول : المجاز العقل لا بد له من قرينة وهى مادل على المراد لا بالوضع وهى إما لفظية كقولك شيب رأسى توالى المعلوم والأحزان ولكن الله يفعل ما يشاء . وإما معنوية وهى أنواع كاستحالة قيام السند

لظهور استحالة قيام
الحكي، بالهبة لأن
العرض لا يقوم بالعرض
أوعادة نحو هزم الأمير
الجند لاستحالة قيام
هزم الجند بالأمر
وحده عادة وإن كان
ممكنا عقلا أو صدوره
من الموحّد في مثل
أثبت الربيع البقل ثم
الفعل في الجاز العقلي
يجب أن يكون له فاعل
أو مفعول به إذا أسند
إليه يكون حقيقة
فعرفة ذلك قد تكون
ظاهرة كقوله تعالى
- فارجع نجارتهم -
أي فارجع نجارتهم
وقد تكون خفية
لا تظهر إلا بعد نظر
وتأمل نحو سرتي
رؤيتك أي سرتي
الله ورؤيتك وهذا
مذهب الأصل - وقال
الشيخ عبد القاهر
لا يجب في الجاز العقلي
أن يكون الفعل له فاعل
إذا أسند إليه يكون
الاستناد حقيقة فأنه ليس
لسرتي ونحوه فاعل
يكون الاستناد إليه
حقيقة وبيان مراده
مذكور في المطولات
وأشكر السكاكي الجاز
العقلي وقال الذي عند
نظمه في تلك
الاشارة بالكتابة

لا على مذهب س من أن العنى جعلت زيدا ذاهبا لأن الظاهر أن العنى على هذا كانت حاملا وسما
في ذهابه ولا يعنى بالسبب إلا الحامل ولا شك في صحة إسناد مثل ذلك إلى الحبة لأنها تأثير الحكي
وتحمل عليه فعنى محبتك جاءت في إليك على هذا جعلت جانيا من غير أن يشارك في الحكي - أي
كانت سببا في محبتك ولا شك أنها سبب حقيقة فلا يكون إسناد الحكي إليها مجازا فاعل المثال مبنى على
مذهب البرداه سم بإيضاح له صبان (قوله لظهور استحالة الخ) أي وإن كان هذا النوع أعنى
الاستحالة المذكورة موجودا في هذا المثال لظهور الخ وكذا يقال فيما بعده (قوله قيام الحكي) أي
الحقيقي لا يعنى جعل الفرجانيا كما علمت (قوله أوعادة) غطف على عقلا أي أو استحالة القيام المذكور
عادة (قوله أو صدوره) غطف على استحالة أي وكصدور الكلام قاله السعد وتم بعد الضمير للجاز لما يترتب
عليه من التكلف راجع الصبان (قوله من الموحّد) لا بد من تقييده بغير الخفي حاله صبان عن الأطول
(قوله ثم الفعل) مثله ما في معناه واقتصر عليه لأنه الأصل (قوله يجب أن يكون له فاعل) نحو أثبت الربيع
البقل وقوله أو مفعول نحو ضرب زيد صبان عن سم ، وحاصل ما أفاده الشارح أن الفعل المبني للفاعل
للمستند إسنادا مجازيا لا بد له من فاعل يكون إسنادا إليه حقيقة والمبنى للمفعول المستند إلى غيره لا بد له من
مفعول يكون إسنادا إليه حقيقة ومعرفة كل منهما إما ظاهرة وإما خفية (قوله شعرة ذلك) أي ما ذكر
من الفاعل والمفعول ولم يقل وذلك إما ظاهرا الخ للتنصيص على أن المراد بالظهور والخفاء بحسب العلم
لا بحسب الوجود أفاده الصبان عن عبد الحكيم (قوله فارجع نجارتهم) فإن الفاعل الحقيقي فيه ظاهر
وهو الشخص المتجر فالأصل فارجع نجارتهم وأسند الربيع في الآية إلى سببه (قوله خفية) لكثرة
الاستناد إلى الفاعل المجازي وترك الاستناد إلى الفاعل الحقيقي أه عبد الحكيم (قوله وتأمل) غطف
تفسير إن لم يرد النظر الاصطلاحي الذي هو ترتيب الخ وهو الأقرب ولازم إن أريد صبان (قوله
سرتي رؤيتك) في معرفة الفاعل الحقيقي نوع خفاء لما علمت قال عبد الحكيم هذا القول مجاز إذا
أريد منه حصول السرور عند الرؤية أما إذا أريد أن الرؤية موجبة للسرور فهو حقيقة أه فعنى
التركيب حينئذ أوجبت رؤيتك السرور وهذا إسناد حقيقى (قوله وقال الشيخ عبد القاهر الخ) رآه
الامام غفر الدين الرازى بأن الفعل لا بد أن يكون له فاعل حقيقة لا امتناع صدور الفعل لا عن فاعل
فهو إن كان ما أسند إليه الفعل فلا مجاز وإلا فيمكن تقديره قاله السعد قال الصبان المناسب وإلا
فلا بد من تقديره ليكون مناسبة للدعوى أه - أقول فيه أن إمكان التقدير في المستند إسنادا مجازيا
مستلزم لثبوت الفاعل الحقيقي إذ لا يمكن عند انتفائه كالمحظوظ والثبت المذكور هو المطلوب بل
هذا المناسب يفيد أن كل فعل أسند إسنادا مجازيا يجب تقدير فاعله الحقيقي وليس كذلك - ألا ترى أن
القال في سرتي رؤيتك عدم التقدير تأمل منسفا (قوله وبيان مراده الخ) مراده مني وجوب فاعل
محقق في الخارج أسند إليه الفعل حقيقة إسنادا يعتد به بأن يقصد في المعرفة والاستعمال إسناد
الفعل إلى ذلك الفاعل وأما أن الموجد هو أنه فلا نزاع فيه إنما النزاع في الفاعل بالوجه المذكور فليس
مراده أن الفعل قد تجاوز عن الفاعل رأسا فسقط الاعتراض السابق أفاده الصبان وقد قال السعد بعد
ذكر اعتراض الرازى وظني أن هذا التكلف والخفى ما ذكره الشيخ ووجه التكلف أن تقدير الفاعل الموحّد
وهو الله تعالى في سرتي رؤيتك ونحوه تقدير لما لم يقصد في الاستعمال ولا يتعلق به الغرض في
التراكيب أفاده الصبان عن البيهقي (قوله وأشكر السكاكي الخ) تقريبا للانتشار وتقريبا لمصطلح
اعتبارات السقاء أه صبان (قوله في تلك الاستعارة بالكناية) وهي عنده أن يذكر المشبه ويؤيد
المشبه به بواسطة قرينة وهي أن ينسب إليه شيئا من المألوف المساوية للمشبه به مثل أن تشبه الحبة

الذي هو من لوازم
الفاعل الحقيقي قرينة
الاستعارة وردة
التشبيه بوجوده لم تسلم
له ليس هذا الاختصار
محل بسطه فليرجع إلى
الأصل وشرحه للسعد
من أراد الوقوف على
ذلك قال :

[الباب الثاني في السند
إليه]

أى بيان أحوال السند
إليه أى الأمور العارضة
له من حيث إنه مسند
إليه كالحذف والذكر
والتعريف والتشكيك
وغير ذلك وقسمه على
السند لأنه كالوصف
والسند كالصفة
والوصف أجدر
بالقديم لأنه الموضوع
والصفة هي المحمول
والأول أشرف من
الثاني ولأنه الركن
الاعظم في الكلام
قال :

(يحذف العلم واختيار
مستمع وصحة الإنكار
سترويض فرصة إجلال
وعكسه ونظم استعمال
كبحذ اطرقة الصوفية
تهدى إلى الرتبة العالية)
أقول : قدم حذف السند
إليه على سائر أحواله

بالسبع في اغتيال النفوس ثم تفرد بها لئلا كرمادها بها التشبيه به وتضيف إليها شيئا من لوازم السبع فتقول
مخالب النية نشتغلان قاله السعد وقوله مرادها التشبيه به أى الادعاءى قال الصبان في الاستعارة
بالكنائية استعارة بالكنائية بأن تشبه الاستعارة بالكنائية بالهرم المنظوم في سلك تشبيها مضعرا في
النفيس والسلك تخييل والنظم ترشيح (قوله يجعل الربيع) أى لفظ الربيع صبان (قوله المبالغة في
التشبيه) الظاهر أن مراده بالمبالغة في التشبيه إدخال التشبيه في جنس التشبيه به وجعله من أفرادها ادعاء
راجع مع صبان (قوله وجعل نسبة إنبات الخ) فيه أن السكاكى يجعل قرينة الاستعارة بالكنائية
استعارة تخيلية بالمعنى الذى ذهب إليه فيها فالمراد منه أن يقول وجعل استعارة ماهو لخاصة
من خواص التشبيه به بصورة وهمية تتوهم في التشبيه شبهة بتلك الخاصة مثبتة للتشبيه قرينة الاستعارة
ويمكن أن يشكك ويحمل كلامه على أن المراد وجعل نسبة ماهو مشبه بالانبات الخ كذا يستفاد
من الصبان عن الأطول (قوله فليرجع إلى الأصل الخ) لادعاءى إلى الرجوع ولا إلى نقلها حيث لم تسلم
منع عدم اقتضاء الحال بإياها .

(الباب الثاني في أحوال) (السند إليه)

(قوله أى الأمور العارضة الخ) قيل أى الأمور العارضة له التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أى تكون
سباقا لبيان تلك المطابقة حتى لا يرد الرفع فانه عارض للسند إليه من حيث إنه مسند إليه ولا حاجة إليه لأن
المقصود أن الأمور المذكورة في هذا الباب عارضة للسند إليه باعتباره كذلك لأن كل ماهو عارض له
بهذا الاعتبار فهو مذكور فإن كثيرا من الأحوال العارضة له من حيث هو كذلك لم يخرج عن القوة
إلى الفعل ولم يدون اه عبد الحكيم وقوله فانه عارض الخ لتعليل للنفي وعلة النفي مفهومة مما قبله وهى
أن الرفع ليس سببا قريبا للمطابقة بل هو سبب بعيد من حيث توقف صحة أصل المعنى التى يعتبر بعدها
الأسباب القرينية عليه تأمل (قوله من حيث الخ) جنية تقييد خرج ما عارض له من حيث ذاته
ككونه جوهر أو عرضا كلياً أو جزئياً أو من حيث حروفه ككونه ثلاثياً أو رباعياً أو غير ذلك اه
صبان (قوله وقدمه) أى قدم أحواله وكذا ما بعده (قوله كالوصف) أى اللفظى والإفهامى كالوصف معنى
وكذا يقال فيما بعده (قوله والموصوف) أى المعنوى فى الكلام شبه استخدام (قوله ولأنه) أى السند
إليه (قوله يحذف العلم) مثل العلم ادعاء أنه معلوم متعين فيقال وهاب الألف أى السلطان مثلا يحذف
لادعاء أنه متعين ولو لم يتعين قاله ع (قوله لكون الحذف عبارة) أى فى الاصطلاح وإن كان لفظه من
حيث مفهومة المعنوى أعنى الإسقاط مشعرا بالعدم بعد الاتيان لذا اختير على لفظ الترك إشارة إلى كونه
ركبنا أعظم كأنه أسقط صبان عن عبد الحكيم وقوله ولذا أى للاشعار المذكور وقوله لإشارة الخ أى
بمراعاة معناه المعنوى (قوله وعدم الحادث سابق على وجوده) أى فى الحذف مقدم على الذكر أى والاثبات
مقدم على باقى الأحوال لكونها كالتفصيل له كما قال عبد الحكيم فاندفع ما يقال هذه التسمية إنما تقتضى
القديم على الذكر دون بقية الأحوال ويبحث فى الدفع بأن باقى الأحوال الآتية بجري فى السند إليه
المحذوف أيضا فهى تفصيل للحذف لأن بحجاب بأن حرانها فى المذكور أظهر من جريانها فى المحذوف
فكونه للذكر أقوى فتأمل صبان (قوله وحذفه يتوقف الخ) أى الحذف الذى نحن فيه وهو ما يكون منويا
فى التقدير لا الحذف الذى يكون تسمية متبينا كحذف فاعل المصدر وفاعل المبنى للفعول فانه لا يحتاج إلى القرينة
لعدم كونه مراداه عبد الحكيم وقوله وهو ما يكون أى متعلقه وكذا ما بعده (قوله عارفا به) أى متعلقه
أى متمكنا من معرفة المحذوف لأن القرينة لا توجب العرفان بالفعل اه عبد الحكيم أى فالمدار على قرينة

لكون الحذف عبارة عن عدم الاتيان به وعدم الحادث سابق على وجوده وفى السند إليه باعتبار أحواله أبحاث : البحث
الأول فى حذفه وحذفه : وقف على أمرين : أحدهما قابلية اللقاع له بأن يكون السامع عارفا به

ما يقتضي رجحان
الحذف على الذكر
والأول معالوم من
النحو وأشار إلى
تفصيل الثاني بقوله
محذف الخ فمن
مرححات الحذف العلم
بالسند إليه بالقرينة
كقولك عابدي جواب
من قال لك ما حرفة تريد
ومنها اختبار تنبيه
السامع عند القرينة
هل يتنبه أم لا ومنها
اختبار مقدار تنبيه هل
يتنبه بالقرائن الخفية
أم لا ومنها صحة
الانكار عند الحاجة
نحو فاجر فاسق عند
قيام القرينة على
إرادة زيد ليتأتى أن
تقول ما أردت زيدا
بل غيره ومنها قصد
سخره وإحاطته على
غير المخاطب من
الحاضرين نحو جاء
زيد زيدا لمن عرفه
معك ومنها ضيق
الفرقة وهي المبادرة أي
ضيق زمانها كقول
الصياد غزال أي هذا
غزال ومنها إجلاله
وتعظيمه بصونه عن
لسانك ومنها تحقيره
بصون لسانك عنه
ومنها ضرورة التعظيم
من جهة الوزن والتعظيم

لو تأملها السامع عرف المحذوف لا قرينة يعرف بها بالفعل (قوله بقريسة) أي دالة على المحذوف إما
مخصوصه أو بكونه أحد الأشياء العينة كما في محذوف لتذهب نفس السامع كل مذهب يمكن اه عند الحكيم
كقولك يعطى الأتوف فإن القرينة وهي إسناد الاعطاء لا توجب معرفة واحد بخصوصه فالحذف هنا لما
ذكره (قوله ما يقتضي الخ) سواء كان حاملا عليه أو غاية مقربة عليه فاللام في قول الصنف واختيار لمطابق
التعليل الشامل للحاملة والعرضية أفاده عبد الحكيم وقوله سواء كان حاملا عليه كالصبي وقوله أو غاية
الخ كثنائي الانكار عند الحاجة إليه وإنما جعل التعليل المطلق معنى للام الأولى الداخلة على العلم لأنها ليست
منسطة على ما جدهم بخلاف الثانية فإنها منسطة فاحتيج لذلك فيها لتناسب جميع ما بعدها تأمل (قوله هل
يتنبه أم لا) أي أم لا يتنبه إلا بالصرحة فيقال مثلا عند حضور رجلين أحدهما تقدمت للسامع مع محبة
دون الآخر غدر والله يعني صاحب لأن الغدر مناسب للصحة ولوصح أن بسبب لغيره صاحب أيضا اختبارا
للسامع هل يتنبه أن السند إليه هو صاحب بقريسة نسبة الغدر الذي اشتدت نسبه للصحة أم لا ع هذا
وأم هنا منقطعة كأن المتردد ينتقل من الاستفهام عن حكم إلى الاستفهام عن حكم آخر في الرضى قال
سبويه أم في قولك أريد عندك أم لا منقطعة كأنه ظن السائل أن زيدا عنده فاستفهم ثم أدر كة مثل
ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال أم لا وإنما عاده منقطعة لأنه لو سكت على قوله أريد عندك يعلم المخاطب
أنه يريد أم عندك أم ليس عندك فلا بد أن يكون لقولك أم لا فائدة متجددة وهي تغير ظن كونه عندك
إلى ظن أنه ليس عندك وهذا إضراب وإذا كانت منقطعة جاز استعمالها مع هل فإنها تستعمل مع جميع
كلمات الاستفهام فافهم فإنه قد رل فيه الإقدام اه من عبد الحكيم ويكون أم منقطعة مع هل فتدفع
الاعتراض بأنه يقرر في كتب النحو أن هل لا تأتي لها تعادل على أن ابن مالك حوّر وقوعها مفعول المصرفة فيؤتى
لها تعادل كذا في الفري ذكره الصبان فيما سبق وقوله كأن المتردد الخ عبر بالكناية أولا وثانيا للإشارة
إلى أن الواقع رجحان يسير لا يقتضي الانتقال حقيقة لا ظن حقيقى وحينئذ فالمراد بالظن في قوله وهي تغير
ظن الخ الظن التزيلي تأمل (قوله هل يتنبه بالقرائن الخ) كما إذا حضر شخصان أحدهما أقدم محبة من
الآخر فتقول أحسن للاحسن والله تريد أقدمهما وهو زيد مثلا اختبارا له كاه المخاطب هل يتنبه
لهذا المحذوف هذه القرينة التي معها خفاء وهي أن أهل الاحسان ذوو الصداقة القديمة دون حادثها أم لا اه
يعقوبى وقوله أقدم محبة الخ المناسب لآخر العبارة أن يقول أحدهما قديم الصحة دون الآخر فتقول
حقيق بالاحسان الخ وقوله هل يتنبه الخ الظاهر أنه مرتبط بمحذوف أي تعرف جواب هل الخ تأمل (قوله
صحة الانكار) أي إنكار للتكلم وقوله عند الحاجة مطلق بصحة (قوله لمن عرفه معك) أي لمن عرفه
أنه دائما مصاحب لك بحيث صارت محبتك له قرينة عليه عند الحذف (قوله ضيق الفرصة) ضيقه
يقتضي إضافة ضيق في الصنف إلى فرصة والذي يقتضيه ضيق ع أن ضيق متون وفرصة معطوف
على ما قبله أي ضيق لحوضر وخوف فوات فرصة قال وهو من أسباب الضيق ولا يخفى أن هذا الضيق
أحسن لإفادة المنع عليه ما يفده الأول (قوله وهي البادرة) هذا المعنى على فرض نبوته لأحسن ملاسته
لقوله أي ضيق زمانها إذ لا خفاء في ذلك قولنا إن الحذف لضيق زمان البادرة والذي في يعقوبى أنها
ما يقتضيه تناوله والأمر عليه ظاهر (قوله إجلاله) كقولك مقرر للبرائع وموضح للذليل فيجب الانبعاث
زيد رسول الله صلى الله عليه وسلم يعقوبى (قوله تحقيره الخ) كقولك موسوس ماعون ماضرو ماضع زيد
الشیطان اه منه (قوله النظم) أي استقامته (قوله من جهة الوزن) كما في قوله : قال لي كيف أنت
قلت عليل . إذ لو قال أنا عليل قد وزن البيت ع في (قوله أو للفاية) أي أو ضرورة استقامته
من جهة القافية كما في قوله : قد قال عدوى فتاك آتى فأجبت وقالت كذبت متى

وفي معناه ضرورة السجع ومنها اتباع استعمال العرب كقولهم رمية من غير رام أي هذه رمية وهو مثل يضرب لمن يقع منه الفعل وهو غير أهل له ومن ذلك للواضع القبح فيها حذف المبتدأ وذكر المصنف منها موصفا وهو ما إذا كان الخبر مخصوصا لم يخبر به الرجل زيد فزيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا في بعض الأوجه ومنه طريقة في قوله : (٥٣) كحذو طريقة الصوفية فإنه خبر

لمبتدأ محذوف وجوبا
وإنما كانت طريقة
الصوفية محدودة لأنها
توصل إلى المرتبة العالية
وهو مقام الإحسان وهو
أن تعبد الله كأنك تراه
لأن طريقهم عبارة عن
حقائق الباطن والوقوف
عند الأمر والتهني
فينبسط لكل طالب علم
أن يسلكها فإنه وإن
لم يصل إلى غايتها العظمى
وهي معرفة الله جل
جلالة فلا أقل من
الدخول في دائرة الورع
ورقة القلب والتخلق
بالأخلاق الحمودة
والسلامة من خطيئة
النفس والتهاون
بالحقوق الشرعية قال
المصنف في شرحه وكل
من أعرض عن هذا
العلم جملة لا يخلو من
الفسق وضعية العمر
والرغبة في الدنيا ومن
لا فقه له في علم التصوف
يخشى عليه من سوء
الحاققة اهـ قال :
(وإذا ذكره للأصل
والاحتياط
غياوة إيضاح الباطن

قد قال حبيبك ذو خرق وكثير السن فقلت في
فالمسند إليه محذوف لأجل المحافظة على القافية أي متى الاتيان ثم الغرض من الحذف المحافظة على القافية
وإن كان فيه أيضا محافظة على الوزن لأنها غير مقصودة وفرق بين الحاصل قصدا والحاصل من غير قصد
فالدفع ما يقال إن مقابلة المحافظة على الوزن بالمحافظة على القافية فيلزم تباينهما وعدم اجتماعهما وليس
كذلك اهـ دسوقي (قوله وفي معناه) أي النظم (قوله ضرورة السجع) أي استقامته نحو طاب الحبيب الذين
نقلت له ابن أي ابنها (قوله رمية من غير رام) أي هذه رمية مصيبة من غير رام مصيب بل من رام
مخطئ سرياني وهذا مثل يضرب لمن صدر منه ما ليس هو أهلا للصدر منه ع ق اه صان (قوله ومن
ذلك) أي بما حذف فيه لاتباع الاستعمال (قوله وذكر المصنف) أي في ضمن التمثيل لا بالصرحة
[تنبيه] قد يجتمع في المثال أغراض متعددة كافي : قال لي كيف أنت قلت عليل فإنه قد اجتمع
فيه العلم والصدق واستقامة الوزن أفاده ع ق وسأني نظير هذا المثال (قوله لأن طريقهم الخ) علة أقوله
توصل (قوله الورع) هو التباعد عن المحرمات والشبهات (قوله والتهاون) عطف على خطوط (قوله ومن
لا قدم الخ) أي لا يثبت وهذا الكلام مشكل ظاهره ولسنا من أهل فهم بطلنه (قوله للأصل) أي
لكون ذكره الأصل (قوله إيضاح) أي زيادة إيضاح كما سيظهر (قوله الأصل) أي الذي لا يعدل عنه
إلا مقتضى اه صان (قوله ولا مقتضى للعدول) ليكون مرجعا للذكر على الحذف والمراد عدم مقتضى
في قصد للتكلم فلا يرد أن الكلام في قيام القرينة العينة للحذف كما يدل عليه سابق كلامه ولا حقه
قاله محقق في جميع صور الذكر وقوله ولا مقتضى للعدول منصوب وسقوط التنوين إما لكونه مطاوعا
والأم زائدة كما قال سيبويه في لا غلامك وإماتتها له بالضاف كما قال ابن الحاجب أفاده عبد الحكيم
قال الصبان أفاد بهذا القيد يعني ولا مقتضى الخ أن مجرد الأصالة لا تصلح نكته بل لا بد معها من انتفاء
العارض للمقتضى للحذف حتى إذا وجد رجح على الأصالة بخلاف بقية النكات فإن كلامها يصلح بمجرد
نكته أفاده الصغوي اهـ (قوله من قرينة) أي من لازمها وهو العلم وقوله أو غيرها أي القرينة أي غير
لازمها من باقي النكات وأما القرينة نفسها فلا يصح فيها كما علمت وإن أوهم ظاهر الشارح ذلك بعبارة
الشارح أصلا للسيوطي وكان الأولى حذفها بقول بأن لم تحصل نكته بأن ترجح الحذف كما صنع البيهقي
(قوله الاحتياط لضعف الخ) كما إذا حضر رجلان وأحدهما يظن فيه السامع خيرا وهو صاحبه فتقول
صاحبك غشاش خائن لا يوثق به لأنك لو لم تذكر لفظ صاحب فربما لم يفهم الرادولودت قرينة حسن
ظنه بالصاحب أنه أراد لأنه هو المناسب أن يرد فيه على المخاطب فيما ظن فيه ولما خفيت القرينة وضعف
التعويل عليها ذكرته احتياطا قاله ع ق والتعويل الاعتياد (قوله الإيضاح) أي زيادة إيضاح المسند إليه
فمنع الإيضاح حاصل عند الحذف أيضا لوجود القرينة العينة له وفي الذكر زيادته لأن الدلالة اللفظية
اجتمعت مع الدلالة العقلية اهـ عبد الحكيم (قوله أي بسط الخ) فقد أطلق اللزوم وأراد اللزوم
(قوله في مقام الخ) فديقال هذا القيد يمكن أن يعتبر في غير هذه النكته كالتلذذ فيقال في مقام يكون
فيه التلذذ مطلوباً ثم وجه تخصيص هذه النكته به . ويحاج بأن مجرد بسط الكلام ليس نكته

لذلك تترك اعظام إهانة تشوي نظام تعبد تعجب تهويل تقرير أو إلهاد أو تسجيل) أقول: البحث الثاني في ذكره
وله مرجحات منها أن ذكره الأصل ولا مقتضى للعدول عنه من قرينة أو غيرها ومن الاحتياط لضعف التنوين على القرينة
بسبب ضعفها أو ضعف فهم المخاطب ومنها غياوة السامع كقولك لعابد الصنم الصنم لا يضرب ولا يقطع ومنها الإيضاح كقولك
زيد عندي لمن قال ابن زيد ومنها الانبساط أي بسط الكلام في مقام يكون إعطاء السامع مطلوبا

للتكلم اعظمته وشرفه
في نحو هي عصاى ومنها
التلذذ نحو الحبيب راض
ومنها التبرك نحو محمد
وسيلتنا إلى ربنا ومنها
التعظيم نحو محمد شفيعا
ومنها الإهانة نحو العاصي
دليل ومنها التشويق إلى
مسيما نحو محمد أفلح
من رآه ومنها ضرورة
النظم إلى وزن أو فافية
وفي معناه ضرورة
السجع ومنها التعبد
بذكره كقوله أكبر
في التجر ونحوه ومنها
التعجب نحو زيد يقاوم
الأسد ومنها التهويل
والتخويف كقولك لمن
نعظه الله ربنا أمر
بهذا ومنها التقرير أي
التكثير في نفس السامع
نحو أولئك على هدى
من ربهم وأولئك هم
الفالحون ففي تكرير
اسم الإشارة تنبيه على
أنه كاختصاصهم بالهدى
في الدنيا خصصهم
بالفلاح في الآخرة ومنها
الاشهاد في قضية نحو
زيد تسلف مني أو
التسجيل أي الضبط
على السامع في وثيقة حتى
لا يكون له سبيل إلى
النكر كقول الموقن

لأنه قد يكون قبيحا وإن كان يكون لكلمة بهذا القيد فلا بد من ذكره لتحقيق التلكة بخلاف بقية
الشكات فلا يثبت تحققها على ذلك أفاده الدسوقي وهذا ولو عبر بالسباع بدل الأصغاء لكان أولى ليشاب
المثال إذ لا يقال في حنابه تعالى إصغاء إذ الأصغاء إمالة الأذن للسماع ويجب أن الأصغاء مجاز في الأقبال
على التكلم أفاده الصبان. وأقول هذا الجواب لا يلاق الاعتراض بأنه إنما يصح التعبير بالأصغاء ولا يدفع
كونه خلاف الأولى فالمناسب في الجواب أن يقال إنه نوع عبر بالسباع لأوجهت العبارة طلب تحصيل
الحاصل فعبر بالأصغاء مراد به الأقبال على التكلم مجازا لدفع هذا الإيهام فليس التعبير بالسماع أولى
تأمل (قوله للتكلم) متعلق بمطوبا وقوله لعظمته أي السامع (قوله نحو هي عصاى) أي نحو قوله
تعالى حكاية عن موسى هي عصاى فكان يكفيه في الجواب أن يقول عصاى لكنه ذكر المسند إليه
لأجل بسط الكلام في هذا المقام الذي إصغاء السامع فيه مطلوب للتكلم دسوقي (قوله نحو الحبيب
راض) أي في جواب من قال هل الحبيب راض ويكنى لولا التلذذ أن يقال راض (قوله نحو محمد
الح) أي في جواب من قال هل محمد الح ويكنى في الجواب لولا التبرك أن يقال وسيلتنا (قوله ومنها
التعظيم) أي إظهاره وكذا في الإهانة (قوله ضرورة النظم إلى وزن الح) مثلهما قول الشاعر :

قال العذول وقد رأى ولم ي به صف لي حبيك قلت حتى مفرد

فلذا إذا ما غاب عن سيدي ضاق الفضا ولمحت أن السيد

فإن كلاما من حى والسيد معروف عما قبله لكنه ذكر الأول لاستقامة الوزن والثاني لاستقامة القافية
وهو وإن توقف عليه الوزن أيضا لكن ليس ملحوظا ثم قول الشاعر ومنها ضرورة الح بيان المقصود
من المصنف في ذاته مع ميل إلى ما فهمه من كلامه بما ذكره آخره و يأتي ما فيه (قوله ضرورة السجع)
نحو طلب الحبيب جرحتين لأزالة الغمأ فقلت له ياسيدي أين هما (قوله التعبد بذكره) أي إدخاله
في العبادة بحيث لا يفتنى تركه لطلب الشارع إياه وإن كان هذا المسند إليه معلوما (قوله نحو
الله أكبر) إذ لو قيل أكبر أي من كل شيء علم أنه هو الله تعالى ولكن لا يفتنى ترك المسند إليه
فما أمر فيه بذكره (قوله التعجب) أي إظهار التعجب من المسند إليه إذ نفس التعجب لا يتوقف على
الله كدسوقي (قوله زيد يقاوم الح) لاشك أن منشا التعجب مقاومة الأسد لكن في ذكر المسند
إليه إظهار للتعجب منه اه يعقوبى (قوله والتهويل والتخويف) قال الصبان الظاهر تقدير إظهار فيه
أيضا لحصوله باستناد المسند للمسند إليه المقتضى للتهويل ذكره أو حذف اه (قوله التقرير) أي زيادته
فنفس التقرير حاصل عند الحذف أيضا لوجود القرينة لعينة المسند إليه وفي الذكر زيادته لما مر
في الإيضاح أفاده عبد الحكيم (قوله نحو أولئك الح) الشاهد في الثاني كما يشعر به كلامه وصرح به
غيره هذا وفي ذكر لفظ نحو إفادة أن الآية من قبل ما نحن فيه وهو ما لو لم يذكر لكان المسند إليه محذوفا
وليس كذلك فإنهم المقلحون حيثما معطوف على الخبر أعنى على هدى أو معطوف على جملة أولئك على
هدى من ربهم فيكون من عطفت الجملة وعلى الاحتيا لاحتذف المسند إليه فكان المناسب أن يقول كما
قال السعد وعليه أولئك الح ليس من إفادة خلاف الواقع وليكون ذكره عليه منها على الواقع تأمل (قوله
ففي تكرير الح) كان المناسب أن يقول ففي تكرير اسم الإشارة تقرير وتثبيت للمسند إليه في ذهن السامع
وفيه تنبيه الح إذا قاله لا يناسب في تطبيق المثال على ما قبله فلا يشاب إدخاله التعليل لكون المثال من
أفراد الممثل له عليه (قوله الشهاد) أي إظهار التكلم السامع وقوله في قضية أي على قضية أي على نسبتها
وهي ثبوت المسند للمسند إليه أفاده الصبان وليعقوبى كلام آخر فافهم (قوله أي الضبط الح) عبارة السعد
أو التسجيل على السامع حتى الح وزاد الشاعر ما ذكر تفسير التسجيل وفيه الصبان والدسوقي تبعا

للعقوبي بالكتابة وتفسير الشارح هو المناسب لقوله تبعاً للسعد حتى لا يكون الخ إذاً هو إنما يتفرع
 على الضبط لا على مطلق الكتابة للحكم والعقوبي الذي تبعه المحققان لم يجعل النكته نفس التحليل
 بل التعيين عند التحليل فلذا ناسب تفسيره بالكتابة (قوله باع فلان الخ) إذ لو قيل بيع كذا أو أخذ
 لثأني الانكار السانع والأخذ هذا ما يفيد وهذا التحليل غير مناسب لما نحن فيه لأنه قد مر أن الحذف
 في هذا الباب ما كان متوابعاً في التقدير لا ما كان نسباً منسياً لم يبق عليه قرينة كحذف فاعل البني
 للفعول وحذف فاعل المصدر فكان المناسب أن يقول كما إذا قال الحاكم لشاهد واقعة هل أقر هذا
 على نفسه تكذا فيقول الشاهد نعم زيد هذا أقر على نفسه تكذا فيذكر السند إليه لثلاثين الشهود
 عليه سبيلاً للانكار بأن يقول للحاكم عند كتابة الحكم إنما فهم الشاهد أنك أشرت إلى غيري
 فأجاب وبذلك لم أنكر ولم أطلب الأعداد فيه فقد ذكر الشاهد السند إليه لأجل الضبط في الوثيقة
 على السامع وهو الشهود عليه تأمل متحفظاً (قوله والنظام في كلامه الخ) مسلم أن فعلاً يجمع على فعال
 قياساً لكننا لم نر إطلاق النظام مراد به هذا الجمل بل المعروف إطلاقه مراد به ما به استقامة الشيء
 فالظاهر أنه المراد هنا وقد حذف عنه أي نظام الكلام والمعنى وذكره لصحة نظام الكلام نظماً أو سجعاً
 بل هذا أتم فائدة كما هو ظاهر فلنأمل (قوله إلا الأخيرين) أي نعطفهما بذكر هو أو (قوله معرّفاً
 بضمير) أي بملابس ضمير وهو الاضمار وقدم الاضمار لأن التعريف به أقوى التعاريف (قوله بحسب
 الخ) خبر مبتدأ ومجمل في التحورى حال من المقام أو بحسب تعاضد والجملة بعده خبر قال المصنف
 (قوله والأصل الخ) قال ع ق ثم أشار إلى تفصيل في الخطاب حيث جرى له ذكر في الجملة فقال والأصل
 الخ اه وقوله في الجملة أي أنه إنما ذكر متحفظاً بقوله بحسب المقام (قوله والترك) أي ترك التعيين في الخطاب
 بأن يوجه الكلام لغير معين وقوله الشمول أي لأجل قصد شمول الخطاب من ثأني خطابه فيكون الخطاب
 حيثما علماً لا يختص به مخاطب دون غيره والعموم هنا بدلى كما سيذكره الشارح فالمراد بالشمول
 في المصنف البدلى لا الاستغراق (قوله مسنين) خبر قوله والترك يعني أن ترك التعيين قصداً للشمول
 مسنين واقع في كلام السامع (قوله أي في إيراد الخ) وليس المراد بتعريفه جعله معرفة لأن ذلك وظيفة
 الواقع بخلاف الإيراد معرفة فانه من وظيفة البليغ المستعمل وذلك هو المراد اه دسوقي (قوله لأن
 الأصل الخ) أي الراجح الحكم على شيء معين عند السامع بخلاف المسند عند السامع فان المقصود
 نبوت مفهومه شيء والتعريف زائد عليه يحتاج إلى داع اه عبد الحكيم (قوله والايان الخ)
 شروع في بيان نكته التعريف العامة الموجبة للعدول عن التفسير وقد حذفها المصنف كما صله
 وكان المناسب له ذكرها وقد ذكر عبد الحكيم جواباً عن الأصل لايجزى هنا (قوله لا فائدة الخ)
 الخ) فان كلاماً من فائدة الخبر ولازمها كلها ازداد متعلقه معرفة زاد غرابة وأتمية فاذا قلنا ثوب ليس
 اشترى في السوق لم يكن كقولنا ثوب من حرير فيه طراز ذراع طوله ألف شبر اشتراه فلان من
 فلان بألف دينار في مكان كذا وكذا والأصل في التعيين الموجب لازدياد الفائدة المعارف لأنها تفيد
 التعيين بالوضع اه يعقوبي (قوله لأن النكرة الخ) تعليل لحذف هو علة لتخصيص الايتان المذكور
 بكونه للإفادة المذكورة يعلم تقديره عما ذكرناه عن يعقوبي أي لأن المعارف أصل في التعيين
 الموجب لازدياد الفائدة دون النكرات لأن النكرة الخ (قوله أن تخصص) بالبناء للفعول أي مدلولها
 (قوله لأنه) أي تخصص المعرفة أي صيرورة مدلولها خاصاً وقوله وضي أي يهيم من نفس المعرفة
 بالوضع وقوله بخلاف تخصيص النكرة أي بخلاف تخصيص الحاصل للنكرة فانه يهيم من

باع فلان وأجر فلان
 ونحوه هذا حاصل ما في
 هذه الأبيات والنظام
 في كلامه جمع نظم
 وغياوة وما بعده
 معطوف بحرف العطف
 المحذوف إلا الأخيرين
 قال :

(وكونه معرّفاً بضمير
 بحسب المقام قد السهو
 درى
 والأصل في الخطاب
 التعيين
 والترك بالشمول
 مسنين)

أقول : البحث الثاني في
 تعريفه أي إيراد
 معرفة وهو ما وضع
 ليعتدل في شيء بعينه
 وقدم المصنف هنا
 التعريف وفي المسند
 التفسير لأن الأصل
 في المسند إليه التعريف
 وفي المسند التفسير
 والايان بالمسند إليه
 معرفة لا فائدة الخاطب
 أتم فائدة لأن النكرة
 وإن أمكن أن تخصص
 بالوصف بحيث
 لا يشاركها فيه غيرها
 كقولك أعبد إلها
 خلق السماء والأرض
 لا يصحون في قسوة
 تخصيص المعرفة لأنه
 وضي بخلاف تخصيص
 النكرة

والتعريف يكون على
وجوه متفاوتة تتعلق
بها أغراض مختلفة .
أما تعريفه بالأضمار
فالمكون المقام مقام
تكميل نحو أنا ضربت
أو خطاب نحو أنت
ضربت أو غيبة نحو
هو ضرب لتقدم ذكره
إما لفظا تحقيقا نحو
جاء زيد وهو راكب
أو تقديرا نحو جاء وهو
راكب زيد وإما معنى
لدلالة لفظ عليه نحو
اعبدوا هو أقرب
للتقوى ضمير هو
راجع للعدل المفهوم من
اعبدوا أو قرينة حال
نحو حتى توارث
بالحجاب . فسياق
الكلام الدال على قوت
وقت الصلاة مع قرينة
ذكر العتي والتوازي
بالحجاب يدل على أن
الضمير راجع للشمس
و إما حكما نحو ضمير
الشان وضمير رب
نحو قل هو الله أحد
وربه رجلا وأصل
الخطاب أن يكون لمعين
واحدًا كان أو أكثر
لأن وضع المعارف على
أن تستعمل للمعين وقد
لا تصد به معين ليع
كل مخاطب .

ملاحظة انحصار الوصف وأما من حيث المفهوم فالشروع باق فلا يرد أن تخصيص النكرة بالوصف
أيضا بالوضع النوعي كالمعرف باللام والضاف اه عبد الحكيم . وحاصل الجواب أن المراد بكونه وضعيا
أنه مفهوم من نفس الكلمة بالوضع ولا كذلك التخصيص الحاصل في النكرة فإنه يفهم من ملاحظة
انحصار الوصف ومفهوم الكلمة شائع لا تخصيص فيه مطلقا وحده وصف أم لا وقوله بالوضع النوعي
كأن يقول الواضع وضعت نفس النكرة لتخصص به (قوله والتعريف يكون الخ) فمهد لبيان مكان
التعريف الخاصة وقوله أما تعريفه شروع في البيان المذكور (قوله فليكون المقام الخ) أي لكون
المقام مقام التعبير عن التكلم من حيث إنه متكلم وعن المخاطب من حيث إنه مخاطب وعن الغائب
من حيث إنه غائب فلا يرد أن مقام التكلم متحقق في قوله الخليفة أمير المؤمنين يأمر بكذا مع عدم
الأضمار وأن الخطاب أعني توجيه الكلام إلى الحاضر لا يقتضي التعبير بضمير الخطاب كما نقول في حضرة
جماعة كلاما مخاطب به واحدا منها وأن الغيبة وهي كون الشخص غير متكلم ولا مخاطب لا يستدعي
الأضمار فإن الأسماء الظواهر كلها غيبة دسوق عن عبد الحكيم وقوله مقام التعبير الخ أي ولا يناسب
ذلك إلا الضمير لأنه الموضوع للتكلم وكذا يقال في الأخير بن (قوله نحو أنا ضربت) الشاهد في أنا
والهاء وجمع بينهما إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون الضمير متصلا أو منفصلا تأمل وكذا يقال فيما
بعد اه صبان (قوله لتقدم ذكره) أفاد الصبان أنه قيد لاقتضاء كون المقام للغيبة الأضمار وعليه فاللام
بمعنى مع وفي الكلام حذف مضاف أي ذكر مرجعه وهذا هو الذي ينبغي التوصل إليه وإن تبادل من
الشارح أنه علة لكون المقام مقام غيبة وأفاد عن الأطول فيما ثانيا ذكره في الافتتاح وهو أن يراد الإشارة
إلى المذكور من حيث إنه حاضر في ذهن السامع لذلك الذكر حتى لو تقدم ولم يقصد الإشارة إليه من هذه
الحقيقة لم يضر نحو - وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله - (قوله أو تقديرا) بأن يكون المرجع
في تقدير التقديم لكون التقديم رتبة (قوله نحو جاء الخ) فزبد في تقدير التقديم لكونه رتبة إذ هو
فاعل يتقدم على سائر الفضلات (قوله أو قرينة حال) عطف على لفظ وإضافة قرينة إلى حال بيانية (قوله
الدال على قوت الخ) أي بسبب قوله إلى أحب حب الخير عن ذكر ربي الخ (قوله وإما حكما) بأن
لا يدل عليه شيء مما ذكر لكن قتم الضمير لسكته (قوله نحو ضمير الشأن الخ) فإن التقديم فيها لازم
لضمير لسكته وهي البيان بعد الإبهام لكن حكم الضمير التأخر فالمرجع في حكم التقديم ذكره (قوله وأصل
الخطاب) أي اللائق به والواجب فيه بحكم الوضع اه عبد الحكيم (قوله أو أكثر) فالواجب بحكم
الوضع أن يكون الخطاب بصيغة التثنية لاثنتين معينتين وبصيغة الجمع لجماعة معينة أو لاجمع على سبيل
الشمول كقوله تعالى - يا أيها الناس اعبدوا ربكم - وقوله عليه الصلاة والسلام كلكم راع وكلكم
مسئول عن رعيته فإن الشمول الاستغراق من قبيل التعيين اه عبد الحكيم وقوله فإن الشمول الخ
علة لمحدوف مفهوم من السياق أي وإنما كان خطاب الجميع على سبيل الشمول خلافا لمعين لأن الخ
وقوله من قبيل التعيين أي من قبيل أثر التعيين وهو التعيين إذ التعيين وصف الفاعل والشمول وصف
المدلول أي أن الشمول الاستغراق تعيين لأن الشامل متعين بكونه الجميع فلا يشوع أصلا تدبر (قوله لأن وضع
المعارف الخ) يرد المعروف بلام العقد الذهني فإنه من المعارف مع أنه لا يستعمل في معين والجواب أنه في حكم
النكرة والكلام في معرفة ليست في حكم النكرة اه صبان وقوله لا يستعمل في معين أي بل في الجنس
باعتبار وجوده في ضمن فرد ما (قوله وقد لا يقصد الخ) قال في الأطول ونحن نقول قصد الخطاب إلى
المأهية في ضمن كل فرد كقوله يا أيها الإنسان فهو خطاب للجميع فكما لا يعدل لو قيل ترون لا يعدل
في ربي وإنما ثمانية واحدة فافهم اه صبان وقوله فهو خطاب للجميع أي وهو خطاب لمعين كما اوضح

على سبيل البدل هو فلان ثم إن أكرمته أهانك وإن أحسنت إليه أساء إليك لأريد به مخاطبته

(٥٧)

بل تريد إن أكرم أو
أحسن إليه ومنه قوله
نصالي - ولو ترى إذ
وقفوا على النار -
ونحوه أخرج على
صورة الخطاب ليعلم إذ
المراد أن حالهم انتهت
في الظهور بحيث
لا تختص براء دون
آخر فلا يختص
بالخطاب مخاطب دون
مخاطب بل كل من تآتى
منه الرؤية فهو مدخل
فيه . فإن قلت إن هذا
مبني على من جهة أنه
يزيل اختصاص الضمير
ويجعله شائعا فيكون
نكرة والضمير لا يكون
بالاعرف . الجواب أنه
جمع بين الحقيقة والمجاز
فخطب الجميع ليكون
الخطاب لواحد حقيقة
ولغيره مجازا ولا يضربنا
عدم التعيين في الخارج
لأن التعيين مطلق وقوله
والترك أي ترك التعيين
مستبين أي ظاهر
لأجل الشمول . قل :
(وكونه يعلم ليحلا
بذهن سامع شخص أولا
ترك لفظه عنده
إجلال أو إهانة كناية)
أقول : من مرجحات
كون المسند إليه علما
أي شخصا إحضاره
بعينه في ذهن السامع

سابقا (قوله على سبيل البدل) أي دون الشمول ولذا أفرد فقال ترى دون ترون اه سم صيان (قوله
إن أكرم) بالبناء للمفعول فيه وفيما بعده وحذف الفاعل لعدم تعيينه (قوله ولو ترى إذ) ليرد بقوله ولو
ترى مخاطبا معينا بل قصد بيان اشتداد شناعة حالهم لكل مخاطب فخطب لو محذوف أي لرأيت أسرا
فقطعا شديد الشناعة (قوله أخرج) أي أخرجى والمجلة مستأنفة وعلة الإخراج محذوفة يشعر بها المقام
وهي اللبالة في تأدية التمسود كأنه أحضر كل واحد من يصلح أن يخاطب وخطب بذلك تشبيها لحال من
حصل الخطاب في شأنه وقوله ليعلم متعلق بمحذوف بدل عليه الكلام أي يحمل على هذا أعني عدم إرادة
مخاطب معين ليعلم وليس متعلقا بقوله أخرج على صورة الخطاب لقصد اللغى . وأصل العبارة في الإيضاح
ويستفاد من الطول واليد ما ذكرناه في حلها وقول الطول لقصد اللغى أي لما علمت من أن الخطاب
يقضي التعيين (قوله إذ المراد الخ) علة للعمل مع علته أي وانما يحمل ليرتب العموم لأن المراد الخ
(قوله مدخل) أي حظ ونصيب فسوق (قوله والجواب أنه جمع الخ) أي فلم يخرج الضمير عن التعريف
وفيه إن الجمع ممنوع عند البيانيين فلا ينبغي التخرج عليه فالتناسب أن يجاب بأن إرادة مطلق
مخاطب على طريق المجاز المرسل والعلاقة الإطلاق وذلك لأن ضمير الخطاب موضوع بالوضع العام لكل
معين مانع من إرادة الغير حين إرادته فإذا لم يقصد به معين يكون مجازا أفاده السوق على أن الجمع
للمذكور يستدعي هنا الاستعمال في معين وغيره ولم يتحقق إلا الاستعمال في الثاني وتكلف الاستعمال
فيهما وإن أمكن في ولو ترى الخ لا يمكن في تراكيب كثيرة من هذا الموضوع نحو قول المؤلف اعلم
أن فرائض الوضوء كذا تأمل منصف (قوله ولا يضربنا الخ) وقع في النسخ اضطراب والنسخة التي
يظن صحتها وقد كتبنا عليها نصها ولا يضربنا عدم التعيين في الخارج لأن التعيين مطلق (قوله والترك)
أي ترك التعيين مستبين أي ظاهر لأجل الشمول (قوله عدم التعيين) أي تعيين مدلول الضمير ثم
قوله ولا يضربنا عدم الخ ليس دفعا لما يرد كما يقاد منه ولا يستدعي المقام ذكره ولو حذفه ماضرا
تأمل (قوله مطلق) أي عن التقييد بالخارج (قوله ظاهر لأجل الشمول) يتبادر منه أن لأجل
متعلق بظاهر فيكون عليه قول المصنف للشمول متعلق بمستبين والذي يقاد من المصنف ويغديه
الأصل وما كتب عليه ويحسن عليه المعنى تعلقه بالترك فكان المناسب تقديم لأجل الشمول على
مستبين ثم مراده ظاهر في كلام البلاء (قوله يعلم) أي معرفا يعلم أي بلايس العلم وهو العالمية وهي
إرادته علما (قوله ليحضر معناه كما يشير إليه الشارح وقوله بذهن أي في ذهن (قوله
بشخص) حال من فاعل يحصل العائد إلى المسند إليه والباء للملازمة أفاده السوق وقد فات المصنف
قيد معتبر في النكته وهو كون الإحضار باسم مختص به ، ولو قال :

وعلم كي أولا يحضر في ذهن بشخصه وباسمه الوفي

لمافات وقولنا وعلم بالجزم عطف على مضمر والوفى نكته واختصاص الاسم مفهوم من الإضافة لأن
الأصل فيها إفادة الاختصاص (قوله كون المسند إليه) أي لفظه وقوله أي شخصا قيد به لأن علم
الجنس لا تعيين فيه فعلية إنما هي حكيمة حكم بقبولها لضرورة كجيشه ممنوعا من الصرف وترك
إدخال اللام عليه وغير ذلك وقوله إحضاره أي المسند إليه أي معناه لأن العلم هو اللفظ والمضمر في ذهن
السامع هو المعنى في كلامه استخدام (قوله الخاص به) المراد يكونه خلاصه أن لا يطلق باعتبار ذلك الوضع
على غيره فدخلت الأعلام المشتركة أفاده اليعتقوب وقوله أن لا يطلق الخ يفيد أن الباء داخلة على
المقصود عليه (قوله باسم جنسه) المناسب في المقابلة أن يقول بجنسه . وأورد عليه أنه لا يخرج عنه اسم
الجنس الموصوف بصفة خاصة نحو رجل حاكم القوم في البلد إذا لم يكن لهم فيها إلهام واحد وأن الرحمن

ليس يعلم مع أنها يفيدان الاختصاص المذكور ، وأجيب بأن إفادتهما الاختصاص لامن حيث الوضع بل من حيث الاختصاص العارض اه صيان (قوله نحو رجل عابد الخ) فرجل في هذا المثال إن تعين بالقرينة لكنه لم يحضر الامن جهة الجنسية التالية من حيث هي للشخصية فالشاهد في رجل وأتى بعابد ليصح الابتداء بالنكرة أفاده الصيان وقوله وإن تعين الخ أي وإن تعين بأنه زيد مثلاً بالقرينة التي تقوم عند السامع على ذلك كتردد زيد بالعابد عليه دون غيره من العباد وقوله من حيث هي أي لامن حيث وجودها في ضمن فرد معين (قوله نحو جاءني زيد الخ) الشاهد في وهو راكب (قوله قائم) أي هذا التركيب (قوله وإن حصل) أي ببعضه أي وهو راكب (قوله بواسطة العلم) لأنه إليه يرجع الضمير (قوله أيضاً) راجع للاختصاص في ذهن السامع دون بواسطة العلم وإن تبادر منه رجوعه له كالاختصاص ولو آخر قوله بواسطة العلم عن قوله ثانياً لأحسن (قوله بل ثانياً) أي بعد الاختصاص بنفس العلم (قوله بضميره) نحو أناضرت زيدا وأنضرت عمراً فان إحصار السند إليه في ذهن السامع بأنها وأنت وإن كان ابتداء إلا أنه ليس باسم مختص به لأن أنام موضوعة لكل منكم وأنت موضوع لكل مخاطب دسوقي (قوله أو إشارته) نحو هذا ضرب زيداً فان هذا وإن أحضر السند إليه في ذهن السامع ابتداء إلا أنه ليس باسم مختص به لأن أنام موضوع لكل ما أشار إليه دسوقي (قوله نحو قوله الخ) مثال لا يراد المصنف له عاملاً ذكره [تنبيه] هذه القيود لتحقيق مقام العمية أي الاتيان بجميع ما يتعلق ويتضح بمقام العمية أي القلم التي يؤتى فيه بالسند إليه عاماً وليس مقصوداً منها الاحتراز والأفالتيد الأخير في الشارح مفعن عن قوله بشخصه وابتداء لأن إحصار الشيء باسمه الخاص به إحصار له بعينه أول مرة فلا يكون إلا معلوماً كذا استفاد من السعد وحاشيتيه (قوله نحو محمد الخ) أي إذا قيل في مقام يعلم فيه رسالته صلى الله عليه وسلم (قوله التلذذ) أي تحصيل اللذة (قوله نحو محمد يخطب الخ) ومنه قوله لا يلازم منكم أم ليلى من البشير فذكر ليلى ثانياً للتلذذ بدليل التكرار مع قرينة العشق فان ما لا يتلذذ به لا يكرر أفاده ع ق (قوله فلا ذكرن) أي عمل (قوله زيد لا ينبغي الخ) إذا قيل ذلك نفياً على أن فيه ما يوجب ماذكراً للفتاة عنه (قوله التفاؤل) هو بالهمز (قوله السفاح) أي سفك الدماء (قوله والتسجيل الخ) أي ضبط الحكم وكتابته عليه كما لو قال الحاكم لعمرو هل أقروا بكذا فيقول عمرو زيد أقروا بكذا فلم يقل هو أقروا بكذا لأجل تسجيل الحكم عليه وضبطه بحيث لا يقدر على إنكار الشهادة عليه بعد اه دسوقي (قوله وغيره الخ) لا يظهر منه إلا رجوع ضمير غيره إلى السامع وأن قوله كما تقدم راجع للتسجيل على السامع وغيره ولم يتقدم له ذكر التسجيل على غير السامع بل ولم يوجد في عبارة غيره والسعد الذي نقل الشارح عبارته ضمير غيره فيها يرجع إلى التسجيل بدليل قوله مبنياً للغير بما يناسب اعتباره في الأعلام ولا يمكن الرجوع للتسجيل هنا لأن الذي اقتضى ذكرها في السعد وهو إفادة أن التعريف بالعمية نسكات لم تذكر لأناسب صنيعه هنا إذ جعله عقب ذكر النسكات وحيث أن كان على الشارح حذف قوله وغيره ويمكن أن يتكافأ تصحيح الأمر الأول بأن يقال يسأل الحاكم الشاهد فيذكر الشاهد السند إليه عاماً ويكتبه الحاكم كذلك للضبط على الشهود عليه الغائب فانه متى رأى لفظ الشاهد مكتوباً بهذه الصفة لا يتأتى له الإنكار تدير (قوله التعظيم) أي إظهاره إذ هو يحصل بمجرد الاستناد كما مر وكذا يقال في الإهانة (قوله يصلح له العلم) أي بحسب معناه الأصلي قبل جعله عاملاً صيان (قوله الاضافي) أي قبل جعله عاملاً وقوله لأن معناه أي معنى هذا العلم أعني أبالجب بالنظر إلى الوضع الأول قبل جعله عاملاً والراد معناه المجازي فان ملازم النار وملازمتها بحسب الوضع الأول معنى مجازي لأن المعنى الحقيقي أنه أب النار والنار بفتح لكن لم يقصد هذا المعنى الحقيقي لهذا التركيب أصلاً لعدم صحته فيه والحاصل أن هذه السكتاة مبنية على مجازاه صيان (قوله ويلزمه أنه) أي الشخص

في ذهن السامع بواسطة العلم بالكن لا ابتداء بل ثانياً وباسم الخاص به عن إحصاره بضميره أو إشارته أو غير ذلك نحو قوله تعالى - قل هو الله أحد - ومنها التبرك بنحو - محمد رسول الله ومنها التلذذ بذكره نحو محمد يحب على كل أحد محبته ومنها الاعتناء بشأنه إما ترغيب أو تحذير أو تنبيه وهو المراد بقوله عناية مثال الأول زيد صدقت فلا تهمله ومثال الثاني زيد يخطب ومثال الثالث زيد لا ينبغي الاجتناع عليه ومن ذلك التفاؤل نحو سعد في دارك والتظير أي التناوؤ نحو السفاح في دارك أو التسجيل على السامع وغيره كما تقدم ومنها التعظيم نحو محمد حسب الأنام ومنها الإهانة نحو مسامحة كذاب ومنها السكتاة عن معنى يصلح له العلم نحو أبو هب فعل كذا ككتابة عن كونه جهنمياً بالنظر إلى الوضع الأول الاضافي

جهنمي أي لزومها مرفيا ومثله يكنى عند أهل هذه الفنون لأنهم يكتفون باللازمة في الجملة وهو أن يكون أحد
الأمرين بحيث يصلح للانتقال منه للأخر وإن لم يكن هناك لزوم عقلي ولا شك أن ملازم النار يصلح
لانتقال عنه إلى الجهنمي فاندفع ما يقال لأنسلم أنه يلزم من ملازمة الشخص النار الحقيقية أن يكون
جهنميا لا يجوز أن يكون ملاسبا لها وهو غير جهنمي ألا ترى لللائكة الزبانية فأنهم ملازمون لها ومع ذلك
فهم غير جهنمية أفاده السوفي ونعيه عن تارجهم بالنار الحقيقية أخذه من قول المظول والله الحقيقي
لحب جهنم (قوله فيكون انتقالا إلخ) أي فأبولحب باعتبار الوضع العلفي مستعمل في الشخص العلفي
ويستقل منه باعتبار وضعه الأصلي إلى ملاسب اللهب لينتقل منه إلى أنه جهنمي فهو كناية عن الصفة
بالواسطة عبد الحكيم وقوله ويستقل منه أي بسبب التفتات الفهن عند استعمال هذا اللفظ إلى وضعه
الأصلي اه صيان (قوله من الملزوم) وهو ملازم النار وملاسبا وقوله إلى اللزوم وهو الجهنمي صيان
(قوله وهذا القدر) أي الانتقال من المعنى الموضوع له أولا وإن لم يكن هو المستعمل فيه اللفظ لأن المستعمل
فيه اللفظ الذات وفيه أن الانتقال في الكناية من المعنى المستعمل فيه اللفظ ولو بواسطة أو وسائط فإن
كان المعنى الإضافي لازما للمعنى العلفي فلا تكلف في معنى الكناية حتى يقال وهذا القدر كاف وإن لم يكن
لازما فلا انتقال فلا كناية أصلا وهذا ملازم النار غير لازم للشخص المعين من حيث هو شخص معين وهذا
مدلول العلم الآن يقال المراد أنه يفهم عند استعمال اللفظ في المعنى العلفي الإضافي لأنه يلتفت إلى العلفي
الأصلي عند الاستعمال في العلفي الحالية ثم يقتل عن المعنى الإضافي إلى لازمه وهذا كاف بسبب خلاص
صيان وقوله ولو بواسطة الأوضح أنه مبالغة في محذوف متعلق بالانتقال أي إلى اللزوم والواضح وقوله من
حيث إلخ أي لامن حيث إنه كافر وقوله وهذا أي الفهم المذكور كاف لتزيله من لزوم تأمل (قوله
وليس المراد إلخ) توضيحه أنه ليس المراد بالكناية أن واضع الكناية للشخص المعلوم لحظ منه كونه
جهنميا فوضعه له نظرا لأصل اللغة فيها من حيث إنها تركيب إضافي يلزم معناها ما ذكرناه كان هذا
غير مراد لأن الظاهر خلافه إذ قيل إنما كنى بذلك لكونه كان محتبيا أي وجهه ثم إن هذا الذي
ذكره لا يصح كونه إشارة إلى ما نقله السعد ورده كما سيظهر ولا كونه قليلا آخر غير طرده السعد إذ لم يقل
به أحد كما هو معلوم ولا كونه دعهما لما يتوهم إذ لا يتوهم أحد أن المراد بالكناية كون الواضع لاحظ مناصبه
بين اللفظ والموضوع له إذ هذا بعيد عن الكناية بمراحل على أن الكناية أحر يصدر عن مستعمل اللفظ
لا عن واضعه لغناه فالمناسب حذف هذا الكلام (قوله أن واضع هذه الكناية) أي وهو عبد المطلب
أو غيره (قوله من المكنى بها) هو الشخص المعلوم المسى عبد العزى (قوله ذلك المعنى) أي كونه جهنميا
(قوله لغة) تعبه منصوب برفع الحافض متعلق بمحذوف أي الملحوظ لغة أي بعد المعنى الأصلي (قوله لأن
الظاهر إلخ) علة لئلا في قوله وليس المراد (قوله إذ قيل إلخ) علة لكون الظاهر خلافه (قوله ملتبها)
من باب الحذف والابصال أي وجهه (قوله والمراد إلخ) راجع لما قبل قوله وليس المراد آتي به لأفادة
ما انتهت عليه الكناية (قوله ومن فهم خلاف إلخ) أي بأن قال المراد بالكناية هنا أن يطلق اللفظ
ويراد به لازم معناه الذي اشتهر به كما يقال في حق شخص ما جاء حاتم ويراد به لازمه أي جواد أو الذي
لم يشتهر به كما يقال جاء أبو لوب ويراد به لازمه في الجملة أي جهنمي ولا يراد به الشخص المسى بحاتم ولا
بأن لوب من يعقوب فالعلم على هذا مستعمل في نفس اللزوم وعلى الأول مستعمل في معناه العلفي ملتفتا
معه إلى المعنى الأصلي لينتقل بهذا الالتفات إلى لازم المعنى الأصلي (قوله فيكفيه رد إلخ) رده
ثلاثة أمور الأول أنه حينئذ يكون لفظ العلم استعارة لأنه قد استعمل لفظ حاتم في غير ما وضع له وهو
رجل آخر جواد لعلاقة المشابهة في الجود وكذا أبو لوب مستعمل في غير ما وضع له وهو رجل آخر جهنمي

فيكون انتقالا من
الملزوم إلى اللزوم وهذا
القدر كاف في الكناية
وليس المراد أن واضع
هذه الكناية لحظ من
المكنى بها ذلك المعنى
لأن الظاهر خلافه
إذ قيل إنما كنى بذلك
لأن لونه كان ملتبها
والمراد بآتي لوب في
مثال الشخص المعلوم
ومن فهم خلاف ما لونه
عليك فيكفيه رد
السعد عليه في شرح
الأصل . قال :

العلاقة المتألفة في السكر والجهنمية والقرينة هنا مانعة من إرادة المعنى الأصلي لاستحالة أن يكون
 حاتم الطائي أو عبد العزى جاءك للعلم بموتها وذلك معنى الاستعارة. الثاني أنه لو كان المراد في تقرير
 الكتابة ما ذكره هذا القائل من أن اللفظ مستعمل في لازم الذات لزم عليه أنك إذا أشرت لكافر
 وفلت فعل كذا هذا لرجل والتقصي أن الفعل صدر من غير هذا الرجل المشار إليه أو قلت في شأن
 كافر لا يسمى بأبي جهل أبو جهل فعل كذا يكون كناية عن الجهنمي لأنك أطلقت اسم اللزوم وهو
 أبو جهل وأردت اللازم وهو الجهنمي وجعل هذا من الكناية لم يقل به أحد ووجه الاستلزام أن هذا
 القائل جعل منشأ الانتقال للجهنمي كون الذات الكافرة مستلزما له. الثالث أنه مثل صاحب المفتاح
 وغيره لهذه الكناية بقوله تعالى - نبت يدا أبي لهب - ولا شك أن المراد الشخص المسمى بأبي لهب
 لا كافر آخر واليد في الآية متحمة فلا اعتراض بأن الكلام في السند إليه وأبي لهب ليس كذلك اه
 من السعد وحاشيتيه (قوله بالوصل) أي معرفا بالوصل أي بالصلة أو بإيراده موصولا ع (قوله للتفخيم)
 أي تفخيم السند إليه أي تعظيمه والتحويل بشأنه لما في الوصول من الإبهام الشعر بأنه أعظم من
 أن يدرك اه منه (قوله أوهجنة) أي أو لهجنة أي لدفعها وذلك إذا كان في ذكر غير الوصول كالعلم
 استهجان واستعجاب إما لاشعاره بحسن تقع النقرة منه لاستفادته عرفا كما في مثال الشارح الآتي وإما
 النقرة في اجتماع حروفه (قوله من مرجحات الخ) أراد أن التفخيم وما بعده يرجع الموصولة على
 غيرها بما لا يناسب هذه النكات فلا يشترط في نكتة منها أن تكون مختصة بالموصولة ولأن تكون
 بها أولى بل يكفي وجود مناسبة بينهما وحصولها بها وإن أمكن حصولها بغيرها أيضا كالاستهجان
 فإنه لا يستدعي الموصولة لجواز أن يعبر بطريق آخر لاستهجان فيه وكقدم علم السامع بغير الصلة فإنه
 لا يستدعي الموصولة لأنه إذا علم بالصلة أمكن أن يعبر بطريق آخر غير الموصولة نحو مصاحبنا بالأس
 كذا بدل الذي كان معنا بالأس ونظير ما قبل هنا من الترجيح يقال في غير ما هنا. قال الصبان
 لكن يسئل حيث عن وجه ذكر النكتة التي تحصل بأكثر من طريق مع طريق دون ما عهده اه
 قلت لهم نظروا لما هو أدور في الاستعمال ويدل له أن استعمال الوصول عند الاستهجان والذي
 بعده أدور جدا بل لا يكاد يحصل غيره تأمل منصف (قوله لمعنى الخ) أي لأن السامع لاسم الإشارة
 يدرك معناه يقبله دلالة اللفظ عليه ويصره ليكون اللفظ تحسبه إشارة خفية (قوله عملا إلى قوله
 ولأولم الخ) تفيد عبارته أن اليوم متوجه على الأصل وليس كذلك قال يعقوب قدمه أي الوصول
 على اسم الإشارة مع أن اسم الإشارة أعرف لأن فيه شبه الألقاب بأقاربه وصف الرفعة وعكسها اه
 أي فهو أشد ارتباطا بالعلم فناسب جعله بلسقه (قوله من اليم) بيان لما غشيهما أو للتبعيض وهو حال
 على التقديرين اه صبان وقوله حال أي من ما (قوله لا يكتنه كنهه) في القاموس اكتنه الشيء وأكتنه
 بلغ كنهه أي وحيد فلا بد هنا من ارتكاب التجريد ليندفع التكرار ولكنه يطلق على معان
 منها الحقيقة والغاية والقدر وهو الأنسب هنا (قوله فأن في هذا الإبهام) أي ترك التعيين حيث لم يقل
 فغشيهما من اليم ثلاثون قامة مثلا وقوله من التفخيم أي التعظيم لما غشيهما ثم وجه كون هذا الإبهام
 فيه تفخيم أنه يشير إلى أن ما غشيهما بلغ من العظم غاية لا تدرك ولا تقى الصارة ببيانها والعظم من حيث
 السم لكثرة الماء المجتمع ومن حيث الكيفية لسرعته في الشبان لأن الماء المجتمع بالنهر إذا أرسل
 كان طبعه في غاية السرعة ثم إن النخاعة ذكرها أن الصلة يشترط لها أن تكون معهودة إلا في مقام
 التعظيم والتحويل ومثلوا بهذه الآية فلا اعتراض بأنه يشترط في الصلة عهدها للمخاطب ليتعرف
 الموصول بها وحيد فلا يتأتى أن تكون مبهمه إذا الإبهام ينافي ذلك اه من الدسوقي (قوله الفرق)

(وكونه بالوصل للتفخيم)
 تقرير أوهجنة أو تفخيم
 إغناء أو توجه السامع له
 أو فقد علم سامع غير
 الصلة

أقول من مرجحات
 كون السند إليه إما
 موصولا للتفخيم وقدمه
 على اسم الإشارة مع أن
 اسم الإشارة أعرف
 منه لمعرفة السامع
 مدلوله بالقلب والبصر
 خلاف الموصول عملا
 بقوله في الخطبة:

سلك ما أهدى من
 التزيين
 فهو تابع ولا قوم على
 التابع نحو - فغشيهما
 من اليم ما غشيهما أي
 موج عظيم لا يكتنه
 كنهه ولا يمكن وصفه
 فإن في هذا الإبهام
 من التفخيم ما لا يخفى
 ولوقيل فغشيهما الفرق
 لم يفد هذا التفخيم

تحوير رادته التي هو في
بينها عن غرضه فإن
الغرض المسوق له
الكلام هو نزاهة
يوسف عليه الصلاة
والسلام فلو قيل رادته
امرأة العزيز أو زليخا لم
يفد ما أفاده الموصول
باعتبار صلته فهو أدل
على الغرض المسوق له
وهو النزاهة لأنه إذا
كان في بينها ويمكن
من نيل المراد منها ومع
ذلك عفا عنها ولم يفعل
كان ذلك غاية في
النزاهة عن التفتيش
وقيل معناه زيادة
تقرير المسند أعني
المرادة لما فيه من
فرط الاختلاط والألفة
فلو قال زليخا أو امرأة
العزيز لم يفد ما أفاده
الموصول من ذكر
السبب الذي هو
قرينة في تقرير المرادة
باعتبار كونه في بينها
وقيل هو تقرير المسند
إليه لا مكان وقوع
الاهتمام والاشتراك في
امرأة العزيز أو زليخا
لو ذكر أحدهما ولا
يتأتى ذلك في التي هو
في بينها لأنها واحدة
معينة مشخصة ومنها
المحنة أي استقباح

أي دون الفرق أي الذي يفرق فيه ولو قال الماء لكان حسنا لأسيا وقدين الله تعالى به ما غشيم (قوله
تقرير الغرض) قال سم وجه تقديمه على القولين أن المقصود من الكلام هو الغرض المسوق له وكل
من المسند والسند إليه لافادة ذلك المقصود حمل التقرير على تقريره أولى اه صان (قوله والتقوية)
أي في ذهن السامع (قوله تقرير المسند) أي من حيث وقوعه وثبوته (قوله وقيل المسند إليه) أي
من حيث تعينه (قوله نحو وراودته) المرادة في الأصل المحبب والذهب فأريد منها عرفا المخادعة وهي
مطلقة والمراد هنا مخادعة خاصة ثم إن المخادعة هنا ليست على بابها أفاده الدسوق (قوله نزاهة يوسف)
أي بصدقه عن المعاصي (قوله فلو قيل رادته الخ) الفاء فصيحة أي إذا عرفت أن الغرض ما ذكر فلو الخ وعط
الفائدة للفرح بقوله فهو أدل الخ (قوله زليخا) بفتح الزاي وكسر اللام كافي القاموس وهذا هو المشهور
وفي الشهاب على البيضاوي ضبطه أيضا بضم الزاي وفتح اللام صان (قوله لأنه إذا كان إلى قوله منها)
أي وهذا ما يقتضيه الموصول (قوله ويمكن) أي بحسب الصورة الظاهرية والإفهامي معصوم وقوله
من قيل للواد أي مرادها لامراده اه صان وقوله أي مرادها الخ لك أن تقول إنه يمكن من نيل
مراده بحسب ما قيل إليه الطبيعة البشرية فلا يتأتى أنه معصوم وعلى ما ذكره فمنا متعلق بنيل لا بالمراد
لأن ما يمكن منه مراد لها لا منها قرر شيخنا (قوله كان ذلك الخ) أي فقد دل الكلام بواسطة الموصول
على غاية النزاهة فكان في الموصول زيادة تقرير للغرض الذي هو النزاهة تأمل (قوله زيادة تقرير الخ)
أي من حيث وقوعها وثبوتها لما مر (قوله لما فيه الخ) أي في الكون في بينها الذي يدل عليه الموصول
صلته أي وحيث كان فيه ما ذكر ترتب عليه صدور المرادة والاحتياط منها على وجه أتم وأعظم من
غيره ففي الدال عليه تقرير المسند الذي هو المرادة تأمل (قوله من فرط الاختلاط) أي من زيادته
وشدة صان (قوله والألفة) قال في القاموس الألفة بالقسم الاسم من الائتلاف والألفة بالكسر المرأة
نألفها ونألفك والتي هنا بالقسم اه صان (قوله ما أفاده الموصول) أي بصيغة صلته وقوله من ذكر
السبب الخ الظاهر أن ذكر بمعنى مذكور وأن الإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف وأن المراد
بالسبب كونه في بينها وأن الضمير في قوله الذي هو راجع للذكر بالمعنى المصدرى في الكلام استخدام
وأن في من قوله في تقرير بمعنى على وأن قوله باعتبار متعلق بتقرير والمعنى ما أفاده الموصول من السبب
المذكور وهو كونه في بينها الذي ذكره قرينة على تقرير المرادة باعتباره لم يظهر لي بعد تمام التأمل
غير هذا فتأمل منصفنا (قوله والاشتراك) أي اللفظي اه صان (قوله في امرأة العزيز) راجع للأههام
وقوله أو زليخا راجع للاشتراك وعبر في الأول بالأههام وفي الثاني بالاشتراك لأن الأول اسم جنس ففيه
إيهام والثاني علم يقع فيه الاشتراك اللفظي اه دسوق (قوله معينة مشخصة) أي سبب أنه معلوم من
خارج أن التي هو في بينها زليخا امرأة العزيز تأمل اه دسوق (قوله أي استقباح الخ) لكون المسند
إليه عظيما أو حيا سيراى اه صان أول كون الاسم في ذاته مشعرا بقبائح كافي مثال التارخ (قوله
إظهار وهم المخاطب) الأحسن أن يقال إظهار الوهم للمخاطب ليتحمل ما لو كان الوهم من الغير وأراد
المستكلم إظهاره للمخاطب نحو إن الذي يظنه زيد أخاه يفرح لحزته كذا يستفاد من الصبان تأمل
والوهم تحريك الماء مفتوحة (قوله أي غلظه وخطئه) المراد الغلط القلي فالعطف للتفسير (قوله إن
الذين تعبدون الخ) فهو إظهار لوهم المخاطبين في اعتقادهم أن هؤلاء آلهة (قوله إن الذين ترونهم الخ)
ففيه إظهار لخطأ المخاطبين في ظنهم الأخوة بالناس أي كانوا وفي أي وقت كان هذا ما اختاره في الأطول
(قوله ترونهم) أي نظنهم قال السعد وفيه إشارة إلى أن ترونهم بضم التاء كما هو الرواية من أرى

ذكر المسند إليه نحو جاء الذي لقيك أمس تريد رجلا اسمه الكلب ومنها التوهم أي إظهار وهم المخاطب أي غلظه وخطئه
في اعتقاده نحو إن الذين تعبدون من دون الله لا يملكون لكم رزقا ومنه قول الشاعر: إن الذين ترونهم إخوانكم

من أى طريق من
ثواب أو عقاب أو مدح
أو ذم أو غير ذلك نحو
إن الذين يستكبرون
عن عبادتي سيدخلون
جهنم داخرين فإن
الاستكبار الذى
نصمته الصلة مناسب
للسناد سيمخلون
جهنم داخرين أى
دليلين إلى الوصول
وربما جعل ذريعة إلى
التعريض بتعظيم شأن
السند نحو

إن الذى سمك السماء
بى لنا

يتادعاه أعز وأطول
فلنذكر الصلة التى هى
سمك السماء مشعرة
بتعظيم المبنى عليه وهو
البيت الذى بناه سامك
السماء ورفعه أو بتعظيم
غيره نحو الذى يوافقك
يستحق الاجلال وقد
يكون ذريعة للإهانة
نحو الذى يخالفك
يستحق الاذلال ومنها
توجه ذهن السامع
واستفراغه لما يرد بعده
فيقع منه موقفاً
إذا ورد نحو :

والذى حلت البرية
فيه

حيوان مستحدث
من جماد

ومنها عدم علم السامع بالأحوال المختصة به سوى الصلة نحو الذى أطعمناه أمس جاءنا اليوم

بضم المعزة وفتح الراء مبنيًا للمفعول لفظاً وإن كان مبنيًا للفاعل معنى أى أعلن لا يفتح التاء من أرى
بفتح المعزة بمعنى أعلم وقال الفري يجوز الفتح وإن كان خلاف الرواية على أن يكون من الرؤية
بمعنى الاعتقاد أفاده الصبان (قوله غليل) الغليل بالفتح المعجمة المحذوف ويطلق على حرارة العطش
والمراد هنا الأول دسوق (قوله أن نصرعوا) أى تهلكوا أو تصابوا بالحوادث قاله السعد والصراع
في الأصل اللقاء في الأرض فهو هنا كناية عن أحد هذين الأمرين أفاده عبد الحكيم (قوله إلى وجهه)
أى طريقة وجنس وقوله بناء الخبر من إضافة الصفة إلى الموصوف أى الخبر المبني أى على السند إليه
أى المتأخر عنه فائدة الأضافة الإشارة إلى تأخير الخبر لأن الإيماء المذكور لا يتحقق بدون تأخير
الخبر اه صبان (قوله الإشارة إلى أن الخ) أى إلى جواب هذا السؤال (قوله أو غير ذلك) كالاستهزاء
(قوله مناسب) أى ففيه إيماء إلى أن الخبر من طريق العقاب (قوله وربما جعل) أى الإيماء المذكور
ذريعة أى وسيلة وقوله إلى التعريض بتعظيم الخ أى الإشارة من عرض الكلام وجانبه إلى تعظيم الخ
أفاده اليعقوبى (قوله إن الذى الخ) قائله الفرزدق وقوله سمك السماء أى رفعها وقوله بى لنايتنا أى
بيت الشرف والمجد لا بيت الكعبة فإن ما تضمنته القصيدة بعده دعائمه أى قوائم ذلك البيت وقوله
أعز وأطول أى من كل بيت أو من بيتك يا جرير من اليعقوبى وقوله بيت الشرف الأضافة بيانة
أو المراد بيت الشرف نسبة ويدعاه الرجال الذين فيه قاله الصبان (قوله مشعر) أى بواسطة إيماءه
إلى أن الخبر المبني على الوصول من جنس الرفعة والبناء (قوله بتعظيم المبنى عليه) أى الخبر المبني
على السند إليه لا يقال إيماءه التعريض بتعظيم البيت وهو مفعول لا بتعظيم البناء الذى هو الخبر
لأننا نقول تعظيم البيت يتعلق بى من بى السماء به فلا يحيد عن اعتبار البناء في التعظيم وهو الخبر اه
يعقوبى (قوله وهو البيت) أى بناؤه (قوله أو بتعظيم غيره) عطف على تعظيم شأن الخبر (قوله نحو
الذى يوافقك الخ) ففيه إيماء إلى أن الخبر المبني عليه من جنس الرفعة لوروده في مقام المدح وفى
هذا الإيماء تعظيم لشأن المخاطب حيث أوجبت موافقته رغبة وخيرا (قوله ذريعة للإهانة) المناسب
للتعريض بالإهانة ثم الظاهر أن مراد الشارح إهانة غير السند يدل على أنه لا معنى للتعريض بإهانة السند
من المثال وهو اشتقاق الاذلال (قوله نحو الذى يخالفك الخ) ففيه إيماء إلى أن الخبر من جنس الحية
لمعاتمت وفى هذا الإيماء تعريض بإهانة السند إليه حيث أوجبت مخالفته للمخاطب حية وترك الشارح
حمله ذريعة إلى الإهانة لشأن الخبر ومثاله قولك الذى لا يتحسن معرفة الفقه قد صنف فيه فى الوصول
مع الصلة إيماء إلى أن الخبر من نوع ما يتعلق بالفقه كالتصنيف وفى ذلك الإيماء تعريض بأن المصنف
مثلاً بالفتح قبيح مهان وحينئذ كالتصنيف قبيح مهان أفاده السعد والدسوق (قوله واستفراغه) أى تفرغه
وقوله بعده أى بعد السند إليه للوصول (قوله والذى حلت الخ) أى تحببت وتغير البرية مراد منه لازمه
وهو الاختلاف والاضطراب وقوله فيه أى فى أنه يعاد أو لا يعاد فبعضهم يقول بالأول وبعضهم الثانى (قوله
مستحدث من جماد) المراد باستحداث الحيوان من الجماد البعث والمعاد للأجسام الحيوانية يوم القيامة
وقرر بعضهم أن المراد استحداثه من النطفة بناء على أنها حماد أو من التراب باعتبار الأصل اه صبان والجماد
على الأول التراب الذى ثبت منه الأجسام عند إرادة البعث (قوله ومنها عدم علم الخ) ضمير منها المرجعات
وعند هذه النكتة من المرجعات هو ما يشعر به كلام الفري والذى فى عبد الحكيم أنها موجبة لابرار
السند إليه موصولا فراجع إن شئت (قوله بالأحوال المختصة به) الأولى أن يقال بالأمور المختصة به
ليشمل عدم الاسم ثم إن المراد باختصاصها به عدم عمومها لغالب الناس لعدم وجودها فى غيره اه دسوق
(قوله الذى أطعمناه الخ) فالمخاطب لم يعلم شيئا من أحوال السند إليه إلا كونهما أطعمناه بالأمس

وفي هذه عدم علم المتكلم وحده أو مع مخاطب نحو الذي حولنا من الحق لا نعرفهم أو لا نعرفهم . قال : (وبالحقارة لكشف الحال من قرب أو بعد أو استجهال أو غاية التمييز والتعظيم والخط والتوبيخ) (٣٣) أقول : من مرجحات

كون السند إليه اسم
إشارة ببيان حال المشار
إليه من قرب نحو هذا
زيد أو بعد نحو ذلك
زيد أو ذلك زيد
فلاسم الإشارة مرتين
عند المصنف تبعاً
لسبويه وابن مالك
والأصل جعل للراتب
ثلاثاً فيكون اسم
الإشارة للتوسط ذلك
والبعيد ذلك ومنها
استجبال المخاطب أى
تجهيزه والتعريض
بقبولته حتى إنه لا يتميز
له الشيء إلا بالإشارة
إليه كقول الفرزدق
تخاطب جريراً:

اولئك آباءى جنتى
بجملهم

إذا جمعتا يا حريرو
المجامع

ومنها تميزه غاية التمييز
لإحضاره في ذهن

السامع حيا بالإشارة
كقول ابن الرومي :

هذا أبو الصقر فردا في
محاسنه

من نسل شیطان یعنی
الضال والسم

ومنها التعظيم أى تصد
تعظيمه بالقرب نحو

لما فاته ومنه تلك آيات
وتمت دلائلها وخبرها

(قوله وفي مقامه) أى فى حكمه من كون طريقه التعريف بالموصولية (قوله عدم علم التكلم) أى بسوى
البصلة من الأحوال المختصة به (قوله الذى حولنا الخ) المناسب الذين (قوله وبالإشارة) عطف على قوله بالوصل
(قوله من قرب) حسى أو معنوى وهو الحاصل بتقدم ذكر المشار اليه مثلا (قوله أو استجها) أى المخاطب
أى بغيره لاجلها حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس المشار إليه من جهة أن الأصل فى اسم الإشارة أن يشار به
إلى محسوس أفاده ع ق (قوله أو غاية الخ) أى لتمييزه غاية التمييز بالإشارة الحسية المختصة بذلك التمييز
لأن الإشارة إلى شئ تنزل منزلة وضع اليد عليه حيث يقتضى المقام غاية التمييز لزيادة مدح وقم لأن
المدح والدم مع غاية التمييز أكمل أه غ ق ومنها ما ذكره الشارح (قوله بيان حال المشار إليه الخ) إن
قبل كون ذا القرب وذلك أوداك للبعيد مما يتيسر اللغة لأنه بالوضع فلا ينبغي أن يتعلق به نظر علم المعاني
لأنه بما يبيح عن الزائد على أصل المراد أى المعنى المقصود بالوضع. أعجب بأن الأمور اللغوية قد يتعلق بها
غرض اليلخ إذا لم يكن المقام يقتضى أزيد منها لتصور المخاطب فيبحث عنها أهل اللغة من حيث الوضع
لها وأهل المعاني من حيث إنها مطابقة لمقتضى الحال فتدبر صبان (قوله أى تجهيلة) أى نسبتها إلى الجهل
ونعمه جاهلا هذا هو المناسب من معاني التفعيل فى هذه المادة فى تفسير الاستجها بالجهيل الذى
لأناسيه إلا هذا المعنى إشارة إلى أن السبب والثاء للفسة والعلة وقد أفدناه فيما مر عن ع ق (قوله
والتعريض) عطف مغاير لما قبله إذ التعريض يتوقف على التكلم والاستجها حاصل قبله باعث عليه
فيحتمل كتمان تدبر (قوله أولئك أبائى الخ) فى قوله أولئك أبائى تعريض بعبادة جريمر وأنه لا يدرك غير
المحسوس بخلاف ما لو قال فلان وفلان وفلان أبائى وقوله فحنى مثلهم أمر تمييز أى لا تقدر أن تأتى بمثلهم
فى مناقبهم وقوله الجامع أى جامع الاختيار والانشاد أه يعقوى (قوله غاية التمييز) فيه أنه يقتضى أنه
أشرف من سائر المعارف مع أنه مؤخر الرتبة فى التعريف عن بعضها كما تنور فى محله اللهم إلا أن يقال إن
المواد غاية التمييز بالنسبة لما تحته من المعارف لما فوقه ويكون الكلام فى مقام لا يمكن فيه التعبير
بما فوقه من المعارف (قوله حسا) تمييز لقوله إحضار أى لاحتضاره من جهة الحس أى من جهة إدراك
حسن السامع له حقيقة أو تخريلا بالإشارة تأمل (قوله فردا) أى فى حال كونه فردا أو أمدح فردا فهو
منسوب إما على الحال أو على تقدير الناصب وقوله فى محاسنه جمع حسن معنى لا لفظا وقوله من نسل
شيبان خبر بعد خبر وشيبان قبيلة من قبائل العرب وقوله بين الضال والسلم حال من نسل شيبان أى
حال كون نسل شيبان مستقرا بين الضال وهو الصدر والسلم وهو شجر له شوك وهما من شجر البوادي
وأشار بذلك إلى ما تباح به العرب من سكى البادية لأن العز مقتود فى الحضر يعقوى وقوله معنى
لا لفظا ومفردة فى الملاحظة محسن بمعنى حسن أفاده السوقى (قوله قصد تعظيمه بالقرب) أى يؤتى بالمسند
إليه اسم إشارة لقصد تعظيم معناه بسبب دلالة على القرب وهذا بناء على أن المشار إليه مخالف
لنفس وأنه لا ينبغي عنها فهو حاضر أفاده الصبان عن سم (قوله نحو إن هذا القرآن الخ) فى الإشارة
بهذا إلى القرآن إعلام بأنه مخالف للنفس لا ينبغي عنها وفيه من التعظيم ما لا يخفى ومعنى أقوم أهمل
وأصوب والظاهر أن التفضيل ليس على يابه (قوله ورفعة قدره) عطف تفسير (قوله نزلت دناها الخ)
وذلك لأن الدنى وإن كان بعيدا لا يحتاج فى الوصول إليه إلى الوسائط فدناؤه لكونها أوجبت
ما ذكر منزلة منزلة قرب به (قوله نحو ذلك الفاسق الخ) نزلت حقارته عن ساحة عز الحضور والمخاطب

لأن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم أو البعد نحو ذلك الكتاب نزل بعد درجته ورفعة قدره منزلة بعد السابعة ومنه تلك آيات الله وتلك آيات الكتاب وغير ذلك ومنها الخط أي التحقير بالمقرب نحو وما هذه الحياه الدنيا إلا لعب ولشورتان فتلذمتا وخسرة قدرها منزلة قرب السابعة واليهود نحو ذلك القاسق فليكن

الأوصاف نحو أولئك
على هدى من ربهم
وأولئك هم المفلحون
فأتى بعد المشار إليه
وهو الذين يؤمنون
بأوصاف متعددة من
الإيمان بالغيب وإقام
الصلاة وغير ذلك ثم
عزف المسند إليه
بالإشارة إليه تنبيها
على أن المشار إليهم
أحقاء بما يرد بعد
أولئك وهو كونهم
على الهدى عاجلا
والفوز بالفلاح آجلا
من أجل أوصافهم
بالأوصاف المذكورة
ومنها التغميم ولم
يذكرهم بالأصل
اكتفاء بالتعظيم
وزاده المصنف لأن
فيه زيادة التعظيم
نحو هذا زيد الذي
سمع به قال :
(وكونه باللام في النحو
علم
لكن الاستغراق فيه
ينقسم
إلى حقيقى وعرفى وإلى
فرد من الجمع أعسم
فاقتضى)
أقول : من مرجحات
كون المسند إليه معرفة
باللام الإشارة بها إلى
معهود أو حقيقة فلا أول
ثلاثة أقسام الأول

منزلة بعد المسافة قاله السعد وإضافة عز لما بعده من إضافة الصفة للموصوف أى عن ساحة الحضور
العزير (قوله التنبيه) أى تنبيه التكلم السامع وقوله عند ذكر أى عند وقوع الد كروصوله بحيث
يكون قد حصل بالفعل كما أفاده اليعقوبى وقوله أوصاف قال الصبان ليس المراد بالأوصاف خصوص
النوع التنبيهية اه أى بل ما هو أعم فان الأوصاف المذكورة فى المثال الآتى صلات وقوله بعد المشار إليه
أى بعد ذكر الشئ الذى عبر عنه باسم الإشارة بعد الأوصاف وقوله على أن متعلق بالتنبيه وقوله حقيق
الظاهر أنه هنا بمعنى فاعل أى متأهل لما ذكر وقوله بما يرد أى عند يرد وقوله بسبب متعلق بحقيق
هذا إيضاح ما قاله الشارح تبعا للأصل قال الصبان قال العصام لا ينبغي أن التنبيه لا يتوقف على تعدد
الأوصاف ولا على كونها عقب المشار إليه فانه يصح أن تكون قبله كأن تقول جاءنى الفاضل الكامل
زيد وهذا يستحق الإكرام ولا على أن يكون ما هو جدير به واردا بعده كأن تقول ويستحق الإكرام
هذا وجيئته فالواضح أن يقول أو التنبيه عنه الإشارة إلى موصوف على أن المشار إليه جدير بما أسند
لاسم الإشارة من أجل كونه موصوفا اه (قوله أولئك على هدى من ربهم) شاهد أول وقوله وأولئك هم
المفلحون شاهد ثان قاله النوبلى اه صبان (قوله وهو الذين يؤمنون) أى الثقات معهودة بعنوان هذه
الصلة قاصية داخلية فى الصفات خارجة عن المشار إليه فلا ينافى ذكر الصلة عدة الإيمان من الأوصاف
والناظرون لم يتنبهوا لهذه اللطيفة فقالوا ذكر الصلة ههنا استطرادى لقبح ذكر الموصول بدون الصلة
والمراد هو الموصول فقط اه عبد الحكيم قال القنرى لم يقل وهو المفلحون لأن الذين يؤمنون يمكن أن
يجعل منقطعاً عن المتقين على سبيل الاستئناف مرفوعاً بالابتداء مخبرا عنه بأولئك على هدى وأن جعل
جاريا عليه كما ذكر فى الكشف فعلى التقدير الثانى يحسن أن تجعل الإشارة لأحدهما إشارة إلى الآخر من
غير تكلف لأن الصفة والموصوف فى حكم واحد أما على التقدير الأول فليس بذلك الحسن لأن المراد
بالمشار إليه هو المعنى الذى أشير باسم الإشارة إلى لفظه وذلك المعنى هو معنى الذين يؤمنون لا معنى المتقين
وإن اتحدوا فى الواقع ذاتا فليست أملا اه (قوله وغير ذلك) كالانفاق مما رزقوا صبان (قوله تنبيه الخ) فان
الدوق شاهد صدق على أنه إذا قيل يحسن السائل ويغيب الملهوف ويرحم الضعيف ويقم حق الضيف
ويبين على التوازل ويوجد فى الشدائد ذلك هو أهل التعظيم عند الورى والاحوان يتلقى بالقبول إذا
كان يرى ذلك دال على استحقاقه للتعظيم والقبول من أجل تلك الأوصاف لأن تعليق الحكم بوصف مناسب
كما أنبأ عنه هنا اسم الإشارة إلى الموصوف يشعر بعليته ثم يفسر عن ذلك غرض آخر وهو الترغيب فى
تحصيل تلك الأوصاف اه يعقوبى أى والآية كهذا المثال فليجربها ما جرى فيه من جميع ما ذكر (قوله
عاجلا) أى فى الدنيا وقوله بالفلاح المراد به البقاء الأبدى فى النعيم وقوله آجلا أى فى الآخرة (قوله من أجل
اتصافهم) متعلق بأحقاء (قوله لأن فيه زيادة تعظيم) أى للفتح (قوله نحو زيد الخ) فى ذكر اسم الإشارة
زيادة تعظيم حيث أورد مع إشعار الكلام بالتعظيم مع العدول عنه (قوله باللام) أى العهدة الخارجية أو
الجنسية ع (قوله فى النحو علم) أى يعلم مرجح كون المسند إليه باللام فى النحو (قوله ليس الخ) إنما
ذكر هذا التفصيل ولم يغفل على النحو لأن النجاة لا يبحثون عنه غالباً قاله المصنف فقوله لكن الخ لدفع
توهم أنه ينبغي ترك نكتة كونه باللام السلكية (قوله وفى فرد) الواو استثنائية والظرف حال من الضمير
فى خبر المبتدأ المذموم القائد إلى الاستغراق (قوله إلى معهود) أى إلى خصه من أفراد الحقيقة معهودة
بين التكلم والمخاطب فى الخارج واحدا كان أو اثنين أو جماعة يقال عهدت فلانا إذا أدركنته ولقيته
والمراد هنا لازم ما ذكر وهو التبعين اه من السعد والصبان (قوله فلا أول) أى المعهود فى الخارج
وقسم الكلام عليه لأنه أصرف أقسام الصبان (قوله وليس الخ) أى لا يكون اللام فى هذا

المثال للعهد إن جعل من كلام الله وللعنى ليس الله كذا الذى طلبته امرأة عمران فى قولها رب أنى نضرت
 الخ كالأشئ التى وهبت لها لابل الأشئ التى وهبت لها أعظم رتبة من الله كذا أما إن جعل من كلام امرأة
 عمران وفى الكلام قلب أى ليس الأتى كذا فى التحرير وهو من جهة تحصرها ، والعنى تحصر على وضعها
 أتى وعدم مساواتها للذ كذا فى التحرير فى أليتها كانت ذكرا وكانت مساوية له فى التحرير فاللام حينئذ
 للجنس ولا يصح التخييل بالآية للام العهد ثم إن الأتى فى المثال ليس مستندا إليه بل هو مجرور فهو تنظير
 مناسب من حيث العهد والمستند إليه الله كذا لأنه اسم ليس أفاده السعد والسوق (قوله إنى وضعها أتى)
 تأيت الضمير مع كونه راجعا إلى ما لأنه دار بين المرجع والحال التى بمنزلة الخبر أعنى أتى فرعاية الخبر أولى اه
 عبد الحكيم (قوله لأن ما كناية عنه) المراد بالسكنية هنا ما قابل الصريح لالامنى المصطلح عليه اه
 عبد الحكيم ولا شك أن ما لبست صريحة فى الذ كذا بل مبهمه وفهم معنى الذ كذا منها إنما هو بقرينة ذكر
 التحرير بعدها (قوله لأن التحرير الخ) يعنى بضم الحال أعنى محررا صار ما يختص بالذ كولا أن المراد من
 كلمة ما الذ كذا اه عبد الحكيم وقوله لأن المراد الخ أى لأن المراد لامرأة عمران من كلمة ما الخ بل هو مبهمه
 فى كلامها ويدل للإبهام فتقبلها الخ فإنه يفيد أنها من مشمول التندوبه ثبت المطلوب وهذا منه على من
 خالف تدبر (قوله معهود فى الذهن) كأن مراده بالذهن العلم إذ الواقع فى كلام غيره التعبير بالعلم فى هذا
 القسم والمسمى عندهم معهود فى الذهن هو الداخلة عليه أل المشار بها إلى الحقيقة فى ضمن فرد غير معين
 ولو أبدل الذهن بالعلم أحسن (قوله إذ هما فى الغار) فالغار الذى دخله الرسول وأبو بكر معهود علما
 للخطابين (قوله فى الحضور) أى سبب الحضور (قوله نحو اليوم الخ) فالمراد به اليوم الذى وقع عليه الخطاب
 (قوله ومنه الواقعة بعد اسم الإشارة) أى من المعهود فى الحضور أى من مصاحبة اللام الواقعة الخ فتكون
 للعهد الحضورى قال عبد الحكيم ليت شعرى ما معنى كون اللام فى هذا الرجل للعهد فإنه ذكر الرضى
 فى بحث المنادى أنه لا يوصف اسم الإشارة إلا باسم الجنس المعرف باللام أما اسم الجنس فلا أنه هو الدال على
 الماهية من بين الأسماء والحاج إليه فى نعت اسم الإشارة بيان ماهية المشار إليه وأما التعريف باللام
 فلا أن نفس الماهية حصل من لفظ الجنس ونفس الفرد من أفرادها قد علم من اسم الإشارة فلم يبق إلا
 التطابق المطلوب بين النعت والمعتوب وأخصر الطرق للتعريف هى اللام إذ هى أقل من المضاف إليه اه
 وقوله نفس الفرد أى الذى تقتضيه الإشارة إذ لا يشار إلا إلى معين هذا ورأيت بخط بعض الأفاضل أن
 الجمهور يجوزون كون أل للحضور وساق عبارة للنفى تدل لمقاله (قوله وأى فى النداء) هذا على تقدير أن
 يكون المنادى هو المعرف باللام كما أوما إليه الشيخ ابن الحاجب بقوله وإذ أنودى المعرف باللام قيل يا أيها
 الرجل فيكون المنادى هو الرجل المعهود والحضور المستفاد من النداء لا يحتاج إلى تقدم الذ كذا وأما على
 ما ذهب إليه الشيخ الرضى من أن المنادى هو أى والوصف لا يزيل الإبهام وبيان الماهية فالتعريف للجنس اه
 عبد الحكيم (قوله والثانى الخ) أفاد ظاهر كلامه أنه الإشارة إلى الحقيقة فلم يوافق بظاهرة الأول فى
 الجنس وهو ما تثير إليه اللام فكان الأولى إرجاعه إلى الأول يجعله الحقيقة المشار إليها باللام (قوله ثلاثة
 أقسام) بقى قسم رابع وهو الإشارة إلى الحقيقة المعتبر فيها الماصدق غير مقيد بالعضية أو الكلية كما
 فى القضية المهمة أفاده الصبيان عن الحفيد (قوله من حيث هى) أى من غير اعتبار أفرادها (قوله
 نحو الخ) ومنه الكل أعظم من الجزء والدينار خير من الدرهم (قوله الرجل خير من المرأة) أى هذا الجنس
 خير من هذا الجنس ولا ينافى كون بعض أفراد جنس المرأة خيرا من بعض أفراد جنس الرجل
 فإن العوائق قد تمتع عما يستحقه الجنس اه صبان (قوله ومنه) أى عماد ذكر وهو الإشارة إلى الحقيقة
 من حيث هى أى من ذى الإشارة المذكورة (قوله إذ التعريف الخ) أى فالمعروف دائما هو الماهية

إنى وضعها أتى
 والد كذا تقدم فى قوله
 ما لى بطنى محررا لأن
 ما كناية عنه لأن
 التحرير إنما كان
 للذ كذا ، الثانى معهود
 فى الذهن نحو إذ هما
 فى الغار ، الثالث معهود
 فى الحضور نحو - اليوم
 أكملت لكم دينكم -
 ومنه الواقعة بعد اسم
 الإشارة وأى فى النداء
 والثانى ثلاثة أقسام
 أيضا : الأول الإشارة
 إلى الحقيقة من حيث
 هى نحو الرجل خير من
 المرأة ومنه أل الداخلة
 على المعرف يفتح الراء
 نحو الإنسان حيوان
 ناطق إذ التعريف إنما
 هو للماهية لالأفراد .

الثاني الاشارة الى الحقيقة باعتبار وجودها في بعض الأفراد غير معين كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج ومنه قوله تعالى وأخاف أن يأكله الذئب وهذا المصروف في المعنى كالنكرة ولذا عومل معاملتها في الوصل بالجملة نحو: ولقد أمر على اللثيم يبنى وإن كان في اللفظ يجري عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذات حال ووصفا للعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك وإنما قيل كالنكرة قلنا بينهما من تفاوت تام وهو أن النكرة معناه بعض غير معين من جملة الحقيقة وهذا معناه نفس الحقيقة وإنما تستفاد العضية من القرينة كالدخول والأكل لهما مر فالجرد وذو اللام بالنظر إلى القرينة سواء بالنظر إلى أنفسهما مختلفان .

الثالث الاشارة إلى الحقيقة باعتبار وجودها في كل فرد من الأفراد فيفيد الاستغراق نحو إن الإنسان لذي خسر

فالغرض هنا ماهية الإنسان قال هنا دأخلة على المساهية (قوله الاشارة الخ) واللام حينئذ العهد المعنى لأن مدخولها وهو الحقيقة معهود في الدهن (قوله باعتبار وجودها في بعض الخ) وذلك عند قيام قرينة دالة على أن ليس القصد إلى نفس الحقيقة من حيث هي بل من حيث الوجود ولأن حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد بل في بعضها قاله السعد وقوله لامن حيث وجودها في ضمن الخ أي كما في لام الاستغراق الآية (قوله كقولك ادخل الخ) فتقولك ادخل قرينة على أن ليس المراد حقيقة السوق من حيث هي لاستحالة الدخول في الحقيقة ولا الحقيقة في ضمن جميع الأفراد لاستحالة دخول الشخص الواحد في جميع أفراد السوق فلمن من هذا أن المراد الحقيقة في ضمن بعض الأفراد دسوق ثم هذا البعض غير معين لأن الغرض أن لا معهود في الخارج كما قال الشارح حيث لا عهد الخ ثم من التوجيه في هذا المثال يعلم التوجيه في قوله تعالى وأخاف أن يأكله الذئب وإلى كل من التوجيهين أشار الشارح بقوله فيما يأتي وإنما استفاد الخ فتأمل (قوله في المعنى كالنكرة) أي باعتبار القرينة لأن المراد به بعد اعتبارها فرد منهم أما قبل اعتبارها فليس كالنكرة إذ هو موضوع للحقيقة المعينة في الدهن اه دسوق (قوله ولذا) أي لكونه كالنكرة (قوله نحو ولقد الخ) فيسبى صفة للثيم . فان قيل بل هو حال منه وهو أظهر لما فيه من الاستغناء عن بيان العذر في توصيف المرف بالجملة . قلنا ليس المعنى على أنه يسه حال المروء بل الغرض أن ذلك دأبه وهذا هو السر في أن القوم يمنعون الحالية ويشتون الوصفية - ولا يخفى عليك أنه إن جعل الحال مؤكدة فلا عذر فيه وكونه لثما يلائم ذلك إذ الظاهر المتبادر منه إلى الفهم دوام سبه ولا يقيد بحال المرور فقط سم قال يعقوب بعد نقله ما نقلتم كذا قيل والمناسب لقوله : ثم قلت لا يعنى كونها حالة وإنما قلنا المناسب الخ لأن التحميل يتأنيس بنفس بعدم العناية قد لا يناسبه قصد إظهار دوام السب ولأن قوله لا يعنى إنما يتبادر منه أنه قاله في حال سماع السب حال المرور لا أنه قاله فيمن دأبه السب ولو في غير حال المرور اه بحروقه اه صبان وقوله مؤكدة المناسب لازمة إذ هذه ليست من معنى عاملها فليست مؤكدة ويدل لنا بقية العبارة وقوله وما تقدم هو كون يبنى لثما للثيم مع ما بعده من الإيراد والجواب وقوله يتأنيس الخ أي في قوله متما للبيت : ثم قضيت ثم قلت لا يعنى اه أي فأضفى ثم أقول والعدول إلى الماضي للدلالة على التحقق (قوله وإن كان في اللفظ الخ) أي والحال أنه في اللفظ الخ . وصاحب الحال الضمير في خبر هذا والمراد الجريان غالبا كما عرفت (قوله مبتدأ) أي من غير مسوق من مسوغات الاستدعاء بالنكرة ومثله يقال فيما يأتي لنا من كونه اسم كان (قوله ونحو ذلك) كعطفه بيانا من المعرفة والعكس وككونه اسم كان أو معمولا أول لظن اه صيان وقوله وككونه الخ إنما كان من أحكام المعرفة لأن لكل من المذكورين حكم المبتدأ الأصلي من حيث كونه لا يكون بالنكرة إلا مع المسوق تأمل (قوله وهو أن النكرة معناه) أي الوضئ وقوله من جملة الحقيقة أي أفرادها (قوله وهذا معناه) أي الوضئ وقوله كالمدخول أي فانه إنما يتصور في الأفراد الخارجية سم أي ولا يتصور في الحقيقة صبان (قوله فالجرد) ثم من أل وقوله بالنظر الخ قيد في ذي اللام فقط إذ الجرد استعماله في المفرد لا يتوقف على القرينة دسوق (قوله سواء) أي في إفادة كل منهما بعضا غير معين وإن كان في النكرة بالوضع وفي ذي اللام بالقرينة اه صبان (قوله مختلفان) فان الجرد موضوع للمفرد المنتشر وذو اللام للحقيقة المتحدة في الدهن وإنما أطلق على المفرد للقرينة باعتبار وجود الحقيقة فيه ثم صبان (قوله فيفيد) أي ذو الاشارة إلى الحقيقة باعتبار وجودها في ضمن كل فرد فالضمير المستتر يعود إلى ما ذكر من الاشارة على حذف مضاف ويصح عوده إلى المرف

باللام الفهوم من السياق وإفادته ما ذكر بالقرينة كالذي قبله هذا ما أفاده السعد وأشار إليه الشارح
والذي لغيرها أن للدار على عدم قيام قرينة على قسم من الأولين نقله السوقي عن العدوي (قوله
بدليل الخ) فلا استثناء هو القرينة والظرف متعلق بمحذوف خبر لمحذوف أى والاستغراق ثابت
في الآية بدليل (قوله الاستثناء) أى المتصل في قوله إلا الذين آمنوا صبان (قوله في السنتى منه)
وهو هنا الإنسان (قوله عن ذكره) أى للسنتى (قوله وهو) أى الاستغراق من حيث هو لاق
خصوص السند إليه فلا يرد عليه أن الغيب في المثال الأول مجرور والصاعغة مفعول به في المثال الثاني
أه دسوق (قوله وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله الخ) الأظهر ما في شرح الفتح الشريفي وهو أن
الاستغراق العرفى ما يصدق في العرف شيئا وإحاطة مع خروج بعض الأفراد وغير العرفى وهو المسبى
بالحقيقى ما يكون شيئا لجميع الأفراد بحسب نفس الأمر فلا واسطة بينهما أصلا وأما على ما ذكره
الشارح فلا بد من أن يقال إن ذكر اللغة بطريق التخييل والمراد بحسب اللغة أو الشرع أو الاصطلاح
أعم من أن يكون بحسب المعنى الحقيقي أو المجازى أه عبد الحكيم وقوله ما يكون الخ أى سواء
أريد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة أو الشرع أو الاصطلاح وقوله أعم من أن يكون الخ
أى في الثلاثة هذا وقول الشارح أن يراد الخ من إطلاق السبب وإرادة السبب إذ الإرادة سبب
في الاستغراق الذى هو تناول اللفظ بنبه عليه الصبان وغيره (قوله متفاهم اللغة) أى ما يتفاهم أهل
اللغة أى المعنى الذى يفاهمونه من اللفظ (قوله أى كل غيب) أى غائب عنا وقوله شهادة أى
مشاهد لنا (قوله بحسب التفاهم العرفى) المصدر بمعنى المفعول كما نفيدده عبارة السعد فيكون موافقا
لامم المفعول قبله (قوله الصاعغة) جمع صائع وأصل صاعغة صوغعة ككامل وكلة صبان (قوله صاعغة
بده) أى إذا كان الأمير أمير بلد (قوله واستغراق المفرد الخ) شروع في حل قول المصنف وفي فرد
الخ والمراد بالاستغراق ما هو أعم مما كان يحرف التعريف أو بغيره كحرف التثنية مع النكرة وقوله
وأتمل من الجمع أى والمثنى أى من استغراقهما وذلك لأن استغراق للمفرد يتناول كل واحد واحد من
الأفراد واستغراق المثنى إنما يتناول كل اثنين اثنين ولا يتألف خروج الواحد واستغراق الجمع إنما
يتناول كل جماعة جماعة ولا يتألف خروج الواحد والاثنين أه مطوّل (قوله فتوكل الخ) علمت وجهه
من عبارة الطوّل (قوله وهذا في النكرة الخ) اعتراض على الصنف التابع للتأنيص في إطلاقه
كون استغراق المفرد أتمل ينبع فيه السعد (قوله وأما المفرد الخ) لعل غيره كالموصول والمضاف
كذلك والاعتصار على المعرف لأن أصل السياق فيه سم صبان وقوله فلا أى فلا يسل كونه أتمل وقوله
يتناول كل واحد من الأفراد الخ فيكون مساويا للمفرد في الشمول فلا يصح دعوى أتملية المفرد
على الجمع المعرف باللام . وأجيب بأن كلام علماء البيان على تقدير أن لا يبطل معنى الجمعية أى بدخول
أل الجنسية فإنها إذا دخلت على جمع أبطلت منه معنى الجمعية التى أقلها ثلاثة أفراد وكلام الأصوليين
فما إذا بطل منه معنى الجمعية تأمل فله الصبان (قوله الاستغراق) أى تنبّع ترا كيب البلاء (قوله
فإن قيل الخ) حاصله أن الاسم المفرد لسكونه في مقابلة التثنية والجمع يدل بأفراده على وحدة معناه
بمعنى أن لا يكون آخر معه واستغراقه وإن كان يستفاد من القرينة يدل على تعدده وأن معه آخر
منه فينبغي أن تنافى مقتضاهما فلا يحتج به صبان (قوله يدل على الوحدة) أى وحدة معناه
وذلك لأن اسم الجنس النكرة إن قلنا بوضعه للوحدة الشائعة فدلالته على الوحدة ظاهرة وإن قلنا
بوضعه للحقيقة فالحقيقة مفردة والغرض منها ما نتحقق به وأقل ما يتبادر عما تستعمل فيه فرد واحد
فكان أفراد الاسم مقتضيا للوحدة على كلا المذهبين أه يعقوب وقوله فالحقيقة مفردة وتقال على متعلق

بدليل صحة الاستثناء
الذى تشرطه دخول
المثنى في السنتى منه
لو سكنت عن ذكره
وهو ضربان : حقيقى
وهو أن يراد كل فرد
ما يتناوله اللفظ بحسب
متفاهم اللغة نحو عالم
الغيب والشهادة أى
كل غيب وكل شهادة
وعرفى وهو أن يراد
كل فرد ما يتناوله اللفظ
بحسب متفاهم العرف
نحو جمع الأمير الصاعغة
أى صاعغة بده لا كل
الصاعغة واستغراق
المفرد أتمل من الجمع
فتوكل لأرجال في الدار
يصدق إذا كان فيها
رجل أو رجلان بخلاف
قولك لأرجل فيها وهذا
في النكرة المنفية مسلم
وأما المعرف باللام فلا
يل الجمع المعرف باللام
الاستغراق يتناول كل
واحد من الأفراد على
ما ذكره جمهور
الأصوليين ودل عليه
الاستغراق في نحو الله
عبد الحسينين أى كل
حسن . فإن قيل
أفراد الاسم يدل على
الوحدة

وقد بين ذلك بقوله والفرع الخ (قوله والاستغراق يدل على التعمد) أي فالاسم بوجود دال يدل مع الوحدة على التعمد أي فلا يتوقف تحقق الاستغراق على عدم الوحدة (قوله فالجواب الخ) حاصله أن لام الاستغراق المفيد للتعمد إنما تدخل عليه بعد تجريده عن الوحدة كما أن علامة الجمع في نحو مسلمين إنما تلحقه بعد تجريده عنها اه صبان (قوله إنما يدخل الخ) مصب الحصر الحال أعنى مجردا لا الطرف قبله (قوله عن الوحدة والتعمد) أي بحيث يصير محتملا للوحدة والتعمد لأنه قصد به الجنس ويدخل حرف الاستغراق مثلا تعين للتعمد ثم أقول المناسب حذف قوله والتعمد لأنه لا يتعد قبل الاستغراق بمجرد عنه اللفظ وتجريده على الوحدة كاف في الاحتمال المذكور (قوله وإلى الخلاف الخ) بيان القولين الأولين أن الخليل وسيبويه يقولان إن المعرفة الـ وبض النحاة يقول إنه اللام فقط ثم الخليل يقول إن همزة حمزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال وسيبويه يقول إنها همزة وصل زائدة معصية بها وضعا أي جمولة جزءا من الأداة كلام لعل الأولى وغيرها وهو القائل إن المعرفة اللام فقط اتفقوا على أنها همزة وصل زائدة لادخل لها في التعريف فالحلاف في همزة إنما هو بين من قال إن المعرفة الـ فصار ربطه الشارح به ولم يؤخر عن القولين ثم أقول من المعلوم أن الذي يناسب التكلم عليه هنا إنما هو مرجح كونه باللام فهو المقصود بالاحالة على النحو كما سبق إفادته والخلاف المذكور وما يتفرع عليه لادخل لها فيما ذكر فلا يراد الإشارة إليهما بالاحالة فكيف يجعلهما الشارح مشارا إليهما فالمناسب حذف هذه العبارة إلى قوله وإلى ما يتفرع ويبدل اسم الإشارة بضمير المؤنث فيقول عليها أي الأقسام تأمل (قوله أو همزة) عطف على الـ في قوله كون المعرفة الـ (قوله على ذلك) أي الخلاف والأقسام والأفراد لمراعاة ما ذكر (قوله وبالإضافة) أي ونعريفه بالإضافة قال الصبان نقلنا عن الأطول لا يذهب عليك أن الإضافة من أحوال المسند إليه ولا تختص بالتعريف بل يتعلق بها نكات كثيرة مع خلوها عن التعريف فكم بين تحقير فيوه حجام خضر أو صاحبك وتحقير في ولد الحجام إلا أن القوم أهملوها من غير ظهور جهة اه (قوله الحصر) أي قصد (قوله حيث لا تضبط الخ) حثية تنبيه وأراد بالأفراد ما يشمل الآحاد كما في المثال والحصر في قوله لا تضبط الخ إضافي بالنسبة لما لا يفيد العموم وأفاد بهذه الحثية أن مراد المصنف بالحصر ضبط أفراد المسند إليه بحيث لا يخرج منها شيء فيكون مستغرقا فيرجع إلى الاستغراق في عبارة غيره ولو قال المصنف : وبالإضافة للاحتقار وضده محمول اختصار

لوافق غيره في العبارة الواضحة مع السلامة من التذييل الذي لا يدخل في الرجز إلا على سبيل الاحتقار للمؤلفين (قوله ما كنون الخ) للراد بجاري الأقدار الأمور التي جرت بها الأقدار ثم إنه يصح كون الكلام فيه استعارة قصر بحية تبعية بأن شبهت ملازمة بجاري الأقدار من حيث الرضا بها بالسكني بجامع أن كلا ملازمة واستعبرت السكني للضرورة المذكورة واشتق منه ما كنون بمعنى ملازمون وبصح كونه فيه استعارة بالكناية بأن يشبه ما جرى به التقدير بيت شعر بجامع مطلق للضرورة وحذف المشبه به وأثبت ما كنون تخيلا تأمل (قوله هوأي) إما بمعنى مهوى أو أن المراد محل هوأي وهو القلب يعني أن القلب صار بسير الحبيب وجسمي موثق بمكة أو أن المراد أن نفس الهوى صار بسير القلب السائر بسير الحبيبة وأصل مهوى مهوى اجتمعت الواو والياء الخ وكسرت الواو الأولى للنسبة أفاده الصبان (قوله مع الركب) اسم جمع لراكب والبياتين جمع عيان أصله يعني حذف الياء المدغمة وعوض عنها ألف على خلاف القياس فصار يمانى فعل إعلال قاض ولعيد الحكيم استظهار فراجعه (قوله مصعد) أي مبعده ذاهب في الأرض يقال أصعد ذهب في الأرض وأبعد فيها

والاستغراق يدل على التعمد فيناقيان . فالجواب أن الحرف إنما يدخل عليه عند إرادة الاستغراق مجردا عن الوحدة والتعمد وقوله في النحو علم أشار به إلى الأقسام المتقدمة وإلى الخلاف في كون المعرفة الـ تمامها وهمزتها همزة قطع أو وصل أو اللام وحدها وهو منذهب علماء المعاني ولما يقولون ولما تعريجه باللام كالمصنف في قوله باللام أو همزة واللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام أو إلى ما يتفرع على ذلك وقوله فلتقن نكتة . قال :

(وبإضافة لحصر واختصار نشر أول وثان واحتقار كفاؤ سامة إخفاء وحث أو مجاز استهزاء) أقول : من مرجحات كون المسند إليه مضافا لما بعده الحصر حيث لا تضبط أفراد المسند إليه بالإضافة نحو أهل الله ما كنون تحت مجاري الأقدار ومنها الاختصار نحو : هوأي مع الركب البياتين مصعد

الرحيل ومنها أن شريف
المضاف نحو أمة محمد
مرحومة والمضاف إليه
نحو نبينا محمد أفضل
الأنام ومنها تحقير
المضاف نحو ولد الحجام
حاضر أو المضاف إليه
نحو أخوك الشيم حاضر
فقوله واحتقار أي
احتقار كل من الأول
والثاني أي المضاف
والمضاف إليه ومنها
التكافؤ أي العائلي في
الرتبة بحيث لا مرجح
للبداءة بأحد أفراد
المسند إليه نحو علماء
البلد حضروا ومنها
سأمة المتكلم أو السامع
من ذكر أفراد المسند
إليه لكثرتها نحو أهل
البلد حضروا ومنها
إخفاء المسند إليه وسره
عن غير المخاطب من
السامعين نحو صاحبك
تغير حاله ومنها حدث
السامع وتحريضه على
إكرام أو إذلال فالأول
نحو صديقك أتى إليك
والثاني نحو عدوك
يريد أن يظهر عليك
ومنها تضمن الإضافة
بجاءا لطيفا نحو ولتم
دار المتقين ثم أضيفت
الدار للمتقين مع أنها
دار المتقين وغيرهم
لاختصاصهم بتعيمها ومنها الاستهزاء كقولك لمن يعتقد صلاح ذي بدعة

قال تعالى - إذ تصعدون ولا تلون على أحد - اه يعقوبى (قوله جنب) أي محبوب مستحب أي تتبعه
الرقباء أو الحراس أو قومه فلا ينفلت عنهم لموافاة محبه من السعد والصبان (قوله وجناني الخ) الجنان
الجسم والشخص واللون هو التقليد بالوثاق ولفظ البيت خبر والقرض منه التحسر والتعزير وإظهار
الأدب اه يعقوبى (قوله بسبب الخ) أي فالحمام مقام صبر وهو ضيق جدا (قوله نحو أمة الخ) فقيه
نشرى وتعتيم للأمة بأنها أمة محمد (قوله نحو نبينا الخ) فقيه تعظيم لثلاثه نبينا وقد تكون الإضافة
لتعظيم غير المضاف والمضاف إليه نحو عبد السلطان عندى فقيه تعظيم للتكلم بأن عبد السلطان عنده
وهو أى التكلم الذى هو مدلول الياء غير المسند إليه المضاف وغير ما أضيف إليه المسند إليه وهذا معنى
الغبرية وليس المراد غير المضاف إليه مطلقا وغير المضاف مطلقا حتى يرد أن ما ذكر من المثال ليس
لتعظيم غيرها بل ما هو منها إذ يصدق على الياء من عندى أنها مضاف إليها (قوله نحو ولد الحجام الخ)
ففيه تحقير للمضاف بأنه ولد الحجام (قوله نحو أخوك الخ) ففيه تحقير للمضاف إليه بأن أخاه لثيم وقد
تكون لتحقير غيرها نحو ولد الحجام بحال سر بدا تحقيرا لزيد بأن ولد الحجام بحاله قاله ع (قوله فقوله
واحتقار الخ) أى فهو نظير النشرى فى كلامه الحذف من الثانى لدلالة الأول (قوله نحو علماء الخ) فأورد
المسند إليه مضافا لأن عدم الإضافة يقتضى التعدد والتعداد يقتضى تقديم البعض والتقديم ترجيح
بلامرجح (قوله وتحريضه) عطف تفسير (قوله على إكرام الخ) أو على الرحمة نحو ولدك ضائع قاله
ع (قوله نحو صديقك الخ) فى الإضافة تحريض على إكرام الصديق المنسوب لك (قوله نحو عدوك
الخ) فقيه تحريض على إذلال العدو والمنسوب لك (قوله تضمن الإضافة مجازا) قال عبا الحكيم فى شرحه
أى السعد للمفتاح فى بيان لطائف قوله تعالى - بأرض أبلى ماك - ظاهر كلامه أى السكاكى أنه يريد
بالمجاز الاستعارة البينية على تشبيه اتصال الماء بالأرض باتصال الملك بالمالك بناء على أن مدلول الإضافة
فى مثل هذا هو الاختصاص الملكى فتكون الاستعارة تصرحية أصلية جارية فى التركيب الإضافى
الموضوع للاختصاص الملكى فى مثل هذا وإن اعتبر اللام وبنى الاتصال والاختصاص عليها فالاستعارة
تبعية ومنهم من يجعل المجاز فى الإضافة بأدنى ملازمة مجازا عقليا بناء على أن كون النسبة على ماهوله
وعلى غير ماهوله مما يتعلق بالعقل دون الوضع اه فذكر الوجهين واختار السيد فى شرح المفتاح كونها
مجازا حكما اه ومراده بمثل هذا ما كانت الإضافة فيه على معنى اللام ومراده بالمجاز الحكيمى المجاز فى
النسبة بين المتضامين فتحصل أنه يجوز فى المجاز الذى تضمنه الإضافة كونه لمويا بالاستعارة الأصلية
المعتبرة فى التركيب وهو ظاهر كلام السكاكى وبالتبعية المعتبرة فى اللام وكونه عقليا فى النسبة بين
المتضامين وبه قال بعضهم واختاره السيد فى شرح المفتاح (قوله ولتم دار الخ) تجزى فى المجاز هنا
الأوجه السابقة فهو إما مجاز بالاستعارة المصروفة الأصلية بأن يشبه الاختصاص النعيسى بالاختصاص
الملكى ويستعار التركيب من الثانى للأول أو التبعية بأن يشبه مطلق الأول بمطلق الثانى فبسر
التشبيه للجزئيات فتستعار اللام من الثانى للأول وإما مجاز فى النسبة بين المتضامين حيث نسبت الدار
للمتقين مع اتقاء ملكهم للملازمة (قوله مع أنها دار الخ) كأن مراده بالغير الملازمة والصور ونحوهم
عن لايتأتى فيهم معنى التقوى ثم إن المناسب مع أنهم غير المالكين لها وإنما المالك هو الله لأن التشبيه
على نكتة العدول عن المعنى الأصلى إذا ذكرت فيه مع يكون بعدها ما يفيد المعنى الأصلى والمعنى
الأصلى للإضافة التى على معنى اللام للاختصاص الملكى كما علمت فليس معناها الأصلى هنا عموم الارتباط
بالدار للمتقين وغيرهم بل لوهم وقيل ولتم دار من لم يكفر بالله لم تكن الإضافة حقيقية ونظير هذا
المناسب أن تقول أطلق الأسد على الرجل الشجاع مع أنه إنما يطلق أصالة على الحيوان المفترس بكذا

ومنها غير ذلك كالاستغراق نحو فعل الله حميل أى كل فرد من أفراد فطنة لايشل عما يفعل وبهذا الحال تحت أنواع المعرفة . قال :

(ونصركوا إفرادا لو تنكبوا تنوبيا أو تعظيا أو تحقيرا كجهل أو صلح أو هويل نهوين أو بليس أو تقليل)

أقول : البحث الرابع فى تنكيره فمن مرجحاته القصد إلى فرد عما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من أقصى المدينة أى رجل واحد ومنها التنكير بمعنى أن ذلك الشيء ككفرته لا يحتاج إلى تعريف نحو إن له لا يلا ومنها التنويع بأن يراد بالمتنوع إليه نوع مختلف للأشياء المعهودة نحو وعلى أبصارهم غشاوة أى نوع غريب من الغشاوة وهو ما يتعاضد به عن الحق ومنها التعظيم نحو وجاءهم رسول كريم ومنها التحقير نحو قولك عند ملاقة حجام لقيني

تأمل منصفا (قوله صاحبك الخ) اعلم أن الاستهزاء إنما يتحقق إذا ذكرت شيئا من المدح غير مرده بظاهره ومثال الشارح لم يتحقق فيه ما ذكر فلا يصلح للاستهزاء ثم أقول الظاهر أن الاستهزاء يكون بكل من المضاف والمضاف إليه قياسا على التعظيم والاحتقار السابقين والشارح لم يبدع على ما ذكر لعبارة مع مافى مثالا محملا فالمناسب أن يقول ومنها الاستهزاء ويكون بالمضاف كقولك لندى عطاء قليل جدا عطاؤك جزيل وبالمضاف إليه كقولك لمن لأفضل له فضلك شهير فالاستهزاء فى الأول بالأول لقلته وفى الثانى بالثانى لأبلاؤك لعدم وجوده فى الواقع تأمل (قوله كالاستغراق) تقدم له ما يفيد أن الحصر فى المصنف يرجع إلى الاستغراق وقد تنبهناك عليه فلا وجه لعدم الاستغراق من غير مافى للمصنف (قوله لايشل الخ) لا موقع لها هنا تبصر (قوله ونصركوا) قدم التنكير على التوابع والفصل احترازا عن الفصل بين التعريف والتنكير مع شدة تناسبهما أفاده الصبان عن الأطول (قوله إفرادا) مفعول لأجله لنصركوا وكذا ما عطف عليه إلى آخر البيت (قوله وجهل) كذا بالواو فى نسخة عرق أيضا والأولى جره عطفا على معنى ما قبله أى ونصركوا لأفراد وجهل وهذا أحسن مما يفيد عرق ولك رفعه مع ارتكاب الخذف أى ومراعاة لأغراض آخر منها جهل وفيه تكلف ونسخة للمصنف كجهل وهى ظاهرة (قوله البحث الرابع) الثلاثة قبله هى الخذف والتذكير والتعريف (قوله فى تنكيره) أى المسند إليه أى إرادة نكرة سواء كان معررا أو مثنى أو مجموعا دسوقى (قوله القصد إلى فرد) أى غير معين والفرد قد يكون شخصا وقد يكون نوعا لكن المتبادر منه الشخص فذلك جعل الأفراد مقابلا للتنويع أفاده الصبان عن الأطول ثم الفرد واحد ان كانت النكرة اسم مفردا واثان ان كانت مثنى وجماعة ان كانت جمعا (قوله مما يصدق عليه اسم الجنس) كان مقتضى المقام أن يقول النكرة وكأنه جرى على عدم الفرق بين اسم الجنس والنكرة وأنه أطلق الخاص وأراد العام على أحد الإطلاقين عند من لا يسوى بينهما وهو إطلاقها على ما يعمه هنا ما ظهر لى (قوله وجاء رجل) هو من آل فرعون من أقصى المدينة أى آخرها والمراد بالمدينة مدينة فرعون وهى منف كفى الجلالين وليس المراد نصف البدة المشهورة الآن بل التى كانت بناحية الجيزة غرقت بدعوة موسى عليه السلام صبان (قوله لكفرته لا يحتاج إلى تعريف) تفيد عبارته أن الكثرة أغنت عن التعريف وهذا لا يعقل إذا تعريف يستدعى التعيين والكثرة تستدعى الشروع فى إيايته قال بمعنى أن ذلك الشيء ككفرته بلغ جدا لا يعرف ولا يتعين مقداره فلا يمكن التعبير عنه بالمعرفة كما يفيد عرق وغيره تدبر (قوله بأن يراد الخ) وذلك لأن التنكير كما يدل على الوحدة شخصا يدل عليها نوعا دسوقى (قوله المعهودة) أى التى عهدت للنكرة المذكورة فى التركيب (قوله وعلى أبصارهم غشاوة) جعل تنوين غشاوة للتنويع عوج إلى جعل غشاوة من الحجاز الأعم من الحقيقة ليصير التعاضد نوعا منها داخل تحتها يساهم صبان فقد أطلق الخاص وهو لفظ الحسى المانع من الاحساس بالبصر وأراد العام الشامل للمانع حكما الذى هو التعاضد تأمل (قوله وهو ما) أى غطاء وقوله يتعاضد به بالبناء للمجهول أى يتعاضد الكفار هذا معنى عبارة الشارح وأقول نص عبارة السعد بعد المثال المذكور أى نوع من الأغطية وهو غطاء التعاضد عن آيات الله اه وفى الصبان أن الإضافة للبيان أى غطاء هو التعاضد وكذا تفيد عبارة عرق فى كتابيه فظهر أن النوع نفس التعاضد لأشئ من التعاضد كما يفيد عبارة الشارح فليت الشارح لم يتصرف فى عبارة السعد تبصر وإنما جعل النوع هو التعاضد دون العضى للإشارة إلى أنهم يعرفون حقيقة الآيات ويظهرون خلاف ذلك فالجاءل منهم التعاضد لا العضى الذى هو عدم ظهور الآيات لهم أصلا قاله البقوتى (قوله التعظيم) أى إفادة تعظيمه وأنه بلغ فى ارتفاع الشأن مبلغا لا يمكن معه أن يعرف لعدم الوقوف على عظمه دسوقى (قوله التحقير) أى إفادة التحقير وأنه بلغ فى الانخفاض مبلغا

له حاجب عن كل أمر يشينه وليس له عن طالب العرف حاجب فتسكير (٧١) حاجب الأول للتعظيم والثاني

للتحقير ومنها الجهل به نحو جاءني رجل إذا كنت تعرفه ومنها التجاهل كقولك ذلك وأنت تعرفه ومنها التهويل كقولك لمن أردت تفزع به ونحو يفزع ورامك حساب ومنها التهوين بالنون كقولك لمن عليه بقية دين بقى شيء أي قليل ومنها التليس أي الاختفاء على السامع نحو قال لي قائل إنك خائن ومنها التقليل كقولك للظمان هنا شيء من الماء وما له مناسبة بالتحريف والتسكير قاعدة وهي أن الاسم إذا كرر مرتين فإن كانا نكرتين فالثاني غير الأول أو معرفتين أو الثاني فقط فهو عينة أو الأول معرفة والثاني نكرة فتقولان فالأول والثاني كالعسر والبسر في قوله تعالى - فإن مع العسر يسرا إن مع العسر يسرا - والثالث نحو - فيها مصباح المصباح - والرابع كقولك : صفنا عن بني دهل وقلنا القوم إخوان

لا يمكن معه أن يعرف لعدم الاعتداده والاتفات إليه اه منه (قوله له حاجب) أي مانع وقوله يشينه أي يبعبه وقوله العرف أي المعروف والاحسان قاله الصبان (قوله وليس له الخ) أورد عليه أن اللاتق حذف طالب لأن الحجب للطالب عن العرف لا للمدح أو عرفة عن الطالب على ما هو المناسب وأجيب بتقدير مضاف أي عن إحسان طالب العرف أي الاحسان إليه أي ليس له حاجب للطالب عن إحسانه إليه وقال عبد الحكيم قوله وليس له الخ عدم الحاجب عن طالب العرف كناية عن ورودهم عليه وهو كناية عن حصول مقاصدهم فلا حاجة إلى التقدير أي إحسانه كقولك اه ثم نقل عن الأطول أنه كان الأولى فليس لدلالة ما قبله عليه إذ لو كان له مانع عن طالب العرف كان من جملة ما يشينه (قوله فتسكير الخ) فمعنى الأول مانع عظيم ومعنى الثاني مانع حقير وإذا اتقى المانع الحقير عن العرف فالعظيم أولى ووجه ما ذكره الشارح أن مقام المدح يقتضي أن الحاجب أي المانع عن كل ما يشين أي يعيب المدح عظيم والحاجب الذي يصد عن العرف والاحسان حقير فمن باب أولى عظيمه قاله اليعقوبي (قوله الجهل به) أي بالسند إليه أي بوصفه ما عدم مدلول النكرة (قوله إذا كنت لا تعرفه) أي لا تعرف من أوصافه سوى كونه رجلا (قوله التجاهل) بمعنى أنك عرفت أن له أحوالا أخرى غير مفاد النكرة وعملت عنها إلى النكرة للتجاهل أي لظهور الجهل بغير ما ذكرته من كسر التحدث عنه كأن ترى رجلا مطلوبا بشي وعرفت عينه فإذا قيل لك من فعل كذا فتقول رجل لا أعرف عينه فعلة اه ع ق ومنه مثال الشارح إذا كان مقصود التكليم ستر الجاني لثاني علم السامع بعينه من الضرر عليه أو غيره (قوله التهويل) أي بشأن السند إليه أنه أبلغ إلى حيث تقصر العبارة عن تعيينه وهو يرجع إلى تعظيم الشيء معتبرا معه كونه خفيا (قوله تفزع به) بقاء فزاي فعين بعد الشاة التحتية أي نصيره ذافزع (قوله التهوين) أي التسهيل بشأن السند إليه وهو يرجع إلى التحقير وقد يكون معنى التهوين أن تعدل عما بعينه وتعتبر عنه باسم الجنس للتهويل بشأنه باعتبار عظمتك وأنه أهون من أن تعينه وتسميه فتقول إذا حدثت زيد بشي حدث بهما رجل وكثيرا ما تستعمل الملوك هذا المعنى وهو راجع أيضا إلى التحقير اه ع ق وقوله وهو يرجع الخ ولعل ذكره اعتناء بشأنه لكونه قد يغفل عن رجوعه للتحقير (قوله أي الاختفاء الخ) أي لا على سبيل التجاهل بل على سبيل الإبهام على السامع لغرض كاختفاء صاحب السر فتقول حدثني بهذا السر رجل تعني لا أكشفه بل أبهمه اه ع ق (قوله هنا شيء الخ) ومنه ورضوان من الله أكبر أي الرضوان القليل من الله أعظم من كل مطلوب غيره وقلة الرضوان باعتبار متعلقه وأقل التعلقات إدخال المرضي عنه الجنة . (قمة) الفرق بين التعظيم والتسكير أن التسكير باعتبار تعدد الأفراد والتعظيم باعتبار الرفعة في النفوس وبين التقليل والتحقير أن الأول باعتبار التعدد أيضا والثاني باعتبار عدم العلو في النفوس قاله ع ق وغيره (قوله إذا كرر مرتين) أي في كلام واحد أو كلامين بينهما تواصل بأن يكون أحدهما معطوفا على الآخر وله به تعاقب ظاهر أو تناسب واضح اه سيوطي وقوله تعلق ظاهر كأن يكون الثاني مستأنفا استئنافا بيانيا جوابا عن سؤال نشأ من الأول وقوله تناسب واضح كأن يكون الثاني دعاء لشخص بعد ذكر ما صدر منه من الفعل الجميل تأمل (قوله كالعسر والبسر الخ) وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم بشرا لهذه الآية « لن يغلب عسر يسرين » فأفاد الاتحاد في العرف دون المنكر (قوله والرابع كقولك الخ) هو صالح للأجراء على كل من القولين كما سيظهر (قوله صفنا) أي عفونا ودهل بالمهملة اسم أي القبيلة أو أمها وقوله وقلنا الخ أي وقلنا لأضنا القوم إخوان لنا فينبغي كفاة إزدائنا عنهم وقوله عسى الخ مرتب على عذوف بدل عليه سياق بيان غدر بني دهل أي قتلوا علينا وقولوا بنا باليلقي والظاهر أن مدخول أن من أرجع بمعنى أعاد فهو بضم ياء المضارعة

عسى الأيام أن يرجسن قوما كالذي كانوا

وهذه القاعدة أغلبية

وأن قوما على حذف مضاف أي حال قوم والمراد القوم المتقدمون أو مدلول نأمن صفحا وقتنا أو مطلق قوم منهما وهو الأظهر وقوله كالذي كانوا أي كالحال الذي كانوا عليه وحال القوم على الأول العجز والدل وعلى الثاني القوة والانتصار وعلى الثالث مطلق فقد صلح السلام لأجرائه على كل من القولين هذا ما مضى به الفريضة (قوله كما يعلم من المطولات) قال السيوطي قال ابن السبكي الظاهر أن هذه القاعدة غير محررة لاتفاضها بأمثلة كثيرة منها في المرتين هل جزاء الإحسان إلا الإحسان فإن الأول العمل والثاني الثواب وفي تعريف الثاني وما يقع أكثرهم إلا ظنا إن الظن لا يعني فإن المراد بالثاني عموم الظن دون الأول وفي السكرتين يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير فإن الثاني هو الأول . قلت الظاهر أن هذه الآيات ونحوها لا تخرج عن القاعدة عند التأمل فإن اللام في الإحسان فيها يظهر للجنس لا للعهد كقوله وحينئذ يكون في المعنى كالسكرة بخلاف آية العسر فإن آل فيها إما لمعهود ذهني وهو ما حصل له صلى الله عليه وسلم وللمسلمين من السنة من الكفار أو للاستغراق كما يفيد الحديث وكذا آية الظن لأنهم فيها أن الثاني غير الأول بل هو عين الأول قطعاً إذ ليس كل ظن مذموم وكيف وأحكام الشريعة ظنية وكذا آية الصلح لا مانع من أن يكون المراد بها الصلح المذكور وهو الذي بين الزوجين واستحسان الصلح في جميع الأمور يكون مأخوذاً من السنة أو من الآية بطريق القياس بل لا يجوز القول بعموم الآية وأن كل صلح خير لأن ما أحل حراماً من الصلح أحرّم حلالاً فهو ممنوع وكذا آية القتال ليس الثاني فيها عين الأول بلا شك لأن المراد بالأول المستول عنه القتال الذي وقع في سرية ابن الحضرمي سنة اثنتين من الهجرة لأنه سبب نزول الآية والمراد بالثاني جنس القتال لذلك بعينه فتأمل هذا وخرج ما أشكل عليك اه بتصرف وقوله لمعهود ذهني ليس المراد به المصطلح عليه المتقدم فإن هذا ليس منه بل المراد به العلمي كما عبر به غيره عن مثله وقوله وخرج ما أشكل عليك . إن قلت فإذا تقول في قوله تعالى - وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله - . قلت قال السبكي إن إله في الآية بمعنى معبود والاسم المشتق إنما يقصد به ما تضمنه من الصفة فأنت إذا قلت زيد ضارب عمراً وضارب بكرًا لا يتخيل أن الثاني هو الأول وإن أخبرتهما عن ذات واحدة فإن المذكور بالحقيقة إنما هو الضربان لا الضاربان ولا شك أن الضربين مختلفان اه أي فالسكرتان في الآية لم يقصد منهما سوى الصفة وهي العبادة ولا شك أن العبادتين متغايرتان فالسكرة الثانية غير الأولى باعتبار القصد وإن وقعنا على ذات واحدة لم تخرج الآية عن القاعدة تأمل (قوله ووضعه) أي للسند إليه سواء كان معرفة أو نسكرة فالوصف من أحوال السند إليه مطلقاً وهو قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يطلق بمعنى المصدر وهو ذكر النعت وهو المناسب هنا للتعالييل المذكورة لأن الذي يعقل إنما هو الأحداث لا الألفاظ والموافق لقوله بعد وأكذبوا وما بعده فإنها صريحة في إرادة الحدث (قوله في اتباعه) أي من غير تقييد بكونه معرفة أو نسكرة (قوله كشف معناه) أي ما يعني به ويقصد سواء كان ذلك المعنى حقيقياً أو مجازياً بدسوق (قوله الطويل الخ) الطول الامتداد للفروض أولاً والعرض الامتداد المعروض ثانياً والعلم ما يقطع بهما وتفسير الطول بأز يد الامتدادين والعرض بأقصهما لا يشمل الأجسام المتساوية الأضلاع اه صبان والمراد بالأضلاع الامتدادات كما في عبارة غيره (قوله يحتاج الخ) خبر عن الجسم وفيه أن الاحتياج إلى فراغ ليس خاصاً بالجسم المذكور بل الجوهر الفرد كذلك خصوصاً والمعتزلة أصحاب هذا التعريف يعترفون به ويخالفون الحكماء في إنكاره فلا وجه للتخصيص . والجواب أن المراد الاحتياج إلى فراغ مجتهد وهو من خصائص الجسم المذكور اه دسوق (قوله فكل من هذه

كما يعلم من المطولات
قال :

(ووضعه لكشف أو
تخصيص
ذم لنا تأكيد أو
تخصيص)

أقول: البحث الخامس
في اتباعه أما وصفه
فلا مهور منها كشف
معناه نحو الجسم
الطويل العريض
العميق يحتاج إلى فراغ
بغله فكل من هذه

الأوصاف الخ) أفاد بهذا ما نقله الصبان عن الأطول من أنه لا يجب في تحقق الكشف الوصف كونه
 سينا لثانية بل يجوز كونه أهم من حقيقة الموصوف وبديحاجهما آورد من أن كل واحد صفة على
 حدة مع أنه ليس كاشفاً وأفاد به أيضاً أن هذا المثال قد اجتمع فيه نوعان من الكشف فبالنظر
 إلى كل واحد فيه كشف لا لثانية وبالنظر إلى المجموع فيه الكشف للثانية تدبر (قوله بوجه ثا)
 أي لاسن كل وجه (قوله والمجموع وصف) أي بحسب المعنى وإن كان هناك تعدد بحسب اللفظ
 والاصحاب كأنه قيل الجسم الذهب في الجهات كما أن قوله قولك جواهر واحد معنى كأنه
 قيل من مع تعدد اللفظ والاصحاب له من البيان (قوله على منذهب) الأنسب أنه يتعلق ببالغ (قوله
 التباين للقسمة) أي ولو من جهة واحدة فهو متركب من جوهرين فردين فأكثر فلا يلزم فيه وجود
 الامتدادات الثلاثة السابقة (قوله بتقليل الاشتراك) أي الواقع فيه وهذا إذا كان نكرة ثم إنه أفاد
 السيد أن الظاهر أن المراد الاشتراك المعنوي فلا يكون جارية في قولنا عين جارية جهة مختصة وقد
 يجعل على الأعم من المعنوي واللفظي فيكون جارية جهة مختصة لأنها قلت الاشتراك برفعها احتمال
 غير الباء من المعاني المشتركة في لفظ عين فلم يبق إلا الاشتراك المعنوي بين أفراد الماء له وناقشه
 الصيام في جعله قصد الاشتراك المعنوي هو الظاهر واستظهر التعميم وقوله أورد في الاحتمال أي إذا
 كان معرفة المراد الاحتمال الذي يقتضيه الاشتراك اللفظي الحاصل في المعارف كريد فإنه وضع
 للشخص التاجر والفقير مثلاً فتصل من ذلك أن التخصيص يدخل المعارف والنكرات وأن
 التخصيص فردين تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال هذا هو اصطلاح البيانين من السوق والصبان
 بتصرف . إذا علمت هذا تعلم ما في تمثيل الشارح لتقليل الاشتراك بقوله زيد العابد عندنا فكان
 للناس رجل تاجر عندنا فتاجر قلل الاشتراك في رجل الشامل للتاجر وغيره بسبب وضعه للذكر
 البالغ من بني آدم (قوله إذا كان الخ) فيكون النعت مقللاً للاشتراك بإخراج غير العابد عن معنى
 زيد مع بقاء اشتراك العباد في اسم زيد فقوله مشترك أي ممن يسمى زيد (قوله نحو زيد العالم
 الخ) فإن زيداً وضع للشخص التاجر بوضع وللعالم بآخر وهكذا فنعته بقوله العالم رافع لاحتمال
 التاجر مثلاً (قوله إذا لم يكن الخ) أي فلا يوجد مع النعت اشتراك فلا يكون مقللاً للاشتراك بل رافعا
 لاحتمال غير العالم [تنبيه] قد علمت أن كون التخصيص يكون في النكرات والمعارف اصطلاح
 البيانين وأما النحاة فإن التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في النكرات فقط وأما رفع الاحتمال
 في المعارف فيقال له توضيح لا تخصيص فيه عليه يعقوب وغيره (قوله إذا كان الموصوف الخ)
 تقييد لكون الوصف يقصد للذم والمدح فإن قصد المقصود التخصيص والمدح والذم يكون حاصل
 غير مقصود والتعيين إما لكون المسند إليه لا شريك له في ذلك الاسم أو لكون المخاطب يعرفه
 بعينه قبل ذلك الوصف اه من الصبان (قوله نحو أس الدابر) فإن لفظ الأس مما يدل على الدور
 فوصفه بالدابر تأكيد وقد يقال أي فائدة لهذا التأكيد ؟ وجواب أن ذلك إنما يقال إذا اقتضاه المقام
 كما إذا وقع في أس غم وكرب فيكون ذكره إشارة للفرح بدور أو وقع فيه سرور فيكون فيه الإشارة
 للتأسف عليه فله بعضهم وهو في الأطول اه من السعد والصبان (قوله أي البسط) أي للكلام وقوله
 والبيان عطف على معلول والمراد البيان لما استفيد من المسند إليه وقوله لكون الخ عطف للبيان والمراد
 بالمنطوق اللفظ الذي به البيان وقوله نحو جاءني الخ أي في قوله واحد بيان لما استفيد من المفرد وهو رجل
 هذا لإيضاح كلامه . وأقول ما قاله الشارح وإن استفيد من شرح المصنف في أن الاتيان بما يفيد اللفظ
 بعده تركيد كما في مثاله لا تخصيص إذ التخصيص جعل اللفظ نصاً في شيء مما يحتمل وقد مثل السيو على التركيد

الأوصاف الثلاثة بين
 الجسم بوجه ثا
 والمجموع وصف كاشف
 بالغ مرتبة الحد على
 مذهب المعتزلة . وأما على
 مذهب أهل السنة فهو
 الجوهر القابل للقسمة
 فإن لم يقبلها فهو الجوهر
 الفرد . ومنها تخصيصه
 بتقليل الاشتراك
 أورد في الاحتمال فالأول
 يجوز زيد العابد عندنا
 إذا كان هناك مشترك
 له في العبادة والثاني يجوز
 زيد العالم عندنا إذا لم
 يكن علم غيره ومنها القيم
 نحو زيد الجاهل في
 السوق ومنها التناء أي
 المدح نحو زيد العابد
 في المسجد إذا كان
 الموصوف معنا بدون
 الوصف فيهما ومنها
 التوكيد نحو أمن
 الدابر كان يوماً عظيماً
 ومنها التخصيص أي
 البسط والبيان لكون
 دلالة المنطوق أقوى
 نحو جاءني رجل
 واحد . وأعلم أن
 المسند إليه إذا كان
 ضميراً لا يصح وصفه
 كما هو مترد في محله .
 قال :

(وأكدوا)

بعض أمثلة المصنف في شرحه للتخصيص فالناسب أن يفسر كون الوصف بالتخصيص بما كتب على الأصل من أن الوصف قد يكون لبيان المقصود ونفسه بأن يكون الغرض بيان أحد المحتملين للفظ أو المحتملات ورفع غيره نحو وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه فإن النكرة في سياق النفي للعموم لكن يجوز أن يراد هنا العموم والاستغراق العرفي بأن يراد الدابة والطائر البليدين العرفيين لأن عموم العرف بحسب ما يتفاهم فيه وهو ما يجزئ في البلد والزمان فذكر وصف الجنس به على أن المراد من كل منهما جنسه لأخصر للتعريف فقد أفاد هذا الوصف مزيد عموم فليس القصد من هذا الوصف مجرد التقوية حتى يكون مؤكدا ولا إيضاح المعنى حتى يكون كاشفا ولا تقليل الاشتراك حتى يكون محصيا وبهذا علم الفرق بين الأوصاف الأربعة التي يحصل بها بيان لما قبلها إن قلت إذا كان الغرض هنا بيان أحد المحتملين الخ يلزم أن يكون الوصف هنا من أحد قسمي الوصف المخصص للتفادين من الشارح وهو ما يرفع احتمال الوصف فقلت إن هذا أحد مخصوص بالمعارف كالمعر وماعنا في التكرار فالزوم المذكور ممنوع هذا تحقيق المقام (قوله تقرير) مفعول لأجله وقصد معطوف عليه بالنصب (قوله) أو قصد الخ أي قصد للتسليم أن يتخلص ويغفرك عن ظن السامع أنه قصد خلاف المذكور فسها فذكر زيدا مثلا فيقول جاء زيد زيد لدفع هذا الظن وكذا يؤكد ثلاثا يسو السامع عن التراجع أفاده عرق (قوله وتحقيق مفهومه) فالكلام بعد تقرير لفظ السند إليه على حذف المضاف أو الاستخدام أو إقامة الدال مقام المدلول وليس المراد بالمفهوم المعنى الحقيقي كما يسبق إلى الفهم بل ما يدل عليه وإن كان معنى مجازيا كافي ربي الأسد نفسه أفاده عبد الحكيم وقوله بعد تقرير الخ أي بعد لفظ التقرير وقوله والاستخدام كأن مراده شبه الاستخدام حيث ذكر السند إليه في الترجمة مرادا منه لفظه وأريد منه هنا معناه وقوله أو إقامة الخ أي أن الحكم على الدال لافاته مقام المدلول وهو في الحقيقة على المدلول (قوله بحيث لا يظن الخ) لما كان توهم من قوله تحقيق مفهومه جعل المفهوم محققا وثابتا في نفسه بإزالة الخفاء عنه وهذا غير مراد قيده الشارح بقوله بحيث الخ فأفاد أن المراد بتحقيق مفهومه جعل المفهوم محققا وثابتا في ذهن السامع لا يظن أن المراد من اللفظ غيره والمراد من الظن ما يشمل التوهم أفاده السوق قال عرق وظن الفورية من حمل على يجوز أو ظن سهو التسليم فيه وأن المقصود غيره أو غفلة السامع عن معناه فيحمله على غيره والفرق بين غرض التقرير وبين دفع السهو والتجاوز والخصوص وإن لزم من دفع ما ذكر التقرير وعكسه القصد إلى نفس أحدها بالذات دون الآخر فانه قد يخطر ببال التسليم قصد تقريره حتى لا يكون في اللحن بناف وقد لا يخطر له دفع بناف مخصوص كالسهو والتجاوز فلا يكون الغرض التقرير فليقهم اه (قوله نحو جاءني زيد زيد) فكرر لفظ زيد لئلا يتوهم أن الجاني غيره بسبب الحمل على التجوز أو توهم سهو التسليم فيه وأن المقصود غيره وثلاثا يعقل السامع عن معناه فيحمله على غيره (قوله فأستد الحكم) عطف على السهو من عطف الفعل على اسم يشبهه تأمل (قوله نحو المثال المتقدم) يتعين التأكيذ اللفظي هنا كافي المثال لأن المعنوي لا يدفع هذا التوهم كما صرح به في المطول ووجه السيد السند بأنه إذا قال جاءني زيد نفسه احتمل أنه أراد أن يقول جاءني عمرو نفسه فسها وتلفظ بزيد مكان عمرو اه أي وبني التوكيد على سهو (قوله دفع توهم المجاز) أي توهم السامع أن التسليم تجوز في الكلام (قوله مجاز) أي عطف أو الحذف (قوله وعدم الشمول) أي في السند إليه أو في النسبة أي الاستناد وسنبيته (قوله دفع توهم الخ) أو توهم أن الجاني إنما حصل من البعض وأستد إلى الشكل لأنه كالسائر من الشكل برسمه به فعلى الأول يكون قد استعمل الجزاء في الشكل مجازا مرسلًا وعلى الثاني يكون تجوز في الاستناد لعدم أن دفع توهم عدم الشمول لا يخلو من دفع توهم التجوز

تقرير الوعد الخاص
من ظن سهو أو مجاز
(أو خصوص)
أقول : أما توكيده
فلا موز منها التقرير
أي تقرير السند إليه
وتحقيق مفهومه بحيث
لا يظن به غيره نحو
جاءني زيد زيد ومنها
دفع توهم السهو إذا
خالف التسليم أن السامع
ظن به السهو فأستد
الحكم إلى غير من حوله
نحو المثال المتقدم
ومنها دفع المجاز نحو جاء
الأمير نفسه دفعا لتوهم
أن استناد الجاني إلى
الأمير مجاز وإنما الجاني
بعض خدمه ومنها دفع
توهم التخصيص وعدم
الشمول نحو جاء القوم
كلهم دفعا لتوهم أن
الجاني البعض وغير
عنه باللفظ الدال على
الشكل قال :
(وعطفوا عليه)

لكن لما كان الغرض نفس دفع ثوب عدم الشمول ذكر التخصيص على أعيان المسائل في قصد البيع
أفاده الحقوقي (قوله بالبيان) أي يعطف البيان أي وعطفوا على السند إليه عطفا ملائما للعطوف
البياني وقوله باسم متعلق بالبيان الثاني وتقديم معمول اسم المصدر عليه لكونه ظرفا لهذا هو الموافق
لما في الأصل وصرح به المصنف في شرحه وأشعر به الشارح وفي عرق حل آخر فالنظر به (قوله باسم
مختص به) المراد بكونه مختصا به أن يكون له دون ما قصد إخراجه عنه وبقائه منه سواء كان مختصا
به حقيقة بأن لا يطلق على غيره أو ليس مختصا به حقيقة ولكن اختص به بالنسبة لما خرج به
ولهذا يقال لا يشترط فيه الاختصاص ويعنى الحقيقي وذلك كقوله :

والمؤمن العائذات الطير يسجها ركبان مكة بين القيل والسند

فإن العائذات تشمل كل وحش يعود بالحرم وأخرج بالطير ما سواه من السواب فهو مختص بالعائذات
المرادة باعتبار ما أريد إخراجه عنها من سائر الوحوش وإن لم يختص الطير في الجملة بالعائذات لصدقه
على غيرها اه ع ق وقوله للمؤمن مجرور بربو القسم والقييل والسند موضعان في جانبي الحرم فيهما
الماء والقييل بالعين للصجمة فيما يظهر وجواب القسم في البيت بعده وهو :

ما إن أنبت بشي أنت نكرهه إذن فلا رفعت سوطا إلى يدي

(قوله نحو قدم الخ) فقد بينت الصديق المراد بخاله لا يصاحبه بما اختص به دون سائر الأصدقاء ع ق (قوله
ولا يلزم الخ) ساق الشارح عبارة الأصل في حل كلام المصنف مسابقة له ثم اعترض عليها بعدا للسعد
باعتراضين الأول قوله ولا يلزم الخ والثاني قوله وقد يكون الخ وبجواب عنهما جعل عبارة الأصل على
المقال كقوله الصبان وترك الشارح اعتراضا ثالثا يشير إليه مع جوابه ما قدمناه عن ع ق من قوله والمراد
بكونه مختصا الخ تأمل (قوله لجواز الخ) وذلك فيما إذا فرض أن كنية رجل كأي حفص مشتركة
بين عشرة واسمه كعمر مشترك بين عشرين مغايرين لأولئك العشرة فإذا أتبع اسمه كنيته عطف
بيان لها وقيل جازي أبو حفص عمر أفاد إيضاها عند الاجتماع وإن كانت الكنية أوضح من الاسم
حال الانفراد اه صبان (قوله والفرق الخ) هذا بيان للأصل في كل والاقتداء يكون النعت للكشف كأي
قوله الجسم الطويل الخ وقد يكون عطف البيان للدخ كذا كره الشارح هنا تأمل (قوله جيء به للدخ)
إذ فيه إشعار باعتبار الوضع التركيبي إلى كونه محرما فيه القتال والتعرض لمن التجأ إليه وإن كان
مستعملا عنها في معناه العائذ ولذا جعل المجموع عطف بيان لما قيل إنه يجوز أن يكون البيت الحرام بيانا
موطئا للكعبة كما جعل قرآنا عرييا حالاموطئة من ضمير آزلناه ليس بشي وأما البدل فلا أنه في حكم
تكرير العامل وليس المقصود تكرير نسبة الجعل إليه ولا النسبة إلى الثاني مقصودا أصليا عند الحكم
وقوله إشعار منه معنى إشارة فعده إلى وقوله بيانا موطئا فيه حذف العاطف والعطوف أي ونعنا موطئا
له بفتح الطاء المشددة وكذا يقال في قوله حالاموطئة وقوله للكعبة راجع لبيانا وقوله وليس المقصود الخ
أي والبدل لا بد فيه من كل منها تأمل (قوله تقريرا) أي لقصد التقرير لغنى السند إليه حيث يقتضيه
المقام دفعا لثوب خلاف المراد ع ق (قوله أو تحصيل) أي وكقصد تحصيل نسبة المحكوم به لذلك السند
إليه لغرض من الأغراض فأو في قوله أو تحصيل بمعنى الواو فاستفيد من هذا الكلام أن البدل يكون
لشئين تحصيل النسبة للبدل بعد تحصيلها للسند إليه وزيادة التقرير لذلك السند إليه اه منه والغرض
الأصلي هو الأول لكون البدل هو المقصود بالنسبة وهذا غير ماذرج عليه الشارح وسيأتي إيضاحه
(قوله تفصيلا لأحد الجزئين) أهمل المصنف قيد الاختصار مع وجود التضمين في كلامه ولو قال :

وأبدلن مقررنا محصلا وأنق تفصل واحدا مقللا

بالبيان

باسم به يختص البيان

أقول : وأما تعقيب

السند إليه يعطف

البيان فلا يصاحبه باسم

مختص به نحو قدم

صديقك خاله ولا يلزم

أن يكون الثاني أوضح

لجواز أن يحصل

الإيضاح من اجتماعهما

والفرق بين النعت

وعطف البيان أن

الأول يدل على معنى في

متبوعه والثاني يكشف

حقيقته وقد يكون

عطف البيان للمدح

لا للإيضاح نحو جعل

الله الكعبة البيت

الحرام قياما للناس

فالبيت الحرام جيء به

للمسألة لا للإيضاح

والبين الأول البيت

المراد به التابع لمخصوص

والثاني اسم مصدر

يقن فلا إعطاء في

البيت . قال :

(وأبدلوا تقريرا

أو تحصيل

وعطفوا بفتح تفصيلا

لأحد الجزئين

لوفي بالقصد مع السلامة من التسمين تأمل (قوله أو ردة إلى الأنيام) إن قرئ بالنصب فظاهر أو بالجر
فعلى ما تقدم في وجهه وأما الأنيام فيحتاج جزء على ما ذكر تأمل (قوله الذي لا) أي لا تتم الفاعل تبع للسند
إليه بأن عطف عليه (قوله وأما البدل الخ) حاصل القام من خارج أن البدل بأقسامه الثلاثة فيه تقرير
للتبوع وهو هذا السند إليه وتقرير للحكم ويزيد بدل البعض وبدل الاشتغال بأنهما لتحصيل الحقيقة أما
تقرير الحكم في الثلاثة فيستكرره لأن البدل على نية تكرير العامل وأما تقرير التبوع في بدل الكل
فيستكرره أيضا وأما تقريره في بدل البعض والاشتغال فيثبت تبوع كل منهما يشتمل على التابع إجمالا
حتى كأنه مذكور فيه أما في البعض فظاهر لاشتغال الكل على بعضه وأما في الاشتغال فلا شعار الكلام به
إجمالا فانك إذا قلت أعجبتني زيد بقيت النفس منتظرة لوجه الانجذاب فقد أشعر به جملة ولذلك قيل
إن معنى الاشتغال اقتضاء الأول للثاني واستلزامه له في الجملة باعتبار ما ينسب إليه وذلك ظاهر فإذا لم يشتر
به الكلام جملة باعتبار متفاهم العرف كقولك ضرب زيد عبده كان الثاني بدل غلط وأما تحصيل
الحقيقة في بدل البعض فلا أنه لولا أنه لم يعلم السند إليه على الحقيقة وكذا في بدل الاشتغال كذا يستفاد من
كلامهم - إذا علمت هذا فقول المصنف وأبدلوا تقرير أي لفظ وذلك في بدل الكل وقوله وأما تحصيل
أي مع التقرير وذلك في بدل البعض والاشتغال فذا وزع الشارح في كلام المصنف غير أن في عبارة الشارح
نوع قصور لتركه الكلام على تقرير السند إليه في بدل الكل والكلام على التقرير في الأخيرين رأسا
(قوله بسبب تقديم التوطئة) أي مع الحكم عليها والتوطئة هنا بمعنى التوطي وهو السند إليه
وقوله فتشوف الخ أي وهو على نية تكرار العامل وقوله فيقرر الحكم أي لتكريره هذا ولو وجه
تقرير الحكم بتكريره لكان أولى إذ هو محط التوجيه الذي قاله فلا يلزم الاستدراك وليس لما هاء
كبير فائدة تأمل (قوله وذلك في بدل البعض الخ) علمت وجهه فيهما (قوله بدل الغلط) أي البدل
لأجل الغلط أو لتدارك الغلط أو بدل الغلط أعني البدل منه اه عبد الحكيم وقوله لأجل الخ للحوط
في الأول السببية وفي الثاني الخبرية وإن أزم من كل منهما الآخر تأمل (قوله لم يقع في نصيب الكلام) أورد
أن هذا ممنوع في بعض أقسام بدل الغلط وهو ما لا يكون الغلط فيه حقيقة وإنما يكون فيه تعاطف بأن
يرتكب محمدا صورة الغلط فلا مانع من وقوعه في القصيص صبان عن سم ورك الشارح بدل البداء
قال البغوي وحكمه حكم للعطوف ميل فيدخل اعتباره فيه (قوله أي جعل الشيء) أي المجهود
الذي يصح عطفه ولذا لم يقل جعل شيء وأشار بهذا إلى أن المراد بالعطف المعنى الصدري لا التابع
الخصوص إذ لا يعمل إلا الأحداث - فان قلت الجعل المذكور من أوصاف الجاعل لا من أحوال السند
إليه قلت المراد من الجعل المذكور لازمه إذ يلزم من جعل الشيء معطوفا على السند إليه كون السند إليه
معطوفا عليه اه دسوق وقوله الذي يصح عطفه هو ما لا يلزم الصدرة وما ليس معطوفا على ضمير رفع
متصل من غير فاضل ولا غير ذلك مما يمنع عطفه (قوله فتفصيل السند إليه) أي ذكره مفصلا بعضه
عن بعض في العبارة لكن هذا لا يظهر في تفصيل السند إذ كل من المجتبعين في قولك جاء زيد فعمرو
ذكر قولك جاء نعم فيه تفصيل بمعنى بيان خصوصية كل لم تفهم من ذكر السند إلا أن يلتزم
اختلاف معنى التفصيل فيهما أفاده الصبان (قوله مع اختصار) لم يقل مع الاختصار لالتبادر باختصار
السند إليه أطول اه صبان أي والمراد اختصار الكلام (قوله فإن فيه تفصيلا الخ) أي بخلاف ما لو
استق العطف بأن قيل جاءني رجلان من بني فلان فلا تفصيل فهذا ونحوه محترز عنهما بالتفصيل هذا
وقد بين الشارح وجه التفصيل دون الاختصار ووجهه أنك إذا عطفت مفردا على آخر حصل التفصيل
مع كون الكلام أقل مما عطف فيه عطف حمل نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فقول مع اختصار

أوردني
حق ومصرف الحكم
الذي تلا
والثك والتشكيك
والأنيام
وغير ذلك من الأحكام
أقول : وأما البدل من
السند إليه فلتقرير
الحكم بسبب تقديم
التوطئة لا ذكر البدل
فتشوف النفس إليه
فيتقرر الحكم ويثبت
وذلك في بدل الكل
نحو جاء أخوك زيد
أو تحصيل الحقيقة
وذلك في بدل البعض
نحو مات العلماء
أكثرهم والاشتغال نحو
سلب الناس عقولهم
وأما بدل الغلط فلا
دخل له هنا لأنه لا يقع
في نصيب الكلام
وأما العطف أي جعل
الشيء معطوفا على
السند إليه بحرف
للا مهور منها تفصيل
السند إليه مع
الاختصار نحو جاء زيد
وعمره فإن فيه
تفصيلا للفاعل بأنه
زيد وعمرو

أخترت عن هذا فانه وإن كان فيه تفصيل للسند إليه لكنه لا اختصار فيه ونحو هذا وإن كان خارجا
 يكون الكلام مفروضا في عطف السند إليه لكن الاختصار هو الوجه للفرق بين العطفين في الشككة
 أفاده اليعقوبي (قوله من غير دلالة الخ) إذ الواو إنما هي للجمع المطلق أي لثبوت الحكم للتابع
 والتبوع من غير تعرض لتقدم أو تأخر أو نسبة أو مطول (قوله بأن الحديث الخ) تصوير لتفصيل
 الفصل دسوقي (قوله مع مهلة) متعلق بمرتبتين والمهلة بضم الميم وفتحها التراخي أه منه (قوله تفصيل
 السند) أي بأنه قد حصل من أحد المذكورين أولا ومن الآخر بعده متراجعا أو غير متراجح مطول
 وأشار بقوله متراجحا إلى التفصيل المفاد ثم وحق لأنها مثل ثم في إفادة الترتيب مع التراخي لأنها تدل
 على أن ما قبلها ينقض شيئا فشيئا إلى أن يبلغ ما بعدها كما أفاده بعد والمراد الترتيب الذهني لا الخارجي
 إذ ليس بشرط كما سيذكره الشارح وبقوله أو غير الخ إلى التفصيل بالغاء (قوله كذلك) أي كما تقدم
 في تفصيل السند إليه من كون ذلك بالاختصار وأخترت بذلك عن نحو جاءني زيد وعمرو قبله أو بعده
 بنة أو شهر أو بئر فقد أفاد هذا الكلام أن انصاف أحد السند إليهما بالحكم إنما هو قبل الآخر
 أو بعده بمهلة أو بدونها وهذا معنى التفصيل ولكن تلك الافادة بزيادة القبيلة أو البعدية بنة أو
 شهر والأخرية وهو تطويل فاذا أريد إفادة ذلك بالاختصار أتى بحرف العطف الدال على ذلك يعقوبي
 (قوله فالثلاثة) أي الحروف الثلاثة صيان (قوله مشترك في تفصيل السند) أي من حيث حصوله
 من أحد المذكورين أولا ومن الثاني بعده (قوله إلا أن الخ) استدراك لدفع ما يشوب من اشتراكها
 في التفصيل وهو تساويها من كل وجه (قوله على أن أجزاء ما قبلها) التعرض للأجزاء بطريق
 التمثيل لا الحصر إذا المتعبر في حق كما صرح به في معنى السبب وغيره أن يكون معطوفا أيضا من
 جمع قبلها كقدم الحاج من المشاة أو جزءا من كل نحو أسكت السمكة حتى رأسها أو كالجزء نحو
 أصبغت الحارثية حتى حديثها والجملة أن يكون متبوعا ذاتا تعد في الجملة حتى تتحقق فيه نقص ولو اشترط
 الجزئية بخصوصها لاحتج إلى تأويل المثال المذكور أعني مات كل أبي إلى حتى آدم بأن المراد مات
 آباء حتى آدم أه فدرى (قوله مرتبة الخ) أي إلى أن ينتهي الترتيب إلى ما بعدها وذلك أن نحو
 قهرناكم حتى السمكة يلاحظ فيه أن القهر تعلق بالخاصين واحدا بعد واحد مبتدأ من الضعاف إلى
 أن تعلق بالمتجان من نحو قدم الحاج حتى المشاة أن القدوم تعلق بالحجاج واحدا بعد واحد مبتدأ
 من الركبان إلى المشاة أفاده الدسوقي (قوله أن يعتبر) أي يلاحظ وقوله تعلقه أي المسند وقوله من
 حيث إنه أي التابع وقوله أقوى أجزاء المتبوع أي أكثرها وقد علمت ما في الأجزاء (قوله ولا يشترط
 الخ) أي وإنما يشترط فيها الترتيب الذهني سواء طابقه الترتيب الخارجي أولا دسوقي (قوله قبل
 ملاسته الخ) أوفى أثنائها نحو مات الناس حتى الأنبياء أوفى زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد
 إذا جاءوك معا مطول (قوله أي السند إليه الخ) تفسر للجزئين (قوله ردة السامع الخ) لا يرد أن الرد
 يتأخر بغير الخطأ نحو إمام جاء زيد وملاياه إلا زيد لأن المراد ردة السامع صريحا من (قوله عن
 الخطأ في الحكم الخ) أراد بالحكم المحكوم به والخطأ في المحكوم به من حيث نيته إلى المحكوم
 عليه فالحكم بمعنى المحكوم به موصوفا بالخطأ والصواب في النسبة والحكم بمعنى الإيقاع نفسه خطأ
 أو صوابا عبد الحكيم (قوله لمن اعتقد الخ) متعلق بقول مقتر بعد نحو أي نحو قولك ماذا كرم
 اعتقد الخ ردا عليه في اعتقاده (قوله فيكون) أي قصر الجنى على زيد الفهم من المثال وقوله
 على الأول هو كونه مقولا في الرد على من اعتقد جنى عمرو دون زيد وقوله قصر قلب أي قصر
 رأسا منه قلب اعتقاد السامع وقوله وعلى الثاني هو كونه مقولا ردا على من اعتقد مجيئها وقوله
 أن همرا جاءك دون زيد أو أنها جاءك جميعا فيكون على الأول قصر قلب وعلى الثاني قصر إفراد

من غير دلالة على
 تفصيل الفعل بأن
 الحديثين كانا معا أو
 مرتبين مع مهلة أو بلا مهلة
 ومنها تفصيل السند
 كذلك نحو جاءني زيد
 فعمرو أو ثم عمرو وأوجاه
 القوم حتى خالد فالثلاثة
 مشترك في تفصيل
 السند إلا أن الغاء تدل
 على التعقيب من غير
 تراخ وتم على التراخي
 وحتى على أن أجزاء
 ما قبلها مرتبة في القهر
 من الضعاف إلى الأقوى
 أو بالعكس فمضى
 تفصيل السند فيها أي
 حتى أن يعتبر تعلقه
 بالتبوع أولا وبالتابع
 ثانيان حيث إنه أقوى
 أجزاء المتبوع أو
 أضغها ولا يشترط فيها
 الترتيب الخارجي لجواز
 أن يكون ملازمة
 الفصل لما بعدها قبل
 ملاسته للأجزاء الأخرى
 التي قبلها نحو مات
 كل أبي حتى آدم
 وهذا معنى قوله تفصيلا
 لأحد الجزئين أي
 السند إليه أو السند
 ومنها ردة السامع عن
 الخطأ في الحكم إلى
 الصواب نحو جاءني
 زيد لا عمرو لمن اعتقد

ومراده بالحق الصواب ومنها صرف الحكم عن محكوم عليه إلى محكوم عليه آخر نحو جاء زيد بل عمرو وما جاء زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن التسبوع وصرف الحكم إلى التابع ومغضى الاضراب عن التسبوع أن يجعل في حكم السكوت عنه لأن ينسب عنه الحكم قطعاً ومنها الشك من التكلم في السند إليه نحو جاء زيد أو عمرو إذا علم عني أحدهما لا بعينه ومنها التشكيك أي إيقاع التكلم السامع في الشك بأن يكون التكلم عالماً لكنه يريد تشكيك المخاطب كالمثال المتقدم ومنها الإبهام وهو أن يكون التكلم عالماً بالنسبة ولكنه أبهم على المخاطب كشكوة نحو وإنا أو إياكم نعلمى هدى أو في ضلال مبين والشكوة في الآية أن لا يريد إنكار المخاطبين ولجأهم وقوله وغير ذلك من الأحكام كالتهجير والإباحة والمثال ظاهر والفرق بينهما مثله - قال : (وفصله يغيد قصر السند

قصر إفرادى قصر ثنائته إفراد أحد الشقين باعتقاد ثبوت الحكم به له وسأني بتحقيق القصرين إن شاء الله تعالى (قوله ومراده) المناسب للتفريع لعم ذلك مما سبق (قوله صرف الحكم) أي المحكوم به (قوله نحو جاء الخ) إنما التبصر في التمثيل على الإثبات وترك النفي مع تمثيل الأصل به أيضاً لعدم ظهور صرف الحكم في النفي على مذهب الجمهور الآتي الذي ينصرف عليه كذا ذكره - - وما أجيب به عنه لا تقوى قوة الاشكال (قوله للاضراب عن التسبوع) أي الاغراض عنه وقوله وصرف الحكم الخ عطف لازم دسوقي (قوله أن يجعل في حكم السكوت عنه) هو مذهب الجمهور وقوله لأن الخ هو مذهب ابن الحاجب وعلى قول الجمهور يخرج العطف ببل عن تعريف العطف بأنه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه لأعلى قول ابن الحاجب لأن التابع والتسبوع معا مقصودان بالنسبة وإن كان أحدهما بالنفي والآخر بالإثبات فيثبت يكون العطف بها كالعطف للأول لكن أفاده السوقي (قوله في السند إليه) أي في عينه والظرف متعلق بالشك (قوله أي إيقاع للتكلم السامع) المصدر مضاف لمفاعله والسامع مقعوله (قوله بأن يكون التكلم إلى قوله المخاطب) تصوير للإيقاع المذكور والمناسب حذف هذه العبارة برمتها لأن قوله بأن يكون التكلم عالماً يخالف لما أفاده الصبان وعق وغيرهما من أن التشكيك يكون من التكلم مع عدم علمه وقوله لكنه يريد الخ لا ينبغي الإقتصار عليه في التصور بأن يقال بأن يريد الخ إذ ليس هذا بأجل مما قبله حتى يجعل تصويره تأمله (قوله الإبهام) الفرق بينه وبين التشكيك أن المقصود في التشكيك إيقاع المخاطب في الشك وإيقاع الشبهة في قلبه والمقصود في الإبهام الاخفاء عنه وترك التعيين وإن لم أحدهما الآخر لكن فرق بين ما يقصد وما يحصل بدون قصد سمع الصبان (قوله بأن يكون عالماً الخ) تصوير للإبهام وكان المناسب إبدال قوله أبهم بقوله ترك التعيين ليم التصور (قوله وإنا أو إياكم الخ) اسم إن مدغم فيها بعد حذف جزئها وإياكم عطف عليه وفي ضلال عطف على هدى عطف مفرد والأول عطف على السند إليه والثاني على السند فقد اشتملت الآية على الإبهام في السند إليهما والمستدين معافكاته قيل أحدهما ثابت له أحد الأمرين دسوقي يتصرف (قوله ولجأهم) أي خصومتهم (قوله والمثال ظاهر) مثال الأول لكن لك هند أو ابنتها زوجة ومثال الثاني يدخل الدار زيد أو عمرو (قوله والفرق بينهما مثله) هو أن التهجير لا يصاحب جواز الجمع بخلاف الإباحة (قوله قصر السند عليه) أي على السند إليه أي جعله لا يمتداه إلى مسند إليه آخر (قوله كالصوفي) الكاف داخلة على الجملة الاسمية المقصود لفظها وهو تشديد الواو على لغة ومعنى المثال الأنبان الذي يعمل ما يقتضى صفاء قلبه عن غير مراد الله تعالى هو الذي سلك سبيل السلامة والوصول إلى المطالب الأخرى فالانبان ضمير الفصل بعد السند إليه ليفيد قصر الهداية المدولة للسند على السند إليه الذي هو الصوفي وأنه لا ينصف بها غيره ضرورة أن غيره لا يتخلو عن سلوك سبيل غير السلامة ثم الأولى في التمثيل أن يقال نحو زيد هو أفضل من عمرو أو هو يقاوم الأسد مثلاً أي لا يكون غير زيد أفضل من عمرو ولا يقاوم غيره الأسد لأنه لا دليل على التخصيص إلا الفصل حيث قد يلزم من التخصيص تأكيد الإثبات تضمنه إثباتاً خاصاً مفيداً للتسليم مطلقاً الثبوت وأما المثال المذكور فهو فيه لجره التأكيد لأن تعريف الجزئين يفيد التخصيص فلا حاجة إلى الفصل من عرق مع زيادة وقوله لجره التأكيد أي زيادة على ما في التخصيص ولو قال المصنف :

وصله خصمه بالسند في نحو طه هو خير مرشد

للمع ما أورد عرق مع السلامة من اللغة القليلة في هو وهي بالتشديد تأمل (قوله من أحوال السند إليه مثله) إنما جعل من أحوال السند إليه لأنه يقرن به قبل ذكر السند ولأنه يطابق السند إليه لفظاً

عليه كالصوفي هو المهدي (القول : من أحوال السند إليه مثله)

في الافراد والتثنية والجمع وغيرها (قوله أي تعقيبه الخ) إشارة إلى أن المراد بالفصل معناه المصدرى
صان وهذا ما يقدر من عبارة مضغنا حيث أضاف الفصل إلى ضمير السند إليه فلا يتبعه هنا ما قيل
في عبارة الأصل من ترجيح كون المراد غير المعنى المصدرى فإن الذي فيه وأما الفصل فليكن تأمل (قوله
تخصيصه بالسند) أي جعل السند محضاً بالسند إليه بحيث لا يتعداه إلى مسند له آخر فإليه هنا دخلت
على المقصور لاهل المقصور عليه ولو كان الأصل دخولها على المقصور عليه لأن أهل العرف يدخلونها كثيراً
على التصور ومن هذا الاستعمال قولهم إياك نعبد أي نخصك بالعبادة أي نجعل عبادتنا لا تتعدى إلى
غيرك لأنك تختص بها فليس لك من الأحوال والأوصاف غيرها اه يعقوبى (قوله وعليها تقتصر
المصنف) لأنها أهم نكاته قاله الصبان (قوله زيد هو العالم) فيه مامر عن ع ق في مثال المصنف فتبينه
(قوله باعتبار الخ) متعلق بما تعلق به منه أي ان مثال المصنف لا يصح كونه من التخصيص إلا إذا
اعتبرت الكمال في الاهتداء المأخوذ منه المهتدى أي أرادت الاهتداء الكمال إذ هو المختص بالصوقي
أما مطلق الاهتداء فلا (قوله ومنها الدلالة الخ) فهو يميز بين الخبر والصفة (قوله التأكيد) أي تأكيد
ثبوت السند للسند إليه وذلك إذا حصل الحصر بغيره كما إذا كانت الجملة معرفة الطرفين فيها ضمير
الفصل نحو إن الله هو الرزاق وقد أئدنا هذا عن ع ق (قوله في قوله الخ) أي في تفسيره وذلك لأن الآية
قد عرفت فيها الجزآن فيصح كون ضمير الفصل للدلالة على الخبرية وللتأكيد فذكرهما في الكشف
لذلك وذكر ما هو أهم نكاته ضمير الفصل وهو التخصيص استطراداً هذا هو الظاهر الموافق لما مر
تأمل (قوله وقدموا) أي السند إليه على السند أي أتوا به مقدماً بمعنى أنهم آداموه على التقديم كما
اقتضاء أصل كونه مسنداً إليه لأنهم قدموه على تأخير كان فيه إذ ليست رتبته التأخر ع ق وقوله على
السند الأنسب حذفه ليصير التقديم شاملاً لما هو على غير السند من أجزاء الكلام فيشمل تقديم
الفاعل على المفعول (قوله تفاؤل) في كلامه حذف المانطف والمعطوف أي وتطير أفاده المصنف في شرحه
وتفيدة عبارة الشارح (قوله في تقديمه للاهتمام) نظر هنا لما سلكه الأصل كما سيذكره من أن علة
التقديم الاهتمام وأن العلة الآتية إنما هي للاهتمام وسأتي إيضاحه وقوله وله مرجحات أي للتقديم
رجوع إلى ما سلكه المصنف من كون هذه العلة كلها للتقديم مسيطرة له ولا يقال إن ضميره للاهتمام لأنه
يضمعه قوله بعد ومنها الاهتمام (قوله الأصل) أي الراجح في نظر الواضع دسوق (قوله لأنه المحكوم عليه)
ولا بد من تحققه قبل الحكم قال السيد إن أريد بالحكم وقوع النسبة أولاً ووقوعها فهو مسوق بتحقيق
السند إليه والمسند بها في ذهن ضرورة أن النسبة لا تعقل إلا بعد تعقلها لكن لا يلزم من ذلك ما هو
المطلوب أعني تقديم المسند إليه على السند وإن أريد بالحكم المحكوم به فلا نسلم أنه لا بد من تحقق المحكوم
عليه في ذهن قبل الحكم نعم لما كان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به هو الصفات كان الأولى أن
يلاحظ قبل المحكوم به وأما أنه يجب ذلك فلا هنا إن أريد بتحقيقه قبل الحكم تقدمه عليه في التعقل وإن
أريد بتحقيقه قبله في الخارج فلا نزاع فيه إذا كنا من الموجودات الخارجية إلا أن ترتيب الألفاظ لتأدية المعاني
بحسب ترتيب تلك المعاني في التعقل لا في الخارج فالأنسب في التعليل أن يعبروا بالتحقق في ذهن اه . وحاصل
الجواب الذي أفاده عبد الحكيم والفنرى وغيرهما أن المراد بالحكم المحكوم به وبالتحقق التحقق الذهني
وأن المراد من قوله ولا بد الوجوب الاستحسانى بقريته أن الأصل بمعنى الراجح والأولى دون الواجب
(قوله ولا مقتضى العدول عنه) أي عن ذلك الأصل الذي هو التقديم فهذه الجملة حال من الأصل والعادل
الضمين معنى الفعل دون حروفه إنما يمتنع عمله في الحال إذا تأخر لان تقدم كلنا فان إن العامة في صاحب
الحال مقدمة قال الصبان وفي قوله ولا مقتضى الخ أنه إذا كان مقتضى العدول فغايبه أنه نكته معارضة

أي تعقيبه بضمير متصل
ويكون لنكته منها
تخصيصه بالسند وعليها
اقتصر المصنف كأصله
تخويز يد هو العالم أي
لا غيره ولما يمتنع أن
تقول وغيره . ومنه مثال
المصنف باعتبار الكمال
في الاهتداء . ومنها
الدلالة على أن ما بعده خبر
لما قبله لاصقة . ومنها
التأكيد وذكرهما في
الكشاف مع الأولى في
قوله تعالى وأولئك هم
الفلاحون . قال

(وقدموا للأصل أو
تشريف

لخبر بقدر تشريف
وحط اهتمام أو تنظيم
تفاؤل تخصيص أو
تعميم

إن صاحب السند خرف
السب

إذ ذاك يقتضى هجوم
السب

أقول: البحث السادس
في تقديمه للاهتمام وله

مرجحات منها أن
تقدمه الأصل لأنه

المحكوم عليه ولا بد
من تحققه قبل الحكم

فقتضوا أن يكون في
الذكر أيضاً مقدماً

ولا مقتضى للعدول عنه

إذ لو كان أمر يقتضى

المدول عنه فلا يقدم كما

في الفاعل فإن مرتبة

العامل التقديم على

المعمول ومنها تمكن

الخبر في ذهن السامع

لأن في المبتدأ تشوفا

إليه كقوله :

والذى حارت البرية فيه

حيوان مستحدث من

جاء

أى الإنسان من حيث

عوده بعد الفناء يعنى

تغيرت الخلائق في

العاد الجنائى وليس

المراد آدم ولا غيره مما

قبل ومنها التلذذ

بذكره نحو محمد حبيبا

ومنها التشريف أى

التعظيم نحو محمد نبيا

ومنها الخطأ أى التحقير

نحو مسيئة كذاب

ومنها الاهتمام وهو أعم

الجهات أى جهات

التقديم وكلها من

أفراد فكان ينبغي له

أن يسلك ما سلكه

الأصل من جعله الاهتمام

نوبا في التقديم وجعل

هذه الجهات من أفراد

ومنها التنظيم أى النظم

أى ضرورته من وزن

أو قافية وفى معناه

البيجع ومنها تعجيل

المسيرة بسبب التفاؤل

نحو سعد فى دارك

ومثله تعجيل المساءة

٨٠

لنكتة الأفعال فلم يثبت عليها بمجرد ما لا أن يقال الأفعال نكتة ضعيفة فرجح غيرها عليها
بمجرد ما أو يقال ليس المراد مقتضى المدول من النكات بل المراد مقتضى المدول بحسب التحرك كون
المعمول عاملا سم وبالثانى يشعر كلام الشارح (قوله إذ لو كان الخ) علة للتقديم بقوله ولا يقتضى
الخ وقوله عنه أى عن الأصل وقوله فلا يقدم أى المسند إليه (قوله كما فى الفاعل) أى كالتقديم القى فى
الفاعل أى الذى يستحقه الفاعل وقوله فإن مرتبة الخ علة لما أفاده من كونه وقد وجه مقتضى المدول
عنه وفيها حذف ركه لوضوح أى فإن المسند عامل فيه ومرتبة الخ تأمل (قوا- تمكن الخبر)
أراد الخبر فى وقت ما ولو فى غير الحال ليشمل البيان تقديم المفعول الأول من باب عامت على الثانى
نحو قولك : علمت الذى حارت البرية فيه حيوانا مستحدثا من جدد ولكن تناوله لذلك ولغيره من
الأخبار بخبر المبتدأ وخبر كان وخبر إن وخبر ما وخبر لا هى سبيل عموم الحجاز لأن تسمية المفعول
الثانى خبرا مجاز وتسمية البواق حقيقة ولو قال تمكن المسند لكان واضحا لأنه أراد التنبه على أن
المسند فى باب تقديم المسند إليه ماسوى مسند الفاعل وقوله لأن فى المبتدأ الخ يحتاج إلى تعميم المبتدأ
فالأولى لأن فى تقديم المسند إليه أفاده فى الأطول اه صبان (قوله لأن فى المبتدأ تشوفا إليه) لمصلحة من
الوصف الموجب لذلك أو الصلة كذلك صبان (قوله والذى حارت الخ) تقدم الكلام عليه فلا تغفل
(قوله أى الإنسان الخ) أفاد أن المراد بالحيوان المتعبر فيه الإنسان من هذه الحنفية (قوله وليس المراد)
أى بالحيوان (قوله ولا غيره) وهو تعبان موسى عليه السلام أوناقة صالغ أو طائر بالهند يضرب به
المثل فى البياض له منقار طويل وهو حسن الألوان يعطى ألف حسنة ثم يلهيه الله تعالى بأنه يموت
فيجمع الخطب حواله فيضرب بجناحيه فى الخطب إلى أن يخرج منه النار فتشعل الخطب فيحترق هو
ويخلق الله تعالى من رماده بعدمة قبل ثلاثة أيام مثله قاله الفزرى وإنما لم يحمل الحيوان على ما ذكر
لخالفته لسياق التصيد قاله فى المطول (قوله ومنها التلذذ) هو يحمل بذكر التلذذ به مطلقا فالظاهر
أن المراد تعجيله ولك أن تقدر إيهام بناء على أن المراد التلذذ الحسى واكتفى فى هذه النكتة وما
بعدها بمثال واحد لأن المثال يصح أن يجتمع فيه أكثر من نكتة كما مر (قوله ومنها التشريف)
هو مستفاد من جوهر لفظ المسند إليه نحو أبو الفضل أو من الإضافة نحو ابن السلطان أو بوصفه
نحو رجل فاضل وكذا الخط نحو مسيئة وابن الجمام ورجل جاهل والحاصل بالتقديم هو إظهار
التشريف أو الخط لأنه يدل على أن الكلام سبق له نفسه فى المصنف والشارح مضاف مقدر هو
إظهار أفاده الصبان عن عبد الحكيم (قوله وكلها من أفراد) أى أفراد عائله وكذا ما بعده ويستثنى
منها التخصيص الآتى فإنه قد ذكره الأصل علة للتقديم حيث قال وقد يقدم ليفيد تخصيصه الخ (قوله
من وزن) أى محافظة عليه كقوله :

حسب بقلبك شاهدا فى الموى والقلب أعسل شاهد يستشهد

(قوله أه قافية) أى محافظة عليها من حيث موافقة رويها لما قبله كقوله :

لا يضربك ثياب قبيت لهى بالمبايون والماء نظيفه

نسيبه البيضاء لما قدمت قشرها أبيض والباطن جيفة

فإنه لو قال وجيفة الباطن لغابت الموافقة (قوله ولمعناه الجمع) نحو قلت : متى الوصل أيما الحبيب
فقلت لا تجزع فالوصل قريب (قوله بسبب التفاؤل) راجع لتعجيل ووجه البيبة أن اللفظ الذى افتتح
به الكلام إذا كان دالا على ما قيل إليه النفس تقلل منه السامع أى تبادر إلى فهمه حصول الخبر فيشتا
من ذلك التفاؤل تعجيل المسيرة أفاده الصبان (قوله سعد فدلرك) لا يخفى أن سعدا ههنا علم والا لم يجز

الابتداء به لأنه نكرة بلا مستقر يس صيان ولا يخفى ما في لفظ سعد من التفاؤل (قوله بسبب التطير)
يقال فيه نظير ما قيل في التفاؤل وهو أن اللفظ الذي افتتح به الكلام إذا كان دالا على ما تنفر منه النفس
تطير منه السامع أي تبادر إلى فهمه حصول الشر فينشأ من ذلك التطير من اللفظ الافتتاحي به تعجيل المساءة
ولا فائدة تلك العلية مريحة لم يقتصر الشارح على التفاؤل والتطير وإن كفى جعل كل منهما نكتة من
غير ذكر ما ينشأ عنه تأمل (قوله السفايح الخ) لا يخفى أيضا ما في لفظ السفايح الدال على سفح السماء من
التطير لاشعاره بالقتل والهلاك اه يعقوب (قوله بالسند الفعلي) أي بتفيه فهو على حذف مضاف لأن
المقصود على السند إليه المتقدم في المثال الذي ذكره في القول والمراد بالسند الفعلي الذي أوله فعل وقاعله
ضمير للبند لا المتضمن لمعنى الفعل لتصرحه أي السعد بأن الصفة المشبهة في قوله تعالى - وما أنت
علينا بعزيز - ليست خبرا فعليا فترى . وفي الأطول أن المشتقات كلها مشاركة في سبب إفادة التخصيص
كأنت ما أنت علينا بعزيز فعلم العزة يختص بالسند إليه والعزة ثابتة لغيره اه من الصبان والسوق
(قوله أي جعل الخ) أفاد أن البناء داخلة على المقصور (قوله مقصورا) مفعول ثان للصدر المضاف إلى مفعوله
الأول (قوله إن تقدم الخ) قيد في إفادة التقديم للتخصيص والمراد التقدم ولومع الفصل ببعض العمولات
نحو ما زيد أناضرت وما في الدار أناضلت فهذا كله بعيد التخصيص المذكور وبعدم اعتبار قيد اتقاء
الفصل تنوع عبارة الشارح والسعد حيث لم يجعل صورة الفصل المذكور من جملة الصور الداخلة تحت
المفهوم الآتي لتقدم حرف النفي على السند إليه واعتبره في الأطول وجعل المثالين غير مفيد للتخصيص
للمذكور هنا بل الأول لتخصيص نفي الفعل بالمفعول والثاني لتخصيص نفي الفعل بالكون في الدار ذكره
الصبان (قوله إذ لا يقال الخ) تعليل لما أفاده من أن التقديم بعيد مع النفي عن السند إليه الثبوت للغير
ثم إن المجموع هو معنى التخصيص هنا وقوله ذلك أي ونحوه كما أننا أسكت هذا ثم إن عبارة الشارح
هذه ذكرها في المطول ومقتضاها أن المخاطب إذا نسب الفعل إلى المتكلم من غير تعرض لغيره قال
المتكلم أنا ما قلت هذا لئلا أنا قلت هذا أفاده السوق وعليه المقول (قوله ثبت في الجملة) أي لا ثبوتنا
عاما في جميع ما غير السند إليه فقد أشار بقوله في الجملة إلى أنه لا يلزم الثبوت لجميع من سواك وذلك لأن
التخصيص إنما هو بالنسبة إلى من توهم المخاطب اشتراكك معه في القول فيكون القصير في كلامك
قصير أفراد أو أفرادك به دونه فيكون قصر قلب اه من السعد والصبان والظاهر أن مراد السعد
بالتخصيص في قوله لأن التخصيص إنما الخ تخصيص غير السند إليه بنفس الخبر الفعلي اللازم
لتخصيص السند إليه بنفي الخبر كإبدال عليه العبارة فالمعنى لأن التخصيص اللازم لتخصيص السند إليه
إنما يكون الخ فالمراد بغير السند إليه من ذكر لا جميع من غيره تأمل ولم يتعرض السعد لقصر التعيين
نقلته بالنسبة إلى مقابله وعدم ظهور خطأ المخاطب فيه قاله الفغري وهو جيد وإن تعبه يس بما يعلم من
السوق (قوله بعيد نفي الفعل عن المتكلم) أي بالتطوق وقوله وثبوت لغيره أي بالمفهوم دسوق (قوله
على الوجه) متعلق بثبوت وقوله الذي نفي أي الفعل وقوله عنه أي عن المتكلم وعائد موصوف الموصوف
محدوف أي عليه متعلق بنفي وكان الواجب ذكره لأن عائد الموصول أو موصوفه إذا كان مجرورا لا يحذف
إلا بشروط منها أن يكون الموصول أو موصوفه مجرورا بتأجر العائد وأن يتحد متعلقهما معنى ولفظا
ولم يتحدا هنا متعلقان متعلق أحدهما بثبوت ومتعلق الآخر بنفي كقوله واضح دسوق (قوله من العموم
أو الخصوص) بيان للوجه فإذا كان النفي عاما أو خلاصا كان الثبوت كذلك مثال العموم ما أنا
رأيت أحدا فقد نفي عن السند إليه رؤية كل أحد وأثبت لغيره ومثال الخصوص ما أنا قلت هذا
فقد نفي عن السند إليه قول هذا بخصوصه وأثبت لغيره فالعموم والخصوص بالنظر للمعمول اه دسوق

سبب التطير والتشاؤم
نحو السفايح في داء
صديقك . ومنها
التخصيص أي
تخصيص السند إليه
بالسند الفعلي أي جعل
السند الفعلي مقصورا
على السند إليه إن تقدم
على السند إليه حرف
اللب نحو ما أنا قلت
هذا أي لم أقله مع أنه
مقول لغيري إذ لا يقال
ذلك إلا في شيء ثبت
في الجملة لغير السند إليه
فالتقديم يقيد نفي الفعل
عن المتكلم وثبوت
لغيره على الوجه الذي
نفي عنه من العموم
أو الخصوص

(قوله ولهذا) أى ولأن التقديم مع موالاة النفي يفيد التخصيص بمعنى نفي الحكم عن المذكور وثبوته للغير على الوجه الذى نفي عليه عن المذكور من العموم والخصوص أفاده العقوبى (قوله لأن مفهوم ما أنا الخ) وذلك لأن مفهومه ثبوت قائلية هذا القول لغير التكلم ومنطوق لا غيرى نفسها عنه وهما متناقضان قاله السعد (قوله ولما أنا رأيت كل أحد) هذا إما يفيد سلب عموم الرؤية لكل أحد لا عموم سلب الرؤية فلا يلائم قوله بعد لقصر سلب الرؤية الخ فالمناسب أن يمثل تمامه به الأصل وهو ما أنا رأيت أحدا (قوله لاقتضائه الخ) أى وهو لا يتأتى (قوله لقصر سلب الخ) تعليل للاقتضاء وقوله لقصر الخ أى على السند إليه وقوله سلب الرؤية أى عنه وقوله على وجه متعلق بسلب وقوله العموم أى في المفعول وقوله وهو أى القصر المذكور وقوله كذلك أى على وجه العموم في المفعول. والحاصل أن عدم صحة المثال المذكور على ما فيه لأنه يقتضى أن غير التكلم رأى كل أحد وهو لا يعقل ووجهه أن المثال أفاد القصر انتفاء الرؤية على وجه العموم لكل أحد على السند إليه والقصر المذكور يقتضى ثبوتها للغير على وجه عمومها لكل أحد هذا ومفاد الشارح أن الثبوت للغير ليس بما يتحقق به التخصيص وإما هو من مقتضياته وليس كذلك لما علمت من أن التخصيص هنا هو نفي الحكم عن المذكور وثبوته للغير الخ وعبارة السعد في تعليل الاقتضاء المذكور لأنه قد نفي عن التكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب أن تثبت للغير على وجه العموم في المفعول ليتحقق تخصيص التكلم بهذا النفي اهـ فليت الشارح نبهه (قوله لأنه يقتضى الخ) وذلك لأن للسنتى منه مقدر في كلام التكلم غام فكذا أنه قال ما أنا ضربت أحدا إلا زيدا فقد أفاد كلامه تخصيصه بانتفاء ضرب كل أحد سوى زيد وكما اتفق عنه على وجه الحصر يجب ثبوته للغير تحقيقا لمعنى الحصر إن عام فعام وإن خاصا خاص أفاده السعد (قوله للجهة المذكورة) هي أن التقديم مع موالاة النفي يفيد التخصيص إلى آخر ما تقدم (قوله فان لم يل السند إليه حرف النفي) المناسب لتعبيره السابق وإن لم يتقدم على السند إليه حرف النفي وللزوى واحد (قوله بأن لم يقصد من الكلام) الأوضح وأن لا يكون في الكلام لأن نفي القصد يشعر بأن الكلام منظم له لكنه ليس منظورا إليه تأمل ثم رأيت في نسخة بأن لم يكن في الكلام وهي ظاهرة (قوله أو يتأخر) أى حرف النفي وقوله عنه أى عن السند إليه (قوله للتخصيص) ويلزمه تقوى الحكم وإن كان غير مقصود وغير ملحوظ صيان (قوله والرد) عطف على (قوله على من زعم انفراد الخ) فيكون الحاصل بالتقديم قصر قلب (قوله أو شاركه له) أى مشاركة الغير للسند إليه وحينئذ يكون الحاصل بالتقديم قصر أفراد قال الصبان راد في الأطول أنه تارة يكون ردا على من زعم مشاركة الغير للسند إليه في احتمال ثبوت السند بأن احتمال عنده أنه له أو لغيره فهو قصر تعيين اهـ بتصرف (قوله نحو أنا سعت في حاجتك لا غيرى) أعلم أن لا غيرى ليس من تمام التشييل كما يوجهه الشارح وكذلك وحدى وإماها تأكيدهما قصد من التركيب فكان الأوضح أن يعبر بعبارة الأصل بأن يقول بعد قوله أنا سعت في حاجتك ويؤكد على الأول بنحو لا غيرى وعلى الثاني بنحو وحدى تأمل. ثم إن وجه كون لا غيرى ونحوه مثل لمن سوى ولا زيد وعمرو يؤكد به على الأول أنه دال صريحا على إزالة شبهة أن الفصل صدر عن الغير وجه كون وحدى ونحوه كمنفرد أو متوحد أو غير مشارك يؤكد به على الثاني أنه الدال صريحا على إزالة شبهة اشتراك الغير في الفعل أفاده السعد وانظر على الثالث للزيد ما يلفظ يؤكد والظاهر أنه يؤكد لا غيرى لأنه يدل أيضا صريحا على انتفاء احتمال كونه للغير تأمل (قوله وتقريره) عطف تفسير أى تقرير نسبة الفعل الذى هو الخبر في ذهن السامع وتحقيقها فيه وكما أن التخصيص لا بد له من داع إليه كذلك التقوية وهو إزالة الشك أو الإنكار حقيقة أو ادعاء لإلانة لما تقرره هذا في أحوال الاستناد دون فوائد التخصيص لم يتعرض له كما

ولهذا لا يصح ما أنا قلت هذا ولا غيرى لأن مفهوم ما أنا قلت يناقض منطوق لا غيرى ولما أنا رأيت كل واحد لاقتضائه أن غيره رأى كل أحد لقصر سلب الرؤية على وجه العموم وهو يقتضى ثبوتها للغير كذلك ولا ما أنا ضربت إلا زيدا لأنه يقتضى أن إنسانا غيره قد ضرب كل أحد سوى زيد فهذه ثلاث صور بمنتهى الجهة المذكورة فان لم يل السند إليه حرف النفي بأن يفقد من الكلام أصلا أو يتأخر عنه فتارة يكون التقديم للتخصيص والرد على من زعم انفراد غير السند إليه بالفعل أو مشاركته له نحو أنا سعت في حاجتك لا غيرى إن قصد الرد على من زعم انفراد غيرى أو وحدى إن قصد الرد على من زعم المشاركة وتارة يرد تقوية الحكم وتقريره عند السامع

دون التخصيص نحو
هو يعطى الجزيل
بقصد أن يقرر في ذهن
السامع أنه يفعل ذلك
لا أن غيره لا يفعله
وكذلك إذا كان
الفعل منفيا نحو أنت
لا تكذب فإنه أبلغ
في نفي التكذيب من
لا تكذب لما في الأول
من تكرير الاسناد
المفقود في الثاني ومن
لا تكذب أنت وإن
كان فيه تأكيد بلفظ
أنت لأنه لتأكيد
الحكم عليه بأنه
ضمر المخاطب تحقيقا
للتأكيد الحكم
لعدم تكرار الاسناد
وهذا المذكور من
التخصيص والتقوى
إذا بنى الفعل على معرف
فإن بنى على منكر
فإنه يفيد تخصيص
الجنس أو الواحد به
نحو رجل جاءني
لا امرأة إن أريد
الأول ولا أكثر إن
أريد الثاني ومن أراد
زيادة على ذلك فعليه
بالأصل وشرحه . ومنها
عموم السلب وهو
مراده بالتعميم وذلك
إذا كان لفظ كل
مضافا إلى المسند إليه
واقترن بالمسند حرف

نعرض لفوائد التخصيص أم يعقوب وصيان عن الأطول (قوله دون التخصيص) أي لعدم اقتضاء
التمام فلا يقصد من الكلام (قوله نحو هو يعطى الجزيل) من كل مسند إليه مقدم على مسند إلى ضميره
اسنادا تاما لأن التقوية من جهة تكرار الاسناد التام كاستيفاح (قوله بقصد أن يقرر الخ) إنما أفاد
مثل هذا التقرر لأن المبتدأ طالب للخبر فإذا ذكر الفعل بعده صرفه لنفسه فثبت له ثم الخبر لما كان فعلا
ينصرف لضميره المتضمن له وهو عائد على المسند فيثبت له مرة أخرى فصار الكلام بمثابة أن يقال يعطى
زيد الجزيل يعطى زيد الجزيل اه يعقوب (قوله لا أن غيره الخ) أي لا يقصد إفادة أن غيره الخ
(قوله وكذلك إذا كان الخ) عطف على محذوف أي هذا إذا كان الفعل مثبتا والشار إليه بذلك البيان
المذكور في أناسيت وفي هو يعطى الجزيل لا إثباته عند عدم الولي . للتخصيص والتقوى حتى يرد أن
المذكور فيما سبق لم يكن محتصا بما إذا كان الفعل مثبتا فلا يحسن إيراد هذا الكلام عبد الحكيم
فالمنى وكهذا التمثيل الذي الفعل فيه مثبت التمثيل إذا كان الفعل الذي فيه منفيا وقال الفري في دفع
الاعتراض قوله وكذا إذا كان الفعل منفيا معطوف على مقدر والمعنى فتارة يكون التقديم لكذا وتارة
لكذا إذا كان الفعل مثبتا وكذلك إذا كان منفيا اه صيان ببعض تغيير وقوله أي وكهذا التمثيل أشار به
إلى معنى البيان في أول العبارة (قوله نحو أنت لا تكذب) ترك مثال التخصيص هنا ومثله السعدية قولك
أنت ماسيت في حاجتي قصدا إلى تخصيصه بعدم السبي ولا يخفى عليك إجراء الأقسام الثلاثة السابقة
تفتن (قوله فإنه أبلغ الخ) تعليل لمحذوف أي وهذا مثال لتقوية الحكم وتقريره ومعنى أبلغ أشد ثم إن
أفعل التفصيل ليس على بابه ذكره الصبان عن النوني (قوله لما في الأول من تكرير الخ) أي وهو
يجب تكرير بنى الكذب (قوله وإن كان الخ) أي والحال أنه وحده الخ (قوله لأنه لتأكيد الخ)
يصح ترجيحه للفظ أنت وهو الذي اقتصر عليه يعقوب والتركيب باعتبار بعضه وهذا زاده السعد والأول
أظهر من جهتي المعنى واللفظ . والثاني أظهر من جهة اللفظ تأمل (قوله لعدم تكرار الاسناد) أي الموجب
لتأكيد الحكم صيان . [تنبيه] المثالان اللذان في الإثبات كل منهما صالح للتخصيص والتقوى وكذا
اللذان ذكرنا في النوني وإتباعا لعددوا الأمثلة نظرا لما هو الأوضح في الممثل له وزيادة التوضيح في القاعدة
(قوله من التخصيص) أي لنصي المترب على التقديم مع الولي أو الاحتمال المترب على التقديم عند عدم
الولي وقوله والتقوى أي الاحتمال المترب على قسم التقديم الأخير (قوله إذا بنى الفعل على معرف) أي
أخبر به عن معرف ولا فرق بين كونه مظهرا أو مضمرا (قوله على منكر) أي أو ما في حكمه من
الضمير الرجوع إلى النكرة فإذا قلت ضربت رجلا وهو جاءني كان قولك وهو جاءني لتخصيص
جنس الرجل أو الرجل الواحد صيان عن الأطول (قوله فإنه يفيد تخصيص الجنس) أي ما يعم القليل
والكثير على ما هو المعنى الشائع عندهم ولذا صح وقوع النكرة مبتدأ فإنه في معنى التخصيص بالصفة اه
عبد الحكيم وقوله ولذا أي لإفادة البناء المذكور التخصيص المذكور وقوله فإنه أي التخصيص
المذكور تأمل قال الصبان عن من وأراد بالجنس ما يشمل النوع والصفة (قوله والواحد) الأول أن
يقول أو العدد المعين يشمل المثني والجمع . وأوجب بأن المراد بالواحد العدد المعين من باب إطلاق
الخاص وإرادة العام أو يقال اقتصر على الواحد لأنه أقل ما يوجد فيه الحقيقة ويفهم غيره بطريق
المقايسة اه صيان (قوله رجل جاءني) كان عليه أن يزيد ما رجل جاءني ورجل جاءني على نحو
ما تقدم في المعرفة أفاده السوقي (قوله وذلك إذا كان الخ) وهي حينئذ ليست داخلية في حيز النفي إذ
ليست مؤخرة عن أدانته حقيقة ولا حكما بسبب كونها حال تقديمها معمولة للفعل المنفي (قوله من عموم
السلب) أي لكل فرد ما أضيف إليه كل وهو المسند إليه (قوله ومنه الحديث الخ) قاله صلى الله عليه وسلم

السلب نحو كل إنسان لم يبق أي لم يقع قيام من فرد من أفرادهم فهو من عموم السلب ومنه الحديث

لمسلم من ركعتين في صلاة الظهر أو العصر فقال له ذو اليمين أقصرت الصلاة أم نبت يا رسول الله
 (قوله كل ذلك الخ) إن قيل لا جائز أن يكون المراد كل ذلك لم يكن في نفس الأمر لأنه يلزم عليه الكذب
 فإن بضمه قد كان في نفس الأمر والكذب عليه لا يجوز وإن أريد في ظني لم يرد عليه الاعتراض بأن
 بضمه قد كان في نفس الأمر فكيف قال ذو اليمين ذلك . فالجواب أن المراد كل ذلك لم يكن في نفس
 الأمر بحسب ظني فينبغي ذو اليمين أن الظن لم يطابق نفس الأمر عن سم فاعتقاد خلاف الواقع بإرادته
 تعالى للتشريع ليس تنصاع في ثم في الحديث دليل على أن من قال ناسيا لم أقبل وكان قد فعل غير كاذب
 كذا في الكرماني فكلام الناسي ليس بصادق ولا كاذب اه صبان (قوله وأما إذا تقدم حرف السلب على
 كل) أي رتبة تقدم لفظا أم لا وهذا شامل لوقوع كل فاعلا أو مفعولا أو ظرفا أو مجرورا
 أو ناكدا لأحدها أو نحو ذلك نحو ما جاء كل القوم وما جاء القوم كلهم وما كل بيضاء شعرة وما القوم
 كلهم علماء وقس (قوله فانها) أي حرف النفي والتأنيث باعتبار كونه أداة (قوله سلب العموم) أي
 عموم الثبوت المذكور لما أضيف إليه كل (قوله نحو ما كل ما الخ) يحصل أن تكون ما حجازية وأن
 تكون تميمية من فهو يصلح مثالا لكل المعمولة لأداة النفي يجعلها حجازية ولشعر المعمولة لما يجعلها
 تميمية اه صبان (قوله تنهى السنف) أي أصحاب السفن صبان (قوله مقتضى ثبوت الحكم لبعض)
 أي بعض مدخول كل أو بعض من يتعلق به فيشمل نحو ما كل القوم كاتبا أبوه فانه لم يثبت فيه الحكم
 لبعض مدخول كل بل لبعض من يتعلق بالمدخل . ثم اعلم أنه شاع إطلاق الثبوت على نسبة
 الفعل أو الوصف للفاعل والتعلق على نسبة الفعل أو الوصف للمفعول والشارح أراد بالثبوت هنا
 ما يعبر به إذ لا يختص سلب العموم باقتضاء الثبوت المصطلح عليه بل قد يقتضي التعلق بنحو ما أخذ كل
 المرام . ثم إن ظاهرة أن سلب العموم يقتضي الثبوت لبعض فقط وهذا مذهب عبد القاهر ومذهب
 غيره أنه يقتضي سلب الحكم عن الجملة أي رفع الإيجاب الكلي عن مدخول كل وهو يصدق بالنفي
 عن البعض والنفي عن كل فرد فقولك لم يعم كل إنسان نفي بالإيجاب الكلي القوي هو ثبوت القيام
 لكل فرد وهو يصدق بما ذكر كذا لا يخفى على متأمل [جملة] سكنت الصنف والشارح عن الكلام
 على تأخير السند إليه لأنه ليس من مقتضيات الأحوال وإنما هو من ضرورات مقتضى الحال الذي
 هو تقديم السند فهو إما يكون إذا اقتضى المقام تقديم السند وحيفت فاللائق بما هنا تركه وتكلم
 عليه الأصل نظرا لجرد استيفاء الكلام على الأحوال التي للسند إليه .
 (فصل : في الخروج عن مقتضى الظاهر) أي ظاهر الحال كما سيفيده الشارح . ثم اعلم أن الحال هو الأمر
 الداعي إلى إيراد الكلام مكيفا بكيفية متساوية كان ذلك الأمر الداعي ثابتا في الواقع أو كان ثبوته
 بالنظر لما عند التكلم وظاهر الحال هو الأمر الداعي إلى إيراد الكلام مكيفا بكيفية مخصوصة بشرط
 أن يكون ذلك الأمر ثابتا في الواقع فقط . فعمل من هذا أن ظاهر الحال أحسن من الحال وحيفت
 فيكون مقتضى ظاهر الحال أحسن من مقتضى الحال فكل مقتضى ظاهر حال مقتضى حال ولا عكس
 اه دسوقي وهذا يتضح قول الشارح فيما سيأتي ومن المعلوم الخ (قوله وخروجا) بتشديد الراء ومعوله
 الكلام وذلك أن مقام التكلم والخطاب والنية للضمير كما تقدم لأنه هو الدال على ذلك ومقام غير
 ذلك بخلافه لأن ذلك الخلاف هو الدال على المراد وقد يخرجون الكلام على خلاف مقتضى الظاهر
 فيوقعون الضمير في خلاف مقامه الأصلي وهو مقام الظاهر ويوقعون الظاهر في خلاف مقامه الأصلي
 وهو مقام الضمير اه ع ق وقوله بتشديد الراء ربما تفيد عبارة الشارح خلافه أعني الترخيف وهو
 الأوفق بلفظ عن تأمل (قوله كوضع الخ) بيان لصورة من صور التخريج المذكور وقوله لنسكت لانه

كل ذلك لم يكن أي لم يقع
 قصر ولا نسيان كما في
 الحديث الآخر لم أنس
 ولم تقصر وأما إذا تقدم
 حرف السلب على كل
 فانها سلب العموم
 نحو :

ما كل ما بين الرء يدركه
 تجري الرياح بما
 لا تشتهي السفن

وسلب العموم مقتضى
 ثبوت الحكم لبعض
 ومن أراد زيادة في
 هذا المقام فليجزم بالأصل
 وشرحه . قال :

[فصل : في الخروج
 عن مقتضى الظاهر]
 (وخر جوا عن مقتضى
 الظواهر

كوضع ضمير مكان
 الظاهر

تعليلية وهو متعلق بخروجها لا بوضع والأغراض للمسودة في قوله كبرت الخ ليست خاصة بالصورة
الذكورة بل هي نكت الخروج عن الظاهر سواء كان بهذه الصورة أو بغيرها قاله المصنف وقوله
سواء الخ أراد أنها موزعة على هذه الصورة وغيرها كما هو مفاد الشارح لأن جميعها لكل من هذه
وبغيرها (قوله كبرت) مصدر حذف فاعله وصلته كما يعلم من الشارح (قوله أو كل غير) مضاف ومضاف

إليه (قوله لنكتة التحكين) متعلق بالمدد واللام للتعدي لالاعابة والمراد بالتحكين أثره وهو التحكين
كما يفيد المبان والظاهر أن معنى النكتة المضافة إلى التحكين إضافة بيانية الصفة الدقيقة الموجودة

في الكلام وهي تمكن جزئه وهو الاستدلال في نفس السامع أو ما يصلح أن يعتبر نكتة للوضع المذكور
من غير اعتبار الزيادة معه وذكر المصنف الزيادة تبعاً للأصل المتفق في التعبير حيث جعله نكتة

تارة والزيادة تارة أخرى تأمل . وحصل معنى المصنف أن وضع الظاهر غير اسم الإشارة موضع
الضمير نكتته الزيادة لصفة دقيقة في الكلام هي تمكن جزئه في نفس السامع أو لما يصلح أن يعتبر

نكتة برأيه وأن يعتبر هنا وهو التحكين للذكر فليس معنى النكتتين واحداً للزوم فصل المعنى
هذا ما ظهر لي بعد تمام التأمل (قوله نحو الأمير الخ) أي نحو قول الخليفة الأمير الخ ع ق وسبب

إليه الشارح (قوله جميع ما تقدم الخ) مبني على التغليب ولا فترك الخطاب مع معين إلى غيره الذي
ذكر في مباحث الاضمار من خلاف مقتضى الظاهر مبان عن الغنى ومر عنه عن الأطول ما يخالفه

(قوله في المقامات) أي في بيان مقتضيات المقامات (قوله إلى مقتضى الحال) المناسب إيداله بقوله إلى
خلافه أي خلاف ظاهر مقتضى الحال إذ الخروج من شيء إلى آخر يقتضي التباين الكلي بينهما فيقال

خرج زيد من الإنسانية إلى الحيوانية ولا يقال إلى الحيوانية ومن المعلوم أن ما هنا ليس تبايناً كلياً بل
مقتضى الحال أعم من مقتضى الظاهر كما سيذكره فليس الآتي بخلاف مقتضى ظاهر الحال خارجاً عنه

إلى مقتضى الحال الأعم بل إلى النوع الثاني من مقتضى الحال الذي هو خلاف مقتضى الظاهر وهذا
ما يفيد كلامهم فتأمل (قوله وهو المشار إليه بنكتة) أي ومقتضى الحال هو المراد بنكتة في قول

المصنف لنكتة . وأقول فهم الشارح أن لام لنكتة للتعدي متعلقة بخروجها وقد علمت ما للمصنف من
كونها تعليلية وهو التبعين الذي لا يشك فيه لأن خلاف مقتضى الظاهر ليس عين النكتة بل هي

أمر يوجب الخروج إليه مثلاً في قول الخليفة الأمير واقف بالباب ظاهر الحال هو مقام التكلم ومقتضاه
ضبط التكلم وهو أنا وخلاف ظاهر الحال هو مقام التسمية ومقتضى خلاف الظاهر الذي هو خلاف

مقتضى الظاهر هو الاسم الظاهر والنكتة الموجبة للخروج إليه هي الأرواح فقد ظهر لك مقابلة النكتة
لخلاف مقتضى الظاهر تأمل (قوله ومن المعلوم الخ) يتناك وجهه (قوله فنها وضع الضمير الخ) أي

لاقتضاء باطن الحال إياه لعروض اعتبار آخر أطف من اعتبار ظاهر الحال أعنى وضع المظهر مكانه
أفاده المدسوق ثم إن وجدت في بعض نسخ هذا الشارح ما نصه فنها وضع الضمير موضع المظهر لبعث السامع

وتقوية دأبعته إلى الامتثال نحو فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين ومقتضى الظاهر أنه ومنه هو زيد الخ
وفيه أن الالة إنما تظهر في وضع المظهر موضع الضمير كما يعلم من الأصل وكذا المثال كأن تشهد به هذه

العبارة وفي نسخة وهي التي كتبت عليها ما نصه فنها وضع الضمير موضع المظهر نحو كل من عليها فان
يعنى الأرض ومنه هو الخ وهي أخف ضرراً من الأولى وسند كرمها (قوله نحو كل الخ) المناسب

الاقتصار على . أبعد لأنه ليس من هذا الباب مع عدم تأني النكتة المذكورة فيه كما يستضح (قوله
ومنه) أي من أوضاع المذكور (قوله لبعث) اللام للأجل ومفعول المصدر محذوف هو السامع كما

بدل عليه الشرح وفي الكلام حذف أي إن الوضع المذكور ليكون الاضمار باعنا أي حاملاً للسامع

لنكتة كبرت أو كل
تغير وسخرية إيهال
أو عكس لو دعوى
الظهور وللمد
لنكتة التحكين كافة
المصد
وقصد الاستعطاف
والأرواح
نحو الأمير واقف
بالباب
أقول جميع ما تقدم من
المقامات المذكورة من
الحذف والتذكير وغير
ذلك مقتضى ظاهر
الحال وذكر في هذا
الفصل الخروج عن
مقتضى ظاهر الحال
إلى مقتضى الحال
وهو المشار إليه بنكتة
ومن المعلوم أن مقتضى
ظاهر الحال أخص من
مقتضاه وصور الخروج
عن مقتضى ظاهر
الحال كثيرة ذكر
المصنف بعضها فنها
وضع الضمير موضع
المظهر نحو كل من عليها
فان يعنى الأرض ومنه
هو زيد عالم لبعث
الاضمار على توجه نفس
السامع إلى الخبر ومنها
وضع المظهر موضع
الضمير فان كان المظهر
اسم إشارة فالنكتة

كأن العناية بجبر المسند إليه لا اختصاصه بحكم بديع كقول ابن الراوندي: كم عاقل عاقل أعيت مذهبها وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الأوهام بخارة (٨٦) وصير العالم التحرير زنديقا والأصل هو أي ما تقدم من إعياء مذاهب

العاقل ورزق الجاهل فعدل إلى الإشارة لكأن العناية بتمييزه ليرى السامعين أن هذا المعنى التميز هو الذي له الحكم العجيب وهو جعل الأوهام بخارة والعالم التحرير زنديقا أو السخرية والتهكم كما إذا كان السامع أعمى فقال من قام فقلت له هذا مشيرا إلى مجهول أو مفقود تهكما به أو إجهال السامع أي نسبته إلى الجهل والبلاهة حتى إنه لا يدرك إلا المحسوس كقول الفرزدق: أولئك آباءى جثن بمنهم

إذا جعنا باجرير الماحم ومقتضى الظاهر هو أو عكس ذلك وهو التعريض بظفانة السامع وذلك أنه حتى إن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس كقولك مشيرا إلى معنى معقول هذا مرادى أو ادعاء كمال ظهور المسند إليه حتى كأنه محسوس كالمثال المتقدم باعتبار ادعاء

على توجه نفسه إلى الخير فيتمكن الخير من ذهنه وإعنا كان باعنا على ما ذكر لأن السامع إذا لم يفهم من الضمير معنى انتظر ما يعقبه ليفهم منه وبالاتظار يتمكن ما يعقبه بعد وروده فضل تمكن لأن الحاصل بعد الطلب أعز من المساق بالانقب (قوله كأن العناية) أي إفادة أن التكليم اعتنى بتمييز المسند إليه اعتناء كاملا حيث أبرزه في معرض المحسوس دسوق (قوله لا اختصاصه) أي اختصاص مدلوله أي لكونه مختصا في العبارة بحكم بديع أو رده والأحسن لكونه محكوما عليه بأمر بديع اه صان عن الأطول وقوله والأحسن الخ لعل وجه الأخصية ما فيه من الاغناء عن اعطاء الاختصاص المخرج إلى التأويل بكونه في العبارة لا مطلقا تأمله (قوله ابن الراوندي) بفتح الواو كما في السوق (قوله كم عاقل الخ) كم الخبرية المضافة إلى ميزها المفرد في موضع الرفع على الابتداء فالجمله أعنى أعيت خير فترى وعاقل الثاني نعم للأول بمعنى كامل العقل وكذا يقال في جاهل لأن تكرار اللفظ لتعدد الوصفية بقيد الكمال ولوفى الخواص كثرت برجل رجل أي كامل في الرجولية ومعنى أعيت مذهبها أعيتته وأعجزته أو أعيت عليه وصعب طرق معاشه والتحرير المثقن من نحر الأمور علما أفتقاه والزنديق الكافر النافى للصانع العدل الحكيم ثم إن المقابل الحقيقي للعاقل المجنون والجاهل العالم ففى إيقاع جاهل مقابلا لعاقل رمز إلى أن العقل بلا علم لا يعتد به وأن الجهل يلزمه الجنون فالعاقل يجب عليه أن يتحلى بالعلوم لئلا يتعطل عقله والجاهل يجنون لتباعده عن اكتساب الكمالات وأراد بقوله عاقل وزنديقا نفسه فأخطأ في الأول وأصاب في الثاني أمافى الأول فلأن مقتضى العقل أن لا يتوغل في الأمور الإلهية ولا يعترض على الله فيها وأمافى الثاني فلأنه زنديق ملحد يس وأخطأ أيضا في وصف نفسه بالعالم التحرير لأنه لو كان عالما لتحريرا لما اعترض على الله في ذلك وغفل عن كون الرزق رزقين حيا ومعنويا وأن الثاني أفضل لأنه رزق العلوم والمعارف والحكم اه من السعد وحاشيته (قوله والأصل هو الخ) أي القياس ما ذكر تقدم ذكره مع كونه غير محسوس والإشارة حقيقة في المحسوس صبان (قوله أن هذا المعنى الخ) هو كون العالم محروما والجاهل مرزوقا دسوق اه (قوله والسخرية) بالرفع عطف على كمال العناية وقوله والتهكم عطف مرادف (قوله فقلت له هذا) أي هذا هو الذي قام وكان القياس هو زيد مثلا لأن المقام مقام الضمير لتقدم مفاده في السؤال يعقوى (قوله إلى مجهول) أي للسامع لعدم رؤيته بفقد حاسة البصر (قوله أو مفقود) أي من حضرة التكليم باسم الإشارة فقده بمعنى عدم وجوده في تلك الحضرة لا بمعنى عدم وجوده أصلا فلا يقال إذا لم يكن ثبت مشار إليه لم يكن هناك مرجع للضمير فلا يكون المقام للضمير لتوقفه على المرجع فلا يصح جعل ذلك من وضع الظاهر موضع الضمير أفاده الصبان قال اليعقوبى ولا ينصرف في وضع اسم الإشارة موضع الضمير تخالف الخبر في الجملة إذ ليس من شرط الوضع المذكور صحة بقاء خبر الضمير كما هو انتهى ومراده بالجملة الجملة المعدول عنها والمعدول إليها وقد علمتهما والاختلاف بينهما واضح (قوله حتى إنه الخ) بيان لتخالف ما يفيد الإشارة وإفادة اسم الإشارة ما ذكر لأن أصله أن يكون للمحسوس مخاطبة السامع به مفيدة لما ذكر (قوله باعتبار ادعاء الخ) فليس مقبلا حيث كونه السامع فطنا (قوله أي الزيادة لشكته الخ) وذلك لأن المسند إليه في الجملة يفيد فهم معناه وكونه مظهرا في موضع الضمير يفيد زيادة على ذلك وهي ذلك التحكين يعقوى (قوله أي زيادة الخ) تفسيرا لقوله: أي الزيادة لشكته الخ وقوله وتقريره عطف تفسيرا

كأن الظهور وإن كان غير اسم الإشارة فالشكته المدد أي الزيادة بشكته هي التحكين (قوله) أي زيادة تمكن المسند إليه وتقريره في نفس السامع نحو جاء زيد وزيد فاضل ومنه مثال المتن والصمد هو الذي يصمد إليه

بذنبه فقب عليه توبة
تحجو الأغيار من قلبه
ومتقضي الظاهر أنا
العاصي أو الأرهاب أي
التخويف نحو إن الله
يأمركم أن تؤذوا
الأمانات إلى أهلها لم
يقُل أنا أمركم لأن في
إظهار الاسم ترهيبا
ومنه مثال المتن لم يقل
أنا أوقف ترهيبا بإظهار
لفظ الأمر قال :

(ومن خلاف مقتضى
صرف مراد
ذي لفظ أو سؤال لغير
ما أراد
لكونه أولى به وأجدر
صحة الحاج
والقبضى)
أقول : من خلاف
مقتضى الظاهر مجاوبة
المسكلم بغير ما يترقب
وسماها عبد القاهر
المخالطة والسكاكي
الأسلوب المحكم
وذلك يحمل كلامه
على خلاف قصده
نفيها على أنه أولى
بالقصد . من ذلك
ما يحكى أن الحاج
تواعد شاعرا يقال له
القبضى بأن قال له
لأحملك على الأدم
يعني القيد فقال له
القبضى مثل الأمر
يحمل على الأدم

(قوله ويقصد) تفسير (قوله والرحمة) تفسير (قوله تحجو الأغيار) أي تزيل مشاهدتها بحيث يصعب
القلب لا يشاهد إلا الذات (قوله لأن في إظهار الحج) معلوم أن إيراد الأمر إلى لفظ الله الدال على الذات
المتصفة بجميع المحامد التي من جعلها القهر والغلبة دون الضمير الذي هو أنا موجب لتقوية الداعي
على الامتثال ولادخال الروح حيث دلّ لفظ الله على ما ذكر فيشر بالخوف منه وأن يهلك العاصي
بشهره أفاده البعثون (قوله ومن خلاف للمقتضى الحج) لما انفرد كلامه إلى خلاف مقتضى الظاهر
أورد علة أقسام منه وإن لم تكن من مباحث السند إليه وهي ما ذكره من هنا إلى آخر الفصل
(قوله صرف المراد) أي أن يصرف المسكلم مراد المخاطب وقوله في لفظ أي منطوق به غير سؤال
متعلق بالمراد وقوله لغير ما أراد أي ما أراد المخاطب وقوله لكونه أي لكون غير ما أراد وقوله أولى
به أي بذلك المخاطب سواء كان منكما بسؤال أو بغيره وأجدر أي أحق وأنبأ بحاله وقوله
كقصه الحج مثال لصرف المراد في المنطق وسيأتي في الشارح مثال الثاني (قوله مجاوبة المسكلم) اعلم
أن كلا من المسكلم أولا والمسكلم ناتيا يقال له مسكلم ومخاطب فالأول مسكلم أولا ومخاطب ثانيا
والثاني بالعكس أفاده الصلح عن السيراهي فيجتمعا أن يكون الشارح أراد للمسكلم الأول والمصدر
مضاف لمفعوله أو الثاني فهو مضاف لمفاعله والمفعول محذوف وضمير يترقب يرجع على الأول إلى المسكلم
المدكور وهو المتبادر وعلى الثاني إلى مفعول المصدر المحذوف (قوله بغير ما يترقب) أي ما يتظره
المسكلم الأول من مخاطبه وهو الكلام الثائب لمراد ذلك المسكلم كالدال على طلب ترك العقوبة
بالنظر لئلا (قوله وسماها) فالضمير لجاوبة (قوله المخالطة) وليست منعمومة وإن أشعر الاسم بالتم
لما فيها من التنبيه على ملحق الأولى والدال على السكاكي باسم جميل (قوله وذلك الحج) أي ما ذكر
وهو المجاوبة للذكورة كائن بسبب حمل الحج (قوله على خلاف قصده) فتصد الحاج بالأدم القيد
وخلافه هو الفرس الأدم صبان (قوله على أنه) أي خلاف قصده (قوله أولى بالقصد) أقول أو هو
الواجب أن يقصد على حسب تفاوت المقامات وكونه أولى إما بالنظر إلى المسكلم أو المخاطب أو غيرها
أطول اه صبان وقوله إلى المسكلم أو المخاطب بأن يكون المسكلم يحل مقداره عن التواعد
أو المخاطب يحل مقداره عن أن يتوعد به بالابداء وقوله أو غيرها وذلك في نحو لأحملك زيدا
على الأدم فيضع معه ما عاهدت نفيها على قلن هذا القاب حليل لا يلبس به ما قلته المسكلم (قوله من
ذلك) أي ما ذكر من المجاوبة السابقة وقوله ما يحكى أي مجاوبة ما يحكى أي المجاوبة فيه (قوله
القبضى) هو رأس من رؤوس العرب وفصاحمهم وكان من الجوارح الذين خرجوا على سيدنا على
رضي الله تعالى عنه اه صبان (قوله بأن قال) الباء للتصوير (قوله لأحملك على الأدم) إن قلت
كان المناسب للعرض الحاج أن يقول لأحملك الأدم عليك لأن القيد يوضع على الرجل لا بالعكس
قلت هذا الاستعمال أمر وضى يقال حمل على الأدم أي قيد ولوسل فليكن من قبيل القلب كالمشعره
أو لقبه القيد بالمركب على طريق الاستعارة اه فزرى (قوله حمل وعنده الحج) حيث حمل الأدم في
كلامه على الفرس الأدم أي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض وضم إليه الأشهب أي الذي
غلب بياضه ومراد الحاج القيد قبه على أن الحمل على الفرس الأدم هو الأولى بأن يقصده الأمير
قاله السعد (قوله أنه) أي الأدم حديد أي لافرس (قوله لأن يكون الحج) فيه أيضا حمل الحديد في
كلام الحاج على خلاف مراده لأن مراده المعدن المعروف وحمله على ضمة البليد من الحدة اه
صبان وهذا الحمل الذي فيه هو الذي دعا الشارح إلى ذكره مع ترك الأصل والسعد (قوله ونها) أي من
خلاف مقتضى الظاهر وأنت باعتبار أن معناه الأمور الخالفة لمقتضى الظاهر (قوله إجابة السائل بغير الحج)

الأشهب حمل وعنده على قوله بدقالة الحاج إنه قد يقال القيدى لأن يكون حديدا خبر من أن يكون لبدا ومنها إجابة السائل بغير

الهلالي لم يبدو دقيقاً ثم
يزايد حتى يستوى ثم
ينقص حتى يعود كما بدأ
فأجيبوا ببيان حكمة
ذلك وهي معرفة
الواقيت والحلول
والآجال ومعالم الحج
يعرفها وقته للتنبيه
على أن اللائق السؤال
عن الحكمة قال السعد
لأنهم ليسوا ممن يظلمون
بسهولة على دقائق علم
الهيئة قال السيوطي في
شرح عقود الجنان
وهذه قلة أدب منه
وجهل بمقدار الصحابة
رضي الله عنهم وشع
عليه بكلام راجع من
أراد الوقوف عليه
وذكر أنه ورد ما يدل
على أن السؤال عنه
هو الحكمة في خلق
الأهلة لاسب الزيادة
والنقصان ونص
السؤال يا رسول الله لم
خلقت الأهلة فعلى هذا
لا تكون المسئلة من
خلاف مقتضى الظاهر
وقوله سؤال على وزن
فعل لغة في السؤال
قال :
(والالتفات وهو
الانتقال من
بعض الأساليب إلى
بعض قس

أورد أن الجواب يجب أن يكون مطابقاً للسؤال : وأجيب بأن السؤال خبر إن جندلي وتعليمي
والأول يجب أن يطالبه جوابه والثاني ينبغي فيه الأمر على حال السائل كالطبيب ينبغي علاجه على حال
المريض دون سؤاله فتجوز المخالفة فيه وسؤال الأهلة من هذا القبيل يسأل الله سبحانه (قوله على
أنه) أي ذلك الغير (قوله اللائق بسؤاله) إما لعدم أهليته لما سأل عنه أو لعدم الفائدة فيه بالنسبة
إليه اه فترى (قوله سألو) روى في الكشاف وغيره أن السائل اثنان وهما معاذ بن جبل وقعب
ابن غنم الأنصاري رضي الله عنهما والاثنان أقل ما يطلق عليه اسم الجمع عند جماعة منهم الرغشري
فقد قال سألو بلفظ الجمع اه فترى (قوله لم يسألوا) أي لا شيء سبب فالسؤال عن سبب ما ذكر
كما قال السعد وبعبارة قول الشارح فأجيبوا الخ ثم إن لفظ السؤال الذي في المطبوع ما بال الهلال
يبدو الخ قال الفري دلالة هذا القول على أنه سؤال عن السبب دون الحكمة حتى إذا أشار
إليه في شرح الكشاف اه أي فهو محتمل لكونه سؤالاً عن الحكمة وكونه سؤالاً عن السبب
قال عبد الحكيم بعد إعادة مثل ما افترى اختار صاحب الكشاف والراغب والقاضي أنه سؤال
عن الحكمة كما يدل عليه الجواب إخراجاً للكلام على مقتضى الظاهر لأنه الأصل واختار الكاكي
أنه سؤال عن السبب لما أن الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها والجواب من الأسلوب الحكيم
اه . قال السببان ويرد على الكاكي أنه حيث كانت الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها .
والجواب لم يكن الأولى بحال السائلين السؤال عن الحكمة فكيف علل العدول إلى الجواب بالحكمة
بالتنبيه على أن السؤال عنها أولى بحالهم اه والظاهر أن مثل ما في لفظ المطبوع من الاحتمالين
يجري في عبارة شارحنا (قوله حكمة ذلك) أي غمرته الحاصلة في طرف الفعل (قوله للواقيت) جمع
ميقات وهو ما يوقت به الشيء أي يحل وقتاً له (قوله والحلول) أي للدين والصوم وغير ذلك وعطف
الحلول على الواقيت عطف خاص على عام باعتبار التعلق بكسر اللام للاهتمام (قوله ومعالم الحج)
أي الرايات الدالة على الحج أي على وقته كما أفاده بقوله يعرف بها وقته ولعل معام معطوف على
مواقيت وحجة يعرف بها وقته حال من معالم ميته له وإنما خص الحج لاحتياجه إلى الوقت للعين
أداء وقضاء دون غيره كالصلاة والصوم ذكره عبد الحكيم (قوله للتنبيه) على لأجيبوا (قوله
قال السعد) أي في تحليل اللقاة المذكورة (قوله قال السيوطي الخ) عبارة عبد الحكيم قوله لأنهم
ليسوا الخ الصواب لأن الحكمة هي التي يتعلق بها صلاح معاشهم ومعادهم والتي صلى الله عليه وسلم
إنما بحث ببيان ذلك لأنه يدل على أن سبب الاختلاف ما بين في علم الهيئة وهو باطل عند أهل
الشرعية فإنه مبني على أمور لم يثبت منها شيء غاية الأمر أنهم تخيلوها موافقة لما أبدعه الحكيم
المطلق اه ببعض نصرف وهو زبد ما أطال به السيوطي وقوله لأنه الخ تعليل لما تضمنه قوله
والصواب كذا أي وإنما كان ما قاله خلاف الصواب لأنه الخ قوله وهو باطل عند الخ الناسب وهو
غير ثابت عند الخ إذ هم لا يقطعون بتفيه قرره شيخنا (قوله وذكر أنه ورد الخ) الظاهر أن هذا
الذكر زيادة في الرد على السعد بإفادة أن الآية خارجة عن موضوع المسئلة فليس الجواب فيها
غير مطابق حتى يحتاج لتعليل عدم المطابقة وقوله هو الحكمة التي في عبارته سبب خلق الهلال
بدل الحكمة فذكر الشارح الحكمة تنبيهاً على أن مراده السبب الغائي لا الفاعلي إذ لا يثبت
عنه للعلم به (قوله والالتفات الخ) أي في اصطلاح البيانيين وقوله هو الانتقال أي انتقال التسمك
وقوله الأساليب أي الطرق التي هي التسمك والخطاب والتبعية وبشير الشارح إلى هذا وقوله فمن

والوجه الاستعجال للخطاب (ونكتة تخص بعض الجباب) أقول : من خلاف مقتضى أي
الظاهر الالتفات وهو عند الجمهور التسميم عن معنى بطر بن من الطرق الثلاثة أعني التسمك والخطاب والتبعية بعد التسميم عنه

أي حقيق كل به البيت أي ذلك الانتقال حقيق بأن يسمى بالانتقالات أخذاً من التفات الإنسان وهو توجه الإنسان بوجهه إلى غير مواجهته قاله ع ق (قوله بغيره منها) أي بطريق غير المعبر به أولاً من الطرق الثلاثة ويشترط أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويتقرب السامع ليخرج مثل قولنا أنا زيد وأنت عمرو مع نحن البدون صبحوا الصباح مع وقوله تعالى - إياك نستعين - وأعدنا وأنعمت فإن الانتقالات إنما هو في إياك نعبد والساق عبر على أسلوبه فأفاده السعد وأما تركه الشارح لعلمه من قوله من خلاف مقتضى الظاهر الانتقالات (قوله ولا يشترط الخ) أي بل للمدعى مقتضى الظاهر وجد التعبير المذكور أم لا (قوله فهو عنده الخ) تفرع على قوله ولا يشترط وقسطلت وجه الأعمى وقد أشار له الشارح بقوله فقول الخليفة الخ (قوله لأنه منقول عن أنا) الأوضح والأنسب لأن مقتضى الظاهر أنا (قوله فأقسامه ستة) تفرع على المذهبين إذ الأقسام الستة جارية في كل كلاً لا يخفى (قوله الأول من التكلم الخ) أي القسم الأول من أقسام الانتقالات الستة حاصل من التكلم الخ (قوله الأصل وإليه أرجع) إن قلت ترجعون ليس خطأ لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحداً . قلت نعم ولكن المراد بقوله وما إلى لا أعبد مخاطبون . والمعنى ما لكم لا تعبدون الذي فطركم فالمعبر عنه في الجميع هو مخاطبون . فإن قلت حينئذ يكون ترجعون وارداً على مقتضى الظاهر والانتقالات يجب أن يكون من خلاف مقتضى الظاهر . قلت لا نسأل أن قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لأن الظاهر يقتضي أن لا يغير أسلوب الكلام بل يجري اللاحق على سبيل السابق اه مطلق وقوله حتى يكون الخ أي كما هو قانون الانتقالات وهذا تفرع على الثاني وقوله ولكن المراد الخ أي فيكون في الكلام مخالفة لمقتضى الظاهر من غير تغيير لطريق ساقية وهذا الانتقالات على مذهب السكاكي وقوله لأن الظاهر يقتضي الخ أي أنه حيث خولف مقتضى الظاهر أولاً وعُدل إلى التكلم لمقتضى الظاهر بالنسبة لهذا العدول أن لا يغير أسلوب الكلام الخ فتحصل أن في الآية التفاتاً على المذهبين فمخالفة مقتضى الظاهر أولاً التفات على مذهب السكاكي وثانياً العدول التفات على مذهب الجمهور (قوله فصل لربك) من فوائد الانتقالات في الآية أن في لفظ الرب حنا على فعل المأمور به لأن من يربك يستحق العبادة اه صان (قوله نحو قوله) أي علقمة بن عبدة مطوّل (قوله طحا بك) أي ذهب بك أي أذهبك وأما شك فالباء للتعدية تعاقب الميمزة وقوله في الحسان متعلق بطروب ومعنى طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراد نهش وقوله بعيد الشباب أي حين ولي الشباب وكاد يشصرم فراده بقوله بعيد الشباب بعيد معظمه وبعيد قصير بعد للقرب وقوله عصر حان مشيب أي زمان قرب منه المشيب وإقباله على المحجوم فهو مضاف للجملة الفعلية أعنى حان مشيب وهو بدل من قوله بعيد وهذا أعنى قوله عصر الخ قرينة على مراده السابق بقوله بعيد الشباب وقوله يكفني فاعله ضمير القلب وليس مفعوله الثاني على تقدير الباء أي يطالبني القلب بوصلي ليلى فالتكليف بمعنى المطالبة وهي على غير بابها إذ المراد أنه يطلب مني ماذا ذكر وقوله وقد شط ولها أي بعد قربها أي بعد أيامه وقوله وعادت الخ يجوز أن يكون فاعلت من العادة كأن المواويف والخطوب صارت تعاديه ويجوز أن يجعل من عاد يعود أي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا إلى ما كانت عليه قبل والخطوب جمع خطب وهو الأمر العظيم من شرحي السعد ومن الصيان (قوله مالك يوم الدين) هو وصف بظاهر وهو من قبيل النية والوصوف ظاهر أضياع في صيان (قوله فتشربحوا) أي ترجمه (قوله ووجه الانتقالات) أي وجه حسنه وقوله ونسكتته عطف مرادف والمراد بها قائمته لا الأمر الباعث عليه إذ هو قصد حصول ما ذكر في نفس السامع قال القرني ثم هذه الفائدة العامة التي ذكرت لطلقي الانتقالات سواء كان على مذهب السكاكي أو الجمهور لا تنطبق على مادة يكون السامع فيها حضرة

عند الجمهور فقول الخليفة

أمير المؤمنين بأمره
بكذا التفات على مذهبه
لأنه منقول عن أنا
لا على مذهب الجمهور
لعدم تقدم خلافه
فأقسامه ستة حاصلة من
صرب اثنين في ثلاثة
لأن كل قسم من الثلاثة
ينقل إلى قسميه الأول
من التكلم إلى الخطاب
نحو - وما لي لا أعبد
الذي قطري وإليه
ترجعون - الأصل
وإليه أرجع - الثاني منه
إلى الغيبة نحو - إنما
أعطيناك الكون
فصل لربك ونحو -
الأصل فصل لنا .
الثالث من الخطاب إلى
التكلم نحو قوله :
طحا بك قلب في
الحسان طروب
بعيد الشباب عصر
حان مشيب
يكفني ليلى وقد شط ولها
وعادت عواد بيننا
وخطوب
الشاهد في بك ويكفني
بالباء التحية والأصل
يكفئك . الرابع منه إلى
الغيبة نحو - حتى إذا
كنتم في الفلك وجرب
هم - الأصل بكم .
الخامس من الغيبة إلى
الخطاب : نحو مالك يوم
الدين إياك نعبد ، الأصل
إياه نعبد . السادس

البارى "جل" وعلا تعالىه عن الاستجلاب والاصفاء فلو ذكر شئ مما سيج في حقه تعالى أيضا لكان
أنسب وقد يقال للرد إن الكلام الالتعاقى أيضا وقع صالح لأن يقصد به هذه الفائدة بالنظر إلى نفسه
مع قطع النظر عن الموانع الخارجية فليفهم اه ببعض تصرفه وقوله على مادة يكون السامع الخ كقاي إياك
نعيد (قوله استجلاب نفس السامع) المصدر مضاف للمفعول والفعل محذوف أى استجلاب التكلم
نفس السامع أفاده عى والسبب والثاء للصيرورة فيما يظهر أى صيرورة التكلم جاليا نفس السامع
لا لطلب إذ ليس فائدة للاتفات كالمعروف واضح (قوله لأن النفس الخ) علة لتخصته الاستجلاب للذكور
(قوله فإذا تجدد الخ) وذلك لأن لكل جديد لذة قال البدر ابن مالك العرب لكونهم يلقونون الطعام
لتنوث الأشباع فهم حريون يلقون الكلام لقوت الأرواح لأن الكلام هو قوت الروح اه عى (قوله
وهذه النكتة الخ) هى فى النقل الحقيقى كالمعروف مذهب الجمهور فى غاية الظهور وكذا فى النقل التقديرى
كالمعروف مذهب السكاكى توجد هذه الفائدة فإنه إذا سمع خلاف ما يترقبه من الأسلوب كان له زيادة نشاط
ووفور رغبة فى الاصفاء إلى الكلام قاله السيد قس سره (قوله وربما اختص كل موضع منه بلطائف
ونكت) قال فى الأطول عند قول الأصل وقد يختص مواقفه بلطائف أى قد يختص بعض مواقفه
ببعض اللطائف لأنه يختص كل التفات بلطفة سوى هذا الوجه العام والإلوجب أن لا يكتفى فى
الاتفات بالنكتة العامة اه قال يس وفيه نظر لا يخفى وأى مانع من أن يكون لكل موقع نكتة تختص
به ونكتة تعمه وغيره اه والظاهر أن وجه النظر أن الملازمة التى ذكرها بقوله والإلوجب الخ ممنوعة
فتأمل من الصبان ثم إن عبارة الشارح هذه السبوطى ولم توافق بظاهرها ما لو اחד منهما ويمكن ترجيعها
لكل من الكلامين بأن يجعل الرد بالوضع فيها النوع من التفتة المتقدمة واختصاص كل نوع بلطائف
باعتبار أفرادها فإن النوع الواحد يكون لأفراد منه أوجيع أفرادها لطائف متعددة لكل فرد لطيفة
لكن ينبى على الثانى أن تجعل رب التحقيق مجازا كما فى ربما يؤد الدين كقروا لو كانوا مسلمين
هذا ما ظهر لى بعد التوقف (قوله ثم ذكر صفاته) وهى كونه مربى جميع العالمين ومنعما بالخلائل
والدقائق ومالك يوم الدين للسيد أنه مالك الأمر الخ (قوله وآخرها مالك يوم الدين) وصححه
لما لفرقة على مذهب الجمهور أن إضافة الوصف إلى الطرف معنوية خلافا لما رضى نقله الصبان (قوله
يوجب) أى المذكور المفهوم من الفصل المذكور سابقا (قوله والخطاب) عطف ملزوم اه صبان (قوله
والاستعانة فى المهمات) أورد على التخصيص أن الاستعانة كثيرا ما تقع بغيره . وأجيب بأوجه منها
أن المقصود بالاستعانة إنما هو الله تعالى وإن حصلت بالغير صورة حتى إن قوله يا فلان أعنى بمجزة
بالله أعنى بواسطة فلان ثم إنه قد ظهر لك أن إياك تستعين ليس من الالتفات فى شئ لأنه مقتضى
الظاهر بعد السؤل إلى الخطاب فى إياك نعيد فلا يلتفت إلى ما بوجه سوق بيان النكتة من أن
فيه التفاتا دعت إليه قوة تحريك الاقبال أفاده الصبان عن مم والأطول . [نبيه] قال السبوطى
إن الالتفات لا يكون فى جملة بل فى جملتين صرح به الزحشرى فى الكشاف وإن السبكى فى شرحه
المسمى عروس الأفراح قال ولا يلزم أن يكون فى نحو أنت صدق التفات وليس كذلك اه (قوله
ومما هو شبه الخ) أى بجامع النقل من أسلوب إلى آخر فى كلام ثم إنه يظهر لى أن المسئلة الأولى
أشبه بالاتفات على مذهب السكاكى إذ لا يشترط فيها سبق تعبير غير ما خلف مقتضى الظاهر بل تارة
يسبق نحو والله ورسوله أحق أن يرضوه وتارة لا يوصفهم ارجع إلى مركزتين * فتابك من ذكرى حبيب
ومزل * والثانية أشبه به على مذهب الجمهور إذ لا بد فيها من سبق تعبير عنه المخالف المذكور وحيد
فيكون الداعى السبوطى إلى تخصيص المسئلة الأولى هو كونها أشبه بالمذهب المتقدم عنده فى الله كرفتأمل

ونكت استجلاب
نفس السامع للخطاب
أى الكلام المخاطبه
لأن النفس مجبولة
على حب التجدد فإذا
تجدد الكلام إلى
أسلوب كان أدعى
للإصفاء إليه وهذه
النكتة عامة فى جميع
أقسام الالتفات وربما
اختص كل موضع منه
بلطائف ونكت
كالنافحة ظن العبد إذا
ذكر الله وحده ثم ذكر
صفاته التى كل صفة
منها تبع على شدة
الاقبال وآخرها مالك
يوم الدين للسيد أنه
مالك الأمر كله فى يوم
الحزاء حيث يوجب
الاقبال عليه والخطاب
بغاية الخضوع
والاستعانة فى المهمات
وهو معنى قوله ونكتة
الخ ومما هو شبه
بالاتفات وليس منه
مستثنان ذكرهما
السبوطى فى عقود
الجلن : الأول

لتصير الواحد من الفرد ولثني والمجموع عن آخرتها وهو من أنواع المجاز بخلاف الالتفات . وللمثلة الآية قائما حقيقتهما
مثال للفرد عن لثني قول الأعشى : فربى الجبر واستطرى ليلى إذا ما انقطع العزى آبا وإعماها القارطان لأن الل
حتى يشوب القارطين ومثله على الجمع * وذيلان قد زلت بأقدامها النعل * (٩١) أى النعل ومثله لثني عن

(قوله التصير بواحد الخ) وصورها ستة نظير الصور السابقة في الالتفات (قوله وهو) أى التصير المذكور
وقوله من أنواع المجاز والعلاقة في كل تركيب ما يناسبه في ثم أرجع البصر كرتين العلاقة الغزوم لأن المراد لازم
السكرتين وهو التعدد ثم يصح كونه بمرئية وبمرتبين على ما لا يخفى وقس ثم إن مجازية التعبير المذكور
لا تظهر فيها إذا كان عن لثني أو الجمع بالفرد المحلى بالجنسية كفى مثالى الشارح إذ لم يقل أحد إن المفرد
المحل بالجنسية إذا أريد منه التعدد كان مجازا فمحل كون هذا التعبير مجازا باعتبار القالب فتأمل
(قوله فربى) أى فترعى وقوله إياني الأياب الرجوع والمراد هنا رجوعه من غيبته والقارط الذى يجمع
القرط وهو من السط والعزى نسبة إلى عزرة حتى من العرب سى باسم آية عزرة بن ربيعة أو ابن عمرو بن
عوف أفاده في القاموس ومقصود الشاعر أنه لا يرجع من غيبته هذه كما أن القارطين ليرجعا وهما رجلان
خرجا لجمع القرط فلم يرجعا (قوله حتى يشوب الخ) الذى لغزوه لا أتيتك أو يشوب القارطان وأعله غير محقق
لأنها أوضح دلالة من أو وإن اتحد معناها هنا (قوله وذيلان) اسم قبيلة وقوله قد زلت أى زلقت والباء
في بأقدامها للصاحبة ثم إنه يظهر لى أن قوله قد زلت الخ من باب القلب والأصل قد زلت أقدامها بالنعل لأن
الزلل إنما يجب للقدم والباء إنما تدخل على ما تنبئ به كالتعلل وحيفئذ فلا اعتبار باللطيف الذى تضمنته
القلب هو البالغة في خسة ذيلان حيث جعل أقدامها ناعمة للتعلل فتأمل (قوله فقد صفت) فآؤه للتعليل
وصفت مالت إلى تحريم مارية وجواب الشرط محذوف أى تقبلا والمعنى إن تنوبا إلى الله لأنه قد
مالت قلوبكما إلى تحريم مارية مع كراهة النبي له وهو ذنب تقبلا كذا يستفاد من الجلالين (قوله
يا معشر الجن الخ) أن تنفذوا أى تخرجوا من أقطار أى نواحي (قوله والنسكة الخ) مثله في السيوطي
والتبادر منه الشاة الثانية وقد مر أن نسكة الالتفات جارية فيه على للذهبيين أو أن المسئلة الأولى أشبهه
على مذهب الكاكي والثانية أشبهه به على مذهب الجمهور فينبغي أن تكون النسكة في المستثنين معا
كالنسكة في الالتفات فلا وجه لتخصيص الثانية اللهم إلا أن يقال إنه خص الثانية لأن النسكة أظهر فيها
من الأولى كأنها أظهر فيها هي أشبهه به مما الأولى أشبهه به أو أن مراده بالمسئلة ما بين المستثنين أعنى ما هو
شبه بالالتفات فليتأمل (قوله لآث) بالموقوفة الشاة أى مستقبل كما يشير إليه الشارح (قوله لنسكة)
أشاره إلى المذهب المختار في القلب وهو أنهم إنما يقبلون قلبا مقبولا جائزا إذا كان لنسكة وإلا رد عى
(قوله وأنشدوا) أى للقبول لأن فيه نسكة عى (قوله من خلاف مقتضى الظاهر التعبير الخ) وكذا
عكسه وهو التعبير عن الماضى بلفظ المضارع إحصارا للصورة العجيبة وإشارة إلى تجدد شئنا فشيئا
كقوله تعالى واقه الذى أرسل الرياح فتثير سحابا أى فأنارت وقوله - وأتبعوا ما تلو الشياطين - أى
ما تلت اه دسوق قال الصبان عن الأطول أقول في كون التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى والعكس من
خلاف مقتضى الظاهر مطلقا نظر لأنه إذا عبر عن مستقبل بلفظ الماضى على خلاف مقتضى الظاهر مرة
ثم عبر عنه ثانيا بلفظ الماضى فذلك التعبير مقتضى الظاهر وعلى وفق الأسلوب حتى لو عبر عنه بلفظ
المستقبل كان خلاف مقتضى الظاهر لكونه خلاف الأسلوب وأظن بك هذا بهذا التحقيق بعد أن
صرحت في بحث الالتفات على التوفيق فبين أنه ربما يكون التعبير عن المستقبل بلفظ المستقبل وعن
الماضى بلفظه خلاف مقتضى الظاهر اه (قوله تنبها على تحقق وقوعه) فيه إشارة إلى أن التعبير عن
لثني بالماضى لكونه استعارة بسبب تشبيه المستقبل بالماضى في تحقق الوقوع وظيفة البيان لكونه

آله ر بكم كديان - والنسكة في هذه الشاة كالنسكة في الالتفات قال: (وصيغة الماضى لآت أوردوا * وقلوبنا نسكة وأنشدوا
ومعه مغيرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه) أقول : من خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المعنى المستقبل بلفظ الماضى
فهي على تحقق وقوعه نحو - ويوم ينفخ في الصور ففرع من في السموات ومن في الأرض -

آله ر بكم كديان - والنسكة في هذه الشاة كالنسكة في الالتفات قال: (وصيغة الماضى لآت أوردوا * وقلوبنا نسكة وأنشدوا
ومعه مغيرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه) أقول : من خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المعنى المستقبل بلفظ الماضى
فهي على تحقق وقوعه نحو - ويوم ينفخ في الصور ففرع من في السموات ومن في الأرض -

من حيث إن الداعي إليه التنبيه المذكور من وظيفة علم المعاني لكن بقي أن هذا استعارة في التشبي
 باعتبار الهيئة ولهذا ذكره القوم في صاحت الاستعارة اه عبد الحكيم وقوله فيه إشارة الخ أفاد أن قوله
 تشبيها الخ مشاربه لأخرين كون التعبير المذكور من وظائف علم البيان من جهة كونه استعارة ومن
 وظائف علم المعاني من حيث إن الداعي إليه التنبيه المذكور هذا والتشبي إلى كونه استعارة قوله على تحقيق
 وقوعه لما تضمنه من الجامع بين الماضي والمستقبل والتشبي إلى كونه من وظائف علم المعاني قوله تشبيها
 الخ تأمل (قوله ومنه) أي من خلاف مقتضى الظاهر وقوله التعبير الخ أي عن المستقبل (قوله لأن
 الوصفين الخ) أي والمجاز من خلاف مقتضى الظاهر ثم كون الوصفين مجازا فيما سوى الحال على عموم
 قول الأئمة والأكثر على أنها حقيقة في الماضي أيضا هذا ما فهمه عبد الحكيم من عبارة المطول وفهم
 منها القترى أنها مجاز في الماضي عند الأئمة كثيرين كالمستقبل هذا وقد أشار الشارح بهذا التعليل إلى دفع
 سؤال ذكره السعد في شرحه ودفعه بما أشار إليه الشارح. وحاصله أن اسمي الفاعل والمفعول كما يكونان
 للماضي والحال يكونان للاستقبال فهما كالفاعل في الدلالة عليه من غير فرق إلا أنه يدل عليه بحسب
 الوضع وما بحسب العارض وحينئذ فيكونان واردين في الآيتين على مقتضى الظاهر. وحاصل الجواب
 كما في عبد الحكيم أن اسم الفاعل والمفعول فيما وقع حقيقة وفيما لم يقع مجاز بالاتفاق فإذا استعمل في
 كان استعمالا في غير ما وضع له فيكون خلاف مقتضى الظاهر قال وأورد عليه أنه يلزم أن يكونا دالين
 على الزمان بحسب الوضع فينبغي تعريض الاسم والفعل طردا ومنعا وأنه يلزم من ذلك أن كل مجاز
 بخلاف مقتضى الظاهر. والجواب أنهما موضوعان لما وقع في الحال والماضي لأنهما موضوعان له مع
 الحال والماضي وشتان وأن السعد نص في شرح المفتاح بأن كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر لأن مقتضى
 الظاهر أن يعبر عن كل معنى بما وضع له اه (قوله ومن خلاف مقتضى القلب) أظهر هنا وأضمر في قوله قبله
 ومنه التعبير الخ لأن ذلك شبه بما قبله فهما من نوع واحد وهو التعبير عن أحد الأزمته بما يدل على الآخر
 وحينئذ فيكون أدنى تنبيه على كونه مما ذكر بخلاف هذا فإنه نوع آخر مبين لما قبله فاحتاج لمزيد
 تنبيه وأظهر له تأمل (قوله وهو أن يجعل الخ) بأن ثبت لأحد الجزئين حكم الجزء الآخر وعكسه
 لا مجرد تبديل المكان كما في عكس القضية وذلك كما في المثال فإن الناقعة والحوض يشتركان في حكم
 مطلق العرض إلا أن الحكم الثابت للحوض هو العرض بلا واسطة حرف الجر فيكون معروضا وللناقعة
 هو العرض بواسطة حرف الجر فتكون معروضا عليها وقد قلب ذلك وأثبت لكل حكم الآخر فصار
 ما كان حكمه العرض بلا واسطة حكمه العرض بلا واسطة وبالعكس عرق سم وعلم من قوله بأن ثبت
 الخ أنه لا ينقض قوله هو أن يجعل الخ بقولنا في الدار زيد وضرب عمرا زيد بدلالته لم يثبت لأحد الجزئين
 حكم الآخر بل كل منهما باق على حكمه وعلم منه أيضا أن القلب من المجاز العقلي وعلم من قوله لا مجرد تبديل
 المكان الخ أن القلب أخص من العكس وقال ابن جماعة القلب أعم مطلقا من العكس المستوي عند
 أهل المنطق من س اه صان وقوله وعكسه يظهر أنه لا حاجة إليه وقوله أخص من العكس أي
 اللغوي وقوله وقال ابن جماعة الخ وعليه يكون مساويا للعكس اللغوي ولا يشترط فيه اثبات حكم أحد
 الجزئين للآخر بل المدار على مجرد التبديل وجد الانبئات المذكور أم لا وقد علمت أنه لا انبئات في العكس
 المستوي فقد اتضح لك العموم المطلق تأمل (قوله مكان الآخر) خرج به نحو ضرب عمرو بالبناء لثابت
 الفاعل (قوله مكان عرضت الحوض الخ) أي أظهرته عليها لتشرب أي أربتها إياه اه سعد وصابان (قوله
 لأن القاعدة الخ) تعليل لسكون المثال من قبيل القلب قال الصبان عن السيد وفي هذا القلب اعتبار
 لطيف وهو أن المعتاد أن يوقى بالمعروض إلى المعروض عليه حيث أتى بالناقعة إلى الحوض جعلت

أي يفرغ ويحوى - أي
 أمر الله - أي يأتي -
 ومنه التعبير باسم الفاعل
 أو المفعول نحو - وإن
 الدين لواقع ذلك يوم
 مجموع له الناس - لأن
 الوصفين المذكورين
 حقيقة في الحال مجازا فيها
 سواء ومن خلاف
 مقتضى القلب وهو أن
 يجعل أحد جزئي
 الكلام مكان الآخر نحو
 عرضت الناقعة على
 الحوض أي أظهرته
 عليها لتشرب مكان
 عرضت الحوض على
 الناقعة لأن القاعدة أن
 المعروض عليه يكون
 له ميل إلى المعروض
 والحوض مما يميل إليه
 الحيوان فيعرض هو على
 الحيوان لا الحيوان
 عليه واختلف في قوله

فقبل مطلقا لأنه يورث الكلام ملاحه وقيل لا يقبل مطلقا لأنه عكس المطلوب وتقيض المقصود والحق ما عليه الأصل
وهو التفصيل فإن تضمن معنى لطيفا قبل وإلا فلا فالأول نحو قوله : (٩٣) ومهمه معتبة أرجأوه

كأن لون أرضه سبأه
والأصل كان
لون سبأه لغیره لون
أرضه أى كلونها
والسكة فيه المبالغة
في وصف لون السماء
بالغيرة حتى صار بحيث
يشبه به لون الأرض
في ذلك مع أن الأرض
أصل فيه والمهمه
المقاراة والمغيرة المعلاوة
غبارا والأرجاء
السواحي جمع وحى
بالقصر كرحى والثاني
نحو قوله :

فلما أن جرى ضمن
عليها
كطيفت بالقدن السباع
يصف ناقة باليمن
والقدن القصر والسباع
الطين المخلوط بالطين
والأصل كما طيفت
بالسباع القدن وليس
في هذا القلب معنى
لطيف قال :

[الباب الثالث المسند]
أقول : أخره عن
المسند إليه لأنه فرغ
عنه ومسوق لأجله
لأن المسند إليه
محكوم عليه والمسند
حكم - والثاني مؤخر
عن الأول والقصور

كأنها معروضة والخوض معروض عليه اه (قوله ثقيل قبل مطلقا) فإنه السكاكي كما في الأصل (قوله
لأنه يورث الكلام ملاحه) أى لأنه مما يجوز إلى التثنية على الأصل وذلك يورث الملاحه تمهاته إن قصد به
الطابقة كان من فن المعاني والأصح أن يعد من فن آخره دسوق (قوله وقيل لا يقبل مطلقا) وحمل هذا
القتال ماورد منه على التقديم والتأخير دسوق (قوله والإفلا) أى وإن لم تضمن معنى لطيفا فلا يقبل
لأنه عكس المراد وعدوا من الظاهر بلا نكته يعتد بها يعقوبى (قوله نحو ومهمه الخ) انظر هاجل
هنا من عكس التثنية وهل ينطبق عليه تعريف القلب بالمعنى التقدم وبتقدير أن بينهما فرقا ثم
ذكر أحدهما في المعاني والآخرة في البيان ثم رأيت ابن جماعة قال في خواشي التبريزي اعلم أن القلب
ذكر في أما كن خمسة هذا وهو في المعاني والثاني في فن البيان في بحث التشبيه المقلوب - والثالث في
اليدبع في التجنيس - والرابع في اليدبع في غير التجنيس - والخامس في الخاتمة في بحث السرقة ولك أن
تقول أى فرقى بين هذه الصور القلبية حتى صار بعضها من قبيل المحسن الذاتي ومن صميم البلاغة وبعضها
من المحسن العرضي ومن توابيع البلاغة يس اه صبان وقوله وهل ينطبق عليه أى على عكس التشبيه
(قوله حتى كأنه) أى لون السماء صار بحيث أى ملتبسا بحالة هي كونه يشبه لون الأرض في ذلك أى في
الغيرة اه دسوق (قوله مع أن الأرض) أى لون الأرض وقوله أجل فيه أى في ذلك التشبيه فحقه أن
يحمل مشابهاه ولون السماء مشبا بأن يقال كأن لون سبأه لون أرضه اه دسوق وفيه اعتراض على الأصل
في التمثيل بهذا البيت فانظرو (قوله المقاراة) هي اسم للمكان الذي لأماء فيه ولا كلاما فقسيمته
مقاراة من باب أسماء الأضداد لأن هذا مهلكة لامقاراة اه صبان (قوله فلما الخ) جوابها :

أمرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن أن لن نستطاعا
وقوله جرى شبه السمن بالماء الحارى وأثفت له شيئا من خواصه وهو الجرى صبان (قوله القصر)
واحد القصور (قوله والسباع الخ) يفتح السين وكسرها على هذا المعنى وقيل بالكسر الآله عبد الحكيم
(قوله وليس في هذا القلب معنى لطيف) قال السعد ولقاتل أن يقول إنه يتضمن من المبالغة في وصف
الناقة بالسمن ما لا يتضمنه قولنا كطيفت القدن بالسباع لاسهامه أن السباع قد بلغ من العظم والكثرة
إلى أن صار بمنزلة الأصل والقدن بالنسبة إليه كالسباع بالنسبة إلى القدن اه وقوله وقد بلغ من
العظم الخ ولا يقال إن كثرة تطيين القصر لالطف في الوصف به لأننا نقول هو وإن لم يكن فيه
لطف في نفسه لكنه فيه لطف بالنسبة إلى المقصود المترتب عليه وهو إفادة المبالغة في وصف الناقة
بالسمن كما أشار إلى ذلك بقوله أنه يتضمن من المبالغة الخ وقوله بمنزلة الأصل فيدل على عظم معناها التشبيه
بالطين حتى صار الشحم لكثرة بالنسبة للأصل من العظم وغيره كأنه الأصل ذكره الصبيان :

الباب الثالث أحوال المسند

(قوله أخره عن المسند إليه) أى أخر أحواله عن أحوال المسند إليه (قوله لأن المسند إليه الخ) الام
لتعليل كون المسند مسوقا لأجل المسند إليه وعطى التعليل قوله والمسند الخ ومقابلته تمهيد له (قوله
والمسند حكم) أى محكوم به (قوله والثاني) أى الحكم وقوله مؤخر عن الأول أى المحكوم عليه والمناسب
في تمام التعليل أن يقول والثاني يذكر لأجل الأول ليم استاج الدليل المتعارف صغراه بقوله والمسند حكم
للدعى وهو كونه مسوقا لأجل المسند إليه تأمل (قوله من حيث كونه مسندا) خرج ما يعرض له
من حيث ذاته ككونه جوهر أو عرضا وما يعرض له من حيث حروفه ككونه ثلاثيا أو رباعيا

من هذا الباب بيان الأحوال العارضة للسند من حيث كونه مسندا كالحذف والله كمر
وقبر ذلك .. قال : (يحذف مسند لما اقتضا

وغير ذلك وقد مر نظيره (قوله والتزموا) أي في الحذف وقوله قرينة أي دالة على المحذوف وقوله
 ليعلم أي ذلك المحذوف عند حذفه فيزيد الكلام المحذوف منه وإلا كان محل الفائدة ولما كان
 وجود القرينة لا يكفي في الحذف عند البقاء اعتبروا أسبابا أخر كالاعتزاز والاختصار واتباع الاستعمال
 وغير ذلك اه ع ق ثم لا يخفى أن وجوب قرينة الحذف لا يخص حذف السند بل يجري في السند إليه أيضا
 وكأنه لم يذكره في السند إليه لأنه يتحذف بالقرينة كما إذا أقيم مقامه للفعول هكذا علل الأطول صليح
 الأصل وقوله لأنه الخ وجريان الوجوب في السند إليه لا يلزم عمومته لجميع أفراد (قوله أمسى بالمدينة
 رحله) أمسى إمامسند إلى ضمير من وجهة بالمدينة رحله خبرها إن كانت نكتة أو حال إن كانت تامة
 وإمامسند إلى رحله مجازا وبالمدينة خبر أو حال لعبد الحكيم (قوله اسم فرس الشاعر) وقيل اسم جملة
 وقيل اسم غلامه وقوله وهو ضاني بن الحرث يقال ضيات الأرض ضيا وضبوا إذا اختبأت فيها قاله
 الأصمعي ضيا لصق بالأرض ومنه سمي الرجل ضيا قاله السدوسي يظهر أن ضيا بالضاد للصبغة وهو مرسوم
 كذلك في نسخ المطول وغيره قال في المطول وألفظ البيت خبر ومعناه التحسر على القرية والتوجع من
 السكرية اه وإلى هذا يشير قول الشاعر ولضيق المقام بسبب التوجع (قوله فامسند إلى قيار الخ) ولا
 يجوز أن يكون قيار عطفا على محل اسم ان وغريب خبر عنها لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي
 الخبر لفظا أو تقديرا وأما إذا قدرنا له خبرا معذوبا فيجوز أن يكون عطفا على محل اسم ان لأن الخبر مقدم
 تقدير فلا يكون مثل إن زيد أو عمرو ذاهبان بل مثل إن زيد أو عمرو ذاهبان وهو جائز ويجوز أن يكون
 مبتدأ والمحذوف خبره والجملة باسمها عطف على جملة إن مع اسمها وخبرها قاله السدوسي قال الصبان وقوله
 لامتناع العطف الخ علل عدم التجاوز بذلك لا بكونه مفردا أو مبتدأ شيئا لأنه وصف على فعل اسم أي
 والوصف على فعل صالح الواحد والتعدد وظاهره ولو كان بمعنى فاعل كاهنا اه (قوله ومن ذلك الخ)
 عدد المثال لأن المسند في الأول اسم وفي الثاني فعل (قوله قل لو أنتم تملكون) جواب لو إذا لأمركم
 خفية الاتفاق أي الفراغ لفتكتكم عن عدم تنهاى خزائنها باستيلاء الحرص عليكم اه صبان (قوله
 احترازا عن العتب) أي بناء على الظاهر من التكرار وإلا فالأول قبل الحذف مؤكدا في الحقيقة
 والثاني تأكيد فلا عتب في ذكر الأول حيث قد وتسمية الثاني مفسرا في قوله لوجود المفسر إمامها بالنظر
 لما بعد الحذف وبهذا يندفع ما يقال إن في هذا الأصل جمعا بين المفسر والمفسر وهو غير جازم فالصواب
 أن يكون الأصل لو تملكون ويكون الحذف لغير ما ذكره وقرينة المحذوف هو المفسر قال البيهقي
 ولربك هذا التركيب المؤدى إلى الحذف لما فيه من التأكيد مع الإيجاز فالفعل المذكور في أصله
 تأكيد وبعد الحذف تفسير لكنه يتضمن التأكيد من جهة المعنى لأن لو تقتضي المحذوف اه وقوله لما
 فيه الخ أي بعد الحذف وقوله لأن لو الخ أراد أنها تقتضي أن في التركيب فعلا محذوبا لأنها تدل على عين
 المحذوف فلا ينافي قوله قبل وبعد الحذف تفسير لما يقتضي أنه قرينة على المحذوف فليتأمل هذا تحقيق المقام
 (قوله وليس أنتم مبتدأ الخ) ولم يجعل أيضا تأكيد للضمير بعد حذفه مع الفعل لأنه يلزم عليه
 حذف الجملة جميعا وحذف بعضها أسرع مع ما فيه من حذف التوكيد وعامله وبقاء التأكيد وذلك
 غير معهود اه يعقوب (قوله على المحذوف) أي على عينه (قوله كوقوع الكلام) أي الذي حذف
 فيه المسند يعقوب (قوله جوابا) نصب على الحال من الكلام (قوله محقق) بأن يذكر السؤال
 ولو على وجه الفرض يعقوب (قوله حذف المسند) أي الفعل المسند إلى الفاعل وهو الله كما تبين
 لك من التقدير قال في المسند لله وقوله بدليل الخ جواب عما يقال خلا جعلت لفظ الجملة في
 الآية مبتدأ والخبر محذوف بأن يكون التقدير الله خلقهم ويكون من حذف المسند أيضا وما المرحوم

السند إليه فيها
 الاحتراز عن العبث أي
 الاينان بما لا فائدة فيه
 لاهل به نحو زيد في
 جواب من قام وقوله :
 ومن ملك أمسى بالمدينة
 رحله

فأقوى وقيل بها قريب
 الرحل هو المنزل
 والماوى وقيل اسم فرس
 الشاعر وهو ضاني بن
 الحرث فامسند إلى قيار
 محذوف لانه خبر
 ما قبله عليه ولضيق
 المقام بسبب التوجع
 والاختصار ولحفظ
 الوزن أيضا ومن ذلك
 - قل لو أنتم تملكون
 خزائن رحمة ربى -
 والأصل لو تملكون
 تملكون حذف الفعل
 احترازا عن العبث
 لوجود المفسر فافصل
 الضمير وليس أنتم
 مبتدأ وما بعده خبر
 بل فاعل لفعل محذوف
 كما رأيت لأن لو تدخل
 على الاسم ويشترط
 للحذف قرينة تدل على
 المحذوف كوقوع
 الكلام جوابا لسؤال
 محقق أو مفسر فالأول
 نحو - وثقن بأنهم من
 خلق السموات
 والأرض ليقولن الله -
 أي خلقهن الله حذف

غير وسيط ونطبع من
الاطاحة وهي الاذهاب
والاحلاك فاعل المطاوع
جمع مطيعة على غير
قياس فحطبت معطوف
على ضارع ومقصود
الشاعر أنه ينبغي أن
يبكى على يزيد رجلاً
ذليل لكونه الناصر له
وفقر أصابته حوادث
الزمن فأهلك ماله
وأذهبه لأنه كان ناصر
كل ذليل وجابر فقر كل
فقير وهذا على قراءة
ليك صيغة للبي
المجهول ولو قرئ صيغة
البي لفاعل وزيد
مفعول مقدم وضارع
فاعل مؤخر لم يكن مما
نحن صددنا قال:

(ونذكره لما مضى
أولرى
فلا أواساً فيفيد
الخبرا)

أقول: البحث الثاني في
ذكره وذلك لأنك
الناضية في ذكر السند
إليه من كون الذكر
الأصل مع عدم التقضي
للعول عنه ومن
الاحتياط لضعف
التعويل على القرينة
ومن التعريض بشاوة
السامع وغير ذلك نحو
جاء زيد في جواب من

لكونه فاعلاً هذا وإما تركت اللطافة بين السؤال والجواب في الاسمية والفعلية لأن في رعاية
للمطابقة لإيهام قصد التقوية وهو لا يليق بالمقام لأن التقوية شأن ما يشك فيه أو ينكر واعتبار ذلك
هنا غير مناسب للمقام أفاده الصبان عن الأطول (قوله فهو فاعل الخ) فربيع على قوله حذف السند
(قوله أو مقدر نحو الخ) الأولى إبداله بقوله والثاني نحو الخ (قوله ليك يزيد) بناء الفعل المجهول
وزيد نائب فاعل نعمه، إليه يبكى بنفسه لأن بكى يستعمل متوصلاً على ومتعصلاً بنفسه فيقال
بكى عليه وبكىته اه يعقوب أى فليس من الحذف والإيصال والأصل ليك على يزيد (قوله
لخصومة) متعلق بضارع وإن لم يعتمد على شيء لأن الجار والمجرور بكفه رائحة الفعل وتعليقه ببكى
للقدر ليس بقوى من جهة المعنى اه مطول وقوله ليس بقوى الخ لأن هذا البكاء بكاء مونه لا بكاء
الخصومة مع أنها ليست سبباً قريباً للبكاء فله عبد الحكيم (قوله كأنه قيل الخ) يجوز في الأطول أن
يكون السؤال الناشئ من ذكر ليك من الأمور بالبكاء فيكون المقام مقام حذف السند إليه أى
للمأمور ضارع اه صيان (قوله يبكيه ضارع) في الفعل أن التقدير ليكه ضارع وهو الين بالمعنى كأن
يبكيه ضارع أوفى للسؤال أعنى من يبكيه كذا في شرح الفناح عبد الحكيم اه صيان (قوله من
أجل الخصومة) أى خصومة الغير معه ويحتمل أن تكون اللام للوقت ويرجح لأنه يحتمل خصوصته
وخصومة غيره عبد الحكم وقوله ويحتمل الخ والمعنى حينئذ أن الضارع وقت الخصومة مطلقاً يبكى
على يزيد لذكره ما كان عليه من إغالة الظهوف وقوله لأنه يحتمل الخ أى فالكلام حينئذ أبلغ
في اللوح تأمل (قوله مما تنطبع) متعلق بختبط ومصدرية والمعنى أن الختبط أى السائل من أجل
إهلاك المطاوع أى الوقائع والشدائد ماله يبكى يزيد لأنه كان يكسب العدم وتعليقه ببكى المقدر أى
يبكى من أجل إهلاك الناي يزيد ياباه سابقة الشعر لأنه لما بين سبب الضراعة ناسب أن يبين سبب
الاحتياط أيضاً من السند والصبان (قوله المعروف) أى طاباً للعرف والاحسان دسوق (قوله من غير
وسيلة) أى أخى عن الناس سؤاله لأنه كان أهل ثروة وإبلى بالسؤال لأجل إهلاك الهلكات ماله
أطول اه صيان وهذا يفيد أن المراد بالوسيلة الشخص المجهول واسطة وفرضا عبد الحكيم بالعلقة
والسابقة أى من يأتى إليك المعروف بهذا الوصف لكونه قد اشتد احتياجه للعرف حتى حمله على
الانتيان إليك مع عدم قوة رجائه بعد العلفة والسابقة تأمل (قوله فاعل المطاوع جمع مطيعة الخ) على حذف
الزوائد كما يقال أعش فوعاشب ولا يقال مطيحات على القياس عبد الحكيم وقوله كما يقال الخ التشبيه
في العدول إلى صيغة فاعل لاناء الزوائد في كل وإن كان التشبيه جمعا والتشبيه مفردا تأمل (قوله فحطبت
معطوف الخ) هذا معلوم في نفسه متبادر من لفظ البيت وأما أنه معلوم بما سبق فلا يظهر للقاء وجه
فالتناسب الواو تأمل (قوله ومقصود الشاعر أنه ينبغي الخ) أشار بقوله ينبغي إلى اللام في ليك وتر له لفعل
الذى هو منشأ السؤال اكتفاء بتفصيله وماله ولو ذكره لقال إنه ينبغي أن يبكى على يزيد يبكى عليه رجلاً
الخ تأمل (قوله لأنه الخ) تعليل ليك (قوله لم يكن الخ) إذا لم يحذف فيه السند (قوله مع عدم التقضي
للعول عنه) أى مع عدم شكة تقضى العدول إلى الحذف مما تقدم وذلك كقولك ابتداء زيد صالح
دسوق (قوله لضعف التعويل على القرينة) يعنى أن وجود القرينة مصحح للحذف لا موجب فإن عول
على دلالتها حذف وإن لم يعول عليها احتياطاً بناء على أن المخاطب له لم يغفل عنها ذكرها وإن كان المخاطب
والكلام في الحالين واحداً عبد الحكيم (قوله نحو جازن يد الخ) صالح مثلاً للتعريض والاحتياط (قوله
فبببب التعدد الخ) أى صريحاً على ما في الفناح فلا يرد ما قيل إن قامت القرينة على كونه ما أوفى فاعل عند
الحذف أيضاً إفادة النبوت أو التجدد ومتحققة وإن لم تقم القرينة على ذلك فلا يجوز الحذف أصلاً والمراد

جاء وزيد هنا أنه يذكر ليعنى أى يعلم أنه فعل فيفيد التجدد والحدوث أواسم

فيقيد الثبوت فيقيد الخبر بفتح الباء أى السامع فائدة زيادة على ما تقدم لأنه إذا حذف لا يدري هل هو اسم أو فعل مثال الأول زيد قائم فهذه الجملة تدل على ثبوت القيام لزيد (٩٦) لأن أصل الاسم مشتق كان أولا الدلالة على الثبوت لعدم دلالة على الاقتران

بالزمان ومثال الثاني زيد قائم فانها تدل على تجدد القيام وحدوثه لزيد لدلالة الفعل على الاقتران بالزمان فلو كان السند طرفا نحو التور من رضى عنه مولاه احتمل الثبوت والتجدد بحسب المتعلق أى حاصل أو حصل فان قلت المشهور أن الجملة الاسمية تدل على الثبوت فكيف جعلها في نحو زيد قائم دالة على الحدوث قلت دلالتها على الحدوث باعتبار أحد جزئيه وهو الفعل أى الدال على الحدوث الفعل وأما الجملة فهى دالة على ثبوت نسبة السند المتجدد معناه فالقيام متجدد وحصوله لزيد ووصفه به ثابت مستقر قال :

(وأفردوه لانعدام التقوية

وسبب كالأزهد رأى التزكية)

أقول : البحث الثالث فى إيراد أى كونه اسما مفردا والمفرد عند النحاة يطلق على معان فى باب الأعراب ما ليس

بالتجدد اقران السند بالزمان و بالثبوت حصول السند للسند إليه من غير دلالة على تقيده بالزمان اه عبيد الحكيم وقوله فلا يرد ما قيل الخ . حاصل الإيراد أنه إن كان المراد الذى ذكر الذى لا قرينة مع ضده فهو واجب لا يعلى لأنه لتأدية أصل المراد وإن كان المراد الذى ذكر الذى مع ضده وهو المحذوف قرينة فائدة التجدد أو الثبوت ليست قاصرة على الذكر . وحاصل الجواب أنا نختار الشق الثانى ونريد إعادة ما ذكر صريحا وهى قاصرة على الذكر (قوله فيقيد الخبر الخ) تفريع على ما قبله مفاد به ضبط الصنف وما حذف منه (قوله لأنه إذا حذف الخ) تعليل لترتب الافادة المذكورة على الذكر وأراد لا يدري صريحا كما علمت (قوله لأن أصل الاسم الخ) وقول من قال يدل اسم الفاعل على الحدوث بخلاف الصفة المشبهة يحتمل على أن ذلك يعروض الاستعمال وهو كثير لافى أصل الوضع وإلا كان كالفعل يعقوبى وقوله وهو كثير جملة حالية من الاستعمال ثم قول الشارح لأن أصل الاسم الخ أى وهى مشتملة عليه وما اشتمل على ما يدل على شئ فهو دال عليه (قوله لعدم دلالة على الاقتران بالزمان) أى الذى هو التجدد ولا واسطة بين التجدد والثبوت ففى انفتت الدلالة على أحدهما ثبتت الدلالة على الآخر فهذا تعليل لكون الأصل فى الاسم الدلالة على الثبوت (قوله لدلالة الفعل الخ) يقال فيه نظير ما مر فى قوله لأن أصل الاسم الخ (قوله قلت دلالتها الخ) حاصله أنها وإن أفادت الحدوث باعتبار إسناد الفعل إلى ضمير البتة فهى مقيدة للثبوت من حيث كونها اسمية وقد رأيت فى الصبان عن سم عن شيخه الصفوى عند شرح قول الأصل فى إن وإذا ولكونهما لتعليق أمر بغيره إلى آخر ما يقيد هذا الجواب وهو أن الاسمية من حيث هى اسمية لا تدل على حدوث ولا تجدد فما خالف هذا الجواب بما ذكره فى الطول وغيره مؤول فلا تغتر بظاهره كما اغتر بعض الشراح وادعى أن هذا الكلام لأنح بطلانه (قوله باعتبار أحد جزئيه الخ) فى عده الفعل جزءا تاما والجزء هو الجملة يتألف من تامل (قوله وأفردوه) أى أتوا به مفردا (قوله لانعدام الخ) أى لاقتضاء المقام انعدام التقوية أى انعدام إفادتها (قوله وسبب بها) من عطف على التقوية بلا تقدير وفسره بعض الشراح بالسببية وينظر هل يسوغ الوزن حذف مثل هذين الحرفين أعني ياء النسبة وناء التأنيت والذى يظهر أن المراد بالسبب الرابط بين السند والسند إليه ثم المراد رابط مخصوص وهو ما ليس مستندا إليه فى جملة الخبر ويلزم من انعدام انعدام كون الخبرى سببيا لأن السبب ما اشتمل على الرابط للد كور كما وضحه الشارح ولو قال المصنف يدل النظر الأخير * وسببه كنهه معطيه * لأجاد قال السعدى السبب والتعليل من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سعى فى النحو الوصف بحال الشئ نحو رجل كريم وصفا فعلا والوصف بحال ما هو من سببه نحو رجل كريم أبوه وصفا سببيا وسعى فى علم اللغوى للسند فى نحو زيد قائم مستندا فعليا وفى نحو زيد قائم أبوه مستندا سببيا (قوله كالزهد رأس التزكية) أى الزهد فى الدنيا أصل التزكية فلنفس من رذيلة التل للخلق ومراأتهم فى الأعمال واستعدادهم لها بالطمع فيما بأيديهم ومن رذيلة البخل فى الأعمال ورذيلة التكبر بالشهوات ونسيان الآخرة اه ع ق ثم هذا مثال لما انعدم منه الأمران بسبب كونه مفردا (قوله أى كونه اسما مفردا) للناسب أى الاتيان به مفردا كما فسر به ع ق إذ كون الاسم مفردا إنما يفسر به المفردية وقدر جمع الشارح إلى هذا التفسير فى قوله بعد فيؤتى به اسما مفردا لعدم الخ تامل (قوله لعدم الخ) أى لاقتضاء المقام عدم إفادة تقوية الحكم واقتضائه كون السند خبرى سببيا والمراد بإفادة التقوية هنا الافادة الحاصلة بنفس التركيب نحو قولك زيد قائم وأنت عرفت كما يأتى فى باب الأخبار والفعل

يفيد التقوية بنفس تركيبه مع البتداء لأن البتداء يطلب ذلك الفصل للسند إليه ضرورة استدلاله
 الخبر فانه ينفذ عنه وعند ذكره بهذه نبوت وإذا كان الفصل متحلا ضمير السند استند إلى
 انعقد عنه وبين البتداء نبوت آخر ضرورة كون مصدوق ذلك الضمير هو البتداء فهذا التركيب
 يفيد التقوية بالوجه المذكور وهو المنزع عنه لأنه متى تحقق وجب كون السند جملة واحتملنا بقولنا
 والراد بإفادة التقوية الإفادة الحاصلة بنفس التركيب من الحاصلة بشكرو السند فانها لا تنافي الأفراد
 كقولك عرفت عرفت قاله ع ق ثم قوله لعدم الخ علة للأفراد . واعتراض عليها الجملة الواقعة خبر ضمير
 الشأن نحو قل هو الله أحد فانها غير سببي ولا مفيدة للتقوى فقد وجدت علة الأفراد دونها والعلة
 والمعلول متلازمان وجودا وافتقار . وأجيب بأنها مفردة بمعنى لكونها عبارة عن السند ولهذا لا يحتاج
 إلى الضمير وإن كانت جملة صورة على أنه يمكن أن يقال إن افتقار الأمرين شرط للأفراد لا سبب
 فيه والشرط لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم ذكره المنسوق . ويجب أيضا بأن العلة المذكورة علة
 مجوزة فلا يلزم من وجودها وجود المعلول فروع شيئا (قوله غير سببي) أي غير منسوب للسبب الذي
 هو الضمير سببي تنبيهها بالسبب الغنوي الذي هو الحيل لأن الضمير تربط به الصلات
 والصفات كما أن الأمثلة تربط بالحيل دسوقي وسنبر الشارح إلى هذا عند قول السلف وجملة سبب
 الخ (قوله نحو زيد قائم) مثال المفرد المنتق في التقوية والسببية (قوله لاستعداد الخ) ولا شك أنه
 لا ينصف بما ذكر إلا خالص من الرذائل (قوله والسببي جملة الخ) إن قلت إن في التعريف دورا
 لتوقف كون السند سببيا على كونه جملة حيث أخذت في خبره وتوقف كونه جملة على كونه سببيا
 كما هو صريح قول السلف بعد : وجملة سبب أو تقوية . ومستفاد من كلامه هنا مفهوم لأن مفهوم
 قوله وأفرده الخ أن كونه سببيا علة لكونه جملة . قلت المفهوم من كلام السلف هنا وصريحه
 فيما يأتي أن كون السند سببيا علة لإيراده جملة لا علة لتصوّر كونه جملة فالتوقف على كونه سببيا
 إيراده جملة لتصوّرهما والتوقف على كونه جملة لتصوّر كونه سببيا لإيراده فاختلاف علة التوقف فلا
 دور فتأمل (قوله عقلت على مبتدأ) أي ربطت به (قوله بمائد) أي متلبسة بمائد أو الباء متعلقة بطلقت
 صبان (قوله وكونه فعلا) أي ماضيا أو مضارعا أو أمرا وقوله فالتقييد أي فلا فائدة الوصف والفاء زائدة
 أو على توهم أما قوله بالوقت أي المدلول للفعل وهو أحد الأزمنة الثلاثة من الماضي والحال والمستقبل
 وقوله مع إفادة التحديد أي الحלות بعد عدم إعراف وقوله تقييد الوصف أي الحدث الذي دل
 عليه الفعل ثم إن في عبارة السلف أمرين ترك تقييد التقييد بالوقت وإفادة التجدد بكونهما على
 أحصر وجه مع أن ترجيح الفصل على الاسم بكل منهما إجماعا يأتي به إذ لو لا هو لورد أنه يمكن كل
 منهما بالأسم بضميمة القرينة نحو زيد ضارب أسس أو غدا الثاني إطلاق التجديد وإرادة أثره وهو
 التجدد وفيه نوع كلفة ولو قال :

والفصل للتقييد بالزمان مع تجدد على أحصا قد يرجع

لسلم منهما فتأمل (قوله للثبوت) أي الحصول من غير تعرض لكون ذلك الحصول متجدا أم لا
 وقوله والدوام أي دوام ذلك الحصول إعراف (قوله الماضي الخ) الماضي هو زمان قبل زمانك الذي
 أنت فيه والاستقبال هو زمان من شأنه أن يرتقب حصوله بعد زمانك والحال هو أجزاء من أواخر
 الماضي وأوائل المستقبل بشرط تماقهما بلامهلة ولانأخر واجتزنا بالتعاقب بلامهلة من الأجزاء التي
 وقع فيها فصل كالأجزاء من الكائن منه أو الرابع لما فوق فلا يسمى حالاً تلك الأجزاء المسماة
 بالحال لم تكن على التحقيق حتى لا يسمى منها حالا إلا ما صادفه المنطق فقط بل يعني الأمر على عرفه

وكونه غير سببي نحو
 زيد قائم ومنه مثال
 المستفاد وإنما كان
 الزهد رأس الزكية
 أي الخالص من
 الكثرات لاستعداد
 صاحبه للحضرة الإلهية
 فإن أريد التقوية أو
 كان سببيا أتى به جملة
 كسبب السببي جملة
 عقلت على مبتدأ بمائد
 غير مستند إليه فيها
 عجز السند في نحو
 زيد منطلق أبوه لأنه
 مفرد وفي نحو قل هو
 الله أحد لعدم العائد
 وفي نحو زيد قام لأن
 العائد مستند إليه . قال :
 (وكونه فعلا فالتقييد
 بالوقت مع إفادة التجديد
 وحكونه اسما للثبوت
 والدوام)

أقول : السند المفرد
 يكون فعلا ويكون اسما
 أما الأول فالتقييد بأحد
 الأزمنة الثلاثة الماضي
 والحال والمستقبال

أهل العربية كما يقال زيد يصلي ويكون حالا إذا كان في أثناء الصلاة المتعاقبة ولو كان قد فرغ منها
 شطروني شطر فعمل مما ذكر أن ليس المراد بنى الهواة والقراخي في الاتساع عن تلك الأجزاء رأسا
 بل المراد في الفصل بين أجزاء الزمان المتعبرة حالا ومقدارها حيث في الاتساع هو بعد في الفصل
 بينهما يعتبر عرفا يسقون (قوله على أخصر وجهه) كان ينبغي أن يؤخره عن قوله مع إفادة التجدد
 ليعلق بإفادة التجدد والتقييد على سبيل التنازع إذ يمكن كل منهما الاسم بضميمة القرينة فترجيح
 الفعل بكل منهما على الاسم لا يتأتى إلا بقصد الاختصار . فإن قلت لا يرجح ذلك الفعل المصارع على
 الاسم لأن تقييده بأحد الأزمنة يشوق على القرينة لأشترأ كنه . قلت يحصل به التقييد بدون
 القرينة بأحد الأزمنة بمقتضى الوضع لا محالة وإنما يحتاج إلى القرينة ليعين المراد . فإن قلت فما
 الفائدة حيث في الأبراد فلوله مندوحة عن القرينة إلا أن القرينة هنا تعين المراد وفي الاسم التقييد
 قلت فائدته التدرج في التعيين وذلك موجب لمزيد التقرير . بقي أنه لا يظهر منافاة التقييد بالقرينة
 العقلية التقييد على أخصر وجهه إذ القرينة العقلية لم تعد من موجبات الاطباب أطول اهـ صبان
 وقوله التدرج في التعيين وذلك لأنه قد عين الحدث أولا بكونه في زمان محتمل كونه الحال وكونه
 الاستقبال ثم عين ثانيا بالقرينة بكونه في زمان معين هو الحال أو الاستقبال تأمل (قوله لدلالة الخ)
 على أقوله للتقييد الخ (قوله بسيفته) أي بهيئته (قوله ولا يتأتى الخ) جواب عما يقال إن التقييد
 بأحد الأزمنة يوجد في الاسم فكيف يجعل على لكون السند فعلا . فأجاب بأن العلة هو التقييد مع
 الاختصارية اهـ صبان (قوله لا يقيد أمس الخ) الإضافة للبيان وهذا القيد هو قرينة الخ بدل بها
 الاسم على أحد الأزمنة فقد أفاد أن الاسم لا يبدل عليه بقرينة خارجة ثم إنه كان المناسب لشرح
 أن يزيد أو نحو ذلك بعد قوله غدا إذ لا تنحصر القرينة بما ذكره قال الصبان : لا يقال قد سبق أن
 اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال فينبغي أن لا يحتاج لقرينة إذا أريد الحال واحتياجه
 هنا إذا أريد غيره كاحتياج الفعل لما إذا أريد غير الزمان الذي هو حقيقة فيه وحينئذ لا فرق بين
 الفعل واسم الفاعل . لأننا نقول معنى كونه حقيقة في الحال أنه حقيقة في الحدث الحال لا في الزمان
 الحال ضرورة أن الزمان ليس جزء مدلوله بخلاف الفعل فإنه جزء من مدلوله وذلك ظاهر وفيه نظر
 لأن من لازم كونه حقيقة في الحدث الحال دلالة على الزمان الحالي لأنه لازم معناه فلا يحتاج في
 الدلالة عليه لقرينة . والجواب أن المراد بالدلالة على أحد الأزمنة صريحا واسم الفاعل لا يدل عليه
 صريحا بل إلزاما فإذا أريد الدلالة عليه صريحا احتاج إلى قرينة عن سبب تصرف فتحصل أن
 معنى كلام الشارح ولا يتأتى في الاسم ذكر من الدلالة على أحد الأزمنة صريحا إلا بقرينة (قوله
 مع إفادة التجدد الخ) حاصل المقام أن السند يكون فعلا لتقييد المذكور مع زيادة إفادة التجدد
 الحدث المدلول بذلك الفعل عند اقتضاء المقام ملاذ كونه من التقييد والإفادة وهذا التجدد المقاد للفعل
 إنما أفاده لأنه مدلول على الزمان الذي هو كنه أي عرض قابل للقسمة لأنه غير قار الدات بحيث
 لا تتجمع أجزاءه في الوجود قبل زمه التجدد ناسبا أن يعتبر التجدد في الحدث المقارن له في دلالة الفعل
 كما أنه معتبر فيه لكن التجدد المعتبر في الحدث هو الحصول بعد أن لم يكن والمعتبر في الزمان معنى
 الحصول على وجه الاستمرار شيئا فشيئا فالواقعة بينهما في مطلق التسمية وهذا لازم للزمان إنما
 يستفاد من الفعل المضارع بواسطة المقام والقرينة فتحصل أن التجدد المقاد للفعل مطلقا بلا واسطة
 هو تجدد الحدث بمعنى حصوله بعد أن لم يكن والذي هو لازم للزمان ولا يفاد إلا من المضارع بالقرينة
 هو التجدد بمعنى الحصول على وجه الاستمرار شيئا فشيئا ثم إن المصنف بالتجديد في البيت تجدد

على أخصر وجهه لدلالة
 الفعل على الزمان
 بسيفته ولا يتأتى ذلك
 في الاسم إلا بتقييد أمس
 أو الآن أو غدا مع إفادة
 التجدد والحدث أي
 التكرار والوقوع مرة
 بعد أخرى

الحادث لا التجدد اللازم للزمان هذا ما أفاده اليعقوبي وغيره. إذا سمعت هذا فقول الشارح أي التكرار
والوقوع مرة بعد أخرى لا يصح إذ ليس هذا هو المقاد للفعل المراد هنا بل هو لازم للزمان وقوله
ولازم الجزء لازم للكل لا يناسب أيضا لأنه صريح في تجدد مجموع معنى الفعل للرك من الحادث
والزمان دون المطلوب الذي هو تجدد الحادث فالتناسب لو قال مع إفادة التجدد أي تجدد الحادث
المطلوب للفعل وذلك لأنه لما كان التجدد لازما للزمان الذي هو جزء مفهوم الفعل ناسب أن يعتبر
في جرته الآخر وهو الحادث وإن كان اللازم للزمان بمعنى الحصول على وجه الاستمرار شيئا فشيئا
والمعتبر في الحادث بمعنى الحصول بعد أن لم يكن فالموافقة في مطلق التسمية وإعمال لازم الزمان للتجدد
الذكر لأن الزمان عرض الخ هذا هو التحقيق الجليل الذي ينبغي عليه التعويل (قوله لزوم ذلك)
أي التجدد وهذا تعليل لكون الفعل يفيد التجدد (قوله إذ الزمان عرض) أي وما هو كذلك
يلزمه التجدد بمعنى الحصول على وجه الاستمرار شيئا فشيئا فهذا تعليل لزوم التجدد للزمان (قوله
أي لا تجتمع الخ) تفسير لقوله غير فارق القات صيان (قوله كقوله الخ) شاهد للسند الفعل الذي
هو لإفادة ما ذكر (قوله أو كما وردت الخ) الشاهد في قوله يتوهم وعكاظ سوق للعرب كانوا يجتمعون
فيه فيتنشدون فيه ويتفاخرون وكانت فيه وقائع وقوله يعشوا الخ يعني أن لي على كل قبيلة جنازة
فاذا وردوا عكاظ طلبى الكافل بأمرهم وهذا مدح في العرب للجرى منهم وقيل إنما يعشوا إليه
لأنهم لا يتم لهم إظهار مفاخرهم إلا بحضوره لأنه الرئيس على كل شريف والقاضي على كل مجد منيف اه
من السعد والصبان (قوله وتأملمها شيئا فشيئا) هذا التفسير للسند وغيره قال الصبان هو تفسير
بحسب المقام فلا ينافي ما مر من أن اللازم للفعل التجدد بمعنى الحصول بعد أن لم يكن لا يمتنع التقضي
شيئا فشيئا اه (قوله وأما الثاني) أي الاسم (قوله فلعلم الخ) أي لإفادة عدم الخ وقد مر نظيره
(قوله وإرادة الثبوت الخ) أي إرادة إفادة ما ذكر وهذا عطف تفسير بحسب المراد من إفادة عدم
ما ذكر أي إن المراد من إفادة عدم ما ذكر هو الإرادة المذكورة وليس الراد إفادة العدم المستلزمة
لقاطع الثبوت ولو حذف قوله فلعلم ما ذكر من التقييد والتجدد لكان أحسن وأوفق بكلام
المنصف ثم إن إفادة الثبوت الذي هو تحقق الممولى للموضوع باسمية السند يجب أصل الوضع
وإفادة الدوام إنما هي من خارج لا بحسب أصل الوضع فكلام المنصف محمول على أن الدوام من
خارج فلا منافاة بينه وبين ما أفاده الشيخ عبد القاهر من أنه لا دلالة للاسم على الدوام بحسب
الوضع حيث قال إن وضع الاسم لأجل أن ثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء أنه متجدد وحدث
شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لأكثر من إثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو
قصير اه أفاده السعد والصبان (قوله لأغراض الخ) ككمال الودج أو الهم لأنهما بالياء الثابت
أكمل اه يعقوبي (قوله لا يأتى الدرهم المضروب صرتنا) اعلم أن في إضافة الصرة إلى ضمير للتكلم
مع الغير نكتة دقيقة وهي أن صرته مشتركة بينه وبين غيره والشهور نصب صرتنا على أنه مفعول
لأيتى والأحسن نصب الدرهم المضروب ليكون عدم الإلغة من جانب صرته أطول وقوله إلى ضمير
التكلم مع الغير أي يكون لما ذكر فلا ينافي أنه هنا للعظم نفسه اه صبان يحذف (قوله لكن الخ)
فيه تكميل حسن إذ قوله لا يأتى الخ ربما يوهم أنه لا يحصل له جنس درهم فأزاله اه فترى (قوله
من غير الخ) المناسب أن يزيد قبله دائما كما فعل السعد لأن قوله من غير الخ لا يجيد الدوام بل
صلى بطلان الثبوت تأمل وإنما كان مراده أن الانطلاق دائم لأن مقام المدح يقتضى دوام ذلك
بدليل لقوله قبل هذا :

للزوم ذلك للزمان الذي
هو جزء مفهوم الفعل
ولازم الجزء لازم للكل
إذ الزمان عرض غير
قار القات أي لا تجتمع
أجزاءه في الوجود
كقوله :
أو كما وردت عكاظ
قبيلة
عشوا إلى عريهم
يتوهم
أي يصدر عنه تعرض
الوجود وتأملمها شيئا
فشيئا ولحظة فالحظة
وأما الثاني فلعلم
ما ذكر من التقييد
والتجدد وإرادة
الثبوت والدوام
لأغراض تتعلق بذلك
كقوله :
لا يأتى الدرهم المضروب
صرتنا
لكن يمر عليها وهو
منطلق
يعنى الانطلاق من
الصرة ثابت للدرهم من
غير اعتبار تجدد قال :

(وقيدوا كالمفعول رعبا قتيما وزكوا تقيده لشكة كثيرة أو أتبه لوصف) أقول: البحث الرابع في تقيده سواء كان أصلا أو فعلا يعمل عمله بواحد (١٠٠) من الفاعيل المحبة أو شبهها كالحال والتخيير والاستثناء وذلك لتسليم الفائدة وتقويتها

لأنه كما ازداد خصوصا زاد بعدا عن الاحتمال وكما بعد عن الاحتمال قويت الفائدة فإن قولك ضربت زيدا أخضت من ضربت وأقوى فائدة وكذا ضربته ضربا شديدا أخضت من الفعل وحده لفائدة نوع من الضرب وقس بقية القيديات فقوله كالفعل أى شبه الفعل أى الفعل وشبه من اسم فاعل أو مفعول أو غير ذلك من كل ما يجعل عمله ولم يبين القيد به للعلم به من علم النحو ويستثنى من شبه المفعول بمجرى كان في نحو كان زيد قائما فإن التقيده ليس لتام الفائدة لعدمها بدونه لأنه هو السند فهو ليس قيدا للفعل بل مقيد به فالمعنى تقيده نسبة القيام لزيد بالزمان الماضي للدلول لكان فقط وإن دلت وضعا على الحدث ففى كل من الفعل وخبره فائدة مفقودة فى الآخر فإن الأول يدل وضعا على حدث مطلق صيته

إنا إذا اجتمعت يوما دراهمنا ظلت إلى طرق الحرات تسبق قاله الصبان (قوله رعبا) مفعول لأجله أقيدوا بمعنى للراحة (قوله سواء كان أصلا أو فعلا) المناسب لتقديم الفعل على الاسم لأنه الأصل فى العمل فيحمل عليه غيره كالأخفى (قوله الفاعيل المحبة) المفعول به والفعل المطلق والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه لكن لا يتلقى المفعول المطلق من كونه غير مؤكد لأن المؤكد ليس فيه تربية الفائدة كالأخفى أفادة الصبان (قوله والاستثناء) أى المستثنى قال الرضى المنسوب إليه الفصل أو شبهه هو المستثنى منه مع المستثنى وإنما أعرب المستثنى منه بما يقتضى المنسوب دون المستثنى لأنه الجزء الأول والمستثنى صار بعده فى جوارى الفضلات له وهذا ظهر كونه قيدا للفعل وأندفع ما قيل إن المستثنى من حجة المستثنى منه فهو من حجة الفاعل والمفعول وغيرها فلامعنى لتقيده الفعل به اه جدا الحكيم وقوله من حجة الفاعل أى إن كان الاستثناء منه وكذا يقال فيما بعده وقوله فلامعنى لتقيده الفعل به لأنه إما جزء من تمام الكلام إن كان من الفاعل وإما جزء قيد إن كان من غيره فهو ليس بقيد على كل حال (قوله وذلك) أى التقيده لما ذكر (قوله لتسليم الفائدة) قلت هذا مشكل فى المفعول به لأن الفصل المحذرى يتوقف تقفه على تعقل المفعول به فالتقيده به لأصل الفائدة لا لتسليمها وأى فرق بينه وبين الفاعل فإن تقفه يتوقف على كل منهما - قلت التعتنى يتوقف تقفه على تعقل مفعول ما وهو مفعول لكل أحد لا على تعقل المخصوص بخلاف الفاعل فإن تعقل الفعل يقتضى تعقل خصوصه لأنه المختار فى مفعوليه النسبة إلى الفاعل الخاص فتأمل سم اه صان (قوله وتقويتها) تفسير (قوله فإن قولك الخ) إن قلت المناسب فإن قولك ضربت زيدا أقوى فائدة من ضربت بعده عن الاحتمال لأخصيته من ضربت لأن المقصود بهذا التحليل إثبات كون المقيد بالمفعول أقوى فائدة لأنه أخص إذ هذا ثابت لا كلام فيه - قلت عبط التعليل قوله بد وتقوى فائدة - إن قلت يعده أمران تأخيره مع أنه المقصود من التعليل وحذفه والاقتران على الأخصيق قوله وكذا أخرته الخ - قلت أما التأخير فلا لأنه أراد التمهيد له بذكر ما يرتب عليه وأما حذفه فما بعد من الحذف من الثانى لدلالة الأول وهو كثير جدا تأمل (قوله أى شبه) أى فالكاف اسم بمعنى شبه (قوله أى الفصل وشبه) العلم أن منطوق المصنف ثبوت ما ذكر لشيء الفعل وبهم منه ثبوته للفصل بالأولى لقول شارح أى الفعل الخ ليس بيانا للمنطوق فقط بل لكل من المنطوق والمفهوم تأمل (قوله أو غير ذلك) كأصل التخصيل والصفة الشبهة وصيغ اللبائنة (قوله من شبه المفعول) أى من حيث الاتصاف قاله المحسوق وغيره وقوله به لاحاجة إليه (قوله لأنه هو السند) أى فلا يحصل إلا أنه فهذا تعليل لقوله لعدمها بدونه (قوله لأنه هو السند) لأنه الدال على الحدث بخلاف كان فإنها لا دلالة لها على الحدث كقول السيد وغيره بل هى إعمال على الزمان أفاده الصبان والدلالة المذكورة أشد الشارح بقوله بل مقيد به وسيصرح به بعد (قوله فالمعنى الخ) لعل أصل النسخة تقيدت نسبة القيام نوح وحرفت على النسخ والأقواله تقيده الخ لا يلائم قولك كان زيد قائما تأمل (قوله فقط) راجع للدلول والأوضح جعله سبحانه (قوله وإن دلت وضعا الخ) هذا خلط مذهب بذهب لأن القائل بدلائنها على الزمان فقط لا يقول بدلائنها على الحدث كالمعظم ولا يقال على مذهبه فى كل من الفعل الخ بإعقال هذا على مذهب الرضى القائل بدلائنها على الحدث أيضا كما أفاده الصبان فالنائب أن يقول بدل قوله وإن دلت الخ خلافا لمن قال إنها تدل على الحدث أيضا فى كل الخ (قوله فإن الأول يدل وضعا الخ) فمعنى كان زيد حصل شئ زيدا وقولك قائما ونحوه تفصيل لذلك الشئ اللهم أفاده الصبان (قوله من زمان الخ) أشار بالزمان

غيره والثانى يلقى عقلا على زمن مطلق بعينه الفعل - وأما ترك تقيده فلا مورد: منها سخر القيد من زمان الفعل أو مكانه أو سببه أو نحو ذلك عن الخطأ أو غيره من الحاضرين - ومنها

الكان إلى المفعول فيه وبالسبب إلى المفعول له وقوله أو نحو ذلك كما حابه وما وقع عليه الفعل وما بين
 بوجه أو عده (قوله اتهاز الفرصة) نحو غزال وقع (قوله أي المبادرة) بغير الفرصة وقوله أي انقضاؤها
 بغير الانتهاز وفي الكلام حذف مضافين أي وتركوا التقييد خوفاً انقضاء زمن المبادرة والذي في
 القاموس أن الانتهاز هو الاشتغال وأن الفرصة هي النوبة وهي هنا الأمر المحبوب الذي يتناوب حصوله
 بحيث يحصل لهذا ثارة ولهذا أخرى وإجراء للصنف على هذا أولى وأظهر (قوله الجهل بالقيود) بأن
 جهل التكلم مفعول الفعل أو زمانه أو مكانه أو نحو ذلك (قوله عدم الحاجة إليها) لعدمها من المقام
 مثلاً (قوله وخصموا الخ) إن قلت ما التمسك في مخالفته للأصل حيث قدم التخصيص للذكر على
 التقييد بالشرط مع قوله في الخطبة سلكت ما أبدى الخ قلت هي كون كل من الأضافة والوصف
 أشد تلقاً بالمسند من الشرط إذ الأضافة يصير بها المتضامان كالشيء الواحد والوصف له حكم للوصف
 تدبر (قوله بالوصف) أي بوصفه وقوله والأضافة لغيره ثم إن الصنف قد حذف على التخصيص من
 غير ذلك. وأما هذا الشارح بقوله قصد التخصيص ولو قال الصنف :

وخصموا بالوصف والأضافة لقصد وترك حوى خلافة

لأنه يقع فيه تأمل بالضاف (قوله خلافة) أي خلاف التخصيص كما سيأتي إليه الشارح وسنوضحه (قوله
 قد يكون تقييد الخ) أشار بلفظ التقييد إلى ما صرح به السعد من أن جعل معمولات المسند كالحال ونحوه
 من التقييدات وجعل الأضافة والوصف من الخصومات إنما هو مجرد اصطلاح فاعرفه (قوله كقولك
 أخوك الخ) عبارة عرق فيقال في التخصيص بالوصف زيد كان محيد محصيا كتاباته بالأضافة وزيد
 أيضا ناصع تخلصا لياضه بالنصوع دون غيره وإنما لم يثنى بنحو زيد رجل صالح لأنه قديم معنى أنه
 لا فائدة إلا بالوصف فلا تخصيص له وقوله قديم الخ أي فيحتاج إلى الجواب بأن زيدا قد يكون
 ميبا والرجل هو البالغ ولا يخرج إلى الجواب أولى إذا عرفت هذا عرفت أنه كان الأولى للشارح أن يمتثل
 بما قبله عرق (قوله كسر) فهذا يقتضي خلاف التخصيص وهو الإيهام على من أريد التبع عنه (قوله
 اتهاز فرصة) نحو هذا غزال من غيرة كز كبير أو نحوه (قوله وكونه الخ) تبع الصنف الأصل في تأخير
 هذا عن ترك التقييد بمفعول ونحوه. وقد عترض عليه بأنه كان ينبغي أن يقدم هذا على حذف ترك
 التقييد المذكور ويؤخر ترك التقييد لتجريد القيود الوجودية على سن واحد ذكره السبان عن س.
 والجواب عنه هناك لا يتأتى هنا كما علم بجراحته وسن الواحد هو التقديم على غيرها ثم هذا الاعتراض
 لا يجري في التخصيص بالوصف والأضافة نظرا لكونهما إيسا من التيقود في اصطلاحهم كما علمت (قوله
 معلقا) أي على الشرط وقوله بالشرط أي بسبب أداة الشرط للتعبية للسند على مدخلها عرق
 (قوله فلعاني) أشار عرق إلى أن الفاء واقعة في جواب أما المحذوفة الداخلة على كونه وأن اللام الداخلة على
 مضاف محذوف هو إفادة وقد رشح التحصيل وكل صحيح (قوله قديم الخ) فسر الشارح كالمستف
 في شرحه التعليل بالتقييد للإشارة إلى أن التعليق تقييد وهو المستفاد من عبارة التهم في عرق أنهم متغايران
 فراجعهم (قوله بالشرط) أي جعل الشرط وهذا بسبب أداته (قوله تحصيل معنى أداته) أي تصيره
 حاصلا في ذهن السامع مع التعليق الذي يسبب أي لاقتضاء المقام نصير معنى أداة الشرط حاصلا في ذهن
 السامع مع تعليق حصول مضمون جملة يحصل مضمون أخرى حاصل ذلك التعليق بسبب تلك الأداة
 فالمقام يقتضي كلا من الأمرين كما يفهمه السبان وغيره. ويصرح به عبارة عرق حيث قال فمن مثلاً من
 أدوات الشرط لمعاقل على وجه العموم فإذا اقتضى المقام تعليق قيامك على قيام عاقل مطلقا قلت من
 يتم أم معه اه ونس (قوله ففيه تقييد الخ) اعلم أن إن نفيك الشك مع التعليق في الاستقبال فإذا

انتهاز الفرصة أي
 المبادرة أي انقضاؤها
 ومنها الجهل بالقيود
 ومنها عدم الحاجة
 إليها قال :
 (وخصموا بالوصف
 والأضافة

وتركوا المقتضى خلافة)
 أقول: قد يكون تقييد
 المسند بالوصف كقولك
 أخوك رجل صالح أو
 لأضافة نحو أخوك غلام
 زيد لقصد التخصيص
 وقد ترك تقييده
 لغرض اقتضى خلاف
 التخصيص كسر أو
 انتهاز فرصة ونحو ذلك
 مما تقدم من مقتضى
 ترك تقييد الفعل بمفعول
 ونحو ذلك. قال :

(وكونه مطلقا بالشرط
 فلعاني أدوات بالشرط)
 أقول: قديم المسند
 بالشرط تحصيل معنى
 أداته نحو إن تكرمني
 أكرمك ففيه تقييد

اقتضى المقام التعليق المذكور على وجه الشك لكونك غير لازم باكرام السامع إياك مثلا أيتجلن
 قلت إن تكرمني أكرمك فقد وجد تقييد للسند الذي في الجزاء بالشروط على وجه الشك لاقتضاء المقام
 لما ذكر إذا علمت هذا علمت أنه كان المناسب للشارح في تطبيق المثال أن يقول ما قلناه وهو فقد وجدنا
 إذ ما ذكره لا يفيد جميع ما اشتمل عليه المثال مما اقتضاه المقام مع أن مقصوده بيانه مع ما في عبارته من
 عدم الوضوح (قوله إكرام للتكلم) أي الذي هو للسند في الجزاء وقوله باكرام مخاطب أي الذي هو
 الشرط (قوله للمفاد بان) أي للمفاد للتكلام بان أي الذي أفاده التكلم بسببها والمفاد بالرفع صفة لتقييد
 (قوله لأن الشرط قيد في الجزاء) فالتكلام هو الجزاء وإنما الشرط قيد له لكن ينبغي أن يستثنى من
 ذلك ما إذا كانت أداة الشرط استماتت أو جعل خبره الجزاء أو مجموع فعل الشرط والجزاء فإن التكلم
 حينئذ مجموع المحدثين كما صرح به في شرح الكشاف لأن الخبر من حيث هو خبر ليس بكلام وكذا جزؤه
 من باب أولى فإن جعل الخبر فعل الشرط كما هو الأصح عند النجاة كان الكلام هو الجزاء أي صيان أي
 ويكون مضمون جملة الشرط قيد له (قوله مع الاشعار الخ) فائدة زائدة على التعليل وضميراته للشرط
 وضميريه للجزاء (قوله تكلم عليها أهل المعاني) وقد أفدناك بعضها ونبيأتى بعضها وقس الباقي (قوله
 وبيان ذلك في الأصل وشرحه) حاصله أن إن وإذا يشتركان في إقامة تعليق حصول الجزاء في المستقبل
 بحصول الشرط فيه لكن أصل إن أي موضع استعمالها الحقيقي الشك في وقوع الشرط قبل والنوم وقيل
 وكذا المنظون وأصل إذا الحزم بوقوعه ولا تستعمل إن في غير الشك وإذا في غير الحزم إلا لشكته كما
 أنهما لا يدخلان على ما مضى من شرط أو جزاء إلا لشكته ولولتعلق حصول مضمون الجزاء بحصول
 مضمون الشرط فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتنى أكرمك
 معلقا الإكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الإكرام فهي لامتناع الثاني أعني الجزاء لامتناع الأول
 أعني الشرط أي إنها للدلالة على انتفاء الثاني في الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأول فإذا اقتضى المقام
 ذلك قلت مثلا لو جئتنى لا أكرمك لأفاده أن الإكرام امتنع بسبب امتناعه امتناع الشرط فإذا كان المخاطب
 يحرم انتفاء الإكرام وهو طالب أو كالمطالب في زعمك لسبب امتناعه . قلت ما ذكر أي امتنع إكرام
 كالتعمت لامتناع مجيئك أي ولو وقع مجيئك وقع الإكرام وإذا كانت لولتعلق حصول الخ فيلزم عدم
 الثبوت والمضي في جمليها إذا ثبتت ينافي التعليق والاستقبال ينافي المضي فلا يمدل في جمليها عن الفعلية
 الماضية إلا لشكته . [نفسه] ما تقدم من أن الكلام هو الجزاء وأن الشرط قيد هو اعتبار أهل
 العربية والمنطقة اعتبار آخر وهو أن كلا من الشرط والجزاء خارج عن الخبرة واحتمال الصدق
 والكذب وإنما الخبر مجموعهما المحكوم فيه يلزم الثاني للأول فعني قولنا كلا كانت الشمس طالعة
 ظلهار موجود باعتبار أهل العربية الحكم بوجود النهار في كل وقت من أوقات طلوع الشمس فالحكم
 عليه هو النهار والمحكوم به هو الموجود واعتبار المنطقيين الحكم يلزم وجود النهار لطلوع الشمس
 فالحكم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار فكيف فرق بين الاعتبارين أفاده البعد (قوله
 إتباعا) أي قصد إتباعه للسند إليه حيث يكون وهو سكرة أيضا وقوله أو تفخما أي قصد التفخيم أي
 التعظيم لأن التكبر مشعر بذلك فكأنه يقال بلغ من التعظيم إلى حيث يتكبر ولا يعرف عرق (قوله
 وقد عهده) أي وإرادة إفادة فقد عهده السند ثم إن المسنف اعتبر كلا من هذا وما بعده شكته وإما منع
 منه وإن كان خلاف الأصل من اعتبار مجموعهما شكته (قوله إذا لا يكون المستدالح) وما ورد مما
 يوم ذلك فمن باب القلب كقوله . ولايك موقف منك الوداع . فإن الأصل ولا يكن موقف
 الوداع موقفا منك عرق (قوله إلى تحوكم مالك) أي من كل ما كان من باب الاستفهام فقد جوزوا فيه

إكرام التكلم باكرام
 المخاطب المفاد بان
 لأن الشرط قيد في
 الجزاء مع الاشعار بأنه
 سبب فيه . ولما دعت
 الحاجة إلى معاني
 أدوات الشرط تكلم
 عليها أهل المعاني وإن
 كانت من مباحث علم
 النحو وأكثر ما وقع
 بحثهم على معاني إذا
 وإن ولو وبيان ذلك
 في الأصل وشرحه .
 قل :

(ونكروا إتباعا وتفخما)
 خطأ وقد عهدها لوتعمدا
 أقول : البحث الخامس
 في تنكير السند
 وأسباب تنكيره كثيرة
 منها إتباع السند إليه
 في التنكير نحو رجل
 من الكرام حاضر إذ
 لا يكون السند معرفة
 مع تنكير السند إليه
 إلا في نحو كم مالك
 ومنها التفخيم

أن يكون كمستند وهو نكرة فذلك خبر وهو معرفة وعبارة عن نكرة أي أتوا بالمستند نكرة
أي قصد اتباعه المستند إليه من حيث يكون هو نكرة أيضا فانه إذا كان المستند إليه نكرة تبعه
نكرة في التكثير في غير باب الاستفهام إلى أن قال واحترزنا بقولنا في غير باب الاستفهام من نحو قولك
سأبوك قصد جوازها فيه أن يكون من وهو نكرة مبتدأ ويكون أبوك خبرا وهو معرفة كذا قيل
بأنه غير أن أبوك في المثال غير متعين المعلوم فالمعنى من شخص يسمى بالاسم المذكور ويوجد فيه
بعض فهو في معنى النكرة معدوقا وإن عرف مفهومها فأنظره اه وقوله لأن أبوك الخ أي وكذا نظيره
كشال في مثال التنازع فالمعنى كم للمعنى الذي يطلق عليه هذا اللفظ ويوجد فيه معناه فهو في معنى
النكرة معدوقا وإن عرف مفهومها أقول يظهر لي أن هذا لا يتجه إلى تخصيص القاعدة فإن الخبر
حيث كان معرفة مفهومها لا يتحكم عليه بكونه نكرة إذ لم يخرج عن التعريف من كل وجه بل يحسن
عندي أن هذا يخلل به التخصيص فيقال إنما خصت القاعدة بباب الاستفهام لأن الخبر فيه نكرة
معدوقا فاستغنى عن اتباعه لفظا لوجود التبعية معنى في الجملة تأمل بنظر دقيق (قوله نحو هدى
التفريق) بناء على أنه خبر ذلك الكتاب أو خبر مبتدأ محذوف أي هو هدى فالتكثير في هذين للدلالة
على غاية هداية الكتاب وكلاما وقد أكد ذلك التخصيص بكونه مصدرًا مختبرا به عن الكتاب فيفيد
الاحتياط أنه يخص الهداية بمبالغة وأما أن أعرب خلا فهو خارج عن الباب ولو كان التكثير فيه لتضمين
أيضا يعقوب (قوله نحو ما زيد شيئا) عبارة يعقوب في أول التحقير كقولك الحاصل لي من هذا المال
شيء أي حقير وقد مثل بقول القائل ما زيد شيئا والظاهر أن التحقير فيه لم يستفد من التكثير بل
من نفي الشبهة اه (قوله نحو زيد شاعر) فالتكثير هنا لإرادة عدم العهد ولو أراد به العهد لآتى بأل
التمهي له (قوله لإرادة التضمين) أي حمل المستند عاما للمستند إليه وغيره فقوله بأن لا يكون أي المستند
خاصا الخ تصوير لصومه الذي في ضمن التعميم فتحصل أن معنى إرادة التعميم لإرادة جعل المستند خبر
خاص بالمستند إليه فمقتضى التعميم عدم الحصر الذي في الأصل (قوله إعادة العلم بنسبة) أي لإفادة العلم
بنسبة خبر معلوم إلى مبتدأ معلوم وسنبين هذا أهم تبين (قوله أول لازم للحكم) هو لازم فائدة الخبر السابقة
ذكر الصبيان عن سم (قوله العلم بأن ذلك المستند الخ) أي العلم بحصول مستند معلوم للمستند إليه مثله فقوله
بأن الخ مؤول بمصدره هو حصول معنى ثبوت مفسر للنسبة وأشار بهذا إلى أن المراد بالنسبة في كلام المصنف
نسبة بين معلومين لا مطلق نسبة إذ العلم بها متحقق فيما بين المتكبرين أيضا فلا يقتضي تعريفًا وأشعر قوله
حاصل ذلك المستند إليه المعلوم أن تعريف المستند لا يكون إلا اعتد تعريف المستند إليه وهو كذلك إذ ليس
في كلامهم مستند إليه نكرة ومستند معرفة في الجملة الخبرية التي كلامنا فيها وإن كان في الانشائية كما في
قولك من زيد ومن القائم كما تقدم (قوله إذ لا يلزم الخ) تعليل المحذوف مستفاد مما قبله أي وإنما صح
الاحتياج إلى حكم يأمر معلوم على أمر معلوم حتى عرف المستند لأجل ما ذكر لأنه لا يلزم الخ أفاده عن
(قوله فإذا كان الخ) حاصل المقام أن السامع على كل تقدير يعرف أنه أعلم بأمر يعرف الاسم ويعرف الذات
يعتبرها لكن تارة يعلم اتصاف الذات بذلك الاسم ويجهل اتصافها بالأخوة فتقول زيد أخوك وتارة
بالعكس فتقول أخوك زيد فالضابط في التقديم أنه إذا كان للمعنى صفتان من صفات التعريف عرف
السامع اتصافه بأحدهما دون الأخرى ففهم ما يعرف بالانصاف به أفاده النجد والصبيان قال في الأطول
هذا الضابط قاصر لأنه لم يبين ما إذا عرف المخاطب كلا من الصفتين للذات ولم يعرف أن الذات متحدة
فيهما كما إذا عرف المخاطب أنه أعلم بأمر يعرف زيدا بعينه ولم يعرف أن زيدا وأخاه متحدان فتريد أن
تفيد ذلك الاتحاد فانت حيقته بالاحتياط فاحصل أيها شئت مستندا إليه اه نقله الصبيان أقول يظهر لي

نحو هدى لتفريق ومنها
الخط أي التحقير نحو
ما زيد شيئا ومنها أن
لا يكون معهودا نحو
زيد شاعر ومنها لإرادة
التعميم بأن لا يكون
خاصا بالمستند إليه كقوله
الشيء قال :

(وعرفوا إعادة العلم
بنسبة أول لازم للحكم)
أقول: البحث السادس
في تعريفه فيؤتى به
معرفة بتسديد السامع
العلم بأن ذلك المستند
المعلوم حاصل فذلك
المستند إليه المعلوم له
إذ لا يلزم من العلم
بالطرفين العلم بنسبة
أحدهما لا آخر فإذا كان
السامع يعلم زيدا ويعلم

أن هذه الصورة هي عين الأولى من صورتين السابقتين المتماثلتين في الصابغ فانه متى عرف زيد بأنه
كان عالما بانصاف الذات بالاسم ومتى جهل الاتحاد كان جاهلا بانصاف الذات بالأخوة وحيث كان الحاصل
هنا علم انصاف الذات بالاسم وجهل انصافها بالأخوة كان عين الصورة الأولى فعليك بالانصاف (قوله
أن له) أى لنفس السامع (قوله ولا يعرف اسمه الخ) هذا لازم لعدم معرفة أنه ذات زيد والإلا يعرف أنه
ذات زيد لعرف الاسم فقد اكتفى بالثبوت عن المعلوم وكان الأوضح التصريح بالمعلوم تأمل (قوله فقبل
له زيد أخوك) أى بتعريف الطرفين وقوله حصل له العلم بالنسبة الخ أى وحى إلى بين المعلومين (قوله
اتحاد طريق تعريجهما) كأن يكونا معرفين بالتحاور الأك هو المنطلق أو موصولين نحو الذى عندك
هو الذى كان معنى بالأسس (قوله بل نظائر المفهومين) أى بل بشرط تفان العيين للجزئين وإن اتحدا
مصدوقا فقولك الشاعر هو الصالح مصدوق الجزئين واحد ومعناها مختلفة إذ معنى الأول ذات ثبت لها
الشعر ومعنى الثانى ذات ثبت لها الضحك (قوله ولذلك) أى لاشتراط تفان المفهومين (قوله بتعريف الآن
الخ) التأويل إنما هو بقوله الآن وبقوله الماضى الخ وإنما مثل فهى للإشارة إلى مضاف مقدر قبل
الخبر (قوله بأن للتكلم الخ) يبين للآزم الحكم وقوله ملازم الحكم المناسب حذف لازم لأن لازم الحكم
هو كون التكلم عالما بنفس الحكم والراد هنا الحكم الذى بين العامين (قوله فلازم معطوف الخ)
تفريع على إعادة لفظ العلم قريبا إذ فيها إشارة لما ذكره (قوله وقصروا الخ) عبارة عن ثم إن تعريف
الخبر قد يكون باللام العهدية كقولك زيد هو المنطلق أى هو ذلك المنطلق المفهوم لك أنها المطالب
وقد يكون باللام الجفنية والتعريف بها يغيد المحصر حقيقة أو ادعاء وإلى إفادة المحصر بها أشار بقوله
قصروا الخ اه والراد قصر السند على المسند إليه (قوله تحقيقا) مفعول مطلق أى قصروا تحقيقا وكذا
مبالغة (قوله يعرف جنسه) أى بتعريف بما يدل على إرادة جنسه أى جنس السند وهو ال الجفنية
نعرف بمعنى تعريف وإضافته إلى جنس لأدنى ملائمة ثم هذا الظرف متعلق بقصر وا والباء للسببية (قوله
كهند البالغة) مثال لثانى أى كقولك هند البالغة الحسن البديع قصر البلوغ الحسن الرفيع على
هند لأن البلوغ في غيرها كالعدم قصوره عن مرتبتها ويحتمل أن يريد أنها الموصوفة بالبلوغ وهو
الاحتلام دون غيرها من أخواتها مثلا فيكون القصر إضافيا وفيه برودة كما أن في الوجه الأول إجماعا
أفاده عن وعلى الاحتال الثانى فهو مثال للأول (قوله يعرف) أى بال الجفنية (قوله إذا لم يكن الخ)
أشار إلى أن صابغ القصر الحقيقي أن لا يوجد القصور في غير القصور عليه ثم هو أعم من أن يكون
مبينا على الاستغراق الحقيقي أو العرفي فزيد الأمير يحتمل أن يراد به كل أمير البلد فيكون استغراقا عرفيا
فيغيد قصر إمارة البلد تحقيقا وأن يراد به كل الأمير فيغيد قصر الأمير مطلقا لكنه كاذب أطول اه
صيان وقوله مبينا الخ أى سببه كون القصور عليه أسند إليه الشرق استغراقا حقيقيا أو عرفيا
(قوله أو مبالغة) أى قصرا غير محقق بل لمبالغة صيان (قوله كأنك لم تعد الخ) فقصر التمه عليه
غير محقق بل هو ادعاءى (قوله نسب) أى لوجود سبب موصل للسند إليه كذا يستفاد من شرح
المصنف واللام السببية فقول الشارح وعق لكونه سببيا بيان للقصور تأمل (قوله أو تقوية) أى
تقوية نبوت السند للسند إليه أو نفيه عنه نحو زيد قام وملازم قام ثم إن اللام للمحوطة في المعطوف
السببية أيضا لا لفرض فالحق والحصول التقوية أى التقوى بها ولو لم يكن مقصودا فتدخل صور
التخصيص نحو أنا سميت في حاجتك ورجل سجد في الحصول التقوى فيها وإن كان القصد التخصيص
أفاده الصبان - [تنبيه] إلى التقوية لا تكون إلا لعلية فانه يعقوبى وهو واضح (قوله كاله كره الخ)
مثال لثانى إذ فيه تكرر برأساد الهداية إلى الله كره به تحصل التقوية وقوله لطريق التصفية الإضافة

فقبل له زيد أخوك
حصل له العلم بالنسبة التى
كان يحتملها ولا يشترط
اتحاد طريق تعريجهما
بل تفان المفهومين
ولذلك أول نحو شعري
شعري بشعري الآن
مثل شعري للسامع
المشهور بالحسن ويؤتى
به معرفة أيضا لإفادة
السامع العلم بأن التكلم
عالم يلازم الحكم
كقولك زيد أخوك
لم يعلم أنه أخوه لتعديه
أنك عالم بذلك فلازم
معطوف على نسبة.

قال :
(وقصروا تحقيقا أو
مبالغة

يعرف جنسه كهند
البالغة)

أقول : السند قد يعرف
لقصد قصره على السند
إليه تحقيقا كقولك
زيد الأمير إذا لم يكن
أمير غيره أو مبالغة
كقولك زيد الفقه أى
الكامل فى الفقه
كأنك لم تعد مقصيره
ومتماثل للمصنف قال :
(وجملة سبب أو تقوية
كاله كرهى لطريق
التصفية)

أقول : البحث السابق فى
كون السند جملة وذلك
لما لكونه سببا

ليان أى الطريق القدي سو تصفية النفس من الحجب الشهوانية (قوله أو مشتملا الخ) أفاد أنه
 منسوب إلى السبب (قوله لأنه سبب رابط الخ) تعليل لمخوف مفهوم مما قيل أى وإنما سمي سببا
 لأنه الخ وأراد أنه سبب فاعلى أى إنه رابط للجملة به أى بالسند إليه هذا وكان الناسب له أن يقول
 لأنه رابط للجملة به أى وال رابط هو معنى السبب لانه لأن عبارته ظاهرها تعليل الشيء نفسه وإن
 آلت إلى ما ذكر تأمل (قوله نحو زيد قام أبوه) مثال للسبب (قوله بنفس التركيب) أن يكون
 السند جملة مشتملة على الاسناد إلى ضمير السند إليه (قوله لا بالتكرير) إذ لا يقتضى كون السند
 جملة محسوبة مع الأفراد نحو عرفت عرفت (قوله والأداة) يقال فيه ما قيل في التقوى بالتركيب ومثاله
 إن زيدا عارف (قوله نحو أنا قلت) مثال للتقوى المراد هنا (قوله ولا يشترط في الجملة الخ) أما في جملة
 السند السببي فربما يظهر نحو زيد اضربه بناء على جواز ما ذكر وأما في جملة السند التي هي التقوى
 فلا يظهر له مثال بل ربما أفادت عبارة اليعقوبي في ذكر سبب التقوى عن المفتاح أن الجملة فيه
 لا تكون إلا خبرية تأمل (قوله وجملة معطوف الخ) مثله في شرح المصنف والأقرب منه أنه مستند
 خبره لسبب لاسميا وهو مناسب لما بعده بلسقه (قوله واسم الجملة الخ) يظهر أن الياه في اسمية وفي
 الفعلية ياء الصدرية لفعل مقترن كالياء في الضاربية أى كون التحصن ضاربا بدليل أن معنى الاحية
 كون الجملة اسمية وكذا ما بعدها تأمل ثم إن ال في الجملة للعهد المذكور واليهود جملة في البيت فلهذا
 ففاد مجموع البيتين أن المقضى لا يراد الجملة مطلقا إما التقوى أو كونه سعييا والمقتضى خصوص كونها
 اسمية أو فعلية أو شرطية مأمرة وسيد كره الشارح (قوله وشرطها) أى شرطيتها والجلية الضرورة إلى
 الحذف ولو قال : وكونها فعلية واسميه شرطية لشكة جليلة لكان أوضح وأسلم (قوله
 حلية) أى ظاهرة مما مر عرق (قوله من أن الاسمية الخ) ينبغي أن تقيده بما خبرها اسم لافعل وإلا
 لم نقد النوام والنبوت بل التجدد كما هو ظاهر سم صبان وذلك لأنك إذا قلت زيدا أبوه انطلق نقد
 أسند الانطلاق في الفعلية لضمير الأب على وجه التجدد فليكن إسناده إلى زيد كذلك إذ لا فرق
 تأمل (قوله والفعلية للتجدد الخ) كقولك زيد يشتمل أبوه بما أهمك حيث يقتضى المقام الاخبار
 عنه بأن أباه يتجدد له الشغل بما أهم المحاطب يعقوب (قوله والشرطية للاعتبارات الخ) نحو زيد
 إن تلقه بكرمك حيث يقتضى المقام الاخبار عنه بالأحكام الحاصل على تقدير التي المشكوك فيه
 وزيد إذا لقبته بكرمك حيث يقتضى المقام الاخبار عنه بالأحكام المطلق بوقوع التي الحق على
 هذا فقس صبان بأدى تصرف [تنبيه] أهل المصنف والشارح الكلام على ظرفية الجملة . قال الأصل
 وشرحه وحى لاختصار الفعلية لأن الظرف مقدّر بالفعل على الأصح لأن الفعل هو الأصل في العمل اه
 (قوله أصالة) أى قصد إفادة الأصالة إذ الأصل في السند التأخير لأنه وصف للسند إليه وقصد الاجراء
 على الأصالة حيث لا مقتضى للدول عنه واجب فتقول زيد قائم لا قائم زيد بالتقديم إذ لا يقدم إلا لمقتضى
 عرق (قوله لقصر الخ) ما راقمة على مسند إليه وبه متعلق بحكم وضميره للسند وكذا عليه وضميره
 للسند إليه وصلة قصر محذوفة أى عليه أى السند فقد أفاد المصنف أن التقديم لقصر السند إليه على
 السند وهو المختار وسيأتي الكلام عليه مع ما ذكره الشارح مما خالفه (قوله أو تناؤل) أى يكون
 التقديم للتناؤل القدي هو أن يسمع من أول وهلة ما ييسر اه يعقوب ولعل في كلامه حذف مضاف
 أى أثر أن يسمع إذ التناؤل هو ما ينشأ عن سماع ما ذكر من ترقب ما ييسر كما أن التناؤل هو ترقب
 المكروه تأمل (قوله وينبغي الخ) أى بنا كد طلبه وهذا زائد على المصنف (قوله إما تقصره على السند
 إليه) فييد ظاهره أن التقصر من قصر السنة على الموصوف وقد ردة السند وليرضى أنه تقصر موصوف

أرستتملا على السبب
 ومع ضمير المسند إليه
 لا بمسجل بط الجملة
 نحو زيد قام أبوه وإما
 لتقوية الحكم بنفس
 التركيب أى لا بالتكرير
 والأداة نحو أنا قلت
 ومنه مثال المصنف ولا
 يشترط في الجملة أن
 تكون خبرية وجملة
 معطوفة على مطلقا قال
 (واسم الجملة والفعلية
 وشرطها الشككية جليلة)
 أقول : اسمية الجملة وفعلية
 وشرطيتها لما مضى
 من أن الاسمية للنوام
 والنبوت والفعلية
 للتجدد والحفوت
 والشرطية للاعتبارات
 المختلفة الحاصلة من
 أدوات الشرط إلى آخر
 ما تقدم . قال :
 (وأخروا أصالة وقدسوا
 لقصر ما به عليه بحكم
 عليه أو تناؤل تشوف
 كفاز بالخضرة فو
 تصوف)
 أقول : البحث الثامن في
 تقديمه وتأخير مفعله
 للأصل وينبغي إذا كان
 ذكر المسند إليه أمم
 وتقديمه إما القصر على
 المسند إليه

على صفة وعلة الفرض بأنه القانون في الاستعمال فكان المناسب للشارح أن يقول إما لقصر السند
إليه عليه لاسيما وكلام الصنف كالصريح فيه وسيأتي تفصيل في مثال الشارح على كل من الطريقتين
(قوله لا فيها غول) القول هو ما يحصل بشرب الخمر من وجع الرأس وثقل الأعضاء يعقوب (قوله
بمخلاف خمر الدنيا) أي فإن فيها غولا . إن قلت السند هو الظرف أي فيها والسند إليه ليس
بمقصود على السند على هذا الحل بل على كل جزء منه أعني الضمير الراجع إلى خمر الجنة وحقيقة
فلا يصح التمثيل الآية لما إذا كان التقديم لقصر السند إليه على السند . قلت المقصود من العبارة
أعني بمخلاف الخ خلاف هذا الظاهر وهو أن عدم القول مقصور على الاتصاف بالكيثونة في خمر
الجنة لا يتجاوز إلى الاتصاف بالكيثونة في خمر الدنيا هذا إن اعتبرت النفي في جانب السند إليه
بأن جعله جزءا منه فإن اعتبرته جزءا من السند فالمعنى أن القول مقصور على عدم الحصول في خمر
الجنة لا يتجاوز إلى عدم الحصول في خمر الدنيا فالسند إليه على كل من الاحتمالين مقصور على السند
قصرا غير حقيق فإن قصر عدم القول في الأول على الكيثونة في خمر الجنة والقول في الثاني على
عدم الكيثونة في خمر الجنة إنما هو بالنسبة إلى خمر الدنيا دون سائر الشروبات وإلا لزم أن عدم
القول لا يتجاوز إلى الكيثونة في لبن الجنة أو أن القول لا يتجاوز إلى عدم الكيثونة في لبن الجنة
مثلا وهو باطل هذا إيضاح ما ذكره السعد مخرجا للمثال على ما ارتضاء من أن التقديم لقصر الموصوف
على الصفة وأما مخرجه على الطريقة الردودة التي يفيدها ظاهر الشارح فالمعنى على اعتبار النفي في
جانب السند إليه أن الكيثونة في خمر الجنة مقصورة على عدم الحصول لا يتجاوز إلى القول وعلى
اعتباره في جانب السند أن عدم الكيثونة في خمر الجنة مقصور على القول لا يتجاوز إلى غيره من
الصفات الجميلة التي في خمر الدنيا وهذا القضية على الاعتبار الأول معدولة للوضع وعلى الثاني
معدولة للحصول ثم إن جعل التقديم في الآية للقصر يقتضي مسوغا للابتداء بالسكر غير التقديم
لأن إفادة القصر في نحو ذلك مقيدة بأن يصح الابتداء بدون التقديم وحيثئذ فالمسوغ جعل التنوين
للتنوين لا النفي لعدم نسلطه على الابتداء حال الحصول ولا كون القول مصدرا لأن ذلك مخصوص
بالفعل على نصب أودعاء ذكره الصبان (قوله ولذا) أي ولأن التقديم يفيد التخصيص وقوله لم يقدم
أي السند الذي هو الظرف وقوله بأن يقال الخ تصوير للتقديم (قوله لئلا يفيد الخ) تعليل للنفي
وفيه أن التقديم لا يلزم أن يكون للتخصيص بل قد يكون لغيره كالأهتمام إلا أن يقال المراد لئلا يتوهم
إفادة ثبوت الخ قاله سم تميز وجود المانع العنوي من تقديم الخبر لا ينافي وجود المانع اللفظي وهو
عدم التكرير وكذا كون الأصل تقديم الاسم على الخبر قاله عبيد الحكيم وقوله وهو عدم
التكرير أي لأنه إذا فصل بين لا واحدا بالخبر وجب التكرير وكذا يجب الرفع أيضا صبان والسائر
هنا بمعنى الباقي ثم إن الظاهر أن إفادة التقديم ما ذكره مبنية على أن التقديم لقصر السند إليه على
السند لأعلى ما للشارح فتأمل (قوله في سائر كتب الله) أي مع انتقائه عنها لأن المراد بالرب هنا
كونها مظنة له لا بالفعل لوقوعه في القرآن والسكون مظنة منتفية عن سائر كتب الله تعالى لما فيها
من الإعجاز ينحو الأخبار عن الغيبات سم صيان (قوله أول التنبية الخ) أي عند اقتضاء المقام تعجيل
المراد من الكلام لأجل خوف اقوات الفرصة مثلا أو اطلب تحقيقه فورا من الدهول للاعتناء بالمدح
والتعظيم اه يعقوب (قوله على أنه خبر النفي) إنما كان التقديم منها على الخبرية ونفي النعشة لأن
التعت لا يتقدم على الثبوت وإنما قال من أول وهلة لأنه ربما يعلم أنه خبر لأنفت بالتأمل والمعنى
والنظر إلى أنه لم يرد في الكلام خبر المبتدأ قاله السعد (قوله من أول وهلة) متعلق بمحذوف حال

محو لا فيها غول بخلاف
خمر الدنيا ولذا لم يقدم
في قوله لا ريب فيه بأن
يقال لا فيه ريب لئلا
يفيد ثبوت الرب في
سائر كتب الله تعالى
أول التنبية على أنه خبر
من أول وهلة لأنفت
نحوه

من التشبيه وكان الأول مقتضى كاسم الأصل ومعنى من أول وهلة من أول شيء فهو بمعنى قول
الأصل من أول الأمر (قوله له هم الخ) تمامه * ومثله الصغرى أجل من الدهر * والصفة
الارادة كما في المختار وعدج إن تعلقت بحال الأمور وقوله أجل أى باعتبار متعلقها من الدهر أى
الذى كانت العرب تضرب بهمة المثل لأنه وقوع العظام فيه كأن له هما تتعلق تلك العظام
والصغرى أجل من الدهر فله فضل عن همه عرق ويحتمل غير ذلك والبيت الحسن يمدح به إلى
صلى الله عليه وسلم وبهذه :

له راحة لو أن مشار جودها على الركان البر أبدى من البحر

أفاده الصبان (قوله أنه) أى له للآخر عن همم (قوله لشدة طلب الخ) أى فإذا قدمت على آخر فلا بد
أن يتوهم من أول الأمر أن ما بعدها وصف فيستطرح الخبر فيفوت الغرض من تمكين مدحه وتعظيمه
في القلوب بأن له هما موصوفة بما ذكر لأن انتظار الخبر ربما يحل بامتلاء القلب من أول وهلة
للعظيم المدح وذلك الامتلاء الأولى مقصود للمدح لأنه أنسب بمقام المدح من غيره ويقول الشارح
لشدة الخ يدفع ما يقال إنه قد تنوهم الحالية حال التقديم وأنهم لم يقيموا في نحو زيد القائم مع عدم
العلم من أول الأمر بأنه خير لافقت . وحاصل الدفع أنه نظر تنوهم النعمة في النكرة دفع بالتقديم
دون غيره لقربه بسبب شدة الخ وبعد غيره بعدم ما يتوهمه من اليعقوبى والصبان (قوله سعدت
الخ) لا يقال هذا فعل يجب تقديمه على فاعله فليس التقديم للفتاؤل لأنه يجوز تأخيرها في تركيب
آخر بأن يقال الأيام سعدت أه يعقوبى وتتمامه * وترى بقائك الأعوام * (قوله أول تشويق
الخ) قال عرق إن الصنف عبر بالتشويق عن التشويق قال في شرح الأصل والغرض من التشويق
أن يقع الشوق إليه في النفوس ويكون له فيها حمل وذلك لأن الحاصل بعد الطلب أعز من اللسان
لا تعب (قوله بأن يكون) الباء للسببية أى إن سبب حصول التشويق بالتقديم كون المستد فيه
لحول أى يذكر وصف أو أوصاف وقوله يقتضى ذلك لاجتماعه إليه مع أنه يفيد أن السبب هو نفس
الطول وهو يخالف ما أفاده الباء من أن السبب هو الكون طويلا اللهم إلا أن يقال اسم الإشارة
يجوز إلى التشويق مراداً منه أثر التشويق لأنفسه فيكون في الكلام شبه استخدام فاعله (قوله
ثلاثة الخ) قسم الخبر وهو ثلاثة الموصوف بالشراف الدنيا أى صيرورتها مضيئة بسبب جهتها للتشويق
بأن ذكر المستد إليه القى هو هذه الثلاثة والغرض من التشويق التحسين السابق وتشويق يضم
الهاء من أشرق لا يقتضها من شرق بمعنى طلع كما لا يخفى ثم الغرض من الثلاثة أبو إسحق وعطف
لك الثلاثة بعضها على بعض بالواو لإسهاماً لنظم العلم بأن الشمس أقوى من أى إسحق في الانشراق
وأضاف الشمس إلى الضحى لأنه ساعة قوتها مع عدم شدة إضاءتها وأبو إسحق كشية المتصم من
اليعقوبى والصبان (قوله ومنه مثال الصنف) الكلام عليه ظاهر مما مر (قوله وتقدم الخ) هو
مذكوره في الباب الأول عما قول للصنف * الله كرم مفتاح ليات الحضرة *

باب الرابع : في متعلقات الفعل

علم أن أحوال هذه المتعلقات يستغنى كثيرها عما تقدم كالتعريف والتشكيك وشبه ذلك وإنما بوب
لها من مزيد اختصاص منها وأفرد الكلام فيها بعد من المفعول به لقربه من الفاعل وكثرة دوره ومن
حق حكمه يعلم حكم غيره بالمقايضة (قوله بكسر اللام وفتحها) لأن التعلق نسبة من الجانبين قال المفترى
والحققون على كسر اللام وإن صح الفتح أيضاً لا المراد بها معمولات الفعل والتعارف أن المفعول
متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح وسره أن التعلق هو التثبت والتثبت بالكسر هو المفعول

له همم لا تنتهى

لكبارها

إذ لو قيل همم له توهم أنه

أنت لشدة طلب

النكرة للثمت أو

للتأؤل نحو :

سعدت بفترة وجهك

الأيام

أول تشويق النفس إلى

ذكر السند إليه بأن

يكون في السند طول

يقتضى ذلك نحو :

ثلاثة تشرق الدنيا

بجهتها

نفس الفصحى وأبو

إسحق والقمر

ومنه مثال المتن وتقدم

الكلام عليه . قال :

[الباب الرابع : في

متعلقات الفعل]

أقول : المتعلقات جمع

متعلق بكسر اللام

وتحتها معمولات التي

تتعلق بالفعل أى يرتبط

بمعناها به كالمفاعيل

وشبهها من حال وتغير

والمقصود من هذا

الباب

بيان أحوالها من ذكر
 وحذف وتقديم وتأخير
 ونحو ذلك وحكم
 أحوال معمولات
 ما يعمل عمله كاسم
 الفاعل كذلك
 واقتصروا في الترجمة
 على الفعل لا ما له
 في العمل قال :
 (والفعل مع مفعوله
 كالفعل مع
 فاعله فيما معه اجتمع
 والفرض الاشعار
 بالتلبس
 بواحد من صاحبيه
 فانقسم)
 أقول الفعل مع المفعول
 كالفعل مع الفاعل في أن
 الفرض من كل منهما
 إفادة التلبس به لا إفادة
 وجوده فقط والإلحاق
 وجد الضرب مثلا إلا
 أن جهة التلبس مختلفة
 ففى الفاعل من جهة
 وقوعه منه وفي المفعول
 من جهة وقوعه عليه
 والمميز لذلك الرفع في
 الأول والنصب في الثاني
 فقولاه فيما له معه اجتمع
 أى في الفرض التي
 لأجله اجتمع ضميره
 عائد على الموصول
 واللام للتعليل وضمير
 به معه عائد إلى الفعل
 أو الفاعل وقاعل
 اجتمع إما يعود

الضعيف وبالفصح هو العامل القوي اهـ ويرى ما يشير إلى أحقية الكسر قول الشارح التي تتعلق بالفعل
 حيث لم يقل التي بينها وبين الفعل تتعلق جريا على الاحتمال في اللام تأمل (قوله بيان أحوالها) أى بيان حكم
 أحوالها (قوله وحكم) مبتدأ خبره كذلك (قوله واقتصر في الترجمة الخ) قد قال المناسب حذف قوله
 في الترجمة إذ لم يذكر متعلق شبه الفعل في المترجم له حتى يكون الاقتصار في خصوص الترجمة دون
 قلت هو داخل في عموم المفعول في قوله ويحذف المفعول الخ إذ لم يقيد بكونه للفعل فلا اقتصار في
 المترجم . قلت يمنع الدخول قوله بعد واحكم الخ فانه يفيد أن الكلام في مفعول الفعل ويمكن الجواب
 بأنه لما علم متعلق شبه الفعل بالمقايمة كان مذكورا حكما فلا اقتصار حيث قد في خصوص الترجمة دون
 المترجم له تأمل (قوله والفعل الخ) عبارة عن ق ثم مهد لبيان الأحوال أن الفرض من ذكر الفعل مع
 المفعول كهو في ذكره مع الفاعل وهو إفادة تلبس بكل منهما بقوله والفعل الخ اهـ ثم الواو التي في
 أول التراجم إما استئنافية أو عاطفة وقوله والفعل أى المتعدي وقوله كالفعل أى مطلقا (قوله والفرض)
 أى الذى اشترك فيه كل من الفعل مع الفاعل والفعل مع المفعول الجعل في قوله فيما له الخ وقوله
 الاشعار أى إشعار التركيب وقوله بالتلبس أى تلبس الفعل بواحد من صاحبيه وهو الفاعل في الأول
 والمفعول في الثاني هذا هو المناسب في حل المصنف . وعصاه أن الفرض الذى اشتركا فيه هو إفادة التركيب
 تلبس الفعل بما ذكر معه . وحاصل معنى اليبين أن الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في الفرض وهو
 إفادة التركيب تلبس الفعل بما ذكر معه تأمل (قوله فانقسم) كل به البيت أى اتقد بما قيل في النسبة
 المذكورة (قوله الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل) الظرف معمول لمضاف مقدر أى ذكر الفعل مع
 المفعول كذا ذكره مع الفاعل وأدخل كلمة مع على التابعين اللذين كل منهما قيد للفعل مریدا بها مجرد
 المتصاحبة فانها قد تستعمل في هذا المعنى كما صرح به الشريف في حواشى المفتاح وإن كان الشائع
 دخولها على التسبوع فترى أو يقال أشار إلى أن القيد هو مناط الفائدة فكأنه التسبوع في نظر البليغ اهـ
 صبان (قوله في أن الفرض الخ) المناسب في الفرض وهو إفادة الخ ليتفرع عليه ما أفاده بعد من أن
 ما واقعة على الفرض (قوله من كل منهما) أى من الفعل مع الفاعل والفعل مع المفعول وقوله إفادة
 التلبس به أى تلبس الفعل بما ذكر معه المفهوم من السياق (قوله فقط) أى من غير إرادة بيان من
 وقع منه أو قام به أو وقع عليه (قوله والإلحاق الخ) أى من غير ذكر الفاعل معه ولا المفعول إذ لا يتعلق بهما
 تعرض وما هو كذلك بعد ذكره عينا في باب البلاغة يعقوبى (قوله إلا أن الخ) استدراك على قوله
 إفادة التلبس (قوله في الفاعل) أى في تلبس الفاعل أى التلبس به وكذا فيما بعد (قوله من جهة
 وقوعه منه) لم يقل أو قيامه به مع أن الفاعل ينقسم إلى ما يقع عليه الفعل وما يقوم به لأن الكلام في الفعل
 المتعدي إلى المفعول به اهـ صبان وصرح ع في أن الذى يعتبر مع الفاعل الفعل مطلقا وقد ذكرناه
 وهو الوجه فكان على الشارح أن يقول أو قيامه به (قوله من جهة وقوعه عليه) من هذا يعلم أن
 المراد بالمفعول المفعول به وإن كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان العرض من ذكرها
 مع الفعل إفادة تلبس بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك وإعنا خص بالمفعول
 به لقر به من الفاعل وأما أحوال غيره من المفاعيل وسائر المتعلقات فتعلم بالمقايمة أفاده الصبان (قوله
 والمميز لذلك) أى الوقوع عليه والوقوع منه (قوله فتقوله فيما له الخ) تفريع على قوله الفعل مع المفعول
 الخ أفاد بالمقترع عليه حاصل المقام إجمالا ثم بين ما صعب من الذى غير أنه لم يستوفه (قوله أى في الفرض
 الذى الخ) حاصله أن ما واقعة على الفرض وله متعلق باجتماع ولاه لأم الأجل وضمير اجتمع يعود
 على الفعل أو الفاعل ومعه متعلق باجتماع أيضا وضمير يرجع إلى الفاعل على الأول وإلى الفعل على الثاني

والله في الغرض الذي اجتمع الفعل لأجله مع الفاعل أو الفاعل مع الفعل (قوله إلى الفصل أو الفاعل) للثابت تقديم الفاعل على الفعل ليكون على ترتيب ما قبله ولينبه على اختلاف مرجع ضمير الفعل ومعه فليتأمل (قوله على التقديرين) أي ما ذكر في فاعل اجتماع موزع على التقديرين في ضمير معه وقوله أيضا الظاهر أنه مؤخر من تقديم مرتبط بقوله إما أن يعود الخ تأمل (قوله وغير قاصر الخ) لما ذكر حكم التعدي للذ كور معه مفعوله شرع في ذكر حكم التعدي المحذوف مفعوله مع عدم نيته قصد مجرد السبب وسأني الإشارة إلى ذي للفعول المحذوف النوى في قوله ويحذف الخ (قوله كقاصر بعد) أي بعد كالقاصر أي اللازم وإن كان متعديا في الأصل (قوله مهما يك الخ) أي إنما يكون غير القاصر كالقاصر إذا كان المقصود من غير القاصر نسبة للفاعل لا غيرها (قوله الفعل إما أن يكون الخ) تمهيد لحل عبارة للصف وأول الحل قوله أو يقصد الخ ولم يستوف صور للتعدي لعدم ما لم يذكره من الصف مع كون الصورة التي ذكرها أقرب لسورة الصف لأنها شذو تأمل (قوله في المفعول) أي من جهة وقوعه عليه (قوله دون الفاعل) أي من جهة وقوعه منه أو قيامه به (قوله منزلة القاصر) أي الذي وضع غير طالب للفعول (قوله لأن المقدار كالموجود) أي في وجه وهو أن السامع حيث نسبت له قرينة على المقتر يفهم من ذلك التركيب كما يفهم من التركيب الذي صرح فيه بمفعول الفعل أن الغرض هو الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل على مفعوله وأن القصد إما هو إقامة تعلقه بالمفعول الذي وقع عليه لا مجرد إقامة نسبة للفاعل يعقوب (قوله نحو قوله الخ) تمثيل للمزلة اللازم (قوله أي هل يستوي من ثبت الخ) أفاد أن المقصود من المزلة اللازم إنما هو بيان ثبوته لقاعله لا بيان وقوعه على المفعول . وإيضاح الفرق بين النزول وغيره أن قولك فلان يعطى لبيان كونه معطيا فيكون كلاما مع من جهل أصل الإعطاء وقولك فلان يعطى المتأخر لبيان جنس ما يقتضيه الإعطاء لا لبيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من أثبت له أصل الإعطاء لأمع من جهل إعطاؤه (قوله ويحذف للفعول الخ) أي عند قصد إقامة تلبس الفعل به ع ق ولا بد المحذوف حقيق من قرينة فيجب تقديره بحسبها (قوله لتعميم) أي مع الاختصار وإلا فجرد التعميم يحصل بذكر المفعول عاما لكن يفوت الاختصار ففي الصف حذف (قوله وهجئة) أي قبح فيه اقتبس من التصريح اه ع ق (قوله تفهيم الخ) أي تفهيم لذلك للفعول من بعد إيهام وذلك ليتسكن في النفس لأنه إذا أشير إلى الشيء إجمالا ثم ذكر ما يفيد تفصيلا كما تدنو في النفس لتعدد المذكور ولأن النفس غالبا تشوق لتفصيله فيأتي بعد التشوق فيتمكن اه منه وهو إيضاح ما أشار إليه الشارح ثم في كلام للصف التضمين وهو معتبر للمؤلفين (قوله كبلغ للوالم بالأذكار) أي نال المشوف بملزمة الأذكار الحضرة القدسية التي هي معرفة الله تعالى فقد حذف للفعول لجرد الاختصار اه منه (قوله لا يرادة العموم الخ) نصير التعميم بغيره إذ التعميم نصير الشيء علما وهو لازم لا يرادة العموم في أفراده تأمل ثم إنه كان عليه أن يريد مع الاختصار كما في الأصل لأنه محط السكنة كما قلنا (قوله نحو قد كان الخ) وذلك عند كون المقام مقام المبالغة في الوصف بالإلزام فيكون ذلك المقام فرضا على إرادة العموم في ذلك الفعل كما قدر لأنه ليس المراد ما يؤمن أو يؤلم بعض الناس أو نحو ذلك وهذا التعميم معلوم أنه يوجد بذكر للفعول عاما لكن يفوت مع اه كذا الاختصار للوجود في الحذف اه يعقوب (قوله ومنه والله يدعو الخ) وذلك لما علم أن الدعوة بالتكليف تمت جميع العباد وإنما الخصوص الهداية كما قال الله تعالى ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم فالتميم في المثال الأول موجود مبالغة للعلم بأن الإلزام كل أحد محال عادة على وجه الحقيقة والتعميم في الآية موجود حقيقة يعقوب (قوله ما رأيت منه) أي من النبي صلى الله عليه وسلم

(وغير قاصر كقاصر بعد)

مهما يك التصود نسبة فقد

أقول : الفعل إما أن يكون قاصرا أي غير متعديا ولا الأول يقتصر

على ذكر فاعله معه نحو قام زيد .

والثاني أي للتعدي إما أن يقصد الإخبار

بالحدث في المفعول دون الفاعل فينبى للفعول

نحو ضرب عمرو أو يقصد إثباته لقاعله أو

نفيه عنه من غير اعتبار تعلقه بمفعول

فبذلك منزلة القاصر ولا يقدر للفعول لأن المقدار

كالموجود نحو قوله تعالى - قل هل يستوي

الذين يعلمون والذين لا يعلمون - أي هل يستوي من ثبت له

حقيقة العلم ومن لم تثبت له والاستفهام

إنكار أي لا يستوي وقوله فقد بمعنى حسب .

قال : (ويحذف للفعول التعميم

وهجئة وقاصلة تفهيم من بعد إيهام

والاختصار كبلغ للوالم بالأذكار)

أقول : يحذف للفعول لا يرادة العموم في أفراده نحو قد كان منك ما يؤمن أي كل أحد ومنه - والله يدعو إلى دار السلام - أي كل أحد ويحذف لاستهجن الله كذا كقول عائشة رضي الله عنها : ما رأيت منه ولا رأي مني

أى الفرج ويحذف لرعاية الفاصلة كقوله تعالى - ماودعك ربك وماقلى - أى ومما حذفت لأن قواصل الآى على الألف ويحذف للتفهم أى البيان (١٩٠) بعد الإبهام كما إذا وقع فعل المشبهة شرطا فان الجواب يدل عليه نحو - ولو شاء

(قوله أى الفرج) إنما جعل المحذوف الفرج دون العورة كلفعل الأصل لزيادة بيان الاستهجان لأن ذكر الفرج أشد قبحا من ذكر العورة (قوله لرعاية الفاصلة) فيه أن الفاصلة اسم للكلام المقابل بخلاف لا الحرف الأخير منه فقط الذى هو الروى إلا أن يقال فى الكلام حذف مضاف أى روى الفاصلة اه صيان (قوله لأن قواصل الآى) الظاهر أن الأضافة بيانية كما يعلم بمقابله وقوله على الألف أى جارية من جهة رويتها على الألف تأمل (قوله أى البيان) المراد البيان الذى هو اسم مصدر بين أوماهو مصدر بان معنى ظهر وعلى كل فهو تفسير للتفهم بالانضمام (قوله كما إذا وقع الخ) أى كحذف وقوع أى الحذف فيه أى فى حاله قاصدا مصدرية وإذا زائدة وفى الكلام حذف مضاف والمراد حذف مقول فعل للمشبهة والمعنى كحذف مقول فعل للمشبهة فى حال وقوعه شرطا قال الصيان وإنما اقتصر على وقوعه شرطا لأن الحذف أظهر ما يكون فيه كما عبر عن وقوعه بالافتقار يكون فى غير الشرط كقولك بمشيئة الله تهتدون اه (قوله فان الجواب الخ) تعليل لما تضمنه ما قبله من كون الحذف لمعمول فعل للمشبهة مما ذكر (قوله فانه لما قبل الخ) تعليل لدلالة الجواب (قوله وهو) أى حذف المقول والدلالة عليه وقوله أوقع فى النفس أى بسبب تمكن المحذوف فيها حيث أشبر إليه إجمالا ثم ذكر ما يفيد تفصيلا كامرا لإيضاحه ثم إن للفصول إنما يحذف مع فعل المشبهة إذا لم يكن تعلق الفعل المذكور به ضربا نحو قوله :

ولو شئت أن أبكى دما لبيكته عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

فان تعلق فعل للمشبهة بكاء الدم غريب فذكره ليتقرر فى نفس السامع ويأنس به ، قاله الأصل وشرحه (قوله للاختصار) أى لمجردة وإلا فكل حذف مما سبق لا يتخلو عن اختصار (قوله تهتم) هو فى الأصل طلب الشئ واليبحث عنه والمراد هنا لازمه وهو الاهتمام وقوله وفصل صرح فى شرحه أن معناه رعاية الفاصلة وأفاده الشارح أيضا حينئذ فهو مصدر فصل بمعنى رأى الفاصلة (قوله جوابا لإنيك الخ) بكسر الهمزة أى لقول القائل إنيك الخ والناسب ردًا على من اعتقد أنك الخ وقد يكون ردًا على من اعتقد أنك عرف مع زيد غيره والأول قصر قلب والثاني قصر أفراد وسبانيان (قوله ومنه إياك الخ) فيه ما مر من القصرين (قوله وإنيك الخ) أى لسكون التقديم يفيد التخصيص (قوله لاقتضائه) أى التقديم (قوله والعطف ينافى ذلك) لأنه صريح فى ثبوت معرفتك للغير قصر العطف بخلاف مقتضى ما قبله (قوله وفى الثاني سلها الخ) لأن تقديم زيد آفاد اختصاصه بالنق الواقع فى التركيب فهو كقولك زيدا ما عرفت (قوله والعطف ينافى ذلك) لأن صرحه ثبوت فى المعرفة (قوله نحو محمدا الخ) حيث يقوم الدليل على عدم قصد التخصيص فيكون تقديم الاسم الشريف لمجرد الإهتمام وكقولك الخارجى قتل فلان والحلال رأى فلان لأن الأهم كون المقول الخارجى بسراح من شربه وكون الرئى الحلال ليستعد لصورته فقد قدما للاهتمام بهما إذ لا يتعلق العرض بالرأى ولا بالقائل ولا فعلهما من حيث هو - لا يقال لا يتخلو ذكر المقول من الإهتمام به والإوجب جعل الفعل كاللازم فيجب تقديم المقول عند ذكره دائما - لأننا نقول فرق بين التبرع بترية الفائدة بذكر المقول وبين الحاجة إليها المتضمنة للأهمية اه ع ق (قوله ولذلك) أى لسكون التقديم يفيد الإهتمام (قوله كان الألف الخ) ليفيد تقديم المفعول الإهتمام اللانق باسم الله ثم كون التقديم هنا للاهتمام لا ينافى قصد التخصيص به إذ لا مانع من قصد الأمرين معا ، فان قلت تقديم المفعول وهو ذلك يفيد حصر علة

لما ذكرتم أجمعين - أى ولو شاء هدايتكم فانه لما قيل لو شاء علم السامع أن هناك متعلقا للمشبهة مبهما فإذا سمع الجواب تبين عنده وهو أوقع فى النفس من ذكره أولا - ويحذف أيضا للاختصار نحو - رب أرني أنظر إليك - أى ذلك ، ومنه بلغ المولى بالأذى كار أى المرحلة العليا ، قال : (وجه التخصيص قبل الفصل

تهتم تبرك وفصل) أقول : الأصل فى المفعول التأخير عن الفعل نحو أكرم زيد عمرا وقد يتقدم لأغراض منها التخصيص أى قصر الحكم على ما يتعلق به الفعل نحو زيد ما عرفت أى لا غيره جوابا لإنيك عرفت غير زيد ومنه إياك تعبد أى لا غيرك وقد لا يقال زيدا عرفت وغيره ولا ما زيدا عرفت ولا غيره لاقتضائه فى الأول قصر المعرفة على زيد وسبها عن غيره والعطف ينافى ذلك وفى الثاني سلها عن زيد وثبوتها للغير

والعطف ينافى ذلك ، وسبها الإهتمام به نحو محمدا أبحث وذلك

كان الأولى عند الجمهور تقدير العامل فى رسم متأخرا ، فان قيل قد ذكر مقاما فى قوله تعالى - اقرأ باسم ربك - العامل

أجيب عن ذلك بأن
الأهم ثم القراءة لأنها
أول سورة نزلت إلى
مالم يعلم ومنها التبرك
كالتعال المتقتم فهو
صالح له كسابقه . ومنها
رعاية الفاصلة كقوله
تعالى ثم الجحيم صلوه -
قال :

(واحكم لمعمولاته بما
ذكر

والسرفى الترتيب فيها
مشهور)

أقول : حكم بقية
معمولات الفعل كالحال

والخير كالمفعول نحو

را كإجاء زيد فيقيد
ذلك قصر الجبي على

حالة الركوب وقس
الباقى فإذا اجتمعت

المعمولات للفعل قدم
الفاعل ثم المفعول الأول

من باب أعطى لأنه
فاعل فى المعنى ثم الثانى

فإذا اجتمعت المفاعيل
قدم المفعول به ثم

المضمر ثم المفعول له ثم
طرف الزمان ثم طرف

المكان ثم المفعول معه
إلى آخر ما هو معلوم فى

علم النحو . قال :

[الباب الخامس القصر]
(تخصيص أمر مطلقا
بأمر

هو الذى بدعونه
بالقصر

العامل فيه كما فى قولك لا تكتب . قلت هو إضافى بالصفة لرعاية الفاصلة ولتجديد للسورة مثلا
بالصفة لتخصيص فتأمل (قوله أجيب عن الخ) أورد عليه أن قول قتاتل القراءة أهم من ذكر
اسم الربة تعالى فى غاية البشاعة . وأجيب بأن الذى أن مطلق القراءة أهم من القراءة المخصوصة
لاقتضاء الخاصة أن مطلقها معلوم وإنما المجهول تعلتها بخصوص والمقام يتألف ذلك لسكونها أول
ما نزل اه يسوق . ومحصله أن الفضل عليه المحذوف فى قوله بأن الأمم الخ ليس ذكر اسم الربة
فلا بشاعة (قوله ثم) أى فى التركيب المورد (قوله لأنها) أى لأن آيتها البدوية بها وقوله أول سورة
الخ قال الصبان فيه مسامحة لأن السورة تسمى لم نزل أول الأمر بل الذى نزل أولا هو أولها وهو
قوله اقرأ إلى مالم يعلم حتى إنه نزل مجردا عن البسملة وهى إنما نزلت بعد ذلك فلو قال لأنها أول آية
نزلت لسم من تلك المسامحة اه (قوله كسابقه) هو الاهتمام (قوله كقوله تعالى ثم الخ) ككون التقديم
لرعاية المذكورة لأينافى صحة إرادة التخصيص وقد أحمل صاحب الكشاف والقاضى قوله تعالى - ثم
الجحيم صلوه - على التخصيص أى لا صلوه إلا بالجحيم أفاده الصبان (قوله لممولاته) أى لبقيتها وقوله
بما ذكر أى بجميع الأحوال للمذكورة فله المصنف فى شرحه (قوله والسرفى الترتيب الخ) أنه فى
الترتيب للعهد الحضورى أى إن السرفى الترتيب الحاضر فى القهن لشهرته فى النحو مشهور ومعلوم
فيه أيضا كالترتيب وقد ذكر الشارح بعض الترتيب . ويق أن الأصل أن يذكر الحال عقب صاحبه
والتمت عقب مشبوحة فان اجتمعت التوابع فالأصل تقديم التبع ثم التأكيد ثم اليدل ثم البيان
والسرفى الترتيب هو أن الفاعل ركن الاستناد تتوقف عليه الفائدة والمفعول به قد يكون فى المعنى فاعلا
والصدر أصل الفعل على الصحيح والمفعول له له غرض لا يتخلو فعل عاقل عنه والمفعول فيه الزمان
أزيم الفعل إذ لا يقع فى غيره مع اتحاد أفراد فى الحقيقة بحسب الظاهر وصلاحياتها كلها طرقا والمكان
أقرب إلى الزوم إذ لا يتخلو من جنسه ولو تعدد شخصه ولو لم يسلم كله طرقا والمفعول معه بعد ذلك
لقلة رعايته وانما الحال والتبع صاحبهما ظاهرا وتقديم التبع لأنه وصف وهو أزيم للوصف ثم التوكيد
بعده لأنه فى معنى الوصف والبدل ولو لم يكن كالوصف لكان له اهتمام فى الحكم فى التركيب والبيان
إنما يحتاج إليه لانتهام المقصود وإنما كان التوكيد فى معنى الوصف لأن قولك جاء الأمير نفسه فى معنى
جاء الأمير الحقيقى وجاء القوم كاهم فى قوة الكاملون عددا وقس (قوله وقس الباقى) فإذا قلت يوم الجمعة
جاء زيد كان قصرا للجبي على كونه يوم الجمعة (قوله ثم المفعول الأول الخ) المناسب ثم المفعول به
ويقدم منه الأول الخ ثم المصدر الخ (قوله قدم المفعول به) هذه طريقة والأخرى المشهورة تقديم المطلق
وكان أهل الأولى نظروا إلى قلة الفائدة فى المفعول المطلق قاله بعض الشراح ثم إن المفعول به يقدم
منه المنصوب على المجرور ويقدم المجرور على ما سنده لأن له حكم المنصوب أفاده ع ق .

الباب الخامس القصر

لما كان القصر مجرى فى ركنى الاستناد وفى متعلقات الفعل ذكره عقب الأبواب الثلاثة (قوله
تخصيص أمر) أى جعل أمر محتما وقوله مطلقا أى سواء كان ذلك الأمر حقة أو موصوفا مسندا
إليه أو مسندا أو غيرهما ع ق وقوله بأمر أى بحيث لا يتعداه وقوله بدعونه أى يسمونه اصطلاحا
ثم إنه يدخل فى تعريف المصنف التخصيصات العقلية كتخصيص زيد بالحبة والفلية كتخصيصه
بالاعطاء والتصريحية نحو حصصت زيدا بالعلم وزيد مقصور على العلم مع أنه لا يسمى واحدا منهما
قصرا عندهم كما يستفاد من اليعقوبى وغيره فلوزاد قيدا وهو على وجه مخصوص لأخرجه ولو قال :

تخصيصك الأمر بغيره على وجه معين هو القصر انتهى

يكون في الموصوف
والأوصاف

وهو حقيق كما إضافي
لقلب أو تعيين أو أفراد
كما تضاف في الاستعداد

أقول: القصر معناه لغة

الحبس ومنه - سور

متصورات في الحياض -

وفي الاصطلاح تخصيص

أمر بآخر بطريق

مخصوص كتخصيص

زيد بالقيام في قولنا

ما قائم إلا زيد وهو

قيدان حقيق وإضافي

فالقول ما كان

التخصيص فيه بحسب

الحقيقة بحيث لا يتجاوز

المقصود ما قصر عليه إلى

غيره والثاني ما كان

التخصيص فيه بحسب

الإضافة إلى شيء آخر

مثال الأول إنما السعادة

للقبولين ومثال الثاني

إنما العالم زيد جوابا

لمن قال زيد وعمرو

عالمان وكل منهما قصر

موصوف على صفة بأن

لا يتجاوزها إلى صفة

أخرى ويجوز أن

تكون تلك الصفة

لموصوف آخر. وقصر

صفة على موصوف بأن

لا يتجاوزها إلى موصوف

آخر ويجوز أن يكون

لذلك الموصوف صفات

لوفي بالقياس على أحسن وجه وقد أجاب المصنف بما لا يخفى ذكره (قوله يكون في الموصوف) بمعنى أنه يكون من قصر الموصوف على الصفة بأن يجعل الموصوف مختصا بالصفة لا يتعداها إلى غيرها وقوله والأوصاف أي ويكون قصر صفة أوصاف على موصوف واحد بحيث لا تتعدى تلك الصفة أو الصفات ذلك الموصوف إلى غيره اهـ ع ق ويظهر هذا من كون المقصود هو المقصور فأنك تنظر فيه فإن كان صفة فقصر صفة وإلا فقصر موصوف وكل هذا يؤخذ من أمثلة الشارح والأصل وغيرها (قوله وهو) أي القصر المذكور بضميه (قوله كما إضافي) أي كما هو إضافي أي إنه حقيق في بعض التراكيب كما هو إضافي في بعضها ثم إن عبارة المصنف ربما تميل إلى أصالة كونه إضافيا حيث شبه به كونه حقيقيا اللهم إلا أن يقال إنه جرى على اصطلاح الفقهاء من إدخال الكيف على التشبيه ولو قال :-

في الوصف والموصوف جاء واقسم إلى حقيق إضافي يؤم

لكان أوضح وأسلم تأمل (قوله قلب الخ) سيذكر الشارح أنه صفة لإضافي وسيأتي توجيهه .
والغرض أن الإضافي يكون لقلب اعتقاد الخاطي أو التعيين للمقصود عليه عند التردد أولا لأفراد المقصور عليه ردا على معتقد الشركة (قوله كما تضاف في الخ) أي ترفع إلى الرب القوافية وتبلغ إلى المقاصد المتدنية بالاستعداد لذلك الترتيب بالجدد والحزم والتقوى للأعمال والشمول والتجامل اهـ ع ق (قوله مقصورات في الحياض) أي محبوسة في الحياض محتجة فيها لأبراهن غير من كان معهن في الحياض ع ق (قوله تخصيص أمر الخ) إمام على الإطلاق أو على سبيل الإضافة إلى معنى صرح به الشريف في شرحه لفتح فكل معنى القصر حقيقة اصطلاحية فخرى (قوله بطريق مخصوص) كأحد الطرق الأربعة الآتية وخرج به مامر (قوله كتخصيص الخ) والوجه المخصوص هو كونه بما وإلا (قوله بحسب الحقيقة) أي نفس الأمر (قوله بحسب الإضافة) أي النسبة إلى شيء آخر لا إلى جميع ما عدا المقصود (قوله إنما السعادة الخ) أي إن السعادة مختصة بالمقبولين بحيث لا يتجاوزهم إلى غيرهم فهذا قصر حقيق وهو وما بعده قصر صفة على موصوف والمقصود التمثيل للحقيقي من غير نظر إلى شيء آخر وكذا ما بعده (قوله جوابا لمن قال الخ) المناسب ردا على من اعتقد أن زيدا وعمرا عالمان وعلى هذا فهو قصر أفراد ويصح كونه قصر قلب وقصر تعيين كما سيوضح (قوله وكل منهما) أي من الحقيقي والإضافي (قوله ويجوز أن تكون الخ) هذا الجواز ليس من مدلول القصر بل قد يمنع كذا في الأطول وقوله بل قد يمنع نحو - إنما الله إله واحد - اهـ صان أي فإن الصفة وهي الألوهية لا يمكن تجاوزها لموصوف آخر (قوله بأن لا يتجاوز الخ) أي ويجوز أن يتجاوزها إلى غيرها وهذا أيضا ليس مدلولاً للقصر (قوله المنعوية) وهي المعنى القائم بالغير قاله السعد (قوله وهي أعم الخ) أي عموما وجهيا لتساقطهما في مثل أعجبني هذا العلم وتعارفهما في مثل العلم حسن ومرت بهذا الرجل والنت النحوي هو للتابع الدال على معنى في مشروعه غير الشمول فخرج بالدال الخ غير التوكيد الدال على الشمول وبغير الشمول التوكيد الدال على الشمول نحو كلهم وحينئذ فالنت النحوي لفظ لا معنى فالتصادق بينه وبين الصفة المعنوية إنما هو باعتبار مدلوله وإلا فهو متناف لما واسب إليه لشدة الارتباط بينه وبين مدلوله اهـ من السعد والصلين ثم إنه يتبادر من عبارة الشارح أن المراد الصفة المعنوية مع عمومها وليس كذلك بل المراد ما لم يتصادق منها مع النت النحوي إذ هو لا يكون مقصورا على منوعته ولا العكس أفاده الصلبي فكان المناسب للشارح أن يقول

آخر والمراد بالصفة هنا المعنوية وهي أعم من النت النحوي فالأنام أربعة .

إلى أحد الأمرين لا بالنظر إليهما وإنما لرد اعتقاد المخاطب بالعكس بيانه أن المخاطب في قصر التعيين
في غمرة الخطأ في التعيين وعلى تقدير خطئه في التعيين يرد القصر إلى العكس فقصر التعيين لرد الخطأ
بالقوة كما أن قصر القلب لرد الخطأ بالقل هو وقوله لجامع بينهما أي أظهر بما استند إليه السكاكي في جعله
القصر السمي بقصر التعيين من تخصيص شيء دون شيء ووجه الأظهرية ظاهر من تأمل (قوله)
أشكال الخ) الجملة صفة لتخصيص وضير أحدهما للأمرين الفهمين بمقابل والرباط محذوف تقديره
قوله منقطع بأشكال (قوله فتقوله لقلب الخ) منه يعلم عدم جريان الانقسام إلى القلب والتعيين والأفراد
في الحقيق وعمله في الطول بأن العاقل لا يعتقد اتصاف أمر بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يردده
أيضاً بين ذلك وكذا اشتراك صفة بين جميع الأمور هو ومنه يظهر التعليل لعدم الجريان في قصر الصفة
على الموصوف قال الصبان ونلزع في الأطول عند قول المصنف يعني الأصل ويسمى قصر تعيين في عدم
جريان الأقسام الثلاثة في القصر الحقيقي هو وقد أجراها فيه ع ق أيضاً ومثلها فراجع والأقرب عدم
جريانها وهو الذي جرى عليه الشارح والمصنف في شرحه (قوله ومثاله صالح لها) لأن قصر الرق على
كونه بالاستعداد يحتمل أن يكون رداً على من اعتقد حصول الرق به وبغيره فيكون قصر أفراد وعلى من
اعتقد حصول الرق بغيره فيكون قصر قلب أو يكون لمن تردد بينه وبين غيره فيكون قصر تعيين [فيه]
شرط قصر الموصوف أفراداً عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما حتى تكون الصفة للثنية
في قولنا ما زيد إلا شاعر كونه كاجاً أو مضجاً لا كونه مضجاً غير شاعر لأن الإقام وهو جعلين للرجل
غير شاعر ينافي الشاعرية وشرط قصر الصفة أفراداً عدم تنافي الانصافين إذ لو كان الوصف بما لا يصح
قيامه بجعلين لم يثبت اعتقاد المخاطب ثبوته لموصوفين فلا يتأتى فيه قصر الأفراد نحو لا أب
لزيد إلا حمراً فإنه لا يجتمع موصوفان في وصف الأبوّة لزيد إذا لم يرد الأب الأعلى فلا يتأتى فيه قصر
الأفراد وقصر القلب أعم على الصحيح وكذا قصر التعيين أخافاً أقاده الأصل والسند والصبان (قوله)
وأدوات القصر أي الأمور التي تفيد وتدل عليه وقوله إلا أي بعد التي كما أقاده الشارح وقوله
عطف أي بلا أو ببل وقوله وتقديم أي لما حقه التأخير وقوله كما تقدم أي إن جعل التقديم مفيداً
للقصر كما تقدم في تقديم السند على السند إليه من جعله مفيداً لقصر السند إليه عليه أقاده ع ق ثم
إن المصنف لم يقيد إلا بكونها بعد التي مع أن الاستثناء مطلقاً ليس حصراً كما سيأتي ولم يستفد هذا
التقيد من كلامه مع كونه قد نص عليه الأصل وغيره فلو قلل المصنف :

وأدوات القصر عطف إما تقديم التي والاستثناء اعلم

لوفي بالمطلوب (قوله للقصر طريق) أي أسباب لفظية تقيد يعقوب وأفوق هذه الأربعة العطف
للتصریح فيه بالتي والإثبات بخلاف غيره فإن التي فيه ضمني ثم التقي والاستثناء لأنه أصرح من
إعتمام إنما دلالاتها على القصر ومنها أقاده الصبان (قوله منها التي والاستثناء) في الأطول والاستثناء
مطلقاً إذ الاستثناء من الإيجاب ليس المقصد فيه إلى المصير بل إلى تصحيح الحكم الإيجابي فهو بمنزلة
تقييد طرف الحكم فكما أن جاني الرجال المطاء ليس قصراً كذلك جاني الرجال إلا الجهال ليس
قصراً بخلاف نحو ما جاني إلا زيد فإن المقصود منه قصر الحكم على زيد لا تحصيل الحكم فقط
والإقبال جاني زيد فتأمل لله صلبان (قوله أو بغيرها) أي من إحدى أخواتها أقاده عبد الحكيم
(قوله ومنها إنما تضمنها الخ) إنما حكم لها بكونها قصر وبالتضمن المذكور لقول المفسرين الموقوف
بهم الذين هم من أمة الحق إنما حرم عليكم البيت بالحبس معناه ما حرم عليكم إلا البيت فقد أقادوا
أنها مفيدة الحصر بما وإلا ولقول النحاة إنما لاثبات ما يذكر بعده وفي ما سواه فهذا الكلام

أشكال على السامع
تعيين أحدهما مثاله في
قصر الموصوف ما زيد
إلا قائم لمن تردد في
قيامه وقعوده ومثاله
في قصرها ما قائم إلا
زيد لمن تردد في أن
القائم زيد أو عمرو
فتقوله لقلب صفة
للاضافي يعني أن القصر
الاضافي ينقسم إلى
ثلاثة أقسام ومثاله
صالح لها قال :
(وأدوات القصر إلا
إما

عطف وتقديم كالتقدم)
أقول : للقصر طريق
منها التي والاستثناء
بلا أو بغيرها نحو إن
أنت إلا نذير ومنها
إما لتضمنها معنى
ما قبلها نحو إنما زيد عالم

ومنها العطف نحو جاء
 زيد لا محرووم منها تقديم
 ماحقه التأخير نحو
 العالم صحت ومنها غير
 ذلك كشمس هذا الطرفين
 نحو زيد العالم واقتصر
 المصنف على هذه
 الأربعة كشمسها وطرق
 المحصر مختلفة في وجود
 منها أن التقديم يقيد
 بالفحوى أى بمفهوم
 الكلام بمعنى أن الصدق
 السليم إذا تأمل فيه فهم
 القصر وإن لم يعرف
 اصطلاح البناء في ذلك
 والبواقي فغيره بالوضع
 لأن الواضع وضعها لمعان
 تفيد المحصر ومنها غير
 ذلك مما هو في المطولات
 قال :

[الباب السادس في الإنشاء]

(مالم يمكن محتملا
 للصدق
 والكذب الاقنا
 ككن بالحق)
 أقول: الإنشاء مركب
 لا يحتمل الصدق
 والكذب كاستقم في
 الواقعة على المركب
 جنس ولم يكن الخ
 فصل مخرج الخبر وهو
 ما احتمل الصدق
 والكذب فإنه كالخبر
 في الاستقامة فقله
 ككن بالحق مثال

منه يقتضى تضمنها لإثبات وعلى كما وإلا وبه تفيد القصر ولصحة اتصال الضمير معها نحو إما يتوم
 أنا والانفصال إنما يجوز عند تعدد الاتصال ولا تعدد معناها إلا يكون للمعنى ما يقوم إلا أنا فيقع بين الضمير
 وعامله فصل لغرض وهو المحصر فتعين كونها للمحصر كما وإلا أقاده الأصل وشراحه (قوله ومنها
 العطف) كأنه شاع العطف في هذا البحث في العطف بلا وبل مع التثنية في العطف عليه فدل على أن
 وإلا فليس غيرها سوى لكن من طرق القصر ولكن ليس من طرق العامة لاختصاصها بقصر
 القدر أطول أم صبان وانظر ما الفرق بين بل ولكن وظاهره في استوائهما (قوله ماحقه التأخير)
 خرج به ماوجب تقديمه لصدارته كالأين ومتى ثم إن تقييد التقديم بما ذكره حتى على الغالب بالنظر
 لما عند الأصل وعيد القاهر من أن تقديم السند إليه قد يفيد تخصيص إن كان الخبر فعليا مع
 كونه لا يعتبر عندها أن حقه التأخير وإنما هو مطرد على مذهب السكاكي حيث يشترط في تخصيص
 جواز تقدير كونه في الأصل مؤخرًا على أنه فاعل معنى وأن يشتر ما ذكر بالفعل نحو أنا قلت أقاده
 الفحوى وقد بسط ذلك الأصل في بحث تقديم السند إليه (قوله واقتصر المصنف الخ) أى مع أن
 القصر يحصل بنبرها كضمير الفصل وتعرف بالسند وقوله لشهرتها أى لشهرته ذكرها يلهم في هذا
 الباب فكأنهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من الطرق
 الأربعة معزول (قوله بالفحوى) كسبى وجرى وعشراء صبان والظاهر أن الأخير ممدود (قوله أى
 بمفهوم الكلام) وهو مخالف لاصطلاح أهل الأصول لأن الفحوى عندهم مفهوم موافقة وما نحن
 فيه مفهوم مخالفة صبان (قوله بمعنى الخ) بيان لطريق فهم القصر من التقديم أى إن طريقه تأمل
 الدوق السليم أقاده الصبان (قوله بالوضع) إلا أن أحوال القصر من كونه أفرادا أو قلوبا أو جمعينا إنما
 تستفاد منها بمعرفة المقام وهو المقصود من هذا الفن دون ما استفيد منها بمجرد الوضع اه منه (قوله
 وضعها لمعان تفيد المحصر) أى إثبات المذكور ونفى ما سواه في كل من الثلاثة وهذا يفيد القصر
 أى يتازم القصر والاختصاص اه منه وقوله في كل الخ أشار إلى أن كونه معاني باعتبار تعدده
 يستدعي محله والله أعلم

الباب السادس في الإنشاء

يطلق الإنشاء على الكلام الذي لا يحتمل نسيته الصدق والكذب لعدم قصد حكاية محققها في الخارج
 كما في الخبر ويطلق على إلقاء هذا الكلام وإيجاده وهو فعل التكلم وعلى غيرها وقد أراد به المصنف
 المعنى الأول ثم قسمه إلى المثلث وغيره فإن أريد بالأقسام المعنى القلبي لم يرتكبا الاستخدام بين
 الإنشاء في البيت الأول وضميره المقدر قبل قوله والطلب الخ إذ التقدير وهو ينقسم إلى طلب وغيره
 والطلب الخ بأن يجعل الضمير للإنشاء مرادًا به المعنى القلبي المتعلق بالنسبة التي إذا ذكر معها اللفظ
 المنع بذلك صارت النسبة إنشاء ليصح التقسيم وإن أريد بها اللفظ قدر مضاف قبل قول المصنف
 استدعاء أى دال استدعاء وكانت اللام المقصورة في قوله واستعملوا سميت الخ لتحليل أى واستعملوا
 لتحصيل التثنية كليت لو وكذا اللام في قوله والاستفهام هل تأمل (قوله مالم يكن الخ) أى مركب
 أو المركب الذى وعلى كل مما خبر مقدم والإنشاء مبتدأ مؤخر كما لا يخفى (قوله لا يحتمل الخ) أى لقائه
 وإن احتمله للزومه فإن استقم مثلا يترجمه خبر وهو أطرب منك الاستقامة وهو محتمل وقد مر
 إضاح هذا في أحوال الاستدعاء الخبرى عند تعريف الخبر (قوله لقائه) خرج الإنشاء فإنه إنما يحتمله
 للزومه كما عرفت (قوله كالخبر الخ) الخبر بإنشاء التحية مرفوع خبره الظرف بعده والكاف فاختار
 على المجموع أى لهذا اللفظ (قوله والحق اسم الخ) ويحتمل أن المراد به ضد الباطل أى كمن منسكا

بعد تمام التعريف والحق اسم من أحواله تعالى ومعناه الثابت الذى لا يترجمه زوال

(والطلب استدعاء مالم يحصل
أقسامه كثيرة فتجلى
أمر ونهى ودعاء ونها
فحق استفهام أعطيت
المدى)

أقول : قسم الانشاء إلى
طلب وإلى غير ما طلب
استدعاء غير حاصل أى
طلب حصول غير حاصل
وقت الطلب لأن طلب
حصول الحاصل محال
كلأمر والنهى وغير
الطلب إنشاء ليس فيه
استدعاء حصول كالأفعال
المذبح والتم نحو نعم
بلىس والمقصود هنا
الأول وأقسامه كثيرة
ذكر المصنف منها ستة :
الأول الأمر وهو طلب
الفعل نحو أقيموا
الصلاة . الثانى النهى
وهو طلب الكف عن
الفعل نحو لا تقربوا
الزنا . الثالث الدعاء
وهو طلب الفعل مع
التذلل والخضوع نحو
ربنا اغفر - الرابع
النداء وهو طلب
الاقبال بحرف نائب
مناجاة أدعو نحو
يا ضيأت المستغيثين -
الخامس التمنى وهو
طلب المحبوب ولو محالا

يأتى لا تعدل عنه إلى الباطل بل هو المتبادر من ذات اللفظ وإن خالفه الشارح والمصنف في شرحه
(قوله أى كن بولاك) أى معنصبا به (قوله تنظم الخ) لا يخفى ما فيه من الاستعارة المكنية (قوله
والطلب الخ) عبارة عن حق ثم الانشاء المذكور فبيان الطلب وغيره فأما غير الطلب كصيغ العقود
كعت واشتريت وزوجت وصيغ الايقاع كاعتقت وطلقت فلم يتعرض لها في النظم لقلتها ولأنها
منقولة عن الخبرة فأحوالها تستر من أحوال أصلها الذى هو الخبرة وأما الطلب فقد تعرض
له لكثرته مباحته وهو أنواع أشار إليه وإلى أنواعه بقوله والطلب الخ اه ثم التعريف للطلب المتد
به عند البلغاء بقوله استدعاء جنس وقوله مالم الخ فصل يخرج طلب حصول الحاصل فتأمل (قوله
كثيرة) أى ليست ثلاثة فأقل فمعنى كثرتها زيادتها على ثلاثة إذ هي ستة ع (قوله قسم الانشاء
الخ) أى بحسب ما يشير إليه كلامه فإن قوله والطلب الخ أفاد أن الانشاء ينقسم إليه وإلى غيره
حيث لم يقده أنه هو الطلب تأمل (قوله أى طلب الخ) فالسبب وإنشاء الطلب كما هما في الاستحصال
(قوله لأن طلب حصول الحاصل محال) فيه أنه لا استحالة في الطلب المذكور كما هو ظاهر وإنما
التحليل نفس الحصول فكان المناسب لإبداله بعث ثم رأيت التسوق قال إن عدم الاستحالة إنما
هو للطلب اللفظى وأما الطلب القلبي لحصول الحاصل فهو محال لأنه إما الإرادة أو المحبة والشيوة
أوالكلام النفسى والإرادة لا تتعلق بالواقع والشيوة في حصول المنتهى لا تبقى بعد حصوله وإنما
تبقى شيوة دوامه والكلام النفسى تابع لأحد هذين ويتبقى باتفاقهما اه فتواستعملت صيغ العقود
للمطلوب حاصل امتنع إجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يوافق المقام قاله
السعد (قوله كلأمر والنهى) مثال للطلب المعروف فالأمر طلب لفعل غير حاصل والنهى طلب ترك
غير حاصل (قوله والمقصود هنا الأول) ولا يتوهم أن هذا يقتضى كون البحث عن غير أحوال اللفظ
لأن المقصود بنحوه إليه آخر الأمر مطول (قوله طلب) جنس خرج عنه الخبر والانشاء غير الطلب
وقوله فعل خرج به النهى بناء على أنه طلب ترك وكان المناسب زيادة على جهة الاستعلاء ليخرج
به الدعاء والاتماس وقيل إن النهى طلب الكف وقد درج عليه الشارح في تعريف النهى لإفادة
الطريقتين وزاد هذا القائل في التعريف غير كف لإخراجه وانظر الكلام على هذا المزيد في شرحى
عق وغيرهما (قوله طلب الكف) أى بخصوص لا يخرج عنه كف عن كذا فإنه لا يسمى نهيا بل
أمرا (قوله طلب الاقبال) أى طلب المتكلم إقبال المخاطب وقوله بحرف الباء للإالة صبان ثم الحرف
إما مافوظ كما مثل أومقيد نحو يوسف أعرض عن هذا (قوله طلب المحبوب) أى على طريق يفهم
منه الحبة فتخرج البواقي من أنواع الطلب إذ لا يلزم فيها ما ذكر قيل ينبغي أن تقييد المحبة بالمجردة
عن الطمع سحرارا من الأمر والنهى ونحوهما التى وجدت المحبة فيها وقيل قيد الحبة المرادة بكنى
في اندفاع النقض وقيل هو تعريف بالأعم وقد أجازه للتقديرون كذا فى يس اه صبان (قوله
حصول ما في الخارج) أى حصول صورة ما في الخارج أى حصول صورة الشيء المستفهم عنه الذى في
الخارج وقوله في الذهن متعلق بحصول ثم إنه ينبغي أن يراد بالخارج خارج ذهن المستفهم إذ وقوع النسبة
أولا وقوعها لا تحقق له في خارج الأعيان وكذا غيرها من الأمور الذهنية تأمل (قوله فيشغل) أى
الاستفهام باعتبار المطلوب به الذى هو الحصول في الذهن والادراك ووجه الحصول أن المطلوب حصوله
إن كان وقوع نسبة بين أمرين أولا وقوعها لحصوله أى انورا له هو التصديق وإلا فهو التصور أفاده السعد
(قوله واستعملوا كناية الخ) أفاده بأن اللفظ الموضوع للتحليل حيث جعلها مشبها به وإنما استعملوا

نحو : ليت الشهب يعود . السادس الاستفهام وهو طلب حـ ال ما في الخارج في الذهن فيشمل التصور
والتصديق وسأى أدواته واختلاف معانيها وأعطيت المدى . كلمة لليت قصد بها الدعاء . قال : (واستعملوا كناية

لتركيب لأن لو تكون محقق والتمنى محال فتأنيب جعلها في بعض الأحيان نكتة عن ليت التي مررتي
 المحال أو ما هو بمنزلة اه ع ق (قوله وهل) الفرض من استعمال هل موضع ليت إظهار كمال العناية بالتمنى
 حيث أبرز في صورة غير المنع الذي هو المستفهم عنه اه منه (قوله لعل) يظهر أن نكتة استعمال
 لعل استعمال ليت ما بينهما من الدلالة على مطلق طلب المحبوب وإن كان المحبوب في جدول لعل غير
 مستبعد تأمل (قوله وحرف تحضيض) أراد به حذفه فدخل هلا وآلا ولولا ولوما وإما استعملت موضع
 ليت لما قبل من أنها يجوز أن تكون مركبة من هل ولو النقولتين لالتصق مع لاوما وتكون
 لأنها قد قبلت فيها الحاجزة فحلت على هل ولو لهذا الجواز أفاده ع ق والاستكلام نكتة سند كرها
 (قوله والاستفهام) عطف على التي الجرور باللام المحذوف مع جازة التحق باستعملوا أى واستعملوا
 للتحقق كليت لو الخ والاستفهام الخ فهو مسلط عليه اللام الداخلة على التي وفي نسخة وحرف حص
 والاستفهام الخ وعليها فيحتمل أن الظرف معطوف على للتمنى المحذوف ويحتمل أنه خبر مقدم لهل
 ويؤيده رفع أى في النسخ وهي على النسخة الأولى والاحتمال قبله واجبة التحب (قوله والتصديق) أى
 إدراك وقوع النسبة التامة أو لا وقوعها وإدراك ماسوى ذلك من موضوع وتحول ونسبة هي مورد
 الإيجاب والسلب ونسبة نافية تصور (قوله ذى نو يبيخ) صفة الاستكثار المحذوف تنوينه للضرورة
 وتكذيب عطف على نو يبيخ أى إنكار للتوبيخ أولئك الكذابين أفاده ع ق ويحتمل أن إنكار مضاف
 لذى واقعة على شخص أى إنكار مخرج أو مكذب والأول نو يبيخ والثاني تكذيبى تأمل (قوله
 مجازا) أما وجهه في لو فتقول شبه التي بالامتناع يجامع تعلق كل بالحال فسرى التشبيه للجزئيات
 فاستعيرت لوم من جزئى من الشبه به لجزئى من الشبه وأما وجهه في هل فتقول شبه التي الذى كملت
 العناية بتعلقه بالاستفهام يجامع تمام النظر لتعلق كل فسرى الخ وأما وجهه في لعل فتقول شبه التي
 بالترجي يجامع مطلق طلب المحبوب في كل فسرى الخ وقد مررت الإشارة لهذا كنهه وأما حروف التحضيض
 فليس استعمالها في التي مجازا لمقاله الدسوق من أن هل ولو استعمالا بعد التركيب مع ما ولا في التي
 حقيقة وسيأتى حقه الكلام . إذا علمت هذا علمت أن في جعل الشارح كل حروف التحضيض
 من الألفاظ التي استعملت في التي مجازا نظرا لما مر هذا تحقيقى المقام (قوله بنصب سكون) نصب
 الفعل بعد الفاء دليل على أنها في التركيب بمعنى ليت لأنه إنما نصب بعدلو الظلية لا الشرطية
 ولا يناسب أن تتطفل إلا على ليت من مقدمات الطلب لما مر من التماسية بينهما اه ع ق (قوله الجزم
 باتقاء الخ) تحليل المحذوف أى وإعماله نكس هل في هذا التركيب للاستفهام وكانت لتحق للجزم الخ
 أى فلا استفهام تعين كونها لتحق تأمل (قوله ومنها حروف التحضيض) تقدم أنها مستعملة في
 التي حقيقة لكن ليس المقصود منها التي بل أن يتولد منه في دخولها على الماضى التقسيم نحو هلا
 أكرمت ويدا ولوما أكرمته على معنى ليئك أكرمته قصدا إلى جعله نادما سى ترك الأكرام وفي
 المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليئك تقوم قصدا إلى حثه على القيام قاله السعد
 (قوله على معنى التي) أى ليتوله منه التقديم على ترك الأكرام كما علمت (قوله وبقية الأدوات أسماء)
 ومعانيها ما يشل بها عنها وستعرفها ثم ضمنت معها معنى الاستفهام (قوله ماعدا الحرفين) أى
 المذكورين في قوله الحمزة وهل حرفان ثم الأدوات المطلوب بها التصور تختلف من جهة أن المطلوب
 بكل منها تصور شئ آخر قبيل أى عما يتميز به أحد المتشاركين في أمر يعصهما وهو مضمون
 ما ضيفت إليه نحو أى الفريقين خبر مقاما أى أخص أم أعم أم محمدا فالقائمون والكفار اشتركا في
 الفريقين وسأل الكافرون عما غير أحدهما عن الآخر ونحو عن الزمان ما بان عن المستقبل وما بان عن

والمعز للتصديق
 والتصور
 وبالذى يليه معناه حر
 وهل تصديق بعكس
 ما عر
 ولفظ الاستفهام ر بما
 عر
 لأمر الاستبطاء أو تقرير
 تعجب نهكم تحفيز
 نفيه استبعاد أو ترهيب
 إنكار ذى نو يبيخ أو
 تكذيب
 أقول يستعمل في التي
 مجازا ألفاظ منها لو
 كقوله تعالى - فلأن
 لنا حكمة فنكون
 من المؤمنين - نصب
 نكون بأن مضمة
 جوابا للوللضمة معنى
 التي ومنها هل نحو - فهل
 لنا من شفعاء - للجرم
 باتقاء الشفعاء
 والاستفهام يحضى
 الجهل بالحكم ومنها هل
 نحو هل أسافر فأزور
 الحبيب بنصب فأزور لما
 تقدم ومنها حروف
 التحضيض نحو هلا
 أكرمت ويدا على معنى
 التي وقوله والاستفهام
 هل شروع في أدوات
 الاستفهام وما يطلب بها
 قد ذكر إحدى عشرة
 أداة الحمزة وهل
 حرفان وبقية الأدوات
 أسماء وهي ثلاثة أقسام ما يطلب به التصور فقط وهو : ماعدا الحرفين

الحقيقة بناء على أنه لا يستفهم العقل عن حال نفسه له فترى (قوله وفي التهكم) إذ الاستفهام يسبب عنه الجهل والجهل بالشيء قد يصيب عنه التهكم والسخرية له صيان فالعلاقة المجاورة إذ كل من الاستفهام والتهكم ناشئ عن سبب واحد (قوله نحو أصواتك تأمرتك) وذلك أن شعيبا عليه السلام كان كثير الصلاة وكان قومه إذ ذاك أو يسلون تضاحكوا فقصوا بقوله أصواتك تأمرتك المهر والسخرية لاحتية الاستفهام قاله السعد (قوله وفي التحقير) لأن الاستفهام يسبب عنه الجهل والجهل بالشيء وربما يسبب عنه تحقيره والتحقير جلي الشيء حقيرا والاستهزاء عدم المبالاة به وإن كان كثيرا وربما يتعد محلهما وإن اختلفا مفهومهما لما بينهما من الارتباط في الجملة لاسعة نشأة أحدهما عن الآخر كما في ع ق له صيان (قوله وفي التثنية الخ) أي لأن الاستفهام عن الشيء يستلزم تقيبه الخطاب عليه وتوجيه ذهنه إليه فإذا سلك طريقا واضح الضلالة بزعمه لتلكم كان هذا غفلة من الخطاب عن الالتفات إلى ذلك الطريق فإذا نه عليه ووجه ذهنه إليه كان تقيبه على ضلاله فالاستفهام عن ذلك الطريق يستلزم توجيه ذهنه إليه يستلزم للتثنية على كونه ضالا قاله السيد له صيان (قوله والاستبعاد) أي علة الشيء بعيدا إذ العلة والاستفهام كل منهما مسبب عن الجهل فالعلاقة المجاورة قال الصيان الفرق بينه وبين الاستبطاء أن الاستبعاد متعلقه غير متوقع والاستبطاء متعلقه متوقع غايته أنه بطيء في زمن انتظاره له (قوله أنى لهم الذكري) فإنه لا يجوز حمله على حقيقة الاستفهام وهي ظاهر بل المراد استبعاد أن يكون لهم الذكري بقرينة قوله - وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه - أي كيف يذكرون ويتعطلون ويفنون عما وعدوا به من الإيمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخل في وجوب الازدكار من كشف البخان وهو ما ظهر على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الآيات البينات ومن الكتاب المجز وغيره فلم يذكروا وأعرضوا عنه قاله السعد (قوله وفي الترهيب) أي أن الاستفهام ينفه على جزاء إساءة الأدب وهذا التثنية يستلزم ترهيبه وتخويفه لانسافه بها أفاده الصيان (قوله التوبيخ) نسبة للتوبيخ أي التعيير والتقريع ونسبته للتوبيخ من حيث كون التوبيخ مقصودا منه قال الصيان قال في الأطول العلاقة بين الاستفهام والانسكار بمعنى نفي اللبابة أن نفي اللبابة يوجب عدم التعديق بما لا يليق بأن يشك في وقوعه والشك يستدعي الاستفهام فأفيد بالاستفهام عدم اللبابة له بتصرف (قوله واقع) أي في الماضي أو الحال أو الاستقبال الأول نحو أعصت ربك والثاني كمثل الشارح والثالث نحو أمضى ربك مراد منه الاستقبال فالمراد بفاعله فاعله حقيقة أو حكما ليشمل من هو بصدقه وفي الكلام حذف مضاف أي فاعل متعلقه فتح اللام وهو للتكرار بفتح الكاف ثم هذا وما بعده ضابط لتعريف وإلزام التجوز في التعريف حيث أريد من اسم الفاعل مطلق الزمن ومن الفاعل مطلق التوجه فافهم (قوله أو الإبطال) تنصح النسبة فيه محاصر وبيان علاقة التجوز إليه أن الإبطال يستدعي عدم توجه التبعين وهو يستدعي الجهل وهو يستدعي الاستفهام فقد أطلق اسم السبب على السبب تأمل (قوله غير واقع) أي فيما مضى كمثل الشارح أو في الحال أو الاستقبال نحو ألزمكموها (قوله وهو) أي الانسكار الإبطالي وقوله بكذب أي السلب عليه ذي المجعولة سفة لانسكار أو المضاف إليها إنكار فالإشارة في الحقيقة بجميع ما ذكر تأمل (قوله في غير معناه الخ) يرجع للأخير وحذف مما قبله لدلالته عليه (قوله لأمر قصده) الأقرب ما أشار إليه الشارح والصنف في شرحه من أن اللام للتعليل وأن المراد بالأمر السكنة مقتضية للعدول عن الحقيقة إلى التجوز بالأمر وغيره ومما في ع ق تصف (قوله منها الاباحة) والعلاقة بين الطلب والاباحة الموجبة لاستعمال لفظة فيها مطلق الآن العام فهو من

وفي التهكم نحو أصواتك تأمرتك وفي التحقير نحو من أنت لمن تحقر شأنه وفي التثنية على الضلال نحو فأين تدعون وفي الاستبعاد نحو أنى لهم الذكري وفي الترهيب أي التخويف نحو ألم نهلك الأولين - وفي الانسكار التوبيخ وهو الذي يقتضي أن ما بعده واقع وأن فاعله معلوم نحو - أعبدون ما تنحون والإبطالي وهو ما يقتضي أن ما بعده غير واقع وأن مدعيه كاذب نحو أقصاكم ربكم بالبينين واتخذ من اللائكة إناثا وهو المثار إليه بكذب - قال: (وقد يجي أمر ونهى وتدا في غير معناه لأمر قصدا وصفة الأخبار تأتي للطلب لقائل أو حرص وحرص وأنب) أقول قد يخرج الأمر والنهي والنداء عن معانيها الأصلية لشكها أما الأمر فتداني لعان كثيرة منها الاباحة

استعمل الأخص في الأهم مجازا مرسل صيان عن يعقوبي (قوله نحو كوا الخ) يعني أنه يباح
لكم أن تأكلوا عند ذكر (قوله قصد الامتثال) أراد بالقصد لازمه وهو الطلب (قوله كقولك
عصى الخ) في كون صيغة النهي في هذا المثال مستعملة في غير معناها نظر ظاهر إذ لو كان قصد
ما تضمنته من الأمر يصير كقولك للزم أن كل نهى مستعمل في غير معناه فقولك لا تفعل زيدا
مستعمل في طلب اعتباره وقولك لا تفعل مستعمل في طلب ما يعينه القيام مما يقابل القيام وهكذا فلا
يوجد نهى حيث يستعمل في معناه وهذا خلاف ما يقيد موضوع الكلام من كون النهي تارة
يستعمل في معناه وتارة في غيره ومع هذا لم يقل به أحد فالمناسب أن يقول بدل قوله منها قصد
الامتثال الخ منها التهديد كقولك لعبد لا يمثل أمرك لا يمثل أمرى إذ لا يثبت في كونه مستعملا في
غير معناه فإن السيد لا يريد من عبده عدم الامتثال والعلاقة بين التهديد وبين النهي أن النهي
يلزمه التهديد والتحذير فتأمل منصفاً (قوله الأغراء) أي الخت على لزوم الشيء والعلاقة بين
النداء وبين الأغراء المستعمل هو فيه أن الأغراء ملزوم للأقبال إذ لا معنى للأغراء غير المقبل معنى
بأن يكون بحيث لا يسمع يعقوبي (قوله يتنظم) أي يظهر ظلم الغير له ويث الشكوى به اهـ منه
(قوله على زيادة التنظم) عبر بزيادة حصول أصل التنظم صيان (قوله كالتفاضل) أي إفادته (قوله
نحو وقتنا الله الخ) فالمقصود طلب التوفيق وصيغة الأمر هي الدالة عليه وعدل عنها إلى صيغة للمضي
الدالة على تحقق الوقوع تفاؤلاً بتحقيقه قاله يعقوبي وظاهر أن العلاقة بين الخير والطلب الضدية
(قوله كقولك لمن استبطأك) أي فكرر عليك النداء طالبا الإسراع في إتيانك وقوله أيتيتك مقول
القول وهو من النداء يظهر لشدة حرصه على إتيانه لمن ناداه ثم في كون صيغة الخير مستعملة في
الطلب في هذا المثال نظر ظاهر والظاهر أنه بما استعمل فيه الماضي موضع المستقبل إشارة إلى
قرب وقوعه جداً كقول القريب من البلد دخلنا البلد والجامع شدة التحقق فالمناسب التثنية بنحو
زفنى الله لقاءك قال ع ق والسبب في إفادة الماضي هذا الحرص ما تقرّر من جهة الطبع وهو أن
من جملة أسباب التمييز عمالم يقع تخيل وقوعه وتخيل الوقوع يكون من كثرة التصور وكثرة
التصور تكون من كثرة الرغبة فينتقل من التعبير عن المطلوب إلى كثرة الرغبة بهذه الوسائط اهـ
وقوله من كثرة الرغبة أي التي هي الحرص (قوله والتصديق) أي حل الخطاب على التصديق للتكلم
بإتيانه مثلا المطلوب للتكلم أفاده ع ق وبدل عليه قول التارح فتحمله على المحي الخ (قوله
فتحمله على المحي بنظف لاعتبادك الخ) أي وهو إن لم يأت صار مكذبا لك صورة لكونك
أبرزت الكلام في صورة الخبر والحاصل أن التكلم قد يكون طالبا للشيء راغبا في حصوله فيبرز
للمخاطب الذي لا يريد تكذيبه صيغة الطلب في صورة الخبر ليوقع المخاطب المطلوب لأجل تصديق
التكلم لأنه إذا لم يوقع كان مكذبا له صورة حيث أبرز للتكلم الطلب في صورة الخبر تأمل (قوله
نحو أمير المؤمنين الخ) فقد نادى الطالب مع الأمير بترك مواجهته بصيغة الطلب لاعتبارها بالاستعلاء
أفاده ع ق (قوله من الاعتبارات) أي الغيبرات (قوله في الأبواب السابقة) وهي من أحوال
الاستناد إلى هذا الباب (قوله والقصر) هو أيضا مذكور في الباب اللبّ لافادة أحكامه كذكر
الطهارة في بابها والبيع في بابها (قوله ففسها عليها) أي ففس الغيبرات التي تجرى في الإنشاء على
الغبيبرات التي ذكرت للخبر فقل إن تقديم المسند إليه لكون ذكره أهم لسكته من نكته الأهمية
ونأخيره لاقضاء المقام بتقديم المسند والقصر الحاصل فيه بتقديم الممول حقيق وإضافي وهكذا

نحو محو أعمار زككم الله
وأما النهي فانه يأتي
لحسن كثيرة أيضا منها
قصد الامتثال كقولك
لمن عصى أمرك
لا تصنع أمري أي
امتثل وأما النداء فيأتي
لعان أيضا منها الأغراء
كقولك لمن نظم إليك
يا مظلوم تريد إغراءه
على زيادة التنظيم ثم إن
صيغة الخير قد قصد
منها الطلب لتسكته
كالتفاضل نحو وقتنا الله
لما فيه رضا وإظهار
الحرص في وقوعه
كقولك لمن استبطأك
أيتيتك والتصديق
كقولك لمن لا يحب
تكذيبك تأيينا غدا
فتحمله على المحي
بالنظف لاعتبادك
تصديقه إياك والتأديب
مع المخاطب بترك صيغة
الأمر نحو أمير المؤمنين
يقضى حاجتي ثم إن
كثيرا من الاعتبارات
الذكورة في الأبواب
السابقة تجرى في
الإنشاء كالتقديم
والتأخير والقصر
ففسها عليها قال :

الباب السابع الفصل والوصل

لما فرغ من أحوال المفردات والانتفاء شرع في أحوال الجمل ثم إنه قدم الفصل في الترجمة لأنه عدم العطف والعدم سابق في الحادث على الوجود وكان ينبغي له أن يقدم الوصل له في التعريف لأن الفصل عدم مضاف للوصل فلا يعرف إلا بمعرفة الوصل ولم يفعل ذلك بل قدم الفصل في التعريف موافقة لما في الترجمة وقال الفصل الخ مع ق بـ صرف (قوله الفصل ترك عطف جملة الخ) أقول : من المعلوم أن جملة هنا تنكرة في سياق الإثبات وهي لا تتم إلا إذا دل على العموم دليل ولا دليل هنا فلا يشمل التعريف ترك عطف جملتين فأكثر على جملتين كذلك نحو يعطى وينعم يضرب وينفع وكذلك يعرف الوصل الذي أفاده قوله عكس وصل قد ثبت ولا يقال إن في كل من التعريفين حذف الفاء مع ما عطف أي فأكثر إذ لا دليل عليه علي أنه لا يليق بالتعريف إذ لا بد فيه من ذكر ما يبيده جابجا مانعا ولا يجوز حذفه ولو وجد دليل عليه قلوا قال :

الفصل ترك عطف بعض الجمل على مثل عكسه وصل إلى

سلم مما ذكر وقولنا فلا يشمل التعريف الخ . اعلم أنه ربما لا يناسب جمل أربع مترتبة بحيث تعطف كل على ما قبلها بل يناسب الأوليان والآخران فيعطف في كل اثنين أولا ويعطف الآخران على الأولين لأن مجموع الآخرين يناسب مجموع الأوليين فعطف المجموع حينئذ وصل وترك عطفه لموجب فصل وقد علمت المثال وقس الأكثر قد مر (قوله أنت الخ) صفة للجملة خرج به الجملة الستائية التي لم تقع بعد غيرها فلا يعد ترك عطفها فصلا وتوضيح المقام أن قوله ترك جنس يشمل جميع التروك وإضافته لعطف مخرجة لترك غيره وإضافة عطف إلى جملة مخرج لعطف المفردات فلا يعد تركه فصلا ويوصف الجملة بقوله قد أنت الخ مخرج للجملة الستائية التي لم تقع بعد غيرها فلا يعد ترك عطفها فصلا تأمل (قوله عكس وصل) خبر لمخدوف أي وهو عكس وصل وقوله قد أنت صفة لوصل أي ثبت عندكم وتقرر حقيقة هذا هو الظاهر وما في ع ق تكلف (قوله ترك عطف جملة الخ) فيه ما علمت وقد سلم من الإيراد في تعريف الوصل حيث نبع الأصل (قوله عطف بعض الجمل الخ) إنما اختار الجمل على الكلام لتدخل الصلة والصفة ونحوهما مما لا يشمله الكلام بناء على أنه لا بد أن يكون مقصودا لذاته صان (قوله أغضض أبواب الخ) أي أخفاها عن البصائر بحيث يزيد ببطء إدراك معانيه عن بطء إدراك معاني غيره تأمل (قوله معرفة الفصل الخ) أي معرفة مباحثها باتفاق بحيث يقدر على إحراء مباحثها على ما ورد عليه من الجمل (قوله فافصل الخ) حاصل المقام أنه إذا أنت جملة بعد جملة فالأولى إما أن يكون لها محل من الأعراب أولا فإن كان للأولى محل من الأعراب فإن قصد عدم تشريك الثانية في حكم الأولى أي مقتضيه من خبرية ونحوها وجب الفصل وإلى هذا أشار المصنف بقوله وعدم التشريك في حكم جرى والأفوال وصل وشرط كونه مقبولا بالواو وجود الجامع بين الجملتين وهو مقبول بغيرها مما يفيد زيادة على التشريك وهو الفاء وتم وحتى مطلقا وإن لم يكن للأولى محل فإن قصد ربط الثانية بها على معنى عاطف سوى الواو عطف به نحو دخل زيد مخرج أو تم مخرج عمرو وإن لم يقصد الربط المذكور فإن كان للأولى حكم قصد عدم تشريك الثانية معها فيه فالفصل وإلى هذا يشير أيضا قول المصنف وعدم التشريك الخ فهو عام فيما إذا كانت الأولى لها محل وفيما إذا لم يكن لها وإن لم يكن للأولى حكم فإن كان بينهما وبين الثانية كمال الاتصال من غير أن يكون في الفصل إسهام خلاف المقصود أو كمال الانقطاع كذلك أو شبه أحد الكمالين نعين الفصل لأن الوصل يقتضي مفارقة وهي لا تناسب كمال الاتصال ولا شبهة ومناسبة وهي لا تناسب كمال الانقطاع ولا شبهة وإن لم يكن بينهما كمال الاتصال بلا إسهام ولا شبهة ولا كمال

[الباب السابع الفصل]

[والوصل]

(الفصل ترك عطف

جملة أنت

من بعد أخرى عكس

وصل قد ثبت)

أقول: الفصل لفظا ينقطع

وفي الاصطلاح ترك

عطف جملة على أخرى

والوصل لغة الجمع وفي

الاصطلاح عطف بعض

الجمل على بعض مثال

الأول عمرو أهتمت زيدا

ضربت زيدا ومثال الثاني

زيد قائم وعمرو جالس

وهذا الباب أغضض

أبواب المعاني حتى قيل

لبعضهم ما البلاغة

فقال معرفة الفصل

والوصل قال :

(فانصل

الانقطاع بالإيهام ولا شبهة لعين الوصل لوجود الداعي وعدم المناع أما كمال الاتصال فليكون الثانية مؤكدة للأولى أو بدلا منها أو بيانا لها تنزيلا في الجميع وإليه وإلى حكمه أشار المصنف بقوله :
 * وأصل لدى التوكيد والإبدال * غير أنه ترك البيان وسد ذكر مثاله ، ولك أن تقول إنه أدرجه في البديل لصلاحيه اللفظ الواحد لهما فيما له محل باتفاق وعلى الطريقة الآتية فيما لا محل له فهما واحدا باعتبار اللفظ وأما شبهه فليكون الثانية جوابا لسؤال اقتضته الأولى فتفصل الثانية من الأولى كما تفصل الجواب عن السؤال وإليه وإلى حكمه أشار المصنف بقوله ونوبة السؤال وأما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وإنشاء لفظا ومعنى أو معنى فقط أول أنه لا جامع بينهما وإليه وإلى حكمه أشار بقوله * أو اختلاف طلبا وخبرا *
 أو فقد جامع . وأما شبهه فليكون عطف الثانية على الأولى موحدا لعطفها على غيرها مما ليس بمقصود وإليه وإلى حكمه أشار بقوله ومع إيهام إلى آخر البيت وجعل هذا الكون موجبا لكمال الانقطاع باعتبار اشتاله على مانع من العطف إلا أنه لما كان خارجيا يمكن دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا موجبا لكمال الانقطاع فتحصل أن مواضع الفصل ستة خمسة فيما إذا كانت الأولى لا محل لها من الإعراب وهي ما إذا كان بين الجملتين كمال الاتصال بالإيهام أو كمال الانقطاع أو شبه كل كذلك وما إذا كان للأولى حكم قصد عدم إعطائه للثانية والسادس فيما إذا كانت الأولى لها محل وهو مثل الأخير من الحجة وقد علمت موضع الإشارة إلى الجميع في كلام المصنف هذا ملدعت إليه الضرورة ويتم اقتضاح بعضه بما في الشرح وتقييم المرام يطلب من الأصل وشرحي السعد وحواشيها (قوله لدى التوكيد) أي عند التوكيد بالجملة الثانية (قوله والإبدال الخ) قد علمت أنه أدرج فيه عطف البيان وعرفت وجه الإدراج (قوله لشكته) حذف من الأول لدلالة الثاني (قوله ونوبة السؤال) عطف على التوكيد والمراد بنوبة السؤال تقديره بين الجملتين فيما إذا اقتضت الأولى سؤالا فيؤتى بالثانية جوابا عنه ع في (قوله وعدم التبريك) أي تبريك الثانية للأولى وقوله في حكم أي للأولى مطلقا كان لها محل أم لا كما علمت بما مر (قوله طلبا) أراد به ما هو أعم وهو الإنشاء فقد تجاوز بإطلاق الخاص وإرادة العام (قوله ومع إيهام) عطف على لدى التوكيد وإيهام مضاف لعطف من إضافة المصدر لمفعله وقوله سوى مفعوله وقوله في الكلام متعلق بالمقصود (قوله أن تنزل الجملة الخ) يفيد هذا وقوله فيما يأتي بمنزلة البديل أن الثانية ليست ناهيا حقيقة بل ما يعاد منها يفيد ذلك التابع من جهة القصد فألحقت بذلك التابع في عدم صحة العطف وهو الأقرب خلافا لما يفيد أول كلام الأصل وذلك لأن التابع اصطلاحا يستدعي إعرابا يقع فيه التبعية والكلام فيما لا محل له كالحاصل مع أن التوكيد محصور بالفاظ معلومة أعاد الصبان عن اليعقوبي وقوله من جهة القصد الظاهر أنه حال من نائب فاعل يفاد وقوله لأن التابع الخ إنما جعله علة للأقربية دون تعيين عدم التبعية لأنه أكثرى لا كلي فيشأن كونه أكثرى أن النظر إليه مقتضى عدم التبعية حقيقة أولى لكونه نظر الأكثرى فيكون عدم التبعية حقيقة الناشئة عن هذا الأولى أقرب تدبر (قوله التقرير) أي تقرير اللاحق للسابق وقوله مع اختلاف المعنى أي معنى كل من السابق واللاحق وكذا يقال في الاتحاد (قوله لإدخال كل منهما الخ) هذا إنما يكون إذا جعل اللاحق طائفة من الحروف لا يقدر لها مبتدأ ولا خبرا وجملة مستقلة يجعل اللاحق مبتدأ خبره هذه أو هذا مقصرا أو العكس بناء على أنه اسم بالسورة أو القرآن أما إن جعل اللاحق مبتدأ خبره ذلك الكتاب فلا يكون مما نحن فيه وكذا إن جعل ذلك الكتاب مبتدأ خبره لا ريب فيه من السعد والصبان (قوله فهمي) الفاء تعليلية لقوله مثال الأولى أو للتفريع عليه وقوله بمنزلة الخ أي في تقرير اللاحق للسابق (قوله جاء زيد هو السوق) فيه أن قوله هو السوق ليس بمعنى جاء زيد فكيف يكون بمنزلة التوكيد اللفظي له فالتناسب التمثيل بهدي للتبيين كتمثيل الأصل

لدى التوكيد والإبدال
 لشكته ونوبة السؤال
 وعدم التبريك في
 حكم جرى
 أو اختلاف طلبا وخبرا
 وفقد جامع ومع إيهام
 عطف سوى التصود
 في الكلام
 أقول : يجب الفصل في
 مواضع منها أن تنزل
 الجملة الثانية من الأولى
 منزلة التوكيد للمعنى
 في إعادة التقرير مع
 اختلاف المعنى أو
 اللفظي في إعادة التقرير
 مع اتحاد المعنى مثال
 الأول لا ريب فيه
 بالنسبة إلى ذلك
 الكتاب إذا جعل كل
 منهما جملة مستقلة
 فهي بمنزلة نفسه من
 جاء زيد نفسه ومثال
 الثاني جاء زيد هو
 السوق

وسيتضح لك وجوبه فترقب (قوله أي الصافي الخ) يفيد أن الصوفي منسوب للصفا وهو مفاد كلام غيره
 أيضا والظاهر أن النسبة على غير قياس (قوله فهو بمنزلة الخ) أي في التقرير مع اتحاد المعنى والنسبة فيهما
 بمنزلة التوكيد المسمى دفع توم التجوز وفيما هي بمنزلة المفعلي دفع توم السهو أو الغلط وإيضاح دفع
 توم التجوز في المثال الأول أن قوله ذلك الكتاب فيه مبالغة في وصف القرآن ببلوغه الدرجة القصوى
 في الكمال وهذه المبالغة حاصلة بحمل البدل على كمال العناية بغيره والتوصل ببعده إلى
 التعظيم وعلق الدرجة وتعريف الخبر باللام الدال على انحصار الكمال في القرآن حيث لا يجوز لو كان
 هذا من غير الله أن المتكلم قد تجاوز في حصر الكمال في القرآن مبالغة ودفع هذا التوهم بلزيم فيه
 وإيضاح دفع توم السهو أو الغلط في هدى للتقنين أن قوله لا ريب فيه لما كان يتوهم لو كان من عند
 غير الله أنه أي به على وجه السهو أو الغلط أتبع بهدى للتقنين الدال على معنى ذلك الكتاب فإن معناه
 أن الكتاب بالغ في الهداية درجة لا تدرك غايتها لما في تنكير هدى من الإبهام والتعجب حتى كأنه
 هداية محضة حيث قيل هدى ولم يقل هاد وهذا معنى ذلك الكتاب لأن معناه الكامل في الهداية
 فافهم والظاهر أن مرادهم بالتجوز هنا المعنى اللغوي بمعنى تخافة الأصل وبدل له قول البيهقي فلما
 جاز بسبب تلك المبالغة توم السامع المجازية في الكلام وأنه على خلاف مقتضاه اه حيث عطف قوله
 وأنه الخ على التجوز والظاهر أنه عطف تفسيرا تأمل (قوله ككون المراد لطيفا الخ) أي أو عجيبا
 أو فظيحا أي والأولى غير وافية بتمام المراد والثانية وافية وقوله لطيفا راجع للبدل المطابق وقوله
 مطاوع الخ راجع لبذل البعض والاشتغال ويستوضح ما في كلامه (قوله بمنزلة البدل المطابق نحو فوسوس
 الخ) الذي في الأصل وشرحي السعد وعق ترك البدل المطابق والتمثيل بآية فوسوس الخ لعطف
 البيان لحقها الجملة الأولى قال البيهقي ولم يعتبر بدل الكل في الجمل التي لا عمل لها من الاعراب لأنه
 مرفارق الجملة التأكيديّة إلا باعتبار قصد نقل النسبة إلى مضمون الثانية في البدلية دون التأكيديّة
 وهذا المعنى لا يتحقق في الجمل التي لا عمل لها من الاعراب إذ لانسبة تنقل اه وحيث لا جملتها كقول
 الشارح على مدرج عليه الأصل ومن هذا حذوه وإنما يتجس على طريقة ذكرها البيهقي حيث قال
 بعد ما ذكره منهم اعتبره ونزل قصد استئناف إثباتها منزلة نقل النسبة فأدخله في كمال الاتصال
 ومثله قول النازل قلنا بالأسودين قلنا بالبحر والماء فإذا قصد الأخبار بالأولى ثم بالثانية لأن الأولى
 كغير الوافية المراد لما فيها من إبهام ما والمقام يقتضي الاعتناء بشأن الخبر به تفصيلا لما فيه تصرف
 الخبر أو نحو ذلك كانت بدل كل اه وتمثيله بهذه الآية لبذل الكل صحيح لأن ما ذكره عن بعضهم
 من أن فيها ولو لا تمثيله بالآية المذكورة لخلنا كلامه على البدل المطابق في الجمل التي لها عمل من
 الاعراب فيكون قول الصنف والابدال عائنا فيما له عمل وفيما لا عمل له ويصير أفيد فلا يكون كلام
 الشارح مبني على طريقة ضعيفة للاتفاق على اعتبار البدل المطابق من موححات كمال الاتصال المتضمني
 للفصل في الجمل التي لها عمل من الاعراب كما يستفاد من حاصل نظام الذي قدمناه لمن تأمل (قوله لأنها
 بمنزلة الخ) فينبغي ما كمال الاتصال والعطف بعيد العبارة وسيد كره الشارح (قوله ودفعه) عطف تفسيرا
 (قوله أممكم بما تعلمون) هذه الجملة صلة الذي في قوله تعالى - واتقوا الذي أممكم بما تعلمون -
 ولا عمل الجملة الصلة من الاعراب بل للوصول دون الصلة على ما قاله ابن هشام ولجميع الصلة والوصول
 على ما قاله السيد كذا في معاه صيان (قوله إذ مضمونها الخ) يفيد أن الفصل معتبر بين ما تعلمون
 وبين أممكم وهو فاسد إذ ما تعلمون مفرد لا جملة والفصل إنما يكون بين الجمل تأمل اللهم إلا أن يقال
 إن في الكلام حذف مضافين والتقدير بعض مضمون جملة ما تعلمون من كون إضافة جملة ما تعلمون لأدنى

أي الصافي من ذوق
 الأوصاف فهي بمنزلة
 زيد الخليل من جامد
 زيد ومنها أن تكون
 الثانية بمنزلة البدل من
 الأولى لنسبة ككون
 المراد لطيفا أو مطاوعا
 في نفسه فنزل الثانية
 بمنزلة البدل المطابق نحو
 فوسوس إليه الشيطان
 قال يا آدم ففصل جملة
 قال لأنها بمنزلة البدل
 المطابق من وسوس
 والنسبة في الإبدال
 لطافة المراد ودقته
 أو منزلة بدل البعض
 نحو أممكم بما تعلمون
 أممكم بأنهم وبين
 وجنات وعيون لفصل
 جملة أممكم الثانية
 لأنها كبذل البعض
 إذ مضمونها بعض
 ما تعلمون

ولا تقم من بدل من
 ارحل بدل اشتغال
 والسكة كالذي قبله
 وإنما وجب الفصل في
 التوكيد والإبدال لأن
 الوصل يقتضي التغير
 وليس موجوداً فيها
 ومنها بـ السؤال
 أي تقديره من
 الجملة السابقة نحو
 ولا تخاطبني في الدين
 ظهروا إنهم مغرورون
 جملة النبي تقتضي
 سؤالاً من شأن المسئ
 أن يسأل عنه فقال لم
 لا أخاطبك في شأنهم
 وجب الفصل لصيرورة
 الجملة الثانية كالمقطوعة
 عما قبلها بسبب كونها
 جواباً لذلك السؤال
 المقدر ٥ ومنها عدم
 اشتراك الثانية مع
 الأولى في الحكم نحو
 - وإذا خلوا إلى
 شياطينهم إلى الله
 يستهزئ ٥ بهم - لم
 يعطف جملة الله
 يستهزئ ٥ بهم على قوله
 إنا معكم لعدم اشتراكهما
 في الحكم إذ ليست
 الثانية من مقولهم
 ومنها اختلاف الجملتين
 في الخبرية والإنشائية
 بأن نكون إحداها
 انشائية والأخرى

ملازمة أي الجملة العامل فعلها وهو أمته فيما تعامون بسبب تعلق جازء به تأمل (قوله والسكة في
 إبدالها) أي جملة أمته بآعام وبنين وقوله كون مضمونها الخ المناسب مضمون ما قبلها أي وما قبلها
 غير وافية بموهي وافية تأتي بها لتجسيمه وذلك لأن كون مضمون الثانية مطلوباً في نفسه لا يقتضي إبدالها
 بل إن كانت وافية لا يقتضي غيرها وإن لم تكن وافية اقتضى الإبدال منها لإبدالها وقد أفاد الأصل
 وغيره ما ذكرنا تدير مضمناً (قوله أقول له الخ) لا محل لجملة ارحل بانفرادها وكذا جملة لا تقم لا محل
 لجزء القول على ما هو الحق فالحل إنما هو للجموع فلا يرد أن التثنية باليت خروج عن الموضوع
 والظاهر أن مسلماً من الإسلام القوي وهو الاقنيد (قوله مطلوباً في نفسه) لأنه تذكر للتم للشكر
 وهو ذريعة لغيره كالإيمان والعمل بالطاعة اه يعقوب (قوله بدل من ارحل) أي تنزيلاً (قوله
 والسكة كالذي قبله) وهي أن المقام مطلوب في نفسه لأنه لأظهار الكراهة لأقامة الحامل والجملة الثانية
 أولى بتأديته (قوله يقتضي التغير) أي الكلي أي أن الأصل فيه أن يكون للتغير الكلي هذا هو
 الظاهر والإطلاق للتغير متأت في بدل البعض والاشتغال تأمل (قوله أي تقديره) أي بين الجملتين
 كما قطعناه عن عرق وقوله من الجملة الخ متعلق أيضاً بتقدير أي أنه مقدر وناشئ من الجملة السابقة
 تأمل (قوله أن يسأل عنه) الظاهر أن يسأله ولعل المصدر قبل بمعنى الفعول تأمل (قوله لصيرورة الجملة
 الثانية كالمقطوعة الخ) فيه أنه لا معنى لصيرورتها كالمقطوعة بل هي مقطوعة بالفعل وعلى فرض حذف
 الكاف لا يحسن التعليل لصيرورة المعنى وإنما وجب الفصل لصيرورة الثانية مفصلة الخ وهو ركيك وإن
 أمكن تصحيحه بتكف فالمناسب أن يقول وإنما وجب الفصل لكون الثانية جواباً عن السؤال الذي
 اقتضته الأولى فحينئذ تفصل عنها كما يفصل الجواب عن السؤال تأمل (قوله عدم اشتراك الخ) لاشتراك في جهة
 اقتضائه الفصل وكونه من مواضعه لكن الأنسب بالمصنف إيقاظه على ظاهره كإقترانه سابقاً وعلى تعبير
 الشارح يكون المصنف قد أطلق السبب وأراد السبب ولا حاجة إليه مع ما فيه من الصرف عن الظاهر -
 [تنبيه] علم مما سبق أنه كما يكون الفصل لعدم التشريك في حكم الاعراب إذا كان للأولى محل من الاعراب
 كما في مثال الشارح يكون لعدم التشريك في حكم غير الاعراب إذا لم يكن للأولى محل كما في وإذا خلوا
 الآية لم يعطف الله يستهزئ ٥ بهم على قالوا الثلاث مشاركة في الاختصاص بالظرف (قوله في الحكم) وهو المقولية
 (قوله على إنا معكم) إنما قال على إنا معكم ولم يقل على إنما نحن مستهزئون مع اتحاد الحكم فيهما بسبب كون
 الثانية إيضاحاً للأولى لأن العطف على التسبوع هو الأصل أفاده السعد (قوله إذ ليست الثانية الخ) فلو
 عطف على إنا معكم لزم اشتراكها معها في كونها مفعول قالوا فيلزم أن تكون مقول قول المناقذين
 وليس كذلك وكلامه يفيد أن إنا معكم له محل من الاعراب وهو مبني على أن جزء القول له محل إذا
 كان مفيداً وهو ضعيف اه من السعد والصبان (قوله ومنها اختلاف الخ) والفصل حينئذ لما بينهما
 من كمال الانقطاع كما علمت مما مر (قوله بأن يكون الخ) تحت صورتان وهو واضح (قوله وقال رائدهم
 الخ) لم يعطف نزولها على أرسوا لأنه غير لفظاً ومعنى وأرسوا إنشاء لفظاً ومعنى والرائد هو الذي يتقدم
 القوم لطلب الماء والكلال للنزول عليه وقوله أرسوا أي أقيموا بهذا الكلام اللام للحرب وهو
 مأخوذ من أرسيت السفينة حبسها بالمرسة وقوله نزولها أي نحاول أمر الحرب ونعالجها وقوله
 فكل حنف الخ تعليل لمخدوف يقيد ما قبله أي ولا يمنعكم من محاولة إقامة الحرب بمباشرة أعمالها خوف
 الخوف وهو الموت فكل الخ وقوله بمقدار أي بقدر الله سبحانه اه يعقوب بعض تصرف قال
 الصبان وبحث في التثنية بأن نزولها إنا تعليل لما قبله فهو جواب عن سؤال متدرج ليس الفصل لسكال

اتصافهما معنى . ومنها أن لا يكون بين الجملتين جامع عقل أو وهمي أو خيالي فلا نقول زيد علم وعمرو قائم لعدم الجامع
خلاف زيد عالم وعمرو جاهل ونعم اليأس من الخلق ويقتضى الطمع فيهم ، وسيأتي ذلك ومنها إيهام العطف بخلاف المقصود نحو :
ونظرت سلمي أنه أبني بها . فلا أراها في الضلال تهم لم يعطف أراها على (١٢٥) نظرت مع أن بينهما

مناسبة في السند
والسند إليه ثلاثا يوم
عطفه على أبني فيكون
من مضمونات سلمى
وهو خلاف المقصود
إذ المقصود أنه يفتها
كذلك قال :

(وصل لدى التثريك
في الإعراب
وقصد رفع اللبس
في الجواب

وفي اتفاق مع الاتصال
في عقل أو في وهم
أو خيال)

أقول : فكر
في هذين اليبين
مقتضيات الوصل منها
أن يكون للأولى على
من الإعراب كأن
تكون خبرا ويقصد
تثريك الثانية لها
في حكم ذلك الإعراب
نحو زيد قام أبوه
وقعد أخوه ومنها القصد
لرفع إيهام خلاف المراد
من الجواب كما إذا قيل
لك هل قام زيد وقلت
لا وأردت أن تدعو
لسائل فلا بد من الوصل
فأقول لا ورعاك الله إذ
لو قلت لثوم أنه
دعاء على المخاطب بعدم

الانقطاع بل لنسبه كمال الاتصال وإما حال أي أقيموا في حال متزاولة الحرب فكذلك ليس الفصل
لكمال الانقطاع بل لأن الحال لا يعطف على الجملة القيدة به ، وأجيب بأنه لا تراحم بين كمال الانقطاع
وشبه كمال الاتصال ولا بين كمال الانقطاع وكون الحال لا يعطف على الجملة القيدة به فيجوز أن يكون
الفصل للأمرين اهـ (قوله ياتصافهما معنى) بأن ترجع الانشائية إلى الخبرية أو عكسه (قوله أن
لا يكون بين الجملتين جامع) يعني مع كونهما لم يختلفا في معنى الخبرية والانشائية بل هما خبريتان
مع معنى أو إنشائيتان معا وإعنا قلنا ذلك مثلا يدخل القسم الذي قبل هذا فيه ثم لا يصح فيه
العطف لاتصاف الجامع إما لاتصافه عن السند إليهما فقد كقولك زيد طويل وعمرو قصير حيث
لا جامع بين زيد وعمرو من صدقة وغيرها ولو كان بين الطول والقصير جامع التضاد وإما عن السندين
فقط بخور زيد طويل وعمرو عالم وإما عن السند إليهما وللسندين معا كهذا المثال حيث لا جامع بين
زيد وعمرو اهـ يعقوبى (قوله فلا نقول زيد الخ) يجوز أن يعتبر في هذا المثال اتصاف الجامع عن كل
من السندين والسند إليهما وعن السندين فقط والذي يدل عليه كلام الشارح سوجه لاتصاف الجامع
بين السندين فقط تأمل (قوله خلاف الخ) أي فإن بين عالم وجاهل جامع التضاد وكذا في المثال بعد
(قوله خلاف المقصود) وهو أعنى خلاف المقصود عطفا على غير ما لو عطف للتكلم لقصد كون العطف
عليها كما بينه الشارح (قوله نحو ونظرت الخ) أي بمعنى أطلب والباء في بها بمعنى عن أي أتى أطلب
بلا عنها وأراها على صيغة المجهول شاع في القطن أي أظنها وإعنا جعل ضلالتها مضموناً مع أن المناسب
دعوى التيقن تحرراً عن دعوى التشن في ضلالتها وإشعاراً بأن غاية الجردة دعوى التلق صبان عن
الأطول مع زيادة (قوله في السند) لاتحاد مسد كل مع مسد الأخرى في الحديث لأن معنى أراها
أظنها وقوله والمسند إليه لأنه في الأولى محبوب وفي الثانية عيب (قوله وهو) أي كون أراها الخ من
مطلوبات معنى (قوله إذ المقصود أنه الخ) أي افاد أنه الخ أي لافادة أنها نظرت أنه يعظها تهم الخ
(قوله لدى التثريك) أي وعند قصد التثريك وقصد معطوف على التثريك (قوله في الجواب)
أي وما بعده وهو الجملة بعدلا (قوله مع الاتصال في عقل) أي مع وجود جامع يجمعهما عند القوة
المفكرة في عقل أي بسبب عقل الخ ويسمى الأول جامعاً عقلياً والثاني وهمياً والثالث خيالياً (قوله
مقتضيات الوصل) ليست الإضافة للاستغراق بل للجنس إذ لم يذكر جميع ما ذكرناه في حاصل المقام
(قوله في حكم الخ) وهو الخبرية (قوله وأردت أن تـ) أو لاسائل أي ولم ترد السكوت على لا والابتداء
عنا بعد والاكأن السكوت دافعا للإيهام صبان (قوله فلا بد من الوصل فتقول لا الخ) قال في الأطول
ثم التواو في مثل هذا التركيب هل للعطف حق يكون فيه الوصل أو زائدة لدفع الوهم كما زيد في رينا
وذلك المحذوف رواية على ما في الصحاح مع أنه لا إيهام أو ولو اعتراضية والجملة السعائية معترضة كما في قوله :
إن الثمانيين وبلغتها فيه تردد وفي ثبوت الوصل لدفع الإيهام توقف اهـ صبان (قوله لاختلافهما الخ)
أي فينبهما كمال الانقطاع (قوله من عقل الخ) متعلق بمحذوف أي نشأ من عقل أي سببه العقل
الخ (قوله وهو وهمي) وذلك لأن الوهم يزل التضاد عنده منزلة التضاد عند العقل فكما أن العقل
لا يحضره أحد المتضادين إلا ويحضره الآخر فكذا الوهم لا يحضره أحد المتضادين إلا ويحضره

الرعاية ولولا هذا الإيهام لوجب الفصل لاختلافهما خبراً وإنشاء ومنها أن تتفق الجملتان في الخبرية والانشائية مع الاتصال
أي الجامع بينهما من عقل أو وهم أو خيال نحو إن الأبرار لي نعيم وإن النجار لي جحيم والجامع بينهما التضاد ونحو سلكوا
واشربوا ولا تسرفوا والجامع كذلك وهو وهمي

الآخر (قوله والكلام على القوى الخ) حاصل المقام أن الحكماء زعموا أن في الباطن أموراً سبعة
القوة العاقلة وخزانتها والوهمية وخزانتها والحس المشترك وخزانتها والفكرة والقوة العاقلة زعموا
أنها قائمة بالنفس أو بالقلب تدرك الكليات والخزنيات المجردة عن عوارض الملازمة للعروضة لصور
والأبعاد كالطول والعرض والعمق لأنها مجردة ولا يقوم بها إلا المجرد وخزانتها هي العقل الفاضل
الذي هو أفلاك القمر أي اللقيض على الكائنات ما قبله وبقية السبعة قائمة بتجاويف الدماغ وذلك
أنهم زعموا أن للدماغ تجاويف أي بطوناً واحد منها في مقدم الدماغ وآخر في مؤخره وآخر في
وسطه فزعموا أن الوهم قائم بأول التجويف الأخير وهو القوة المدركة للمعاني الجزئية الموحدة في
المحسوسات بشرط أن تكون تلك المدركات الجزئية لا تتأذى إلى مدركها من طرف الحواس وذلك
كادراك الصداقة والعداوة وله خزانة تسمى الحافظة والذاكرة قائمة بمؤخر تجويفه والحس المشترك قائم
بأول التجويف الأول من الدماغ وهو قوة متأذى إليها الصور المحسوسة الجزئية من الحواس الظاهرة
وتحكم بين تلك الصور المتأذى إليها كالحكم بأن هذا الأصفر هو نفس هذا الحلو مثلاً ويعنون بالصور
ما يمكن ادراكه بغض الحواس الظاهرة ولو كان مسموعاً ويعنون بالمعاني الجزئية المدركة للوهم ما لا يمكن
ادراكها بها وخزانة الحس المشترك الخيال وهو قوة قائمة بأخر تجويفه تبقى فيها تلك الصور بعد غيبتها
عن الحس المشترك والفكرة قائمة بالتجويف الوسط وهي قوة تنصرف في الصور الخيالية وفي المعاني
الجزئية الوهمية ولم يذكروا لها خزانة بل خزانتها خزائن القوى الأخرى وإذا عرفت هذا تعرف أن القوى
المدركة من السبعة أربعة القوة العاقلة والقوة الوهمية وقوة الحس المشترك والقوة المفكرة هذا كله
عند الحكماء كما عرفت . وإنما أهل السنة فيجوزون هذا التفصيل والتعدي على وجه العادة والجعل من الله
تعالى ويجوز عندهم أن يكون المدرك هو القوة الواحدة وتسمى بهذه الأسماء باعتبار تعلقها بتلك
المدركات وحكمها بتلك الأحكام من الصبان عن اليقوتى بتصرف قل ولا يظهر كون خزانة القوة
من الأمور الباطنية وأن تجوز أهل السنة لهذا التفصيل ظاهر فيها عدا خزانة القوة المفكرة التي هي
العقل الفاضل أم إذا تقرر هذا فاعلم أن الجامع بين الجملتين إما عقلي أو وهمي أو خيالي ومعنى كونه
عقلياً أنه يصل بين الجملتين ويجمعهما عند القوة المفكرة بسبب العقل ونظير هذا يقال فيما بعده
فالجامع العقلي أمر بسببه يجمع العقل المتعاطفين في المفكرة وتدركه النفس بها وبواسطة العقل
كالتمائل فإن العقل إذا توجه إلى المثليين في الحقيقة وجردهما من العوارض أوقف التعبد وصار شيئاً
واحداً في تلك الحقيقة فيجتمعان في العطف ولكن المراد بالتمائل هنا أن يكون لهما حقيقة خصوصية
يوصف زائداً وإلا جاز أن يقال الأرض موجودة ومرارة الأرب موجودة لاتحادهما في حقيقة الجزئية
ولا يصح اتفاقاً مادام على ظاهره فذلك لا بد من وصف زائد فإذا كان بين زيد وعمرو صداقة أخذت مع
حقيقة الإنسانية فصارت جامعة عقلياً لاتحادهما فيها وكذلك كالأبوة والبنوة لأن المتضايفين يحكم العقل
باتحادهما عند المفكرة من جهة أنه لا يوجد في العقل أحدهما إلا الآخر موجود معه فيقال زيد قائم وابنه
قائم فيكون الجامع عقلياً تضاداً والوهمي أمر بسببه يحتال الوهم في جمعهما عند المفكرة كالتقارب للشيء
الذي بين البياض والصفرة فإن الوهم يتوصل به إلى جمعهما وإن كان ذلك التشابه عقلياً لأنه يأخذه من
العقل ويجمع به ولولا الوهم ما صح الجمع لأن العقل ينشئ الجمع به لادراك التباين معه والوهم يجعله
كالتماثل وإنما يصحح الوهم ذلك لتجويزه المسحلات فيقال مثلاً الأبيض معجب والأصفر معجب
والخيالي هو أمر يحتال بسببه الخيال في الجمع عند المفكرة وهو التقارن بين المتعاطفين في المفكرة وإن كان
التقارن عقلياً لكن الوهم يأخذه منه فيجمع به ولما كان الجامع الخيالي هو هذا التقارن

والكلام على القوى
الباطنية التي أنبتها
الحكماء وبيان الجامع
العقلي والوهمي والخيالي
يرجع إليه في شرح
الأصل لضيق هذا
الشرح عن ذلك قال :

(والموصل مع تناسب

في اسم وفي

فعل وقد مانع قد

اصطق

أقول : من محسنات

الوصل بعد وجود

مصححة تناسب الجملتين

في الاسمية والفعلية

وتناسب الفعليتين في

المضي والمضارعة نحو

زيد قائم وعمرو قاعد

وزيد قائم وعمرو قاعد

لا قاعد أو يقوم في

الأول ويقعد في الثاني

ما لم يمنع من تلك

التناسبة مانع فيجب

تركها ويكون الوصل

على الحالة التي اقتضاها

الحال كما إذا أريد في

إحداها التجدد وفي

الأخرى الثبوت نحو قائم

زيد وعمرو قاعد

والمقصود من البيت

أن الوصل مع التناسبة

المذكورة أولى منه

مع عدمها لامن الفصل

كما يوهه ظاهر المتن

ما لم يمنع من تلك

التناسبة مانع والله أعلم

قال :

[الباب الثامن الإيجاز

والإطناب والمساواة]

(نادية المعنى بلغظ

قدره

في المساواة

بذكره

المتعلق باختلاف أناس عرب إسنين يتقارن عنده صور ولا تقع في خط آخر أصلاً ذكره ع في هذا
 القدر كفاية والله ولي العناية (قوله في اسم) أي في متعلق اسم أي فيما ينشأ عن التصدير به وهو كون
 الجملة اسمية وكذا يقال فيما بعد وقوله وقد أفاد المصنف في شرحه أن الواو بمعنى مع وهو الأقرب وقوله
 قد اصطق خبر الوصل (قوله ومن محسنات الخ) ومنها الاتفاق في الإطلاق والقيود والاتفاق في طريق
 ذلك القيد بأن يكون فيهما جملة أو مقروانين إن قضية كلامه صحة عطف الاسمية على الفعلية والعكس
 وفي الثلاثة أقوال ثالثها الجواز في الواو فقط وأضعفها لمنع مطلقاً اه صبان (قوله بعد وجود مسجحه)
 قال في الأطول قلت الظاهر أنه من المحسنات بالحسن الذاتي الداخل في البلاغة حيث ذكر في المعاني دون
 البديع فهو أيضاً من الجوزات التي لابد للبليغ منها اه مثله وقوله قات الخ اعتراض على قول السعد
 التابع له الشارح بعد وجود مصححه حيث أفاد أنه يصح لبليغ ارتكاب الوصل بدون هذه المحسنات
 وقوله بالحسن الذاتي أي العبر في الوصل أولاً وبالذات بحيث لا يجوز البليغ ارتكابه بدونها ممل (قوله
 في الاسمية) أي في كون كل منهما اسمية وكذا يقال في الفعلية (قوله وتناسب الفعليتين الخ) قال في
 الأطول والمضارعين في الحالية والاستقبالية اه منه (قوله لا قاعد أو يقوم في الأول) أي لعدم تناسب
 الجملتين في الاسمية وقوله ويتعد في الثاني أي ولا يقال ويتعد في الثاني لعدم تناسبهما في المضي هذا
 وكلامه كما يعلم من تقريره أنه يفيد أن اسمية الجملة وفعلية تكون باعتبار كون الخبر إما أوفعللاً فزيد
 قائم اسمية وزيد قائم فعلية ولم يقل به أحد إنما الاسمية هي الصترة باسم ولو أخرج عنه بفعل والفعلية
 هي الصترة بفعل نعم أفاد في الطول أن الاسمين ينبغي أن يتوافقا في الخبر من جهة الاسمية والفعلية
 والمضي والمضارعة وهذا مقام آخر لا يمكن حمل الشارح عليه لأنه يصدح حل المصنف وليس كلام
 المصنف فيه كما هو واضح فتأمل (قوله ما لم يمنع الخ) ما مصدرية ظرفية لمخوف أي وترتكب هذه
 التناسبة ما لم يمنع الخ أي مدة انتفاء منع المانع (قوله أو يكون الوصل الخ) للناس ترك العطف
 التقيد للغايرة بين المانع وبين ما ذكر مع أنه لا مقابلة بل ما ذكره مانع كما هو واضح (قوله على الحالة
 الخ) أي وهي مغايرة للتناسبة المذكورة وقوله كما الخ مثال للحالة المذكورة (قوله التجدد) أي مع
 المضي كما في مثال الشارح أو مع المضارعة (قوله أولى منه مع عدمها) اقتبس مختار عليه مع عدمها
 ويكون المراد الاختيار الذاتي نظير ما مر في الحسن الذاتي عن صبان (قوله لامن الفصل الخ) فتقوله
 قد اصطق أي على الوصل مع عدم التناسب المذكور .

الباب الثامن الإيجاز والإطناب والمساواة

الثلاثة مقولة بالتشكيك وقدم في الترجمة الإيجاز نفسها على أنه يناسب التقديم في الكلام وأوردته
 بالاطناب لكونه مقابل له ثم لما كان للمساواة ما يقتضي تقديمها وهو كونها الأصل المقيس عليه
 فتقدم في الترجمة له تبييناً عليه تأمل (قوله نادية المعنى) أي التماثلة على المعنى المراد ع في (قوله قدره)
 يدل من لفظ (قوله في المساواة) أي تلك التأدية هي المساواة في الاصطلاح بالمساواة وقد يسمى نفس اللفظ
 المجمول دالاً مساواة وهو الذي مثل له المصنف اه ع في (قوله كسر بذكره) هكذا نسخة المصنف في
 شرحه والشارح وسياق ما فيها ونسخة ع في كسره أي كقولنا سد بذكر الله تعالى لأن سيادة العبد
 ليست إلا في ملازمة ذكر سيده وهي واضحة (قوله وأقل منه) أي وأدنية المعنى باللفظ أقل منه وقوله
 إيجاز علم أي التأدية باللفظ الأقل هي المساواة والمعروفة في الاصطلاح بالإيجاز ويرى صاحب اختصار وقد
 يسمى نفس اللفظ المؤدى به المعنى إيجازاً وهو أكثر استعمالاً اه منه (قوله وهو إلى حذف الخ)
 أي أن الإيجاز ينقسم إلى إيجاز حذف وإيجاز قصر وإنما هي الأول بما ذكره لوقوع الحذف في

وبأقل منه لإيجاز علم وهو إلى قصر وحذف ينقسم

كلامه وسمى الثاني بما ذكر لعدم وقوعه في كلامه غاية الأمر القصص وقوله وقصر فتح القاف
وسكون الصاد وهذا هو الشهور وحقق بعضهم أنه بكسر القاف وفتح الصاد ذكره اللسوقي (قوله
كمن مجالس الخ) جعل الشارح التثنية بالنظر الأول فقط والثاني مجرد تسكلة وجعل الشارح
الشر الأول مثالا لما حذف منه فعل والثاني مثالا لما حذف منه اسم ومباني ما في صنيع كل
(قوله ظلمساوة كون اللفظ الخ) هو إطلاق ثالث أفاده السعد لكون ذكره غير مناسب في حل
الصنف (قوله بقدر المعنى المراد) بأن يؤدي بما وضع لأجزائه مطابقة له ع ق مبانى أى أو بما
يساوى ما ذكر ليحمل ما إذا تجاوز في التركيب (قوله أى مثله) لاجابة إليه (قوله نحو ولا يحق الخ)
إن قيل التثنية بالآية غير صحيح لأن فيها حذف السكتى منه فيكون إيجازا قلنا اعتبار هذا الحذف
رعاية لأمر لفظي لا يتوقف إفادة المعنى عليه في الاستعمال وإنما جرت إليه مراعاة القواعد النحوية
الموضوعة لأصل تراكيب الكلام وحاصل الفرق بين الأمر اللفظي وغيره أن ما جرى عرف الاستعمال
بالاستغناء عنه بلا قرينة خارجة عن ذلك الكلام المأخوذ به يكون تقديره مراعاة للقواعد المتعلقة
باللفظ فلا يكون حذفه إيجازا والمستثنى منه مستثنى عنه في التركيب غير محتاج إليه فلا يكون حذفه
إيجازا وما جرى العرف بذكره بحيث لا يستغنى عنه في نفس التركيب إلا القرينة خارجية يكون حذفه
إيجازا للاقتدار إليه في المعنى اه صبان عن اليعقوبى (قوله ومسر بذكره الخ) فيه أنه من الإيجاز
لأن في المثال حذف للقول الذى لا يعلم إلا بالقرينة لاحتمال اللفظ في ذاته لمعنى مسر بذكره لقضاء
حاجتك ونحو ذلك فالتناسب نسخة ع ق التقدم (قوله أقل من المعنى) أى أقل مما وضع لأجزاء
المعنى مطابقة أو عما يساوى لموضع (قوله من غير إخلال) احتراز به عن الإخلال كما أفاده الشارح
قوله فان حصل إخلال الخ قال ع ق وهو أن يكون في الكلام قلة أوجبت اضطرابا عند فهم المراد
وقلنا في إدارا كه كقوله :

والعيش خير في ظلال النوك من عيش كذا

فإن مراده أن العيش الناعم تحت ظل النوك وهو الحق خير من عيش من عيش بالكثرة أى التعب
تحت ظلال العقل وقد حذف الناعم الذى هو لغت العيش المذكور أولا وحذف في ظلال العقل الذى
هو متعلق بقوله عيش فأوجب ذلك اختلافا في فهم المراد للحذف مع خفاء في القرينة وهو ما تقرر من
أن الناس كثيرا ما يقولون : عيش الانسان عيشا ناعما مع حمقه أفضل من عيشه كذا مع عقله فلو لا
التأمل وقد ذكر تلك القرينة لفهم خلاف المراد والخلل في البيت أمر ذوق فانه يدرك ولو بعد إدراك
المعنى بالقارئ ودعوى خلاف هذا رد باللسوقي (قوله نحو عفو الله الخ) وذلك أنه قد تقدم أن دلالة
التقديم على القصص بالمفهوم لا بالوضع وحيث لم يؤد المعنى بما وضع لأجزائه مطابقة فاللفظ أقل من
المعنى تأمل (قوله كما يأتى) أى في قول المصنف ووصفة الخ (قوله لأن الناس الخ) لعله لأن معناه أن
الناس الخ كما في عبارة السعد أى وهذا معنى طويل جمعه لفظ قليل فتقوله لأن الخ علة لكون التركيب
من إيجاز القصص فافهم [تنبيه] الفرق بين إيجاز الحذف والمساواة طاعن والنوق بين إيجاز القصص
وبين المساواة أن إيجاز القصص تأدية المعنى المراد بلفظ ناقص عما وضع له بحيث يدمج المعنى المذكور في
اللفظ والمساواة تأديته بلفظ موضوع له أو مساو للموضوع له (قوله إذا علموا الخ) أورد عليه أن
الحياة في علم القصص أى العلم به ففيه حذف وأجيب بأن معنى النظم أن القصص منشا الحياة غاية أن
مفشيته معينة بأن العلم به يوجب الحياة قاله الصبان عن الأطول وحيث قد قول الشارح إذا علموا الخ
لم يرد به بيان معنى اللفظ حقيقة وإنما علمه منه لقوة ارتباطه به فتأمل (قوله أدعى) أى أحوج

كمن مجالس السواق
صدا

ولا تصاح... فاسدا
فتردى

أقول : المساواة كون

اللفظ بقدر المعنى المراد

أى مثله نحو ولا يحق

السكر السيء إلا بأهله

وسر بذكره تعالى

أى إلى الحضرة العلية

لأنه أعظم وسيلة إليها

والإيجاز كون اللفظ

أقل من المعنى من

غير إخلال نحو عفو

الله نرجو إذ المراد

قصر الرجاء على عفو

الله تعالى دون غيره

وهذا المعنى يؤدي

بعبارة أكثر من المثال

فان حصل إخلال رد

كما يأتى وهو قهان

لإيجاز قصر وإيجاز

حذف فالأول نحو قوله

تعالى - ولكم في

القصص حياة - لأن

الناس إذا علموا أن

من قتل قتل كان ذلك

أدعى إلى عسهم قتل

عضهم بعضا

(قوله فيكون ذلك) أى عند انتقال (قوله في ذلك) أى في التركيب للمثل به (قوله لا حرج) جملة
دخل فيه ما كان محمداً كأن يقال زيد قائم أم عمرو فيقال زيد محذوف الخبر وما كان مضطرباً كما في مثال
الشارح (قوله أوجه) وهو إما واحدة كما في مثله وإما أكثر كقوله تعالى حكاية فارسون يوسف أنها
الصديق فإن الأصل فارسون إلى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا وذهب إليه فلما وصله قال يوسف
وحلفت تلك الجمل لظهور المراد اه ع (قوله ومنه) أى محذوف منه جملة (قوله إذ التقدير بعد الخ)
إعما كان التقدير ما ذكر لأن الجار والجرور سابق على الضمير وهو لا يعمل في ساخه فتعين كونه
مؤكداً لفعل محذوف عامل في الظرف لا بد لاعتناعه أفاده ع (قوله وفيه البيت تسكئة) جملة ع
مثلاً لا يجوز القصص وهو ظاهر فاته لا حذف فيه أصلاً مع كونه أقل من المعنى ولو أدى المعنى بالمساواة
لقليل مثلاً أترك مصاحبة الفساق فإن مصاحبتهم توجب الهلاك لصاحبها ذكره ع (قوله وحيداً فدعوى
الشارح ساقطة ودعوى بعض الشراح أنه مثال لما حذف منه مفرد والأصل لا تصاحب رجلاً فاسقاً
لأوجه لما أيضاً عدم ذكر رجلاً لا بعد حذف من التركيب في الاستعمال بل ولا في عرف النحاة فاته
يستغنى في الاستعمال عن ذكر رجل بذكر الفاسق ولفظ الفاسق عند النحاة مفعول تصاحب وليس
المفعول محذوفاً تأمل وعليك بالأصناف وعبارة المصنف وقولنا كمن مجالس البيت مثال لا يجوز الحذف
وهي تحتل بالشارح وما لبعض الشراح بل هي أقرب إلى الثاني (قوله تخلق بحالة) أى عكس بها
حيث صارت من خلقه ولبعضه (قوله وعكسه) أى عكس الإيجاز أى خلافه يعنى غير المساواة لتقدمها
وقوله كالزم الخ أى التزم قرع باب الله تعالى بطاعته ومجاهدة نفسك لمراضته شبه حال السالك في طلب
الوصول إلى معرفة ربه بحال واقف بباب حسي يطلب أن يفتح له ليدخل منه إلى الرغوب ووجه التشبه
رغبة كل منهما في التوصل إلى مطلوب يحتاج في التوصل إليه إلى استعانة بسبب عاوى فنقل لفظ حال التشبه
به إلى التشبه فعلى هذا يكون الكلام تحميلاً ويحتمل أن يكون استعارة بالكناية بأن يعتبر أنه أضمر
التشبيه في النفس استعارة بالكناية وأضاف إلى التشبه ما هو من لوازم التشبه به من قرع الباب استعارة
تخليبية اه ع (قوله أضمر التشبيه أى تشبيه لزوم طاعة الله للوصول إلى رضا بادامة الوقوف على باب
حسي (قوله يحس) أى يحصل ويتحقق وهذا شروع منه في تقسيم الاطناب إلى ما يحصل بالإيضاح
بعد الحبس وما يحصل بالإيضاح وقوله لشوق أى لفائدة حصول المعنى موضحاً بعد شوق فيكون حصول
المعنى كامل اللذة لأن ذكر الشيء مبهما يقتضى التشويق إليه ما هو وإذا أوضح بعد ذلك الإبهام
كملت لذة النفس في إدراكه لما جبل الله عليه النفوس من أن الحاصل بعد الشوق ألد وأحلى وذلك
اللذة يقتضيها تمام فوائدها أو لما رضى كالنحوصل بها إلى التقرب إلى الخطاب اه منه وقوله فيكون الخ
أشار به إلى بيان فائدة حصول المعنى بعد الشوق فقوله لشوق أى لحصول كمال اللذة في حصول المعنى
موضحاً بحصوله بعد شوق فنكتة الإيضاح التي أشار إليها بقوله لشوق هي حصول اللذة المذكورة
(قوله أو يمكن في النفس) أى حاصل بعد شوق أوجه الإبهام وهذا معطوف على مدخول اللام
المحذوف الذي تقدم بيانه وهذان المتعلقان متلازمان غالباً وإنما ذكرهما معاً نظراً إلى أنه قد يصدق
أحدهما لاقتضاء المقام له من غير نظر إلى الآخر فقد يكون الغرض من التشويق كمال اللذة لسبب ما
تقدم وقد يكون التحكن في النفس لسبب كما إذا كان حفظه ناقصاً لأن فيه ترحيباً أو تهويلاً أو تطيراً
أو فتواً أو نحو ذلك والمثال الذي يصح فيه اعتبار التمكنين قوله تعالى حكاية - رب اشرح لي
صدرى - فإن قوله رب اشرح لي أى لأحلى فيطلب شرح شيء قاله وقوله صدرى يبين ذلك المبهم
في هذا الكلام إطناب لما فيه من البيان بعد الإبهام للتشويق ليحصل كمال اللذة أو التحكن أفاده ع

فيكون ذلك حياته لم
وليس في ذلك حذف
والثاني نحو وإسأل
القرية أي أهل القرية
والحذف إما جزء جملة
كالمثال أو جملة نحو أن
أصيرت بمسالك البحر
فأطلق أي أفضرب
فأطلق ومنه مثال لفظ
إن التقدير لا يتعدى
وفي البيت تنكئة
في البيت انتهى ع
بجانبه الفساق
ومصاحبتهم لأن عن
تخليق محال لا يخجلوا
حاضر منها ولطفظة
كأنورت الخبر فخرجت
الشرو في العزلة عن
الفساق فخلص من
تروهم قال
(وعكسه عرف
بالأطناب
كالزم رغاك الله قرع
الباب
يحيى بالإيضاح بعد
الحبس
لشوق أو يمكن في
النفس

وجاء بالإبطال والتعديل تكرير اصحاب او تكليل يدعي بالاحتراس والتنميم وقصو ذي النعمين ذا النعمين
أقول: الاطناب تأدية المعنى بلفظ (١٣٠) ر. لو يد منه لفائدة فهو عكس الاخبار نحو: اللهم متعبا بالنظر إلى وجهك

(قوله بالإبطال) هو في اللغة من أوجع في البعد داخل كشيء أقاده عرق (قوله والتنميم) عطف على
الايضاح أشار إليه الشارح وعرق (قوله وقصو) أي تبعية وإضافته لدى من إضافة المصدر لقاعله
وقد افعله أقاده المصنف في شرحه (قوله لفائدة) تقييده الاطناب فقط بالفائدة يقتضي أن الاخبار
والمساواة لا يتقيدان بها وفيه نظر لأنهما حيث لا يكونان من البلاغة فالميلاب تقييدهما بها أيضا
ويزاد بها في المساواة ما لم يكون للآفة به هو الأصل ولا مقتضى للعدول عنه وذلك حيث لا يوجد
في المقام مناسبة سواها أقاده يعقوبي (قوله فهو عكس النسخ) نفريع على قوله بلفظ أزيد (قوله
والفائدة الخ) أقاد الشارح أن الزيادة هي لفظ في جنة النعم والظاهر أن مبدأ الزيادة الكريم
والفائدة تعظيم شأن الذات وشأن الفضل حيث يصدر به ما هو أعظم النعم وإظهار الاعتناء بشأن
الأحباب حيث أشرعهم معه في دعائه بأعظم النعم وما ذكره الشارح تأمل (قوله وقائمة ربك الله الخ)
أقاد بهذا أن الزائد على أصل المراد هو الجملة الدعائية وقوله أن لزوم الخ (قوله وألني الخ) صدره :
و قدت الأديم لراحتيه * وقتت أي قطعت والضمير فيه يعود إلى الزباء وهي امرأة ورت
للك عن أيها والأديم الجلد واللام في راحتيه للاتهاء إلى أن وصل القطع للراحتين وهما عرقان في
باطن القراع يندفق منهما الدم عند التقطع وألني أي وجد وضميره يعود إلى المقطوع راحته وهو
جذبة أقاده يعقوبي قال الصبان لا يقال لفائدة في المثال التأكيد لأنه إنما يكون فائدة إذا اقتضى
للقام إياه وليس مقام هذا الكلام مقتضا لذلك لأن المراد منه الاخبار بمضمون القصة ولا يقال
بتبيين المين للزيادة فلا يكون من التطويل لأن الأول جاء في محله والثاني معطوف لأن المراد بعدم
التعين كما تقدم أن أيهما استعمل في موضع الآخر في ذلك التركيب كمن جهة المعنى ولا عبرة
بالقديم والتأخير وإلا لم يوجد تطويل أصلا وإنما العبرة بأصل المعنى في التركيب وهو يصح بكل
منها اه (قوله فقيه حشو) لتعينه لكونه زائدا (قوله لأن ذلك) أي البيان بعد الإيهام بتعيل
لجذوف أي وإنما ارتسكب الايضاح المذكور لأن الخ وقوله لرؤية الخ علة للأوقعية وقوله فتشوق
الخ أي فيجب كون المعنى بهذه الصفة فتشوق الخ ثم إنه يظهر من صيغته أن قول المصنف لشوق
إلى آخر البيت نكتة واحدة وأن أوفي قوله أو عكس بمعنى الوار ورجعا يشير به قوله فقوله لشوق الخ
والمعنى لشوق وتمكن حاصلين من الرؤية المذكورة الأول من الصورة الأولى والثاني من الثانية فبما
عنهما كون الايضاح المذكور أوقع في النفس ويظهر هذا أيضا من صنيع المصنف في شرحه والأحسن
ماهر عن عرق وبه يشير صيغ الأصيل تأمل (قوله فقوله لشوق علة الخ) نفريع على قوله لأن الخ تأمل
(قوله ومعلوم الخ) أي فالكلام يتم بدون وهم مهتدون (قوله مهتد) قد يقال وغير سائل الأجور لا محالة
فيقضي أن يجعل المثال مجموع اتبعوا من لا يسألكم الخ وقد قال بهذا في الأطول أقاده الصبيان (قوله
زيادة حش) أما أصل الحش والترغيب فحاصل بقوله اتبعوا الخ الدال على اعتدائهم سم اه صبان (قوله
للايضاح) أي عليه (قوله التذييل) هو في الأصل جعل الشيء ذبلا للشيء يعقوبي (قوله تحتوي) صفة
لجملة التاية وضمير معناها يعود إلى الأولى (قوله فينه وبين الايغال الخ) فيجتمعا فيها هو جملة
لثة كيد في ختم الكلام وينفرد الايغال فيها هو بالفرد وفيها هو لغير التوكيد سواء كان بجملة أو بفرد
وينفرد التذييل فيها هو في غير ختم الكلام صبان (قوله وهو صبان) الضمير للتذييل بمعنى الكلام

الكريم بفضلك مع
أحيانا في جنة النعم
والفائدة في ذلك إظهار
شأن الجنة بوقوع
الرؤية فيها ومن ذلك
مثلي المين وفائدة عاك
الله أن لزوم عرق الباب
لا يجيد مع عدم رعاية
الله وعنايته وقولنا
لفائدة محج قيطويل
وهو زيادة لفظ غير
متبع لفائدة كقوله:
وألني قولها كقولنا
فلن اليك وبالمين
واحد والزائد أحدهما
غير متبع والجنس وهو
زيادة متبينة لفائدة
كقوله:
وأعلم علم اليوم
والأيس فله
فتسليم حشو ويكون
الاطناب بأمر : منها
الايضاح بعد اليس أي
البيان بعد الايام لأن
ذلك أوقع في النفس
لرؤية المعنى في صورتين
أولاهما بجهة والأخرى
موضحة فتشوق النفس
إليه بهما ويمكن
منها موضعا لقوله
لشوق الخ علة لا يضاف
بعد اليس ومنها الايغال
وهو ختم الكلام بما

التذييل

بعيد نكتة يتم الكلام بغيرها نحو - اتبعوا المرسلين اتبعوا من ليس لكم أخرا وهم مهتدون -

ومعلوم أن الرسول مهتد لكن فيه زيادة حش للاتباع وترغيب في الرسل ومنها التذييل وهو تعقيب جملة بجملة مخشوى على معناها تأكيد
مبينة وبين الايغال عموم من جهة نحو - وكل جاء الحق وزمن السيل إن السيل كان زهوا - وهو صبان الأول ماجرى مجرى السيل

المقبل به لا بالمعنى المصدرى المتعظم اه صيان (قوله وهو) أى الجريان بحرى النمل أى موجب الجريان
 (قوله أن تكون الثانية النسخ) إنما أوجب هذا الأمر الجريان بحرى النمل لأنه وصف للنمل لأنه كلام
 تم نقل عن أصل الاستعمال لكل ما يشبه حال الاستعمال الأول كما يأتي في الاستعارة التخييلية بما
 اتصف بهذا الوصف وهو الاستقلال فقد جرى مجراه في وجود هذا الوصف فيه (قوله نحو المثال
 المتقدم) وهو نقل جاء الحق للنع فلا شك أن الثانية مستعملة على معنى الأولى مؤكدة لها وليس فيها
 ما ير بطلان الأولى فهي مستقلة فقد جرت بحرى النمل في الاستقلال عن زيادة (قوله وهو) أى
 انتفاء الخروج مخرج للنمل أى موجه (قوله وهل يجازى ذلك الخ) أشار إلى الوجه الذى يبنى عليه
 كون هذا المثال هذا من الضرب ومراده بالجزاء الخصوص لإرسال سيل العزم وتبديل الجنتين وذلك
 لأنه إن تؤول على هذا الوجه ارتباط معنى وهل يجازى إلا الكفور حيث أريد بالجزاء العين عاقبته
 فلا يجزى بحرى النمل في الاستقلال وأما على الوجه الآخر وهو أن يراد وهل يعاقب إلا الكفور بناء على
 أن المحاضرة هي الكفاية إن خبرا غير وإن شرا فشر فهو من الضرب الأول أفاده اليعقوبى والسعد
 [نبيه] قال اليعقوبى لا بد في التبديل من وقوع اختلاف بين نسبي الخمتين فيخرج التكرير كما في كلا
 سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وبيان الاختلاف في المثال السابق أن قوله تعالى جزيتاهم بما
 كفروا مضمونه أن آل سبأ جرام الله تعالى فكفرهم ومضمون قوله تعالى وهل يجازى إلا الكفور
 أن ذلك العقاب المخصوص لا يقع إلا بالكفور وفرق بين قولنا جزيتاهم كذا وبين قولنا ولا يجزى
 بذلك الجزاء إلا من كان بذلك السبب وتغايرها يصح أن يجعل الثاني علة للأول ولكن اختلاف
 معنومها لا ينافي تأكيد أحدهما بالآخر لزوم معنى اه (قوله التكرير) أى لسكتة كما أشار إليه
 بعد ليخرج التطويل (قوله لتأكيد الإنذار) أى بقوله سوف تعلمون وقوله والردع أى بكلا وذلك
 أن كلا ردع عن الانهماك في الدنيا وسوف تعلمون إنذار ونحوه أى سوف تعلمون الخطأ فيما
 أتم عليه إذا علمتم ما قد أنتم من هول المحشر قاله السعد (قوله للدلالة على أن الثاني النسخ) بيانه أنه
 زل بعد المرتبة منزلة بعد الزمان بجامع التفاوت بين كل من البعدين وما يشاؤكم في أمر خاص
 واستعمل لفظ تم في مجزئ التدرج في درج الارتقاء أفاده السعد مع زيادة يعقوبية (قوله أبلغ) أى
 أريد من البالغة المراد بها الزيادة كما هو واضح (قوله وهو أن يؤتى النسخ) أى لسكتة كما سيفيده
 ولابد من كونها غير دفع الأيهام ليخرج بعض صور التشكيل الآتى وهو ما يكون بحملة أو أكثر
 في الأثناء لدفع الأيهام وأما البعض الآخر وهو ما يكون آخرافه خارج من كون هذا في الأثناء
 اه من الأصل واليعقوبى (قوله شئين متلازمين) يشمل السند إليه والسند كما في المثال الأول
 والفعل والمفعول كما في الثاني وكذا مع بقية الفضلات ويشمل أيضا الجنتين المتصلتين معنى أفاده
 الأصل والسعد (قوله ويسمى بالاختصاص) أى زيادة على تسميته بالتشكيل أما تسميته بالتشكيل
 فلنسكيه المعنى يدفع إيهام خلاف المقصود منه وأما تسميته بالاختصاص فهو من باب حرس الشيء
 حفظه وهذا فيه حفظ المعنى ووقايته من توهم خلاف المقصود لأن ما أتى به فيه يحتج به عن
 خلاف المقصود اه ينفرد (قوله وهو أن يؤتى النسخ) . فان قلت التبديل أيضا لدفع الوهم لأنه
 للتأكيد في الفرق . قلت التبديل بالحلة في الآخر ولدفع الوهم في القسبة والتشكيل لا يختص
 بشئ منها قاله الصيان عن السجاسمى (قوله في كلام) أى معه فاندفع ما يقال إن أريد بنى الجزئية
 بشكل بما لا يكون جزء الكلام بل جملة مستقلة وإن أريد بها الطريقة أشكل بما هو جزؤه
 أفاده الصيان (قوله بما يدفعه) لافرق بين كون الدافع مقردا أو جملة ولا يبين كونه في الأثناء أو في الآخر

وهو أن تكون الثانية
 مستقلة بمثل المراد وتغير
 متوقفة على ما قبلها نحو
 المثال المتقدم . الثاني
 ما لم يخرج مخرج المثال
 وهو أن تنوقف الثانية
 على الأولى في إفادة
 المراد نحو ذلك جزيتاهم
 بما كفروا وكل يجازى
 إلا الكفور أى وهل
 يجازى ذلك الجزاء
 المخصوص . ومنها
 التكرير نحو كلا
 سوف تعلمون ثم كلا
 سوف تعلمون كثر
 لتأكيد الإنذار والردع
 وأتى به للدلالة على
 أن الثاني أبلغ من الأول
 ومنها الاعتراض وهو
 أن يؤتى بحملة فأكثر
 بين شئين متلازمين
 نحو الله تعالى قلنا لما
 يريد . واسلم رعاك
 الله أنه لا يضيع من
 قصده والنسكة في
 الأولى التنزيه وفي الثاني
 الدعاء ومنها التشكيل
 ويسمى الاختصاص
 وهو أن يؤتى في كلام
 يوم خلاف المقصود
 بما يدفعه

أداء السعد والسيان وقد ذكر الشارح مثال الثاني وانظر مثال الأول في الفصل (قوله نحو أدلة الخ) ما كان قوله أدلة على المؤمنين يوم أن يكون ذلك أضعفهم دفعه بقوله أعزة على الكافرين نفيها على أن ذلك تواضع منهم للمؤمنين وإنما عدي على تضعفه معنى العطف قال السعد (قوله بضاعة) مثل مقول أو حال أو نحو ذلك مما ليس بجملته مستقلة ولا ركن لإسناد قال السعد (قوله كالمبالغة) أي في المدح الموقر له الكلام يعقوب (قوله بجمل الخ) حال من ويظعمون وأفاد به أن زيادة الفضلة التي هي الجبرور هنا إنما تكون المبالغة إذا جعل ضمير حه للطعام فيكون المعنى على حب الطعام الناشئ عن الاحتياج إليه فهذا أبلغ في المدح من مجرد إطعام الطعام ولو كان مدحا أيضا وذلك لأن الإطعام مع الحاجة إليه يدل على النهاية في التزهد عن البخل المذموم شرعا وأما إن أجريت الآية على وجه آخر وهو أن يكون الضمير عائدا على الله تعالى ويكون على التعليل ويكون التقدير ويظعمون الطعام لأجل حب الله فلا يكون الجبرور بما يفيد نكتة المبالغة بل الأصل المراد إذا لامدح بالطعام الطعام إلا أن يكون الله تعالى يعقوب وقوله الناشئ الخ يدل على أن عطف التواضع الاحتياج على حب الطعام من عطف السبب على السبب تأمل (قوله الوسطى) أي النظم من قولهم هو أوسط القوم أي أفضلهم وهي صلاة العصر عند الأكثر وقبل الصبح اه يعقوب (قوله الاهتمام بالعطوف) والتغيبه على فضله حتى كأنه ليس من جنس العام وإنما جعل كالمغاير للعام التغاير في الأوصاف منزلة التغاير في الذات (قوله ووصفة الأخلاق) الإضافة للبيان وإليها يشير الشارح بقوله والثلاثة الخ (قوله مهدود) ذكر باعتبار معنى الوصفة وهو العيب (قوله إسناد المعنى) أي تصييره فاسدا أي قريبا منه بسبب الاضطراب عند تفهمه (قوله مهدود عند الخ) لعدم الفائدة في الأخيرين ولأنهم لا يقبلون التراكيب إلا إذا حصل بها أداء المقصود وتم المراد والله تعالى ولي التوفيق والسداد.

الفق الثاني علم البيان

قال السعد قدمه على البدیع للاحتياج إليه في نفس البلاغة وتعلق البدیع بالتواضع اه قال الصبان عن الأصول يريد أنه محتاج إليه في نفس البلاغة في الجملة لأنه لا يتم بلاغة كلام بدون إعمال علم البيان إذ الكلام المركب من الدلالات المطابقة لا يحتاج في تحصيل بلاغته إلا إلى علم المعاني إذ الحاجة إلى علم البيان للدلالات المطابقة وبهذا التحقيق ظهر وجه غير ما تقدم تقديم علم المعاني وهو أنه لا بد منه في بلاغة الكلام بخلاف البيان اه (قوله علم ما به الخ) ما واقعة على القواعد وعلم يصح لإرادة المصلحة به والادراك والقواعد والمعنى على الأول ملكة قواعد يعرف بها الخ أي ملكة ناشئة من قواعد يعرف الشخص بمعارستها تأدية الخ لحصول تلك الملكة له من الممارسة وعلى الثاني إدراك قواعد بها أي بمعارستها يعرف تأدية الخ لحصول ملكة له من الممارسة وعلى الثالث فالإضافة للبيان أي علم هو قواعد يعرف بها الخ تأمل (قوله واحصره) أي اعتقد حصره وقوله في ثلاثة أي أبواب ثلاثة وأو في قوله أو حجاز أو كناية بمعنى الواو اه ع (قوله لما تقدم هناك) أي من أنه كالمركب بالنسبة لثن المعاني والمركب مؤخر في الوجود عن المفرد (قوله يعرف به إيراد الخ) أي برعايته إذ لو لم يراع ولم يعرض عليه المعنى الواحد الوارد على قصد المتكلم لم يعرف إرادته والترض من معرفة هذا الإرادة أن يحترق المتكلم عن الخطأ في كيفية إيراد الكلام حتى لا يورد من الكلام ما يدل على مقصوده دلالة خفية عند اقتضاء المقام دلالة واضحة أو واضحة عند اقتضائه دلالة خفية سم اه صبان والمراد بإيراد المعنى إعراضه على ذهن السامع (قوله المعنى الواحد) تقييد المعنى بالواحد للدلالة على أنه لو أورد معاني متعددة بطرق مختلفة لم يكن ذلك من البيان في شيء صبان

عن أدلة على التوفيق
أعزة على الكافرين
ومما السمع وهو أن
يأتي في كلام لا يورث
خلاف المقصود بضاعة
السكون كالمبالغة نحو
ويظعمون الطعام على
حب مكثف مجمل
الضمير عائدا على الطعام
أي فعل على حب الطعام
والاحتياج إليه ومنها
عطف الخاص على العام
لنكتة نحو سافطوا على
الصلوات والصلوة
الوسطى والنكتة
الاهتمام بالمعطوف

قال:
(وصفة الأخلاق
والتفصيل
والنحو مهدود بلا
تفصيل)

أقول: الوصفة العيب
والأخلاق إسناد المعنى
للتؤدي بعبارة أقل
معمولا الأطوار بل الزيادة
الكثير المصيبة لا لفائدة
والنحو الوعظ بالمتعينة
لا لفائدة أو التسلية
مزايا فائدة عند السمعاء
البلاغة والله أعلم قال:

[الفق الثاني علم البيان]
(فق البيان علم عليه
عرقه
تأدية المعنى بطرق
مختلفة)

وضوحها واحصره في
ثلاثة

نسيه لوجيز أو كناية) أقول: أخر علم البيان عن علم المعاني لما تقدم هناك وهو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد (قوله)

الدلالة وبعضها أوضح
تخرج معرفة إرادته
بطرق مختلفة في اللفظ
والعبارة فقط ، وللإيراد
المعنى الواحد كل معنى
واحد يدخل تحت قصد
التكلم وإرادته فلو
عرف أحد إيراد معنى
قولنا لا بد جواد بطرق
مختلفة لم يكن مجرد
ذلك تاماً بالبيان والإيراد
بالطرق التراكيبية
ومثال ذلك إيراد معنى
زيد جواد في طرق
التشبيه بد كالبحر في
الكرم زيد كالبحر
زيد بحر ، وهذا الفن
مصور في ثلاثة أشياء
التشبيه والمجاز والكتابة
ووجه الحصر أن اعتبار
الباطنة في إثبات المعنى
لشيء إما على طريق
الالحاق أو الإطلاق
والثاني إما إطلاق
اللزوم على اللزوم
أو عكسه وما يبحث فيه
عن الأول التشبيه وعن
الثاني المجلد عن الثالث
الكتابة . قال :

[فصل في الدلالة
الوضعية]

(والتصديق بالدلالة
الوضعية
على الأصح القهري
لالحقيقة .

أقسامها ثلاثة مطابقة

(قوله للدلالة عليه الخ) أقاد به أنه لا بد قبل مراعاة البيان من مراعاة عمل المعاني (قوله مختلفة في
إيضاح الخ) كأنه أطلقه وأراد الوضوح مجازاً مرسلًا لعلاقة السببية وكان الأولى ذكر الوضوح قال
اليعقوبي والاختلاف في الوضوح يقتضي أن بعضها أوضح دلالة من بعض مع وجود الوضوح في
الكل ومعالم أن الواضح بالنسبة إلى الأوضح حتى فلا حاجة إلى أن يزداد بعد قوله في الوضوح والخفاء
مع أن إسقاط الخفاء فيه فائدة وهي الإيحاء إلى أن الخفاء الحقيقي وهو الذي ينصرف إليه اللفظ عند
الإطلاق لا بد من انتفاءه عن تلك الطرق وإلا كان فيما وجد فيه تعقيد معنوي اهـ (قوله بأن يكون
الخ) تصوير للاختلاف المذكور (قوله تخرج معرفة إرادته الخ) بأن يكون اختلافهما بألفاظ مترادفة
كألفاظ الحيوان المعلوم بالأسد والنمصر وغيرها في تراكيب اهـ يعقوبي (قوله كل معنى الخ) قال في
الواحد للاستعراق العرفي أي الكائن بحسب العرف أي كل معنى واحد متعارف أي جرى بإرادته
العرف فأعترف أحد الخ) تفرع على كون المراد ما ذكر (قوله زيد جواد) أي بخصوصه
(قوله بمجرد الخ) بأوجه السببية وبأنه بالبيان للتعبية وكلاهما متعلق بعالمنا فلم يلزم تعلق حرفي جر الخ
(قوله ومثال ذلك) أي إيراد المعنى الخ (قوله في إثبات) متعلق بالمباينة وقوله المعنى أي الذي في الأصل
وقوله للشيء أي الذي هو الضرع وقوله طريقة الالحاق الإضافة للبيان وللإيراد بالالحاق الحاق البالغ فيه
بما هو أصل في الوضعية وقوله أو الإطلاق أي الإطلاق دال الأصل على البالغ فيه وقوله والثاني أي الإطلاق
وقوله أما الإطلاق الخ أراد باللزوم ماله ارتباط بغيره وليس المراد خصوص اللزوم العادي وهو ما لا يقبل
الانفكاك عادة ولا العقلي وهو ما لا يقبل عقلاً وقوله عن الأول أي اعتبار الباطنة على وجه الالحاق
وقوله عن الثاني أي اعتبارها على وجه الإطلاق للزوم على اللزوم وقوله وعن الثالث أي اعتبارها على
وجه الإطلاق للزوم على اللزوم هذا تقر بكلامه والعجب منه كيف يفيد أن الكتابة لفظ استعمل في
غير ما وضع له فلا تكون من قبيل الحقيقة ثم يقول إنها إطلاق اللزوم وإرادة اللزوم وهو مذهب
السكاكي للصرح بأنها من قبيل الحقيقة كما ذكره الصبان في الرسالة البانية ولو قال بدل قوله أما
إطلاق اللزوم الخ إمام مع القرينة للمباينة أولاً وما يبحث الخ سلم من هذا التلخيص ثم إن عبارته صريحة
في وجود المباينة في كل من الثلاثة وهو كذلك أما في التشبيه فلا لأنه الحاق للشبه بالأصل في الصفة ولا شك
في وجود المباينة حينئذ وأما في المجاز والكتابة فسيأتي بيانه آخر الفن .

[فصل في الدلالة الوضعية] إنا أشار إلى الدلالة وأقسامها ليعرف المتمر منها في هذا الفن ولتعرف
إثبات كوت في تعريفه قاله ع في والمراد ذكر كوت بالقوة في تعريفه للصف إذ قوله وضوحها على حذف
مضاف أي وضوح دلالتها وبالصرحة في تعريف غيره فتأمل (قوله والقصد) أي المعنى الذي يقصد
وقوله الوضعية أي التي هي القطعية وقوله لالحقيقة أي التي هي كون اللفظ الوضوح بحيث يفهم منه
المعنى عند إطلاقه اهـ منه ولعل وجه اختيار القهري على الحقيقة ما قاله الصبان في حاشية الملوك من
أنهم أخرجوا حيث في مثل هذه العبارة عن موضوعها من وجهين فأنهم تحجروا بها وهي طرف مكان
إلى الحالة تشبهها بالمكان وأدخلوا عليها الباء مع أنها لا تخرج عن النصب محلاً على الظرفية إلا إلى الجزأ
ين اعتباراً على قول بعض السادة شصرفها قليلاً تأمل (قوله فهي الحقيقة) أي التي ينبغي أن تسمى
بالوضعية حقيقة لأن العلم بالوضع كافيه في حصولها مع مصاد اللفظ اهـ منه (قوله وعكسها) أي
خلافها وقوله العقلان هما التضمنية والالتزامية وإنما مبيها عقليتين لأنه لا يكفي معرفة الوضع
ومصاد اللفظ فيهما بل لا بد من قرينة يتقرب بها إلى أن المراد من اللفظ لازمه أو جزؤه اهـ منه

فهم أمر من أمر والأول للدلول والثاني الصلح فان كان لفظا دالا على شياء عاوض له فالدلالة مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق أو على في ضمن كنهه تنصيصية كدلالته على الحيوان في ضمن الحيوان الناطق (١٣٤)

(قوله فهم أمر الخ) أورد عليه أمران : الأول كون وصف اللفظ مثلا بأنه دلالة قبل سماعه جازا لأنه لم يفهم منه شيء وانما وصف بها لكونه شئولا إليها وأجيب بالترامية ويكون جازا شائعا . الثاني أن الفهم وصف للشيء والدلالة وصف للفظ مثلا فيلزم تفسير الشيء بوصف غيره وأجيب بأن الفهم أو يد به المقدر الدال على الفعل المستعمل المعقول بمعنى أن المراد بالفهم هو أن يفهم من اللفظ شيء ولا شك أن هذا وصف للفظ مثلا أنه منه (قوله فان كان لفظا دالا الخ) أي فان كان الدال لفظا اعتبرت دلالاته على الخ إذا لاقى بين هذه الأقسام باعتبار الحمل فان كان من الطبيعة والالتزامية لا يشارك في المطابقة كما يستفاد من خلافته ولو قال دلالة اللفظ على الخ مطابقة لكان أولى بغير (قوله على تمام) لفظ التمام أعني كونه في العادة في البيان أن يذكر التمام في مقابلة الجزء حتى كأنه لا يحسن للقبالة بدونه فمن اعتصر على أنه ذكر التمام لغيره يستحق أن يحدف شغل عن البيان الأعرف له صيان عن الأول (قوله في ضمن كنهه) بيان للواقع إذ لا يدل اللفظ على جزء معناه مستقلا (قوله وبيان أقسامها الخ) ليست مهمة في مقامنا هذا مع كونها مشهورة جدا فلا حاجة لإيرادها (قوله العقليتين) أعني حيثما عقليتين لأن دلالة اللفظ على كل من الجزء والخارج أعني بحكم العقل أن حصول السك أو اللزوم يشترط حصول الجزء أو اللزوم والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية باعتبار أن الوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كدلالة النخل على النار اه فله السعد (قوله قبولهما الخ) تفصيل لقوله وانما يجب لفظ الخ وسيد كرتوجيه (قوله لأن السامع) أي الذي هو يعتبر بالنسبة إليه الخفاء والوضوح غالبا اه يقتضيان وقوله غالبا وقد يقتضيان المكتوب اليه مثلا (قوله الألفاظ) أي جميع الألفاظ التي تستعمل في التراكيب التي يراد بها إلهامه معنى من المعاني اه منه (قوله تلك المعنى) أي الواحد الذي روي فيه المطابقة يقتضي الخلال أطول اه صيان (قوله لم يكن الخ) لاستواء الجميع في الدلالة اه منه (قوله بذلك) أي بوضع الألفاظ أي جميعها سواء كان علما بوضع البعض أم لا اه منه (قوله لم يكن الخ) وما انتفت دلالاته على ذلك المعنى منها لا يوصف بخفاء الدلالة ولا بوضوحها كما لا يوصف بهما ما انتفت دلالاته مع العلم بالوضع اه منه (قوله تنوقف الفهم) أي الذي هو الدلالة (قوله اللزوم) المراد بها ما يمنع الأجزاء إذ هي لوازم للسك (قوله في الوضوح) والواضح بالنسبة للواضح حتى فلا حاجة لإيراد الخفاء لفظا تركه (قوله إذ قد يكون الشيء الخ) فدلالة اللفظ على الشيء وهو جزء معناه كدلالة الحيوان على الجسم أوصح من دلالة لفظ آخر عليه وهو جزء جزء معناه كدلالة الانسان على الجسم (قوله وقد يكون الخ) فدلالة اللفظ على الشيء وهو لازم معناه كدلالة كثرة الضافات على السكرم أوصح من دلالة لفظ آخر عليه وهو لازم لازمه كدلالة كثرة الطينج على السكرم (قوله فله الوسائط) المراد بالقلة ما يستعمل العدم اه صيان وكذا المراد بالكثرة ما يستعمل الواحد .

الباب الأول التشبيه

(قوله دلالة) أي من التشكيك أي اتیان بما يدل على (قوله أركان الخ) أن قبل هذه الأربعة ليست داخلة في ماهيته إذ هي دلالة الخاطئة لهذه الأربعة إضافة اتفاقية ومن العلوم أن التعاقب الذي هو في معنى انضاف اليه في التعريف ليس جزءا للعلية العرفية فان المعنى عدم النظر وليس البصر من حيث كنهه فكيف يجعل أركانها قلنا لما أشبهت الأركان في انتفاء الشيء عند اتفاقها سماها أركان الخارج في

أنواع على أمر خارج عن معناه لازمه فالترامية كدلالته على قبول العلم وأن كان السال غير لفظ فالدلالة غير لفظية وبيان أقسامها كاللفظية وما يتعلق بها في شرحنا للسلم في المنطق للشيخ والمطابقة ليس للبيان بحث عنها وانما بحثهم عن دلالة التضمن والالتزام العقليتين لقبولهما للوضوح والخفاء بخلاف الأولى الوضعية لأن السامع إن كان علما بوضع الألفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها أوضح عنده من بعض وانما يمكن علما بذلك بما يمكن كل واحد من الألفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع بخلاف العقليتين لجواز اختلاف اللزوم في الوضوح إذ قد يكون الشيء جزء الشيء أو جزء جزؤه وقد يكون لازما أو لازمه لازم فوضوح الدلالة

عس فله الوسائط وكثيرها والله أعلم . قال :

[الباب الأول التشبيه]

(تشبيها دلالة على اشتراك أمرين في معنى بآلة آتاك أركانها أربعة وجه أداه

وطرفه قابض سبل النجاء) المحول : التشبيه لثمة الخشب واستلزامه لثمة على مشتركة أمر لأمر في المنى بالآلة محصورة كالشكال
بالمقولة أو مقدرة عرج نحو جاء زيد وعمرو وقابل زيد وعمرو والاستعارة الحقيقية نحو رأيت أسدا في الحمام والملكية
نحو أكتنبت اللبنة أطرافها والتميز يد الآتي في اليديع نحو رأيت من زيد أسدا (١٣٥) * ودخل نحو زيد أسد
فان المقتضى على أنه

تشبيه بليغ لاستعارة
لأن المستعار له مذكور
ولا تكون الاستعارة
إلا حيث يطوى ذكره
ويجعل الكلام خاليا
عنه ، وأركانه أو به
وجه وأداة ومخرجان
نحو زيد كالأسد في
الشجاعة فالوجه المعنى
الجامع يعز بدو الأسد
وهو الشجاعة والأداة
آله وهو الكلف
والطرفان زيد والأسد
وقد يقتصر على لفظيها
قال :
(فيل وحسان منه
الطرفان
أي عاقلان أو
عقلان)
أقول : طرف التشبيه إما
حسان كالحد والورد
أو عقلان كالصبي
والحياء أو عتقان
بأن يكون المشبه حيا
والمشبه به عقلي
كالصبي والموت أو
عكة كاللوت والبيع
والمراد بالحس المدرك
هو أو مادته باحدى
الحواس الحس الظاهر

بإيضاح (قوله سبل) بسكون الباء (قوله الخشب) أى إقادة أن هذا مثل هذا أى تركيب كل فيشمل
الإقادة بخاصم زيد وعمرو وقابل بكر خاله ورأيت أسدا وغير ذلك فهو أتم من الإيضاح (قوله
اللبنة إلخ) الأمر الأول هو الشبه والثاني التشبيه به والعقبي هو وجه التشبيه (قوله كالشكاف) وكيفية
ويحكي (قوله مقولة) وصف ثان لآلة (قوله عرج) أى عيب الآلة المحصورة إذ ليست موجودة فيما
ذكر (قوله نحو جاء إلخ) أى دلالة نحو جاء إلخ (قوله نحو رأيت من زيد أسدا) وللشكاف فيه واضحة
فانه لم يدل على غير يد أسد من زيد بل على مشاركته للأسد في الشجاعة وقضى وردة فامل (قوله تشبه بليغ)
حذفت منه الأداة والوجه كما سيظهر (قوله لأن الاستعارة أب) أى على أنه استعارة (قوله ولا تكون
الاستعارة) أى التصريحية التى أدعى أن بها زيد أسدا (قوله وقد يقتصر على لفظيها) فيكون تشبيها بليغا
حذفت منه الأداة والوجه (قوله فيل) هو من جملة البهائم (قوله أيضا) مقدم من تأخير أى وعقليان أيضا
(قوله إياحيان) وأمانس التشبيه فلا يمكن أن يكون حيا لأنه صيدى على الصحيح خلافا لى قال هو
أشياء وليس شئ من التشبيهات حيا كذا في يس أم هيان (قوله كالحد والورد) أى الجزئين إذ
الشكافان غير حيين أم منه (قوله كالمع والحياء) ووجه التشبيه بينهما كونهما جهتي ادراك كذا في
النتاج والإيضاح فالمراد بالعرجان للكمة التى يقتدر بها على الإدراكات الجيوشية لأنفس الإدراك ولا يتجنى
أنها جهة وطرف إلى الإدراك كالحياة قاله السعد (قوله كالصبي والموت) فالصبي حى والموت عقلي
لأنه عدم الحياة مما من شأنه أن يكون حيا أم منه والجامع في هذا المثال الإيهام كفى كل (قوله
كاللوت والبيع) والجامع سرعة الغشال كل (قوله المدرك) هو كالحد والورد وقوله أو مادته أى
أجله البى تحصل منه وتحقيقه بحقيقته التركيبية كما يأتى في التاليل أم يعقوبى (قوله فدخل) أى في
الحصى بسبب زيادة قوله أو مادته قاله السعد (قوله وهو المعلوم الذى فرض عتقنا إلخ) إنما سعى هذا
النوع إلى الخيال لا اجتماعه من صور عفوية في الخيال البى هو خزانة الحس المشترك الذى يتأدى إليه جميع
المدركات الحسية أم حيان عن القترى (قوله وكأن محمرا البقيق) الإضافة من إضافة القبة إلى
الموصوف والشقيق نور يتجلى كالورد وأوراقه حمراء ومنها من تلك الأوراق وهو وسطه سواد وكثيرا
ما تشبه الأرض الجبالية وإضافته إلى النعمان في قولهم شقائق النعمان لأنه كان كثيرا في أرض يحسها
النعماني وهو ملك من ملوك الحيرة قيل والنعمان يسمى بكل ملك في ذلك البلد وأشهرهم النعمان
ابن النضر وقوله إذا تصوب متعلق بمقتضى كان أى مال إلى أسفل أو صعد أى مال إلى أعلى وميله إلى
الأسفل والبطى تحريك الريح له وقوله أعلام ياقوت الأعلام جمع علم وهو ما يشد فوق الرمح وعى
بالأقوت الحجر النفيس المعلوم بشرط أن يكون أحمر وهو أفضل الياقوت وقوله على رباح الخ الرماح
تجمع رمح وهو معلوم والبرجيد حجر نفيس أخضر أم يعقوبى مع زيادة صياغة وقوله يقتضى الخ
أى فيل يقتضيه كأن وتفيد معناه وهو أشبه (قوله ما عدا ذلك) أى ما لا يكون هو ولا مادته تمامها
ميدركا باحدى الحواس الظاهرة سواء أدرك بعضها أم لا أم من السعد والصان (قوله وهو مائس
ميدركا إلخ) فهو يتميز عن الخيال السابق بأن لا وجود لمادته ولا تشبه حتى يدرك هو أو مادته بالحواس

فدخل الخيال وهو المعلوم الذى فرض عتقنا من أمور كل واحد منها مما يدرك بالحس كقوله :
وكانت محمرا الشقيق إذا تصوب أو قصد أعلام ياقوت يشير ن على رباح من زرجد فان كلاما من الأعلام
والياقوت والزرجد والرمح محسوس لكن المترك الذى هذه الأمور مادته ليس محسوس لأنه غير موجود والحس لا يدرك إلا
ما هو موجود واللفظ ما عدا ذلك فيشمل الوهمى وهو مائس ميدركا بحسدى الحواس ولكنه لم أدرك لكان بها مدركا

وتجبر عن العقل الصرف بأنه لو وجد وأدرك لأدرك بالحواس بخلاف العقل الخالص فإنه يوجد وبتركه
بغير الحواس كالعالم والحياة وإنما جعل هذا الوهمي من قبيل العقل هنا مع أنه لو وجد وأدرك لأدرك
بالحواس لأنه معدوم قصار إدراك إدراكه لا يخص في الحالة الراهنة فألحق بالعقول الذي لا يخص به
يعتوي (قوله كقوله) أي كشيء به في قول امرئ القيس (قوله أيقلت) الاستغناء للاستحالة والشرق
نسبة إلى مشارف الجن أي أعاليها والنسبة إلى الجمع إفرادية ومستوية أي سهام مستوية عطف على
الشرق (قوله ما يشتركان فيه) أي معنى يشتركان فيه بأن يتصف به كل منهما إما تحقيقا كالوجه في
قوله زيد كالأسد في الجراءة وإما تخيلا كقوله :

وكان النجوم بين دجلة سنن لاح يهين الشدايق

فإن وجه الشيء بين النجوم في الدجى جمع دجبة وهي الظلمة وبين السنن في الإشداق أي البدع هو
ظهور أشياء مشرقة في خبثي أسود وهو في النجوم مع الظلمة حقيقي وفي السنن مع البدع تخيلي أي
يتخيل ذلك في السنن مع البدع ولم يتحقق وسبب التخيل أنه كثيرا ما تشبه السنة وما عداها كالحديد والعلم
بالنور في الاهتداء بكل منهما إلا أن الاهتداء بالسنة وما في معانيها في العقول لا تدور في الحواس وتتشبه
البدع وما عداها من المعصية بالظلمة في الضلال وعدم الأمن من مكروه فأوحى ذلك التشبيه ونلك
المقارنة التي بين طريقه تخيل الاشراف للسنة وما عداها وتخيل السواد للبدع وما عداها لأن الشيء
يتخيل فيه الوهم ما في مقارنته وكثير ذلك التخيل حتى صار كأن الشيء حقيقي بهما فصح التشبيه بذلك الوجه
التخيل وفهم من قوله يشتركان أن الوجه في الحقيقة كلي لتعذر الاشتراك في الجزئي لامتساح وجوده
في كليين وإنما يقع الاشتراك في الكلي بوجود الحصص الطابقة له في متعدد فإذا قيل هو كالأسد في
الشجاعة فالوجه المشترك فيه هو الشجاعة الكلية الوجودية في الطرفين بوجود بعض حيزياتها فيهما
وعلى هذا فقسمة الوجه محسوسا كأي في إعمال ذلك باعتبار حية أفراد الوجه كالجمرة والصخرة وتعود ذلك
وعلم من ذلك أيضا أن الوجه إذا لم يوجد في الطرفين معا بطل التشبيه لعدم وجود الاشتراك في الانصاف
كأن يجعل الوجه في تشبيه النحو بالملح حيث يقال النحو في الكلام كالملح في الطعام كون الكثير منهما
مقسما لما هو فيه والقليل مصلحا إذ لم يوجد هذا المعنى في النحو وهو كون كثيره مقسما للكلام وقليله
مصلحا له إذ لا يقل قلة ولا كثرة لأنه في كل كلام معنى واحد وإن وجد صح إعراب الكلام وإلا بطل
وإعنا الوجه للصحيح للتشبيه بينهما كون اعتبار كل منهما ووجوده في الجملة في مصاحبه مصلحا له
واتفاقه عنه مقسما له اه ع في (قوله ودخل) مفعول ثان لقوله عليه معنى تجده فالو داخلة على ثلثه
قال ع في والراد بكونه داخلا أن لا يكون خارجا بدليل مقابته بالخارج فدخل فيه ما كان نفس الناحية
النوعية إذ ليست بخارجة عن الحقيقة لأنها نفسها كأن قال تعرض من الأغراض زيد كعمرو في
الإنسانية ودخل ما كان جزءا من جنس أو فصل كأن يقال تعرض من الأغراض أيضا زيد كعمرو
في الحيوانية أو الناطقية فالخارج هو الذي ليس نفس الناحية ولا جزءا اه وقوله عن الحقيقة أي حقيقة
الطرفين وقوله لأنها نفسها أي مع زيادة قيد الشخص وقوله ما كان جزءا من جنس ومنه مثال الشارح
نأمل (قوله حقيقي) أي معنى متقرر في نفسه بأن لا يكون نسبيا يتعلل بين شيئين وقوله جلا أي
ظهر بصورة من غير توقف على شيئين وقوله بحس خبر لمخوف أي وظهوره بحس أي بسببه وكذا
يقال في أو عقل وقوله ونسب عطف على حقيقي أقاده ع في (قوله ونسب) أي ذواته بين شيئين لا يتعلل
إلا بهما وقوله فلا أي تبع الحقيقي في الدكر وهو تسمية (قوله وواحد) يكون الخ أي وينقسم وجه
الشيء ثانيا قسمة أخرى وهو أن يكون واحدا ملح كما أشير إليه الشارح (قوله وتشبيه) مستدخيرة في

كقوله :

أيقلتني بالشرق مضاجعي

ومستورق كآنياب أشغال

فآنياب الأشغال مما لا يدركه الحس لعدم

وجودها ولو أدركت لم تدرك إلا بحس البصر

قال :

(والوجه ما يشتركان فيه

وداخلا وخارجا تلقى وخارج وصف حقيقي

جلا بحس أو عقل ونسب فلا

وواحد يكون أو مؤلفا أو متعددا وكل عرفا

بحس أو عقل وتشبيه

في النداء لتبليغ
 (والتبليغ)
 أقول: وجه التشبيه هو
 المسمى الذي قصد
 اشتراك الطرفين فيه
 كالشجاعة في تشبيه
 الرجل الشجاع بالأسد
 ويكون داخلًا في
 حقيقة الطرفين ومطابقًا
 عنها المسمى الأول كما في تشبيه
 ثوب بأخر في الجنس
 كقولك هذا القميص
 مثل هذا في كونهما
 كتمانًا والثاني كقولك
 هذا المثال وهو إما
 وصف حقيقي أو إضافي
 والأول قسبان حسي
 أي مدرك بأحدى
 الحواس بالبصر من
 الاكوان والأشكال
 والمقادير والحركات
 والسمع من الأصوات
 والشمعة والقوية وما
 بينهما والنبوق من
 الطعوم والشم من
 الروائح واللمس من
 الحرارة والبرودة
 والرطوبة واليبوسة
 والخشونة والنعومة
 واللين والصلابة والحنف
 والثقل وما يقابلها من
 البهجة والحناف والزوجة
 وغير ذلك. وعقل
 كل كينيات

أولى صفاته والخبر لتبليغ والتبرغ على الأول التوزيع وعلى الثاني الوصف أقاده المصنف في شرحه (قوله
 غي) في نسب وقوله في النداء من ثابت حاصل غي وقوله بتبليغ متعلق غي (قوله قصد) أي قصد
 للتكميل وإعاقلة قصد ولم يمتثل اشتراك الطرفين فيه لأنهما قد يشتركان في أمور كثيرة ولا يقصد منهما في
 التشبيه إلا أمر خاص كزيد والأسد فاشتركا في الوجود والجوهرية والجسمية والحيوانية وغيرها
 مع أنه لا يقصد شيء من ذلك في تشبيهه به أقاده المصنف في شرحه (قوله كالشجاعة) المناسب كالجراءة
 لأن الشجاعة منتفية عن الأسد إذ هي الاقدام عن روية وذلك يحسن النفس العاقلة أقاده الصبان عن
 ميم ومياني أن بعض المحققين يخالف هذا (قوله في تشبيه الخ) أي حال كونها مقصودة في تشبيه الخ (قوله الخ)
 في كونها كتمانًا) يصح اعتبار الكتمان نوعًا أيضًا إذ هذه الأمور يكتفي فيها اعتبار الاعتبار أقاده الصبان
 (قوله كمثل هذا المثال) يعني الشجاعة في تشبيه الرجل الشجاع بالأسد (قوله بالبصر) يدل من قوله
 بأحدى والبصر معنى قائم بالحدقة يتعلق بالألوان والأشكال التي هي الحركة والكون والاضمحلال
 والافتراق اه يعقوب (قوله والأشكال) جمع شكل وهو عبارة عن الهيئة الحاصلة للجسم باعتبار
 وضع أجزائه الاتصالية بعضها مع بعض فيحدث من ذلك في ظاهره طول مخصوص وعرض مخصوص
 ودورة مخصوصة وما يرجع لذلك فيكون أجزائه على ذلك الوضع اللوجب لتلك الحالة من طول وعرض
 الخ هو الشكل اه يعقوب (قوله والمقادير) جمع مقدار وهو كون أجزاء الشيء على كثرة خصوصية
 أو قلته كذلك مشتملة ومنفصلة اه منه (قوله والحركات) جمع حركة وهي حصول الجسم حصولًا
 أوليًا في الجزء الثاني ونسب للثقل اه منه (قوله والسمع) عطف على البصر وهو صفة تدرك بها
 الأصوات قائمة بالباطن من الصياح اه منه (قوله من الأصوات) بيان لما يدرك بالسمع والسموت
 كيفية تحصل من التحوج للعلل للقرع الذي هو إلهاس عفيف والظلم الذي هو تفرق عفيف بشرط
 مقاومة للقرع للقارع وللنوع للقالع أقاده السعد (قوله والنبوق) وهو صفة قائمة باللسان بها تدرك
 النفس طعم الطعومات اه يعقوب (قوله الطعوم) هي الكيفيات الموجودة في الطعومات كالحلاوة
 والحرارة والمالحة والحموضة اه منه (قوله والشم) هو معنى قائم بياض الأنف تدرك به الروائح اه
 منه (قوله واللمس) هو قوة سارية في ظاهر البدن تدرك بالمسوسة ولا يضر تفاوت أجزاء ظاهر
 البدن في الاحساس لا شرا كها في مطلق الإدراك اه منه (قوله من الحرارة) وهي قوة من شأنها
 تفرق المختلفات وجمع المؤنثات ولهذا إذا أوقد على حطب ذهب الجزء الهوائي وهو المتكيف
 بصورة الدخان ساعدًا لأسفه من الهواء والجزء الترابي وهو المتكيف بصورة التراب مراكبًا إلى
 الأرض وانزل المائي والتاري وكل ذلك بالمعانة وكذلك إذا أوقد على معدن حتى ذاب المعدن
 زيلده وجبته عن صفيه وقوله والبرودة وهي قوة من شأنها جمع المؤنثات وغيرها ولذلك إذا برد
 المعدن المذاب التصق خبثه بصفيه وقوله والرطوبة هي كيفية تقتضي سهولة التشكل والاتصاق
 والتفريق في الجسم القائمة هي به وقوله واليبوسة هي بكسها أي كيفية تقتضي صعوبة التفريق
 والاتصاق والتشكل وقوله والخشونة هي كيفية حاصلة من كون بعض أجزاء الجسم أخف من بعضها
 أرفع وتلك الكيفية حروشة تدرك عند اللمس ويدرك بالبصر ملزوم تلك الخشونة وهو كون
 الأجزاء على الوضع المخصوص من علو البعض وانخفاض البعض على وجه مشاهد مخصوص وقوله
 والنعومة هي كيفية حاصلة من استواء الأجزاء أي أجزاء الجسم في الموضع مع الاتصاق وقوله
 واللين هو كيفية تقتضي قبول التمزق أي التداخل إلى الباطن ويصنعون لشيء القائمة هي به قوام
 فيها تماسك غير سبيل فالله على هذا ليس له لين لأن قوامه أي جواهره فيها تماسك مع السبلان

تدخل في الصلاة وهو بعيد وقوله والصلاة هي تقابل الدين فهي كيفية لا تقتضي قبول الانقياد
 والتدخل إلى الباطن فالأولى ككيفية المعين والثانية ككيفية الحجر والجبر اليأس وقوله والحقبة
 هي كيفية تقتضي في الجسم أن يتحرك إلى صوب أي جهة المحيط لولم يعتق عائق كالبشر الخفيف
 فانه لولا العائق لارتفع إلى العلو وقوله والثقل هو كيفية تقتضي في الجسم أن يتحرك إلى جهة المركز
 لولم يعتق عائق كالأصاغر المسمول فانه لولا حمله لزل إلى أسفل وقوله من الباطن هو اتصال المائع
 بسطح الجسم فان داخله فهو اتطاع وقوله والجفاف هو عدم اتصال المائع بسطح غير مائع وقوله
 والزوجة هي من الزوج الذي هو الزوم وهي كيفية تقتضي سهولة التشكل وعسر التفريق بأن يتحد
 الجسم عند محاولة التفريق كعض آتواغ الصمغ للمصوغ وكالمصليق وبناطها المشاشة فهي كيفية
 تقتضي سهولة التفريق وعسر الاتصال بعد التفريق كالخيز اليأس المعجون بالسمن وقوله وغير ذلك
 كاللطافة والكثافة اه منه ثم إنه قد يجمع الرطوبة واللين والزوجة وكذا البيوسة مع الصلاة
 والصلاة والمشاشة كما يضم من ياتنه تأمل (قوله النسائية) أي المختصة بذوات الأنفس الناطقة
 للعلقة بالباطن ولها أثر في الظاهر وقوله من الدكاء هو شدة قوة العقل للمدة لا ككتاب النفس
 بها الآراء الدقيقة وقوله والعلم هو الإدراك للفسر بحصول صورة الشيء عند العقل وقوله والنسب
 هو حركة للنفس مبدؤها إرادة الانتقام وقوله والحلم وهو أن تكون النفس مظمنة بحيث لا يعركها
 النسب بسهولة ولا تضطرب عند إصابة الكروه وقوله والكروم هو ملكة للنفس يصدر عنها الاعطاء
 وقوله والبخل هو قوة للنفس يصدر عنها النع مما يطلب وقوله والشجاعة هي ملكة للنفس يصدر
 عنها بسهولة اقتحام الشدائد وقوله واللين هو ملكة للنفس يصدر عنها القرار من الشدائد للشفقة
 وقوله وسائر الفرائض جمع غريبة وهي الطبيعة التي تمكنها في النفس كآنها مغرورة فيها وهي ملكة
 متمكنة في النفس تصدر عنها الأفعال الثلاثة لها بسهولة مثل مامر ومثل القدرة فيصدر عنها
 الأفعال الاختيارية من العقوبة وغيرها والعجز فيصدر عنه تعذر الفعل عند المحاولة اه منه ومن
 السعد (قوله أن يكون معنى متعلقا بالخ) يحتمل أن معنى اسم يكون ويحتمل أنه خبر وأن الاسم
 ضمير مستتر يعود على الإضافي وعلى كل فالتائب حذف أن يكون لأن الإضافي ليس نفس كونه
 متعلقا ولا يكون للعنى متعلقا بالخ بل هو نفس المعنى المتعلق بالخ كما في عبارة السعد (قوله فأنها) أي
 الذرارة وقوله ليست هيئة الخ أي بل متعلقة بين التزليل القوي هو الشمس أو الحجة والتزلال الذي
 هو الحجاب أفاده اليعقوبي (قوله في ذات الحجة) وكذا في الشمس وكان على الشارح ذكرها (قوله
 ولا في ذات الحجاب) فغير محتاج إليه لأن الكلام في الطرفين وهو ليس منهما حتى لو فرض أنها
 هيئة متفرقة فيه لم يصح وكأنه أراد المبالغة في كونها أمرا اعتباريا اه صيان (قوله فمراد الخ)
 تفرع على مقابلة الحقيق بالأضافي في حل عبارة الصف تأمل (قوله واحد) المراد به ما بعد في
 الحرف واحدا لا الذي لأجزء له أصلا وذلك كقولك خذ كالورد في الحرة فهذا واحد وإن اشتملت
 الحرة على مطلق اللوية ومطلق القبض للبصر يعقوبي (قوله ومركب الخ) هو بتسميه بمنزلة
 الواحد في عدم اعتبار التعدد (قوله بأن تكون حقيقة متشعبة الخ) قال الصبان قال في الطول
 وبهذا أي يقول ما هو بمنزلة الواحد للحقيقة المتشعبة شعر لفظ الفتح وفيه نظر سنعره اه
 وحاصله أن الحقيقة المتشعبة كالأشياء من قبيل الواحد دون العزل منزلة اه أي فالمناسب قصر
 المركوب على ما يسمى باعتبارها بالذات قصر الأصل التمثيل على الاعتباري وفي السعد فيما بعد كون
 الحقيقة المتشعبة مما ذكر من المركب وإنما ذكرها هنا مجازاة للسكاكي فكان على الشارح أن

النسائية من الدكاء
 والعلم والنسب والحلم
 والعكروم والبخل
 والشجاعة واللين
 وسائر الفرائض والأضافي
 أن يكون معنى متعلقا
 يتبين كذالة الحجاب
 في تشبيه الحجة
 بالشمس فأنها ليست
 هيئة متفرقة في ذات
 الحجة ولا في ذات
 الحجاب فمراد الصف
 بالنفس الإضافي
 وينقسم وجه شبه
 أيضا إلى ثلاثة أقسام
 واحد ومركب من
 متعدد تركيبا حقيقيا
 بأن تكون حقيقة
 متشعبة

من أمور مختلفة أو اعتباريا بأن تكون هيئة انزعها العقل من عدة أمور وإلى متعدد بأن ينظر إلى عدة أمور ويقتصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها ليكثر كل منها وجه تشبه بخلاف المركب فإنه لم يقتصد اشتراك الطرفين في كل من تلك الأمور بل في الهيئة للنزعة أو في الحقيقة للثمة منها وكل واحد من هذين الثلاث إما حسي أو عقلي فله ستة ويختص التعدد بالاختلاف بأن يكون بضمها وبضه عقليا فالأقسام سبعة : مثال الواحد الحسي تشبه نوب بأخرى نوبه . والعقلي (١٣٩) تشبه العلم بالنور في الاهتداء

ومثال المركب الحسي قوله :

وقد لاج بالفجر القريا كما ترى

كأنفود ملاحية حين نورا

فأوجه هنا الهيئة الحاصلة من تقارن

الصور البيض التبدلات الصغار

المقادير في رأى العين فنظر إلى عدة أشياء

وقصد إلى الهيئة الحاصلة منها . والعقلي كقوله تعالى

- مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها

كمثل الحمار يحمل أسفارا

الارتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب اصطحابه

وهو أمر عقلي مأخوذ من أمور متعددة لأنه

روى من جهة الحمار فعل مخصوص وهو الحمل

ومحمول مخصوص وهو الأسفار للشملة على

العلوم وكون الحمار جافلا يمالها وكذلك روى

من جهة التشبه أيضا فعل مخصوص وهو الحمل لأنها بأيديهم ومحمول مخصوص وهو التوراة المشتملة على العلوم وكون اليهود جاهلين بمافها حقيقة أو حكا

لعدم عملهم بمقتضاها . ومثال التعدد الحسي تشبهه كية بأخرى في اللون والطعم والرائحة والعقلي تشبهه رجل بأخرى في العلم والخم والحياء . ومثال التعدد المختلف حسن الطامة . وكل الترف في تشبهه رجل بالشمس فهو وجه التشبه يكون مأخوذاً من التضاد فيزول منزلة التناسب

فتشبه الشيء غاظمه معنى مضاد لحدهم بذلك التشبه وذلك إذا كان القصد الحكم أى الاستبزاء بالتشبه أو التخليص أى جعل الكلام مليحا مستظرفا لتشبيه الجبل بحمار

يقتصر في التقسيم على الاعتباري كما اقتصر عليه في التمثيل نبيعا للأصل (قوله من أمور مختلفة) للولد بالجمع مافوق الواحد دسوق (قوله انزعها العقل) أى استحضرها وقوله من عدة أمور أى من ملاحظتها أى وتلك الأمور لم يصير مجموعها حقيقة واحدة بخلاف أمور التركيب الحقيقي . وحاصله أن المركب تركيبا اعتباريا لاحقيقة له في حد ذاته بل هو هيئة يلاحظها العقل من عدة أمور بحيث لا يصح التشبيه إلا باعتبار تعلقها بمجموع الأجزاء اه منه وسأبقى في الشارح مثالان لتبسيه الحسي والعقلي (قوله بل في الهيئة للنزعة) أى في التركيب الاعتباري وقوله أو في الحقيقة للثمة منها في التركيب الحقيقي صيان (قوله سبعة) ادعى المصنف في شرحه أنها كلها داخلة في النظم وليس كذلك إذ لم يذكر فيه اختلاف ولا يؤخذ منه في كلامه قصور مع التضمين ولو قال بعد قوله ونسى تلا : بأنى مركبا وواحدا عند الكل حيا وعقليا بعد واختلاف العدد وتشبهه في الخ لاسلم منها والعدد بمسكين الدال للوزن نأمل (قوله التريا) اسم جملة أعجم مجتمعة وقوله كما ترى حال من التريا والكاف بمعنى على وقوله ملاحية بضم الهم وتشديد اللام غيب أبيض في حبه طول وتخفيف اللام أكثر قاله السعد وقوله نورا أى الفصح نوره (قوله الحاصلة) أى المتحققة قال البيهقوي وفسرنا الحاصلة بالمتحققة إشارة إلى أن حقيقة الهيئة متحققة خارجا بالتقارن تحقق الأعم بالأخص وأنها نفس ذلك التقارن اه دسوق (قوله من تقارن الصور) من ابتدائية وإضافة تقارن إلى الصور من إضافة التهمة للوصف والتراد بالصور التقارنية صور النجوم في التريا وصور حبات العنب في العنقود اه منه (قوله فنظر) أى الشاعر في وجه التشبه وكذا الضمير في قصد ويحتمل بناء الفعلين للفعل (قوله كقوله تعالى) أى كوجه التشبه في قوله الخ (قوله مثل الذين) للثل القصة الصبية صيان (قوله تم لم يحملوها) أى لم يعملوا بما فيها فعبر عن عدم العمل بعدم الحمل لأن حملهم كلاحمل (قوله حرمان) مصدر حرمة الشيء كعلمه وضربه منه الشيء فاضافته إلى الارتفاع من إضافة المصدر إلى مفعوله اه أطول اه منه (قوله جافلا بمافها) أراد لازم الجهول وهو عدم الارتفاع لأن الجهول عدم العلم بما فيه أنه أن يعلم فلا يتصف به الحمار (قوله حقيقة أو حكا) المناسب للاقتصار على حكا كما هو واضح وقد اقتصر عليه غيره (قوله في اللون الخ) فكل واحد من كل قسم من الثلاثة يسح كونه وجه تشبه بخلاف المركب بتبسيه (قوله حسن الطلعة الخ) الأول حسي والثاني عقلي والتراد بالطلعة الوجه (قوله فيزول) عطف على مأخوذ والفاء للترتيب الاختياري وإلا فالنزول قبل الأخذ أفاده انسوق (قوله فيشبه الخ) ووجه التشبه عند النزول المذكور وهو الوجه عند عدمه فإذا أردت التصريح بوجه التشبه في قولك للحيان هو أسد عليا أو نهكما لم يأت لك أن تقول في الشجاعة لكن الحاصل في الحيان إنما هو صفة الشجاعة فتركتا تضادها منزلة التناسب وجعلنا الحيان بمنزلة الشجاعة على سبيل التليخ أو المنزلة أفاده السعد (كنشبيه الخ) أى كوجه التشبه

فإن كان التصديق السحري فالأصل أو الأساط مع الحافظين قالوا في التعليل بها تقديم الميم خلاف ما يأتي في البدع فله بتقديم اللام . قال :
[فصل : في أداة التشبيه ونائبته وأقسامه] (أداته كانه كأن مثل وكل ما صاهاها ثم الأصل ٨ إلهاء ما كالكلف ما شبيهه
بعكس ما سواه فاعلم ونافقه) أقول : أداة التشبيه الكلف وكأن ومثل ونحوها مما يشتق من المائة كشحو ومثل والأصل
في الكلف وما أشبهها كلفظ (١٤٠) نحو ومثل وشبه أن يليه المشبه به لفظا نحو زيد كأمه أو تقديرا نحو

لأخوذ من التشاذ في تشبيه الخ (قوله فإن كان الخ) أي فهو صالح للأخوين (قوله خلاف ما يأتي
الخ) وهو الإشارة إلى قصة أومثل أو شعر .

[فصل : في أداة التشبيه ونائبته وأقسامه] (قوله أداته) أي الآلة الدالة عليه وقوله كأن ربما
تستعمل لتلك أو للظن كقولك كأن زيدا مریدا للقيام أي أشك في إرادته القيام أو أظنها عرق
(قوله ما كالكلف) أي ما كان منها غير مشعر بالفعل مبادرة ولا كان نفس الفعل عرق (قوله
الكلف) ويلزم إذا دخلت على أن المفتوحة كلمة ما فيقال كما أن زيدا قائم ولا يقال كأن زيدا قائم
لأنه يتجسس بكلمة كأن صيان عن الأطول (قوله أو نحوها) أي مثل أو ما في معناها (قوله مما يشتق
من المائة) أصبا أو فصلا ولا يرد أن الفعل ليس في معنى مثل الذي هو اسم لأن المراد ما في معناه
في الجملة أي ولو بطريق التضمن اه صيان ثم إن في كلامه قصورا إذا لا يشمل لفظ نحو ولا كل
ما أخذ من مائة الشابهة فالنائب أن يقول كما قال عرق محاد على معناه وحينئذ فقولك كنحو
لا يناسب ما قبله كما هو واضح وقوله ومثل للناس حذفه لما في ذكره من تشبيه الشيء بنفسه
ولا يقال إنه مثل يفتح التاء لأن هذا اللفظ يعني القصة العجيبة كما مر فلا يقع أداة التشبيه كاللا ينحى
(قوله وما أشبهها) المراد به ما لا يدخل إلا على أحد أركان التشبيه وهو ما يكون الداخل عليه محرورا
لا غير واحترز به عن نحو كأن وشبيهه بل عن محاذير فإن قولنا زيدا مماثل عمرو لميل للمجاز
لشبهه به بل المشبه وهو الضمير المستتر فيه ولذا قيدنا بالمرور بقولنا لا غير إذ عمرو في المثال المذكور
يجوز فيه اه (قوله أو كصيب) فيعمل من صاب يصوب أي تزل ويطلق على المطر وعلى السحاب أيضا
اه فتوى اه صيان (قوله أي كمثل ذوى صيب) تقدير ذوى لاقضاء الضمائر في يعملون أصابعهم
في آذانهم مرجعا وتقدير مثل ليناسب المعطوف عليه أي كمثل الذي استوقد نارا اه منه (قوله بحال
النبات الخ) ولا حاجة إلى تقدير كمثل ما لأن المعترض هو الكيفية الحاصلة من مضمون الكلام المذكور
عد الكلف واعتبارها مستغن عن هذا التقدير فله السعد (قوله بخلاف عكس الخ) وضع الشارح
خلاف موضع عكس في المصنف وعكس موضع سوى ولو أتى سوى لكان أوضح ومراده بعكس
الكلف ونحوها ما لا يطرده دخوله على المرور تأمل (قوله وغاية التشبيه) أي الغرض الحامل على إيجاد
التشبيه فإن غاية إيجاد الشيء في الغرض الحامل عليه أمور جلها عائد للشبه عرق وقوله أي الغرض
لأمنافاة بينه وبين ما للشارح كاللا ينحى وقوله عائد للشبه أي لأن المقصود من التشبيه بيان حاله فيكون
الغرض منه عائد إليه فله عبد الحكيم ثم إن المصنف قدم الغرض كإحاله على بيان أحوال التشبيه
لكونه أهم (قوله مقدار حال المشبه) أي مرئيتها (قوله إذا كان الخ) هذا هو الفارق بين بيان الحال
وبيان المقدار (قوله كما في تشبيه) أي كبيان المقدار الذي في تشبيه (قوله وجوده) أي المشبه (قوله
وأنت منهم) أي بحسب الأصل فلا ينال في ضرورته جنسا برأسه اه صيان (قوله فإن المسك الخ)

أو كصيب من الماء .
أي كمثل ذوى صيب
وربما يليه غيره نحو
واضرب لهم مثل الحياة
الدينا كما أنزلناه الآية
ليس المراد تشبيه الدنيا
بالماء بل تشبيه حلما
في جهنم وما يتعلق بها
من الملائكة بحال النبت
الحاصل من الماء يكون
أخضر ثم يبيض فتطيره
الرياح بخلاف عكس
الكلف ونحوها نحو
كأن فإنه يليها المشبه
لا المشبه به نحو كأن
زيدا أمه . قال :

(وغاية التشبيه كشف
الحال .
مقدار أو مكان أو
إرسال
تزيين أو تشويه اهتمام
تسوية استطراف
أو إلهام
رجحانه في الوجه
بالمقاييس
كالبيت مثل الفاسق
المصحوب)
أقول : غاية التشبيه أي

قائمة أمور : منها كشف حال المشبه أي بيان أنه على أي وصف من الأوصاف وقد
كتبت فيه ثوب يشوب في لونه إذا كان لونه مجهولا للخطاب . ومنها بيان مقدار حال المشبه إذا كان السامع يعلمها إجمالا كما في
تشبيه الثوب الأسود بالقراب في شدة السواد . ومنها بيان إمكان وجوده بأن يكون أمرا غريبا يمكن أن يخالف فيه ويدعى
استغفاره فيستشهد له بالتشبيه كقوله : فإن نقي الأنام وأنت منهم فإن المسك بعض دم النزال

قوله لما قلنا أن الممدوح فاق الناس حتى صار أصلاً برأيه وجسداً بنفسه وكان هذا في الطاهر كالممتنع احتج لهذه الدعوى وبين
إمكانها بأن شبه هذه الخطة صفة المسك الذي هو من السماء ثم إنه لا يعد من (١٤٩) السماء لما فيه من الأوصاف

الشرعية التي لا توجد
في السم والتشبيه فيه
ضمني لا تصرح به. ومنها
إرسال حاله لمثبه أي
تفريزها في نفس
السامع وتقوية شأنه كما
في تشبيه من لم يحصل
من سعيه على طائل عن
رقم على الماء. ومنها
تزيين المشبه ليرغب فيه
كتشبيه وجهه أسود بمخلة
الظي. ومنها تشويهه
أي تقييحه ليرغب عنه
كتشبيه وجهه مجدور
بسلحة جامدة وقد
تقرتها الديكة. ومنها
الاهتمام بالمشبه به
كتشبيه الخاتم وجهه
كاليد في الاشتراق
والاستدارة بالرغيف
ويسمى إظهار المطلب.
ومنها التنويه بالمشبه
في إظهاره وشهرته
كتشبيه رجل خامل
الذكر برجل مشهور
بين الناس. ومنها
استطراف المشبه أي
عنه طريقاً حديثاً
بديها كما في تشبيه لحم
فيه سمير قد يجر من
لحمك موجه الذهب
لا يزال المشبه في صورة
المتنوع غاده. ومنها

وقد فاقه هؤلاء كمال المسك وليس جواب الشرط بل على الجواب المندوف للقامة هي مقامه تقديره
علا استبعاد اه منه (قوله فاقه) أي الشاعر (قوله في الظاهر) أي بادي الرأي قبل النظر في الأدلة
والانتقلت إلى النظائر وقوله كالممتنع الظاهر أنه ينفي عن الكفاف قوله في الظاهر اه منه (قوله
احتج هذه الدعوى) أي للدعي بدليل وبين إمكانها (قوله وبين إمكانها) إيعا قال بين إمكانها ولم
يقول وقوعها مع أن اللحق به واقع للإشارة إلى أن الحالة المدعاة أمر غريب أعظم في النفوس من
أن يدعي عدم وقوعه بل الأليق به أن ينفي إمكانه فبين بالوقوف السننم للإمكان أفاده البعوت في
(قوله بأن شبه هذه الحال الخ) تشبيه مركب بمركب اه يعقوب (قوله ضمنى) إذ هو مدلول عليه
بذكر لازمته وهو وجه الشبه أي التوقُّف على الأمثال في قوله فان تفق الأثام وقوله فان المسك
عص دم القمل اه أي وقد فاقه فلم يذكر التشبيه صريحاً بل كناية بذكر لازمته اه صان تصريف
(قوله كما في تشبيه الخ) فذلك نجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوى شأنه ما لا يجده في غيره لأن
الفكر بالحيات أتم منه بالعقليات لتقدم الحيات وقسط إلف النفس بها قاله السعد وقوله لأن
الفكر أي الجرم وقوله لتقدم الحيات أي في إدراك النفس إياها لأن النفس خلقت خالصة من
العلوم وأول ما تدركه المحسوسات بواسطة آلات ثم بعد الإدراك المذكور وتبينها لما يشاهد من
الشاركات والمباينات إجمالاً يحصل لما عدم كسبية عن العقليات أفاده الفري (قوله من لم يحصل) من
حصل بتخفيف الصاد وقوله من شبه أي محمداً أو غيره وقوله على طائل على رائدة في فاعل يحصل
أو متعلقة يحصل على تشبيه معنى يطلع وقاعله ضمير يرجع إلى من أفاده السوق عن الفري (قوله
مخلة الظي) أي التي سوادها مستحسن طعاً وانقل شحمة العين إلى تجمع السواد والبياض أو هي حيا
أو الحنفية والراد هنا المعنى الأول ووجه التشبيه مبنية على ما نقله السعد عن الأصمعي أن عين الظي
والبقر الوحشين إنما يظهر فيه البياض والسواد بعد الموت وأما حال الحياة فعميون سود كما اه
صان (قوله مجدور) أي عليه آثار الجدري والبلهة العذرية الجامدة التي لأطراوة فيها وتقرتها تقبها
بالتقار والديكة بكسر الدال وقبح الباء جمع ديك وفي لفظ قد اشعار بأن أثر التقرباق في السلحة بعده
لأنه يزول بالزمان وإيعا أتمر لأنه للتقريب اه من السبان والفري (قوله بالرغيف) في الاستدارة
باعتقاد النفس به (قوله إظهار قطنوب) فلا يحسن إلا في مقام الطمع في شيء كما قاله السكاكي اه
صان (قوله التنويه بالمشبه) أي رفع ذكره وقوله في إظهاره أي في حال إرادة إظهاره (قوله
استطراف) بالطاء المهملة اه صان (قوله حديثاً بديها) تفسير طريقاً بالطاء المهملة اه منه (قوله كما
في تشبيه لحم الخ) وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من وجود شيء مضطرب مائل لحمية في وسط شيء
أسود مضطرب وبما ازداد به استطراف المشبه هنا كونه شيئاً ناعماً احتفراً أظهر في صورة شيء رفيع
لاصل إليه الأثمان اه منه (قوله جرم موقد) في القاموس الجرم النار اللويدة فلا حاجة إلى قوله موقد
اه أطول اه منه (قوله في التشبيه) أي للتقريب وهو الذي يجعل فيه التناقض في الوجه مشبها به قصداً
إراداه أنه أكل قاله السعد ولا أطول اه كلام راجعه في السبان (قوله غرته) الغرة بياض في جهة
الفرس فوق الفرج استعمل لبياض الصباح قاله السعد وإضافة الغرة التي هي البياض التام إلى
صغير الصباح من إضافة الخاص إلى العام على احتمال كون الراد بالصباح مطلق الضياء وانظر باقي
الاحتمالات في السبان وقوله حين يتدحج فيه دلالة على إصناف الممدوح عرقه حتى المادح بـ تعظيم شأنه

إيعا وجهان المشبه على المشبه به في وجه الشبه وذلك في التشبيه للمدح كقوله

وبدا الصباح كأن غرته وجه الخليفة حين يمدح

فيه إيهام أن وجه الخبيثة أتم من الصباح في الوضوح والصفاء. وصح منال الذي وهو التلث مثل الفاسق المصحوب فالنفس
 الصاحب مثل الأسد في (١٤٣) هدم أمن غائلته وعوده على صاحبه بالضرر فيه إيهام أن الفاسق المصحوب

أرجح من اللث في
 وجه الشبه . قال :
 (وباعتبار طريقه
 ينقسم
 أربعة تركيبات أفرادا
 علم)
 أقول : ينقسم التشبيه
 باعتبار الطرفين إلى
 أربعة أقسام : الأول
 تشبيه مفرد بمفرد
 كتشبيه الخلد بالورد .
 الثاني تشبيه مفرد
 بمركب كتشبيه الشقيق
 بأعلام ياقوت نثرن
 على رماح من زبرجد .
 الثالث تشبيه مركب
 بمركب بأن يكون في
 كل من الطرفين كيفية
 حاصلة من عدة أشياء
 قد تضامت حتى عادت
 شيئا واحدا كما في
 قوله :
 كأن مشار النقع فوق
 رهونا
 وأسيافنا ليل تهاوى
 كواكب
 الرابع تشبيه مركب
 بمفرد كما في تشبيه نهار
 شمس قد شابه زهر
 الرابليل مقعر فالشبه
 مركب والتشبيه مفرد
 قال :

عدد الحاضرين بالاصفاء إليه والارتياح له وعلى كماله في الكرم حيث تصف بالشرو والطلاقة عند استماع
 الدج قاله السعد (قوله فيه إيهام أن وجه الخ) حيث جعل متبهاه والتبادر من أصل التشبيه أن
 التشبيه أقوى أعاده ع ق وكذا يقال فيما يأتي (قوله تركيبا أفرادا) تميزان لاعتبار محولان عن اللصاف
 إليه أي وباعتبار تركيب الطرفين وإفرادها تأمل (قوله كتشبيه الشقيق الخ) فالشبه مفرد وهو
 الشقيق والتشبيه مركب وهو الهيئة الحاصلة من مجموع الأعلام الياقوتية المنتشرة على الرماح الزرجية
 ووجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من نشر أجرام مسطوة على رموس أجرام حُرست مستطيلة (قوله كأن
 مشار) يضم اليم اسم معمول من آثار الفيار هيجه وحركه والتقع النبار والاصافة من إضافة الصفة
 لوصوف وقوله فوق الخ أي متعلقا فوق وقوله وأسيافنا الواو بمعنى مع فأسيافنا مفعول معه وعامله مشار
 لأن فيه معنى الفعل وحروفه ولم نجعله منصوبا بكان عطفا على اسمها وهو مشار لانهما تشبيهان
 مستقلان كل منهما تشبيه مفرد مفرد وأن المعنى كأن النقع المشار ليل وكأن أسيافنا كواكب وهنا
 لا يصح الخ على ما صرحوا به من أنه متى أمكن حمل التشبيه على المركب فلا يعدل عنه إلى الخ
 على المفرد لأنه يثبت معه الدقة التركيبية المرعية في وجه الشبه وقوله تهاوى كواكب أي تقاطعت طائفة
 بعد طائفة لا واحدا بعد واحد كما في الأطول وقوله طائفة الخ لأنه هو للناسب لتقاطعت السيوف حينئذ
 وانما كان الطرفان مركبين لأن التشبه هو الهيئة المنتزعة من السيوف السائلة للقاتل بهامع انعقاد
 الفيار فوق رموسهم بالهيئة المنتزعة من النجوم وتساقطها بالليل إلى جهات متعددة اه من السوق
 (قوله شابه) أي خالطه (قوله زهر) بفتح الهاء وسكونها والري جمع ربوة وهي المكان المرتفع وأراد
 بالزهر النبات مطلقا كإقصد عبارة السعد وسند كرها وخص الرنى لأنها أندى وأشد خضرة ولأنها
 المقصود بالنظر (قوله بديل مقعر) بجامع ضمت الضوء في كل أمانق الليل المقعر فظاهر وأما في النهار
 المذكور قلما قاله السعد من أن الأزهار باخضرارها قد انتصت من ضوء الشمس حتى صار يضرب
 إلى السواد (قوله فالشبه مركب) وهو النهار المشمس الذي شابه زهر الرنى أي الهيئة المنتزعة من
 ذلك السوق (قوله والتشبيه مفرد) وهو الليل المقعر (قوله وباعتبار الخ) الواو داخل على ملفوف
 وخوخر ملفوف وقوله باعتبار يصح جعله حالا من ضمير ملفوف أو مفروق أو من أحد الآخرين وإن
 أيت إلا أن هذه أعلام نقل إنه حال من واحد من هذه المعاطفات بناء على حوار مجيء الحال من
 الآخر وحذف من الباقي للدلالة على كل تأمل (قوله ملفوف) محي بذلك للمتشابهات فيه أي ضم
 بعضها إلى بعض وكذلك المشبهات بها وقوله أو مفروق محي بذلك لأنه فرق بين المشبهات والمشبهات
 بها بالمشبهات وقوله أو نسوية محي بذلك لأن المسكلم نسوية بين شبيهين أو أكثر بواحد في التشبيه وقوله
 جمع محي بذلك لأن المسكلم جمع فيه التشبه وجوه شبه أول أنه جمع له أمورا مشبها بها قاله النسوق
 ويوضح هذا فيبين الشارح لهذه الأقسام (قوله رأوا) أكل به البيت أي علم البيانيون ذلك وعتمل
 أنه من الرأى (قوله تعدد طريقه) الظاهر أن الإضافة على معنى في أي تعدد واقع في طريقه أي مجموعهما
 فبشمل ما إذا كان في أحدهما أو فيهما تأمل (قوله أن يؤتى بالمشبهات الخ) أراد بالجمع ما فوق الواحد
 وكذا في التشبيه بها والتكلام حينئذ تشبيهان لا واحدا هذا وقد تبع الشارح السعد قال الصبان ويجب
 أن يقال أو بالعكس ثلاثا يخرج نحو كالعناب والحشف الباني قلوب الطير وطباو بإسائه (قوله أو غيره)
 كأنه أراد به مثل قولنا كالتنمرين زيد وعمرو إذا أراد تشبيه أحدهما بالشمس والآخر بالقمرة بقوية
 قاله الصبان والسوق حين الأطول وفيه أنه لم يؤتى بالمشبهات على طريق غير العطف مع كونه ليس

(وباعتبار عدد ملفوف أو مفروق أو نسوية جمع رأوا) على
 أقول : ينقسم التشبيه باعتبار طريقه إلى ملفوف وهو أن يؤتى أولا بالمشبهات على طريق العطف أو غيره ثم بالمشبه بها

كذلك كقولہ فی وصف القاب بكثرة اصطداد الطيور : (١٤٣) كأن قلوب الطير رطبا وباسا

لمى وكرها العناب
والخشف البالي

شبه الطير من قلوب
الطير بالعناب والبالي

منها بالخشف البالي والى
مفروق وهو أن يؤتى

بشبه ومثبه به ثم
آخر وآخر كقولہ :

الفرس مك والوجودا
نير وأطراف الأ كف

عتم
والى تشبيه القسوة

وهو أن يتعد المشبه
به كقولہ :

صدع الحبيب وحالي
كلاهما كالليالي

والى تشبيه الجمع وهو
أن يتعد المشبه به

دون المشبه كتشبيه
الشعر بالؤلؤ والنضد أو

البرد أو الاقحاح في قولہ :

كأنما يسهم عن لؤلؤ
متدد أو برد أو اقحاح

قال :

(و باعتبار الوجه تمثيل
إذا

من متعدد اه أخذنا)
أقول : ينقسم التشبيه

باعتبار وجه الشبه إلى
تمثيل وهو ما كان وجه

الشبه فيه وصفامترقا
من متعدد كما في إني

أراك تقسم رجلا
وتؤخر أخرى قائمه

على ترتيب الصورة التي للكلام فيها فالناسب التمثيل بقولك الزيدان كالشمس والقمر إذا أردت تشبيه كل واحد بواحد بقرينة تأمل (قوله كذلك) أي بطريق العطف كما في البيت الآتي أو غيره كقولك زيد وعمه كاتعريف تأمل (قوله القاب) هو مؤنث صبان (قوله كأن الخ) شبه الرطب من قلوب الطير بالعناب والبالي منها بالخشف البالي فهما تشبهان كما علمت (قوله رطبا وباسا) هما حالان من القلوب والعامل هو كأن تضمنتها معنى التشبيه أي أشبه قلوب الطير حال كونها رطبا وباسا ولما كانت الرطوبة واليبوسة لا يجتمعان في محل واحد علم أن كلا منهما وصف لما ثبت له الآخر فلازم كونهما حالين على التوزيع فالضمير في كل منهما يعود إلى موصوفه وهو البعض المشمول للقلوب اه يعقوب وقوله فالضمير الخ أي فطابق كل حال صاحبها فلا اعتراض بعدم المطابقة حيث لم يقل رطبة (قوله وكرها) هو عش الطائر وإن لم يكن فيه صبان وقوله العناب هو عاب أحمر مائل للسكدة قد بر قلوب الطير قال السوقي وقوله والخشف هو أردأ القرقة السعد ووضع البالي تأكيداً لمعنى التشبيه فانه أشبه بالقاب البالي في شكله ولونه ونسكاته من الجديد قاله يعقوب (قوله ثم آخر وآخر) أي مشبه ومثبه به (قوله الفرس مك) أي الرائحة الطيبة منه كرائحة المسك وقوله دنانير أي كالهناير من الذهب في الاستدارة والاستدارة مع محاطة الصخرة لأنها مما يستحسن في ألوان النساء والأطراف الأصابع والعنم شجر أحمر لين الأغصان يحترق بأغصانه أصابع الجوارى الخشبة فقد شبه الشعر بالمسك والوجود بالذنانير وأطراف الأ كف بالعنم جاعلا كل مشبه مع مقابلة اه يعقوب وقوله لأنها الخ أي ولما جعلت من وجه الشبه لأنها الخ (قوله صدع الحبيب) يضم الصاد وهو ما بين الأذن والعين ويطلق على الشعر المتدلي من الرأس على هذا الوضع وهو المراد هنا وقوله كلاهما كالليالي أي في السواد إلا أنه في حاله تخيلي فقد تعد المشبه وهو صدع الحبيب وحاله واتحد المشبه به وهو الليالي ولما كان التشبه به متحداً لأن المراد بالتعدد هنا وجود معين عكاف المفهوم والصدوق والوجود أجزاء الشيء مع تساويها كالليالي اه السوقي (قوله كأنما الخ) قال السعد شبه ثمره ثلاثة أشياء اه أي جعل كل واحد منها مشبهه وقد شبه على هذا أو ونظر في كونه من باب التشبيه بأن التشبه به أعني الشعر غير مذكور لفظاً ولا تقديراً وأجيب بأن تشبيه ثلاثة أشياء معنى لأن تشبيه التسميم بالتسميم عن أحد الثلاثة يستلزم تشبيه الشعر بأحداها كما في الأطول قاله الصبان (قوله يسهم) بكسر الهمزة وحكى بعضهم ضمها أي يشبههم وضميره يرجع إلى الأغصان قبل والتعدد النظم والبرد عاب القمام والاقحاح جمع أقحوان يضم الهمزة ثقت طيب الريح حواله ورق أبيض ووسطه أصفر كما في الصباح فتشبهه الإنسان بالأقحوان باعتبار لون ماحواله من الورق وحسن انتظامه مع قطع النظر عما في الوسط من الأصفر هذا هو الأقرب اه من السعد والصبان والسوقي (قوله وباعتبار الوجه) أي تركيباً وعدمه ويقال في إعراب قوله وباعتبار الخ عامر في البيت قبله وقوله تمثيل الخ أي وغير تمثيل إذ لم يكن وجهه مأخوذاً من متعدد ثم إنه لا يرد أنه تقسيم للشيء إلى نفسه وبغيره لأن التمثيل يرادف التشبيه يشهد بذلك كلام الكشاف حيث يستعمل استعمال التشبيه لأنه مشترك بين مطلق التشبيه وأخص منه وما هو نفس المقسم للمعنى الأعم والمقسم ما هو أخص فلا إشكال وبهذا المدفع أيضاً أن تعريفه قوله وهو ما وجهه من متعدد غير منعكس لخروج بعض أفراد التمثيل عنه قاله الصبان عن الأطول (قوله منترقا) أي مأخوذاً يعقوب (قوله في ذى أراك الخ) لا يخفى أن هذا خارج عن الموضوع لأنه من باب الاستعارة فالناسب أن يقول كأم من تشبيه القربا وتشبيه منار النقع مع الأسياف (قوله فالتشبه هيئة الخ) أي ووجه الشبه منترقا من أمور متعددة والمثبه به كذلك وإلى غير تمثيل وهو ما ليس وجهه كذلك نحو الصالح في هذا الزمان

كالكبريت الأحمر . قل : (واعتبار الوجه أيضا مجمل حتى أوجلي أو مفصل) أقول : ينقسم التشبيه أيضا باعتبار الوجه
 (١٤٤) فيه وجه التشبه كالمثال المتقدم والوجه الثغر فمن الوجه ما هو حق لا يفهمه إلا الخواص كقول

إلى مجمل وهو ما يريد كـ
 بعضهم : هم كالخاتمة
 الفرقة لا يدري أن
 طرفها أي هم
 متسبون في الشرف
 كما أن الخاتمة متناسبة
 الأجزاء في الصورة
 ومنه ما هو ما يرضيه
 كل أحد نحو قوله
 كالأسد وإلى مفصل
 وهو ما ذكر فيه وجه
 التشبه كقوله :

وتقرره في صفاء
 وأدمى كالألوان
 قال :

(ومنه باعتباره أيضا
 قريب
 وهو جلي الوجه عكسه
 التريب
 لكثرة التفصيل أو
 ندرة

في الذهن كالتركيب في
 كنهية)

أقول : ينقسم التشبيه
 أيضا باعتبار وجهه إلى
 قريب مبتدل وهو
 ما ينتقل فيه من التشبه
 إلى المشبه به من غير
 احتياج إلى تأمل
 كتشبيه الجرة الصغيرة
 بالكوز في المقدار
 والشكل وإلى غريب
 وهو ما لا ينتقل فيه إلا
 بعد الفكر كتشبيه

اعتراض بأن المناسب للقام إقامة التماثل الوجه لالطرفين لكن كان الأولى التصريح بهذا المقصود
 تأمل وسيأتي بيان الحيات الثلاثة في المثال في الاستعارة التخييلية (قوله كالكبريت الأحمر) أي في
 العزة فوجه التشبه هنا واحد (قوله حتى أوجلي) صفة لمجمل وتنقسم له وقوله أو مفصل عطف على مجمل
 قاله المصنف (قوله الفرقة) أي المصوبة في قالب بعد أن أذيب ما من منه اه صبان (قوله طرفها)
 المراد طرفها الأعلى وطرفها الأسفل اللذان للامتنان للأفضل والأدنى وإذا لم يعلم الأعلى والأدنى لم يعلم الوسط
 أقول اه صبان (قوله متناسبون الخ) أي متشابهون فيه بحيث يمنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم
 مفضولا وقوله متناسبة الأجزاء أي بحيث يمنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها لا انفصال
 في جوفها ولا خواتمها أقامه السعد ثم إن قول الشاعر أي هم الخ بيان لوجه التشبه كالإيجي (قوله وثمر الخ)
 فقد ذكر وجه التشبه وهو الصفاء بين التشبه وهو الثغر والأصم والتشبه به وهو اللالي (قوله لكثرة
 التفصيل الخ) اعلم أن غرابة التشبيه خاصة بغرابة وجه التشبه وغرابة الوجه تكون الوجهين أشار لا أحدهما
 بقوله لكثرة الخ وللآخر بقوله أو لندرة الخ والمراد بالتفصيل اعتبار أوصاف كثيرة في التشبيه على
 وجه لطيف لا يدركه إلا الخاصة ع (قوله أو لندرة في الذهن) أي ندرة حضور التشبه به في ذهن الإنسان
 وذلك يستتبع ندرة إدراك الوجه به فتحصل الغرابة المقضية لاختصاص الخواص بذلك الإدراك
 القليل ع (قوله ثم إن ندرة حضور التشبه به إما عند حضور التشبه لعد المتشابهة كما في تشبيه البنفسج بنار
 الكبريت وإما مطلقا لكونه وحيا أو مركبا خياليا أو مركبا عقليا وقول المصنف كالتركيب في كنهية
 بكاف التمثيل بعد الجار كالتى قبله وكسر التون وسكون الهاء وفتح الياء مخففة أي كندرة ذي
 التركيب الخ يشمل هذين الوجهين إذ يدخل تحت الكاف الأولى نكرة تحبر مركب كالوهمي ونار
 الكبريت وتحت الثانية الخيال تأمل (قوله مبتدل) أي تمتن محقر لأنه يتناول كل أحد وهذا
 الانتفال عند ظهور وجه التشبه وظهور ثبوته للطرفين (قوله وهو ما ينتقل فيه الخ) والمبتدل هو المتكلم
 الذي هو مراد التشبيه ويلزم من قرب انتقاله قرب فهم السامع صبان (قوله وهو ما لا ينتقل فيه
 الخ) لعدم حضور التشبه به في الذهن (قوله كتشبيه الشمس الخ) فإن الرجل ربما ينقضي عمره
 ولا يتفق له أن يرى امرأة في يد أشل قاله السعد فالشبه به هنا بعيد عن الفكر لا ينتقل إليه بسرعة
 لشدة ندرته ووجه التشبه هو الهيئة المتجمعة من الاستدارة والاشراق وسرعة الحركة واتصالها
 وتوحيج الأشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يظهر الشعاع كأنه يفيض من باب الدائرة
 ثم يصف ويثني مترددا بين التبسيط تارة والانتقاض أخرى بسبب الحركة الاضطرابية وإذا تأملت
 حال التامع عند الطلوع وجدتها كالمرآة في جميع ما ذكر لأنها تروح مضطربة كماضطرب المرآة
 في كف الأشل وقد اشتمل على تفاصيل كثيرة قاله المصنف في شرحه (قوله كهذا المثال) وقد
 علمت وجود الغرابة فيه من بعد التشبه به فالغرابة فيه من وجهين (قوله لكونه وحيا) أي وهو
 بعيد عن الفكر لعدم وجوده أصلا وكذا المركب الخيالي (قوله أو مركبا عقليا) لأن الاعتبارات
 التي تركب منها لا يكاد يستحضرها مجموعة إلا الخواص فهي غير حاضرة في الفكر (قوله نحو كمثل
 الجمار الخ) فإن التشبيه قصة قد اعتبر فيها كون الجمار حاملا لشيء أو كون المصنوع ما ينتفع به أو كون الحمل
 بشقة وتعب وهذه الاعتبارات المدلولات القصة عقلية وإن كان متعلقا حسيا (قوله والمراد بالهيئة الخ)

الشمس بالمرآة في كف الأشل إما لكثرة التفصيل في الوجه كهذا المثال أو لعدم حصول التشبه به
 في الذهن لكونه وحيا كآيات الأضواء أو مركبا خياليا نحو : أصلام ياقوت تشرن على رماح من زمرجد
 أو مركبا عقليا نحو كمثل الجمار يحمل أسطرا والمراد بالهيئة العقلية كقوله

له جنس النسخ لكثره التضميل بعد التسمية وهو يضم الياء معطوف بحذف التاملف وال في التسمية عوض من التاملف إليه
 فهو من أسباب الترابية جد نسبة التشبه به عن التشبه بغيره بذلك حضور التشبه به في الدهن حين حضور التشبه . قال :
 (واعتبار آلة مؤكدة بحذفوا ومرسل إذ توجد ومنه مقبول إضافة إلى وعكسه للردود ذو التعريف
 وأبلغ التشبه مانته حذف وجه وآلة يليه ما عرفت) أقول: ينقسم التشبيه باعتبار أداته إلى مؤكدة ومرسل فالمرسل
 ما حذف أداته نحو زيد أسد والمرسل ما ذكر فيه الأداة نحو زيد كالأسد (١٩٤٥) وسمى مرسل لا يرسله عن

التأكيد للتضي
 يظهر أن التشبه عين
 التشبه به من التشبيه
 ما هو مقبول وهو الواقي
 بأي عرض من
 الأغراض للتقدم وما
 هو مردود وهو عكسه
 أي الغير الواقي بذلك
 والبليغ من التشبيه
 ما حذف منه وجه التشبه
 وأداة التشبيه نحو زيد
 أسد أو مع حذف التشبه
 نحو أسد في مقام
 الاخبار عن زيد
 ويليه حذف أحدهما
 أي الوجه أو الأداة أي
 فقط أو مع حذف التشبه
 نحو زيد كالأسد ونحو
 كالأسد عند الاخبار
 عن زيد ونحو زيد
 أسد في الشجاعة ونحو
 أسد في الشجاعة عند
 الاخبار عن زيد ولا
 قوة له كرها مع
 ذكر التشبه أو بسوئه
 نحو زيد كالأسد في
 الشجاعة ونحو كالأسد

وبه قسرها المصنف في شرحه وقوله أي كالمركب العقلي محل معنى لقوله كالتركيب الخ لكنه
 غير واف فالنائب زيادة ونحوه ليم المعنى (أقوله وفي بعض النسخ الخ) وفي التي شرح عليها
 المصنف والمراد بالنائب التشبيه كما يؤخذ من شرح المصنف (قوله التاملف) أي على كثرة التضميل
 (قوله واعتبار آلة) أي ذكر أو إسقاطا (قوله بحذفها) متعلق بحذفه أي وهو ما وجد بعدها
 أي معناه وقوله إذ توجد أي وذلك إذ الخ ثم إن قوله بحذفها صادق بحذف الوجه معها وإنفرادها
 لكن إذا حذف بلغ التأكيده النهاية ولا توسط من عرق والظاهر أنه لا مانع من تعلق الظرف الأول
 بمؤكد والثاني بمرسل نعم الأول أبعد عن الرتبة (قوله ذو التعريف) أي التكلف والأخذ على غير طريق
 فلم يقبل المنة (قوله وأبلغ التشبيه) أي أقوا مسافة (قوله للتضي الخ) ظاهره أنه وصف للتأكيد
 وعبرة السعد فصار مرسل عن التأكيده السعد من حذف الأداة الشعر بحسب الظاهر بأن الخ
 فهو فيها وصف للحذف وهذا هو المتعين لأن التأكيده إنما حصل من الحذف بسبب هذا الاستعار
 بالعينية فليس هو المتعنى لها تأمل (قوله الواقي الخ) كأن يكون التشبه به أعرف الطرفين
 بوجه التشبه فيها إذا كان الغرض بيان حال التشبه وأتم الطرفين فيه في الحاق الناقص بالسكامل
 وسلم الحكم فيه معروفة عند المخاطب في بيان الامكان أعاده الأصل والسعد (قوله الغير الواقي) كما
 في تشبيه المدحوف بغيره الأقران بالناس آخر لا يسلم فيه الوجه عرق (قوله والبليغ) أي الفرد
 السكامل منه بدليل وأبلغ التشبيه ومثله في الأصل (قوله ما حذف منه الخ) أي فقط بدليل ومع
 حذف التشبه أي أومع (قوله في مقام الاخبار) أي الحاصل حال إجابة السائل عن حال زيد في
 الجراءة (قوله نحو زيد الخ) هذا وما بعده لما حذف فيه الوجه وقوله ونحو الخ مثالان لما حذف
 فيه الأداة (قوله ولا قوة له كرها الخ) اعلم أن صور المقام ثمانية وذلك أن الأركان أربعة والتشبيه مذكور
 قطعاً والتشبه إنما ذكر أو محذوف وعلى التقديرين فوجه التشبه إنما ذكر أو محذوف بهذه ثمانية أقواها
 الأولان في التاملف ويليهما الأربعة بعدها ولا قوة للأخريين . وبين ذلك أن القوة إما لصوم وجه
 التشبه ظاهر أو ذلك عند حذفه أو محل التشبه به على التشبه ظاهراً وذلك عند حذف الأداة إنما اشتمل على
 الوجهين جميعاً وهو في غاية القوة وما خلا عنهما فلا قوة له وما اشتمل على أحدهما فقط فهو متوسط أعاده السعد .

الباب الثاني الحقيقة والمجاز

إنما لم يقيد بها بالقوانين لاجتماع المقتضين المتقدمين أول الكتاب ثلاثون خروج التشبيه عن والعرفين
 عرق (قوله حرف) متعلق بوضع عرق (قوله لأن التحقيق الخ) فقد لا يكون للمجاز حقيقة كما
 في الرحمن على ما تقدم مع ما فيه (قوله من حق) بابه ضرب ونظر صلب (قوله اللفظ) أي الذي
 يطلق عليه لفظ حقيقة (قوله والمجاز) أي هذا اللفظ وقوله من جاز الخ أي في الأصل وقوله

في الشجاعة خبراً عن زيد . قال : [الباب الثاني الحقيقة والمجاز] (حقيقة مستعمل فيها وضع
 له يعرف ذي الخطأ فاتباع) أقول : المقصود من هذا البحث المجرى إذ به يثاق اختلاف الطرق فذكر الحقيقة
 لتدل على لا لاقوة عليها لأن التحقيق عدم التوفيق والحقيقة في الأصل من حق الشيء ثبت سميت بذلك لثبوت اللفظ على
 أصل وضعه والمجاز من جاز السكان يجوز إذا تعدا إلى مكان آخر معي بذلك لأنهم جازوا به معناه الأصل إلى معنى آخر .
 (١٩٤٥ - مخلوف)

تحت أي الحار بمعنى الكلمة في كلامه استخدام وقوله لأنهم جزأوا به الخ أي فأطلق عليه هذا اللفظ مراداً منه اسم المفعول فهو بحسب الأصل مجاز مرسل علاقته الصلح تأمل (قوله اللفظ المستعمل الخ) يشمل الحقيقة المفردة والروكبة كقام زيد (قوله في اصطلاح الخطاب) بكسر الظاء كما سيذكره أي في اصطلاح يقع به مخاطبة التكلم لغيره بالكلام الشامل على تلك الكلمة (قوله فخرج اللفظ الخ) رتب المخرجات على ترتيب القيود (قوله أو مجازاً) إنما خرج هذا بقوله فما وضع له لأن المراد بالوضع عند الإطلاق الوضع التحقيقي للتأويل أعم من أن يكون شخصياً أو نوعياً والوضع في المجاز ليس تحقيقياً فادفع استشكل التفتازاني بأنه إن أراد بالوضع الشخصي خرج كثير من الحقائق لأن جميع المركبات وكثيراً من المفردات مثل الأفعال ومثل الثمن والمجموع والصبر والنسب وبالحال كل ما يكون دلالاته بحسب الحقيقة دون المادة إنما هي موضوعات بالنوع دون الشخص وإن أراد مطلق الوضع أعم من الشخص والنوع لم يخرج المجاز عن التعريف لما أنه موضوع بالنوع قاله السباني في رسالته السبائية أي وإن أراد النوع دخل المجاز وخرج ما وضع من الحقائق وضعا شخصياً والظاهر أنه تركه لوضوحه (قوله والمستعمل فيما الخ) اعلم أن هذا قبل قيده في اصطلاح الخطاب داخل وخارج بحيثين كالاجتناب لهذا التنصيص على الإخراج أي لتصوير التعريف تصافى الإخراج لا لأصل الإخراج وبني أن يكون هذا مراد الشارح وبغيره من أعاد أن هذا التعيد للإخراج وكما أنه للتنصيص على إخراج ما ذكر هو أيضاً للتنصيص على إبطال الحقيقة التي لما معنى آخر باصطلاح آخر غير اصطلاح الخطاب كالسلافة إذا استعمالها القوي في الدعاء فأنها حقيقة مع أنها يصدق عليها أنها مستعملة في غير ما وضعت لكن في غير اصطلاح الخطاب فهي أيضاً قبل التعيد كالمخرج السابق وعلى إبطال الأعلام المنقولة فأنها إنما يصدق عليها أنها مستعملة في غير اصطلاح الخطاب ثم إنه لا تنصيص لهذا التعيد على دخول الشك في اصطلاح الخطاب إذ يصدق عليه أنه مستعمل فيما وضع له في اصطلاح الخطاب وأنه مستعمل في غير ما وضع له فيه فهو داخل خارج بحيثين مختلفين ولا على خروج لفظ وضع تعيين في اصطلاح الخطاب وقد استعمال في أحدهما لا من جهة أنه موضوع له بل من جهة العلاقة بالمعنى الآخر كاستعارة حمى البيرة من حمى البصر مع أنه حقيقة فيهما والتنصيص على هذين إنما يكون قيداً الحقيقة للمخاطبة في التعريف أي من حيث إنه موضوع له فلا بد من قيد الحقيقة كما أنه لا بد من قيد في اصطلاح الخطاب ودعوى بعضهم أن قيد الحقيقة ممتنع عنه غير ظاهرة في التنصيص على الإبطال كما لا يخفى على التأمل هذا ملخص ما أفاده السباني في الرسالة (قوله فتقوله الخ) تفريع على قوله اللفظ المستعمل الخ (قوله وقد يحسن) بلا همز (قوله كلمة الخ) ترك المصنف والشارح قيد في اصطلاح الخطاب قال المصنف ولم يذكره أكتفاء بما تقدم في تعريف الحقيقة وبما سلك من التقسيم إلى شرعي أو عرفي أو لغوي مع ضيق النظم وكان الشارح اكتفى بالمصنف بمثل ذلك. وأقول كل من الأولين ليس مستوفياً للترك إذ التعريف لا بد أن يكون جامعاً ماداً في ذاته وصيق النظم لا يسوغ به الإخلال بالمقصود على أنه لو قال :

كلمة غابرت الموضوع إلى عصفوف مخاطبة لعقصة ذو
مع القرينة كلاً تعص الأسد وعص طرف القلب عن سوى الأسد

لوفي بالمقصود من غير حاجة إلى زيادة على اثنين وسباني ما يدخل ويخرج به مع الرد على من زعم الاستثناء عنه بغيره مما في التعريف فترتب (قوله غابرت الموضوع) أي جاوزته والموضوع من باب الحذف والإبدال أي جاوزت المعنى الموضوع له بأن استعملت في غيره كذا يؤخذ من شرح المصنف

والحقيقة صرفاً
اللفظ المستعمل فيها
وضع له في اصطلاح
الخطاب فخرج اللفظ
فلا يوصف بحقيقة
ولامحاز والمستعمل في
غير ما وضع له غلطاً
إن لم تكن علاقته بمجازاً
إن كانت والمستعمل
فيما وضع له في غير
عرف الخطاب كالسلافة
المستعملة عند القوي
في الدعاء إذا استعمالها
في الحقيقة المخصوصة
فأنها حيثئذ ليست
حقيقة لأن هذا ليس
عرف القصة ومثاتها
الفعل إذا استعماله
القوي في الحديث
والإنسان فتقوله مستعمل
أي لفظ مستعمل وما
والقصة على المعنى والمراد
بذئ الخطاب الخطاب
بكسر الظاء قال :
(ثم المجاز قد يحسن)
مرفها
وقد يحسن مركباً فالتبدا
كلمة غابرت الموضوع

وربما يشعر به منيع الشارح عند التأمل (قوله مع قرينة) هو وما بعده متعلقان بقوله غابرت فيها
 يظهر ولا حاجة إلى شكك غير هذا كما صنع ع (قوله كالخلق نعال الكون) المراد بالكون هنا
 الوجودات وقد استعمل لفظ النعال المحضات وفي ع في إبدال الكون بالعين والرداد بتعالها شبهواتها
 والجامع في الأول مطابقا للحقارة وفي الثاني للنوع فالتحيز على كل في النعال والخلق ترشيع إماما على
 حقيقته أو مستعار للترك والاعراض وقوله وغض الخ فيه استعارة مكنية شبه القلب بإنسان جبر
 بجامع فوصل كل منهما إلى المراد بالكشف عنه وللمطرف تخييل والتضيق ترشيع كقولك في البيت مثال
 لنوعين من الخمار قاله ع (وسأني بيان ما للشارح) (قوله في غير ما وضعت له) ما واقعة على معنى وضمر
 وضمت للمكنية فخرج لما فكان الواجب الإبراز قال الضبان في الرسالة والمراد بالوضع التحضي شخصيا
 أو نوعيا لأنه التصرف إليه الوضع عند الإطلاق فلا ينافي أن الخمار موضوع وضعا ثانيا وبلي نوعيا فابتدع
 بحث التبيين بأنه إن أريد بالوضع في تعريف الخمار الوضع الشخصي ورد عليه نحو اللثي والجمع والمفسر
 والنسب والشتى فإن الوضع فيها نوعي فيكون التعريف غير مانع لمخول ما ذكره وإن أريد
 النوعي خرج الخمار لأنه موضوع بالنوع وإن أريد الأعم كان أكثر فسادا له وقوله كان أكثر فسادا
 لأوجهه لأكثرية فإن اللازم على ما ذكره إماما هو خروج الخمار كإلزام على ما قبله بل أكثرية الفساد إنما
 ترتب على ما قبله إذ يلزم عليه دخول الحقيقة الموضوعية وضما شخصيا وخروج الخمار ثم رأيت بعضهم
 نفيه له وأجاب بما لا يثبت (قوله لعلاقة) أي للعلاقة علاقة فوجودها بدون الملاحظة غير كاف والعلاقة
 بفتح العين على الأصح وهو مناسبة خاصة بين النقول عنه والنقول إليه وبسمت علاقة لأن ما يتعلق
 ويرتبط للمعنى الثاني بالأول فيقتل القهين منه إلى الثاني قاله في الرسالة (قوله من إرادته) أي إرادة
 الموضوع له (قوله وكاستعمال الخ) به بذلك على أن الخمار يطلق على الاستعمال كما يطلق على الكلمة الخ
 ثم إن مفاد الشارح أن مثالي المصنف للصرحة وهو خلاف ما مر عن ع وكل منهما صحيح كما سبقت
 بإفادته لكن ذلك أولى كما لا يخفى (قوله فخرج الماهل الخ) بقوله المستعملة والثاني بقيد العلاقة والثالث
 بقوله مانعة الخ وبعض أن إراد الماهل عن الاستعمال إذ ليست بمنجزة كما أنها ليست بحقيقة تأمل
 وقيد في غير ما وضعت له لإخراج الحقيقة وقيد في اصطلاح التخاطب للتخصيص على إدخال الخمار
 المستعمل في موضع له في غير اصطلاح التخاطب وتقدم مثاله وعلى إخراج الحقيقة التي لها معنى آخر باصطلاح
 آخر غير اصطلاح التخاطب وتقدم مثالا أيضا وإخراج الأعلام المنقولة وأما قلنا للتخصيص لما مر وادعى
 بعضهم الاستثناء عن هذا القيد بالحقيقة المحبوسة في التعريف وهو مردود بأن الأصل ذكر القيد وبغير
 ذلك وبمعهم بالعلاقة وهو ظاهر في الإدخال لا الإخراج أفاده في الرسالة (قوله في الشبهة) أي في ذي
 الشبهة (قوله ملاك الدين) أي قوامه أي يتقوم وينتظم به (قوله فانه مفسدة الدين) الأقرب أن مفسدة
 منصرفه وصف به الطمع مبالغة أو أريد به السبب بخازا مرسلا ويحتمل أنه إن لم يكن متجاوزا به إلى
 المفسد على مذهب الحد وكذا يقال في مثلة والظاهر أن الخمار على هذا الاحتمال بالاستعارة الأصلية إذ
 لا يجوز في حدث هذا المشتق تدبر جدا (قوله كلاهما) أي كل من الحقيقة والخمار وقوله شرعي أي
 مقبول للشرع لكونه هو الواسع لتلك الكلمة فصارت حقيقة تنسب له أول كونه هو العمل لتلك
 اللفظ في غير ما وضع له في اصطلاحه فصار مجازا ينسب له وقوله أو عرق أي منسوب للعرق لكون
 أهله هم الواسعون لفظ أي لكونهم هم المستعملون للفظ في غير ما وضع له في اصطلاحهم ع وقيل هذا
 يقال في لغو (قوله مرسل) لأنه لا بد من التقييد بعلاقة محبوسة بخلاف الاستعارة فإن علاقتها محبوسة
 بالقشابة اه منه (قوله جزء الخ) أي لكون اللفظ معناه جزءا للنقول إليه أو سلك له ع ونظيره

مع

قرينة لعلة التلويح

كالخلق نعال الكون

كي تراه

وغض طرف القلب

عن سواه

أقول : الخمار قسبان

مفرد ومركب فاللفرد

الكلمة المستعملة في

غير ما وضعت له لعلاقة

وقرينة مانعة من

إرادته كالأسد الذي

استعمله اللغوي في

الرجل التجاع واستعمل

الخلق والتضيق في

الاعراض مما سوى

الله تعالى خرج الماهل

والناط والسكنية

وغابرت تجاوزت

والورع ترك ما لا يشبهه

فيه خوفا من الوقوع

في الشبهة وهو سلاك

الدين كله فقليل العمل

منه كثير وكثيره مع

عدمه قليل بخلاف

الطمع فانه مفسدة

الدين ومثله الرجال .

قال :

(كلاهما شرعي أو عرق

نحو ارتقى للحضرة

الصوفي

أو لغوي والخمار مرسل

أو استعارة فأما الأول

فما سوى تشابه علاقته

جزء

وكل أو جعل آتية طرف ومظروف سبب وجب الحذف أو ما كان مرئياً بقوله: كل من الحقيقة والمجازين
 وشرعي وعرفي كالصلاة المستعملة لغة في الدعاء والهيئة المخصوصة والعكس أي الصلاة المستعملة شرعاً في الهيئة والدعاء وكهنية
 المستعملة لغة في كل ما يدب على الأرض وفي ذوات الأربع والعرف عام وهو ما لا يتعين نقله عن المعنى القوي والخاص وهو
 ما يتعين نقله عن المعنى النقول عنه (١٤٨) كأنفع للنقول جسد النحلة عن الحديث انتهى القوي إلى الكلمة
 المخصوصة ومنه مثال

التي فإن الارتقاء حقيقة
 في المحسوسات مجازي
 الترقى في مقامات السلوك
 والخاصة فإن الصوفية
 نقلوها من المحسوسات
 إلى دائرة الكمال
 والصوفي من صفات
 الرعونات البشرية
 حتى وصل بذلك إلى
 خلق البرية ثم المجاز
 للفرد إما مرسل وهو
 ما كانت العلاقة فيه
 غير الشابة كاستعمال
 اسم الجزء في الكل
 كالكلمة في الكلام
 وعكسه كاستعمال
 الأصابع في الأنايل في
 يتبعون أصابعهم في
 آذانهم ومنها إطلاق
 اسم الحال على الحمل
 وعكسه وقد اجتمع
 في قوله تعالى خلوا
 ربكم عنكم
 مسجداً إذا أراد بالزينة
 الثوب والسجد الملازمة
 ومنها الآلة نحو واجعل
 لي لسان حديد في
 الآخرين أي ذكرنا

يقال فيما بعد (قوله محل) أي وحاله في كلامه حذف الواو ومطوفاً كما أقاده الشارح ونحبه (قوله
 طرف ومظروف) ذكر عرق أنه يستثنى عن هذين بالمجالية والمجالية وهو واضح (قوله لماض) أي
 منسوب لماض ومثله مآل ومرتب سفة مآل أي منظر تأمل (قوله كالصلاة المستعملة الخ) من
 الشارح ستة الأول والثاني الحقيقة القوية والمجاز القوي والثالث والرابع الحقيقة الضعيفة والمجاز
 الشرعي والخامس والسادس كالأول والثاني إلا أن السادس يصلح مثلاً للحقيقة العرفية وكان
 الأول حله عاماً وجعل السادس العداية مستعملاً في إنسان جعله تشكون الأمانة لغة لقصور الستة
 التي أقادها بقوله أولاً وكل من الحقيقة الخ تأمل (قوله علم) مثله العداية لذوات الأربع وللاإنسان
 عرق (قوله المعنى القوي) بدل من الحديث (قوله ومنه) أي من العرف الخاص أي من حقيقته
 (قوله في المحسوسات) أي في الدارج أي في طوعها (قوله مجاز في الترتيب الخ) أي وقد صار حقيقة
 عرفية خاصة فيه وهذا المحذوف هو محط بيان مثالية الارتقاء فكأن يسمى ذكره (قوله من
 المحسوسات) أي جنسها وهو موضع حضور الشخص (قوله دائرة الكمال) هي الحالة التي إذا وصل
 إليها الشخص سمى عارفاً كما يعلم بما هو (قوله للرعونات) أي الأوصاف النعيسة (قوله كاستعمال الخ)
 مثال للعلاقة كما يؤخذ مما يمد والناسب كالجزمية أي كون اللفظ معناه جزءاً للثبوت إليه إذ الاستعمال
 لا يسمى علاقة بل مجازاً ونظيره يقال فيما يمد من لفظ إطلاق واستعمال تأمل وقوله كالكلمة مثال
 لاسم الجزء استعمال في الكل وقوله كاستعمال الأصابع مثال للعكس وقوله في الأنايل أي التي هي
 من الأصابع وقوله في يحملون الخ والقرينة استحالة دخول الأصابع بناتها في الأذن عادة وفيه
 مزيد مبالغة كأنه حمل جميع الأصابع في الأذن فلا يسمع من الصواعق شيء قاله المصنف (قوله
 إذ المراد بالزينة الثوب) وهو محل لصاحها الحقيقي فقد أطلق اسم الحال على الحمل وقوله وبالمسجد
 الصلاة وهي حالة في مكانها الذي هو معناه الحقيقي فقد أطلق اسم الحال على الحال والقرينة في الأول
 أنه لا يحتمل التكليف بأخذ الزينة إنما يفعل بأخذ محلها وفي الثاني السياق الذي نزلت فيه الآية
 هذا ما ظهر لي (قوله الآلة) المناسب الآية أي كون معنى الاسم آلة للثبوت إليه قاله المصنف وقرن
 بعضهم بين الآلة والسبب بأن الآلة هي الوسيلة بين الغايات وفعله والسبب ما به وجود الشيء فلهذا
 آلة لا ذكر لأسباب له قاله سم وأعرض بأن هذا الفرق لا يقدح إذ قد يقال الآلة بها وجود الشيء
 ولما أدخل بعضهم الآلة في السبب اه (قوله في الآخرين) أي المتأخرين عن من الأنبياء والأئم
 (قوله حسناً) أتخذ من إضافة اللسان لصدق سوق (قوله واستعمال الخ) المطلب التفرع بما
 يظهر (قوله أي الجنة) وفي التعميد عن الجنة بالرحمة إشارة إلى كثرة الرحمة فيها حتى كأنها الرحمة
 نفسها أمثل اه حيان (قوله التي هي ظرف الرحمة) المراد بها الاحسان والاعلاء وهو أمر اعتباري
 إذ هو تعلق القسرة بإيجاد النعم وليس خلافاً للجنة وإنما الحال فيها أثره في الرحمة يجوز على تجوز
 اه منه فإن راعيت أن أصلها الرقة زاد تجوز ثالث (قوله باعتبار الخ) إذ هم في حال إعطائهم أموالهم

لا يسمون

حسناً فاستعمل الإنسان في ذلك لأنه آتية ومنها استعمال الطرف في المظروف
 نحو شربت كوزاً أي ماء وعكسه نحو في رحمة الله أي الجنة التي هي ظرف للرحمة ومنها إطلاق اسم السبب على السبب
 نحو أمطرت السماء نفاً أي غيثاً وعكسه نحو رغبنا غيثاً أي نفاً ومنها اعتبار ما كان نحو وآتوا ليتأمن أموالهم منهم يتأمن
 باعتبار وصفهم للمنى ومنها الأول نحو إني أحرص خيراً

لا يسبون بناسي كالإيض (قوله أي عصيرا الخ) تخير لقوله خرا ولما اضحى له عدم صلة للمعنى الحقيقي لأن الصبر على العسر لا ينشأ من العسر وإنما ينشأ من العسر بعد مدة وكان الأولى التنازع لمن يقول أي عسرا يشول عصيره إلى آخر لأن الصبر لا يصبر إلا أن يشال لمولد أن أعصر عن استخرج وهذا بناء على ما هو التحقيق الذي يسبق إلى المعنى من أن نسبة الفعل وما يشبهه إلى ذات موصوفة بوصف إنما يكون بعد اتصالها بذلك الموصوف بحيث يكون اتصالها سابقا على ثبوت الفعل فيلزم وقوع العسر على الصبر أي العصور وإنما إن قلنا إن الفصل يقارن تعلقه وصف القول به وأن المعنى هنا أي أعصر عصيرا حاملا بذلك العسر فلا حاجة إلى تأويل أعصر باستخرج أو دسوق (قوله في قولنا) حال من الأسد .

[فصل : في الاستعارة] (قوله كالأسد شجاعته) قال المصنف وتبعه الشرح تقديره كلفظ أسد إذا أطلق على الرجل وشجاعته العلاقة أي وعلاقته شجاعته أو فإذا أن شجاعته خير من كلفظ أسد هو علاقته مع تقدير ما ذكر قبل المصنف ولا يخفى أن هذا التقدير ظاهر في أن العلاقة هي الشجاعة المضافة للصبر الشجاع وهو لا يصح فلا بد من زيادة تقدير بأن يقال علاقته المشابهة بجهة هي شجاعته ففي البيت إسعاف عظيم وشهرة المثال لا تدفع قبحه كالأخفى مع اقتضاء أن وجه التشبيه بين الأسد والشجاع الشجاعة مع أنه ينبغي أن يكون هو الجراءة بناء على ما استظهر من أن الشجاعة ملكة توجب الإقدام على الباطل فهي خاصة بالعاقل وإن شاء بعض المحققين ولو قال : هي التي علقته المشابهة كالكثير في من في اجترأ شابه

لأنه المقصود مع العنوبة والسلامة من هذا السب (قوله وفردا الخ) الواو داخل على قرينة وهو مبتدأ بوجه الوصف بها وضمر لها للاستعارة والخبر قد ألفا وفردا وما بعده أحوال من الضمير في ألفا الرجوع إلى القرينة بالتأويل المذكور فتأمل (قوله للعلاقة المشابهة) أي التي قصد أن الإطلاق يسببها فإذا أطلق المشرع على شفة الإنسان فإن قصد تشبيها بضمير الأهل في اللفظ فهو استعارة وإن أريد أنه من إطلاق المقيّد على المطلق لمجاز مرسل فلفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد قد يكون استعارة وقد يكون مجازا موصلا لقوله السعد (قوله والأصح الخ) دليله أنها تشبه به لا تشبه ولا أعم منهما فإذا استعملت في التشبيه كانت مستعملة في غير ما وضعت له فأسد في قولنا رأيت أسدا يرى موضوع للبع الحصوص لا الرجل الشجاع ولا المعنى أصم من السبع والرجل كالحيوان ليكون إطلاقه عليهما حقيقة كإطلاق الحيوان على الأسد والرجل وهذا معلوم بالثقل عن أئمة الحق قطعاً فإطلاقه على الرجل الشجاع إطلاق على غير ما وضع له مع قرينة مانعة من إرادة ما وضع له فيكون مجازا مقدر وفي هذا الكلام دلالة على أن لفظ العام إذا أطلق على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار تحقق العام فيه فهو ليس من المجاز في شيء كما إذا قلت زيدا قلت لقيت رجلا أو إنسانا أو حيوانا بل هو حقيقة إذ لم يشتمل اللفظ إلا في معنى الموضوع له له من الأصل والسعد بإضاح وقول السعد وفي هذا الكلام أي كلام الأصل وهو ما قبل قولنا فإذا استعملت الخ (قوله بمعنى الخ) أفاد اليقوت أن الباء السببية وأن إضافة معنى إلى ما بعده للبيان حيث قال في حل الأصل ولما كان في تحقيق كونها مجازا عقليا غموض أشار إلى ما يشبهه القائل من سبب التسمية بالعقل بقوله بمعنى الخ أنه تم إن الشارح أشار بقوله بمعنى الخ إلى أن المراد من المجاز العقلي ههنا غير ما هو المراد فيما سبق من المجاز الحكمي وهو ظاهر فإن المراد ههنا هو الكلمة وفيما سبق هو الاستناد أو الكلام أفاده الصبان عن القدرى (قوله للتصرف) أي الواقع لمن نطق بتلك الاستعارة وقوله في أمر العقلي

أي صبرا يشول إلى الجر ، ولما استعارة وهو ما كانت العلاقة فيه المشابهة كالأسد المستعمل في الرجل الشجاع في قولك رأيت أسدا في الحمام ثم إن علاقات المجاز المرسل أكثر مما ذكره القائل

ومن المراد ما عطيه بما اكتسبه على عصام الاستعارات . قال :

[فصل : في الاستعارة] (والاستعارة مجاز علقته

تشابه كالأسد شجاعته وهي مجازة على الأصح ومنعت في علمها التصريح وفردا لم يفسدوا أو موقفا

منه قرينة لما قد ألفا أقول : الاستعارة اللفظ المستعمل في غير ما وضع له للعلاقة المشابهة كالأسد المستعمل في الرجل الشجاع فقوله كالأسد شجاعته أي كالأسد إذا أطلق على الرجل الشجاع وشجاعته العلاقة بينهما أي علاقته شجاعته والأصح أنها من المجاز المقسوى الذي هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له وقيل من العقل بمعنى أن التصرف في الأمر عقلي

و يلزم من كون التصرف في أمر عقلي كون التصرف فيه عقليا ولو عبر به لكان الظاهر والأمر
العقلي التصرف فيه هو المعاني العقلية والتصرف فيها هو جعلها بعضها نفس الآخر وإن لم يكن
كذلك في نفس الأمر وإدخال بعضها تحت جنس غيره على وجه التقدير والاعتقاد الباطل وحسنه
وجود المشابهة في نفس الأمر اه يعقوب (قوله لا أقوى) أي لا أقوى على وجه التقدير وهو المقطع بمعنى أن التسليم
لم ينقل اللفظ إلى غير معناه وإنما استعمله في معناه بعد أن تصرف في تلك المعاني وصير بعضها نفس
غيره كما ذكرنا وبعد تصير المعنى من آخر جم. باللفظ وأطلق على معناه بالفعل ولو لم يكن معناه في
الأصل وجعل مالم يسمع يواقع واقعا في التقدير والاعتقاد المبني على المشابهة أمر عقلي اه منه (قوله
لأنها الخ) تعليل لكونها محازا عقليا بعد بيان سببه فكأنه قال وإنما كانت محازا عقليا بسبب
ماد ذكر لأنها الخ وصير لأنها للكلمة السبابة بالاستعارة (قوله على التنبه) أي الذي لم توضع له في
الأصل اه منه (قوله إلا بعد الخ) بحيث يصير حقيقة الشيء به الموضوع لها اللفظ شاملة للشيء بادخاله
في جملة أفراد الاعتداء العقلي والاعتقاد التقديري المبني على المشابهة اه منه (قوله كان استعمالها الخ)
لأن العقل صير الشيء من أفراد الشيء به التي وضع اللفظ لحقيقتها فصير الاستعارة حينئذ مستعملة فيما
وضعت له لا فيما لم توضع له وقد تقدم أن محازا أقوى هو ما استعمل في غير ما وضع له وحينئذ فلا تكون
الاستعارة محازا أقوى بل هي على هذا التقدير حقيقة لغوية لاستعمالها فيما وضعت له بعد الإذعان
والادخال في جنس الشيء به فلا يجوز في الحقيقة إذ كان في المعاني يحيل بعضها نفس غيرها ثم أطلق
اللفظ فسميته محازا عقليا ظاهر نظرا لسبب إطلاقه وأما تسميتها استعارة باعتبار إعطاء حكم المعنى
لفظ لأن المنحاز في الحقيقة على هذا هو معنى الشيء به يحيل حقيقة لما ليس حقيقة له وهو المشبه
ولما تبع ذلك إطلاق اللفظ سمي استعارة دسوق عن يعقوب (قوله ورده في الأصل) عبارته مع
السعد ورد هذا الدليل بأن الإذعان أي الإذعان دخول الشيء في جنس الشيء به لا يقتضي كونها أي
الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعلم الضروري بأن أسندا في قولنا رأيت أسدا يرعى ميتعيل في
الرجل الشجاع والموضوع له هو السبع المخصوص اه وانظر بسط المقام هناك (قوله ويتنوع الخ)
يشعر بجريان محازا المرسل في العلم ولا مانع منه بلحة أن يكون العلم لازم مستعمل فيه لفظ العلم
اه صيان (قوله في العلم) أي التخصي كما تقيده عبارته (قوله يحيل) الباء السببية (قوله لما قام
الجنسية) لقاتل أن يقول الجنسية التي يثابها إنما هي الجنسية حقيقة دون الجنسية ادعاء فما المانع
من أن يدعى الجنسية على سبيل التأويل في العلم حتى كأنه موضوع لذات المتصفة تلك الصفة
أعني الجامع للذات المعنية المتصفة وإذا صح التأويل في التضمن نوع وصفية فليصح في غيره
إذ لا فرق إلا في الاشتهار بالجامع وتقدمه وذلك لا يقتضي إمكان التأويل في الأول وامتناعه في الثاني
له سم صيان (قوله نوع وصفية) الأولى نوع وصفية لأن الوصف مصدر لا يحتاج في أداء المعنى
المصدرى إلى إلحاق الباء المصدرية أهول اه منه (قوله بواسطة) متعلق بتضمن وقوله اشتهاره أي
العلم أي اشتهار مدلوله وهو الذات فالعلم التضمن نوع وصفية هو ما يكون مدلوله مشهورا
بوصف بحيث متى أطلق ذلك العلم فهم منه ذلك الوصف فلما كان العلم المذكور بهذه الحالة جعل كأنه
موضوع للذات المستلزمة لتلك الوصف فيكون كذا تأويله فإذا أطلق ذلك العلم على غيره مدلوله
الأصلي صح جعله استعارة بسبب ادعاء أنه من أفراد السكون اه دسوق (قوله حكاهم المضمن)
أي المستلزم وحكم في الأصل اسم فاعل من الختم بمعنى الحكيم قيل لحاتم بن عبد الله بن المشرج
الطائي اه منه (قوله يتناول فيه الخ) نفس من عبارته شئ لا يتم إلا به وهو في عبارة غيره وسيد فيشد

لا أقوى لأنها لما أطلق
على الشيء إلا بعد ادعاء
دخوله في جنس الشيء
به كان استعمالها فيما
وضعت له ورده في
الأصل ويتنوع أن
تكون الاستعارة في
العلم لما أصبح عندهم
من أنها تقتضي إدخال
الشيء في جنس الشيء
به يجعل أفرادها قسمين
متعارفين وغير متعارفين
ولا يمكن هذا في العلم
لما قلناه الجنسية إلا إذا
ضمن العلم نوع وصفية
بواسطة اشتهاره
بوصف من الأوصاف
حكاهم المضمن
الاتصاف بالجوهر فيتناول
فيه فيحصل كأنه
موضوع للجوهر سواء
كان ذلك الرجل
المعهود أو غيره فيتناول
حتم حينئذ الفرد
المتعارف المعهود
والفرد الغير المتعارف
ويكون إطلاقه على
المعهود أصح حاشا
الطائي حقيقة وعلى
غيره من يتصف بالجود
استعارة نحو رأيت
اليوم حاشا

وقرينة الاستعارة تكون فردا أي أمرا واحدا نحو رأيت أسدا يرمى أو متعددا أي أكثر من أمر اثنين فأكثر فيكون كل واحد منهما أو منهم قرينة كقولك رأيت أسدا يرمى على قرينة أو مع زيادة في (١٥١) الهجاء أو تكون معاني

مشتملة أي مربوطا بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد كقوله :
وصاعقة من نسل تشكي

على أروس الأقران
خمس إحسان

أي أنامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا

كالجانب لما استعار الجانب لأنامل

المدحوح ذكر أن هناك صاعقة وبين أنها من

نسل صيده ثم قال على أروس الأقران ثم قال

خمس صحائف فذكر العدد الذي هو عدد

الأنامل فظهر من جميع ذلك أنها أراد الجانب

الأنامل والسبب في ألفا للقرينة وذكره

للضرورة وأنه للاطلاق كالتدلي عليه

قال : (ومع تنافي طرفيها

تنقسم إلى العناد والوافق فاعلم

ثم العنادية تليجيه تلي كما تلي تهكيه

أقول : تنقسم الاستعارة باعتبار

بحوز أن يشه شخص بخاص في الجود فيتأمل الخ وقولنا خيئت أي حين تضمن الانصاف بالجود وقوله فيتأمل أي بعد التشبيه كالتعبير الفاء ليصح التشبيه إذ لو حصل التأويل قبله لزم تشبيه فرد بآخر وهو لا يصح لتساويهما ولو ادعاء تأمل (قوله وقرينة الاستعارة) أي مصرحة أو مكتوبة وإعنا خصها للاعتناء بها وإن كان الحارز للرسول والكناية كذلك أفاده اللسوقي (قوله أمرا واحدا) أي من ملائمت الشبه في الصراحة كبرى ومن ملائمت الشبه في السكينة كالأنظار اه منه (قوله يكون كل واحد من قرينة) أي وليس واحد منها ترشحا ولا تجريدا لاستوائها في ملائمة التشبه به أو التشبه وهذا مسمى على حوار تعدد القرينة وهو الحق اه (قوله يرمى الخ) راجع لقوله اثنين وقوله أو مع الخ راجع لقوله أو أكثر والهجاء الحرب (قوله أو يكون معاني الخ) عطفت على فردا وإنما أعاد العامل للدلول (قوله لا كل واحد) أي فهذا مقابل لقوله أو متعددا وليس مخالفا فيه كما يوم (قوله وصاعقة) أي ورس صاعقة وهي في الأصل نار محاربة تهلك ما أصابته تحدث غالبا عند الرعد والبرق وقوله من نسله أي نسل سيف المدحوح والتصل جديدة السيف وقوله تنسكي أي تنقلب . ومن البيت أن المدحوح كثيرا ما تحدث نار من حدة صيقه بقلبيها على زعوس الأقران ليهلكهم بها والمراد بقلبيها قلب السيف الذي هو أصلها وإنما بقلبيها بأنامله التي هي كالجانب في عموم العطاء وكثرة النعم اه يعقوب (قوله ذكر أن هناك صاعقة الخ) بيان للعاني للشمعة التي جعل مجموعها قرينة لارادة الأنامل بالجانب وكان عليه أن يذكر معها ضمنية مقام المدح فان قطع النظر عنه يجمع المراد بها الأصابع كندا في الأطول فان أريد بالأنامل الأصابع فلا إشكال اه صان (قوله فظهر من جميع ذلك الخ) لك أن تقول إضافة الصاعقة لنسل السيف كاف في القرينة المذكورة فيعناف مسمى من قوله مربوطا بعضها ببعض فيكون الجميع قرينة الخ اه سم صان (قوله للضرورة) الأحسن ما قدمناه (قوله تنسكي إلى العناد) أي تنسب إليه فتسمى عناديه كما أشار إليه الشارح والنسب للعناد أي تنافي طرفيها وقوله لا الوفاق وإنما تنسب إليه عند جهة اجتماع طرفيها في شيء واحد فيقال فيها حيث تد وفاقية لتوافق طرفيها في جهة الاجتماع قاله ع ق وفي نسخة :

وباعتبار طرفيها تنقسم إلى العناد والوافق فاعلم
وهي أقرب لتكلام الشارح (قوله تلي) أي توجد (قوله يمتنع اجتماع طرفيها) أي في شيء لتناهيها فلا يصح كونها وصفين له أفاده يعقوب (قوله كاستعارة الخ) فلا يطلق كل من الوجود والعدم على شيء واحد وكذا كل من اللفظ والمعنى ثم التبادر من عبارته هنا وفيما بعد أن المراد بالاستعارة المعنى المستعري وهو الاستعمال ويصح التقسيم أيضا باعتبار المعنى الأصمى بأن تقول كلفظ الموجود الخ وكذا فيما بعد تأمل (قوله يمكن الخ) لعدم التنافي فيصح كونها وصفين له (قوله كاستعارة الاحياء للاهتمام) المناسب للهداية كما في غيره لأن القول المستعار مستند لله فلا يصح كونه للاهتمام لأنه ليس وصف له تعالى والاحياء والهداية يجتمعان في شيء واحد هو الله تعالى (قوله إما تليجيه الخ) المناسب فتكون تليجيه الخ كما في النصف لأن عبارته نظير الخصر في الفصين وليس كذلك إذ كل من المثالين المتقدمين الأولي ليس من هذين وعبرة الأصل ومنها يعني العنادية التهكية والتليجية تأمل (قوله أي المتصود الخ) بيان للتليجية باعتبار وجه التسمية فيها أي أنها إما تنسب

السوفين أي المستعار منه والمستعار له إلى عنادية وهي التي يمتنع اجتماع طرفيها كاستعارة اسم المدحول للوجود الذي لا منفعة فيه واستعارة اسم الميت لأحي الخاهل والى وفاقية وهي التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء كاستعارة الاحياء للاهتمام في قوله من كان ميتا فأحيه ثم الأولى إما تليجيه أي للمتصود منها التليجية

نريد جنانا قصد التلميح
والظرافة أو التهكم
والخرقة قال :-
(و باعتبار جامع قرينة
كقمر يقرأ أو غريبة
وباعتبار جامع وطرفين
عقلا وحساسة بغير
مين)

أقول: تنقسم الاستعارة
باعتبار الجامع إلى
قرينة وغريبة فالأولى
ما كان الجامع فيها
ظاهرا تحويرات أسد
يرى ورأت قرا يقرأ
والثانية ما كان الجامع
فيها خفيا لا يدركه
إلا الخاصة نحو :

وإذا احتج قريوس
بعبارة البيت

شبه هيئة وقوع
الغان في موقعه من

قربوس السرج فتدا
إلى جاني فم القوس

بهية وقوع الثوب
موقع من ركبت الهي

فتدا إلى جاني ظهرت
استعار الاحتباء وهو

أن يجمع الرجل ظهره
وساقيه شوب ونحوه

لوقوع الغان في
قربوس السرج فامت

الاستعارة غريبة لقراءة
الشبه وتنقسم الاستعارة

أيضا باعتبار الطرفين
إلى جامع وإلى أخصام

لأن الطرفين إما متجانسين
أو عقليين أو لاهية حتى

لا يبيح لقصده منها (قوله والظرافة) عطف تفسير وكذا الاستهزاء بعد (قوله بأن يستعمل الخ)
تصوير تلميحية وتهكية (قوله فاصدا الخ) فاشكال الواحد صالح لمفسدين كاسم نظيره في التشبيه
(قوله واعتبار) أولا تقدم لغراب نظيره وقوله وباعتبار ثانيا الظاهر أنه حال من التشبيه المحدث
المعبر عنه بـ ستة على رأي سبويه (قوله جامع) هو ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في
التشبيه واجها وهي تالفا ما مطلق (قوله حسا وعقلا) أي حسية وعقلية فالمراد منهما العين الصغرى
والمعنى أن يكونان من جنس الصفات أي باعتبار حسية الطرفين والجامع وعقليتهما (قوله مبن) أي
كفتن (قوله ما كان الجامع فيها ظاهرا) أفاده أن تشبيها قرينة القرب حاسما من التحق بسبب
ظهوره ويظهر من هذا ما أفاده من عدة تشبيهات الثانية (قوله تحويرات الخ) فإن الجامع هو الجرادة
وهي ظاهرة عني (قوله ورأت الخ) فإن الجامع هو الجمل التام وهو ظاهر (قوله الخاصة) أي الذين
أوتوا ذهنا ارتفعوا عن طبقة العامة مطلق (قوله تحويرات الخ) قاله الشاعر يصف قوسا له بأنه مؤثرب
وأنه إذا نزل عنه وألقى عنائه في قريوس مرجح وقف فكانه إلى أن يعود إليه مطلق (قوله قريوسه)
أي مقدم مرجح وهو يحتمل أن يكون فاعل احتج بشبهة منزلة الرجل المحتج وكان القربوس
متم إليه فم القوس بالشان كما يصم الرجل ركبته إلى ظهره شوب مثلا ويشتغل أن يكون مفتولا
وفاعل احتج ضمير يعود للقوس مضمن معنى جمع أي جمع القوس قريوسه بعائنه إلى نفسه كما يصم
المحتج ركبته على الأول ينزل خلف القوس منزلة الظهر من المحتج وقم القوس منزلة الركبتين وعلى
الثاني ينزل القربوس منزلة الركبتين واللم منزلة الظهر والتشبيه على الثاني أنه لأن القربوس أعلى
وكذا الركبتين والتم أسفل وكذا موضع ما يعتصم به من الظهر والقربوس فتح الزاء ولا يمكن
إلا في الضرورة من السعد والضبان (قوله بضاعة) أي لحائه (قوله البيت) أي انظر البيت وانما أصل
في باقيه لمحاول القصور بقدره وقد انظر عليه الأهل ولم يترك الاحالة كالأهل نظرا إلى أن
الكلام لا يتم إلا ببقائه ونحوه : عكس التشكيك إلى انصراف الزائر * التشكيك
والتشكيك من الحادثة التي تجفل في لم القوس وعكسها ترددها في جهات القوس وأراد بالزائر ضمه
بدليل ما قبله :

عقوده لما أورد حباتي بإلهاله وكذلك كل خاطر

(قوله شبه هيئة الخ) أي لازم هيئة ليوافق ما يلقى ولأن الكلام في الاستعارة الفردة أو صلب ومراده
بما يأتي قوله وهو جميع الخ فإنه يقيد بما ذكر وسببه عليه ووجه الثالث هو هيئة إحاطة شيء بشيئين
عائنا أحدهما إلى الآخر على أن أحدهما أعلى والآخر أسفل فله الدسوق (قوله من قريوس) بيان
لوقوع أو لمن تبعه لأن الموقع بالفضل بعض القربوس وكذا عابده أنه منه (قوله وهو جمع الخ)
ففي هذا الاستعارة انضم وجمع خصوص لازم له هيئة لانفس الهيئة فتقوله فيما مر شبه هيئة الخ أي
شبه متماوجما خصوصا لازم له هيئة للذكورة بقسم وجمع خصوص آخر لازم له هيئة أخرى لأن معنى
الاحتباء الخ لا القبيصة أنه شبان عن الحفيد (قوله إلى ستة أقسام) حاصلها أن الطرفين إن كانا
عقليين أو الشغار منه حتى وللشغار له عقل أو بالعكس فهذه ثلاثة ولا يكون الجامع فيها إلا عقليا
دسوقي (قوله تحويرات الخ) ثم محلا جسده له حوار (في كون الآية استعارة بحث إذ جسده له حوار
صرح في أنه لم يكن محلا إذ لا يقال لشجر أنه جسده له صوت المبقرة وقد أبدل من المعجل بدل الشكل
وظاهر أنه ليس عين المعجل فلا محالة المراد بالمعجل مثل المعجل فهو نظير حتى يتبين لكم المحيط الأبيض
أو عقليين أو لاهية حتى

أو عقليين أو لاهية حتى . المشبه به عقل وعكسه فان كانا عقليين فالجسم بالخطوط التي في جسمه فلا محالة له حوار من

من الخيط الأسود من النسر فأن بيان الخيط الأبيض أخرجه من أن يكون استعارة إلى التشبيه
وكذا أبدل جسده له خوار من ههنا أخرجه من أن يكون استعارة فهو تشبيه بليغ لا يحل ذكر فيه
وصف المشبه وحده وبه ظهر حذف ترك الصنف من التشبيه الجليل ما ذكر فيه وصف المشبه وحده
بأنه عني عدم الظهور به في كلامهم صبان عن الأطول (قوله خلقه الله الخ) عند إلقاء السامري في تلك
الحلى التامة التي أخذها من موطن قوس جبريل قاله السعد (قوله من حلي القبط) التي سكنها نمر
السامري أه منه (قوله الشكلي) فإن ذلك الحيوان كان على شكل وبالبقرة أه منه قال الصبان لأوجه
ترك الخوار أه أطول أي لأنه أيضا حسي بترك السمع أه (قوله والجميع) من الاستعارته والستعار
له والجامع حسي أي معرك بالصر أه منه (قوله كشط الحد الخ) الذي هو معنى السليخ (قوله كشط
الضوء) أي إزالته وكشفه وقوله عن مكان الليل أي موضع إلقاء طلعت قاله السعد ثم إن النارج جعل
لليستار له كشف الضوء لا كشف النهار لأن النهار زمان تكون العالم مضيئا والليل زمان كونه مظلم
بلا سلب أحد الزمانين عن الآخر بل الضوء عن وجه الظلمة تشبه على أن يعلق السليخ بالنهار بحجته
سليخ الضوء لكن كان الأوفر أن يقول على ظلمة الليل مكان قوله عن مكان الليل إذ ليس الاستعارة
الكشف عن مكان الليل بل عن الظلمة فلا يليق ذكره في مقام البيان وإن كان يمكن تصحيحه بجعله
مجازا عن الظلمة أعاده الصبان عن الأطول (قوله وما حبان) لا يخفى أن كلاما من الكشط والكشف
ليس حيا بل هو عطف إذ لا يترك بالحس المعنى الصدري الذي هو معناه ضرورة أنه غير موجود في
الخارج اللهم إلا أن يراد بحسبهما أن الحاصل بالمصدر فيهما حسي فليست أمثل ثم رأيت الفري استنكاه
وأجاب بأن الراد الحقيقة الحاصلة عند الكشط والانتكشاف أه مهم وقيل حينئذ باعتبار متعلقهما من
الحد والظهور شاء على أنه أجرام لطيفة متصل بالمحسوس فتوجب إحصاءه عادة كما أن الظلمة أجرام كذلك
توجب عدم إحصاء ما اتصل به أه صبان والظاهر أنه لإحاطة لهذا البناء لحصول الاحساس حتى على
الفرضية تأمل (قوله ما يقتل الخ) فإن في كل منهما ترسيما على آخر إذ في الأول ترسيب ظهور اللحم
على كشط الحد أي إزالته عن اللحم وفي الثاني ترسيب ظهور الليل أي ظلمته على كشف صر النهار
عنه يعقوب (قوله حسن الطلعة) أي حسن الوجه وحس الوجه طلعة لأنه الطلع عليه عند الشهود
والواجهة والحسن يرجع إلى الشكلي واللون وما حبان فيكون حسن الطلعة المعبر في التشبيه حيا
وقوله ونباهة الشأن أي شهرته ورفلته عند النفوس وهي عقلية لأنها ترجع لاستظام النفوس لها حيا
وكونه بحيث يبالي به وهذا غير محسوس فقد نبين الاختلاف الجامع أه منه (قوله الرقاد) أي النوم
على أن يكون المرقد مصدرا وتكون الاستعارة أهلية وينبغي على غير ذلك نظير السعد (قوله
الموت) أي على كون الرقد مصدرا (قوله عنهم ظهور الفصل) لأن كلاما من الثام والبيت لا يظهر منه
فضل والراد الفعل الاختياري للعند فلا يرد أن الثام يصدر منه فعل صبان (قوله كسر الزجاجه)
أي ونحوها مما لا يثبت بعد الكسر وقوله وهو حسي أي باعتبار متعلقه أه منه (قوله والتبليغ)
واللفظ أن الأمر بإزالة لا تحصى ككسر الزجاجه أه مطلق وقوله أم الأمر أي أظهره ووضع
(قوله والجامع التأثير) أي وهو أمر مشترك بين الطرفين فالتبليغ فيه تأثير وهو بيان لا يعود معه
المؤثر فيه أي المبين إلى الحالة التي كان عليها قبل التأثير فإن المبين لا يعود إلى الخفاء الذي كان
عليه قبل البيان أه صبان وقوله فإن المبين أي بالتبليغ النبوي (قوله وما) أي المستعاره والجامع
(قوله فإن المستعاره) أي الذي استعمله لفظ الطغيان وأخذ منه طغي أه يعقوب (قوله وهو
حسي) لأن الكثرة وجود أجزاء كثيرة للماء والوجود للأجرام حسي باعتبار ذاتها أه منه

فأن المستعار منه وه
القرة والمستعار له
الحيوان الذي خلقه الله
تعالى من حلي القبط
والجامع الشكل والجميع
حسي وإنما عطف نحو
وآية لحم الليل نسلخ
منه التبارق المستعار
منه كشط الحد عن
نحو الشاة والمستعار له
كشط الضوء عن
مكان الليل وما حبان
والجامع ما يقتل من
ترسيب أمر على آخر وإما
مختلف كقولك رأيت
شما وأنت تريد إنسانا
كالشمس في حسن
الطلعة ونباهة الشأن
وإن كانا عقليين
فالجامع لا يكون إلا
عقليا نحو من بعثنا
مرقدنا فإن المستعار منه
الرقاد والمستعار له الموت
والجامع بينهما عدم
ظهور الفعل والجميع
عقل وان كان المستعار
منه حيا والمستعار له
عقليا فكذلك نحو
قاصع بيا تؤمر فأن
المستعار منه كسر
الزجاجه وهو حسي
والمستعار له التبليغ
والجامع التأثير وما
عقلان أو عكسه نحو
إنما طغى الماء فأن
المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه

(قوله التكبر) أي عذ الشخص نفسه كثيرا ذارفة إمام الأئمة عليا أو باعتقادها ولو لم
 سكن له منه (قوله الفرط) أي الزائد على الحد (قوله وهما عقليان) أي لا حار منه والجامع . أما
 عقلية التكبر فظاهرة وأما عقلية الجامع فلا منه بمعنى طلب العلو قال السباني وهو اعتباري في الماء
 كاتري (قوله واللفظ) أي الستار (قوله إن حضا) أي إن كان اسم جنس وسأى بيانه (قوله يقل
 أصلية) أي قل في تسمية هذا اللفظ استعارة أصلية (قوله وتبعية) الظاهر عطفه على أصلية أي
 يقل هو استعارة تبعية وقوله لدى الوصفية أي عند وجود الوصفية فيه أي عند كونه وصفا وقوله
 والفعل والحرف الظاهر أن المراد بهما الفعلية والحرفية أي وعند الفعلية والحرفية أي كونه اللفظ
 فعلا أو حرفا تأمل (قوله أنه) أي بأنه (قوله القيد) أي الراجع إلى الله تعالى عن كل ما يفرضه منه
 من شجوات النفوس وقوله الموق أي يحقوقي التكليف المؤدى للعهد الذي أخذ عليه بأن يبيع أمر
 مولاه ما استطاع اه ع ق (قوله الاستعارة) إن كانت بمعنى اللفظ كان في قوله باعتبار اللفظ أي
 الستار وضع الظاهر موضع الضمير وكأنه قال باعتبار نفسها وإن كانت بالمعنى الصلوي فالأمر ظاهر
 (قوله اسم جنس) هو هنا مادل على ذات صالحة للصلوق على كثيرين من غير اعتبار وصف
 والمراد بالذات في هذا القام ما يستقل بالفهومية عينا كان أو معنى كأسد وضرب فخرج صالحة الخ
 العلم والضمير والاشارة بقولنا من غير الخ المشتقات واحترزا بها عنه باصطلاح النحاة وهو النكوة
 الشاملة للشتق والجامد إذ يلزم على إرادته خروج استعارة علم الجنس ودخول استعارة المشتق مع
 أن الأولى أصلية والثانية تبعية أعاده السوقي (قوله أصلية) لأنها ليست تابعة لأمر آخر أولها أصل
 للاستعارة التبعية اه أطول اه صيان (قوله صفة) أعاد به أن المراد باسم الجنس الجامد وقد يفناه
 (قوله نحو الحال الخ) أي نحو ناطقة بما ذكر وكذا نظيره (قوله تبعية للاستعارة الخ) أعاد به وجه
 تسميتها تبعية وهو كونها تابعة لما ذكر ومتفرعة عنه (قوله في مصدر المشتق) هو النطق في الأمثلة
 فيقتدر تشبيه الدلالة بالنطق واستعارة النطق لها ثم يشتق منه ناطقة ونطقت وينطق (قوله وللتشبيه
 في متعلق الحرف) أي في متعلق معنى الحرف وهو معنى كل يعبر بداله عن معنى الحرف عند تفسيره
 كما في قولنا من معناه الابتداء وليس هذا معنى الحرف والالكان احتمالا لأن الاسمية والحرفية إنما
 هما باعتبار استقلال المعنى وعدمه وبيان تبعيتها للتشبيه في مثال الشارح أنما قلنا تشبيه مطلق ترتيب
 نحو العداوة والحزن من كل ما لا يناسب كونه علة بمطلق ترتيب العلة الثانية بجامع مطلق الترتيب
 فسرى التشبيه للحزنيات فاستعيرت اللام من حزن من التشبيه بالحزن من التشبيه وإنما كانت
 الاستعارة تبعية في المشتقات لأن المصدر الدال على المعنى القائم بالذات لما كان معناه معينا والذات
 مبهمه كان هو المقصود الأهم الجدير بأن يعبر فيه التشبيه وإلا ذكرت الألفاظ الدالة على نفس التواتر
 دون ما يقوم بها من الصفات بأن يقال مكان فيه الرقاد أو ذات لها قيام مثلا أعاده السعد وفي الفعل
 لأن معناه لما اشتعل على النية الغير المستقلة بالمفهومية كان تمام معنى الفعل غير مستقل لأن المركب
 من المستقل وغيره غير مستقل وغير المستقل لا يصلح الحكم عليه بالموصوفة فاعتبرنا التشبيه والاستعارة
 أولا في المصدر وفي الحرف لأنه لما وضع الواضع لفيد معنى نسبيا كالأبتداء في سن مثلا ليتوصل به
 إلى حال متعلقه المخصوص كالسير والبصرة لم يضع الحكم على مدلوله قصد له برة وإنما حكم على
 الابتداء عند قطعه عما اعتد في الحرف لأنه لازم للقصد بالحرف لزوم الاسم للأخص قاله السباني
 وقوله لأنه لازم الخ تحليل المخصوص أي وانما نعت استعارة الحرف الحكم على متعلقه العام لأنه الخ تأمل
 (قوله وأطلقت) أي عند التشبيه بما لا يتم له الطرفان ونسب حينئذ مطلقا موافقة لهذا المعنى

التكبر والجامع
 الاستعلاء الفرط وهما
 عقليان - قال :

(واللفظ إن جفا فقل
 أصلية

وتبعية لدى الوصفية
 والفعل والحرف كحال
 الموصوف

ينطق أنه المتبب الموق

أقول: تنقسم الاستعارة

باعتبار اللفظ إلى أصلية

وتبعية فإن مكان

الستار اسم جنس

فلاستعارة أصلية نحو

وأيت أستاذي الحام

وإن كان صفة نحو

الحال ناطقة بكذا

أو فعلا نحو نطقت

الحال بكذا ومنه

مثال المسند أو حرفا

نحو فالتقطه آل

فرعون ليكون لهم

عدوا وحزنا فاستعارة

تبعية للاستعارة الأصلية

المضرة في مصدر

المشتق إما أو فعلا

وللتشبيه في متعلق

الحرف . قال :

(وأطلقت وهي التي لم

تقرن

يوصف أو غير مع أمر فاستبد وجرت بلائق بالنسل ورشحت بلائق بالأصل نحو ارتقى إلى سماء القدس
ففاق من خلف أرض الحسن ألبها الترشيع لآبائنا على قناسي التشبيه والافتاء أقول : تنقسم الاستعارة
باعتبار ذكر ما يلائم الطرفين وعدمه إلى مطلقة ومحددة لم تقترن بشئ من بلائق (١٥٥) المستعار منه والمستعار

وكذا يقال في جرود وورش (قوله بوصف) أي يلام أحد الطرفين والراد به الصفة للعبارة التي هي معنى قائم بالغیر سواء دل عليها نعت نحوى أو غيره (قوله أو تفريع أمر) أي ذكر حكم ينسب على السمع له أو منه وإن لم يكن بصيغة تفريع وبهذا يتدفع ما أورد من أن السكاكي ذكر في لطائف - يا أرض اطلبي ماءك - الآية أن الخطاب في ماءك ترشيح وليس الخطاب وصفا ولا تفريع كلام واعتبار الوصف المسمى بالخطابية نصف لا بصار إليه اه صبان بتصرف (قوله فاستن) أي اطلب بيان الأمور وحققها (قوله بلائق) أي موافق (قوله القدس) هو عبارة عن إدراك تراهة الرب عن كل ما لا يليق أو عن الانصاف بالقدس عن رغوبات النفوس وشهوات العاجلة (قوله أطلما) أي الأمور الثلاثة المأخوذ منها أقسام الاستعارة أي أقوى في البلاغة وأنبأ بمقتضى حال الاستعارة وهو حال إيراد المألوفة في التشبيه لأنه يقربها وليس الراد أنه أقوى في الباقية في التشبيه لأنه مفاد بإفادة حقيقته فلا حاجة لذكره أفاده السوقي ويعد ما فاء أيضا عدم شرط أفضل التفضيل عليه (قوله على تناسي التشبيه) أي إظهار سياته ومعاملته معاملة للنسي والراد على شدة تناسيه وإلغائه الاستعارة مبنى على تناسيه أيضا اه صبان والتشبيه ينتج التشبيه مستندة وسكون الباء ضرورة بمعنى الشبهة هذا هو الظاهر وكسر التشبيه مستندة فيه بعد لا حواجه إلى التقدير تأمل (قوله واستفائه) أي ودعوى استفائه والمطف من عطف اللازم على الظاهر (قوله يلام) أي يتناسب (قوله الطريقين) أي للسمع منه والسمع له وهما المسميان في التشبيه الشبه والتشبيه به (قوله وهي التي الخ) الواو في والسمع له معنى أو كما لا يخفى وحقيقة فيصلى بما إذا لم تقترب شيئا أصلا وبما إذا اقتربت بما يلائمها نحو رأيت أسدا مسرعا ومقذف في البيت الآتي على أحد وجهيه (قوله إذا كانت القرينة الخ) ليس قيادا في تحقق الإطلاق لعدم توقفه على ما ذكر بل في تحقق الاستعارة أي وإنما تحقق الاستعارة بمجرد هذا اللفظ إذا الخ وأما قوله إذا كانت الآتي فهو قيد في تحقق التجريد كما يفيد التحليل بعبارة (قوله مجردة) لتجريدها عما بقى بها من الإطلاق أو ترشيح يعقوبى (قوله نحو رأيت أسدا يرى) وهذا مثال الوصف ومثال التفريع رأيت أسدا فاستعرت منه سيفا عرق (قوله لأن التجريد الخ) أي فإذا اعتبر يرى قرينة لا بعد تجريده وهذا تعليل لمحدوف وأصح (قوله نحو رأيت أسدا له ليد) ومثال التفريع رأيت اليوم في السوق أسدا فأجعتي أتياه عرق ومنه الخطاب السابق في يا أرض الخ كما مر (قوله والقرينة الخ) كالأول (قوله فان الرقي الخ) الذي يظهر من كلامه أن للسمع منه هو معنى السماء والسمع له أغلى مراتب القدس فيكون الرقي ترشيحا هو المناسب الذي لا يبنى المدلول عنه (قوله الأصلية) أي في المصدر وهو الارتفاع وقوله والتبعية أي في الفعل وهو ارتقى وقوله حيث استعبر الخ أي واشفق من الارتفاع بمعنى الاستفال لرتقى بمعنى انتقل والحينية للتعبيل (قوله شاكى) أي نام وقوله مقذف أي مرى به صخبها في الحزوب والوقائع فيكون تجريدها أو مرى بالعلم فلا يكون واحدا منهما ولذا لم يتكلم عليه الشارح (قوله من التجريد) أي والإطلاق لكن إنما يظهر التفضيل على

والجريد مع الترشيع مكافئان ثم إن هذه ورود الترشيع في كتاب الله تعالى على ما ذكره مصمم لأبوابه المذكورة كما لا يخفى لأن ذكر غيره لأجله (١٥٦) عريضة لا يقتضي عدم هذه الزينة الآتية ومن عرف موقع الكلام هان عليه هذا المقام قال:

[فصل في التحقيقية والعقلية]

(وذا من معنى ثابت بحسن أو عقل فتعريفه كذا رأوا)

مستأشرفت صائر الصوفية

نور نفس الحضرة القلبية

أقول: قسم الاستعارة إلى تحقيقية وتخيلية فمرادها العقلية التخيلية بدليل الخلق بالاستعارة

إن تحقق معناها خاصا لخواص أستاذ في الخلق أو عقلا نحو

أهذه الصراط المستقيم فان استعاره قواعد الدين وهي حقيقة عقلا

فلاستعارة تحقيقية وإن لم يتحقق لاحضا ولا عقلا بل كان أمرا

معوها فلاستعارة تخيلية كالأظفار في

أنشبت المنية أظفارها كاسياني أفاد في كلامه

ف قوله كما شرفت الخ مثال للاستعارة

التحقيقية المتحقق بمعناها عقلا لا المنعارة

منه الاستعارة بالنور المحسوس والمستعارة

الشرائح الصدر فلهذا وهو أمر محقق عقلا وكذا التمس فان استعاره المعارف الربانية قال:

[فصل في المنكية] (وحيث تشبه بنفس أصرا وما سوى تشبه لم يذكر)

وله لازم لما تشبه به

عليه

التجريد إذا جعل أبلغ من باب الحذف والإرسال أي أبلغ كلامه والأفلا تأمل (قوله والتجريد الخ) فهما في حكم الإطلاق (قوله عريضة) نسبة للعارض على غير قياس وهي من نسبة الخاص للعام أو الشيء لنفسه مبالغة (قوله للمقام) أي مقام علم وجوده في القرآن مع الفهم

[فصل في الاستعارة التحقيقية والعقلية] في نسخة إسقاط لفظ العقلية وقد اعتمد الشارح نسخة ذكرها مفسرا لها فيما بعد بالتخييلية أي على اعتبار الشطوط في التحقيقية والفهم في التخيلية ليكون الفصل مستويا للتقسيم المشهور عن السكاكي واعتمد المصنف نسخة إسقاطها فحل الفصل

قاصرا على التحقيقية وأدعى أن قسمها وهو التخيلية مذكور في الفصل بعده وصيغ الشارح هو الجدير بالقبول لأن التخيلية المذكورة فيها بعد معنى إقبالات لازم التشبه به ليست بهذا المعنى فيها للتحقيقية بل قسمها ما سيذكره الشارح وستوضحه كما استشهد به عن السكاكي في مغاز السكاكي وكبرها (قوله وذات معنى الخ) هو الاستعارة والباء في حسن يعني في ومعنى ثبوته في الحسن إدراك

الحسن إياه أن يكون المعنى الذي أريد بها وأطلق لفظها عليه أمرا معلوما يمكن أن ينص عليه وينار إليه إشارة حية وكذا يقال في أو عقل (قوله كما شرفت الخ) المعنى على ما ذكره الشارح استشرت واتعت قلوب الصوفية بنور معارف مكان المحصور والشهود وهو الكيفية التي تقتضي وجود المعرفة وهي حالة المظهرين من دعوات النفس فالحضرة القدسية معناها عليه ما ذكره وسيأتي تيمم المقام عند

الكلام على عبارة الشارح (قوله فلاستعارة الخ) الفاء فصيحة (قوله وإن لم الخ) مفهوم المصنف (قوله كالأظفار الخ) فإنها مستعارة لأمر متخيل وذلك أنه لما شئت للنية بالسبح في الاغتسال أخذ الوهم في تصويرها بصورته واحترام لوازمه لها فاخترع لها مثل صورة أظفار ثم أطلق على ذلك المثل لفظ الأظفار على سبيل الاستعارة التصريحية والقرينة إضافتها إلى النية وسيأتي تيمم الكلام على التخيلية عند الكلام على مفهوم السكاكي في المنكية (قوله كاسياني أفاد الخ) لم يأت هذا المصنف وإنما

الشارح فهم خلاف المقصود من قول المصنف الآتي وذكر لازم الخ فأحال عليه هنا وسيأتي بيان المقصود مع ما في فهم للشارح (قوله إذ المستعارة) أي المعنى الذي استعير منه لفظ الاشتراق وقوله والمستعارة الخ لكن يعني ارتكاب التجريد عن المصدر ثلاثا تكرار مع البصرة تأمل (قوله وكذا التمس) أي أنها استعارة بمعنى متحقق عقلا وقوله فان الخ أي وهي أمر متحقق عقلا فقولته فان الخ تعليل لمقادير قوله وكذا والنور ترشيح لاستعارة الشمس والحضرة على هذا معناها ما علمته ويحتمل

أنه لاستعارة في لفظ الشمس وأن إضافتها للحضرة من إضافة المشبه به إلى المشبه بناء على أن المراد بالحضرة القلبية المعرفة المتعلقة بظلمة الرب ونفسه عما لا يليق بجلاله بناء على أن لفظ الحضرة نقل من معنى المحصور والشهود المحسوس إليها في عرف الصوفية والنور حيث لا ترشيح للقبية عن عرف مع زيادة (قوله الربانية) أي المتعلقة بالرب تعالى وتقدس

[فصل في بيان الاستعارة بالسكناية] (قوله وحيث الخ) اسم شرط حذف منه ما للتصورية وشرطه محذوف يدل عليه أسماء وجوابه قوله قل ذلك الخ والفاء في نفس بمعنى في والواو في والمحال ويدكر المؤكد على قلة بالنون الخفيفة المنقلة ألفا في الوقف (قوله ودل) عطفت على حجة وما الخ وقوله لازم أي مذكور مع التشبه به ويكون كمال التشبه به أو قوامه في وجه التشبه ليخيل أن التشبه من جنس

المشبه به الأول في المثال الأول والثاني في الثاني كما سيظهر ولما الخ متعلق بلام ومبني على حذف حرف أي

الشارح الصدر فلهذا وهو أمر محقق عقلا وكذا التمس فان استعاره المعارف الربانية قال:

[فصل في المنكية] (وحيث تشبه بنفس أصرا وما سوى تشبه لم يذكر) وله لازم لما تشبه به

عليه

يخرج باستعاره الكناية
وذكر لازم تخيلية
جاءت نسبة
ألفاظها
وأشرفت حضرتنا
أنوارها

أول: إذا لم يذكر شيء
من أركان التشبيه
سوى المشبه ودل على
المشبه به وذكر لازمه
قبله لك التشبيه الضمر
على النفس أي الذي لم
يذكر عليه بأدائه
استعارة بالكناية
ويسمى لازم استعارة
تخيلية لأن معناها
لم يكن محققا لاحدا
ولا عقلا كألفاظ المنية
في قولنا أنشئت المنية
ألفاظها فإن الألفاظ
مستعارة في شيء منوم
للمنية أي الموت شيه
بالألفاظ الحقيقية وتبع
المصنف الأصل في جعل
التشبيه استعارة
بالكناية والحق أنها
لفظ المشبه به المستعمل
في المشبه الضمر في
النفس المرموز إليه
بلازمه كلفظ السبع
هنا إذ الاستعارة اللفظ
المستعمل في غير ما وضع
له أم استعماله في التشبيه
ليس واحدا منها وقيل
إنها لفظ المشبه المستعمل

عليه (قوله النسخ) أي لفظة السبع الاصطلاحية مع حق (قوله باستعارة الكناية) أما نسبتها بالكناية
أو بالمعنى عنها أو نحو ذلك فلأن ذلك يقتضيه لم يصرح به وبما لا يصرح به وبما لم يذكر عنه وأما نسبة
استعارة غير اصطلاحية أو لأن من شأن التشبيه ابتداء الاستعارة عليه ع (قوله تخيلية) أي
يسمى تخيلية أي باستعارة تخيلية أما نسبة ذكر لازم استعارة فلأن ذلك لازم استعارة أي نقل
من المشبه به وجعل متعلقا بالمشبه وأما نسبتها تخيلية فلأن التكلم قيل به السامع كونه للمشبه نفس
المشبه به نفس هذا ليس الاستعارة بالكناية والتخيلية بالاعتبار لأن الأولى تشبيه في النفس فهو نقل
نفس والثانية ذكر لازم وهو نقل أيضا قلبا من الاستعارة بمعنى الكلمة في نسبتها استعارة نسج
ع قد مع تصريف وزيادة (قوله كأن شئت) أي عقلت والمنية الموت في هذا الكلام تشبيه المنية بالسبع
في اعتبار النفس وأخذها من غير معرفة بين نفع وضرار وفيه ذكر لازم المشبه به الذي هو الألفاظ
وهو الدال على تشبيه المنية بنسب الألفاظ التي هو السبع فتشبيه المنية بالسبع في النفس استعارة بالكناية
وذكر الألفاظ تخيلية ع. واللازم هنا وهو الألفاظ لا يكمل وجه المشبه به بل هو فهو وإن
أمكن منه بدون الألفاظ لكنه يكون ناقصا (قوله وأشرفت) أي على معناه وهو شامت فأشارها على
ترجم الحافظ أي بأنوارها أو مضمين معنى أظهرت فأنوارها مصورة ذكرها المصنف في شرحه والثاني أولى
مطلوجه لم ير الشارح تبعا بعد على الأول والمضرة المعرفة شبهت المضرة بالنفس بجامع كشف
الحجابات وأضمر التشبيه في النفس استعارة بالكناية وإنابت إشراق لأن أنوار هي هو لازم للنفس
تخيل ع. حق واللازم هنا به قوام المشبه به في وجه المشبه به إذ لا تكشف النفس الحجابات إلا بضوئها
بالأنوار أو بظهور الأنوار تأمل (قوله ويسمى لازم الخ) هذا اتصال من مذهب الخطيب المذهب
السكاكي بالنسب ويسمى إنابت أو ذكر لازم استعارة تخيلية مع الاعراض عن التعليل بعد لأنه
لا يناسب هنا إذ الألفاظ على ما هنا ليس مستعملة في أمر متوهم بل في معناه الحقيقي وإنما انجاز في الإنابت
وتعجب من مثل الشارح غفلته عن هذا مع تمام وضوحه (قوله المستعمل) بالرفع صفة اللفظ وقوله في
النفس أي عند النفس خلاصه وقوله الرموز بالرفع صفة لفظ أيضا وقوله بذكر لازمه أي مثبنا
للمشبه ويسمى إنابت استعارة تخيلية كما هو عند الخطيب وقوله يستعمل السبع أي المستعمل في المنية
في النفس المرموز إليه بذكر لازمه وهو الألفاظ (قوله يذ الاستعارة الخ) تعليل لقوله والحق الخ ووجه
نسبة المصنف المذكور على المذهب الثاني استعارة بالكناية ظاهر أما الاستعارة فلأن لفظ المشبه به قد
استعمل في المشبه الذي هو غير ما وضع له للعلاقة الشابهة وأما الكناية فلأنه لم يصرح بالمستعار بل دل
عليه بذكر خواصه وكذا لازمه. والكناية في اللغة الخفاء قاله اللغوي (قوله وقيل إنها الخ) حاصل المذهب
أن يجعل المشبه به فردان حقيق وأدعائى هو نفس المشبه مدعى كونه فردا من المشبه به ويستعار لفظ
المشبه للمشبه به الإدعائى للاستعارة هي لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بأدعاء أن المشبه عين
المشبه به وإنكار أن يكون شيئا آخر بمرتبة إضافة ملائم للمشبه به إليه في قولنا أنشئت المنية ألفاظها
يزيد بجعل الاستعارة هي المنية المستعملة في السبع بأدعاء السبعة لها وإنكار أن تكون شيئا آخر غير
السبع بمرتبة إضافة الألفاظ التي هي من خواص السبع إليها ثم إن ما أضيف إلى المشبه من خواص المشبه
به يسمى سندا تخيلية على ما هو إضاحة في ألفاظ المشبه بالكناية عنده كغيره لا يفرق في التخيلية
ويختلف غيره في أن التخيلية تنفرد عنده عن الكناية كما في قولك ألفاظ المنية التشبيه بالسبع
أهلكنا فلانا وغيره لا يقول بالانفراد ويقول إن الإنابت في مثل هذا أمر شيع للتشبيه تأمل (قوله
المستعمل) بالرفع صفة لفظ وقوله بأدعاء الداء السبعة (قوله وهو مردود) أي بأن لفظ المشبه مستعمل
في المشبه به بأدعاء أنه عينه وهذا مذهب السكاكي وهو مردود كالأول والثاني مذهب السلف وهو المختار وقوله وأشرفت بعد ما قبله

شاهد بأن حيث شبه
الحضرة الشمس تشبها
مضمرا في النفس
وأثبت ما هو من لوازم
الشبه به وهو الأتوار
المنسوب على نزع
الخالص قال :

[فصل في تحسين
الاستعارة]

(عحسن استعارة ندر به
برعى وجه الحسن
للقشبه

والبعد عن راحة
القشبه في

لفظ وليس الوجه
الغاريق)

أقول: حسن الاستعارة
إنما يكون بزيادة جهات

حسن التشبيه بأن
يكون وجه الشبه شاملا

لطرفين والتشبيه وافيا
بما علق به من الغرض

وبأن لا يشتم راحته
لفظا لأن ذلك يبطل

الغرض من الاستعارة
أعني ادعاء دخول

الشبه في حيز الشبه
به ولتلك اشتراط أن

يكون ما به المشابهة
بين الطرفين جليا مثلا

تصير الاستعارة الغارزا
أي كلاما معصيا كالو

قيل رأيت أسدا وترى
إنسانا أبحر إذ وجه

الشبه بين الطرفين حتى

فيما وضع له تحقيقا للقطع بأن المراد بالمنية هو الموت لا غير غاية الأمر أنا ادعينا أن تكون الموت بالبيع
والاستعارة ليست كذلك لأنه فسرنا بأن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد الطرف الآخر من الأصل
والبعد مع زيادة (قوله شاهد) الأولى مثال (قوله وهو الأتوار) والاشراق ترسيخ واعتبر ع في
اللازم الاشراق المضاف للأتوار كاحمر وكل صحيح وعلى كل فاللازم مقوم كما لا يخفى

[فصل في تحسين الاستعارة] أي في شرائط حسنها (قوله حسن) الظاهر أنه بفتح السين أي الاستعارة
الحسنة أي التي حسنها التسليم بدليل الباء في برعى إذ الباء يدرى بالبرعى إنما هو مفتوح السين
لا منكسورها إذ هو نفس الرعى وما بعده اللهم إلا أن يقال إن المراد ندر به بهذا اللفظ الدال عليه وفيه
من البعد لا يطاق تأمل (قوله للقشبه) حال من وجه (قوله وليس الوجه الخ) معطوف باعتبار معناه
على رعى أي وعدم كون الوجه الغارزا وغير هذا بعيد (قوله فقي) أي أتبع ذلك الشرط وعمن يقتضاه في
(قوله بأن يكون) الظاهر أن الباء بمعنى الكاف وهو كثير في عبارة فخره إذ ما ذكره ليس صحيح
الجهات وقوله شاملا الخ أي ظاهر الشمول أو شاملا تحفيا بالافتحول وجه الشبه ولو ادعاء مما سبق
عليه أصل التشبيه لاحسنه أقاده المبان عن الأطول (قوله والتشبيه) أي الذي أنبت عليه الاستعارة
(قوله من الغرض) أي الغرض من التشبيه كتقرر حال الشبه فإذا قلت مثلا رأيت رافعا على الماء
بالسوق تعني إنسانا لا تحصل من معية على طائل حسنت هذه الاستعارة لو فاء التشبيه البقية هي عليه
بالغرض وهو تقرير حال للشبه لكون وجه الشبه في التشبيه به أظهر وأقوى ولو قلت رأيت رافعا في
قرطاس مبتل في السوق ونصبت القرينة على أنك تريد إنسانا لا تحصل على طائل من معية لم يحسن
لعدم إفادة التشبيه المبني على الاستعارة الغرض على وجه التكامل إذ ليس وجه الشبه أتم في التشبه
به ولا أظهر أقاده ع (قوله وبأن لا يشتم الخ) بأن يذكر في التركيب الذي وقعت فيه الاستعارة لفظ
يدل على التشبيه كأن يذكر الشبه لأعلى وجه يعنى عن التشبيه بقوله :

لا تحبوا من بلا علات قد زرت أزراره على القمر

استعاره أتى فيها الحسن لأنه استعار القمر لآستان كالقمر وقد أنتم راحة التشبيه بدكر ضمير المشبه على
وجه لا يعنى عن التشبيه وكذلك قولك زيد أسد بناء على أنه استعارة أيضا فإنه لا حسن فيها لاشتمال
الراحة في الأولى بدكر ضمير المشبه وفي الثانية بدكر وجه الشبه وأما إن قلنا إنهما من باب التشبيه فليس
ما فيها من الاشتمال المختص به لانهما ليسا باستعارة حتى يوصفا بحسن أو قبح وقوله لفظا أي من جهة
اللفظ أي لفظ المشبه أو الوجه وأما ذكر الأداة فالكلام معه تشبيه فليس بما نحن فيه وخروج به ما إذا
كان الاشتمال من جهة القرينة الدالة على وجه الشبه وأنه بسببه استعمل لفظ المشبه به للشبه فإن ذلك
لا ينال الحسن ولا يتردد استعارة حسنة لأنها لا تخاو من اشتمال راحة التشبيه بالقرينة اه من ع (قوله
لأن ذلك يبطل الغرض الخ) لما في التشبيه من الدلالة على أن المشبه به أقوى في وجه الشبه فلا
يتأتى ادعاء ما ذكره قال الصبان نقل عن من إبطاله بنى أنه من شرائط الحسن لأن شرائط الصحة فعل
المراد كمال الغرض اه (قوله ولتلك) أي ولا شرائط أن لا يشتم راحته التشبيه لفظا في حسن الاستعارة (قوله
جلدا) أي يشبهه أو بواسطة عرف عام أو خاص (قوله لا يشتم الخ) أي بانضمام خفاء الوجه إلى خفاء
التشبيه الذي تضمنته الاستعارة لعدم وجود ما يدل عليه في لفظها وحاصل وجه تراب اشتمال جلاء
الوجه في الحسن على ما قبله أنه إذا لم يكن في اللفظ ما يدل على التشبيه كان التشبيه خفيا فإذا انضم إلى
خفائه خفاء وجه الشبه زاد الخفاء واشتد تصير الاستعارة أنقارا بخلاف ما إذا كان وجه الشبه جليا إذ
ليس فيه من الخفاء ما في ذلك أقاده الصبان عن من ثم إن عبارة المصنف لا تفيد ترك الشرط الأخير

فظهر أن التشبيه أعم حالا إذ كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه (١٥٩) من غير عكس لجواز أن يكون

وجه التشبيه غير جلي
كافي للمثال ولا ينافاه
بين هذا وبين اشتراط
عدم ابتداء وجه
التشبيه أي فأن يكون
بعيدا لأن البعد عما
يقبل الشدة والضعف
فالمراد أن لا يصل بعده
إلى الألفاظ قال :
[فصل في تركيب المجاز]
(مركب المجاز ما حصل
في نسبة أو مثل تخيل
جلا

وإن أتى استعارة
مركب
فلا بد من (ولا ينك)
أقول : قسم المجاز
الركب إلى قسمين الأول
ما حصل أي تقدم في
الاستناد الخبري الثاني

ما استعمل فيما شبه
بغناء الأصل وكان
وجه التشبيه فيه هيئة
متفرقة من متعدد
وهذا يسعى استعارة
تشبيهية فقوله أو مثل
تخيل جلا أي ظهر
مثل تشبيه التخييل
الوجه نحو إني أراك
تقسم رجلا وتؤخر
أخرى الاستعمال في
ردود تنس في أمر
شع صورة تردده
في الأمور بصورة من

على ما قبله كالتفصيل عبارة لأصل مع كونه يفتي التشبيه عليه ولما تعرض له الشارح ولو قال
حسن دعي جهات الحسن في أصل وفق فيه لفظا قبي
ولاشعاعه يوصى بالجلال في أوجه إذ بدونه أن تقبلا
لوفي عما وفي به الأصل تأمل (قوله فظهر) أي باشتراط جلاء الوجه في حسن الاستعارة (قوله أعم
حالا) تتبع الشارح الأصل قال البيان فخلا عن الأطول الأعم إذا أطلق ينصرف إلى الأعم المطلق
ولم يظهر مما سبق إلا افتراق التشبيه عن الاستعارة ولا يظهر به مع ضمنية ما هو ظاهر من اجتماع
التشبيه والاستعارة أنه أعم من الاستعارة بما لم يظهر أن الاستعارة لا تفارق التشبيه وهو لم يسل
سبيل خلافة من أنه قد تتعين الاستعارة ولا يصلح التشبيه فيكون بينهما عموم من وجه وليس لك
أن تحصل العموم عليه لأنه خلاف العبارة ومع ذلك لم يظهر مما سبق ولم يفتي عبارة هذه من الخلل
غيرها في الإيضاح إلى قوله وهذا ظهر أنهما لا يجزمان في كل ما يفتي فيه التشبيه اه وقوله لا يجزمان
أي التشبيه والاستعارة (قوله إذ كل ما يتأتى فيه الاستعارة الخ) يعترض بأنه أراد بالتأني على وجه
الحسن لم يكن كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه لجواز أن يكون التشبيه بين الطرفين قويا
حتى اتحادا وإن أراد مجرد الثاني على وجه الحسن أولا فلا نسلم أنه ليس كل ما يتأتى الخ فإنه إذا
كان وجه التشبيه خفيا يتأتى فيه الاستعارة أيضا لكن على وجه الحسن نقله البيان عن سم .
[فصل في المجاز المركب] (قوله مركب المجاز الخ) يخص المصنف تيمنا للأصل المجاز المركب المقصود
بالترجمة بالاستعارة التشبيهية قال السمعاني وفي تخصيص المجاز المركب بالاستعارة نظر لأنه كما أن المفردات
موضوعة بحسب الشخص فالمركبات موضوعة بحسب النوع فإذا استعمل المركب في غير ما وضع له
فلا بد من أن يكون ذلك العلاقة فإن كانت المشابهة فاستعارة وإلا فغير استعارة وهو كثير في الكلام
كالجمل الخبرية التي لم تستعمل في الأخبار اه . ونحو ذلك :

هو أي مع الركب الجانبيين مصعد جنب وخفائي بمكة صوتي
فانه إخبار قصد به التحسر والتحنن . ولو قال المصنف :

هو استعارة وغبرها وقد يدعى به العقل إذ عنهم ورد

لما توجه عليه شيء تأمل (قوله وإن أتى الخ) فاعلم مركب ومفعوله استعارة (قوله فها) أي في معنى
وقوله بغياء الأصل أي الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة التي لا يحتاج معها إلى توسط قرينة
(قوله نقسم رجلا) أي مرة وقوله وتؤخر أخرى أي تؤخر تلك الرجل مرة أخرى فحذف من الأول
مرة ومن الثاني المفعول وموصوف أخرى صبان (قوله فترك الشيء) أي التيهاب أي بالفعل فلا يتأني
قوله فتارة الخ (قوله فتارة يقدم الخ) أي يريد السحاب فيقدم الخ وقوله وتارة يؤخرها أي لا يريد
السحاب يؤخرها (قوله فكل من الطرفين) هما السورتان وقوله والجامع هو الاقدام تارة والاستعمال
أخرى (قوله متفرقة) أي مأخوذة (قوله الاستعمال) أي استعمال المجاز المركب وقوله في
الاستعارة في معنى على أي على سبيل الاستعارة دون التشبيه وأصل هذه العبارة للسعد في تفسير
كلام الأصل وعبارته مع الأصل ومعنى فها استعمال أي المجاز المركب كذلك أي على سبيل الاستعارة
سمى مثلا اه قال في الأصول ما ملخصه فسر الشارح معنى السعد بكونه على سبيل الاستعارة وجملة
استعماله عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه أو في معناه الأصل ويرد عليه أن شيوع الاستعمال
على سبيل التشبيه أو في معناه الأصل غير داخل في شيوع المجاز المركب حتى يحترز عنه بقوله كذلك

فأم ينبغي إلى أمر فترك الشيء فتارة يقدم رجلا وتارة يؤخرها فكل من الطرفين والجامع هيئة
يسمى باستعارة تشبيهية يسمى مثلا أيضا بشرط هذه النسبة فتارة استعمال في الاستعارة دون التشبيه

قولہ ولا یشکب ای لا یحتمل (۱۶۰) المفظ الذال علی الشہ لوجوب بقاء الاستمرار علی الحیة الی بنسختها الشہ بہ

قَالَ :

[فصل في تغيير

الأعراب [

(ومنه ما يُعْرَى به تغيرا

يُحذف النقط أو زيادة

(جی)

أقول: من المجاز نوع

آخر عمر ما القسّم وهو

كل كلمة تغير أعواصها

حذف لفظ اور یادہ

عمر و جاء ريك اي

امرء وليس مستله سي
امرء ولا مل ما فيه

فالحكمة الأولى أن يكون

الجروئل النص

فتغير الحذف في الأول

والزيادة في الثاني وأما

كان هذا النوع مغايراً

لما تقدم لأن المجاز

اللفظ المستعمل في غير

ما وضع له أو استعمله

والتعبير يعني التعبير

وليس واحدا منهم

ورد في القسم
الثاني من الحياة

الإسنادي والحذف

والزيادة بمصدق كل

منهما على الامم

والحرف حذف

الاسم تقدم في المثال

وزیر یادہ نحو ادخاوا

آل فرعون أشد

العذاب إذ المراد

فرشون المسة ور يادام
الرفف يتقلد - ف

٦١١- التلخيص

1

الحرف تقدمت في المال ونقصه نحو انه يقتل قد كر يوسف أي لا تقتل: قال:

شروع

[الباب الثالث الكتابة] (لفظ به لازم مضاعف) مع جواز قصده مع يرد إلى اختصاص الوصف بالموصوف

كالخبر في العزلة بإزاء
الموصوف
ونفس موصوف
ووصف والقرض
لإصباح اختصار أو
صون عرض
أو انتفاء اللفظ
لاستحسان
ونحوه كالتس والانيان
أقول : قد عرفت
الكتابة بأنها اللفظ
الذي أريد به لازم معناه
مع جواز إرادته نحو
ز يدس بل النجاد قائ
المراد لازم معناه وهو
طول القامة ويجوز مع
ذلك إرادة طول النجاد
الذي هو المعنى الحقيقي
وهذا القيد فاقوت
الجزأ لأنه لا بد من
كون القرينة فيه مائة
عن إرادة المعنى الحقيقي
نحو رأيت أسدا في
الحمام في الحمام قرينة
مائة من إرادة المعنى
الحقيقي. وهو الحيوان
المفترس هكذا قالوا
برمتهم. واعترض ذلك
عصام الدين في كتابه
على متن السمرقندية
بما يعلم بمواجهته.
وأجيب عن اعتراضه
فما كتبه على شرحه
المذكور. وترد إلى
أقسام ثلاثة :

شروع في تقسيم الكتابة أي يرد اللفظ المذكور إلى ذى اختصاص الخ أي إلى كناية أريد بها
اختصاص الخ ومثل هذا يقال في قوله ونفس موصوف ووصف والبراد بالاختصاص في هذا المقام
إقبات أمر لأمر أو نفيه عنه قاله السعد فهو مرادف للكتابة فهذا القسم هنا هو الثالث في الأصل
وهو الكتابة المطلوبة بها نسبة وفي كلام المصنف التضمنين (قوله في العزلة) أي بشرطها للعلوم وهو
أن تكون قصد كلف النفس عن الحرمان والتمتع إلى المبادات على وجه الاختصاص قاله عرق
(قوله إيضاح) أي المقصود كما إذا كان الخطاب إنما بهم المعنى بطريق الكتابة لعدم الالتزام ولو
بالقرينة من غير أن يعلم الاسم الدال صراحة لاستفاد إدراك الوضع فتقول مثلا لمن بينهم استلزام
عرض القائلين الله ولو بالقرينة ولم يعلم اسم الله فلان عرض القائلين الله عرق (قوله اختصار) أي
يكون في الكتابة دون التصريح كما إذا قصدت أن تعرض أحدا عن الإيمان فلان كثير الخطب
والقدور لكونه كثير الطبايع كثير الأضياف فأنك تقول في التصريح فلان كثير إحقاق الخطب
كثير الطبايع الأضياف فأعنيوه الخطب والقصور فإذا أردت الاختصار قلت فلان كثير الزماد
فأعنيوه فقد كتبت بكثرة الرماد عن كثرة الأحراق وعن كثرة الطبايع بكثرة الأضياف مع
الاختصار اه عرق يتصرف (قوله أو صون) يعني أن يكون المراد به ما هو أهم من صون اللسان
عن الاسم وبعبارة أخرى بأن يشغل السمع لاعتناء التصريح ومثال الكتابة لصون اللسان قولك
لا يفضل هذا إلا للمعوم على ألسنة جميع المسلمين كناية عن الشيطان ومثال العكس إعما يعطى
هذا من يسأل ضله أهل السياء والأرض كناية عن الرب حل وعلاذ كره عرق (قوله عرض)
أي الصون أي قصد فهو من باب الحذف والإيصال تأمل (قوله أريد به الخ) أي إنه مستعمل في
هذا اللازم مع جواز إرادة الموضوع له أفاده الصبان وهو إحدى طريقتين في الكتابة وانظر بسط
المقام هناك ثم هذا جرى على أن الكتابة واسطة بين الحقيقة والحجاز (قوله مع جواز الخ) قال في
الأطول يرد أن استعمال مع في قوله مع جواز ليس كما ينبغي لأن إرادة لازم المعنى ليس تابعا لجواز
إرادته معه واستعمال مع يقتضي ذلك لأنها إنما تفصل على التسبوع فيكون ما قبلها تابعا إلا أن يقال
إن مع تدخل على التسبوع من التشاركين وجواز إرادة معناه مع لازمه لم يشارك الغزير في الإرادة
فتأمل من الصبان ما يوضح وكان المناسب للشارح أن يزيده معه بعد إرادته كما فعل الأصل ليبيته على
أن إرادة اللازم أصل وإرادة المعنى بقية إرادة اللازم وليستقل منه إلى اللازم كما يفهم من قولنا
جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الأمير ولا يقال جاء الأمير معه والمنوع هو الجمع بين
المعنى ولازمه على وجه يكونان مقصودين استقلالاً لا على وجه يكون أحدهما تابعا للآخر وبوسيلة إلى
قصد وفهمه ذكر الصبان على الأطول أيضا (قوله وبهذا القيد) هو قوله مع جواز الخ (قوله
واعترض ذلك الخ) حاصله أن الكتابة يصح فيها إرادة الموضوع له لا لأنه بل ليتوصل به إلى
الانتقال إلى المراد ففيها القرينة الباقية عن إرادته لأنه لا يتوصل والحجاز كذلك لا يمنع فيه القرينة
إلا إرادته لأنه ويجوز إرادته للانتقال مثلا جاء في أسد بري ليس فيه مع الأسد إلا الرمي الذي يمنع
أن يكون المقصود إرادة السبع المعروف ولا يمنع أن يقصد الأسد للانتقال إلى الشجاع فلا ثبت الحجاز
متغيرا عن الكتابة في شيء من الاستعمالات. وأجابوا عنه بما ملخصه أنه إن أراد جواز إرادة
الموضوع له مع الجازي للانتقال حضوره في المعنى وقصوره للانتقال فلا يقع في ذلك لكن ليس
هنا معنى إرادته مع الكناية بل معناه قصد الإشارة به مع الكناية وإن لم يكن مقصودا بالمبادات
بل ليتوصل منه إلى الكناية وعلى منع الجمع بين الحقيقة والحجاز عند ما تبين إذا كانا مقصودين بالمبادات

كناية عن اختصاص
المعجوز بها ومن ذلك
الخبر في الفرية الح كناية
عن اختصاص الصوق
بها. الثاني ما يطلب بها
عن الوصف كقولك
جاء الصافي تريد زيدا
بكثرة إفراده للصف
حتى صار اختصاصه
بذلك كاللزام ينتقل من
الصفات إليه. الثالث
ما يطلب بها نفس الصفة
بحسب كثير الرماد كناية
عن الضياف ونحو
طويل النجاد كناية
عن طول القامة. والأولى
بعيدة لكثرة الوسائط
والثانية قريبة لعدم
الواسطة ثم الفرض من
الكناية الإيضاح
كطويل النجاد أطول
القامة أو الاختصار
كفلان ميجزول الضيل
أي لكثرة نحو الأتاهات
كناية عن كرمه أو
الستر وهو المراد بالصون
تأهل التبر كناية عن
الزوجة صيانة لها أو
اختيار النسخاء للفظ
لاستحسان المنكح عنه
نحو فلان باشر وعت
منه ونحو فلان ليس زوجته
عن أن نكحها كناية عن
تخليصه. نقله:

فلا سراض بأن هذا المعنى لا يتم على منع الجمع بين الحقيقة والمجاز وإن أراد أن الموضوع له يكون
محسوسا مع المجازي حتى يكون معنى قول القائل رأيت أسدا يرعى أنه رأى الأسد والرجل الشجاع
فهو باطل فإن يرعى يمنع ذلك فصل أن الكناية قد يراد بها الموضوع له مع لازمه بالفعل وقد لا
وأنه عند إرادة الموضوع له ولازمه معا في الكناية يكون اللفظ مستعملا فيها على أن الموضوع له
غير مقصود بالذات ذكره الصبان في رسالته البيانية (قوله الأول اختصاص الخ) تقدم ما يصححه من
التقدير وقدم أن هذا القسم هو المطلوب بها نسبة وقد يكون طرفا النسبة مذكوريه. بحيث تنفرد
الكناية في النسبة أو أحدهما مذكورا مسرعا والآخر كناية فتجتمع مع الكناية عن الموضوع
أو الصفة أو كلاهما مذكورا كناية فتجتمع الثلاثة نقله الصبان عن الأطول (قوله المحمد) أي نيل الشرف
والكرم ولا يكون إلا بالأباء أو كرم الأباء خاصة والكرم والحسب أعم من أن يكون من جهة الآباء
أو نفس الرجل له منه عنه (قوله بين نويه) يريد بالتووين الرقاء والإزار وكذا المراد بالبردين
في قوله والكريم بين برديه له منه (قوله جعل إحاطة الخ) فإن الأمر إذا أنبت بين ما يختص بالرجل
ويحويه من نويه ونحوها فقد أنبت له (قوله عن اختصاص للسودج بهما) أي إنبتهما له (قوله
كناية عن اختصاص الصوق بها) أي بالعزلة ولاوجه لهذا أصلا ولعل تأنيث الضمير تعريف والأصل
به أي الخبر وحيفت تكون الكناية بواسطة وذلك أنه يلزم من كون الخبر في العزلة اختصاصا به
ومن اختصاصها به اختصاص الصوق به لأنه مختص بها والمختص بشيء مختص بما اختص به ذلك
الشيء هذا والذي في شرح المصنف أن جعل العزلة طرفا للخبر كناية عن تخصيصه بها وهو أقرب
(قوله عن للضياف) أي عن صفته وهي الضيافية (قوله والأولى) وهي كثير الرماد وقد أشار إلى تقسيم
هذا القسم إلى قسمين وترك ثالثا سأذكره (قوله لكثرة الوسائط) فإنه يقتض من كثرة الرماد إلى
كثرة إحراق الحطب تحت القعر ومنها إلى كثرة الطبايح ومنها إلى كثرة الأسكة ومنها إلى كثرة
الضياف ومنها إلى التصود وهو للضيافية ثم الظاهر أن المراد بالكثرة ما فوق الواحد نظير ماسر
في التقيد للمعنى (قوله والثانية) وهي طويل النجاد. ويحق ما إذا أجمعت الوسائط وقد قال ع
إن الكناية حينئذ ملحقه بالقرينة (قوله من الكناية) أي من العدول عن التصريح إليها (قوله
كطويل النجاد الخ) أي إذا كان المخاطب يعلم استلزام طول النجاد لمعنى طول القامة. من غير أن
يعلم اللفظ الدال على طول القامة لعلم إدراك الوضع (قوله كفلان الخ) فإنه يعني عن قولك فلان
يشعر آتاهات الأولاد من إليه كثيرا لكرمه تأمل (قوله وهو المراد الخ) علمت أنه ينبغي أن يراد به
ما هو أعم (قوله أو اختيار) تفسير للاستقاء في المصنف وقوله اللفظ أي لفظ الكناية.

[فصل : في مراتب المجاز والكسب] (قوله ثم المجاز) أي المرسل (قوله والكسب) جمع كسبة مراد بها
الكناية ع (قوله أبلغ) أي أوكد في الإنبات وأنب لمقام بيان المعنى اه. وبه والظاهر أن الواو
بمعنى أو وأنه أشار إلى جواز كون أبلغ من المبالغة ومن البلاغة وفي الصبان على الأطول أنه من
المبالغة لا غير ويمكن الجمع لمن تأمل (قوله من تصريح) أي مقابل لها بحيث يؤدي مؤداها وكذا
يقال في الحقيقة (قوله كذا) كما علمنا بألفية المجاز الكناية والمجاز المرسل فيقتضمان على مقابلتهما
ع (قوله بتقديم استعارة) أي في الألفية (قوله على تشبيه) أي يقابلها ويكون أصلا لهذا (قوله
أيضا) الظاهر أنه يعني عنه قوله كذا من قوله كثيرا زكن تأمل (قوله العقلا) المراد بهم علماء
البيان لأنهم الذين يظهر منهم الإجماع أو جميع العقلاء ويجعل لإجماع أهل السليقة بحسب المعنى حيث
يصلح ذلك هذه الحظ في موارد الكلام وإن لم يعلوا هذه الاصطلاحات أقدمه الصبان عن الأطول

(ثم المجاز والكسب) أبلغ من تصريح أو حقيقة كذا زكن في الفن تقديم استعارة على تشبيه أيضا باعاق العقلا (قوله

أقول: الجازأبلغ من الحقيقة والكتابة أبلغ من التصريح لأن الانتقال فيما من الملزوم إلى اللازم وهو كدعوى الشيء بيينة فإن وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لا يمنع استحالة الملزوم عن لازمه والاستعارة أبلغ من التشبيه لأنها نوع من الجاز والتشبيه حقيقة وقد جليت أن الجاز أبلغ منها وإقناعاً قال: [الفن الثالث البديع] (١٦٣) - (علم به وجوه تحسين الكلام

(قوله لأن الانتقال إلخ) وذلك لأن اللفظ مجازاً كان أو كناية إذا سمع فأول ما يحظر منه معناه الأصلي فإذا دلت القرينة على عدم إرادته انتقل ذهن منه إلى ملابسه أفاده عرق (قوله فإن وجود الملزوم) أي الذي هو المحفوظ أولاً وقوله يقتضي وجود اللازم أي الذي هو المقصود وحشد فأنت حال الاتيان بالجاز أو الكتابة كأنك قد استدلت على وجود اللازم بوجود مزمومه فإذا قلت رعيناً نيت فكأنك قلت رعيناً نباتاً وجد لوجود النيت وإذا قلت زيد طويلاً ليجاد فكأنك قلت زيداً طولاً فأنت لوجود طول نبتاً تأمل (قوله وقد علمت إلخ) فيه أن الذي علم كذلك إنما هو الجاز المرسل لا الأعم فالمناسب أن يقول بدل قوله لأنها نوع إلخ لأنها مبنية على تناسي التشبيه ودعوى أن التشبه فرد من أفراد التشبيه.

الفن الثالث البديع

هو لغة الترميز من بدع الشيء بالضم إذا كان غاية فيها هو فيه من علم أو غيره حتى صار عربياً أفاده بن (قوله علم) تقدم الكلام على ما يراد بالعلم في أول الفن الأول فراجع (قوله وجوه تحسين الكلام) أي المعاني التي يحسن الكلام بها وقوله تعرف أي تصور وتعلم أعدادها بقدر الطاقة أفاده عرق (قوله بعد رعى إلخ) متعلق بتسحين فقد أفاد أن هذه المحسنات إنما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة ووضح الدلالة أفاده السعد (قوله حسنة) أي الكلام البليغ وقوله ضربان أي نوعان وقوله بحسب الألفاظ أي بحسب تغلقها بكل فإذا أتى في اللفظ بمعنى حسن كأن يجمع فيه بين المتنافيين على وجه يصح كان ذلك من البديع المتعلق بالمعنى ومسمى معنويًا وإذا أتى في معنى من المعاني بلفظ يستحسن كما في متجانسين لمعينين مختلفين كان ذلك من البديع المتعلق باللفظ ومسمى لفظياً اه عرق (قوله ليس جزءاً إلخ) المناسب ليس متعلقاً بالإلاغة بل بتوابعها فالنظر فيه فرع النظر فيما يتعلق بها إذ عبارة تبيد أن الفنين الأولين جزء منها وأن نفس البديع تابع وليس كذلك بل الأولان متعلقان بها والثالث بتوابعها (قوله وهو علم إلخ) قد علمت الكلام عليه من حل المصنف.

الضرب الأول المعنوي

(قوله ألقابه) أي ألقاب أنواعه إذ لكل لقب نوع لا أنها ألقاب لنوع واحد وقوله المطابقة أي النوع المسمى بها عرق (قوله تشابه الأطراف إلخ) قال عرق كان حقه لولا ضرورة الوزن تقديم الموافقة على تشابه الأطراف لأنه نوع من الموافقة والنوع الذي سماه الناظم بالموافقة اسم المشهور مراعاة النظير ويسمى أيضاً التماسك والتوافق ومن اسم التوافق أخذ الناظم اسم الموافقة اه (قوله في الجملة) أي يكون بينهما تقابل ونسب ولو في بعض الصور كما في الاعتبار كتقابل الكون وابتداء الفصل فاقوله تعالى - ومن رحمة جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتنبهوا من فضله - فإن ابتداء الفصل وإن لم يكن مقابلاً للكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للكون فهو مقابل باعتبار ما يستلزم أفاده السعد وين (قوله أي سواء إلخ) جملة تفسيرا لقوله في الجملة وهو لا يصح والصواب ما علمته تأمل (قوله تقابل صدين) كتقابل البياض والسواد وقوله أو تقيضين كتقابل وجود ولا وجود وقوله أو عدم وملكة كتقابل المعنى والبصر (قوله أيقاظاً) جمع يقظ

تعرف بعد رعى سابق
المرام
تم وجود حسنة ضربان
بحسب الألفاظ والمعاني
أقول: تقدم أن فن
البديع ليس جزءاً من
الإلاغة بل هو تابع لها
والنظر فيه فرع النظر
فيها فذلك آخر وهو
علم يعرف به وجوه
تحسين الكلام بعد
رعاية المطابقة ووضح
الدلالة فتقوله: علم خبر
مبتدأ محذوف ودليل
مفاده الترجمة وساق
المرام أي المطلوب
الساق وهو المطابقة
ووضح الدلالة اللذان
هما مفادان للفنين قبلهم
وجوه التحسين منها
ما يتعلق باللفظ فيكسوه
حناوجاً كالجناس
التمام ومنها ما يتعلق
بالمعنى كذلك كالطابقة
وسياقاً مثلها وقسم
الألفاظ في البيت لأنها
طريق للمعاني وآخر
الكلام على ما يتعلق بها
اهتماماً بشأن المعاني
لأنها المقصودة أولاً
بالنات وقصد الألفاظ
عرضي. قال:

[الضرب الأول المعنوي] (وعند من ألقابه للمطابقة تشابه الأطراف والموافقة) أقول: تقدم وجه تقديم الضرب المعنوي من ألقابه المطابقة ونسب الطباق والتضاد والتكافؤ وهو الجمع بين متقابلين في الجملة أي سواء كان قابلين حقيقين أو تقيضين أو عدم وملكة، ويكونان بلطيفين من نوع اسمين نحو وتحسين أيقاظاً وهم رفود أو فطين نحو:

بعضي وبعيد أو قريب نحو لما ما كتب وعليها ما اكتسبت أو من نوعين نحو أو من كان ميتا فأحييناه . والطباق مسان :
 مذاق الإعجاب كما مثل (١٦٤) وطباق السلب وهو الجمع بين فعلين من نوع واحد أحدهما مثبت والآخر منفي

ككتف بمعنى يقظان وقوله وهم رقود أي نيام جمع راقد فإن الیقظة تشتمل على الإدراك بالحواس
 والنوم يستل على عدمه فينبغي شبه العدم ولللكة باعتبار لازمهما والتضاد باعتبار أنفسهما لأن
 الیقظة عرض يقتضي الإدراك بالحواس والنوم عرض يمنع الإدراك وقد دل على كل منهما بالاسم
 بن (قوله يحيى ويميت) فإن الأحياء والأمانة ولو صح اجتماعهما في ذات الحي والميت بين متعلقهما
 العدم ولللكة أو التضاد بناء على أن الموت عرض وجودي فالتناقض بينهما اعتباري أه منه (قوله
 لها ما الخ) فإن في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى الضرر فإله السعد (قوله ميتا فأحييناه) أي
 ضالا فهديناه وقد عرفت وجه التقابل بين الأحياء والأمانة (قوله فعلين من نوع واحد) أي معنى
 واحد كالعلم في المثال والأوصح فعلى مصدر واحد كما في السعد بينهما تقابل الإعجاب والسلب قال
 مع ظاهر التقييد به إخراج غير الفعلين وفعل المصدرين فليراجع أه بن (قوله لا يعنون) أي الأمر
 الأخرى ويعلمون أي الأمر الديني وحيتث فالتناقض بحسب الظاهر أي بالنظر للفعلين في حد
 ذاتهما يقطع النظر عن متعلقهما وكذا يقال فيما بعد ومن يأتية أه منه (قوله نحو لا تدركه الخ)
 فإن التعليل يناسب كونه غير مدرك بالأبصار والغير يناسب كونه مدركا للأبصار لأن المدرك لشي
 يكون خيرا به علما فإله السعد (قوله لا بالتضاد) أي بل بالتوافق في كون ما جمع من واد واحد لصحته
 في إدراك أولئنا في شكل أولترتب بعض على بعض أو ما أشبه شيئا من ذلك ولما كان في هذا الجمع
 رعاية الشيء مع نظيره أو شبيهه أو مناسبة سمي مراعاة النظير أه بن . وخرج بقوله بالتضاد الطباق
 (قوله نحو الشمس والقمر) أي فهما متناسبان من حيث تقاربهما في الخيال لسكون كل حسب
 نورانيا صماويا أه منه (قوله أو مقابله) أو بمعنى الواو أقاده ع (قوله أن يقدم الخ) لم يشترط
 الشارح ولا الأصل أن يكون تأخير التقديم عن الجزء الذي كان التقديم عليه فظاهر عبارته صادق
 على نحو عادات السادات أشرف العادات وليس من العكس والعبارة الصريحة ما ذكره بعضهم
 وهو أن تقدم في الكلام جزءا ثم تعكس فتقدم ما أخرت وتؤخر ما قدمت وإرجاع عبارة الشارح
 لهذه بأن يقدر بعد قوله ثم يؤخر ذلك التقديم على الجزء المؤخر أولا أقاده السعد بن (قوله نحو
 عادات الخ) فالعادات أحد طرفي الكلام والسادات مضاف إليه لذلك الطرف وقد وقع العكس بينهما
 بأن قدم أولا العادات على السادات ثم السادات على العادات فإله السعد (قوله التسليم) هو في الأصل
 جعل البرد ذا خطوط كالسهم لتزيينه ووجه التسمية هنا أنه جعل في أول الكلام وجه يدل
 على وجه آخر في آخره قصار منينا بذلك كما زين البرد للسهم بتلك الخطوط ع (قوله الارصاد) هو
 في الأصل نصب الرقيب على الطريق وقد نصب هنا في أول الكلام ما يدل على آخره أه منه
 (قوله العجز) هو الكلمة التي تختم بها الفقرة أه منه (قوله الفقرة) هي من الشرع منزلة البيت
 من الشعر لأنها مقدار برأى فيه الختم بما الدرم من الحرف السبي بالروى وكذلك البيت والفقرة
 في الأصل حتى يصاغ على شكل فقرة الظهر أي عظمه الوسط أه منه عطف وزيادة (قوله إذا
 عرفت الخ) فيد به لأن من الارصاد مالا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروى كافي قوله تعالى
 - وما كان الناس إلا أمة واحدة فاختلوا ولولا كلمة سبقت من ربك لغنى بشم فيها فيه يختلفون -
 فلا لم يعرف أن الروى هو التون (ربما توهم أن العجز فيها فيه اختلوا أو اختلوا فيه فإله السعد

نوا أحدهما أمر والآخر
 نهى نحو ولصنعت
 أكثر الناس لا يعلمون
 يعلمون ظاهرا ولا
 تخشوا الناس واخشون
 ومنها تشابه الأطراف
 وهو التناسب بين
 أول الكلام وآخره
 في المعنى نحو لا تدركه
 الأبصار وهو يدرك
 الأبصار وهو اللطيف
 الخبير .

ومنها الموافقة ونسبي
 التناسب والتوافق أيضا
 ومراعاة النظير وهو
 جمع أمر وما يناسبه
 لا بالتضاد نحو الشمس
 والقمر بحسبان .
 قال :

(والعكس والتسليم
 والمشاكلة

تزوج ورجوع أو مقابله)
 أقول : اشتمل هذا
 البيت على ستة أقطاب :
 الأول العكس وهو أن
 يتتبع مضم في الكلام
 جزءا ثم يؤخر نحو
 عادات السادات صادق
 العادات . الثاني التسليم
 ويسمى الارصاد وهو
 أن يجعل قبل العجز

من الفقرة أو البيت ما يدل عليه إذا عرف الروى نحو وما كان
 الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون وقوله :
 . الثالث المشاكلة وهو ذكر الشيء بلفظ غيره .

(قوله)

إذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع

ورث في حبه صيد او عدرا اذ قول عوفيه . «واقترح شيئا محذرا له طبعه . قلت الطبعوا لي حبه وميعة .»
 صبر عنه بلفظ الطبع لوقوعه في صحة طبع الطعام ومنه ومكروا ومكر الله . والثاني نحو صفة الله وهو مصدر مؤكد لاننا
 بالله أي تطهير الله لأن الايمان بطهر النفوس . والأصل فيه أن النصارى كانوا يمسون أولادهم في ماء أصغر يقال له العمودية
 ويقولون إنه تطهير لهم صبر عن الايمان بالله بصفة الله للثبوت لهذه القرينة . الرابع للزوجة وهي أن يزوج أي يقارن بين
 - اثنين في الشرط والجزاء كقوله : إذا ماتني الناهي فليج في الموى (١٦٥) أصاحت إلى الوائى فليج بها المجر

زواج بين هوى الناهي
 وأصاحتها إلى الوائى
 الواقفين في الشرط
 والجزاء بأن رب عليهما
 لحاج شئ وإن كان في
 الأول لحاج الموى وفي
 الثاني لحاج المجر .
 الخامس الرجوع وهو
 العود إلى الكلام السابق
 بالنفس لنفسنة
 كقوله :

تعب بالدار التي لم تبعها
 القدم
 بل وغيرها الأرواح
 والديم
 أخبر أولاً لأن هذه السيار
 لم يبعها فقدم العهد ثم
 نقض هذا الخبر بقوله
 بل وغيرها الأرواح
 أي هو بها والديم أي
 القعر والسكة إظهار
 التحرك كأنه أخبر أولاً
 بالاحتقار له ثم لما أفق
 بعض إفاقته نقض
 الكلام السابق قائلاً
 بل عقابها القدم وغيرها
 الأرواح والديم . السادس

(قوله لوقوعه الخ) الأول شئى والثاني للتبر (قوله تحقيقاً الخ) أي وقوعاً محققاً أو مقدراً بأن ذكر
 الشئ عند حضور معنى الغير ليكون اللفظ المحال على الغير مقدر . وللقدر كذلك كور من العدد . (قوله
 اقترح) من اقترح عليه الشئ إذا سأله إياه من غير روية وطلبه على سبيل التكليف والتحكم وقوله
 بعد هزيم على أنه جواب الأمر من الإعادة وهي تحيين الشئ (قوله ومكر الله) أي جازاهم فعبر عنها بلفظ
 المكر لوقوعها في صحته (قوله والثاني) وهو ما يكون في صحة الغير تقدير (قوله مصلاً) لأن فعله
 صبح كالحلقة من جالس وهي الحال التي تقع عليها الصبح (قوله لأن الايمان الخ) فيكون آمناً مستملاً
 على تطهير الله نفوس المؤمنين ودالاً عليه فيكون صفة الله تعالى تطهير الله مؤكداً لمضمون قوله آمناً
 بالله (قوله والأصل فيه) أي في ذكر التطهير بلفظ الصبح (قوله أنه) أي العسس في ذلك الماء والصبح
 به (قوله تطهيرهم) فإذا صبغوا ولذا قالوا إنه تطهير من كل دين غير النصرانية وصار نصرانياً حقيقة
 فرداه عليهم بقوله - قولوا إلى عابدين - فقد علم الصبح من كون ذلك هو السبب في النزول ليرد عليهم
 فيما يرون فيه من كونه حقا فكانه ذكر قعبره عن الايمان من كلمة لوقوعه في صحة الصبح تقدير
 والعنى قولوا للنصارى طهرنا الله بالايمان الذي هو الحق وصحبناه صفة لا كتطهيركم بزمكم بذلك
 الصبح أولادكم من عرق وإلى هذا أشار الشارح بقوله قعبر الخ (قوله أن يزوج) أي يجعل معيان
 واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في أن يرتب على كل منهما معنى مرتبط على الآخر (قوله هوى
 الناهي) أي عن حبه وقوله فليج في أي لزمى وقوله أصاحت إلى الوائى أي استمعت إلى الطعام الذي
 شئى حديثه ويزينه فصدقه فيما اقترى على (قوله بالنفس) أي الاطال (قوله الأرواح والديم) أي
 الرياح والأمطار وإنما جمع على أرواح لأن أصله الواو كقولك أرواح الماء وتروحت بالمروحة (قوله
 شواقيق) أي غير متقابلين فلا يشترط أن يكونا متناسبين أو متماثلين والمتناسبان هما اللذان بينهما
 مناسبة وإن اختلفا أصلاً ومفهوماً كالشمس والقمر والمتماثلان هما المتحدان ماصداقاً مع الاختلاف
 مفهوماً كائسان وقائم (قوله ومنه فأما من الخ) والوارد يستثنى زهد فيما عند الله كأنه مستثنى عنه
 فلم يثنى فظهرت مقابله لائق بمعنى ضئيله الثانية فخصمه لأنه إذا كان مبسراً للعدوى كان معسراً
 فتمت مقابلة الأولى (قوله ما أحسن الخ) كان الناس قد بدع على الآية لأنه من مقابلة الثلاثة بالثلاثة
 والآية من مقابلة الأربعة بالأربعة (قوله لما أريد الخ) أي وهو اللفظ الذي أريد المعنى البعيد من
 معنیه فهو الذي فيه التورية فهي أن يذكر لفظ الخ كما سيذكره الشارح (قوله فكن منيب) كل
 به البيت أي فكن نائماً إلى الله تعالى ولا يبعد أن يشترطه إلى معنى مناسب للغام بأن يريد فكن راحعاً
 بلفظ التورية من معناه القريب إلى البعيد (القرينة اه ج ق) (قوله ويراد البعيد) أي اعتياداً على

للقابلة وهو أن يؤتى بمعنيين شواقيقين أو أكثر ثم يقابل ذلك على الترتيب نحو فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً ومنه فأما من
 أعطى واتق وصلى بالحسن إلى العسرى وقوله : ما أحسن الدين والدين إذا أحتما . وأصبح الكفر والأفلاس بالرجل
 وأدخل الأصل هذا النوع في المطابقة . قال :
 ورشحت بما يلائم القريب . وجردت بفقره فكن منيب . أقول : من ألقاب العوى التورية ونسب الأسماء لاحتسابها
 إليهم بإرادة المعنى القريب أيضاً وهو أن يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد نحو الرحمن على العرش استوى
 بمعنى الاستواء القريب بالاستقرار ومعناه البعيد الاستقبال .

وهو المراد وهي لسان حمزة وهو الذي لا يلزم شيئا مما يلزم القريب كهذا المثال ومرسحة وهي التي قرئت بما يلزمه نحو والسما بينهما
بأنه لم يبق الأيدي القرب الجارية واليحد القدرة وهو المراد وقرئت بما يلزم القريب وهو البناء وقوله متب خبر كان وقف عليه
بالسكون على لغة ربيعة قال: (جمع وتفریق وتقسيم ومع كلهما أو واحد جمع يقع) أقول: ذكر في هذا البيت ستة
ألقاب من الضرب النحوي الأول الجمع وهو أن يجمع بين متعددين في حكم كقوله تعالى المال والنون زينة الحياة الدنيا ونحو:
إن الشباب والقراع والخدم مفصلة لهم أي مفصلة الثاني التفریق وهو أن يقع بين أمرين من نوع في اللفظ أو غيره نحو
هذا عذب مرات سائق شراب (١٦٦) وهذا ملح أحاج وكقوله: ما نوال العلام وقت ربيع كشوال الأمير يوم سخاء

فريضة خفية (قوله وهو المراد) والقريضة الخفية هي استحالة القريب في حقه تعالى وكذا فيما بعد (قوله
كهذا المثال) فانه لم يذكر معهما ما يلزم القريب (قوله جمع يقع) مبتدأ وخبر وسرع الابتداء يجمع التنوين
(قوله متعد) اثنين فأكثر (قوله والخدم) أي الاستفناء وقوله مفصلة أي داعية للفساد (قوله نحو
هذا ملح) الظاهر أن هذا مثال له في غير الملح لأن المقام مقام تعدد التام كما يقع بمقابله وما بعده وأما الشعر
فهو مثال له في الملح تأمل (قوله ما نوال) النوال الجود ووقت الربيع زمن سلطان نزول الفيت وبذرة
العين عشرة آلاف درهم وقد أوقع الشبان بين النوالين (قوله على التعيين) خرج به الف والنشر فان
الإضافة فيه ليست كذلك كما يظهر (قوله ولا يقيم الخ) الضيم الظلم وضيم به يرجع للسكنى منه العلم للقر
وهو واحد والأدنان فاعل في الظاهر يدل من هذا القدر في الحقيقة وغير الخ الحان والخف اللد والرمة
قطعة جبل ياليتها ويشج أي يدق ويشق رأسه ويرني برق ويرجم وقد ذكر العبر والوند ثم أضاف إلى الأول
الربيع على الحذف وإلى الثاني النج على التعيين (قوله فوجهك الخ) أدخل قلبه ووجهه الحبيب في كونهما
كالتار ثم فرق بينهما بأن وجهه النسبة في الوجه الضوء والنعان وفي القلب الحرارة والاحتراق (قوله وهو جمع
متعدد) كالمروم في البيت الآتي فانه شامل للنساء والأولاد والزروع والمال وقوله تحت حكم أي كالسقاء وقوله
ثم تقسيمه أي الحكم قاله بن والظاهر أن المعتز تقسيمه للمتعدد كأيدل عليه بيان العكس في السعدوسند كره
وتقدير من التعريف بل ومن الاسم إذ يتبادر منه وقوعهما على الواحد ويغده ع ق أيضا تأمل (قوله أو
بالعكس) أي تقسيم متعددين ثم جمعه تحت حكم قاله السعد (قوله حتى أقام) أي المدحج وتضمن الإقامة
معنى القسط عتاه على والأرباض جمع ربيع وهو ما حول المدينة وخرشنة بدع من بلاد الروم والصلبان
جمع صليب النصارى والبسج جمع بيعة وهي متعبد بهم وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق وهو قامة القاني
جمع قيب أي العدا كقوله ما نكحوا وما ولدوا كرمادون من إهانة وقلة مبالاة بهم كأنهم من غير ذوي
العقول وملازمة أقواله والنهب ما جمعو الخ فقد جمع الروم في حكم الشقاوة أولا ثم قسم بأن جعل ما نكحوا
لنسي وما ولدوا للمقتل وما جمعو للنهب وما زرعوا للنار (قوله والثاني) أي التقسيم ثم الجمع (قوله حاولوا)
أي طلبوا والأشباع الأنعام والسجدة الثرىة والخلق والخلق جمع خليقة وهي الطبيعة والبسج جمع بدعة
أي البدعات المحدثات قسم في الأول صفة المدحج إلى ضرر الأعداء وتبع الأولياء ثم جمعه في الثاني تحت
كونها سجة (قوله الجمع مع التفریق والتقسيم) تفسيره ظاهر وهو أن يجمع بين أمرين فأكثر ثم يقع
تبيان بينهما ثم يقسم ذلك للمتعدد بأن يعطى كل ماله تأمل (قوله يوم يأت) يعني يأت الله أي أمره أو يأتي
اليوم أي هو له والفرق منصوب باضمار إذ كراؤ بقوله لا تمكلم نفس أي ما يمنع من جواب أو شفاعته وضيم

فصول الأبريرة عين
ونوال العلام قطرة ماء
الثالث التقسيم وهو
ذكر متعدد ثم إضافة
ما لكل إليه على التعيين
كقوله:
ولا يقيم على صميم براده
إلا الأدنان عبر الحى
والوند
هذا على الحذف مربوط
برمته
وذا يشج فلا يرقى له
أحد
الرابع الجمع مع
التفریق وهو أن
يدخل شيان في معنى
ويصرف بين جهتي
الأدخال كقوله
فوجهك كالتار في صوتها
وقلى كالتار في حرها
الخامس الجمع مع
التقسيم وهو جمع
متعدد تحت حكم ثم
تقسيمه أو العكس
فالأول كقوله:

حتى أقام على أرباض خرشنة شقى به الروم والصفيان والبسج لسي ما نكحوا والقلى ما ولدوا
والنهب ما جمعو والنار ما زرعوا والثاني كقوله: قوم إذا حاربوا ضروا عذوم أو حاولوا النفع في أشباعهم انفعوا
سجية لك فيهم غير محدثة إن الخلائق فاعلم شرها البسج السادس الجمع مع التفریق والتقسيم كقوله تعالى يوم يأت لا تمكلم
نفس إلا بأذنه ففهم شقى وسعيد فأما الذين شقوا في النار لم يهازروا وشقى خالدين فيها مادامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك
إن ربك فعال لما يريد وأما الذين سعدوا في الجنة خالدين فيها مادامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك عطاء غير محذود جمع
في قوله لا تمكلم نفس لأنها مكررة في سياق النفي ثم فرق بأن بعضهم شقى وبعضهم سعيد ثم قسم بأن أضاف إلى الأشقياء ما لهم من عذاب

النار إلى السعداء ملهم من نعم الجنة فقوله ومع كليهما الخ يعني أن الجمع يقع مع التريق بقارة ومع التقسيم تارة أخرى ومع كليهما
ونعتم كل ذلك . قال : إبطال الف والفسر والاستخدام أيضا وتجريده له أقسام أقول : ذكر في هذا البيت ثلاثة ألقاب الأول
الف والفسر وهو ذكر متعدد على التفصيل والاحمال ثم ذكر ما لكل من غير (١٦٧) تعيين ثقة بأن السامع يردّه

منهم لأهل الوقت وشق مقضى له بالنار وسعيد مقضى له بالجنة وزفير إخراج نفس وشهيق تردده على
وجه خاص كتنابيع الإخراج والرد وتواليهما وارتفاع النفس فيهما والسماوات والأرض سموات الآخرة
وأرضها وهذه العبارة كناية عن التأييد وفي الانقطاع الإماشاء ربك أي الإلوهية شبيبة الله تعالى إن
ربك فعال لما يريد أي من تخليد البعض كالفساد وإخراج البعض كالنفاق وغير محدود أي غير
مقطوع على محتمل لا إلى نهاية ومعنى الاستثناء في الأول أن بعض الأشقياء لا يدخلون كاللعنة من المؤمنين
الذين شقوا بالعصيان وفي الثاني أن بعض السعداء لا يدخلون في الجنة بل يمارقونها ابتداء يعني أيام عقابهم
كالنفاق من المؤمنين الذين سعدوا بالإيمان والتأييد من مبدإ معين وهو وقت الدخول في الجنة كما
يستفاد باعتبار الاتواء فكذلك بالاعتناء بالابتداء من السعداء وفي (قوله والف والفسر) كأن وجه
تسمية الأول بالف أنه طوي فيه حكمة لأنه اشتمل عليه من غير تصريح به ثم لما صرح به في الثاني فكأنه
نشر ما كان مطبوعا فسمى نشره أمم أه بن (قوله يردّه إليه) أي يرد ما لكل إلى ما هو له لعلمه بذلك
بالقرائن المقتضية أولا معنوية كأن يقال رأيت شخصين ضاحكا وعابا فتأيت عابا بدل على أن الشخص
العابس المرأة والضاحك الرجل وكان يقال لقيت صاحب والعدوفا كرم وأعتت فالقرينة هنا
معنوية وهي أن المستحق للأكرام صاحب وللأهانة العدو من السعداء وفي (قوله لأن الف والفسر الخ) بأن
يكون الأول من التعدد في النشر الأول من التعدد في الف والثاني للثاني وهكذا إلى الآخر (قوله نحو
ومن رحمته الخ) ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو الكون فيه والنهار وهو الابتعاد
من فضل الله فيه على الترتيب (قوله وأما على الخ) سواء كان معكوس الترتيب كما في المثال أو معتظما
كقوله موشى وأمد وعمر وجودا وماء وشحاعة (قوله حقت) هو الرمل للتراكم الذي معه اعوجاج
(قوله والثاني) وهو أن يكون ذكر التعدد على الاحمال ولا يصور فيه ترتيب ولا عده لعدم التفصيل
أولا (قوله وقالوا لن الخ) فإن الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر التريقين على سبيل الاحمال
بالضمير المائد إليهما ثم ما ذكر ما لكل (قوله فلف بين التريقين) أي جمعهما في الواو بحيث لم يبين كل
فريق باسمه (قوله لعدم الالتباس الخ) لعدم بتصيل كل فريق صاحبه واعتقاده أن داخل الجنة هو
لصاحبه (قوله وهو أن يراد الخ) وفي كليهما يجوز أن يكون المعنيان حقيقين وأن يكونا مجازيين وأن
يكونا مختصين (قوله إذا نزل الخ) أراد به السماء القيت وضمير في رعيته النبات وكل العنيين مجازي وقوله
غضا بجمع غصبان (قوله نحو أنبأ غيا الخ) وأول المعنيين مجازي والثاني حقيق (قوله مبالغة) مقبول
له (قوله بين التجريدية) والمثاب لما حيث دخلت على المنزع منه أن تكون لا ابتداء لأن المنزع مبدؤه
وتشأنه من المنزع منه الذي هو مدخول من أه بن (قوله حقيق) أي قريب بهم لأمره (قوله فلف) أي
فلان وضمير في للحد وضمير منه لفلان وضمير فيها لصادقة (قوله أن يستخلص) أي يستخرج (قوله
مبالغة الخ) الظاهر أنه مقبول له ليستخلص (قوله بالباء التجريدية) والظاهر أنها للعبة بن عن سم
(قوله الداخلة على المنزع منه) ذكر الأصل قبل ما يكون بدخول بباء ألمية في المنزع فأنظره (قوله لئلا
الخ) أي لئلا في البحر معه أي شخصا كرميا معاصيا له أه منه (قوله في التجريدية الداخلة الخ)

بهم لأهل الوقت وشق مقضى له بالنار وسعيد مقضى له بالجنة وزفير إخراج نفس وشهيق تردده على
وجه خاص كتنابيع الإخراج والرد وتواليهما وارتفاع النفس فيهما والسماوات والأرض سموات الآخرة
وأرضها وهذه العبارة كناية عن التأييد وفي الانقطاع الإماشاء ربك أي الإلوهية شبيبة الله تعالى إن
ربك فعال لما يريد أي من تخليد البعض كالفساد وإخراج البعض كالنفاق وغير محدود أي غير
مقطوع على محتمل لا إلى نهاية ومعنى الاستثناء في الأول أن بعض الأشقياء لا يدخلون كاللعنة من المؤمنين
الذين شقوا بالعصيان وفي الثاني أن بعض السعداء لا يدخلون في الجنة بل يمارقونها ابتداء يعني أيام عقابهم
كالنفاق من المؤمنين الذين سعدوا بالإيمان والتأييد من مبدإ معين وهو وقت الدخول في الجنة كما
يستفاد باعتبار الاتواء فكذلك بالاعتناء بالابتداء من السعداء وفي (قوله والف والفسر) كأن وجه
تسمية الأول بالف أنه طوي فيه حكمة لأنه اشتمل عليه من غير تصريح به ثم لما صرح به في الثاني فكأنه
نشر ما كان مطبوعا فسمى نشره أمم أه بن (قوله يردّه إليه) أي يرد ما لكل إلى ما هو له لعلمه بذلك
بالقرائن المقتضية أولا معنوية كأن يقال رأيت شخصين ضاحكا وعابا فتأيت عابا بدل على أن الشخص
العابس المرأة والضاحك الرجل وكان يقال لقيت صاحب والعدوفا كرم وأعتت فالقرينة هنا
معنوية وهي أن المستحق للأكرام صاحب وللأهانة العدو من السعداء وفي (قوله لأن الف والفسر الخ) بأن
يكون الأول من التعدد في النشر الأول من التعدد في الف والثاني للثاني وهكذا إلى الآخر (قوله نحو
ومن رحمته الخ) ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو الكون فيه والنهار وهو الابتعاد
من فضل الله فيه على الترتيب (قوله وأما على الخ) سواء كان معكوس الترتيب كما في المثال أو معتظما
كقوله موشى وأمد وعمر وجودا وماء وشحاعة (قوله حقت) هو الرمل للتراكم الذي معه اعوجاج
(قوله والثاني) وهو أن يكون ذكر التعدد على الاحمال ولا يصور فيه ترتيب ولا عده لعدم التفصيل
أولا (قوله وقالوا لن الخ) فإن الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر التريقين على سبيل الاحمال
بالضمير المائد إليهما ثم ما ذكر ما لكل (قوله فلف بين التريقين) أي جمعهما في الواو بحيث لم يبين كل
فريق باسمه (قوله لعدم الالتباس الخ) لعدم بتصيل كل فريق صاحبه واعتقاده أن داخل الجنة هو
لصاحبه (قوله وهو أن يراد الخ) وفي كليهما يجوز أن يكون المعنيان حقيقين وأن يكونا مجازيين وأن
يكونا مختصين (قوله إذا نزل الخ) أراد به السماء القيت وضمير في رعيته النبات وكل العنيين مجازي وقوله
غضا بجمع غصبان (قوله نحو أنبأ غيا الخ) وأول المعنيين مجازي والثاني حقيق (قوله مبالغة) مقبول
له (قوله بين التجريدية) والمثاب لما حيث دخلت على المنزع منه أن تكون لا ابتداء لأن المنزع مبدؤه
وتشأنه من المنزع منه الذي هو مدخول من أه بن (قوله حقيق) أي قريب بهم لأمره (قوله فلف) أي
فلان وضمير في للحد وضمير منه لفلان وضمير فيها لصادقة (قوله أن يستخلص) أي يستخرج (قوله
مبالغة الخ) الظاهر أنه مقبول له ليستخلص (قوله بالباء التجريدية) والظاهر أنها للعبة بن عن سم
(قوله الداخلة على المنزع منه) ذكر الأصل قبل ما يكون بدخول بباء ألمية في المنزع فأنظره (قوله لئلا
الخ) أي لئلا في البحر معه أي شخصا كرميا معاصيا له أه منه (قوله في التجريدية الداخلة الخ)

عيناها وإن كانوا عظاما والثاني نحو أنبأ غيا فرعيها الثالث التجريد وهو أن ينزع من أمر ذي صفة آخر مثله مبالغة
كلها فيه وهو أقسام منها ما يكون بين التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق حميم أي بلغ من الصداقة حداً صح معه أن
يخلص منه آخر مثله فيها مبالغة في كلها فيه ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنزع منه نحو قولهم لئن سألت فلانا
تسار - - - - - في اتصاله بالساحة حتى انزع منه عيرا في الساحة ومنها ما يكون في الداخلة على المنزع منه نحو قوله تعالى

لهم فيها دار الخلد. ومنها ما يكون من غير توسط حرف نحو قوله : ولئن بقيت لأرجلن بمروة نحوى القناتم أو يموت كريمة .
 يضى نفسه انزع من نفسه كرمها مبالغة في كرمه . ومنها مخالطة الانسان نفسه كقوله : * لا خيل عندك تهديها ولا مال *
 انزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال . قال : (ثم المبالغة وصف يدعى بلوغه قدرا يرى ممتعا
 أو نائيا وهو على أتمه . (١٦٨) تبليغ اغراق غلو جاء مقبولا أو مردودا للتفريع وحسن تعليله تنويع

الظاهر أن قيد الدخلة لبيان الواقع (قوله لهم فيها) أى في جهنم وهي دار الخلد . لكنه انزع متبادرا
 أخرى وجعلها معدة في جهنم لأجل الكفار تنويلا لأمرها ومبالغة في اتصافها بالشدّة (قوله نحوى)
 أى تجمع ويموت منصوب بإظهار أن أى إلا أن يموت (قوله لا خيل الخ) تنبيه :
 * فليبعد النطق إن لم يسعد الحال * أى التى (قوله ثم المبالغة) أى ثم من العنوى للمبالغة للقبولة
 وقوله وصف الخ تعريف للمبالغة مطلقا أفاده ع ق والدليل على حذف وصف المبالغة ما علم من كون
 الكلام في الحسنات إذ الردودة لا تعد منها ثم ظاهر عبارة العنص أن المبالغة نفس الوصف المذكور
 وهو صحيح كما أفاده ع ق لكنه خلاف المشهور المذكور في الأصل ولذا حوّل العبارة ع ق فقال بعد
 قول المصنف يلوغ بمعنى أنها هي أن يدعى في الوصف أنه بلغ في الشدة أو الضعف قدرا أى حتا يرى
 ذلك الوصف في ذلك الحد ممتعا أى يرى مستحيلا أو يرى نائيا أى بعيدا عن الوقوع ولولم يكن
 محالا له لكن هذا التحويل بعيد جدا عن عبارة المصنف ولو قال :

ثم الذى يقبل من أن يدعى بلوغ وصف ما يرى ممتعا
 لطاقت عبارته عبارة الأصل مع السلامة من حذف وصف المبالغة الذى تعديه من الحسنات تأمل (قوله
 آتاه) أى أوجه وأنواع (قوله تبليغ الخ) والنسبة بين معانيها الأصلية والاصطلاحية أن التبليغ في الأصل
 مد الغارس يده بعتان قرسه ليزيد جريه والأغراق استيفاء النازع في القوس مداه والغلو مجاوزة الأمر في
 الحداه حفيداه بن (قوله جاء) ضميره للغلو ومقبولا ومردودا حالان من الضمير (قوله التفريع)
 معطوف على ما قبله من ألقاب الضمير العنوى (قوله ثلاثون الخ) أى وانما يدعى ذلك ثلاثا (قوله أنه)
 أى ذلك الوصف وقوله فيه أى في الشدة أو الضعف وقد كبر الضمير وإفراد ما عتبر عوده إلى أحد الأمرين
 (قوله فعادى) أى وإلى ضميره للغرس وقوله عداة هو التوالفة بين العبد وبين يصرع أحدهما على أو الآخر في
 طلق واحدا وقوله بين نور بمعنى الذكر من يقر الوحش ونعجة بمعنى الأنثى متبادرا كما أى متبادرا وقوله فلم الخ
 أى فلم يعرف فينسل (قوله ما لا يمكن الخ) لا تظهر إلا وقوع ما على وصف عود الضمير إليه فيقتضى العبارة أن
 الاغراق هو نفس الوصف المذكور وليس كذلك بل كون الوصف ممكنة لا إعادة فالمناسب نحو بل العبارة
 إلى ما قلناه تأمل (قوله وتنبه الخ) من الاتباع أى ترسل الكرامة على أثره وما لائى سار (قوله العادى)
 للناسب العقل (قوله يكاد الخ) أى لا تطيع الناس على النسخ وعدم مراعاة غير الكفاة (قوله ما لا يمكن الخ)
 فيه ما تقدمه والناسب هنا أن لا يكون الوصف ممكنة لا إعادة (قوله حتى إنه) الضمير للشأن (قوله إلى
 الصحة) أى الامكان أى إمكان وقوعه (قوله يكاد زيتها الخ) فلو قيل هذا الزيت يضى * بلانارده وحيث قيل
 يكاد أفاد أن الحال لم يقع بل قرب من الوقوع مبالغة ومعنى قربه من الوقوع توهم وجود أسباب الوقوع وقرب
 الحال من الوقوع قرب من الصحة إذ قد كثرت أسباب الوهم التخيل بها ووقوعه ولو كان لا يقع اه بن عن
 يعقوبى (قوله يضى) قاضاة الزيت كاضاءه المصباح من غير مس * نازم مستحيلا عقلا أى بالنسبة لعقل العوام
 وأما الخواص فهو ممكن عند عقولهم لأن قدرة الله سالمة لذلك اه بن (قوله يخرج المزل) خلاف الحد وهو

أقول : ذكر في هذه
 الأبيات ثلاثة ألقاب
 الأول المبالغة وهو أتمه
 بلوغ وصف في الشدة
 أو الضعف إلى حد
 مستحيل أو مستبعد
 ثلاثون أنه غير متناه
 فيه وهو ثلاثة أناس
 تبليغ وإغراق وغلو
 فالتبليغ أن يكون
 الوصف المسمى ممكنا
 عقلا وعادة كقوله :
 فعادى عداة بين نور
 ونعجة
 ذرا كالم ينطح عناه
 فينسل
 ادعى أن قرسه أدرك
 ثورا ونعجة أى ذكرها
 وأتى من يقر الوحش
 في مضارب واحد ولم يرق
 وهذا ممكنا عقلا وعادة
 والأغراق ما لا يمكن
 عقلا لإعادة كقوله :
 ونكرم جارنا مادام
 فينا
 وتنبه الكرامة حيث
 مالا
 وهذا ممكن عقلا لإعادة
 وهذا الممكن العادى

غير واقع في زماننا بل كاد أن يلحق بالمتنع العقلي وهذان النوعان مقبولان أى
 مرضيان مستحسنان . والغلو ما لا يمكن لعقلا وإعادة كقوله : وأخفت أهل الشرك حتى إنه : لتخافتك النطق التى لم تخفى
 لحرف النطق مستحيل عقلا وعادة . ومنه مقبول ومردود فاقبول منه ما أدخل فيه ما يترتب إلى الصحة نحو - يكاد زيتها
 يضى* ولو لم نفسه ناز - فيكاد قرب تلك من الصحة . ومنه ما أخرج عن جرح المزل والمبالغة كقوله :

الكلام

فكر الجاسس بن هزمت على قشر ب هذا إن داء من السحب والرود منه ما ليس كذلك . الثاني التفرغ وهو أن يثبت
 متعلق أمر حكم بعد إثباته متعلق له آخر على وجه يشعر بالتفرغ كقوله : أحلامكم لسقام الجهل شافية . كدما نكم ننس من الكلب
 فرج على وصفهم يشفاء أحلامهم من داء الجهل وصفهم يشفاء دما نهم من داء الكلب فتشيع اللام وهو داء شبيه بجنون يحدث
 للإنسان من عض الكلب السكب . الثالث حسن التعليل وهو أن يدعى الوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيق وهو
 أربعة أنواع لأن الصفة التي ادعى لها علة مناسبة إما ثابتة قصد بيان علتها (١٦٩) أو غير ثابتة أريد إثباتها

والأولى إما أن لا يظهر
 لها في العادة علة وإن
 كانت لا تخلو في الواقع
 عنها كقوله :

لم يحك ناكك السحاب
 وإنما

حمت به صبيها الرضاء
 أي الصوب هو عرق

الحى فنزل المطر من
 السحاب صفة ثابتة

لا يظهر لها في العادة علة
 وقد علله بأنه عرق

حماها بسبب عطاء
 المسدوح أو يظهر

لذلك الصفة علة غير
 المبالغة كقوله لتكون

للكورة غير حقيقية
 فيكون من حسن

التحليل كقوله :
 ما به قتل أعاديهم ولكن

يتق إخلافا ما ترجو
 الدواب

فإن قتل الأعداء له
 الغالب لدفع مضرتهم

لأنما ذكر من أن طبيعة
 الكرم غلبته وحبته

السلام الذي لا يراذه إلا العافية والصحة وليس منه غرض صحيح والخلاعة هي الخروج عن كلام ذوي
 المروءات يقال فلان خلع العذارى أى يقول كل ما يريد وليس له مانع من غير الصديق (قوله أسكر بالأسى
 الخ) سكره بالأسى عند غزوه على الشرب غدا حال حيث أريد بالسكر ما يترتب على الشرب الذي
 هو المقصود لكن لما أتى به على سبيل المزول لم يرد في الجبال والتعاضد وعلى سبيل الخلاعة قيل فإن
 قلت هذا السلام نفس المزول فكيف قال الشاعر أخرج عرج المزول قلت المزول أهم مما يكون من هذا
 الباب وخروج الجاسر عرج العام بمعنى محيته موصوفاً بشأن العالم لوجوده فيه صحيح بن (قوله والرود
 منه ما ليس كذلك) المناسب والرود ما لم يشتمل على ما يوجب قبوله لأنه يدخل في كلامه ما لم يذكره
 من أمثاف المقبول كالذى زاده الأصل (قوله متعلق أمر) يكسر اللام أى المنسوبه فالمراد بالمتعلق
 النفسية والارتيباط ومصاديق الأمر في البيت الحاطيون ومتعلقه الدعاء وقوله حكم أى يحكم به كالكشف
 بوقوله بعد إثباته الخ ولا يضر اختلاف متعلقه لأنحاء جنس الحكم وقوله متعلق الخ كالأحلام (قوله
 أحلامكم) أى عقولكم جمع حلم بالضم وأما بالكسر فالثاني في الأمر (قوله لسقام) يفتح السين الرض
 وما إلى كدما نكم زائدة لا تمنع الجار من العمل كقوله تعالى - فبارحة من الله لنتهم - أى فبرحة
 فيكون الدعاء هنا معروفاً بالكاف وما بعده أصغر تشق من السكب في موضع النسب على الحال ويجوز أن
 يكون مرفوعاً على الابتداء وما بعده خبر بن عن الغدوى (قوله وهو شبيه الخ) وأنفع أدوية دماء
 الأشراف والتداوى بالنجس غير الجارز له بن (قوله من عض الكلب) يكون اللام وقوله الكلب
 كسر اللام أى العقور وهو الذى يأكل لحوم الناس له منه (قوله باعتبار لطيف) بأن ينظر نظراً
 يشتمل على لطيف ودقة (قوله غير حقيق) أى لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع
 كما إذا قلت قتل فلان أعاديهم لدفع ضررهم فإنه ليس في شيء من حسن التعليل (قوله لم يحك) أى
 لم يشابه ناكك أى عطائك حمت به أى صارت محموعة بسبب ناكك وتقوله عليها والرضاء كالصفاء
 (قوله أى الصوب الخ) تفسر بقوله صبيها الرضاء (قوله وقد علله) أى على الشاعر نزول المطر
 من السحاب وقوله بأنه أى المطر (قوله لتكون الخ) الظاهر أنه تعليل للحدوف أى فيعدل عن
 الظاهرة لتكون تأمل (قوله ما به الخ) أى ليس به سبب قتل الخ من غيظ أو خوف حق
 يكون القتل لازماً غيظه أو الاستراحة من خوف مضرتهم (قوله لصديق رضاء الرايين الخ) أى
 تحقق مرجوهم وهو طعائهم من لحوم الأعداء (قوله لما علم الخ) تحليل لقوله بعته (قوله والثانية)
 أى الصفة الغير الثابتة التى أريد إثباتها (قوله حذارك) أى حذارى إياك حيث لم أظهر حالى خوفاً
 من أن تطلع عليه وقوله إنسان أى إنسان عيني وقوله من الفرق أى في السمع (قوله نجى الخ) أى

صدق رضاء الرايين بعته على قتل أعدائه لما علم من أنه إذا توجه لأحوج صارت الدواب ترجو الساع الرزق عليها بطعم
 من قتل من الأعداء . والثانية إما بمكة كقوله : ياواشيا حنت فينا إسماعنه نجى حذارك إنسانى من الترق
 فإن استحسان إسماعه الواشى بمكة لكن لما خلف الشاعر الناس فيه إذ لا يستحسنه الناس عقيه بأن حذاره منه أى الواشى
 نجى إنسان عيته من الفرق في السمع حيث ترك البكاء خوفاً منه أو غيبة بمكة كقوله : لو لم تكن نية الجوزاء خدمته
 لما رأيت عليها عقد منتطق . من اتطق أى شدة النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء
 خصبة للمدوح صفة غير بمكة قصد إثباتها كذا في الإصحاح (٢٢ - مخوف)

وبحث شارح الأصل بما يعلم بمرآته ثبت أن في الصفة الثابتة نوعين وفي غيرها كذلك فتو له بمقبولا أو مرفودا جلال من صير الفل في جاء ، والتفريع (١٧٠) ابتداء كلام . قال : (وقد أتوا في المذهب الكلامي بتحجج كجميع الكلام

وأكدوا مدعا يشه
الشم
كالعكس والادماج
من ذا العلم
أقول : ذكر في هذين
اليتين أربعة ألقاب :
الأول المذهب الكلامي
وهو إيراد صفة
الطوبى على مذهب
أهل الكلام بأن
تكون بعد تسليم
للتقدمات مستلزما
للمطلوب نحو لو كان
فيها آلهة إلا الله
فسدنا واللازم وهو
الفساد أي الخروج عن
النظام مستفقا للزوم
وهو عائد الآلهة مثله
وهذه الملازمة من
المشهورات الصادقة التي
يكتفي بها في الخطايات
دون القطعيات والمذهب
الطريق - الثاني
نا كيد المدح عايشه
الشم وهو ضربان
أفلهما أن يستثنى
من صفة ذم منفية عن
شيء صفة مدح بتقدير
دخولها فيها كقوله :
ولا عيب فيهم غير أن
مفهوم
بمن قال من قواع
الكتاب

حيث ترك الكفاء خوفا منه لتلاطع على حاله (قوله وبحث شارح الأصل الخ) عبارته وفيه بحث لأن مفهوم هذا الكلام هو أن نية الجوزاء خدمة المدوح علة لرؤية عقبة التطابق عليها أي رؤية حاله شبيهة بالتطابق المنتطق كما يقال لو لم تحسن لم أكرمك يعني أن علة الإكرام هي التحسين . وبعض صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة المدوح فتكون من الضرب الأول والأقرب أن تجعل لو حلت مثلهما في قوله تعالى - لو كان فيهما آلهة إلا الله ففسدنا - أعي للاستدلال بانتفاء الثاني على انتفاء الأول فيكون الانتطاق علة لتكون نية الجوزاء خدمة المدوح أي دليلا عليه وعلة للعلم مع أنه وصف غير ممكن اه تحذف وقوله والأقرب الخ هذا موافق لما في الأبحاث لا يخالف له كالمعروف ظاهر قوله بن وقوله بانتفاء الثاني هو عدم رؤية الانتطاق وانتفاءه يكون برؤية الانتطاق لأن في الثاني إثبات وقوله على انتفاء الأول وهو عدم نية الجوزاء خدمته وانتفاءه يكون ببطلان خدمته لما مر منه (قوله استدأ كلام) أرادني ارتباطه بمقام المائلة فلا ينافي ما مر في حل المصنف (قوله وقد أتوا الخ) يعني أنهم أتوا في ضمن ذلك النوع السمي بالمذهب الكلامي بحجج تؤدي إلى المطلوب ففهم من كلامه ما قررناه أن اللزوم السمي بالمذهب الكلامي هو الكلام الدال على ما هو خصة على المطلوب اه غرق وما قرره به هو الذي يعطيه كلام المصنف دون ما قاله شارح تبعا للأصل لكنه يتوقف على نقل عن علماء الفن . ولوقال المصنف إيراد حجة على نظام أهل الكلام للمذهب الكلامي

لوافق ما في الأصل (قوله والادماج الخ) مبتدأ وخبر (قوله مستلزما للمطلوب) ولكن لا يشترط هنا الاستلزام العقلي بل ما هو أعم من ذلك (قوله لو كان فيهما) أي في السماء والأرض آلهة إلا الله أي غير الله فهي صفة لآلهة لأنها اسم بمعنى غير وقوله ففسدنا أي لما تقرر عادة من فساد الحكمورية عند تعدد الحاكم فعلى هذا تكون اللازمة عادية ويكون الدليل إقناعيا لحصوله بالمقتضيات المشهورة أي لكليهما لم يقدا فليس فيهما إله غير الله فهو قياس استثنائي حذف منه صفراء والنتيجة للعلم بهما (قوله من المشهورات الصادقة) أي بحسب العادة فإنه قد اشتهر في العرف أن المملكة لا تنظم بغير ملكين (قوله في الخطايات) أي الأمور الخطائية العديدة للظن (قوله دون القطعيات) لأنه يجوز عدم الفساد مع تعدد الآلهة بأن يتفقوا (قوله دخولا فيها) أي دخول صفة المدح في صفة الذم (قوله فلعل) جمع فل وهو الكسر في حق النفي وقوله من قواع الكتاب أي مضاربة الحيوش (قوله شيئا منه) أي من العيب وقوله كونه منه أي كون فلول السبق من العيب وقوله وهو أي هذا التقدير وهو كون القول من العيب وقوله محال أي لا شيء من كمال الشجاعة وقوله وهو في المعنى الخ أي وإثبات العيب على هذا التقدير في المعنى تعليل بالحال كما يقال حتى يتبين القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط (قوله من جهة أنه الخ) لأنه علق تقيض المدح وهو إثبات شيء من العيب بالحال والعلق بالحال محال لعدم العيب محقق (قوله وأن الخ) أي ومن جهة أن (قوله الاتصال) أي كون المستثنى بحيث يدخل في المستثنى منه على تقدير السكوت عنه وذلك لما تقرر في موضعه أن الاستثناء لقطع مجاز أي الأداة مع الانقطاع مجاز أي أن استعمال إلا في المنقطع مجاز وأما إطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع حقيقة من السعدوين (قوله جاء التأكيد) لما فيه من المدح على المدح والاشعار بأنه لم يجد صفة ذم يستفيا فاضطر إلى استثناء صفة مدح ونحويل الاستثناء إلى الانقطاع (قوله ويعقب بأداة استثناء) أي يذكر عقب الإثبات المذكور أداة استثناء

أي إن كان فلول السيف عيبا فإثبات شيئا منه على تقدير كونه منه وهو محال فهو في المعنى تعليل بالحال والمعلق بالحال (قوله محال والتأكيد فيه من جهة أنه كدعوى الشيء بصفة الأصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر أداته قبل ذكر ما يستلزمه بخراس على سبيلها فإذا وثبها صفة مدح جاء التأكيد . والثاني من حيث المعنى صفة مدح ويسبق بأداة استثناء

بليها صفة مدح أخرى نحو قوله أصبح من لطف بالصلاء بيدك أي من قوريس وأصل الاستثناء أيضا أن يكون منقطعاً لكنه لم يقطع متجلاً كما قيل في الضرب الأول لا يفيد التأكيد إلا من الوجه الثاني وهو أنه ذكر أداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يوم إخراج شيء مما قبلها من حيث إن الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال فإذا ذكر بعد الأداة صفة مدح أخرى جاء التأكيد ولا يفيد التوكيد من جهة أنه كدعوى الشيء بينة لأنه مبني على التعليق بالحال المسمى على تقدير كون الاستثناء متصلاً ولهذا كان الضرب الأول أفضل الثالث تأكيد القدم بما يشبه المدح وهو مراده بالعكس وهو ضربان أحدهما أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم بتقدير دخولها فيه كقولك فلان لا خير فيه إلا أنه يسمى إلى من (١٧١) أحسن إليه وثانيهما أن يثبت

لشيء صفة ذم وتغيب
بأداة استثناء تليها صفة
ذم أخرى كقولك
فلان قاسم إلا أنما جعل
وتعقيتها على قياس
ما تقدم من الرابع الإدماج
وهو أن يضمن كلام
سبيل معنى آخر كقوله :
أقبل فيه أحفاني كأني
أعدتها على الدهر
الذي بنا
فانه ضمن وصف الليل
بالطول الشكافية من
الدهر قال :
(وجاء الاستنباع
والتوجيه ما
يحمل الوجهين عند
العلماء)
أقول : ذكر في هذا
البيت نوعين : الأول
الاستنباع وهو المدح
بشيء على وجه يستتبع
المدح بشيء آخر فهو
أخص من الإدماج
كقوله :

(قوله بيد) بمعنى غير وهي أداة استثناء (قوله وأصل الاستثناء فيه) أي كما أن الاستثناء في الضرب
الأول منقطع لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه وهذا لا ينافي كون الأصل في مطلق الاستثناء
هو الاتصال (قوله لكنه الخ) إذ ليس ههنا صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها
وقوله فلا يفيد الخ أي وإذا لم يمكن ما ذكر فلا الخ (قوله ولهذا) أي ولأن التأكيد من الوجه
الثاني فقط (قوله على قياس الخ) وهو أن التأكيد في الضرب الأول من جهة التعليق بالحال لأن
المضي في قولك فلان لا خير فيه الخ إن كانت الاسماء المذكورة خيراً فأنفت شيئاً منه على تقدير
كونها منه وكونها منه محال فأنفت شيء من الخير محال ومن جهة أن الأصل في الاستثناء الاتصال
فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها يوم إخراج شيء مما قبلها فإذا وليها صفة ذم جاء التأكيد لما فيه
من الذم على التمس والاشعار بأنه لم يجد صفة مدح يستلزمها فاضطر إلى استثناء صفة ذم وتحويل
الاستثناء إلى الانقطاع أن التأكيد في الضرب الثاني في الوجه الثاني فقط تأمل (قوله الإدماج)
يقال أدمج الشيء في غيره إذا لفته فيه ولا شك أن المعنى الآخر منقوف في الكلام (قوله المعنى)
منها كان أو غير (قوله أقبل فيه) أي الليل (قوله وجاء الاستنباع) أي معنودا من المعنوي
وكذا يقال في التوجيه وقوله ما يستلزم أي وهو ما الخ أفاده غرق (قوله فهو أخص الخ) لاختصاصه
بالمدح بخلاف ذلك كما علمت (قوله مدحه بالنهاية الخ) حيث جعل مثلاً بحيث يتخذ وارت أعمارهم
(قوله على وجه استنباع الخ) إذ لا شبهة لأحد بشيء لا فائدة له فيه (قوله مختلفين) أي متباينين
متفادين كالمدح والذم ولا يمكن مجرد احتمال معنيين متباينين (قوله ضد ما الخ) للتباين من عبارة
الشارح أن ضد نائب فاعل يعني وهو الأقرب (قوله وهو أن يراد الخ) أي أن يذكر الشيء على
سبيل اللعب والمطابقة بحسب الظاهر والنقض أمر صحيح بحسب الحقيقة بن (قوله إذا ما يسمى
الخ) فان قولك وقت مفاخرة إنسان في حضورك لا تفخر وقل لي كيف تأكل الصب هزل ظاهر
لكنك تريد به الحق لأنك تريد نصيبه بأن نفسه إلى أكل الصب فانه مما تنبأ عنه الإشراف
وقوله عند أي تجاوز والإشارة في قوله عن ذا إلى الإفتخار الذي دل عليه قوله مفاخرة أفاده
سم بن (قوله والنخور المنقوض الخ) عبارة عن الفخور الكثير الافتخار والعظم في نفسه اه فهو
أهم عليها منه على ما في الشارح مع المطابقة للفظ الصيغة (قوله أو ما به الخ) وقال لا أحب نفسيته
بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى (قوله الضاحي) أي الظاهر (قوله القناع) هو المنوى من الأرض

نهبت من الأعمار والوحيته - لعلك الدنيا بأنك خالد - مدحه بالنهاية في الشجاعة على وجه استنباع مدحه بكونه سبباً لصلاح
الدنيا ونظامها - الثاني التوجيه وهو يراد الكلام تخملاً لوجهين مختلفين كقول من قال لأعور ليت عيني سواء - يحمل صفة
عينية العوراء فيكون دعاءه وبالعكس فيكون دعاء عليه - قال : (ومنه قصد الحذف المزل كما ينشئ على النخور ضد ما اعتما)
أقول : ذكر في هذا البيت نوعان أحدهما وهو يراد الحق في قالب المزل كقوله : إذا ما عيسى أتاك مفاخرة فقل عد عن ذاك كيف أملاك الصب
فقوله يعني أي بعضه ويرد على النخور بعدما اعتما أي احتار لنفسه والنخور المنقوض ما أعطى - قال : (وسوق معلوم مساق ما جهن
لشكته يحاول عنهم نقل) أقول : ذكر في هذا البيت نوعاً واحداً وهو تحايل العارف ودعاء السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لشكته
كالمباغ في المدح في قوله : ألمع برقي برقي أم سوء مصباح - أم ابتسامتها بالنظر الضاحي - والتوله والتحير في الحب في قوله : يا قفا بظلمات القاع

قلنا لا يلائم منكن أم ليل من البشر قال: (والقول بالموجب قل ضربين كلاهما في الفن معلومان) أقول: ذكر
في هذا البيت نوعا واحدا وهو القول بالموجب بنبط الكلام فيه في كتب الأصول وهو ضربان: أحدهما أن تقع صفة في كلام الغير
كناية عن شيء أو أنه حكم فتنسبها لغيره من غير تعرض لتبونه له وانتفاء عنه نحو يقولون نحن جئنا إلى المدينة ليخرجن الأعز
منها الأذل وقلة العزة ورسوله والمؤمنين فالأعز صفة وقعت في كلام الشافعين كناية عن فريتهم والأذل كناية عن المؤمنين وقد أثبت
الشافعون لغيرهم إخراج المؤمنين من المدينة فأثبت الله تعالى تلك الصفة التي علقوا عليها الحكم لغيرهم فريتهم وهو أقدم رسوله والمؤمنون
ردا عليهم ولم يتعرض لثبوت (١٧٢) حكم الإخراج لمن أثبت لهم العزة ولا لنفيه عنهم لأن العرض إنما هو بطل

وقوله ليل في إضافة ليل إلى نفسه أولا والتصریح بانها ثانيا استلزاما وهو آتودج من نكت
التجاهل وهو أكثر من أن يشطبها التزم (قوله معلومان) نفي مراعاة للمنى وهي خلاف الأكثر الذي
هو مراعاة اللفظ ومن نكون بالافراد ولو قال لأهل هذا الفن معلومان لزم ما ذكر وتقديم الظرف
في الكلامين ليس للحصر تأمل (قوله فتنسبها لغيره) أي فتنبت أنت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك
الشيء (قوله لتبونه له) أي ثبوت ذلك الحكم لذلك الغير (قوله كناية عن فريتهم) أي مراد بها
فريتهم وليست اصطلاحية (قوله دعواهم) أي النافقين وكذا ما بعده (قوله مما يحتله) حال من
خلاف (قوله بذكر متعلقه) متعلق بحمل والباء سببية والمراد بمتعلقه ما يتناسب للمنى المحمول عليه
اللفظ سواء كان متعلقا اصطلاحيا أولا بن (قوله على خلاف مراده) مراد الغير بنقلت حملت للوثة
والحمول عليه الذي هو خلاف مراده تنقيب عاتقه بالأيدى والمن (قوله بالآباء) الباء للابسة أي
اللفظ متلبا بذكر الآباء وقوله للشخص حال من الآباء وقوله مطلقا حال من الشخص أي كان
مدحوا أو غيره وقوله على الولاء أي على التوالي من غير تكلف (قوله بأسماء المدح) الظاهر أن
يقال باسم المدح إلا أن يعتبر عطف آياته على المدح فليسكن من المدح وآياته اسم اه حفيد
اه بن (قوله من غير تكلف) قال الفري المراد من التكلف في السبك أن يقع الفصل بين الأشياء
بلفظ غير دال على نسبة كقولك رأيت زيدا الفاضل ابن عمرو بن بكر اه بن

الضرب الثاني اللفظي

قال المصنف في شرحه كل ما ذكر في هذا الباب مختص بالتحسين اللفظي بخلاف الأول فإن منه
ما جمع بين الأمرين كالعكس ومحسنات اللفظ كثيرة لا تحصى وذكرنا منها هنا سبعة نبيعا للقروبي
والحقنا في آخر النظم ألفاظا حسنة في فصل التذويب اه (قوله الجناس) بكسر الجيم مصدر جناس
كقائل قتالا (قوله مع اتحاد الخ) الظرف صفة لدون تمام أو متعلق بمعنى ذواتهم أي وهو تمام مع الخ وأهل
في المراد والحرف للجناس والمراد الحروف من كل من الكلمتين ومراده باتحاد الحرف الاتحاد في أنواع
الحروف وأعدادها وباتحاد النظام الاتحاد في هيئاتها وترتيبها (قوله التلف) أي اتفق (قوله لن
يعرف الخ) الواحد الأول أريد به الخارج في حقائق إيمانه عن شهود الكون والشعليه والواحد الثاني
اسم من أسماء الله تعالى والمعنى أن المتفرد عن الكون في إلهيته عن إيمانه بأن لا يرجو منه نفع ولا
يخشى منه ضرر لا يعرف ذلك المتفرد إلا الله الواحد أي لا يسكن في أموره إلا عليه ولا يشاهد في الوجود

دعواهم إثبات الحكم
المعلق على تلك الصفة
لأنفسهم الثاني حمل
لفظ وقع في كلام الغير
على خلاف مراده مما
يحتمله بذكر متعلقه
كقوله:

قلت فلهذا إذا ثبت مرارا
قال ثقلت كاهلي
بالأيدى

حمل لفظ ثقلت الذي
وقع في كلام الغير على
خلاف مراده مما
يحتمله بأن ذكر متعلقه
الذي هو الأيدى ومنه:

ما إذا قال لك شخص
أنا أعلم منك فتقول
بفوق الضلال قال:
(والأطوار العطف بالآباء
للشخص مطلقا على
الولاء)

أقول: تذكر في هذا
البيت نوعا واحدا وهو
الأطوار وحقيقته أن
تأتي بأسماء المدح

أو غيره وآياته على ترتيب الولادة من غير تكلف كقوله: إن يتذكرك فقد قلت عمروهم بعثية بن الحارث بن شهاب سواء
وثقت خدمت يقال تل الله عمروهم أي هدم ملكهم والشول المهذوم ومنه قوله عليه الصلاة والسلام «الكريم ابن الكريم
ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن إبراهيم» قال: [الضرب الثاني اللفظي] (منه الجناس) وهو ذواتهم
مع اتحاد الحرف والنظام ومما لا دعي إن اتلف نوعا ومستوى إذا التوع اختلاف لن يعرف الواحد إلا واحدا
فخرج عن الكون تكن متاهدا أقول: تقدم وجه تقديم النوع المنوي على اللفظي وأنواع اللفظي كثيرة ذكر

المصنف كلامه بعضها منها الجناس وهو تشابه اللفظين في التلفظ فيخرج

الترادفان ويدخل لشركه . ثم هو تام وغير تام فالتام أن يتفقا في أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها وترتيبها فإن كانا من نوع
كاسمين مميّ مناهل نحو ويوم تقوم الساعة بضم الميمون مالبثوا غير ساعة . ومنه مثال المصنف وإن كانا من نوعين مميّ
مستوفى كقولهم : مامات من كرم الزمان فانه (١٧٣) يحيا لدى يحيى بن عبد الله

قال :

(ومنه ذو التركيب ذو

تشابه

خطا ومفروق بلا تشابه

وإن هيئة الحروف

اختلفا

فهو الذي بدعونه

المعرفا

أقول : من الجنس

النام للركب وهو

ما كان أحد لفظيه

مركبا فإن اتفقا في

الخط سمي متشابهين

كقوله :

إذا ملكتم يكن ذاهبه

فدعه فدولته ذاهبه

وإن لم يتفقا في الخط

سمي مفروقا كقوله :

كلكم قد أخذ الجا

م ولا جمل لنا

ما الذي ضر مديرا

جلم لو جملنا

وإن اختلفا في هيئات

الحروف فقط سمي

عمرقا كقوله :

جبة البرد جنة البرد

والحرف الشد في

حكم الخفف . قال :

(وناقص مع اختلاف

في العدد

وشرط خلف النوع

سواء وإن شاهد غيره فكالمشابه في الهواء وهذا المعنى هو الذي يشير إليه قول الناطم فأخرج عن
الكون في باطنك بأن لا يسبق لك تعالى في رجاء أو دفع بشئ منه والأعظم لما يعظم تكن أي فأنك
إن خرجت عن الكون تكن مشاهدا للحق تعالى بعين البصيرة ويحتمل أن يكون في الكلام الأول
قوله بأن يقدر الأول منصوبا والثاني مرفوعا فيكون المعنى لا يعرف الواحد الذي هو الله تعالى أي
لا يؤمن به حق إلا الله الواحد أي للتفرد عن الخلق بأن لا يتعلق بشئ منها وهو مستلزم للمعنى
الأول اهـ عـق (قوله المترادفان) أي تشابه المترادفين كأشد وسع فانه في المعنى ويخرج أيضا التشابه
في مجرد العدد نحو ضرب وعلم أو في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل (قوله في أنواع الحروف) سمي
واحد من التسعة والعشرين نوع وهذا يخرج نحو يفرح ويحرج وقوله وأعدادها خرج به نحو
الساق والساق وقوله وهيئاتها خرج به نحو البرد والبرد فإن هيئة الكلمة كيفية حاصلة لها باعتبار
الحركات والسكنات فتخرج ضرب وقتل على هيئة واحدة مع اختلاف الحروف بخلاف ضرب وضرب
سنيان للفاعل والمفعول فانهما على هيتين مع اتحاد الحروف وقوله وترتيبها أي تقديم بعض الحروف
على بعض وتأخير عنه وبه يخرج نحو القتح والخف (قوله فإن كانا) أي اللفظان اللذان في
جميع ما ذكر (قوله من نوع) أي من أنواع الكلمة (قوله ويوم تقوم الساعة الخ) الأولى القيامة
والثانية الواحدة من ساعات الأيام (قوله مامات الخ) أي مذهب عن أهل الوقت من كرم الزمان
الماضي فصار كالميت في عدم ظهوره فانه أي فإن ذلك الميت من الكرم يحيا أي يظهر كالميت لدى
أي عند يحيى بن عبد الله البرمكي وهو من عظماء أهل الوزارة في الدولة العباسية بن عن البيهقي
(قوله ذو تشابه خطا) أي وهو ذو تشابه أي يسمى بهذا الاسم إن اتفق اللفظان خطا هذا هو الأنسب
ويضد الشارح وإن نبادر خلافه (قوله هيئة) أي في هيئة (قوله ما كان أحد الخ) أي والآخر
مفرد (قوله ذاهبه) أي صاحب عطاء وذهابه أي غير باقية (قوله الجلم) إتمام يشرب فيه الخمر
وجملنا الأخيرة عاملنا بالجيل واللفظ الأول مركب من اسم لا وخبرها . والثاني مفرد نظرا إلى أن
الضمير المنصوب إن كان منصوبا بمنزلة الجزء من الفعل (قوله وإن اختلفا الخ) هذا قسم مستقل
من الجنس متتابع للنام وليس من أقسام التام خلافا لما يتبادر من الشارح وقوله في هيئات الخ أي
واتفقا في النوع والعدد والترتيب (قوله عمرقا) لأعراق إحدى الهيئتين عن هيئة الآخر (قوله
جبة البرد الخ) جبة الأول بالباء . والثاني بالنون والبرد كساء عطفاً أي إن الجبة للأخوذة من
أصل البرد وهو الصوف وقاية من البرد والشاهد في البرد والبرد (قوله والحرف الشد الخ) أي فهو
في هذا الباب معدود بحرف واحد لأن اللسان يرتفع عن حربه دفعة واحدة فيكون الاختلاف
بالقتديب والتخفيف حيث أن الاختلاف في الهيئة فقط دون عدد الحروف (قوله وناقص) مبتدأ
والسوغ جريانه على موصوف محذوف (قوله وشرط خلف الخ) تهديد لبيان قسمي اختلاف النوع
وقوله واحد أي اختلاف واحد أي فيه وقوله فقد أي فقط (قوله مضارعا) حال من ضمير ألف
أي سمي بهذا الاسم والضميران في ألف ووصف للجناس (قوله فيه) حال من اللفظين والظرفية
عازية بمعنى التعلق وقوله في أعداد متعلق باختلاف (قوله للساق) بزيادة اللام (قوله جهدي)

واحد فقد ومع تقارب مضارعا ألف ومع ناعدا بلاحق وصف) أقول : الجنس الناقص ما اختلف اللفظان فيه
في أعداد الحروف إما بحرف واحد في الأول نحو والثفت الساق بالساق إلى ربك يومئذ المساق أو في الوسط نحو جدي
جهدي أولى الآخر كقوله :

يعدون من أبد عواص عواصم . ورسمي هذا مطرقا . وإياها أكثر كقولها : إن الليكاه هو الشفا . من الجوى بين الجوانح
ورسمي هذا مديلا . وإن احتلها في أنواعها فيشرط أن لا يقع بأكثر من حرف ثم الحرفان إن كانا متقاربين من مضارعا
وهو إلهي الأول نحو بيني (١٧٤) وبين كليل داس وطريق طاس فوق الوسط نحووم ينون عنه ويتأون عنه أوفى

الآخر نحو : الحيل
معقود نواصيا الحير
إلى يوم القيامة وإن
لم يكن متقاربين رسمي
لاشقا وهو أيضا إما
في الأول نحو ويل
لكل حمزة مرة أوفى
الوسط نحو ذلكم
بما كنتم تفرحون في
الأرض ينبر الحق
وبما كنتم تفرحون
أوفى الآخر نحو وإذا
جاءهم أمر من الأمن
أو الخوف . قال :
(وهو جناس القلب
حيث يختلف
ترتيبها للسكوالبعض
أضف
مجنبا يدعى إذا تقاسما
بينما فكانا فاتحوا واما
ومع توالي الطرفين
عرقا
مزدوجا كل جناس ألقا
تناسب اللفظين في
اشتقاق
وشبه فذلك ذو
التحاق) أقول : إذا
اختلف اللفظان في
ترتيب الحروف سمى
جناس القلب نحو :
حسامه فتح لأوليائه

زيادة الماء وقد سبق أن التمدد في حكم الخفيف (قوله من أبد) من للتبعيض والتطرف فمت حذف
أي سواعد كائنة من أبد أو زائدة على ما للأخفش وعواص جمع عاصية من عصاه إذا ضربه
وعواصم من عصمه حفظه وحماه ونجماه : . نصول بأسياف قواص قواصب أي عدون أبد بآصاريات
للاعتداء حاميات للأولياء مائلات على الأقران بسيف حاككة بالقتل قاطعة (قوله كقولها) أي
الحفشاء (قوله من الجوى) أي حمرة القلب وقوله الجوانح زيد فيه النون والهاء والجوانح هي الأضلاع
التي تحت القوائم وهي مما يلي الصدر كالأضلاع مما يلي الظهر الواحدة جاذعة صحاح اه سم بن (قوله
فيشرط الخ) وإلا بعد بينهما التشابه ولم يبق التجانس كلفظ نصر ونسك (قوله الحرفان) أي اللذان
وقع بينهما الاختلاف وقوله متقاربين أي في المخرج (قوله نحو بيني الخ) والبال والطاء متقاربان
لأنهما من اللسان والثنايا العليا وكذا الهاء والمهمزة لأنهما من أقصى الحلق وكذا اللام والراء لأنهما
من الحنك واللسان والداس المظلم والطاس مراد به مظلوم العلامات لا يهتدى فيه إلى المراد
(قوله حمزة لمرة) المجرى الكسر والجر الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من أعراض الناس
والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد قاله واللام متباعدان لما علمت (قوله نحو ذلكم الخ)
قال السعدي في عدم تقارب الفاء والهم نظرا فانهما شقويتان وإن أريد بالتقارب أن يكونا بحيث
يدغم أحدهما في الآخر فالهاء والمهمزة ليسا كذلك اه (قوله وإذا جاءهم الخ) في عدم تقارب الراء
والنون نظر لأنهما من حروف الدلالة التي يجمعها قولك مر بفعل وهي تخرج من طرفه اللسان
فهما يخرجان منه ولذا اختار الفراء والجري أن يخرجهما واحدا . ويجاب عنه بأنه لما كانت الراء
من صفاتها التفتيح والنون من صفاتها التزقيق زالا لتباعدهما في الصفة منزلة التباعدين في المخرج (قوله
وهو) أي الجناس (قوله للسك) متعلق بأضف ومفعوله محذوف أي أضف اختلاف الترتيب (قوله
تقاسما) أي اللفظان المتجانسان جناس القلب (قوله فكانا الخ) أي فكان أحدهما فاتحا والآخر خاتما
قاله للصف (قوله الطرفين) أي للتجانسين سواء كان جناسهما مقابلا أو تاما أو غير ذلك (قوله
تناسب) مبتدأ خبره جملة فذلك وباشتقاق وشبهه متعلق بقاسب والباء للبيهة ومتعلق بالحقاق
محذوف أي بالجناس (قوله إذا اختلف اللفظان الخ) بأن يتحد النوع والعدد والمهيئة لكن قدم في
أحد اللفظين بعض الحروف وأخر في اللفظ (قوله حسامه الخ) أي سيفه تصير لأتباعه وموت لأعدائه
(قوله قلب كل الخ) لانتكاس ترتيب الحروف كقوله السعد أي الحروف التي تنافي فيها الانتكاس فلا
ترد التاء (قوله عورائنا) جمع عورة وهي الفعلة القبيحة وروعاتنا جمع روعة وهي الخوف (قوله
أحدهما) أي للتجانسين جناس القلب (قوله سمى) أي تجنيس القلب وقوله مجنبا لأن اللفظين بمنزلة
الجناحين للطائر (قوله لاح الخ) من مجزؤ الرمل وآخر الشطر الأول من (قوله التجانسين) أي
مطلقا كقوله (قوله وجئتكم الخ) هذا من التجنيس اللاحق وأمثلة الأقسام الأخر ظاهرة مما سبق
(قوله اشتقاق) وهو توافق الكلمتين في الحروف الأصول مع الاتفاق في أصل المعنى (قوله فأقم
الخ) فانهما مشتقان من قام يقوم (قوله ما يشبه) أي اتفاق يشبه (قوله نحو قال الخ)

حذف لأعدائه . وسمي قلب كل ونحو : اللهم استر عورتنا وآمن روعاتنا . وسمي قلب بعض وإذا وقع أحدهما في أول
البيت والآخر في آخره سمى متاوبا مجنبا نحو : لاح أنوار الهدى من كفه في كل حال . وإذا ولى أحد التجانسين الآخر مزدوجا نحو
وجئتكم من سبابنا جئين ويلحق بالجناس شتان أحدهما أن يجمع اللفظين اشتقاقا نحو فأقم وجهك للدين القيم . والثاني أن يجمعهما
للتشابه وهو ما شبه الاشتقاق نحو : (قوله ما يشبه) أي اتفاق يشبه (قوله نحو قال الخ)

بالإشارة من غير أن يذكر في العبارة ومنه لا يجوز اللفظ على صدر في ثمر مقترنة جلا مكتشفة والنظم الأول أو لا
آخر مصراع فثا قبل فلا مكررا مجانسا وما التثني يأتي كتحشى الناس والله أحق أقول : من أنواع الجنس جناس
الإشارة بأن يكون أحد اللفظين غير مصروح به كقولك في رجل يسمى أسدا قر (١٧٥) الأسد من اسمه ومن أنواع

الجناس اللفظي رد
السجع على الصدر في
النثر أن يجعل أحد
اللفظين في أول
الفقرة والآخر في
آخرها وهذا معنى
قوله مكتشفة نحو
وتحشى الناس والله
أحق أن تحشا وفي
النظم أن يكون أحدهما
في آخر البيت والآخر
في صدر المصراع الأول
أو حشوه أو آخره أو صدر
المصراع الثاني وكلمة
داخل تحت قوله قبل
كقوله :

فالأول من القول والثاني من التثني (قوله بالإشارة) أي إلى أحد لفظيه بما يدل عليه وقوله من غير
أن يذكر أي ذلك اللفظ الجنس للذكور (قوله ومنه) أي اللفظي (قوله مقترنة) متعلق بخلا بمعنى
تظهر والياء بمعنى في وصبره يعود لرد الذكور ومكتشفة حال من فاعل جلا أي محيطا بالفقرة من
الأول والآخر هذا هو الأقرب (قوله والنظم الخ) أي وهو في النظم أن يكون الأول أول المصراع
الآخر فثا قبل ذلك الأول أي والآخر آخر المصراع للذكور وقوله مائلا أي يكون أول المصراع
الأخير مائلا وبمعنى في المكان وللقصود التسمية هذا هو الأقرب (قوله مكررا) وما عطف عليه
حال من فاعل يأتي الرابع إلى الرد للذكور وما مذكورة موصوفة (قوله جناس الإشارة) ولا يكون
إلا تاما (قوله من اسمه) أي مسمى اسمه الأصلي (قوله وكلمة) أي ماعدا ما في صدر المصراع الثاني
للعلم بأن المراد ما قبل أول المصراع الثاني (قوله يعلم) بكسر الطاء فهو من باب ضرب كما في
الصباح وقوله دأى الندى أي الذي يدعو إلى الندى ويأمره أن ينصف به لينال علو الرتبة
(قوله مكررا) بأن يكون اللفظان المذكوران مكررين كما في المثال والبيت وقوله مجانسا بأن يكون
اللفظان متجانسين نحو سائل الشيم يرجع ودمعه سائل وقوله مائلا بأن يكون اللفظان ملحقيين
بالتجانسين بحيث يجمعهما اشتقاق أو شبه نحو - استغفروا ربكم إنه كان غفارا - ونحو - قال في
لملككم من القائلين (قوله وصور ذلك الخ) صور النثر أن يمتد بجزء من الأربعة المذكورة وصور
النظم ستة عشرة بصرف الأربعة المذكورة في كون أحد اللفظين الذي ليس في الآخر إما في أول
المصراع الثاني أو آخر المصراع الأول وحشوه أو أول جملة الصور عشرون وجميع أمثلتها في
الأصل واللفظ فلا داعي إلى التطويل بذلك.

سريع إلى ابن العم يعلم
وجهه
وليس إلى دأى الندى
يسريع

وقوله مكررا البيت
يعنى أن رد العجز على
الصدر يأتي ثمة مكررا
وتارة مجانسا وتارة
ملحقا وصور ذلك في
الأصل قال :

[فصل في السجع]
(والسجع في قواصل في
النثر

[فصل في السجع] قال اليعقوبي وههنا أربعة ألفاظ ينبغي استحضار معانيها ليزول الالتباس في
كثرة دورها على الألسن : السجع والفصلة والقرينة والفقرة فالقرينة قطعة من الكلام جعلت
مناوذة لآخرى والفقرة مثلها أن شرط فيها مقارنتها لآخرى وإلا كانت أعم سواء كانت مع تسجيع
أم لا كما هو ظاهر كلامهم والفاصلة للكلمة الأخيرة من السجع توافق الفاصلتين أو نفس الفاصلة
الوافقة لآخرى أم من (قوله والسجع) مبتدأ خبره فواصل في وصرف الجوز للضرورة وفي الترخيف
كاشفة لواصل ومشبهة بالخرصة ثانية وقافية مفعول مشبهة وفي الشعر صفة لقافية. والحق السجع حاصل
في فواصل اثنتين فأكثر وهو تواطؤها على حرف واحد وهذه الفواصل مشبهة لحصول السجع فيها قافية
في الشعر هذا هو الأقرب (قوله الوزن) أي وزن أو آخر القرائن (قوله على رفاق الماشية) أي وزنا وتقنية
(قوله وما سواها) أي ما سوى ما ذكر من المطرف واللرعة وهو الذي ليس فيه اختلاف الفاصلتين
كما في المطرف ولا اتفاق لفظات القريبتين كلا أو حلا كما في المرصع بل فيه اتفاق الفاصلتين في الوزن مع
اختلاف لفظ لفظات القريبتين فأكثر في الوزن أو التقنية عني (قوله في الذكر) حال من سرر
مرفوعة لأن التصود اللفظ (قوله من الجنس اللفظي) المناسب من الضرب اللفظي إذ لا ينطبق
عليه تعريف الجنس الذي قلناه ولم يعد غير منته (قوله وهذا معنى الخ) يعني أن هذا مقصود

ضروريه ثلاثة في الفن مطرف مع اختلاف الوزن من مع أن كان مائلا الثانية أوجه على وفاء الماشية
وبما سواها المتوازن فأنه كسر مرفوعة في الذكر
الفاصلتين من النثر على حرف واحد وهذا معنى قول السكاك هو في النثر كالفافية في الشعر وهو ثلاثة أضرب : الأول والمطرف

لكن كانا بحثنا في الوزن نحو ما لكم لا تخرجون له وقارا وقد خاتمكم أطوارا والثاني الرمع وهو ما استوت فواصله في الوزن والتقفية
 وكان كل ما في إحدى القترتين أو جهة من الألفاظ مثل ما يقابل من الأخرى كقول الحريري: فهو يطبع الأسجاع نحو هو لفظه
 ويقرع الأسجاع بزواج وعظه (١٧٦) الثالث التوازي وهو أن تستوي الفاصلتان في اللفظ ولم توافق سائر الألفاظ

إحداها ولا حل
 ما يقابلها من أخنها في
 الوزن والتقفية نحو فيها
 سرر مرفوعة وأكواب
 موضوعه. قال:
 (أبلغ ذلك مستوفيا
 ترى
 أخرى القترتين فيه
 أكثرا
 والعكس أن يكثر قلبس
 يحسن
 ومطلقا أجهزها تكن
 وجعل سجع كل شطر
 غير ما
 في الآخر التشطير عند
 العما
 أقول: القربة طائفة
 من الكلام مشتملة على
 الفاصلة سميت بذلك
 لأنها مقارنة لصاحبها
 وأحسن السجع
 ما نأوت فيه فقرته
 الثانية نحو في صدر
 محضود وطلح محضود
 ثم ما طالت فقرته الثانية
 نحو والنجم إذا هوى
 ما ضل صاحبكم
 وما هوى والثالثة نحو
 خذوه فقلوه ثم الجعيم
 صلوه ولا يحسن أن
 يؤخذ بعد فقرة بفقرة
 أخرى فصرتها كثيرا

كلام السكاكي ومحموله وإلا فالسجع على التفسير المذكور بمعنى المصدر أي توافق الفاصلتين في
 الحرف الأخير وعلى كلام السكاكي هو نفس اللفظ التواطي "الآخر في أو آخر الفقر فاه السعد وقوله مقصود
 الخ يعني أن تسمية الفاصلة سجا إنما هو لوجود التوافق فيها ولولا ذلك ما سميت فماد الحاصل إلى أن اللفظة
 التي أوجبت التسمية هي السابة في الحقيقة وفي القصد قاله بن عن اليعقوبي (قوله إن كانا) أي اللفظان
 الأخيران من القترتين (قوله نحو ما لكم الخ) فإن الفاصلة الأولى على وزن فعلا والثانية على وزن أفعلا
 ومعنى لا تخرجون له وقارا لا تخرجون عظمته الله والأطوار جمع طور أي وقد خلقكم مراتب أولا عناصر ثم
 مركبات ثم ندى الإنسان ثم نطفائهم علقائهم مشغائهم عظامهم ولحوائهم أنشأكم خلقا آخر اه بن (قوله مثل
 ما في الأخرى) أي في الوزن والتقفية كما مر (قوله يطبع الأسجاع الخ) قال غ في شبه تزيين السجع فصاحبة
 خيار الألفاظ جعل الخ مطبوعا بالجوهر فغير هذه العبارة على طريق الاستعارة بالكتابة اه وقوله
 ويقرع الأسجاع الخ شبه الأسجاع بالأبواب تفرع بالأصابع لتفتح قعر بما ذكر على طريق الاستعارة
 بالكتابة اه بن (قوله في اللفظ) أي في وزن اللفظ وتقفيته (قوله نحو فيها الخ) فقد اتفق الفاصلتان
 في الوزن والتقفية دون غيرها لاختلاف سرر وأكواب في كل من الوزن والتقفية والسير جمع
 سرر ومرفوعة عالية والأكواب جمع كواب وهو كوز لا عروة له موضوعة أي على حافات العيون
 معدة للسر بهم بن (قوله فائري) بالبناء للفاعل والقرب يتبين معقول أول والأخرى بدلته وأكثر
 معقول ثان وفي نسخة: فما ترى. أخرى القترتين فيه أكثرا. وهو أقرب (قوله والعكس) هو قصر
 الثانية عن الأولى وقوله أن يكثر أي بأن تقصر الثانية تقصيرا ينشأ بالبداهة (وقوله ومطلقا) صفة
 لمعروف معقول لتسكن أي تسكن أجهز القرائن تسكين مطلقا عن التقيد بأعداد إعراب الأجهز
 هذا هو الأقرب. وحاصل المعنى أنه يرتكب تسكين أجهز القرائن مطلقا أي سواء كانت متحدة
 الإعراب أولا وبذلك تسكن الأسجاع بإسناد تحصيلها (قوله كل شطر) مبتدأ خبره غير والجملة في محل
 للفعول الثاني لجعل المضاف إلى الأول بعد حذف الفاعل والرباط محذوف أي كل شطر من شطر التشطير
 خبر جعل أي وجملك السجع كل شطر من يثنه غير ما في الآخر التشطير. وحاصل المعنى أنك إن جعلت في
 كل شطر من شطري البيت سجا غير السجع الذي في الآخر من حيث البناء على الحرف الذي جعل به
 نشأه أو آخر ذلك الجعل هو السجي بالتشطير وهو مبني على أن السجع لا يختص بالنثر كما يفهمه الشارح
 (قوله مشتملة على ألفاظ) لا فائدة فيه فلو حذفه وقال مزاجية لاخرى لأصاب (قوله في صدر) هو شجر
 النبق محضود أي لا شوك له كأنه خضد أي قطع شوكه والطلح شجر للوزأ وشجر كطلح الدنيا له خرطو
 محضود أي ضد بالحل من أسفل إلى أعلاه في الصحاح ضد متاعه يشده بالكسر وضع بعضه على
 بعض بن (قوله خذوه) إلى صلوه ثلاث قرائن وصلوه من التعلية أي الاحراق (قوله مبنية على
 الخ) أي ولو اختلفت حركة الآخر كما في المثال (قوله سجة متخالفة الخ) في تسمية الشطر سجة جاز
 من تسمية الكل باسم جزئه إذ هو ليس سجة بل مشتمل على سجتين أفاده السعد (قوله وأثرى)
 أي صارت ذات ثروة وقوله ثمدى هو بالكسر الماء القليل والراد هنا المال وقوله وأورى أي
 صار ذا وري أي نار (قوله يافقه) متعلق بمعتصم وكذا غيره من الظروف متعلق بابقه وقوله

مراتب
 والأسجاع مبنية على سكون الأجهز كقوله: ما بعد ما فات وما أقرب ما هوات، فيل السجع غير
 مختص بالنثر بل يكون في نظم كقوله: تحلى به رشدي وأثر به يدي وفاض به ثمدى وأورى به زمدى ومنه على هذا
 القول ما ذكره المصنف وهو السجي بالتشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجة متخالفة لأخها كقوله: قد يرمعتصم بالله مستقيم

الله مرتب في الله مرتب **من سمع الشطر الأول سبق على اليمين وأقام على الألباء** قال : [أصل في الموازنة] ثم الموازنة وهي التسوية لقاصل في الوزن لا في التقفية وهي المائة حيث يتفق في الوزن لفظ فقرتها فاستحق والقلب والتشريع وانزل ما قبل الروي ذكره لن يلزما (١٧٧) أقول من أنواع اللفظي الموازنة وهي تساوي

الفاصلين في الوزن دون التقفية نحو وعارق مصقوفة وزراي مشوثة فإن كان ما أحصى القرينين من الألفاظ أو أكثره مثل ما يقا له من الأخرى في الوزن خص باسم المائة نحو وأينها الصنات المستين وهدبها الصراط المستقيم وقوله: مهالوحش إلا أن عانا أواس قنا لخط إلا أن تلك ذواب ومنها القاب وهو قلب حروف الكلام على ترتيب بحيث لو اقتنع من آخره إلى أوله خرج النظم الأول بعينه نحو كل في فلك وربك فكبر فله يقرأ من آخره كما يقرأ من أوله. ومنها التشريع وهو بناء البيت على قافيتين يصح للمعنى عند الوقوف على كل منهما كقوله:

مرتب في الله أي راعب فيما يقر به من رسوائه وقوله مرتب أي منتظر نوايه وخاتم عقابه . [فصل : في الموازنة] (قوله وهي التسوية لقاصل) أي مع فاصلة أخرى وقاصل ترخيم فاصلة للضرورة (قوله لافى التقفية) ظاهره أنه يجب في الموازنة عدم تساوي الفاصلين في التقفية ويحتمل أنه يريد أنه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية وهو رأي ابن الأثير (قوله وهي المائة) أي هذه الموازنة بناء على أنه لا يشترط فيها عدم الاتفاق في التقفية بل وبناء على الاشتراط تخص باسم المائة حين يتفق الح ع ق (قوله لفظ فقرتها) أي أو أكثره (قوله والقلب) أي ومن اللفظي القلب (قوله قبل الروي) متعلق بذكره ولن يلزما خير ذكره والمجمل صلة ما (قوله الفاصلين) أي السكنتين الأخيرتين من الفقرتين أو المصراعين (قوله نحو وعارق الخ) فإن مصقوفة ومبنوثة متساويتان في الوزن لافى التقفية إذ الأولى على الفاء والثانية على التاء ولا عبرة بتاء التثنية في القافية على ما بين في موضعه والبارق جمع غرقة بضم الراء وفتح النون وضها وهي الواسدة الصغيرة والبراري البسط الفاحرة جمع زريبة مبنوثة أي ملسولة (قوله في الوزن) أي سواء كان مماثلة في التقفية أولا (قوله وأينها الخ) فلا مخالفة في الوزن بين الفقرتين إلا في الفعلين والسفين البليغ البيان فيما أتى فيه من المنه والاحكام وغيرهما (قوله مها الوحش) جمع مهاة وهي البقرة الوحشية وهاتان أي هذه النساء وتلك أي القنا وذوابل من الدبول ضد النعومة والنقارة (قوله وهو قلب حروف الخ) المناسب كون حروف لكونه الأحوذ من كلام غيره ولكن مقال له لا يناسب ما بعده ثم رأيت في نسخة وهو أن يكون حروف الخ (قوله ويصح المعنى الخ) ويعنى عن ذكر بحجة الوزن ذكر القافيتين إذ لا يتصور البناء على قافيتين إلا إذا كان البيت بحيث يصح الوزن ويجعل الشعر عند الوقوف على كل منهما (قوله بإخاطب الخ) فإن وقفت على الردي فاليق من الضرب الثامن من الكامل وإن وقفت على الأكدار فهو من الضرب الثاني منه وإخاطب من خاطب المرأة وشرك الردي حيلة الهلاك وقرارة الأكدار مقر الكدورات (قوله حرف الروي) الانسافة بيانية وهو حرف بنيت عليه القصيدة ونسبت إليه فيقال قصيدة لامية مثلا (قوله نحو فأما اليتيم الخ) فالراء منزلة حرف الروي وعي. الماء قبلها في الفاصلين لزوم ما لا يلزم لصحة السجع بلسونها نحو فلا تهر ولا تسخر (قوله في ذلك كله) أي جميع ما ذكر من الحسات اللفظية (قوله دون العكس) أي لا تكون المعاني توابيع الألفاظ بأن يؤتى بالألفاظ متكلفة مصنوعة فيجبها المعنى كيف كانت كما سيجعل بعض التأخرين من الذين لهم شغف بإيراد الحسات اللفظية فيجولون الكلام كأنه غير مسوق لإفادة المعنى ولا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعنى فيصير كقصد من ذهب على سيف من خشب بل الوجه أن تترك المعاني على سجيها فتطلب لنفسها ألفاظا تليق بها وعند هذا تظهر البلاغة والباعة ويخبر الكامل عن القاصر قال السعد .

السراقات

(قوله سبقه) أي سبق هذا الكلام الشاعر بمعنى تقدم على نظمه الذي أخذ فيه (قوله وكل ما قرر)

شرك الردي وقرارة الأكدار ومنها لزوم ما لا يلزم وهو أن يحى قبل حرف الروي أو ما فيه من الفاصلة ما ليس يلزم للسجع نحو فأما اليتيم فلا تهر وأما السائل فلا تهر قال في الأصل وأصل الحسن في ذلك كله أن تكون الألفاظ تابعة للمعاني دون العكس . قال : [السراقات] (وأخذ الشاعر كلاما سبقه هو الذي يدعو به بالسرقه وكل ما قرر في الألباب أو إعادة فليس من ذا الباب) أقول : السرقه أن يأخذ الشاعر كلام شاعر تقدم عليه وأخاف (٢٣ - مخوف)

القول إن كان في النرض على العموم كما وصف بالشبهة والسبب الذي يدعى مثله ومثله وجه الدلالة المشتركة في حصوله فمقتضى ذلك
في القول والعادات وإن لم يشترك الناس في معرفة وجه الدلالة جاز أن يتسنى فيه التمسك وللزيادة بأن يحكم بين الثنتين فيه بالاعتقاد بأن
يقال زاد أحدهما على الآخر أو تنص (١٧٨) عنه وهذا قيلان كاسيأتي آنفاً قال : (والسرقات عندهم قسائل

خفية جليلة فالتأني
تضمن المعنى جميعاً
مسجلاً
أوردوا احتمالاً ما قد مثلاً
محاله وألقوا بالمراد
بهم ويدعى ما إلى محالفا
لنظمه إغارة وحدا
حيث من السابق كان
أجوداً
وأخذه العن مجرداً
دعي
سلماً والمأما وتقيماً
في)

أقول : السرقة قسائل
خفية جليلة أي ظاهرة
فالأولى تأتي والثانية
أن يؤخذ المعنى كله إما
لفظه كله أو بعضه أو
وجده وهذا معنى قوله
مسجلاً فإن أخذ اللفظ
كله من غير تغيير معنى
التحليل وتسخار وهو
مذموم وهذا معنى قوله :
أوردوا احتمالاً ما قد مثلاً
محاله وألقوا بالمراد
بهم ويدعى ما إلى محالفا
لنظمه إغارة وحدا
حيث من السابق كان
أجوداً
وأخذه العن مجرداً
دعي
سلماً والمأما وتقيماً
في)

أي من العاني والمناظرة وقوله أو إعادة أو يعنى الأول وهو من غطت المؤكد لأن التفرقة في القول
عموماً بمنزلة التفرقة عادة والعكس وقوله ليس الخ أي فليس أخذه من هذا الباب أفاده جق (قوله
القائمين) على لفظ التقية (قوله في النرض على العموم) أي الكائن على العموم أي في النرض للمطم
للناس بأن يشترك الناس في معرفته له جري أي مع الاختلاف على وجه الدلالة أحداً من المقابلة بين
(قوله ومثله وجه الدلالة الخ) أي مثل النرض العام وجه الدلالة أي في كون الاتفاق فيه لا يعمد معرفة
ووجه الدلالة كالتشبيه والمجاز والسكنية وذكريات تملك على الصفة لاختصاصها عن نسبتها تلك
الصفة كوصف الجواد بالتهلل عند ورود السائلين والجيل بالمعوس عند ذلك مع حجة المال (قوله
للمشرك في معرفته) كتشبيه الشجع بالأسد والجلود بالبحر وقوله لتقرر الخ علة لقوله ومثله (قوله
أن يدعى فيه السبق) أي فيحكم بأنه معرفة (قوله تضمن المعنى) أي أن يتضمن كلامه باللاحق معنى
كلام السابق (قوله احتمال ما الخ) أي ادعاء اللاحق مانق له بعينه من السابق ولفظ احتمال وإن
أريد منه مجرد الادعاء إشارة إلى اسم هذا القسم كاسيد كرم الشرح (قوله وألقوا بالمراد) أي
وألقوا بهذا القسم في القبح وهو ما لم يتغير فيه نظم ولا لفظ مانقير فيه اللفظ بالمرادف مع بقاء النظم
وللعنى لأن التغيير بالمرادف سهل فهو كلاً تغيير عرق (قوله ما أي) أي كلام أي أحد كلام وقوله
لنظمه أي لنظم كلام السابق (قوله من السابق) متعلق بأجود أو ضمير كان كضمير حدا يرجع لما
أتى (قوله مجرداً) أي عن جميع اللفظ المرادف (قوله لنظمه) أي السكينة الترتيب والتأليف الواقع بين
الفردات (قوله ابن الزبير) كأمير ولد الزبير المعروف وليس هو الصحابي المعروف له عرق (قوله
انفعل الخ) فقد حكى أن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فأنشده هذين البيتين فقال له معاوية لقد
شعرت بعدى يا أبا بكر ولم يبارق عبد الله المجلس حتى دخل معنى من أوس الرزقي فأنشده قصيدته التي أولها :
لعمرك ما أدرى وإني لأوجل على أيتام تصدروا النبوة أول

حتى أجمعها وفيها هذان البيتان فأقبل معاوية على عبد الله وقال أم تخبرني أنهما لك فقال اللفظ له والعنى
له وبعد فهو أخى من الرضاة وأنا ألتحق بشعره قاله السعد (قوله معن) يضم اليم وفتح العين وهو غير
معن قاله بن (قوله لم نصف أخاك) أي لم نعطه الانصاف ولم نؤدبه بحقوقه والواد أخو الصداقة أو النسب
وقوله على طرف المجران أي على طرف ذلك متدلا بك وبأحق تلك وإضافة طرف إلى المجران بكسر الميم
بيان وقوله ويركب الخ أي يعمل شدة الدنو فيه تأثير السيوف وقطعة تقطيعها وقوله من أن تضمينه
أي بدلا من أن قطعه وقوله من شفرة السيف أي من ركوب حدة السيف وتحميل الماشي بوقوله من حمل
أي مبعده (قوله وفي معناه) أي معنى أخذ اللفظ من غير تغيير للنظم (قوله لو كان كان) أي أخذ اللفظ
(قوله أو أخذ بعض اللفظ) لفظ الماشي عطف على كان وأخذ البعض أعم من أن يكون مع تغيير
لنظم أم لا فهذان صورتان تضم إليهما صورة أخذ اللفظ كله وتغييره الثلاثة في الثلاث الآتية تلخص
الأقسام تسعة والأمثلة الآتية سجلها لما إذا كان اللغز البعض حسن البك أو الاختصار أو الإيضاح
أو زيادة معنى (قوله من راقب) أي حاذر والفاك الشجاع القتال والهيج الحريص على القتل

ويعرب حدة السيف من أن تضمه إذا لم يكن عن شفرة السيف من أجل فأنهما من قصيدة لمن أولها : (قوله
لعمرك ما أدرى وإني لأوجل على أيتام تصدروا النبوة أول وفي معناه أن يبدل بالكلمات أو بعضها بأولها وهذا معنى قوله :
وألقوا بالمرادف وإن كان مع تغيير للنظمه أو لفظ بعض اللفظ دعي إغارة ومسخا فإن كان الثاني أبلغ لاختصاصه
بفضيلة المدح كقولك مثلاً : بين زائد الناس لم يظفر بحاجته ولاز بالطيبات الفاك الهيج

وقول سلم : من ركب النمس مات بها وقول بالهذه الجسور وإن كان دونه لم يسمو كقول أبي عامر : هيات لا يأتي الزمان بخله
إن الزمان بخله لبخيل وقول أبي الطيب : أهدى الزمان سخاؤه فسخابه ولقد يكون به الزمان بغيلا وإن كان مثله فأبعد من
القدم والفضل للأول كقول أبي عامر : لو صار من نادى المنية لم يجد إلا العراق على النفوس دليلا (١٧٩) وقول أبي الطيب :
ولا مفارقة الأحياء

ما وجدت

لها النيا إلى أرواحنا

سبلا

وإن أخذ المعنى وحده

سعى إلينا وسلفا وقوله

وتقسما في أي اضبط

تقسما تقسم أنفسا وهو

ثلاثة أقسام أيضا وأمثلتها

بالأصل قال :

[السرقفة الخفية]

(وما سوى الظاهر أن

يعبر

معنى بوجه قاصد محمودا

يرى

لنقل أو خلط محمول الثاني

وقلب أو تشابه المعاني

أحواله بحسب الخفاء

تفاضلت في الحسن

والثناء

أقول : هذا هو القسم

الثاني وهو السرقفة

الخفية وهو أن يعبر

المعنى بوجه لطيف

بحيث لا يظهر أنه

مسرورق إلا بعد تأمل

وهو محمود وتبهر المعنى

من وجوه : منها نقله

وهو أن ينقل المعنى

إلى محل آخر كقول

البيهقي :

(قوله وقول سلم من الخ) قيت سلم أجود سبكا وأخضر لفظا وقوله ما مفعول له أو تعبير عن الجسور الشديد
الجزاء (قوله دونه) أي لفوات قطبه (قوله أهدى الزمان الخ) يعني تعلم الزمان منه السخا وسرى سخاؤه
إلى الزمان وقوله فسخابه أي أخرجه من العدم إلى الوجود ولولا سخاؤه الذي استفاد منه لخل على الدنيا
واستبقاه لنفسه كذلك كره ابن جني وقول ابن فورجة هذا تأويل فاسد لأن سخا غير موجود لا يوصف
بالعدوى وأعمال الراد سخابة على وأسعدني بمعنى إليه وهذا قيل لما أعدى سخاؤه قاله السعدوقوله فاسد
الناس غير مقبول لأنه غلط لم يوجد فيه ما يقرب إلى الصحة أفاده بن وقوله ولقد يكون الخ فهذا الصراع
مأخوذ من الصراع الثاني من بيت أبي تمام لكن مصراع أبي تمام أجود سبكا (قوله لو صار) أي تحير في
التوصل إلى إهلاك النفوس وقوله مر نادى المنية أي الطالب الذي هو المنية على أنها إضافة بيان (قوله لولا
مفارقة الخ) الضمير في لها النيا وهو حال من سبلا والنيا فاعل وجدت فقد أخذ المعنى كله مع لفظ النية والقراق
والوحدان وبطل النفوس بالأرواح (قوله إلينا) من أقم بالمثل زل به والناسبة ظاهرة وقوله ساحاهو
كشط الحظ من الشاة ونحوها فكأنه كشط من المعنى جدا وألبسه آخر فإن اللفظ من المعنى بمنزلة اللبس
(قوله تقسم أنفسا) أي تقسم الرمز إليه في قسمه حيث قال وحدا حيث من السابق الخ فإنه يعبر عنه أنه إذا لم
يكن الثاني أجود لم يمدح وهو يشعل الأدنى والساوي بهذا ما يفيد عرق وهو التعيين في بيان كلام الشارح
ولا ينبغي أن يراد تقسم التقسيم الصريح الذي في الشارح لأنه صدر عن المصنف وقد جعل التقديم بالنسبة
بالمصنف وهو لا يتقدم منه تقسيم صريح تأمل (قوله وهو ثلاثة أقسام أيضا) والثلاثة هي كون الثاني أبلغ
من الأول أو تونه أو مثله وقوله وأمثلتها بالأصل يضيق القلم عن إيرادها مع عدم كبير الفائدة
السرقفة الخفية

(قوله أن يعبر معنى) أي أن يعبر الأخذ المعنى الأول وقوله لنقل الخ أي والتعبير ينتزع لنقل الخ أي لكونه
يكون من جهة النقل هذا ما يفيد الشارح (قوله أحواله) أي الأخذ ع (قوله أن ينقل المعنى) أي من
موصوف إلى آخر كالقتلى والسيف (قوله سلبوا) أي نياهم وقوله فكانهم الخ أي لأن الدماء المشرقة كانت
بمنزلة نياهم (قوله النجيع) قال في المختار والنجيع من الدم ما كان يصير إلى سواد وقال الأصمعي دم
الحيوف صفة له بن وقوله عليه أي على السيوف وقوله فكانهم الخ لأن الدم اليابس بمنزلة عذمه فقد نقل المعنى
من الجرحى والقتلى إلى السيوف (قوله إلى المعنى) أن النجس الصادق بالبيض لأن المراد بعض المعنى فالخلط
هو أن يؤخذ بعض المعنى ويضاف إليه ما يحسنه كأي الأصل (قوله على آثارنا) جمع أثر معنى العلم أي مستعيلة
على أعلامنا متوقفة معوقها تكون الأعلام مظلة بها نقله بن عن الأطول وقوله رأى عين مصدر مؤكدة ترى
أي عيان ومشاهدة وقوله ثقة حال أي وثاقة أو مفعول لما تضمنه قوله على آثارنا أي كاتبة على آثارنا لو توقها
وقوله ستار أي سطم من طوم من سطمهم (قوله وقد ظلمت) أي أظلم عليها الظل وصارت ذوات ظل وقوله
عقبان أعلامه من إضافة المشبهة إلى المشبه أي أعلامه التي هي كالعقبين في تولوها وتأماتها وقوله تولها من
نهل إذا روى نقض عطش وقوله أقامت أي عقبان الطير وقوله مع الرايات أي الأعلام وإنما أقامت ونوقا
بأنها سطم لم يقتل فإن أبا تمام لم يدس من معنى قول الأقوم أي عين ولا من معنى قوله ثقة أن ستار لكن

سلبوا وأشرقت الدماء عليهم محمودة فكانهم لم يسلبوا وقول أبي الطيب : ويس النجيع عليه وهو مجرد
من عذمه فكانما هو مفعد ومنها أن يضاف إلى المعنى ما يحسنه وهو المراد بالخلط كقول الأثو : ورى الطير على آثارنا
رأى عين ثقة أن ستار وقول أبي عامر : وقد ظلمت عقبان أعلامه ضحى بعقبان طير في السماء نواهل
من الجيش إلا أنها لم تقابل ومنها أن يكون معنى الثاني أشعل كقول جرير :
إذا غضبت عليك بتوغم

وحدث الناس كلهم غصاء وقول أبي نواس: ليس على الله عسكرك أن يجمع العالم في واحد ومنها القلب وهو أن يكون معنى الثاني تقيض
معنى الأول كقول أبي الشيص: أحد اللامة في هواك لذيذة حياكة كرك فليكني التوم وقول أبي الطيب: أحبه وأحب فيه ملامة
إن اللامة فيه من أعدائه ومن أن يشابه المعنيان كقول جرير: فلا تمتك من أرب لحام سواء ذو العمام والجار وقول أبي
الطيب: ومن في كفه منهم قنائة (١٨٠) كن في كفه منهم غصاء ثم إن تفاضل السرفة في الحسن والقبول بحسب مراتب

زاد عليه بقوله إلا أنها لم تقابل وبقوله في السماء نواهل وبقايتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش وبالأقامة
الذكورة يتم معنى قوله إلا أنها الخ (قوله وجدت الناس) لأنهم يقومون مقام الناس كلهم (قوله ليس على
الخ) فاته يشمل الناس وغيرهم فهو أشمل معنى من بيت جرير (قوله أحبه) الاستفهام للإنكار والانتكار
باعتبار اليد الذي هو الحال أعني قوله وأحب الخ على تحويره والحال في المضارع ثبت كاهورأى البعض
أو على حذف البدأ أي وأنا أحب وقوله إن اللامة الخ أي وما يصدر عن عدو المحبوب يكون مبغوضا وهذا
تقيض معنى بيت أبي الشيص لكن كل منهما باعتبار آخر ولهذا قالوا الأحسن في بيان النوع أن يبين السبب
(قوله المعنيان) أي معنى البيت الأول ومعنى البيت الثاني (قوله من أرب) أي حاجة وقوله لحام جمع لحية
يعني كونهم في صورة الرجال وقوله سواء الخ يعني أن الرجال منهم والنساء سواء في الضعف (قوله كانت أقرب
الخ) لكونها أبعد عن الاتباع وأدخل في الابتداء (قوله ولا بد من العلم الخ) أي ولا بد فبا يذكرك في
الظاهر وغيره من ادعاء سبق أحدهما وأخذ الثاني منه وكونه مقبولا أو مردودا وتسمية كل بالأسامي
الذكورة من العلم الخ (قوله أو يفرد ذلك) بأن يعلم أنه كان يحفظ القول حين نظم (قوله لجوار الخ) علة
لحذف أي وإلا فلا يحكم بشيء من ذلك لجواز الخ (قوله الاتفاق) أي في اللفظ والمعنى أو في المعنى وحده .

الانقباس

يطلق لغة على أحقادنا بأصله لها وعلى استغادة العلم كذلك وللناسبة ظاهرة (قوله أن ضمن الخ) أي
يؤتى فيه بما ذكر (قوله زمر) أي قليل (قوله لامعنا) قال عقي كان من حقه إسقاط قوله لامعنا لأنه إن
أراد بتقريب المعنى أن ينقل الكلام لمعنى لا يصح ولو بالتجوز فهذا معلوم لأنه كذب محض وإن أراد به أن
ينقل الكلام عن معناه إلى معنى يصح فيه بالتجوز فهذا ينافية ما تقدم من جواز تحويره إلى محل آخر
(قوله لا على أنه منه) أي لا على طريقة أن ذلك الشيء من القرآن أو الحديث يعني على وجه لا يكون فيه
إشعار بأنه منه كما يقال في أثناء الكلام قال الله كذا وقال النبي كذا ونحو ذلك فإنه لا يكون اقتباسا قاله
السعد وآتى بالصيانة إشارة لأصناف التي على التقيد وهو كونه منه لا على التقيد وهو الوجه والطريق فأدغم
(قوله كقول الحريري الخ) مثل باربع أمثلة لأنه إما من القرآن أو الحديث وكل منهما إما من التور أو
النظم (قوله أزمعت) أي نظمت (قوله شأهت الوجوه) أي قبحت وهو لفظ الحديث على ما روى أنه
لما اشتد الحرب يوم حنين أخذ النبي صلى الله عليه وسلم كفا من الخصى فرمى بها وجهه للمشركين وقال
شأهت الوجوه وقوله وقبح بالبناء للمفعول أي لعن من قبيحه الله من باب منع أي أبغده عن الخير
والسكع اللثيم (قوله قال) أي الجيب وقوله فداره من المداراة وهي اللطافة والمخادعة (قوله
وجهك الخ) انقباس من قوله صلى الله عليه وسلم «حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات» أي
أحييت يعني لا بد لطلب الجنة وجهك من تحمل مكاره الرقيب كما أنه لا بد لطلب الجنة من تحمل مناق
التكليف (قوله لقد أنزلت الخ) مقتبس من قوله تعالى - ربنا أنزلنا سكنت عن ذنبي براد غير ذى زرع -

الحقاء فكما كانت
أشد خفاء كانت أقرب
للقبول ولا بد من العلم
بأن الثاني أحسن الأول
إما بأخبره عن نفسه
أو بنير ذلك لجواز أن
يكون الاتفاق من قبيل
توارد خاطر أي جيشه
على سبيل الاتفاق من
غير قصد إلى الأخذ فإذا
لم يعلم أن الثاني أخذ من
الأول قيل قال فلان كذا
وسبقه إليه فلان فقال
كذا ليقتنم بذلك
فضيلة الصدق قال :

[الانقباس]

(الانقباس أن ضمن
الكلام

قرآنا أو حديث سيد
الآنام

والانقباس عندهم
ضربان

محول وثابت المعاني
وجاز لوزن أو سواء

تصير زرع اللفظ لامعنا
أقول : الانقباس في

الامطلاح نظم
الكلام ثرا أو نظما

شبا من القرآن أو

الحديث لا على أنه منه كقول الحريري : فلم يكن كبح البصرأ وهو أقرب حتى أشد فأغرب وقول الآخر : لكن

إن كنت أزمعت على عجرنا من غير ماجرم فصر جميل وإن تبدلت بنا غيرنا لحسنا الله ولم الوكيل وقول الحريري :
قلنا شأهت الوجوه وقبح السكع ومن رجوه وقول ابن عباد : قال إن رقيبى سى الخاق فداره قلت دعنى وجهك الخ
ة حفت بالمكاره وهو ضربان ما لم ينتقل فيه المقتبس عن معناه الأصل كأن تقدم وهو المراد بثابت المعاني وخلافه وهو المراد
بالقول أي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الأصل كقوله : لن أخطأت في مدحك ما أخطأت في منى لقد أنزلت حجابى

بأنه غير ذي فرع
إلى الله راحمونا

ولا بأس بتغيير سبيل الموزن أو غيره وهو مراده بالتركيبة كقولهم
وقوله لا معناه أي لا يجوز تغيير معنى اللفظ قال : (١٨١)

قد كان ما خفت أن يكونا
[التصمين والحل والعقد]

لكن معناه في القرآن وإدلاء فيه ولانبات وقد نقله الشاعر إلى رجل لا خيرية ولا نفع (قوله بتغيير)
أي لبعض قليل من اللفظ المتبسط وقوله وهو أي التغيير أي متعلقه بكسر اللام وهو البعض القليل
(قوله قد كان) أي وقع (قوله أي لا يجوز الخ) حل الظاهر للصنف وقد علمت ما فيه .

التصمين والحل والعقد

(قوله بعزو) أي معه كقصيدته الشارح (قوله بيتا) أي تصمين بيت وكذا في بعد (قوله بيتا من الخ)
بيتا كان أو ما فوقه أو مصراعا أو مادونه (قوله مع التنبية عليه) أي على أنه من شعر الغير وبقيد التنبية
وما يقوم مقامه من الشهرة فيز عن السرعة (قوله كقولهم) أي الحريري يحكي ما قاله العلامة الذي عرضه أبو زيد
للبيع (قوله على أي الخ) المصراع الثاني للعرجي يكون الزاء ونعامة * ليوم كربة وسداد ثمر *
اللام في ليوم لام التوقيت بمعنى في واليوم بمعنى الوقت والكربة من أسماء الحرب وسداد الشعر بكسر
السين سده بالحيل والرجل والنمر موضع الخافه من فروج البلدان أي أضاعوني في وقت الحرب
وزمان سده النمر ولم يراعوا حتى حال كونهم أحوج ما كانوا إلى وأنى فنى أضاعوا أي أضاعوا فنى
كاملا وفيه تنديم وتخطئة لهم أفاده السعد (قوله أبدى) أي أظهر ولماها صخرة شفتها وبذ كرتي
من الأذكار وفاعله يعود إلى اليوم ومجرى منقول ثان لبذ كرتي وقوله :

تذكرت مابين العذيب والبارق مجرى عواليا ومجرى السوابق

مطلع قصيدة لأبي الطيب والعذيب والبارق موضعان ومابين ظرف للتذكر أول البحر أو للبحر أناسا
في تقديم الظرف على عامله المصدر أو مابين معقول تذكرت ومجرى بدل منه . والمعنى أنهم كانوا يزولان بين
هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة القرسان ويتساقطون على الحيل فاشاعر الثاني
أراد بالعذيب تصغير العذيب بمعنى شفة الحديدة وبارق شعرها الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وهذه
نورية وشبه بختها جمال الريح وتتابع دمعها بحريان الحيل السوابق اه (قوله التغيير البير)
أي لما قصد تصمينه ليدخل في معنى الكلام كقول الشاعر في يهودى به داء العلب وهو القراع :

أقول لعشر غلطوا وعصوا على الشيخ الرشيد وأنكروه

هو ابن جلا وطلح التنايا من يضع العلم نعرفوه

(قوله إبداعا) كأنه أودع شعره شيئا قليلا من شعر الغير وقوله ورقوا كأنه فخر في شعره بشئ من شعر الغير
(قوله نظم الشعر) سواء كان ذلك التثنية أو غيره حديثا كان أو قرا أو قوله لا لاقياس أي لا نظريته وهو
قيد بالنسبة لما إذا كان المقود قرا أو حديثا أفاده ع ق وسأني (قوله فأعرف القياس) أي أعرف المعنى
الذي يقال له الحل في شواهد القياس عليه وهو سكيل البيت ع ق وقال للصنف أي أعرف البيران وميز
ما هو مقبول وما هو مردود اه (قوله واشترطوا الخ) قال ع ق ظاهره عموم العقد والحل وأنه يشترط في
أصل كل منهما كونه مشهورا مع أنه يمكن في كل منهما العلم بالأصل وإن لم يشتهر اه وجعل الشارح
والصنف اللين شاملا للتصمين وبأق ما فيه وقوله والنوع الخ وقال ع ق هو إشارة إلى ماورد من الخلاف في جواز
الاقباس ومنعوا أصل مذهب مالك المتع لأنه ذر يعلى سقوط هيئة القرآن من القلب ومذهبه متى على سده
الترائع وأكثر الشافعية على الجواز وهذه الإشارة في غير محلها اه وقال للصنف والمنع مطلقا أصل مذهب
الامام مالك لأن من أصوله سده الترائع اه وفيه أنه لا ذريعة بعدا بشرط علم الأصل أو شهرته (قوله لا على الخ)
يعني إن كان الترقأ أو حديثا فظلمه إنما يكون عقدا إذا غير تغييرا كثيرا وأشير إلى أنه من القرآن

(والأخذ من شعر بعزو)
ماخى
تصميمهم وما على الأصل
نق

لكنة أحمله واغتفرا
بغير تغيير وما منه يرى
بيتا فأعلى باستعانة
عرف
وشطرا أو أدق بأبداع
ألف

أقول : التصمين
اصطلاحا أن بضمن
الشعر شيئا من شعر
الغير مع التنبية عليه
إن لم يكن مشهورا
عند النفاذ كقوله :
على أي سأند يوم
بيعي
أضاعوني وأنى فنى
أضاعوا

وأخته مازاد على
الأول لئلا كانت
والتشبيه في قوله :
إذا ألهم أبدى لي لماها
وشعرها
تذكرت مابين العذيب
و بارق

ويذكر كرتي من قدها
ومدامي
مجري عواليا ومجرى
السوابق
واغتفر التغيير البير
ويسمى تصمين البيت
فأكثر استعانة

وضمن المصراع فإدونه إبداعا ورقوا . قال : (والعقد شر النظم لا بالاقباس والحل شر النظم فأعرف القياس
واشترطوا الشهرة في الكلام المنع أصل مذهب الامام) أقول : العقد هو نظم الشعر لأعلى طريق الاقياس كقوله :

أما من أوله بطفة : ووجيفة آخره بفجر عقد قول علي رضي الله عنه وما لابن آدم والفجر وإنما أوله بطفة وأخره حقيقة
وأما الحل فهو أن ينثر العلم كقول بعض المتأخرين فإنه لما قبح فعله وجعلت نخلاته لم يزل سوء الظن يقتاده ويصدق توهمه
الذي يقتاده جل قول أبي الطيب : إذاساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يقتاده من توهم ويشتربط في الحل والتقد
والتضمين أن يكون الكلام مشهورا لتلاؤده إلى شبهة فاعله بالكذب ، والمع مطلقا مشهورا كان أو غير مشهور متعب
الإمام مالك رحمه الله تعالى قال (١٨٢) [التلخيص] إشارة قصة شعر مثل من غبذ كره تلميح كل

أقول: التاميم الإشارة
إلى قصة أوشعر وأوشل
من غير ذكر كونه كقوله:
فوالله ما أدري أحلام
فأتم
ألت بنا أم كان في
الركب يوشع

إشارة إلى قصة يوسف عليه السلام واستبقاه لتسليم وكفوله
لمعرو مع الرضاء والنار تلتظي
أرق وأحن منك في ساعة الكرب
إشارة إلى البيت المشهور المستجير بمعرو عند كرمته

كالمشعر من الرضاء
بالتار

وكتوك لتحص
لعجل البادقة والتصدر
قبل أو انهما لا محل
تحرم شير الى فوهم
من سجل شينا قبل أو انما
عوقب بحرمانه قال :
[تدين في القاب
من القاب]

(من ذلك التوشيع

والتحديد ترتيب الحق
أقول: التذويب جعل الحق
ما يرجع للمفاتيح، من ذلك
ويشبهه معه خصلتان (أ)
رسول الله الله أعلم حيث

والحديث وإن كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد كيف كان إذ لا دخل فيه للاقتباس (قوله يضر)
حال أي ما ياله حال كونه متضخرا (قوله فهو أن الخ) وشرط كونه مقبولا أن يكون سبكه حسنا لا يتقاصر
على ذلك النظم بأن يكون مسجعا والألفاظ جزلة وأن يكون واقعا موقعا بأن تكون ألفاظه مطابقة
مناها للقامع (قوله وحفظت غلاته) أي صارت غلاته كالحنظل في المارة وقوله يعتاده أي يقوده
إلى تخيلات قليلة وتوهجات باطلية وقوله ويصدق أي الشخص للشيء الظن وقوله يعتاده من الاعتقاد
(قوله قول أي الطبيب) يشكو سيف السولة واستاحه لقول أعدائه أي أفي الطبيب .

التاميم

هو بتقديم اللام على الميم من لبعده إذا أبصره ونظروا إليه وسهلح البصر قال في هذا البيت تليح إلى قول
فلان أي نظروا وإشارة إليه وأما التليح فقد تقدم في باب التشبيه أنه جعل الكلام مليحا بعيدا يقال ملح الشاعر
شعره إذا أتى فيه بشئ مليح (قوله إشارة الخ) أي إشارة في نظم أو شرافقة تقدمت أو شعر معلوم أو مثل
سائر من غير ذلك كرواحد منها تليح وقوله كل أي حد التليح وهو تكيل (قوله قوائمه الخ) وصف لحوقه
بالأحذية المرحلتين وطالع الشمس وجه الحبيب من جانب الخدر في ظلمة الليل ثم استعظم ذلك واستغربه
وتحامل تحيرا فقال هذا جل رأه في التوم. أم كان في أركب يوشع التي فرد الشمس (قوله بصرو) اللام
للاستدعاء وهو مبتدأ مع الرضاء أي الأرض الحارة التي يرمض فيها القدم أي تحترق حال من ضمير
في أرقق والنار مرفوعة معطوف على عمرو أو عمرو معطوف على الرضاء تلطفي حال منها أرقق خير البشدا
من رقق له إذا رحمه وأحنى من حنى عليه تلطف وشفق (قوله السجير) أي المستغيث وضمير كرشه
للوصل أي الذي يستغيث عند كرشه بصمرو وانظر قصة البيت فيما كتب على الأصل .

تذنب : في ألقاب من الفن

(قوله منه ما يرجع للضرب المعنوي) كالتوضيح والترديد والتريب والاختراع وقوله ومنه الخ كالتعديد (قوله التوضيح) هو في اللغة لف القطن ونحوه قاله المصنف (قوله وهو ذكري الخ) ولعل وجه المناسبة بين المعنيين أن في التفسير رجوعا إلى المفسر كما أن في اللف رجوعا إلى جهات الملفوف عليه تأمل (قوله الترديد) هو في اللغة رد الشيء من أمر إلى آخر والمناسة ظاهرة (قوله وهو تعليق الخ) يظهر من التمثيل أن التعليق الأول أعم من كونه عاقل أو عايد فاته في الآية بما قبل وفي المثال بما بعده جدير بأن يكون نسكة ثانية تبعدا للمثال وانظر هل يضرب في صور في التعايق الأول صورتان للتعليق الثاني فسمي الصورة أربعا (قوله الخ) فلفظ الجلالة ربط أول الأمر وثانيا بما علم (قوله نحو صباه الخ) فقد علق المس أولها بالبحر ثم علقه ثانيا بالاسراء ولك أن تقول علق أول المس بالصباء ثم علقها ثانيا بالبحر والأول منطووف به لعدمية المعلق به والثاني اقرب والصباء اسم للحمرة وقوله صباه يحتمل كونه مخبرا لمخضوفه وكونه خيرا ثانيا للمبتدأ سبق مع

(من ذلك التوشيع) **التريد** ترتيب اختراع أو تعديد كالتاليون العابدون للامم الذين **التاحون** الرأكمون الساجدون) **خبره**
أقول : التذنيب جعل الشيء ذنبا للشيء والتكديلاه والألقاب الأسماء وما ذكره هنا منه ما يرجع للصنعة المعنوية من البدع ومنه
ما يرجع للمفني ، من ذلك التوشيع وهو ذكر شيء من محرم الكلام مقصرا عنه عاطفين كقوله عليه الصلاة والسلام يشب من آدم
ويشب معه خصلتان الحر من وطول الأمل. ومنه التريد وهو تعليق الكلمة في الفقر أو المصراع بحسين محور حتى تأتي مثل ما أورد
رسالة الله أعلم حيث جعل رسالته كقوله : صباه لا تمزل الأحزان ساحتها لأن مسها جرمته سراج ومنه الترييب

وهو قريب مني على آخر نسخة نحو وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح ومنه الاختراع وهو الاثنان بتركيب لم يسبق إليه مثل ولما سقط في أيديهم لم يسع قبل نزوله في القرآن ومنه التعديد وهو سوق المفردات دون عطف كالتائبون العابدون الحامدون الساجدون البيت وكحديث الأسماء الحسنى قال : (نظر يز لونديج استنهاد) (١٨٣) (إصاح اختلاف استطراد)

أقول: التطريز اشتغال الصدر على جزء من حجر عتقه ومتعلقه والعجز على الحجر مقيدا مثله كقول التيسيح في الصلاة نور على نور والتدريج أن يكون للكلام في مغير من مدح أو غيره لوانافاضا لقصدا للكناية أو التورية كقوله : تزدى نياح الموت سمرا

فما أتى لها الليل إلا وهي من شمس خضر أراد الشباب اللطيفة بالدم فأتى عليها الليل إلا وقد صارت من نياح الجنة وكفى بالأول عن القتل وبالثاني عن دخول الجنة والاستنهاد الاستدلال كقوله : أكان في ركن وتيق وقعت فيه الزلازل وزعمته نوب الدهر

وكرات النوازل مابقاء الحجر الصلب مد على وقع العاقل الشاهد في البيت الثالث والإصاح أن يكون وقيل الحنا والعلم والحلم والحمل فالناني بين المراد الأول والاختلاف الجمع بين متناسبين لفظا أو معني نحو الشمس والقمر بحسبان والاستطراد أن يكون التكلم في فن من الفنون ثم يظهر له من آخر مناسبة فيجوده ثم يرجع إلى الأول ويقطع الاستطراد

غير الأول وعلى كل محتمل أنه غير موطنى والمقصود ما بعده وهو الظاهر ويحتمل أنه قدس به إعادة أن الخيرة تسمى ضياء وقوله لا تنزل الخ فيها استعارة بالكناية بقشيبه الحجر بذي ساحة وإتباتها تحييل (قوله وهو تزييف شيء على آخر) أي جعل مرئيه في الذكري قبل الآخر كما يدل له قول المتن وهو تقديم شيء الخ خلافا لما يقدر من عبارة الشارح من أن المعنى جعل شيء متوقفا على آخر إذا لا يظهر هنا تأمل وقوله لتسكنه كإعادة أفضلية للفتن في الآلة وكإعادة مدة كونه مستوحيا كما في اضرب زيدا وعمران وبكرا (قوله مثل ولما سقط الخ) سقط فعل خاص مبنى للجوهول وأصله سقطت أفواههم على أيديهم في معنى على وذلك من شدة الندم فإن العادة أن الإنسان إذا ندم بقلبه على شيء عضه على أصابعه فسقوط الأظفار على الأيدي لازم للتسم فأنطق اسم اللازم وأريد اللزوم على سبيل الكناية (قوله وكديث الأسماء الحسنى) نفسه إن قد أسعة وتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة هو الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس الخ (قوله التطريز) هو في اللغة جعل الثوب مطرزا أي معالما بخطوط سنة وهو فارسي معرب قاله المنقب وابن جهم للناسية التحسين بالمقابل في كل فن القوي تحصيل الثوب بالخطوط التائلة وفيها تحييل الكلام بالحبر ومماثلة تأمل (قوله ومتعلقه) بكسر اللام (قوله وهو اشتغال الخ) ما ذكره الشارح من أن التطريز اشتغال الصدر على متعلق واحد والعجز على الحجر مقيدا بمثله واحد هو أحد رأيين ذكرهما المتن في شرحه وقد اقتصر على الثاني عني قال وهو أن يشتد التكلم أو الشاعر بثلاثة أسماء : أولها غير عتقه والثاني والثالث متعلقان بالأول يورجه تائم يؤتي بالحبر مع متعلق آخر يناسبان المتعاقبين في الصدر ويرتبطان بها ارتباطا ما بشرط اتحاد لفظ الحبر وما يتعلق به كقوله في مولده صلى الله عليه وسلم

يقول لنا لسان الحال منه يقول الحق يعذب للسميع

فيومى والزمان وشهر وضى ربيع في ربيع في ربيع

كان الكاس في يدها وقبها عقيق في عقيق في عقيق

وقوله :

أه بجذف (قوله ومتعلقه) بكسر اللام (قوله في معرض الخ) حال من الكلام (قوله تزدى الخ) فقد ذكر فيه لوانين لقصدا للكناية المذكورة في الشارح (قوله كان في الخ) الباء تخر بديهة فقد جرد من نفسه ركنيا لفظا في شدة ركنيته والركن معان يناسب مابعد هذا الأمر العظيم وما يتقوى به والوثيق الحكم والزلازل البلاء وقوله عز عزته الزعزعة تطلق على التبريك الشديد والبراد هنا لازمه وهو الضعاف ونوب الدهر مصائبه وشدائده وكرات النوازل أي مراتب الشدائد فمعناه مرادف وقوله مابقاء الخ الصلابة الصلب الأملس وعلى معنى مع الوقوع وقعة الضرب بالشيء والمعاول جمع معول كسبحر أخذتة تنقر بها الجبال (قوله الشاهد الخ) عبارة المتن فالبيت الثالث استنهاد وقد أحسن فيه إذ أخرج التشبيه في صورة الخبر تحقيقا ثم في صورة الاستقحام تسجبا وتسلية وشبه نفسه بالحجر الصلب في التحمل والصبر والبكينة عند وقوع المعاول أه (قوله يذكرك فيك الخ) الظاهر أن يذكرك مني للجوهول من باب جعل مضطرب العين وأن في معنى بلاء السبيبة والمعنى يذكرك على سبيلك أي بسبب ملاحظتك أو شاهدتك الخبر والشر الخ فتأمل والمنا أراد به التناول القبيح (قوله فالناني بين الخ) إذ قبله لا يدرى هل تذكرك الأمور المذكورة لوجودها عينه من جهات

في الكلام خفاء دلالة فيؤتى بكلام بين المراد ويوضحه كقوله : يذكرك فيك الخبر والشر كنه وقيل الحنا والعلم والحلم والحمل فالناني بين المراد الأول والاختلاف الجمع بين متناسبين لفظا أو معني نحو الشمس والقمر بحسبان والاستطراد أن يكون التكلم في فن من الفنون ثم يظهر له من آخر مناسبة فيجوده ثم يرجع إلى الأول ويقطع الاستطراد

كقوله تعالى وهل أتاك حديث موسى إلى قوله ولقد أرىناه آياتنا سحرا فكذب وأنى قال : (إسالة تلويح أو تحييل وفرصة تسميط أو تعليل) أقول : الإسالة مصدر أحسنه على كذا ومخرجان خفية وعلمية كقوله تعالى وقد نزل عليك في الكتاب إسالة على قوله وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا الآية وكقوله وآياتنا داود زبوراً وإسالة في الآية الأولى ظاهر نفوذ الثانية خفية سابقين إليها إسالة على قوله ولقد كتبنا في الزبور الآية لتضمنه تفضيل محمد صلى الله عليه وسلم والتلويح السكينة البعيدة التي كثر فيها الوسايط بين اللازم واللزوم ككثير الرماد والتخييل ويقال له الإيهام وهو أن يذكر كلمة لمعنيين قريبين بعيد وبرد البعيد وهو أقسام خمسة مذكورة في النطولات من أرائها قليرجع إليها . والفرصة استدراكك المخاطب لتأخذه كقولك لشكر العاد هل كنت عندما تقول لم فتقول له هل أنت من مائة ميتين فتقول نعم فتقول (١٨٤) الذي سؤلك من ذلك قادر على إعادتك . والتسميط كون بعض أجزاء البيت

سجعا وبعضها خلاف الروي بأن يجعل البيت أربع سجعات ثلاث على روي غير روي البيت كقول بعضهم في بدعته : في رأسه عسق . في وجهه لفق في فقره سقى . تسجيط دارهم . والتعليل هو أن يرد التكلم ذكر حكم يقدم عليه ذكر حجة وقوعه كقول الصبي الحلبي في بدعته :

لم أسام سوام غير خافية
من أجلها صار يسمى
الاسم بالعلم
قال :

(تحلية ونقل أو تختم
تجريد استقلال أو تهكم)
أقول : التحلية عقد نثر
القرآن أو الحديث بزيادة
على ألفاظها فهي نوع
من العقد كقوله :
الحمد لله متابع الرسول

مختلفة وأول بدعته من مدمومها واتصافه بمحمودها أو عكسه (قوله كقوله تعالى وهل أتاك الخ) فتد أخذ أولا في ذكر قصة موسى ثم استطرده قوله القى جعل لك الأرض الخ ثم يرجع إلى القصة بقوله ولقد أرىناه الخ تأمل (قوله وفرصة) أي استعار فرصة (قوله لما قيل إنها إسالة الخ) فكأنه قيل وآياتنا داود زبوراً أفدناك أنك مذكور فيه حيث أنزلنا عليك قولنا ولقد كتبنا الخ (قوله لتضمنه الخ) إذ هم المراد بالعباد الصالحين في الآية (قوله والتخييل ويقال الخ) فيه أنه يصير بهذا التعبير مكررا مع ما سبق فالتسمية ما المصنف قال وهو تصوير ما يظهور للعيان حتى يتوهم أنه ذو صورة تشاهد كقوله تعالى - والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه اه وقوله ما يظهر أن يرد به الاستقبال أي ما يكون ظاهرا وقوله حتى الخ غاية في التصوير والظاهر أن التصوير في الآية لوصف أعنى مطويات التي هو حقيقة في الحال (قوله استدراكك المخاطب الخ) أي جعلك إياه مستقلا من درجة إلى أخرى أقرب منها المقصودك وقوله لتأخذه أي لتوقعه في الاعتراف بمقصودك (قوله كون بعض أجزاء الخ) عبارة المصنف وهو كون أجزاء البيت أو بعضها مسجعا على خلاف الروي وهي المستقيمة دون عبارة الشارح كما هو ظاهر معنى عبارة المصنف أن تكون أجزاء البيت ماعدا الأخير التي هي الألفاظ للتوازنه كالتي على مستطعلن فعلى في البسيط كما في المثال أو بعضها سجعا الخ تأمل (قوله في رأسه الخ) التسقي النيل والتسقي المسح والتسقي الانظام أي هو قلادة مزينة لدار القوم الذين هو منهم لأن التسميط تعليق القلادة على الصدر كما قاله المصنف وقد أرى به المعنى على طريق التشبيه تأمل (قوله لم أسام) جمع اسم وسوام جمع سام أي عال والشاهد في قوله من أجلها أي من أجل أسامهم الشهورة جدا صار يدعى الاسم التي هي من مجملته بالعلم تشبيها له بالجبل في الشهرة (قوله منا) أي نعما مفعول لأجله لم تعلق القارف قبله يا حث حفة لله وقوله حال من أحمد أي حال كونه منا معشر العرب (قوله لقد من الله على المؤمنين الآية) من أنفسهم أي من العرب ليا نسوا به ويغفروا منه لأملاك ولا تعجبا (قوله ما بال الخ) ليس في البيت زيادة على الحديث إلا شيء ناقه لا يعجز زيادة تأمل (قوله من أفظها) أي من لفظ أصلها وقوله بل يكون أي العقد وقوله في ترجمة أخرى بأن يترجم عن المعنى الأخوذ بلفظ يرادف للأخوذ منه تأمل (قوله وحقوق) جمع عقد أفاده في القاموس والظاهر أن جمع للمصدر لثبالة والسطر الأول عقد لقوله تعالى - قد بدت البيضاء من أفواههم - والثاني عقد لقوله - وما تخفى صدورهم أكبر - (قوله إلخاف) أي إلخاخ (قوله قل) بفتح القاف أي ينض

أهدى يا أحمد منا أحمد السيل عقد قوله تعالى لقد من الله على المؤمنين الآية وقوله الآخر : (قوله)

ما بال من أوله نطفة وآخره جيفة يضخر عقد قوله صلى الله عليه وسلم ما بالين آدم والعمر وإبنا أوله نطفة وآخره جيفة والنقل قريب من التحلية لأنه عقد لا يكون فيه شيء زائد عن لفظهما بل يكون كلمة في ترجمة أخرى والتضم عقد قرآن وحديث استعمل على شيء من لفظهما كقوله : وبدت لنا البيضاء من أفواههم وصدورهم فيها أذى وحشود والشعر يدني للزوم لاتقاء اللازم كقوله تعالى لا يسألون الناس إلحافا أي لا يكن منهم سؤال فلا يكون إلحاف . والاستفلال كناية عن حجة في مضاعف جعل كجمل الآية كقوله : وما لكم منكم وحكم قل وضحكم منكم وحكم حرب والتهكم إبراز المقصود في صورة سدا استهزاء نحو قوله تعالى إنك أنت العزيز الكريم ومتضى الظاهر إنك أنت القليل القليل . قال : (تحريض أو بللغ أو تنقاء تحييل أو تافيس أو إيهام)

أقول: التعريض أن يدل باللفظ إلى جانب فهم منه التصود لأن جهة الوضع الحقيقي ولا الهازي بل من عرض اللفظ أي جانبه كقول السائل لمن يوقع منه صدقة إني محتاج ، والألفاظ تعمية المراد أي تقطيعه ، والارتقاء الانتقال من الأدنى إلى الأعلى في الوجه المراد نحو لا أباي بالوزير ولا بالسلطان ، والتعريض عكس الترفي نحو هذا الأمر لا يعجز السلطان ولا الوزير والتأنيس تقديم ما يؤنس الطلب قبل إخباره بتكروهه ، والإيماء عند السكاكي الكناية القليلة الوسائط دون خفاء في المزموم وعرفي بين التلويح والرمز والإيماء ، بأن التلويح ما كثرت وسائطه ، والرمز ما قلت وسائطه مع خفاء في المزموم كعرض الققاء والإيماء ما قلت وسائطه دون خفاء كقول بل التجاد . قال : (حسن البيان رصف أو مراجعة حسن تخليص بلا منازعه) أقول: حسن البيان كشف المعنى وإيصاله للنفس بسهولة ، والرمز وضع كل كلمة في موضع يناسبها معنى ولقفا ورجها ولا يتم ذلك على أكمل حال إلا في كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم . (١٨٥) بالمراجعة كتابة التقاول

كقوله تعالى قال فرعون وما رب العالمين إلى قوله من الصادقين وحسن التخلص ملازمة الخروج من فن من الكلام إلى فن آخر ويسمى براعة التخلص قال :

[فصل في لا يبعد

كنا]

(وليس في الإيهام والتهم ولا التناهي بسوى المحرم من كذب وفي المزاح قد لرب

بعبث لا مندوحة عن الكذب)

أقول: ليس في الإيهام وهو التورية كذب لأن المصطفى صلى الله عليه وسلم كان يمزح بها كقوله للعبور التي طلبت منه النساء

(قوله التعريض أن يدل الخ) فهو كناية مسوقة لموصوف غير مذكور ولأنه الثناء أو اللطافة أو الاحتراز عن المخاتلة كتعريض ذي الرومة للسجى من السؤال بالطلب وكشعر بطن ذي حاجة عند الأمير ونحوه وكقولك لمن يؤذى السلم من سلم الناس من لسانه تشير إلى نفي الإسلام قاله المصنف (قوله بل من عرض الكلام الخ) فهو خاص بالمركب قاله المصنف وعطف الجانب تفسيرى (قوله يوقع) أي استطر (قوله في الوجه) لعدم المبالاة هنا (قوله تقديم ما يؤنس الخ) كقولك إن الله قضى بالموت على كل أحد وأجزل النواب لمن صبر على الصيبة وإن ولدك قد مات (قوله قبل إخباره بتكروهه) زاد المصنف أو عتابه كقولك لمن يخافك وقد سرق لك شيئا ساعك الله لم فعلت كذا ومنه عفا الله عنك لم أذنت لهم اهـ (قوله الكناية القليلة الخ) كقولك :

أومارأت المجد أنى رحلت في آل طلحة ثم لم يتحول

وذلك أنه لما جعل المجد ملقبا رحله في آل طلحة بالتحول على طريق الاستعارة بالكناية كما هو ظاهر لزم من ذلك كون موصوفه آل طلحة لعدم وجدانه في غيرهم بواسطة أنه صفة لا بد من موصوف وهي ظاهرة ثم المراد بقلة الوسائط عدم كثرتها فيصدق بالواحدة كما في البيت وعدم الوسائط مع الظهور كعرض القفا في الله بناء على ظهوره عرفا فيه وكفى مثال الشارح الآتي (قوله ما كثرت الخ) أي كناية كثرت وسائطها نحو كثير الرماد فما واقعة على كناية وكذا فيما بعد (قوله كبر بطن النقا) بناء على عدم ظهوره عرفا (قوله رصف) هو لئلا الضم ومنه رصف الحجارة والناسبة ظاهرة . [فصل : فيما لا يبعد كنا] (قوله وليس الخ) في الإيهام خبر ليس مقدما ومن زائدة وكذب اسمها مؤخر (قوله بحيث) الباء زائدة وقوله لا مندوحة الخ أي غير ما ذكر من الإيهام وما بعده (قوله لوروده الخ) كقوله تعالى - ذق إنك أنت العزيز الكريم - .

[خاتمة] (قوله بطلع حسن الخ) الباء سببية أي بسبب إيراد مطلع حسن والمراد حسن حسنا زائدا على غيره بما ليس بمطلع ومثله يقال فيما بعده وقوله وحسن القال عطف على مطلع من عطف السبب على السبب بالنظر لوصفه وحسن القال بأن يكون اللفظ في غاية البعد عن التنافر والثقل وقوله وسك

بدخول الحنة إن الحنة لا تسامها عبوز ومثله التهمك لوروده في الكتاب العزيز وكذلك البالغة وهو المراد بالتناهي ما لم تكن بحرمة أو كفرا كمن يصف أميرا بأنه فخر أهل السماء أو عارض القنطرة بقوة وأما المزاح بالكذب على غير تأويل من تورية أو نحوها حرام لأن اللعب لا يبيح محرما وهذه الصيبة همت بها البلوى في زماننا إذ لا يكاد مجلس يتخلو عن المزاح بالكذب وربما كثر المزاح في بعض الأحيان وأما المزاح العاري عن الكذب فهو مباح لأن المصطفى صلى الله عليه وسلم كان يمزح بعض الأحيان ولا يقول إلا حقا زاده الله شرفا وكروا ولرب أي لزم ارتكاب ما ذكر من التورية ونحوها في المزاح لمن أراد له مندوحة عن الكذب قال :

[خاتمة] (ويبين صاحب الكلام تأني في البدء والحتم مطلع حسن وحسن القال وسبك أو براعة استهلال

والحسن في تخلص أو اقتصاص وفي الذي يدعونه فصل الخطاب - ومن ميات الحسن في الختام - إردافه عشر التمام -
أقول: ينبغي لتكم أن يتأني أي يتنقح الأتيق والأحسن في أول كلامه وآخره فالأول موجب لاقتبال نفس السامع ، والثاني
يريد بها إقبالا على ما مضى وجاريا لما قد وقع قبله من التقصير في التعبير - فالأول يكون بحسن الابتداء لأنه أول ما يقرع السمع وأحسنه
ما يسمى بالمطلع ويسمى بالالماع (١٨٦) ويسمى براعة الاستهلال وهو أن يقتسم في أول كلامه إشارة إلى

ما سبق الكلام لأجله
كقوله في التهنئة :
بشرى لقد أنجز
الاقبال ما وعدا
وكوك الجدد في أفق
الغلا سدا

ومنه مطلع سورة
النور ومن محاسن
الابتداء صنعة الانتقال

من الطلوع إلى القسود
وهو ثلاثة أقسام: أحدها

التخلص وهو الانتقال
بما اقتضى به الكلام

إلى القسود مع رعاية
للتأني بينهما الثاني

الاقتصاص وهو الانتقال
إلى ما لا يلزم . الثالث

فصل الخطاب وهو
متوسط بينهما وهو

الانتقال إلى ما يقرب
من التخلص بأن

يشوبه شيء من اللامعة
وعده بعضهم قسما من

الاقتصاص ومنه قولهم
بسم الله والصلاة

والسلام على النبي صلى
الله عليه وسلم أمابعد

فهذا الخ ومن حسن
الكلام ختمه بما

معطوف على القال أي وحسن بك وهو يحصل بكون اللفظ في غاية البعد عن التعقيد والتشهير والتأخير
للنفس وأن تكون الألفاظ متقاربة في الجزالة والمثانة والركة والسلاسة وتكون المعاني مناسبة
لألفاظها من غير أن يكسب اللفظ الشريف المعنى السخيف وعلى العكس بل يصان صياغة مناسب وتلائم
وقوله أو براعة الخ الظاهر أن أو قبلها حذف ويدها حذف أي لمطلع حسن بسبب ما ذكر يدون
براعة استهلال أو مع براعة الخ ثم في كلامه حذف الواو مع ما عطف أي وخاتم مثله بتبدل الاستهلال
بالمطلع تأمل (قوله والحسن) عطف على تأني (قوله ومن ميات الخ) لاسجدة لهذا البيت على ما قررنا
وهو محذوف من النسخة التي كتب عليها المصنف وفي نسخة بعد قول المصنف والخاتم :

بحسن الابتداء بالالماع وحسن الاقتصاص والإبداع
في آخر عدوية التركيب وجودها في المطلع الغريب

ومن ميات الخ وهو على هذه النسخة حذير بالله كرو والباء في بحسن للبيئة متعلق بتأني وكذا الباء في
بالالماع بمعنى براعة الاستهلال على ما سيأتي وهو متعلق بحسن وحسن معطوف على حسن وكذا الإبداع وقوله
عدوية بمبتدأ أخره محذوف وجودها الخ وهذا أخفى قوله عدوية مكررة مع قوله أو لا بحسن الابتداء بالالماع على
ما قررناه (قوله الأتيق) يقتضى التسون على الصحيح والأحسن عطف نصير (قوله وجار) عطف على زيدها
من عطف شبه الفعل عليه (قوله وأحسنه) أي الابتداء وقوله ما يسمى بالمطلع ويسمى الخ فيه أن
الطلع مصدر ميمي بمعنى الطلوع والمراد هنا الأخذ في مدارج الكلام فليس هو براعة الاستهلال بل إنما
يسمى براعة مطلع على أن هذا لا يلزم المصنف كما عرفت (قوله ما يسمى بالالماع و يسمى الخ) والظاهر أن
المهمزة في الالماع مكسورة وأنه في الأصل مصدر الماع بمعنى صبر الشيء لا معاً ثم استعمل في براعة الاستهلال
بجامع التحسين لئلا يراه من التسمية (قوله الحسن) الذي في غيره المحذوف الخ في البيت من الاستعارتين
بالسكابة (قوله ومنه) أي ما ذكر من براعة الاستهلال وقوله مطلع الخ فإن سورة النور لها تعلق
بالرعي بالزنا صدرت بحكم الزنا والرعي به (قوله صنعة الانتقال) الإضافة بيانية وهي صنعة لأن التكلم تصنع
فيه وقد مر عنهم تسمية غيره صنعة كالطباق (قوله وهو) أي الانتقال (قوله فصل الخطاب) مراده به
الفصل بين الكلامين لا بقيد كونه أمابعد (قوله وهو الانتقال إلى ما يقرب الخ) غير مناسب والتأني
التفريع بقوله فهو قريب من التخلص كالإتيق (قوله وعدة الخ) أي ما اقتضاه مشربا بتخلص
(قوله ومن حسن) أي علامة حسن (قوله بالكهف أهله) أي يأمن هو لأهله كالكهف في الأيواء إليه عند
الضيق وهذا دعاء الخ أي إن هذا الدعاء ييقنك دعاء لجميع البرية لاتقاعهم جميعا به وبه إشارة
إلى التمام بتعميم الدعاء لأنه يذكر في تمام الكلام عادة (قوله الأسلوب) هو ذكر ما يشعر بالتمام (قوله من
صناعة البلاغة) قال المصنف الصنعة والصناعة الحرفة والعوالم الصناعية ذات الاصطلاح والترتيب الخصوص
التضمن ضم كل حسن إلى حسنه ووضع كل محله وأطلقوا على علم البلاغة صنعة من حيث اشتغال
على ذلك (قوله المشتاق) من الاشتياق وهو شدة رغبة القلوب في لقاء المحبوب (قوله وخر ساجدا الخ)

يشعر بجماله بحيث لا يكون بعده للنفس تنويع كقوله :

وهذا دعاء للبرية شامل وجميع سور القرآن على هذا الأسلوب يعلم ذلك بأذن تدبر . قال : (هذا تمام الجملة القسود
من صنعة البلاغة المحموده ثم صلاة الله طول الأمد على النبي الصلي محمد وآله وصحبه الأخيار
ما فرغ من التشايق بالاسفار وخر ساجدا إلى الأذان يعني وسيلة إلى الرحمن ثم ينشهر الحجة لليوم من منصف عاشور الثرون)

أقول: الشار إليه جميع ما تقدم سوى الحطبة إذ ليست مفصولة بالذات (١٨٧) وبالإضافة عبارة عن فني الثاني

أي سقط إلى ناحية الأذن وهي الأرض قاله المصنف (قوله الشار إليه جميع الخ) الظاهر أن الشار إليه الخاصة أو البيت الذي قبل هذا لأن عام يعني منقسم وهو إما يكون بما في كونا (قوله وهو التطريب الخ) وللرب هنا وقع الصوت بالبكاء من شدة الحزن والتعب لاحتراق القلب قاله المصنف (قوله في العاشر) أي اليوم من الخامس أي الشهر من الرابع أي العام من الثالث أي العقد من الثاني عشر أي القرن وقوله من الهجرة أي مبتدأ عند هذا القرن أي الذي من جملة هذا القرن من الهجرة ومن قبيل ما للتنازع ما وقع في آخر الحطبة الثاني من التفسير المسمى روح البيان، ونصه: هذا آخر ما أودعت في الحطبة الثاني من التفسير الموسوم بروح البيان من جواهر المعاني ونقلته في سلكه من فوائد العبارة والاشارة والألهام الرباني وسيجمله أولو الألباب إن شاء الله الوهاب. ووقع الأقسام بعون الملك الصمد وقت الضحوة الكبرى من يوم الأحد، وهو المشر السابع من الثالث من السادس الخامس من النصف الأول من المشر التاسع من المشر الأول من العقد الثاني من الألف الثاني من الهجرة النبوية على صاحبها ألف تحية اهـ.

✽

هذا ما سره الملك الجليل بما به خدمة هذا التشرح الطويل، فدونك حاشية كشفت عن وجوه خدواته الأستار، حتى غدا حشا واضحا كالشمس في رابعة النهار، أودعتها من نقائس السابقين ما يستدعيه المقام، ومن لطائف الفكر ما سر به ذور أقدام، بذلت في تحريرها غاية المجهود، وهذا تهديبا يذوب به قلب المسود ومع هذا فانا معترف بأنها غير خالية من القوصة، فاعلمنا أنا من يخطأ ويصيب ولست من أهل الصمة.

وتم تبليغها في عاشر سابع من خاس سابع من ثالث اثنين من ثاني اثنين من الهجرة النبوية على صاحبها أركي التحية.

✽

ونسأل الله سبحانه أن يجعل جزاءنا جزيل الثواب وأن يحفظنا بحفي أطال الله يوم الحساب إنه على ما يشاء قدير، وبالإجابة وجزيل الاحسان جدير.

وصلى الله على سيدنا محمد أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، والحمد لله رب العالمين

والسلام.
قال أسير مساويه
أحمد المصنف وري هذا
آخر ما أودنا كتابته
تحريرا في العاشر من
الخامس من الرابع من
الثالث من الثاني عشر
من الهجرة النبوية
على صاحبها أفضل
الصلاة والسلام ناله

سبحانه ونعالي أما يحسن عاقبتنا في الأمور كلها وأن يدخلنا دار كرامته وعيشتنا من غير عمة بجماء حبيبه لديه تفضلا منه
لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وأخردعوهم أن الحشر برب العالمين.

فهرس

صفحة	صفحة
خطبة الكتاب ٢	١٥٦ فصل في بيان الاستعارة بالكناية
١٨ المقدمة	١٥٨ فصل في تحسين الاستعارة
٣٠ الفن الأول علم المعاني	١٥٩ فصل في المجاز للركب
٣٣ الباب الأول أحوال الأستاذ المجري	١٦٠ فصل في تغيير الاعراب
٤٣ فصل في الأستاذ العقلي	الباب الثالث الكتابة
٥١ الباب الثاني في أحوال السند إليه	١٦٢ فصل في مراتب المجاز والكناية
٨٤ فصل في الخروج عن مقتضى الظاهر	١٦٣ الفن الثالث علم البديع
٩٣ الباب الثالث أحوال السند	الضرب الأول العنوي
١٠٧ الباب الرابع في متعلقات للفعل	١٧٢ الضرب الثاني المفعلي
١٦١ الباب الخامس التفسير	١٧٥ فصل في السجع
١٦٥ الباب السادس في الإنشاء	١٧٧ فصل في الموازنة
١٣١ الباب السابع الفصل والوصل	السراقات
١٣٧ الباب الثامن الإيجاز والأطناب والسلاوة	١٧٩ السرقة الخفية
١٣٢ الفن الثاني علم البيان	١٨٠ الاقتباس
١٣٣ فصل في الدلالة الوضعية	١٨١ التضمن والحل والمقد
١٣٤ الباب الأول التشبيه	١٨٣ التلميح
١٤٠ فصل في أداة التشبيه وغايته وأقسامه	تذويب في أقاب من الفن
١٤٥ الباب الثاني الحقيقة والمجاز	١٨٥ فصل فيما لا يبدى كناية
١٤٩ فصل في الاستعارة	١٨٥ خاتمة
١٥٦ فصل في الاستعارة التحقيقية والعقلية	

بمعد الله تعالى قد تم طبع [حاشية الشيخ مخلوف] على [شرح حلية الأب الصون]
 للشيخ «أحمد السمنوزي» على [رسالة الجوهر للكتون في المعاني والبيان والبديع]
 لسيدى «عبد الرحمن الأخضرى» مصححاً بمعرفة رئيس التصحيح
 أحمد سعد على من علماء الأزهر الشريف

[القاهرة في يوم الاثنين ٢٠ شوال سنة ١٣٥٧ هـ الموافق ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٨ م]

مدير الطبعة
 محمد أمين حمرين

رئيس التصحيح
 أحمد سعد على